محور العدد
الإنتفاضة والبنى المؤسسية
في الأراضي الفلسطينية المحتلة

صامد الاقتصادي

السنة الثانية عشرة، العدد ٨٠، نيسان - أيار - حزيران ١٩٩٠

البنى الأولية لمؤسسات الدولة المستقلة

اللجان الشعبية ذراع الإنتفاضة الفلسطينية

التكافل الأسري في ظل الإنتفاضة

مؤسسات البحث العلمي، الصحافة الفلسطينية والانتفاضة

المؤسسات الفلسطينية في الولايات المتحدة الأميركية

الملف: المنظمات الدولية أصبحت عاجزة عن تنفيذ القرارات

صامد الاقتصادي

فصلية اقتصادية اجتماعية عمالية

تصدر عن مؤسسة "صامد"

جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين



المديـر العام / رئيس التحرير

أحمد أبو عـــلاء

مستشار التحرير

د. يوسف عبد الحق

مديـر التحرير

فاروق وادي

يشارك في التحرير:

كوادر مؤسسة "صامد"

ودائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط

منظمة التحرير الفلسطينية

المراسلات :

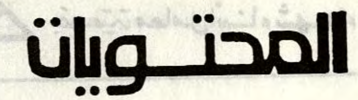
مؤسسة "صامد" : ٨٣ شارع بوغرطة - متيال فيل - تونس

صامد الاقتصادي : ص.ب ١٨٥ - ٩١٠ عمّان - الأردن

صامد الاقتصادي : ص.ب ١٥/٥٠٢٤ بيروت - لبنان

المدير المسؤول : محمد أحمد عيتاني بيروت - لبنان





المحتــويات

السنة الثانية عشرة، العدد ٨٠، نيسان ـ ايار ـ حزيران ١٩٩٠

ـ الافتتاحية .... احمد ابو علاء ٤

محور العدد: الانتفاضة والبنى المؤسسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

ـ البنى الأولية لمؤسسات الدولة الفلسطينية
في ظل الانتفاضة .... **نظام العباسي** ١٠

ـ اللجان الشعبية
ذراع الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة .... **عبدالباقي شنان** ٢٠

ـ التكافل الأسري في ظل الانتفاضة ٣٠

ـ المؤسسات الصحية الوطنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة:
بين واقع الاحتلال وآفاق الانتفاضة .... **د. سمير سلامه خليل** ٣٨

ـ الصحافة الفلسطينية والانتفاضة .... **علي الخليلي** ٥٢

ـ واقع البحث العلمي ومؤسساته
في الاراضي الفلسطينية المحتلة .... **د. شريف كناعنه** ٨٢

ـ جمعية انعاش الاسرة:
ودورها الاجتماعي والاقتصادي في ظل الانتفاضة .... **د. جمال نافع** ١٠٤

ـ الاسكان والصمود الاقتصادي
في الاراضي الفلسطينية المحتلة .... **د. يوسف عبدالحق** ١١٩

ـ واقع الطفل الفلسطيني في الأراضي المحتلة
من البؤس الى الانتفاضة .... **د. عبداللطيف عقل، د. يحيى جبر** ١٣٣

حــوار:

ـ المؤسسات الفلسطينية في الولايات المتحدة الأميركية:
التجربة وآفاق العمل في زمن الانتفاضة .... **اعداد: عبداللطيف ريان** ١٦٦



دراسات متفرقة:

ـ الوضع القانوني للتنظيم الهيكلي في الضفة الغربية
في ظل الاحتلال الاسرائيلي .... **د. عوني بدر** ١٩١

ـ دراسة بعض المؤشرات الاحصائية
ودلالتها للخطة التنموية الفلسطينية .... **عدنان ستيتية** ٢٢٢

تقــارير:

ـ تدعيم غرف التجارة والصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة .... **د. عاطف علاونه** ٢٢١

ـ مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية في الأراضي المحتلة:
بين اجراءات القمع ومواصلة الانتفاضة .... **نواف الزرو** ٢٣٧

ـ مجلس التعليم العالي في الأرض الفلسطينية المحتلة .... **خلدون عبدالرحمن** ٢٤٩

ـ أثر الانتفاضة على الجيش الاسرائيلي .... **د. عمران أبو صبيح** ٢٥٥

كتــب:

ـ احمد الديك «سوسيولوجيا الانتفاضة» .... **د. حلمي ساري** ٢٦٣

وثائق:

ـ حملة لاعادة فتح الجامعات الفلسطينية ٢٧٤

الملــف:

ـ لقاء ٢٧٨

ـ اجتماعات عربية ٢٨٥

ـ اجتماعات دولية ٢٩٠

ـ وفود وعلاقات اقتصادية ٢٩٨

ـ تضامن ٣٠٠

ـ شهادات ٣٠١

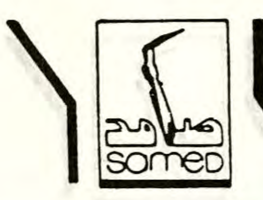
الافتتاحية

الانتفاضة، فعل نضالي ابداعي. ولأنها كذلك، فان مجالها الحيوي يمتد الى كل عناصر الحيـاة بتفاصيلها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الملتحمة مع الفعل الصدامي اليومي، والمتفاعلة بجدلية دائبة في اطار المشروع الوطني.. مشروع التحرر والاستقلال.

لقد دعونا، وسنظل نواصل الدعوة، الى الكف عن النزعة الاحتفالية في التعامل مع هذا الفعل التاريخي.ومغادرة اللغة الاحتفالية التي يتقدس فيها الحجر بمعزل عن الانسان الفلسطيني المبدع الذي طوّع هذا السلاح البدائي.. ليشكل واحداً من أسلحته الكثيرة في معـركتـه الحضـارية التي يخوضها من أجل تأكيد حقوقه الثابتة وشخصيته الوطنية وهويته الحضارية.

فان كان الحجر هو السلاح البسيط المتفجر في ظل الانتفاضة، فانه وحده ليس كذلك دونهـا، وهـو وحـده لا يصنعهـا. انـه عنصر من العناصر الكثيرة المتفجرة التي تعيد صياغتنا.. في واقع غير قابل الا لمثل هذا الانفجار. ومثلما كان التأكيد دوماً، في غير مرة، وعلى لسان قائد ثورتنا، على أن البندقية دون فكر وثقافة هي بندقية قاطع طُرق، فاننا نبني على ذلك مقولة مقاربة نشتقها من المقولة السابقة، وهي أن الحجر دون وعي هو حجر أعمى!

ولم يكن حجـرنا الفلسطيني أعمى، حيث انه ارتبط منذ أيامه الاولى بوعي شعبنا وقيادته الوطنية، وحمل خطابه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والتنظيمي، الذي لم يعبّر عنه فحسب من خلال نداءات القيادة الوطنية للانتفاضة، وانما أيضاً من خلال رؤية وعمل وفعالية التشكيلات المؤسسية التي أحدثتها الانتفاضة، المتمثلة باللجان الشعبية، أنوية السلطة الشعبية البديلة لسلطة الاحتلال. وأيضاً، من خلال اعادة تفعيل المـؤسسـات الوطنيـة القـائمـة، كالنقـابات والجمعيات والبلديات والغرف التجارية.. والمؤسسات التعليمية والثقافية والاعلامية والاقتصادية والخدمية والصحية.. وغيرها، لتستجيب للشرط النضالي والتاريخي الجديد الذي صاغته الانتفاضة، وباعتبار أن هذه



المؤسسات هي جزء لا يتجزأ من الفعل الانتفاضي.

★★★

ومن وعينا لأهمية ودور هذا الوعي في الانتفاضة، فتحنا صفحاتنا لدراسة هذا الفعل التاريخي بكل ابعاده، موقنين أن الانتفاضة هي عملية شاملة يتوحد فيها قاذف الحجارة والمفكر الاقتصادي والاجتماعي، والعامل والمزارع ورجل السياسة والطالب والاكاديمي والكاتب والفنان.. وغيرهم، لصياغة المشروع التحرري والحضاري لشعبهم.

ومن هنـا، لم تتـوقف «صـامد الاقتصادي» عند العدد الخاص الذي تمحور حول موضـوع «الانتفاضة الشعبية في الاراضي الفلسطينية المحتلة»، وانما أعلنت، والتزمت باعـلانهـا، بأن موضـوع الانتفـاضـة، ودراسته بكافة جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يشكل هاجساً أساسياً لها وواحداً من ابرز اهتماماتها، مؤكدة على أن صفحاتها ستظل مفتوحة لدراسة هذا الموضوع.

وفي الوقت الذي نعرب فيه عن اعتزازنا وتقديرنا لاستجابة كوكبة واسعة من الكتّاب والباحثين في تزويد مجلتنا بدراساتهم وابحاثهم المتنوعة حول هذا الموضوع، بابعاده المختلفـة، والتي شكلت تراكمـاً معـرفيـاً يجعل من «صامد الاقتصادي» مرجعاً أساسياً لدراسات لاحقة في موضوع الانتفاضة، فاننا لعلى يقين بأن تواصل الانتفاضة وتناميها المستمر، سيظل يدفعنا ـ كجزء منها ـ الى مزيد من الفعل، ومزيد من الفكر.

من هنـا، غدا من الواجب علينـا، في مجـال البحث العلمي والدراسـة الاقتصادية والاجتماعية، أن نتجاوز العموميات والعناوين العريضة واللغة الاحتفالية المكررة، كي نعطي المواضيع المحددة حقها في الدراسة التفصيلية والمعمقة التي تقود الى استنتاجات منطقية وتوصيات قابلة للترجمة على أرض الواقع.

وفي اختيارنا لموضوع «الانتفاضة والبنى المؤسسية في الاراضي الفلسطينية المحتلة»، اردنا أن نحقق على المستوى العام ما يلي:

● فالموضوع لم يتم التطرق اليه من قبل بشكل معمّق، لا على صفحات مجلتنا، ولا على صفحات دوريات اخرى ـ حسب حدود اطلاعنا ـ. فهو موضوع جدير بالدراسة المعمقة، كجزء من المهمات الفكرية ـ النضالية الملقاة على عاتقنا.

● في ضوء فهمنا العميق لطبيعة الاحتلال الاسرائيلي القائم على الاستيطان فالاقتلاع فالاحلال، تبرز الاهمية الاستراتيجية للمؤسسات باعتبارها اداة نضالية أساسية قادرة على التصدي لهذا الاحتلال. إذ ان المعركة مع الاحتلال الاسرائيلي بحكم طبيعتها لا تقتصر على الوجه البارز للصراع مع الاحتلال المتمثل في الصراع السياسي والعسكري، وانما تمتد لتصبح صراعاً شمولياً بين التجمع الصهيوني بكل أدواته وعناصره وبين الشعب الفلسطيني بكل مكوناته وابعاده، الأمر الذي يصعب مواجهته بغير المؤسسات الوطنية.

● كذلك فان التحليل النهائي لصراعنا مع الاحتلال الاستيطاني الاسرائيلي يظهر بشكل قاطع، انه صراع حضاري في حقيقته وجوهره وابعاده. واذا كان عدونا قد أدرك مسبقاً هذا التحليل وسارع الى انشاء أول مؤسسة له على ارض فلسطين وهي الجامعة العبرية خلال السنوات الأولى للانتداب البريطاني على فلسطين، في حين استلزم منا هذا الأمر مرور اكثر من نصف قرن لانشاء اول جامعة فلسطينية، فان ذلك يفرض علينا مضاعفة الجهود في هذا المجال لنتمكن من التصدي الفعال لهذا العدو ومخططاته.

● وفي ظل صراع تناحري كالصراع الذي يخوضه شعبنا ضد الوجود الصهيوني على ارضه، تصبح مهمة الحفاظ على تماسك المجتمع وتصليب عوده وتدعيم قوامه، هي من اولى اوليات العمل الوطني. ذلك ان التجمعات البشرية، مثلها مثل العناصر الطبيعية، تذوب مع ارتفاع حرارة الضغوطات التي تتعرض لها الى درجات تعوق قدرتها على المقاومة. ولا شك ان المؤسسات هي الوسيلة المثلى لتمتين درجة مقاومة المجتمعات في وجه حرارة الضغوطات الخارجية والاجنبية. وهكذا يصبح لزاماً علينا تدعيم مؤسساتنا الوطنية وبناء الجديد منها وتطويرها باعتبارها الاداة الفعالة لزيادة تماسك شعبنا في مواجهة



ارتفاع وتيرة الصراع مع العدو الصهيوني.

● تعتبر المؤسسات من أهم وسائل تحقيق العدالة في توزيع اعباء النضال، خاصة في حالة النضال الحضاري المتواصل التي يعيشها شعبنا تحت الاحتلال الاسرائيلي. ومما لا شك فيه، ان التوزيع العادل لاعباء النضال الوطني يشكل احد الاعمدة الاساسية لتفجير طاقات الجماهير وزيادة فعالياتها وتلاحمها في وجه العدو الصهيوني. وتظهر خطورة هذه المسألة على المدى الطويل، ففي غياب التوزيع العادل للاعباء النضالية، يتفتت المجتمع ويتراخى تماسكه فيتراجع أمام عدوه. من هنا يأتي الموقع الهام والاساسي الذي ينبغي للمؤسسات ان تحتله في البناء الثوري لشعبنا وثورتنا.

● ان طموح الانتفاضة في تأسيس النظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المستقل للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، يستدعي مواصلة وتطوير وتنفيذ سياسة استقلالية المؤسسات الفلسطينية وانهاء كل أشكال التبعية وصور الالحاق بمؤسسات سلطة الاحتلال الاسرائيلي، باعتبار ذلك يشكل المقدمة الأساسية لانجاز أسس دولتنا الفلسطينية المستقلة، وهذا يعني، من جهة اخرى، العمل في الوقت نفسه، على تطوير آفاق بناء وتفعيل المؤسسات الوطنية الفلسطينية، تحقيقاً لشعار الاعتماد على الذات والامكانيات المتاحة والممكنة، في اطار المشروع الوطني الاستقلالي الشامل، الذي يبدأ تحقيقه على أرض الواقع بانجاز مهمة تشكيل البنى المؤسسية التحتية للمجتمع الفلسطيني المستقل.

● ان اعلان قيام الدولة الفلسطينية، وفي ظل انتفاضة شعبنا المجيدة، يستدعي دراسة البنى المؤسسية القائمة على أرض دولتنا المحتلة، والبحث عن سبل تطويرها، لتشكل أنوية البنى المؤسسية لدولتنا المستقلة القادمة.. على أرض دولة فلسطين.

● والموضوع هو استكمال لموضوع محور العدد الماضي من «صامد الاقتصادي» حول «المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية للثورة الفلسطينية». وان كان هناك شيء من التعسف في الفصل ما بين مؤسساتنا في «الداخل» ومؤسساتنا في «الخارج»، فان مثل هذا

الأمر أملته، فقط، ضرورات صحفية نابعة من حجم المادة التي توفرت للعدد الماضي، ومن طموحنا الى تغطية أشمل وأوسع وأكثر خصوصية وتخصصية لموضوع هذا العدد. ويبقى الهدف العام قائماً في كل الأحوال، وهو دراسة «مؤسساتنا» أينما وجدت.. مؤسسات دولتنا الفلسطينية المستقلة، التي ستلتقي حتماً، بزخم تجاربها، على أرضها.

● تحقيق أقصى درجة من المشاركة الجماعية في التفكير للاجابة على الأسئلة التي يطرحها واقع هذه المؤسسات وسبل تطويرها. وقد ارتأينا أن نحقق هذه المشاركة من خلال الاستفتاء الذي طرحناه على عدد من الفعاليات السياسية والاقتصادية والفكرية الفلسطينية داخل الأرض المحتلة وخارجها، والتي نأمل، بعد نشر ردودها، بانجاز دراسة تستلهم الجوهري من هذه الردود التي نرجو أن تكون عوناً في تحقيق الطموح الهادف الى فهم أوضاع مؤسساتنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وايجاد السبل الكفيلة لتطويرها ضمن مشروع استمرارية الانتفاضة وتعزيز مؤسساتها.. وحتى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

★★★

تتزاحم الأسئلة لدينا بقدر اتساع هواجسنا وطموحاتنا. وربما كان هذا التزاحم سبباً رئيسياً في تردد أو تلكؤ أو تأخير استجابة عدد كبير ممن استفتيناهم في تقديم الاجابات عن الاسئلة المطروحة في الاستفتاء في موعدها المحدد. ومع ذلك، فاننا ما زلنا نأمل بأوسع مشاركة في الاجابة على الأسئلة المطروحة حول هذا الموضوع، مع تأكيدنا مجدداً بأن المطلوب ليس بالضرورة الاجابة عن كل الأسئلة، وانما الاجابة عن الأسئلة المتعلقة في مجال الاهتمام الخاص.

لن نحاول بدورنا أن نقترح اجابات محددة انطلاقاً من منظورنا الخاص للمسائل المطروحة، رغبة في تحقيق المساهمة الجماعية أولاً، وخشية من المصادرة المسبقة للرأي



الآخر في المقام الثاني.

وغاية الطموح، في النهاية، أن نسهم بدورنا، من خلال موقعنا في «صامد الاقتصادي»، باشعال حجر آخر من حجارة الوعي الفلسطيني، وان نساهم في تاسيس الوعي وتطوير الفعل حول دور مؤسساتنا في دولتنا الفلسطينية المستقلة.

احمد ابو علاء

البنى الأولية لمؤسسات الدولة الفلسطينية في ظل الإنتفاضة

نظام العباسي

من المعروف أن جماهير الشعب الفلسطيني المشاركة في الانتفاضة داخل الأرض المحتلة، وعلى اختلاف فئاتها العمرية والطبقية والاجتماعية، قد غيرت من انماط حياتها بعد اندلاع الانتفاضة، وذلك انسجاماً مع الظروف الموضوعية التي أملتها، لتستطيع الصمود امام الهجمة القمعية البربرية الصهيونية من جهة، ومن أجل تطوير نهجها النضالي على طريق تحقيق أهداف الانتفاضة المعبر عنها باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، من جهة أخرى.

ففي ظل استمرارية الانتفاضة، اختفت الفوارق الاجتماعية أو الطبقية التي فصلت أو ميزت سابقاً بين شريحة اجتماعية وأخرى، كما اختفت مجموعة كبيرة من العادات والتقاليد المتصلبة التي سادت قبل اندلاعها.

ولن نبالغ في القول اذا ادعينا، بأن الانتفاضة قد هذبت الكثير من أنماط التفكير والتعبير الفلسطيني لكي يتلاءم كسلوك قيمي مع الكفاح الوطني الذي يخوضه الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة، بحيث طوعت خلال مسيرتها الكثير من الممارسات الفردية (الانانية) لكي تنسجم مع الاهداف الجمعية التي صاغها هذا الشعب عبر تجاربه النضالية ومن خلال معاناته اليومية.

وبما أن الانتفاضة تحكم الواقع الفلسطيني الراهن، وخاصة داخل الأرض المحتلة بكافة ابعاده، سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية، (والتي رغم تعرض الباحثين لها نظل بحاجة الى مزيد من المتابعة والتحليل والدراسة)، فلا بد من القاء الضوء على جانب هام آخر من الحياة الفلسطينية الانتفاضية، متمثلاً بمؤسسات الانتفاضة (في ظل ظروف استثنائية معروفة)، وكون بناء هذه المؤسسات يشكل مؤشراً، بل معياراً، ذا دلالة استراتيجية لترسيخ بنيان الدولة الفلسطينية المنشودة.

الاطر التنظيمية والنقابية داخل الأرض المحتلة:

يلحظ المراقب للنضال الفلسطيني بوضوح كاف، أن البناء المؤسسي لسلطة الانتفاضة قد جاء

نتيجة طبيعية لتراكمات نضالية على مختلف الصعد، شكل خلالها التطور الكمي والنوعي للتنظيمات النقابية الجماهيرية، عموداً فقرياً.

ولم يأت هذا التطور مصادفة، بل جاء وبشكل خاص منذ عام ١٩٨٢، بناء على التوجه الجديد الذي نهجته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بعد الخروج من بيروت.

ويؤكد الرئيس الفلسطيني على ذلك، في لقائه مع لطفي الخولي[1] في سبتمبر ١٩٨٢، قائلاً: «اذا كان في قدرتهم أن ينفونا داخل الأرض العربية بعيداً عن أرض التماس مع الكيان الاسرائيلي، فانهم لن يستطيعوا نفينا عن الوطن المحتل. لقد اتخذنا قرارين، نجند من اجل تنفيذهما كل الجهد:

- الاول: تكثيف وجود الثورة عسكرياً وسياسياً وتنظيمياً في الداخل، الى الدرجة التي لا يبقى فيها مواطن واحد خارج خيمة الثورة، بقدر أو بآخر.

- الثاني: اعتبار الارض الفلسطينية المحتلة وجنوب لبنان المحتل ساحة واحدة متصلة للمقاومة المسلحة والسياسية[2].

بناء على ذلك، يستطيع المتتبع للأحداث أن يلحظ مدى التوسع الكمي للأعداد المتزايدة من التنظيمات والأطر النقابية في الفترة اللاحقة لعام ١٩٨٢، وذلك من خلال قيام أعداد من التنظيمات الجماهيرية النقابية الفلسطينية النوعية، وتجذير نشاط القائم والجديد من هذه التنظيمات الجماهيرية.

وسنكتفي للتأكيد على هذه الزيادة الكمية والنوعية (وكون المجال هنا لا يسمح باجراء دراسة مسحية متكاملة)، بالاشارة الى مجمل الدراسات المنشورة في مجلة صامد الاقتصادي (اعداد ٧٤، ٧٥ لعام ١٩٨٨) حيث ازداد عدد النساء المنتسبات الى اتحادات المرأة الفلسطينية الى ما مجموعه ٨ آلاف امرأة عام ١٩٨٤ مثلاً[3]، وازداد دور وأهمية الحركة الطلابية، التي «لعبت دوراً أساسياً بالتصدي لكافة المؤامرات التي تعرضت لها م.ت.ف. في الخارج، وخاصة خلال الفترة التي اعقبت عام ١٩٨٢»[4].

لقد ترسخت خلال هذه الفترة في الوعي الاجتماعي الفلسطيني اهمية التنظيم الجماهيري، والترابط بين النضالات المطلبية والمعيشية لسكان الارض المحتلة، وبين المهمات الوطنية المتمثلة بضرورة انهاء الاحتلال. كما وتطور الامر الى درجة كان يصعب معها التفريق بين الأطر والمؤسسات الجماهيرية في المناطق المحتلة، وبين فصائل الثورة الفلسطينية التي واصلت مسيرتها من خلال الجمهور المسيس المنتمي والموالي لمنظمة التحرير الفلسطينية التي منحت هذه الاطر الجماهيرية المنظمة ـ وخاصة في المنعطفات السياسية الهامة ـ، قوة دفع هائلة[5].

ويعتبر تشكيل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة في الشهر الاول من عمرها، بداية مرحلة جديدة من العمل حشدت في اطارها الوطني والتنظيمي بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، حشدت في اطارها مجمل القوى والأطر التنظيمية الوطنية داخل الارض المحتلة، بهدف اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وقد أكد نداء الانتفاضة الاول على هذه الحقيقة، ومما جاء فيه:

«... ان هذه الثورة الشعبية العارمة الشاملة المتدفقة.. وبقيادة م.ت.ف الممثل الشرعي الوحيد.. تؤكد لكم الحقيقة التالية الثابتة الواضحة وهي ان الانتفاضة وثورة شعبنا العارمة... قد قلبت كل

الموازين المطروحة على ساحة الصراع.. حتى قيادتكم.. يعيشون.. حالة من الاستنفار والطوارىء، حالة من الاستعداد والمباشرة لمهمات المرحلة الحالية والمستقبلية..

وفي ذات الوقت تعمل جادة على تنفيذ البرامج النضالية الهامة والمزلزلة وفي الوقت المناسب والقريب جدا.. وتحصد عبر نضالات شعبنا في الداخل والخارج ثمار هذه النضالات باتجاه فلسطين حرة مستقلة[٦]. وكما هو متوقع، فقد شنّت السلطات الصهيونية حملة اعتقالات ومداهمات عنيفة جداً، طالت جميع الرموز الوطنية والكوادر النقابية، واغلقت جميع المؤسسات الوطنية الفلسطينية بهدف كبح جماح الثورة، ولاخمادها وهي في المهد. ولسنا بحاجة هنا الى إيراد التصريحات والتهديدات التي أطلقها قادة الدولة الصهيونية بهذا الصدد، والمعروفة للجميع.

وبما ان القيادة الفلسطينية ـ بحكم تجربتها النضالية ـ كانت تتوقع مثل هذه الحملة الصهيونية، فقد وضعت في خططها أيضاً، كيفية الردّ على مثل هذه الممارسات منذ نداء ق.و.م. الاول، بانتهاج اسلوب جديد في التنظيم الجماهيري، الذي يتمثل في تحويل مجمل الفعاليات الوطنية في الداخل الى لجان عمل رافد ومنظم لاستمرارية وتدفق الانتفاضة.

لقد كانت بعض هذه اللجان جاهزة مسبقاً للعمل، كاللجان الضاربة. وقد أوعز النداء الرابع سابق الذكر، وفي إطار التعبئة الجماهيرية «للّجان الضاربة والأطر والجماهير المؤطرة والتنظيمات الشعبية والأوساط الوطنية..»، بأن تبدأ العمل فوراً: «الثورة والقيادة تقول لكم ولكل جماهيرنا هذا عامكم... فكل منكم يعرف دوره..».

وهكذا بدأت الهيئات القيادية الوطنية بإنشاء الأطر الجماهيرية المناسبة، بحيث غطّت كافة نواحي حياة الشعب الفلسطيني على امتداد الأرض المحتلة. وقد حثت الغالبية الساحقة من نداءات القيادة الموحدة للانتفاضة التي صدرت، على تشكيل أو استكمال تشكيل المزيد من هذه الأطر الجماهيرية. كما هيأت السبيل لانجاز المهمات والاهداف التي أنشئت من اجل تحقيقها، ووضعت هيكلية تنظيمية وإدارية وجهت ونظمت أساليب نضالها، تمهيدا للشروع في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية المستقلة.

الانتفاضة وبناء مؤسسات الدولة:

بعد النجاح الباهر للهبة الجماهيرية التي أشعلتها منظمة التحرير الفلسطينية في التاسع من كانون الأول عام ١٩٨٧[٧]، وقيام القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، تركزت جهودها الى جانب برنامجها النضالي المحدد، أيضاً، على بناء المؤسسات والأطر الجماهيرية المنظمة، لتشمل كافة مواطني الارض المحتلة بشكل أو بآخر، وبحيث يشعر كل منهم بأن له دوراً في هذه الانتفاضة.

كما تشكّلت كمرحلة ثانية هيئات قيادية وطنية على مستوى المدن والقرى الكبيرة والمخيمات، ترتبط سياسياً وتنظيمياً بالقيادة الموحدة للانتفاضة، وتتلقى منها كافة التعليمات والتوجيهات المتناسقة مع التوجيهات العامة لسير الانتفاضة، والتحرك الجماهيري[٨].

اضافة الى ذلك، فقد انصبّ اهتمام الكوادر السياسية والنقابية المجربة والمنتمية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبناء على توصيات القيادة الموحدة للانتفاضة، على تشكيل مئات اللجان الشعبية الوطنية. وقد نجحت في ذلك نجاحاً باهراً، وذلك لما تتمتع به هذه الكوادر ـ على مدى سنوات الاحتلال ـ من احترام وبالتالي تأثير فاعل على المزاج الجماهيري، رغم صلافة القمع الصهيوني[٩].

أما اللجان التابعة للانتفاضة فهي لجان متخصصة ومتنوعة، تنوع احتياجات الشعب الفلسطيني الرئيسة، وبما يضمن استمرارية الانتفاضة ويزاحم المؤسسات الادارية الصهيونية، على طريق تحجيمها، وبالتالي انهاء وجودها والعمل كبديل عنها.

ومن ابرز اللجان التي تشكلت:

ـ اللجان الضاربة: وتضم في صفوفها الشباب القادر على القتال من عُمّال وطلبة وغيرهم، وتتولى مسؤولية تنفيذ اوامر القيادة بالاشتباك مع العدو، ومعاقبة الخارجين عن الاجماع الوطني. وقد تجلت هذه اللجان في الأشهر الاخيرة لعام ١٩٨٨ على اشكال مختلفة وباسماء متباينة منها القوات الضاربة، اللجان الامنية، الملثمون، الفهد الاسود، النسر الاحمر، كتائب الشهيد ابو جهاد، كتائب الشهيد غسان كنفاني، كتائب الشهيد عمر قاسم.. وغيرها.

ـ لجان التجار: وهي التي تنظم فتح المتاجر على تعليمات القيادة الموحدة للانتفاضة، لتلبي احتياجات المواطنين، كما ان هذه اللجان تشارك في نشاطات متعددة أخرى كجمع التبرعات والمواد التموينية، وتمهّد لخطوات لاحقة تنوي الانتفاضة اعلانها ـ كالعصيان المدني، ومقاطعة البضائع الصهيونية، ومنع التلاعب بالاسعار.. الخ.

ـ لجان التموين: ومهمتها جمع المواد الغذائية من مختلف المصادر وتوزيعها على المناطق المحاصرة، وعلى العائلات الفقيرة وغيرها.. الخ.

ـ لجان اصحاب رؤوس الاموال الوطنية والمغتربين وميسوري الحال: وتتولى عمليات المساهمة بالسلع والتبرعات، وشراء المواد الغذائية.. وتسليمها للّجان المختصة الاخرى في المواقع لتوزيعها بالشكل المناسب.

ـ لجان سائقي وسائط النقل العامة: وتتولى تنظيم عملية التنقلات وايقافها في الاوقات المحددة بالتنسيق مع اللجان الشعبية والوطنية، وتساهم في نقل الجرحى الى مراكز العلاج والمواد التموينية الى مراكز التجميع والتوزيع.

ـ لجان المثقفين والمعلمين والكتّاب والمبدعين والصحفيين: وتساهم في تشكيل اللجان الوطنية الشعبية المختصة بالجانب الثقافي للانتفاضة، وكتابة الاغاني والاهازيج الوطنية والشعارات السياسية والحملات الاعلامية والصحفية، وجمع الأخبار عن ممارسات العدو الوحشية ونقلها الى وكالات الأنباء والصحف الأجنبية.. الخ.

ـ لجان الأطباء والخدمات الصحية: وتشمل جميع العاملين في المستشفيات والعيادات الخاصة والمختبرات، وتتولى العمل في المستشفيات والمراكز الطبية الميدانية في مختلف المناطق والأحياء، وتنظم

حمـلات الإغـاثة والمعونة الطبية العاجلة في مواقع الاشتباك، والمشاركة في حملات فضح الممارسات الوحشية لقوات العدو ضد أبناء الشعب الثائر.. الخ.

ـ لجان أصحاب مستودعات ومصانع الأدوية والصيدليات: وتتولى التبرع بالأدوية ووسائل العلاج والمساهمة في حملات جمعها وتوزيعها وتقديم العلاج المجاني لمتضرري الانتفاضة[10].

ـ لجان انتاجية مختلفة أخرى تهتم بالانتاج الوطني والزراعة والصناعة، والبيت، وكافة مجالات حياة الشعب الفلسطيني.

ونستـطيـع القول بأن مجمل هذه اللجان المتنوعة تنوّع أنشطة الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.. الخ، وقد استكملت هياكلها وانتظم عملها بشكل يبعث على الاعجاب والفخار. حتى اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٨٨.

ومنذ ذلك التاريخ، تقرر تطوير العمل النضالي للانتفاضة على كافة الصعد، وخاصة على الصعيد التنظيمي. ويستدل على ذلك ببساطة من نداءات القيادة الموحدة للانتفاضة (٢٨ ـ نداء الاستقلال، و ٢٩ ـ نداء الدولة الفلسطينية المستقلة، و٣٠ ـ نداء الانتفاضة).

فقد جاء في النداء رقم ٢٨ ـ نداء الاستقلال ـ: «وفي هذا الوقت بالذات.. يستعد مجلسنا الوطني لعقد دورته الاستثنائية (١٩) دورة شهداء الانتفاضة..، من اجل تحويل انجازات انتفاضتنا الباسلة والمتصاعدة الى مكاسب سياسية على درب الحرية والاستقلال.. يا جماهير شعبنا البطل، إن (ق.و.م) تجدّد العهد لكم ولقادة ثورتنا وعلى رأسهم الأب الرمز «ابو عمار» بالمضي قدماً حتى انجاز كافة اهدافنا الوطنية.. إن (ق.و.م) تود تذكيركم بالنقاط التالية:..

ـ التأكيد على اهمية التعليم الشعبي وضرورة تكثيفه وبذل الجهود الوطنية اللازمة لانجاح فكرته[11] في ظل اغلاق المؤسسات التعليمية من قبل سلطات الاحتلال..»[12].

وفي ندائها رقم ٢٩ ـ نداء الدولة الفلسطينية المستقلة، أعلنت (ق.و.م): «..لقد جاءت القرارات[13] في مستوى انتفاضتنا المجيدة ومتطلبات استمرارها وتعزيزها بقوة دفع وزخم جديدة. وقد عبّرت عن قوة وتـلاحم وحـدتنـا الوطنيـة الثابتة في الداخل والخارج وكانت قيادتنا في المستوى المسؤول في لحظة الانعطاف والحسم التي خلقتها جماهير الانتفاضة وتراكمات النضال الفلسطيني..

ان (ق.و.م) تؤكد على ما يلي:..

٥ ـ مواصلة النضال بكافة الاشكال من اجل فتح المؤسسات التعليمية ومواصلة التعليم الشعبي..

٦ ـ على ضوء قرارات الدورة التـاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني فإن (ق.و.م)، تبارك بيان المؤسسات الوطنية والنقابات المهنية الذي صدر في ١١/١٥ يوم الاستقلال، والذي أعلن فيه عن تحويل هذه النقابات والجمعيات والمؤسسات لمؤسسات فلسطينية مستقلة، وتدعو كافة المؤسسات والقطاعات الفلسطينية للبدء في عملية وضع حجر الاساس في البنيان الجديد.. بنيان النضال من اجل تحقيق الاستقلال..»[14].

أما ندائها رقم (٣٠) ـ نداء الانتفاضة، فقد جاء فيه:

«.. ونطالب مجلس التعليم العالي بضرورة اعداد المنهاج الفلسطيني تمشياً مع بناء **دولتنا الفلسطينية** المستقلة.. يا جماهير شعبنا الباسل.. بدخول انتفاضتكم المباركة عامها الثاني، **فإننا ندعوكم لمواصلة** نضالكم وعطائكم اللامحدود في مقاومة الاحتلال عبر تعزيز سلطة الشعب على **أرض فلسطين كركيزة** لدولتنا المستقلة وخطوات مؤثرة على طريق السياسة الفعلية لدولتنا المستقلة. **وان بلوغ ذلك يستوجب** تكريس الطاقات لبناء المزيد من اللجان الشعبية وزيادة فاعليتها وتفعيل لجان المجموعات الضاربة، وانتقاء اهدافها الأكثر ايلاماً للاحتلال.. ندعو جماهيرنا لمواصلة خطوات إضعاف سلطة الاحتلال..»[15].

وليس من الصعب ملاحظة أن نداءات (ق.و.م)، قد بدأت مرحلة جديدة في نضالها وأساليب عمل لجانها التي شكلتها في المرحلة السابقة لإعلان الدولة، وذلك تمشياً مع الأهداف التي رسمتها قيادة الشعب الفلسطيني بإعلانها عبر أعلى اجهزتها (المجلس الوطني) بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين.

ومن أجل توضيح أوفى لهذه المرحلة، نرى من المناسب، أن نحدّد أبرز المعالم التي وصلت اليها الانتفاضة عبر قيادتها ولجانها المختلفة، وهي تنتقل الى المرحلة الجديدة ـ مرحلة ما بعد اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة:

١ ـ لقد غطّت نضالات قيادة الانتفاضة، جغرافياً، كافة الأراضي المحتلة في الضفة والقطاع ـ عبر لجانها المتعددة، بحيث وفّرت لكافة التجمعات السكانية فيها الأدوات التي تتولى توجيه وقيادة نضالاتها اليومية المختلفة ضد الاحتلال.

٢ ـ أولت اهتماماً خاصاً بنوعية التوزيع الاجتماعي، بحيث يؤمن ذلك لمختلف قطاعات الشعب وفئاته أدواتهـا الـملائمـة (عمال، طلاب، تجار، «برجوازية» وطنية.. الخ)، ويتيح لها جميعاً دوراً محدداً في الانتفاضة، وربطت ذلك ايضاً بمصالح هذه الفئات مباشرة.

٣ ـ راعت مرونة واضحة ومتميزة في هياكلها الادارية، ووفرت لكل مهمة مركزية أدواتها الادارية ولجانها الخاصة (خدمات طبية، وتموين، وإعلام.. الخ) وبشكل يتيح درجة راقية من التكامل في انجاز المهمات بين مختلف اللجان[16].

وهكذا نرى ان الملامح الجنينية لاجهزة الدولة الفلسطينية، رغم شحّ الامكانيات المالية، والظروف الاستثنائية الناجمة عن اشتداد حملات القمع الصهيوني، قد تبلورت في قاعدة انطلاق لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية الحديثة.

وعلى هذه القاعدة بدأت (ق.و.م)، ومنذ ندائها رقم (٣٢)، بتنفيذ المهمات المناسبة لبناء اجهزة الدولة، وإنشـاء المؤسسات اللازمة لتشكل البديل الفعلي للمؤسسات الصهيونية بعد أن نجحت في مزاحمتها، وذلك لتحقيق الإنفصال التام عن نظام الاحتلال، وتجسيداً للوجود المادي للدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة والقطاع المحتلين:

«تدعو (ق.و.م) كافة مؤسسات شعبنا الى إقرار خطة لفلسطنتها مع التركيز على ان هذه الخطوة الاستقلالية لا تتنافى ولا تضرب أواصر الصداقة والأخوّة والتضامن والطموح الوحدوي مع الشعب الأردني الشقيق والشعوب العربية عموماً..»[17].

ونستطيع أن نتبين هنا الرسالة الواضحة لمؤسسات الشعب الفلسطيني ـ سواءاً في الداخل او الخارج ـ. كما أن هذا النداء قد أوضح أيضاً أنواع هذه المؤسسات مع عدم اهمال الأخرى، فقد ركز ـ كما هو الحال في النداءات السابقة واللاحقة له على القطاعات الرئيسة التالية:

١ ـ قطاع التعليم، «كما تدعو اتحاد قطاعات التعليم الى تشكيل لجنة تعليم شعبي عليا لحماية طلابنا من سياسة التجهيل والقمع الثقافي»[18].

وبالفعل فقد تمت الاستجابة لذلك، وعلى كافة المستويات، ومن ابرزها مناقشة المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم الفلسطيني في مؤتمره الذي عقد في القاهرة، حيث تدارس المؤتمرون الأوضاع التعليمية في الارض المحتلة واتخذوا عدداً من التوصيات التي تشكل في خطوطها العريضة أساساً لبنيان تعليمي وثقافي فلسطيني يتماشى مع متطلبات المرحلة الحالية والقادمة[19].

٢ ـ القطاع الاقتصادي، لاستكمال بناء اقتصاد وطني فلسطيني، وتعزيز المقاطعة الاقتصادية للبضائع الصهيونية، وزيادة رواتب العمال وعدم الامتناع عن دفع اجورهم في الأيام المخصصة للاضراب واستيعاب اعداد أخرى منهم.

٣ ـ تشكيل اجهزة ومؤسسات وطنية جديدة مثل:

أ ـ الجيش الشعبي: «.. كما ان (ق.و.م) تبارك لجماهير شعبنا ميلاد..[20] الجيش الشعبي الفلسطيني، وتؤكد بأن هذا هو جيش م.ت.ف. جيش الانتفاضة المباركة الذي يتشكل اساساً من القوى الضاربة ويضم كافة الأطراف ويخضع لتوجيهات وأمرة ق.و.م. تحية لهذا الجيش ولكل السواعد الوطنية التي ترفده وتدعم تطويره وفعاليته..»[21]. وقد توالت الانباء المختلفة عن هذا الجيش ونشاطاته، وما قام ويقوم به من استعراضات شبه عسكرية في كافة المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية.

ب ـ المحاكم الشعبية: «.. ان (ق.و.م) تدعو جماهير الانتفاضة للمبادرة بتشكيل محاكم شعبية لمقاضاة اللصوص والعملاء والسماسرة ممن يعتدون على حرمات الشعب..»[22]. وبالفعل فقد عقدت المحاكم الشعبية عدة جلسات مقاضاة لمثل هؤلاء، ونذكر منها محاكمة احد المشبوهين في قرية جبع[23]، وتحرير مخالفات السير للمخالفين، وفرض الغرامات والاحكام المناسبة التي تقاضي الخارجين عن النظام[24].

٤ ـ القطاعات الاخرى، حيث نظمت امورها، وحثت على استكمال اللجان الشعبية المختصة بها لمهامها: «تناشد (ق.و.م) جماهير شعبنا بمواصلة بناء مؤسسات دولتنا الفلسطينية عبر استكمال الوحدة لكافة القطاعات المهنية والجماهيرية..»[25]. إضافة الى ذلك، فقد أولت القيادة الموحدة للانتفاضة اهتماماً متميزاً بالوحدة الوطنية منبهة الى اهميتها في كافة نداءاتها، كما ورحبت بالتنسيق مع القوى الوطنية التي ما زالت خارج اطار القيادة الموحدة للانتفاضة، كحركة حماس: «.. ان القيادة الوطنية الموحدة

للانتفاضة ذراع م.ت.ف. وامتدادها العضوي، وهي تخوض النضال معكم وبكم لتؤكد على الامور التالية:..

«الترحيب بتنسيق العلاقة مع حركة حماس في دولة فلسطين بما يعزز من المجابهة لقوات الاحتلال وبما يهيء للوصول الى وحدة النضال على أرض دولتنا الحبيبة..»[26].

لقد وصل النضال الوطني الفلسطيني داخل الارض المحتلة الى مراحل متقدمة، تؤكد على أن سيطرة اجهزة سلطات الاحتلال المختلفة قد فقدت فاعليتها وتأثيرها الى درجة كبيرة جداً، باعتراف المؤرخ الصهيوني «مارتن فان كريفلد» من الجامعة العبرية كغيره من المفكرين والعسكريين والسياسيين في الدولة الصهيونية، أمثال وزير الدفاع الصهيوني اسحق رابين.

يقول «مارتن فان كريفلد» في جواب على سؤال لصحيفة هآرتس الصهيونية، حول عدم استطاعة الجيش الصهيوني السيطرة على الانتفاضة: «ليس الجيش الاسرائيلي فقط، بل ولا يستطيع اي جيش آخر ذلك..»[27].

أما الانتفاضة، فتمضي قدماً وبشكل منظم جداً، وحسب خطة وبرنامج محدد، وقد بلغ نفوذها والاستجابة الجماهيرية لنداءاتها حدوداً لا حصر لها.

ويكفي للدلالة على ذلك، بأن نشير الى ان جماهير الشعب الفلسطيني في الداخل اصبحت تعيش اليوم ـ حتى في توقيتها ـ بشكل مغاير عن توقيت الدولة الصهيونية، وذلك منذ صدور النداء رقم (٣٨) للانتفاضة، حيث أعلن التوقيت الفلسطيني: «ان (ق.و.م) تعلن عن بدء التوقيت الصيفي في دولة فلسطين بتقديم عقارب الساعة، ساعة واحدة ابتداءاً من ليلة ١٥/ ٤/ ١٩٨٩، ويستمر حتى ١٥/ ٩/ ١٩٨٩، تدعو الجميع،[28] والمؤسسات الالتزام بهذا التوقيت في دولة فلسطين»[29].

أما الالتزام بهذا التوقيت فقد كان شاملاً كما ذكر القادمون من الارض المحتلة، وبنسبة ١٠٠٪ ـ كما ذكر احدهم .. رغم الاجراءات العسكرية الاسرائيلية والتي وصلت الى حدّ تحطيم ساعات يد المواطنين ـ كما تؤكد الانباء الواردة من الارض المحتلة، والمنشورة في وسائل الاعلام المختلفة[30].

بناءاً على على ما تقدم. نستطيع الجزم بأن المؤسسات الفلسطينية المستقلة التي تشكلت د خل الارض المحتلة قد بدأت بتنفيذ مهماتها، وأن أجهزة أخرى في طريقها الى ذلك، كما أن قيام هذه المؤسسات قد بدأ بشكل واضح بعد مرحلة تمهيدية برزت بقيام دولة فلسطين، حيث شكلت تراكمات الخبرة النضالية الفلسطينية في كافة المجالات وعلى مختلف المستويات القاعدة الاساسية لذلك. ولا نذيع سراً اذا قلنا ـ وهذا ما اشارت اليه (ق.و.م) ـ بأن مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية المختلفة خارج الوطن المحتل، قد بدأت وحسب اختصاص كل منها، بتشكيل طواقم جديدة مناسبة تشرف بتوجيه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتنسيق مع (ق.و.م) على تنظيم وادارة المؤسسات القائمة، وتعمل على انشاء الواجب قيامه منها داخل الارض المحتلة، بوسائلها المتعددة.

وسيستمر معول الانتفاضة في هدم سلطة الاحتلال، الى جانب تكريس سلطة مؤسسات الشعب الفلسطيني الوطنية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، «العنوان السياسي الوحيد لشعبنا في كافة أماكن

تواجده وان لا بديل عن الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وحق العودة وتقرير المصير..»[٣١].

وهكذا بقي الهدف واضحاً وواحداً، منذ أن أعلنه ابو عمار في رسالته المفتوحة الى الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة، معطياً الاشارة ببدء الانتفاضة بتاريخ ١٧ اكتوبر ١٩٨٧ ومحدداً اهدافها بقوله «.. حتى يتكمن شعبنا الصامد المرابط المناضل من تحقيق مختلف اهدافه الوطنية وعلى رأسها إقامة الدولة الحرّة المستقلة فوق ترابه الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس الشريف»[٣٢].

الهوامش:

(١) ويذكر لطفي الخولي، انه اجرى هذا اللقاء مع أبو عمار في أحد الفنادق التونسية/ منطقة حمام الشط، حيث كان ابو عمار يفرد على مائدة صغيرة في حجرته خريطة فلسطين المحتلة، مُحدداً عليها العديد من النقاط الحمراء أو الخضراء عند مواقع جغرافية محددة.

(٢) انظر: الخولي، لطفي: **الانتفاضة والدولة الفلسطينية**، القاهرة ١٩٨٨، ص٧١ ـ ٧٢. ويؤكد المؤلف، على أن جميع من التقى بهم من قيادات الثورة وكوادرها قد اكدوا له ما قاله ابو عمار بصيغ مختلفة، ومنهم: جورج حبش، ونايف حواتمة، وابو اياد، وابو جهاد، وابو ماهر.. وغيرهم.

(٣) الغنيمي، زينب: مشاركة المراة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في العمل المنتج، ودورها في عملية التنمية، في: **صامد الاقتصادي**، عدد ١٩٨٨/٧٥، ص٩٤.

(٤) ابو عون، جودت: دور الحركة الطلابية والمؤسسات التعليمية في الانتفاضة، في: **صامد الاقتصادي**، عدد ١٩٨٨/٧٥، ص١٤٨.

(٥) ومثال ذلك، عندما تمكنت قيادة م.ت.ف عام ١٩٨٦ بعد مؤتمر الجزائر «المؤتمر الوطني الفلسطيني الثامن عشر» من تحقيق الوحدة الوطنية. انظر: خليل، ساجي: الحركة الجماهيرية في الارض المحتلة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧، في: **الفكر الديمقراطي**، عدد (٢) لعام ١٩٨٨.

(٦) نداء القيادة الموحدة للانتفاضة الرابع في ٢٤ يناير ١٩٨٨.

(٧) انظر في هذا الصدد: الخولي، لطفي، مصدر سابق.

(٨) انظر: الشروف، عبدالهادي. ادوات كفاحية متطورة، واهداف سياسية واقعية، في: **الفكر الديمقراطي**، مصدر سابق ص٩١.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) المصدر السابق، ص٩٢ ـ ٩٣. قارن: **صامد الاقتصادي**، عدد ٧٥، مصدر سابق، ص١٩٤ ـ ١٩٥ أيضاً: **صامد الاقتصادي**، عدد ٧٤، ص١٢٠ ـ ١٢١.

(١١) اخترنا تأكيد الانتفاضة على هذا الموضوع كمثال، لنلحظ كيف تطور الأمر لاحقاً الى: لجان المثقفين والأدباء، ولجان تنسيق مختلف قطاعات التعليم، ولجان المعلمين الى عمل مؤسسي جديد.

(١٢) نداء رقم ٢٨ ـ نداء الاستقلال.

(١٣) قرارات المجلس الوطني الفلسطيني رقم (١٩) حيث أقر المجلس قيام دولة فلسطين.

(١٤) نداء رقم (٢٩) ـ نداء الدولة الفلسطينية المستقلة ـ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٠.

(١٥) انظر نداء رقم (٣٠)، نداء الانتفاضة ـ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٦.

(١٦) قارن: مجلة **الفكر الديمقراطي**، عدد (٢) ١٩٨٨، ص٩٥ ـ ٩٦.

(١٧) انظر: نداء رقم (٣٢) ـ نداء الثورة والتواصل، الصادر بتاريخ ١٩٨٩/١/٨.

(١٨) المصدر السابق.

(١٩) لقد بحث المؤتمر سابق الذكر، والذي عقد في الفترة ما بين ٢٦ ـ ١٩٨٩/٢/٢٧ مختلف شؤون التربية والتعليم داخل الوطن المحتل وفي ظل الانتفاضة المباركة وأوصى بعدد من التوصيات، منها: توجيه التحية للقائمين على تجربة التعليم الشعبي داخل الوطن المحتل وخارجه، ودعوة مجلس التعليم العالي الى اعداد دراسة شاملة عن هذه التجربة تحت الاحتلال وعلى ضوء استمرار العملية التعليمية في ظل الانتفاضة، والاهتمام بتوفير وتدريب العناصر الرئيسية اللازمة لهذه التجربة.

وقد باشرت كافة الجهات المعنية بذلك عملها، ومن ابرزها دائرة التربية والتعليم العالي الفلسطيني بمساندة جامعة القدس المفتوحة، حيث قامت باعداد وانتاج المواد التعليمية للصف الثالث الثانوي بفرعيه العلمي والادبي، وبعض المساقات لفروع التعليم المهني، وتم الايعاز لمجلس التعليم العالي بالعمل على تشكيل اللجان المختصة لانتاج المواد التعليمية اللازمة لجميع الصفوف الدراسية باسلوب التعلم الذاتي، وخصصت الاموال والكوادر اللازمة ودربتها من اجل انجاز ذلك.

(٢٠) كلمة غير واضحة في النداء.

(٢١) نداء رقم (٣٢)، سابق الذكر.

(٢٢) المصدر السابق.

(٢٣) حيث عقدت المحكمة جلستها في وسط القرية بعد أن نصبت العلم الفلسطيني، وفرضت طوقاً أمنياً مناسباً. كما اشترك في هذه الجلسة: قاضٍ ووكيل نيابة، ومحامٍ للدفاع، واحضروا الشهود، وبعد مداولات لهيئة المحكمة تقرر فرض عقوبة مناسبة ضده.

ـ رواية شاهد عيان قادم من الارض المحتلة، اكد على صحتها عدد من القادمين ايضا.

(٢٤) رواية احد القادمين من الارض المحتلة بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٥.

(٢٥) انظر، نداء رقم ٣٣ ـ نداء التحدي والمواجهة الصادر بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٤.

(٢٦) انظر، نداء رقم ٣٥ ـ نداء شعب واحد وقيادة واحدة، الصادر بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٦.

(٢٧) انظر، صحيفة **صوت الشعب** الاردنية، بتاريخ ١٨ أيار ١٩٨٩، ص١٨.

(٢٨) كلمة غير مقروءة في النداء.

(٢٩) انظر: نداء رقم (٣٨) ـ نداء الشهيد خليل الوزير «ابوجهاد»، الصادر بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٢.

(٣٠) انظر مثلاً، صحيفة **الراي** الاردنية بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٥، والتي أوردت النبأ التالي: «اقدم جنود الاحتلال صباح امس الاول على تحطيم (١٥) ساعة يد يحملها الشباب الفلسطينيون في قرية دير جرير قضاء رام الله، وذلك بدعوى ان هذه الساعات تم توقيتها بالتوقيت الفلسطيني، أي تقديمها ساعة الى الامام بناء على بيان القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة».

(٣١) انظر نداء رقم (٣٤) نداء م.ت.ف عنواننا الوحيد، الصادر بتاريخ ١٩٨٩/٢/١١.

(٣٢) انظر نص الرسالة في: لطفي الخولي، مصدر سابق، ص٢٥٢ ـ ٢٥٥.

اللجان الشعبيّة ذراع الإنتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلّة

عبدالباقي شنان

مدخل:

كان اشـد ما أرعب قوات الاحتلال الاسرائيلية، انبثاق اللجان الشعبية في الاراضي الفلسطينية المحتلة في ظل الانتفاضة، والتي تميزت، باسلوب عملها التنظيمي والجماهيري، فهي منذ لحظة قيامها، استطاعت الربط بين عملها السري وانتشارها السريع في صفوف الجماهير، في كل مدن ومخيمات وقرى الأراضي المحتلة. وهي من لحـظة نشـوئها، جاءت كأداة تنفيذية للانتفاضة، ومن خلالها استطاعت الانتفاضة أن تدخل كل بيت في الاراضي المحتلة، وحولت كل الجماهير، وخلال أشهر معدودة الى جيش منظَّم، وموجَّه، يتحرك بخط وأسلوب الانتفاضة، فكل ما تريده القيادة الموحدة للانتفاضة ينفذ في الوقت المحـدد له. وكـان انتشـار اللجـان الشعبيـة واسعاً، حيث شمل المدن باحيائها والقرى والمخيمات، والمؤسسات، والجامعات، والمدارس، والمعامل، وهو ما اربك قوات الاحتلال التي شنت حملة هستيرية ضد هذه اللجان وأصدرت ضدها المراسيم العسكرية الاستبدادية، إلا أن اللجان الشعبية تحولت الى قوة مادية، وقاعدة متينة للانتفاضة، من الصعب على قوات الاحتلال تفكيكها.

الانتفاضة
بين العفوية والتنظيم

طالعنا الكثير من الكتابات والآراء التي تدور حول سؤال: هل الانتفاضة حركة جماهيرية عفوية؟ أم أنها حركة منظَّمة؟

إن من يلم، إلماماً وافياً، بالمنطق التاريخي لحركة الشعوب الثورية، وطابعها النضالي، خاصة تلك الشعوب التي عانت معاناة كبيرة من استمرارية الاضطهاد، المسلّط عليها، لا يرى في انتفاضة الشعب، الفلسطيني حركة ثورية عفوية، سيما وأن الشعب الفلسطيني امتلك، منذ عام ١٩٦٤، أداته التنظيمية السياسية والعسكرية ـ المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية: والتي أصبحت فيما بعد الممثل الشرعي والوحيد لكل الفلسطينيين داخل الارض المحتلة وفي الشتات.

ومن جهة أخرى، فان الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير، عودنا على أن نرى اقتداره، وهو يصنع المعجزات الثورية، فاذا وجه له العدو ضربة قاسية وقوية، قد يظنها البعض أنها الضربة القاصمة والنهـائيـة، نراه سرعان ما يسترد أنفاسه؛ ويستوعب الضربة، مهما كانت قوية؛ ونراه يهيء نفسه لحالتين؛ الاولى تبدأ باستيعاب الضربة، وتنتهي بالرد الثوري على العدو بالاسلوب الذي تراه المنظمة وفصـائلها، نافعاً ومجدياً، ومنسجماً مع النهج النضالي والروح الثورية للشعب الفلسطيني والحالة الثانية تتمثل في الاستعداد للرد الاسرائيلي اللاحق. وهكذا استطاعت المنظمة تهيئة الشعب الفلسطيني لحرب طويلة، حتى نيل الاستقلال الوطني، ومثل هذه الظروف لا تدع مجالا للاعمال الثورية العفوية.

كمـا ان من قرأ التـاريخ النضالي للشعب الفلسطيني والدور السياسي والتنظيمي والاجتماعي والثقـافي لمنظمة التحرير الفلسطينية في قيادة الشعب الفلسطيني، لا يرى في الانتفاضة عملا ثوريا عفويا.. صحيح انه عمل ثوري مفاجيء بالنسبة للكثيرين، وصحيح أيضاً، أن ساعة الصفر، أو لحظة انطلاق الانتفاضة، لم تكن محددة لدى الكثيرين، إلا أن الانتفاضة كان وارداً حدوثها في ظروف كظروف الشعب الفلسطيني فالإعصار الثوري كان لا بد ان يحدث.

إن الذين اعتقدوا بأن الانتفاضة عفوية الحدوث كانوا يستندون الى انها حالة ثورية جديدة، لا تشبه تلك الأعمال الثورية التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية، من قبل وهم يرون ما حققته الانتفاضة من إنجازات ومستجدات، لم تستطع منظمة التحرير وفصائلها الإتيان به منذ تأسيسها. ولكن هذه الاراء تهمل الظروف الموضوعية والذاتية للشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة، كما تهمل النتائج الثورية المتراكمة للثورة الفلسطينية، منذ رصاصتها الأولى في عام ١٩٦٥، وما أملته طبيعة العدو الاستعمارية الاستيطانية وسمته العنصرية. اضافة الى أن هناك بعض الإهمال للإرث النضالي الطويل والزاخـر للشعب الفلسـطيني، وثمـة عدم دقـة في دراسـة ظروف الشعب الفلسـطيني، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والنفسية.

إذن، إن واقعـاً معقداً، كالواقع الذي عاشه الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال ومرت به الثورة الفلسطينية، كان لا بد ان يفرز حالات ثورية جديدة ومتفردة ونوعية، لان التراكمات النضالية التي غصت بها الساحة الفلسطينية، والتجارب النضالية الغنية والعديدة التي مر بها الشعب الفلسطيني وثـورتـه التي قادتهـا منـظمة التحرير الفلسطينية تجمعت كلها في الانتفاضة. ومن هنا، فقد جاءت الانتفـاضـة كحـدث تاريخي ثوري نوعي ومنـطقي وفعال. وعلى ضوء هذا الواقع ايضا، استنبطت الانتفـاضـة مستجـداتها، وهذا أمر لا بد منه، انه منطق التاريخ الثوري. وعلى ضوء الواقع نفسه استـطاعت الانتفـاضـة المحافظة على تصاعد نهجها الثوري وديمومته. وما الأعمال الثورية الكبيرة والشاملة، التي هي مقومات طبيعية لديمومتها، وما عمقها واتساعها، نوعياً وكمياً، سوى دلائل ساطعة وأكيدة على ما تحمله من عناصر تنظيمية، ولكن بنسيج داخلي ونهج ديناميكي متميز وجديد يتماشى وظروف الثورة الفلسطينية وطبيعة نضالات الشعب الفلسطيني المتراكمة. اي ان نسيجها التنظيمي

الداخل غير المنظور خارجياً، خاصة في لحظة انفجارها. ونهجها التنظيمي الديناميكي الجديد، أبعد الانتفاضة من أن تقع في الأطر التنظيمية التقليدية التي اعتادت منظمة التحرير العمل على ضوئها في الفترات الزمنية التي سبقت الانتفاضة، فظهرت الانتفاضة بمثابة بيروسترويكا فلسطينية، نشأت من عمق الثورة الفلسطينية، متخذة أساس عملها من داخل الارض المحتلة، وليس كما هو متعارف عليه سابقا، العمل من الخارج، لكن هذا لا يعني أن عمل المنظمة من خارج الاراضي المحتلة قد توقف، بل العكس، فهو بقدر ما كان يدفع البيروسترويكا الفلسطينية (الانتفاضة) نحو التوهج والارتقاء، بقدر ما كانت الانتفاضة تنعكس إيجابيا على المنظمة وفصائلها قاطبة، معتمدة في فعلها الثوري التاريخي على بحر من الجماهير، تتحرك في كل رقعتها الجغرافية (الضفة الغربية وقطاع غزة). وهنا نلمس نوعية جديدة واضحة، تمثلت بالربط التنظيمي الجدلي للقيادة بالجماهير الغفيرة، حتى بات من الصعب رؤية الحدود التنظيمية بين القيادة والجماهير؛ وبذلك فلم نعد نر تلك الأطر التنظيمية التقليدية والبيروقراطية.

إن أصحاب الرأي القائل بأن الانتفاضة عمل عفوي، إنما ينتهون، بعلم أو بغير علم، الى أن الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة كان يعيش في السنوات التي سبقت الانتفاضة، في فراغ سياسي. وهذا الامر يتناقض مع حجم وقوة الانتفاضة. ومع ذلك، فالانتفاضة ترد على أصحاب هذه الآراء، بكل وضوح وجلاء.. فهذا النداء رقم ٢٤، الصادر عن القيادة الموحدة للانتفاضة، في ١٩٨٨/٨/٢٢، يقول: «إننا إذ نؤكد أن لا وجود لما يسمى بالفراغ السياسي، لان شعبنا في الاراضي المحتلة يعتبر، دوما م.ت.ف. ممثله الشرعي، وقائده السياسي النضالي الوحيد، دون منازع» مضيفاً: «إننا نؤكد أن المعبِّر السياسي عن طموحات شعبنا هو م.ت.ف. بهيئاتها القيادية المركزية»[1].

لقد أدركت منظمة التحرير الفلسطينية والقيادة الموحدة للانتفاضة أن الصيغ التنظيمية التقليدية الجامدة أمر عفى عليه الزمن، وتجاوزته الجماهير، والبديل هو النسيج التنظيمي، الذي يجب أن ينبع من طبيعة الحركة الثورية، والمستجيب لروح المرحلة. ولكن الانتفاضة، بحد ذاتها، لم تكن حالة تنظيمية متكاملة، فلا بد، إذن، من استحداث صيغ تنظيمية، تترابط بها الجماهير مع الانتفاضة، فجاءت صيغة «اللجان الشعبية» بمثابة اداة قياس استعداد الجماهير للمشاركة ودرجة تقبلها للمهام التي طرحتها الانتفاضة، وربط القرار القيادي بالتنفيذ الجماهيري لهذا القرار، وهذا ما دلل على الطابع الديمقراطي للانتفاضة، أي انه ابعدها عن الصيغ التنظيمية الجامدة، فظن البعض بأن الانتفاضة عمل عفوي، في حين ان مجرد النظر الى شمولية الانتفاضة، وانتشار اللجان الشعبية يؤكد على دقة تنظيمها، لذلك، فقد اعتبرت المصادر الاسرائيلية هذه اللجان من أخطر واهم الوسائل التنظيمية الفلسطينية على الصعيد الداخلي، نظراً للدور الرئيسي والكبير والتاريخي الذي لعبته وتلعبه هذه اللجان في اعداد وبلورة وتنظيم حركة جماهير الانتفاضة والتنسيق في ما بين هذه الجماهير وبين قيادة الانتفاضة.

ومما له مغزاه، أن تكون اللجان الشعبية هي أول شكل تنظيمي واسع النطاق قامت به الانتفاضة. وقد أثبتت التجربة أن اللجان الشعبية، هي الوعاء الانسب لاستيعاب حركة الجماهير الواسعة والطويلة

النفس.. وبقدر ما استطاعت الابتعاد عن إغراءات التأطير الجامد، والنزعة الإدارية، بقدر ما استطاعت مواجهة القمع الأسود، والتفاعل مع البحر الجماهيري، بموضوعية معصرنة، والتمتع بالقدرة على المبادرة، والتغيير السريع. والتجدد المتواصل.

انبثاق اللجان الشعبية

جاءت اللجان الشعبية امتداداً للجان التنسيق التنظيمية، التي كانت قائمة قبل الانتفاضة، وإذا انطلقنا من وجهة نظر فلسفية، فإن اللجان الشعبية قامت بنفي لجان التنسيق، بأسلوب جدلي: أي أنها طورتها في الشكل والمضمون، فحلت محلها: وأهم الأمور التي نفتها فيها هو طابعها الإداري، حيث أن لجان التنيسق التنظيمية كانت ذات طابع إداري، أي أنها كانت جزءاً من النظام التنظيمي التقليدي الفوقي، في حين جاءت اللجان الشعبية لتشكل البنى التنظيمية التحتية للانتفاضة، وقد حدثت هذه النقلة الجدلية بسبب المستجدات النضالية، وإنطلاقاً من خصوصية النضال الجماهيري الجدي، الذي قادته الانتفاضة، والتي تم بموجبها تعزيز أكبر وأعمق لصلة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بالجماهير.

لقد جاء انبثاق اللجان الشعبية كرديف لقيام الانتفاضة، فالأيام التي شهدت تفجر الانتفاضة، هي نفسها تقريباً التي شهدت انبثاق اللجان الشعبية، وكأن القيادة الموحدة للانتفاضة أدركت، منذ الوهلة الأولى لقيام الانتفاضة، ضرورة انبثاق مثل هذه اللجان، كما أدركت أن لجان التنسيق التنظيمية ذات الطابع الإداري لم تعد تتماشى وظروف المرحلة، وقد اتسعت اللجان الشعبية، وتطور عملها باتساع وتطور الانتفاضة، وبذلك فقد اكتمل تنظيم اللجان الشعبية، بعد «سلسلة من المراحل، يعود تاريخها الى شهر ديسمبر (كانون أول) ١٩٨٧... (أي) بعد الموجة الأولى من الاحتجاجات الجماعية في قطاع غزة والمدن الرئيسية في الضفة الغربية.. فمنذ الايام الاولى للانتفاضة، تم توزيع العديد من المنشورات بين الفلسطينيين، تدعو الى تشكيل المنظمات الشعبية»[2].

وفي الثامن من كانون الثاني ١٩٨٨ ورد في احد بيانات الانتفاضة الاشارة، بشكل واضح، الى وجود اللجان الشعبية حيث ورد ما نصه: «هل انضممت للجان دعم الاضراب؟ هل انضممت للجان الوطنية في حارتك؟ فاذا لم تفعل فإن هذه اللجان موجودة. بادر في تشكيلها، واجمع السكان حولك».

وقد ادرك الشباب وذوو الاختصاص من سكان الضفة والقطاع ان انتماءهم الى هذه اللجان هو واجب وطني، وهو مشاركة فاعلة في الانتفاضة وأن إنتماء أكبر عدد ممكن من الشباب وذوي الاختصاص للجان الشعبية، إنما يعني إحاطة الانتفاضة بشبكة جماهيرية منظمة. وحسبما يقول العديد من سكان الارض المحتلة: «فانه لم يكن من الممكن استمرار الانتفاضة، كل هذه المدة، دون وجود شبكة من اللجان الشعبية»، وتصف إحدى النساء العاملات ضمن إطار اللجان الشعبية، هذه اللجان، بقولها: «إنها العمود الفقري لانتفاضتنا، والاسرائيليون يعلمون ذلك ولهذا السبب، فإنهم يزيدون تركيزهم، أكثر فأكثر، على الأهداف الجوهرية». كما أكد أحد الشيوخ الفلسطينيين من سكان الاراضي

المحتلة إنه «بعد أكثر من عشرين عاماً من الاحتلال العسكري، بدأنا نمتلك زمام امورنا، مرة أخرى، وهذا بالضبط ما يسعى الاحتلال لمنعه»[٣].

منظمات الشبيبة قاعدة
اللجان الشعبية

لقد شكلت حركات المنظمات الشبيبية في الاراضي المحتلة قاعدة صلدة للجان الشعبية المختلفة، وذلك الى جانب مختلف المنظمات والاتجاهات والهيئات الاجتماعية والنقابات المهنية، وقد أفرزت خيرة عناصرهـا لتنخرط في اللجان الشعبية المحلية، ولتلعب فيها دوراً قيادياً بارزاً. كما أسهمت منظمات الشبيبة، خاصة، من خلال انخراط عناصرها في اللجان الشعبية في تنفيذ مهمات عديدة ومهمة، وقد شملت حركات الشبيبة عشرات الآلاف من شبان الاراضي المحتلة، الموزعين والمنتشرين في كافة مرافق الحيـاة الاجتمـاعيـة، ولم يبق تقريبا، مجال اجتماعي في الضفة والقطاع الا وطبعت هذه الحركات الشبيبية الرائدة بصماتها عليه، فطوال أشهر الانتفاضة كان الشبان الفلسطينيون العرب من أفراد هذه الحركات يشاهدون في المخيمات والقرى والمدن يقومون بأعمال عديدة فهم يقومون بتنظيف الارض من الأعشاب الضارة، وبأعمال تنظيف أخرى وبزيارة بيوت يقطنها مواطنون مسنون، لمساعدتهم في ترميم أسطح بيوتهم.

كما لعبت نواديهم المنتشرة في القدس الشرقية ومدن الضفة والقطاع دوراً هاماً في الحَياة الاجتماعية والثقافية، والرياضية، حيث نظمت هذه النوادي نشاطات رياضية متنوعة، ودورات تدريبية على كيفية إضرام النيران، وندوات ثقافية شرحت فيها أبعاد الانتفاضة، وشجعت الإبداعات الشبابية المتنوعة.

وحينمـا أدركت قوات الاحتـلال عمق واتسـاع نشاطات الشبيبة حظرت هذه النشاطات الغنية التطوعية، وشنت حملات اعتقال واسعة النطاق، وطاردت الآلاف من أعضاء هذه المنظمات، كما أغلقت عدداً كبيرا من نواديها الاجتماعية والرياضية.

لقد هال سلطات الاحتلال التنظيم الواسع، والعميق لمنظمات الشبيبة وأقلقها ذلك التبلور والنضج في فكـرة هذه المنظمات واستراتيجيتها، ودعمها القوي للجان الشعبية، وانخراطها الواسع فيها ومن الجدير بالذكر هنا أن فكرة واستراتيجية منظمات الشبيبة قد تبلورت «داخل سجون الاحتلال وشاركت في انشائها وبلورتها كافة الفصائل الفلسطينية وقد حققت حركات الشبيبة الفلسطينية التي انطلقت نشاطاتها بصورة فعالة، منذ عام ١٩٨٠، نجاحاً كبيراً، إذ اخترقت كافة المدارس في الاراضي المحتلة وسيـطرت عليهـا، وانتقلت نشـاطاتها، بعد ذلك إلى ساحات الجّامعات والنقابات العمالية، والمهنية، ونجحت في تشكيل منظمات نسائية كذلك»[٤].

ومنذ بدء الانتفاضة الشعبية الفلسطينية لعبت منظمات الشبيبة دوراً رئيسياً فيها، كما شكلت العمود الفقري للجان الشعبية، وتحولت الى رافد بشري لاستمرار الانتفاضة، مما جعل قوات الاحتلال تقدم على إبعاد عدد من المواطنين الفلسطينيين، بحجة تزعمهم لحركات الشبيبة.

لقـد اعتـرفت مصـادر أمنية احتلالية، بعد عشرة أشهر من الانتفاضة: «بأن ظاهرة جديدة في الانتفاضة قد أخذت تنتشر، وتتمثل في أن شباناً، وخاصة من حركات الشبيبة يحاولون تقديم عروض عسكـريـة غير مسلحـة، وعلى شكل احتفالات وطقوس، مثل محاولة تعميم زي موحَّد لكل المواطنين المشتـركـين في المظاهرات: وقد ظهرت مجموعات من الشبان، بين آونة وأخرى، وهي تسير وتتظاهر بسراويل عمل زرقاء، وفي هذا السياق، ذكر أن أهالي قرية طمون، من نابلس، على سبيل المثال، قد عقدوا اجتماعا جماهيريا، يوم الجمعة ٢١/ ١٠/١٩٨٨، بقيادة حركات الشبيبة، حيث اشترك المئات من أهالي القرية، وهم يرتدون لباساً موحداً، ويرفعون الأعلام الفلسطينية»[٥].

فلا غرابة في الامر، اذا كانت اللجان الشبيبية، التابعة للجان الشعبية، هي أكثر عناصر هذه اللجان ديـنـاميكية: خاصة وأن آلاف الشباب الذين دخلوا اللجان الشعبية لا ينقصهم التنظيم، حيث كانوا منظمين في حركاتهم الشبابية، فالحركات الشبيبية ـ كما غدا معروفا ـ تضم عشرات الآلاف من الشبان الفلسطينيين، وتقودها لجان تنفيذية، وجهاز يدير لجاناً إقليمية، تقوم بدورها بتوجيه وإدارة لجان محلية، يوجد منها في الضفة الغربية ٤٠٠ لجنة محلية، وفي قطاع غزة أكثر من ١٥٠ لجنة محلية[٦].

البنية الداخلية
للجان الشعبية:

انتشرت اللجان الشعبية في كل المدن والمخيمات والقرى على امتداد الارض المحتلة، «ففي كل قرية ومهما كانت بعيدة وضعت لجان شعبية محلية[٧].

ويمكن القول وبعد مرور سنتين على الانتفاضة، بأن اللجان الشعبية، هي الجهاز المنظم والتنفيذي للانتفـاضة: وهي التعبير الخاص والمحلي الذي تولد من خلال المبادرة الخاصة لجماهير الانتفاضة، كتعبير عن مدى نضوج هذه الجماهير من الناحيتين السياسية والاجتماعية التي استفادت واستوعبت ارثها النضالي، طوال سنوات الاحتلال.. هكذا، فقد اثبتت جماهير الانتفاضة قدرتها على تجديد وتوسيع وتعميق نضالاتها، وبالتالي اثبات قدرتها على تبوء موقعها الخاص والطبيعي في قلب العمل الوطني.

لقد ضمت اللجان الشعبية في عضويتها الاشخاص الأكثر نشاطاً في المنظمات الاجتماعية، كالمنتمين الى منـظمـات الشبيبـة، ونقـابات العمال، والمعلمين والمحامين، والاطباء، والنساء... الخ كما ضمت الاشخاص الأكثر نضالية ومبادرة ممن يتحملون المسؤولية، كما ضمت أناسا غير منتمين لأي جهة سياسية. وهكذا، فقد كانت بنيتها التحتية تعبيراً عن سعتها الجماهيرية ومحتواها الديمقراطي. الامر الذي مكنها من إتخاذ العديد من القرارات دون الرجوع الى المركز، نظراً لظروف الاحتلال، التي تطوِّق حركة الانتفاضة، ونشطاء اللجان الشعبية، ولتشعب المهام النضالية، ومن الجدير ذكره، أن تشعب المهـام النضـاليـة، خلق قيـادات محلية وثقت بها قيادة الانتفاضة وأوكلت اليها تنفيذ العمل، وحل المعضلات، دون ضرورة «الرجوع الى المركز، او انتظار قرارات ذات طابع إداري.. إن العمل السري والقمع ساعدا على انتقال عبء القيادة الى اللجان الشعبية، وذلك في ضوء المؤسسات السابقة»[٨]، وهذا

يدل على تعمق وتطور البنية الداخلية للجان الشعبية، وذلك من خلال بروز قيادة كفوءة لهذه اللجان قادرة على اتخاذ القرار الحاسم في الوقت المناسب.

اللجان المتخصصة:

لقد جمعت اللجان الشعبية بين النضال الاقتصادي (بأشكاله النقابية، والمهنية، والمطلبية)، والنضال السياسي (الدعاية والتحريض)، والنضال الاجتماعي (بأشكاله الثقافية والصحية والرياضية)، كما جمعت بين العمل النضالي العلني، وبين النضال الوطني السري، وجمعت أيضا، بين الأكاديمي والميداني ومن هنا يصح القول بأن نشاطات ومهمات اللجان الشعبية قد تشعبت وتطورت، الامر الذي استدعى ان تستحدث لجان عديدة متخصصة، لتغطية كل المرافق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في كل المناطق المحتلة. وبالتأكيد، فإن هذه الصيغ النضالية لم تأت في حالها هذا بين ليلة وضحاها، بل انها تطورت بشكل متدرج مع تطور الانتفاضة، وقد جاء هذا التطور ليبلغ مداه الراقي تلبية لحاجة موضوعية أي لتغطية الحاجات والمهمات الموضوعية، وهذا يدل على شمول مهمة اللجان الشعبية من إدارة وتنظيم اعمال الانتفاضة، الى معالجة القضايا اليومية لجماهير الأرض المحتلة، وصولاً الى خلق ممهدات سلطة شعبية وطنية، تقود مرحلة فك الارتباط الاقتصادي والاداري مع سلطات الاحتلال، كمقدمة لا بد منها لتأمين الشرط السياسي اللازم للعصيان الوطني الشامل، في مرحلة مقبلة من مراحل الانتفاضة، وقد أصبح شكل اللجان المتخصصة المتفرعة عن اللجان الشعبية، التي نشأت لحل حاجات الجماهير معروفاً، فقد «شكلت لجان الاغاثة الطبية، والتعليم، والحراسة، والدعاية والتحريض ولجان العمل التطوعي، والزراعة (ولجان اقتصادية اخرى كلجان التجار وغيرها) واللجان الضاربة ولجان للعمل في قطاعات المرأة، والشباب، والطلبة، الخ[٩]. وعكست هذه اللجان غنى وشمولية الانتفاضة، وإبداعات جماهير الارض المحتلة.

نشاطات اللجان الشعبية:

لعبت اللجان الشعبية دوراً قياديا فعالا في تواصل الانتفاضة وصمودها نظراً لقدراتها التنظيمية المتميزة وامتدادها لكل الفئات والاختصاصات، والمهن، والقطاعات الاجتماعية، والاقتصادية، ومن أهم نشاطات هذه اللجان[١٠]:

١ ـ **الإسهام في توعية وتثقيف وتوجيه الجماهير الفلسطينية المنتفضة**، سياسيا ونضاليا، وفي تعبئتها، معنويا وحماسياً وإراديا، من أجل اجتثاث باقي مشاعر الخوف والتردد من نفوسها: ذلك أن الوعي السياسي ـ النضالي هو السلاح الامضى في إرادة المواصلة، والضمانة الأولى الفعّالة لاستمرار الانتفاضة.

٢ ـ **الإسهام في تنظيم الجماهير**، إذ لم يكن بالامكان إطلاقاً، أن تتواصل الانتفاضة، وتتصاعد،

وتحافظ على وتائرها ومظاهرها النضالية، بدون العملية التنظيمية اللازمة مع كل ما يرافقها من ترتيب نضالي داخلي. فهذه الجموع الغاضبة المستبسلة، على نحو عفوي، كانت بحاجة الى صقل، وبلورة وتنظيم وتوزيع مهماتها ضد قوات الاحتلال.

٣ ـ **قيادة الجماهير ميدانياً**، اي السير في مقدمة الجماهير صدامياً مع قوات الاحتلال لتكون قدوة وعبرة لكافة فئات الجماهير المناضلة.

٤ ـ **تامين حلقة وصل**، إذ مارست هذه اللجان دور الجسر الواصل بين قيادة الانتفاضة وجماهيرها في كافة المدن والقرى والمخيمات، ولطالما نقلت اللجان للجماهير أوامر وإرشادات وتوجيهات القيادة، إما بواسطة المنشورات، أو شفوياً، مثلما قامت بإيصال رغبات واحتياجات الجماهير الى القيادات تباعاً.

٥ ـ **الإشراف على التموين**، إذ قامت اللجان الشعبية وما تزال بصورة أو بأخرى ـ بالمهمة الأكثر الحاحاً في تواصل الانتفاضة، في ظل الحصار العسكري الاحتلالي والحصار التجويعي، الذي فرضته سلطات الاحتلال العسكرية لمدة زمنية طويلة، وهنا حرصت هذه اللجان على تامين وتوزيع المواد التموينية الأساسية لجماهير الانتفاضة، من خلال تطبيق قواعد التكافل الذي بلغ ـ في الممارسة ـ واحدة من اعلى ذراه.

٦ ـ **الإشراف الطبي ـ العلاجي**، وقد قادت اللجان الشعبية هذا النشاط الوقائي ـ العلاجي، بكل نجاعة وفعالية ممكنة في ظل نقص الامكانات او بالأحرى شحها، وخصوصا في ضوء سقوط الآلاف من الفلسطينيين شهداء وجرحى خلال الصدامات والمعارك الدامية مع قوات الاحتلال، فقد قامت اللجان بنقل وعلاج المصابين على جناح السرعة وفي كثير من المواقع، وتحت أقصى الظروف ، إذ سحبت ـ أكثر من مرة ـ بعض المصابين من ميادين المعارك مع الجنود الاسرائيليين وقطعان المستوطنين.

٧ ـ **قيادة وتنظيم عملية التعليم الشعبي لجماهير الانتفاضة**، مع مواصلة سلطات الاحتلال إغلاق كافة المؤسسات التعليمية في الأراضي المحتلة، منذ بدء الانتفاضة.وذلك في محاولة لتعويض السنة الدراسية الكاملة التي خسرها ابناء الانتفاضة.

حرب جيش الاحتلال على اللجان الشعبية:

اعتبر وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين يوم ١٩٨٨/٨/١٨، اللجان الشعبية «خارجة عن القانون»، واعتبرت وزارة الدفاع الاسرائيلية، في اليوم التالي، أن هذه اللجان «تنظيمات غير مشروعة»، و «أن كل من يستمر في عضويته باللجان الشعبية او في تقديم المساعدة لها سيعرض نفسه للمحاكمة» ومنذ ذلك التاريخ، صعدت سلطات الاحتلال من قمعها ضد جماهير المناطق المحتلة، وخاصة ضد أعضاء اللجان الشعبية.

وقد جاءت حرب وزير الدفاع الاسرائيلي ووزارته ضد اللجان الشعبية لتتمحور حول «عدم ترك المبادرة بأيدي السكان». بل سحبها منهم، لتكون «بأيدي الجهات الأمنية والتي تتخذ الاجراءات

اللازمة، وتبادر إليها، لكي لا يبقى القرار بايدي سكان (المناطق)، ليقرروا متى يقومون بأعمال الإخلال بالنظام العام (كذا)، «ومتى لا» ورد الاعتبار لهيبة وسمعة الجيش الاسرائيلي الذي «لم يسلم بأي نوع من انواع العنف (كذا) كيفما شاءوا» ويضيف رابين في معرض سرده لمبررات قراره: «إننا نشهد استمرار الاحداث بالمناطق ومحاولة تثبيتها عن طريق اللجان الشعبية ولكننا لم نسلم كهذا الذي تستمر فيه أعمال الاخلال في المناطق من جهة وتجري محاولات من الجهات الاخرى لتثبيت هذه الاعمال واستمراريتها» ويستدرك، موضحا «ان هدفنا هو خفض أعمال العنف في (المناطق) ومعالجة موضوع اللجان الشعبية، والحيلولة دون تمكن مناصري م.ت.ف. من ملء الفراغ المحدود، الذي نجم عن الاجراءات الاردنية العملية الأخيرة»(١١).

ونقلت صحيفة «عل همشمار» عن رابين في مقابلة لها معه، «أن الهدف الذي يسعى إليه رؤساء الانتفاضة هو إضفاء الصفة الرسمية على اللجان الشعبية وأن السلطات العسكرية ستتخذ كافة الخطوات اللازمة في إطار القانون من أجل محاربة اللجان الشعبية والقضاء عليها»(١٢).

وهذه الحرب المعلنة ضد اللجان الشعبية ان دلت على شيء، انما تدل على بلوغ قلق وخوف قادة اسرائيل من تعاظم دور هذه اللجان وتجذرها كأداة منظمة وقائدة للنضال اليومي، ونجاحها في بسط السيطرة على مجمل المرافق الحياتية اليومية عبر اللجان المتخصصة المختلفة في كافة ارجاء الاراضي المحتلة، وتحولها واللجان المتخصصة الى نواة حقيقية لسلطة الشعب التي بدأت تحل محل اجهزة الاحتلال المنهارة.

وإذا كان قرار رابين يحظر اللجان، وتلك الهجمة القمعية الشاملة: يمثلان تصعيداً هجومياً كبيراً ضد الانتفاضة، ويعكسان فشل كل محاولات القمع الوحشي، والحصار، والتجويع، والابعاد، ومعسكرات الاعتقال في إخماد جذوة الانتفاضة، فانهما يكرران المحاولات الاسرائيلية لارهاب اعضاء اللجان الشعبية، وفرض حلها وإنهاء دورها الريادي في قيادة وتنسيق التحركات اليومية في مسيرة الانتفاضة المتعاظمة، ويطمحان الى ضرب الادوات التي تشكل صمام أمان استمرارية الانتفاضة وتصاعدها، وتجذرها، ويمثلان محاولة يائسة للفصل بين القيادة الوطنية الموحدة ولجانها الشعبية، وجماهير الشعب الفلسطيني، إضافة إلى إضفاء الصفة القانونية والمشروعية، وترسيم إجراءات القمع المتصاعدة، من إبعاد وإعتقال اداري واحتجاز.

وقد كشفت صحيفة «يديعوت احرونوت» يوم ١٩/٨/١٩٨٨، عن أن الاجراءات القمعية المتشددة وخاصة الإبعاد، تأتي تنفيذاً لسياسة «الترانسفير» «سياسة الإبعاد»، التي يتبناها قادة اسرائيل، فقالت: «يبدو أن السلطات الاسرائيلية قد بدأت بتنفيذ «الترانسفير» بشكل تدريجي»(١٣).

الا أن الجيش الاسرائيلي فشل، فشلاً ذريعاً، في القضاء على اللجان الشعبية، بسبب بسيط جداً هو أن هذه اللجان هي في الحقيقة كل الشعب الفلسطيني، وهذا ما اشار اليه نداء القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة رقم (٢٤)، حيث قال: «كل الشعب لجان شعبية، ولن يتخلى عنها».

إن الجيش الاسرائيلي لم يفشل في مهمته لتحطيم اللجان الشعبية فحسب، بل ساهم في تقوية صمودها، فقد أشارت صحيفة «ميدل ايست» الى «فشل الجيش الاسرائيلي في تحطيم روح الانتفاضة، عن طريق تطبيق العقوبات الجماعية، وكان له فضل كبير في إنعاش عمل اللجان الشعبية التي قامت بتنظيم توزيع الأغذية وتقوية روح التعاون الاجتماعي»(١٤).

المصادر

(١) راجع: نداء رقم ٢٤ منظمة التحرير الفلسطينية.. القيادة الموحدة للانتفاضة ٢٢/٨/١٩٨٨.. نقلا عن مجلة «**الحرية**» ٢٨/٨/١٩٨٨، ص٩.

(٢) راجع جريدة «**القبس**» الكويتية، ٧/٤/١٩٨٩، نقلا عن «**ميدل ايست**».

(٣) المصدر نفسه.

(٤) د. اسعد عبدالرحمن ونواف الزرو، «الانتفاضة مقدمات ووقائع.. تفاعلات وآفاق»، جريدة **القبس**، ٢٣/١٢/١٩٨٨.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) امنون كابليوك - لوموند ديبلوماتيك - عن **صوت الشعب** الاردنية، ٢٠/٣/١٩٨٨.

(٨) اللجان الشعبية شكل نضالي جديد - جريدة **الوطن** الكويتية، ١٦/٢/١٩٨٨.

(٩) مجلة «**الارض**»، العدد٢ شباط ١٩٨٩، ص ٤٠.

(١٠) د. أسعد عبدالرحمن، ونواف الزرو، مصدر سبق ذكره.

(١١) مجلة **الحرية**، العدد ٣٧٥ (١٣٥٠)، ٢٨ آب (أغسطس)، ٣ ايلول (سبتمبر)، ١٩٨٨، ص٦.

(١٢) صحيفة «**عل همشمار**» الاسرائيلية ١٨/٨/١٩٨٨.

(١٣) مجلة **الحرية**، مصدر سبق ذكره.

(١٤) صحيفة **القبس** الكويتية، ٨/٤/١٩٨٩، نقلا عن «**ميدل ايست**».

التكافل الأسري في ظل الإنتفاضة

مقدمة:

تواجه جماهيرنا الفلسطينية في الأرض المحتلة حالة من التضييق الاقتصادي والاجتماعي والنفسي الذي تمارسه سلطات الاحتلال الاسرائيلي، حيث تصاعدت اجراءات الاحتلال القمعية وتضاعفت مرات عديدة حتى بلغت ذروتها، وذلك بغية مواجهة الانتفاضة الفلسطينية العارمة التي تفجرت في كانون اول عام ١٩٨٧.

فقد لجأت سلطات الاحتلال منذ عام ١٩٦٧، وحتى عام ١٩٨٧، إلى مجموعة كبيرة جداً من الاجراءات والتغييرات شملت كافة مرافق الحياة الاجتماعية والاقتصادية والحياتية اليومية والخدمات، وعلى مدى عشرين عاماً من الاحتلال، استطاعت السلطات الصهيونية السيطرة وبسط نفوذها على الاقتصاد الوطني الفلسطيني، فصادرت ما يزيد على ٥٤٪ من اراضي الضفة الغربية، و٤٢٪ من أراضي قطاع غزة، كما سيطرت على ما يزيد عن ٧٠٪ من المياه الجوفية، وضربت الزراعة المحلية وحاصرت الصناعة الوطنية البسيطة عبر التحكم بالمواد الخام، وبالضرائب الباهظة (الدخل، القيمة الاضافية ١٥٪، الارنونا على الاملاك... الخ) وعن طريق المنافسة غير الشريفة وغير المتكافئة معها. وباختصار، فقد وجهت ضربة للاقتصاد الوطني والحقته بالاقتصاد الاسرائيلي. كذلك فقد سيطرت على المؤسسات الاجتماعية واغلقت تلك التي لم تستطع السيطرة عليها، وهيمنت على المرافق الصحية، وبسطت نفوذها على البلديات فاقالت المجالس المنتخبة وعينت بدلاً منها، وتحكمت في التعليم فقلصت عدد العاملين فيه، وميزانية اجور المعلمين ٥٠٪، بحيث اصبحت ثلاثة ملايين شاقل بدلاً من ستة ملايين، هذا عدا عن الاجراءات القمعية من اعتقالات واغتيالات ونفي وهدم بيوت... الخ. وبكلمات اخرى، فقد جمعت سلطات الاحتلال كافة الاوراق بايديها ـ عدا ورقة الجماهير ـ وامسكت بكافة خيوط الحياة واستخدمتها

★ من اعداد اسرة برنامج التكافل الاسري/ دولة فلسطين ـ الاراضي المحتلة. وقد صدر في اواخر تموز ١٩٨٩.

بعناية فائقة بهدف طمس الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني واذابتها ودفن قضيته الوطنية لابقاء المنطقة تحت سيطرة الاحتلال كجزء من «ارض اسرائيل الكبرى»، حسب الايديولوجية الصهيونية.

وفي زمن الانتفاضة طرحت سلطات الاحتلال كافة الأوراق التي تمتلكها دفعة واحدة مستخدمة اياها باقصى درجة، مراهنة بذلك على ارهاق الجماهير ومحاصرتها، وبالتالي ايقاف الانتفاضة، مستغلة الواقع الطبقي والمعيشي المتردي لدى الغالبية العظمى من الناس. فإذا علمنا أن عدد العمال بين افراد الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة يبلغ (٢٠٠,٠٠٠) عامل، وان متوسط الاسرة الفلسطينية هو خمسة افراد للاسرة، نخلص إلى نتيجة مؤداها ان ما يقارب المليون فلسطيني يعيشون في واقع معيشي عمالي مترد.

وفي حالة الاعتقال لهؤلاء العمال أو فصلهم من عملهم، فليس هنالك من مصدر دخل آخر، علماً بأن ٤٥٪ من مجموع المعتقلين في الانتفاضة هم من صفوف الطبقة العاملة. وبالتالي، فإن اجراءات الاحتلال التعسفية وانعكاساتها الاقتصادية والحياتية على الجماهير، انما تصيب بشكل اساسي تلك الفئة الأكثر فقراً والاكثر تضرراً من الاحتلال، كل ذلك في ظل ضعف المؤسسات الاجتماعية والجمعيات الخيرية التي تقدم المساعدات، بالاضافة الى سعي وكالة الغوث لتقليص خدماتها في الأرض المحتلة.

لقد راهن الاحتلال على ايقاف الانتفاضة وقمعها عبر اشكال عدة، أهمها وأبرزها شكلين أساسيين عمل بهما في وقت واحد وهما:

الأول: يتمثل برفع وتيرة القمع إلى اشدها، فأعطيت الأوامر والصلاحيات للجنود بالقتل، وسقط مئات الشهداء وآلاف الجرحى، وافتتحت معسكرات اعتقال جديدة ومتعددة على طريقة الاوشفيتزات، وزج بعشرات الآلاف من المعتقلين فيها دونما محاكمة، واطلق لقطعان المستوطنين العنان ليعيثوا خراباً ودماراً وقتلاً، وبدأت عمليات هدم البيوت بالجملة ودونما سبب، وشكلت «فرق الموت» لاغتيال قادة اطفال الحجارة ونشيطيهم.

والثاني: يتمثل باجراءات اقتصادية وحياتية صارمة وواسعة لخنق السكان واجبارهم على الاستسلام، فتم فصل ٣٠ ألف عامل فلسطيني بشكل تعسفي من مرافق عملهم ودونما تعويض، اضافة الى جزء من الموظفين الحكوميين، وفرضت ضرائب عديدة مستحدثة وباهظة، منها على سبيل المثال «ضريبة الانتفاضة» و«ضريبة الحجر»، وتم ربط كافة المعاملات والاجراءات اليومية للسكان من سفر وترخيص محلات ووسائط نقل وتسجيل المواليد والبيع والشراء ونقل الملكية... الخ من المعاملات، بدفع الضرائب وبما يسمى بـ «حسن السلوك»، وهذا الاخير يحتاج لاختام براءة ذمة من سبعة دوائر حكومية مختلفة، ويتم دفع رسوم جديدة في كل واحدة منها. كذلك فرضت قيود شديدة على ادخال الأموال من الأردن. وغيرها الكثير الكثير من الاجراءات المنظمة للنهب والخنق الاقتصادي، ونتيجة لذلك، ارتفعت الاسعار بشكل جنوني ومبرمج من قبلهم، وتدنت القيمة الشرائية للعملة، وبلغت درجة غلاء المعيشة ذروتها، حتى باتت الأرض المحتلة تحتل المركز الثاني في العالم بعد اليابان، وانخفض المستوى المعيشي

للغالبية العظمى من السكان حتى وصل حد الكفاف، مما استوجب حملات كثيرة ومتنوعة من أشكال الدعم والمساعدة للجماهير كي تتمكن من مواصلة السير في مشوارها الوطني التاريخي.

برامج وأشكال الدعم:

منذ اندلعت الانتفاضة، شرعت سلطات الاحتلال بفرض منع التجول لمدد طويلة، وطويلة جداً تصل احياناً لأكثر من شهر متواصل على بعض المخيمات والقرى الفلسطينية، وفي معظم الاحيان لا تقل عن الاسبوع، فبدأت حملات الاغاثات والاعانات تتوافد من كافة ارجاء الوطن المحتل للمنطقة المحاصرة او المنكوبة. كذلك فقد بدأت تصل بعض المعونات من خارج الوطن المحتل، منها ما هو منتظم ومنظم، ومنها لمرة واحدة، وقد تمثلت اشكال الدعم جميعها سواء المحلية أو الخارجية بما يلي:

١ ـ الاغاثات الصحية للمناطق المحاصرة والمنكوبة، حيث يذهب طاقم طبي متكامل (اطباء وتمريض وأدوية ومعدات واسعافات أولية) ويقدم الفحوص والعلاجات المجانية للسكان، وقد انتشرت هذه الظاهرة، اضافة الى الاطر الصحية الجماهيرية كاتحاد اللجان الشعبية للخدمات الصحية وغيره من الاطر والمؤسسات.

٢ ـ الاغاثات المعيشية والحياتية: وكانت وجهتها للمناطق المنكوبة والمحاصرة. وتتمثل بمساعدات عينية على شكل طرود، يحتوي كل طرد على مواد تموينية (طحين، ارز، سكر، شاي، زيت، حليب، عدس، سمنة)، وذلك كحملات الاتحاد العام للجان العمل التطوعي لمخيمي بلاطة والجلزون، وحملات اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، ومساعدات وكالة الغوث ـ الاونروا ـ وغيرها من المساعدات.

٣ ـ الاعانات والمساعدات العينية: كتوزيع الملابس والاغطية والاحذية للمخيمات والمناطق الفقيرة.

٤ ـ الاغاثات الزراعية: كتوزيع البذور والاشتال مجاناً، والقيام بحملات ارشاد ميدانية وتقديم العلاجات سواء للمحاصيل الزراعية أو للدواجن والماشية في الريف، وذلك كحملات اتحاد لجان العمل الزراعي.

٥ ـ دعم بالاجهزة والمعدات: معظمها خارجية، وجميعها تتجه للمؤسسات الطبية والاجتماعية.

٦ ـ الدعم الاعلامي: وذلك عبر «التعاطف» الخارجي مع شعبنا وقضيتنا ابان الانتفاضة، والذي ساهم به الصحفيون والموفدون الاجانب، لنشر فضائح واجرام الاحتلال بحق شعبنا.

ان كل اشكال الدعم سالفة الذكر، ورغم اهميتها القصوى، فإنها بقيت عاجزة عن تغطية جانب حيوي وجوهري من احتياجات قسم كبير من جماهير شعبنا تحت الاحتلال، والمتمثل بالشكل المالي المباشر لتغطية احتياجات ونفقات يومية وكثيرة لا تغطيها اشكال الدعم السابقة الذكر، وحتى لو شملت جزءاً منها، فإنها تبقى مجزوءة من جهة، ولمرة واحدة ولا تكفي من جهة ثانية، ثم ان متطلبات الحياة لا تقتصر على تلك المجالات فقط من جهة ثالثة، خاصة وان مئات الاسر اصبحت بلا أي مصدر دخل اثر اعتقال معيلها أو استشهاده أو اصابته أو فصله من عمله. فما العمل والحالة هذه؟.

لهذه الأسباب، ومن وسط ظروف الخنق الاقتصادي سالفة الذكر، ولدت فكرة التكافل الاسري بين

افراد شعبنا. فما هو برنامج التكافل، وما هي أهميته وأهدافه؟؟

برنامج التكافل الاسري:

قبل كل شيء، لا بد من الاشارة الى ان فكرة التكافل الاسري ليست ابداعاً عبقرياً لمفكر في هذا الزمان، أو اكتشافاً فذاً يستحق التعظيم، وانما هي ضرورة موضوعية جسدتها ظروف الانتفاضة وواقع الاحتلال والمعاناة، وهي افراز طبيعي لاحد أهم انجازات الانتفاضة الفلسطينية الجبارة، الا وهي التكاتف والتعاضد والتلاحم بين ابناء شعبنا اينما وجدوا، وعلى اختلاف مذاهبهم ومعتقداتهم وألوانهم، انه التآخي والتراص بعينه. وما التطبيق العملي لهذه الفكرة، الا مبادرة خلاقة لمجموعة من الغيورين والحريصين على مصلحة شعبهم ومعايشتهم لهمومهم اليومية والحياتية.

وخلاصة الفكرة، ان تقوم اسرة ميسورة، او شخص، او مجموعة اشخاص معاً من ابناء شعبنا في المهجر بتكفل اسرة فلسطينية من ابناء شعبهم في الوطن المحتل ممن تعرضوا لاجراءات القمع والتنكيل التي اثرت على حياتهم واستقرارهم بشكل عام وخاصة في الجانب الاقتصادي، وذلك بمبلغ نقدي شهرياً، يضمن لهم تغطية جزء من احتياجاتهم اليومية في مواجهة اجراءات الاحتلال القمعية ومعركة الحياة مع لقمة العيش في زمن الانتفاضة، بهدف استمرار صمودهم ومشوارهم الطويل.

اهداف البرنامج:

عدا عن الهدف العام الوارد في التعريف، هنالك بعض الأهداف الجزئية المتمثلة بـ:

١ ـ تجسيد الوحدة واللحمة بين افراد شعبنا في كافة اماكن تواجدهم، ليس فقط عبر المساعدة المباشرة في مواجهة معترك الحياة ومتطلباتها، وانما ايضاً من خلال العلاقات التي تنشأ بين كافة افراد الأسرة الكفيلة وافراد الأسرة المكفولة عبر الرسائل المتبادلة بينهم والصور، واحياناً الزيارات من قبل بعض الاسر الكفيلة التي تتمكن من القدوم للارض المحتلة.

٢ ـ تغطية جانب حيوي من احتياجات الجماهير والذي لم تطرقه أشكال الدعم الاخرى ـ المساعدة المالية المباشرة.

٣ ـ مساعدة بعض الأسر المحتاجة، والتي تصنف في عداد «الاسر المستوردة»، بمعنى ان اوضاعها كانت قبل الانتفاضة شبه جيدة، ولكن بسبب ظروف الانتفاضة واجراءات الاحتلال تأثرت كثيراً حتى اصبحت بحاجة ماسة، وغالباً ما لا تؤخذ هذه الأسر بالحسبان لدى توزيع الاشكال الاخرى للدعم، وذلك لعدم افصاح هذه الأسر عن اوضاعها، وعفة نفسها عن طلب المساعدة من أحد.

٤ ـ تحقيق هدف كبير في حياة شعبنا ـ وهو النضال ـ فمن آلت به الظروف ـ إما مجبراً أو مختاراً ـ ان يكون خارج الوطن ولم يستطع المشاركة بالنضال الوطني الذي يدور رحاه في الأرض المحتلة، فهذا شكل من اشكال النضال ايضاً. فمن خلال مبلغ بسيط يساعد اسرة مناضلة على الصمود، يتجلى شكل من اشكال المساهمة في النضال الوطني في هذه المرحلة التاريخية من حياة شعبنا وقضيتنا.

٥ ـ واخيراً، فإن هذا البرنامج هو بمثابة ردٍ وطني مباشرٍ وملموسٍ على اجراءات الاحتلال بحق شعبنا.

لمحة عن برنامج التكافل:

بدأ برنـامـج التكافل بالعمل الفعلي منذ شهر ايلول/ ١٩٨٨، وكان قد سبق ذلك فترة تحضير واتصـالات لنشر الفكـرة وجمـع الاستمارات عن اوضاع الاسر الفلسطينية، وما ان نضجت الفكرة وأصبحت جاهزة للخروج الى حيز التنفيذ، حتى التف عدد لا بأس به من الأسر الفلسطينية في الخارج حول المشروع للاشتراك به. ابتدأ المشروع في امريكا الشمالية، وسرعان ما امتد إلى امريكا اللاتينية، حيث يتواجد ابناء شعبنا، وللحق، فقد كانت الروح التي ابداها أهلنا في الخارج مبعث فخر واعتزاز لما عكسته من روح التضامن والتعاضد بين ابناء الشعب الواحد، مما ترك انطباعات وانفعالات ايجابية وعاطفية لا توصف لدى الاسر المكفولة.

كنا قد اسلفنا ان المبادرة جاءت من مجموعة غيورة على مصلحة شعبنا، وما ان امتد البرنامج واتسـع حتى اصبـح من المتعـذر على هذه المجموعة القيام بكل متطلبات المشروع، لذلك اصبح من الضروري والحالة هذه، البحث عن اطار واسع الانتشار للمساعدة بهذه المهمة. وهنا كان لاتحاد لجان المرأة الفلسطينية الدور الأكبر في رعاية المشروع والاشراف عليه، وللأهمية البالغة لهذا المشروع الحيوي والحساس، فقد تم افراز جهاز كامل مكون من أحد عشر موظفاً وموظفة موزعين على كافة مناطق الأرض المحتلة للقيام بمتطلبات مشروع التكافل، من تعبئة استمارات ودراسة الحالات الاجتماعية وايصال المساعدات وجمع الرسائل وما إلى ذلك من متطلبات. ولتسهيل المسألة، وحتى يبلغ المشروع كافة اهدافه التي قام من اجلها، وزيادة في الاطمئنان والرقابة التي لا تتناقض ولو للحظة مع الثقة العالية والمسؤولية الوطنية التي يتمتع بها القائمون على المشروع في الأرض المحتلة، فقد بادر القائمون على هذا المشروع بايصال عناوين الاسر المكفولة لكفلائها وذلك حتى تتم المراسلة بشكل مباشر بين الاسرة الكفيلة والأسرة المكفولة، وقد حدث خلل معين تمثل بتخلف كثير من الأسر المكفولة عن المراسلة وذلك إما لعدم توفر من يجيد الكتابة لدى بعض الاسر في الريف، او لتقصير ذاتي منها، وأحياناً بسبب مشقة السفر للمدينة ووضع الرسالة في البريد بسبب منع التجول سواء في القرية أو المدينة، وأحياناً اخرى بسبب الاهمال، وقد برزت العديد من الحالات التي رفضت مبدأ الرسائل تجنباً لأي تبعيات أمنية قد تنجم عنها حسب اعتقـادهم. كل ذلك دعا بالقائمين على البرنامج الى تولي جمع الرسائل من الاسر المكفولة وارسالها لأصحابها، وحتى هذا الاسلوب لم يحل المشكلة بالكامل، وإنما خفض من حدتها، فلا زالت المشكلة قائمة رغم الحاحنا الشديد على كتابتها، غير أن هناك تفاؤلاً كبيراً بالتغلب على هذه المشكلة نهائياً في وقت قريب.

في ظروف العمل من هذا النوع، وخاصة تحت الاحتلال، تبرز بعض المعوقات الموضوعية للعمل، اهمها تضييق الاحتلال وتشديده على مثل هذه النشاطات، وبالمقابل فإن جهوداً كبيرة تبذل في الأرض

المحتلة لتذليل الصعاب التي تواجه العمل، وكلما مر الزمن تتلاشى الاخطاء تدريجياً التي قد نقع فيها، وهذا بفعل تراكم التجربة والاستفادة من الاخطاء لعدم تكرارها، بل وتجاوزها كلياً.

دور التكافل في حياة الناس:

ان الظروف الصعبة التي ولدتها اجراءات الاحتلال، خاصة في زمن الانتفاضة، قد خفضت من المستوى المعيشي للسكان، بحيث أصبح متوسط احتياج الأسرة الفقيرة لسد حاجاتها الأساسية حوالي ١٥٠ دينار أردني شهرياً، اذا ما أخذنا بعين الاعتبار تآكل الدينار وانخفاض القيمة الشرائية للعملة بشكل عام والارتفاع الجنوني للأسعار، غير ان ذلك لا يعني ان كل أسرة فلسطينية تحصل على دخل شهـري بحد الكفاف هذا، فهنالك بعض الأسر ليس لديها أي مصدر دخل بعد اعتقال او جرح او استشهاد معيلها، والبعض الآخر من هذه الأسر يحصل على نصف هذا الاحتياج بسبب ظروف منع التجول المستمر والاضرابات، وخاصة في اوساط عمال المياومة، والبعض الآخر لا يصل إلى هذا الحد المطلوب بسبب تدني الأجور نتيجة لزيادة العرض على الطلب في الايدي العاملة والذي خلفته البطالة الآخذة في الازدياد. ولما كانت الغالبية الساحقة، ان لم نقل كافة الأسر التي يشملها برنامج التكافل، هي من هذه الفئة من جماهيرنا، ولما كان متوسط تكافل الأسرة الواحدة يصل إلى ٨٧ دولار شهرياً، فإن النتيجة العملية والمباشرة لبرنامج التكافل على هذه الفئة الفقيرة من جماهيرنا، تظهر بوضوح شديد، وهذا يعني ان كل مساهم في برنامج التكافل، انما يساهم في سد احتياجات اسرة فلسطينية فقيرة لمدة ١٥ يوماً في الشهر الواحد في أسوأ الحالات، وقد تصل إلى ٢٠ يوماً لدى بعض الأسر، وهناك القليل ممن كيفوا انفسهم على هذا القدر ومع هذا الدخل فقط على حساب صحتهم وحياتهم، حيث لا دخل لديهم سوى التكافل. ان الفلسطيني المساهم في هذا البرنامج يعمل على توفير حليب الأطفال والعلاج والمأكل والملبس والمسكن والمواصلات لأسرة فلسطينية مناضلة طيلة خمسة عشر يوماً أو أكثر من أيام الشهر الواحد. وهو في الوقت نفسه يعمل على مد جسر من المودة والتآخي بينه وبين ابناء شعبه في الوطن المحتل.

التكافل بالارقام:

قبل البدء بالاحصائية عن سير برنامج التكافل، لا بد من الاشارة إلى أن الاحصائية تبدأ من شهر ايلول عام ١٩٨٨، وهذا لا يعني انه لم يكن هنالك تكافل قبل هذا التاريخ، كذلك الاحصائية لغاية شهر نيسان عام ١٩٨٩، وهذا لا يعني ايضاً انه لا يوجد تكافل بعد هذا التاريخ، غير ان المادة المؤرشفة لدى القائمين تبدأ بوضوح منذ ايلول/ ١٩٨٨، كذلك فإن الشهور التالية لم تدخل إلى الكمبيوتر بعد، وعليه كانت الاحصائية للأشهر الثمانية المذكورة، وأي احصائية اخرى، ستبدأ منذ ايار/ ٨٩ فصاعداً.

بلغ حجم التكافل في شهر ايلول عام ٨٨ (٢١٢٢٠) دولار شمل ٢٢٣ اسرة فلسطينية بمعدل ٩٥ دولار للأسرة الواحدة. وفي شهر تشرين اول (١٠) عام ٨٨ بلغ حجم التكافل (٢٢٠٩١) دولار وشمل ٢٨٣ اسرة بمعدل ٧٨ دولار للأسرة، وفي تشرين ثاني/ ٨٨ بلغ حجم التكافل (٢٣٥٤١) دولار وشمل ٣٠٦ أسر بمعدل ٧٧ دولار للأسرة. وفي كانون أول/ ٨٨ بلغ حجم التكافل (٢٣٩١٥) شمل ٣٠٨ اسر

بمعدل ٧٨ دولار للأسرة. وفي كانون ثاني/ ٨٩ قفز حجم التكافل إلى (٣١٣٠٢) دولار شمل ٣٠٩ اسر بمعدل ١٠١ دولار للأسرة. وفي شباط/ ٨٩ تراجع قليلاً فوصل حجم التكافل (٢٨٩٣٣) دولار شمل ٣٠٥ اسر بمعدل ٩٥ دولار للأسرة وفي آذار/ ٨٩ وصل حجم التكافل إلى (٢٩٩٠٧) دولار شمل ٣٣٦ اسرة بمعدل ٨٩ دولار للأسرة. وفي نيسان/ ٨٩ تراجع من جديد فوصل حجم التكافل إلى (٢٧٦٧٩) دولار شمل ٣١٦ اسرة بمعدل ٨٨ دولار للأسرة.

وكي يسهل مراقبة حركة البرنامج عبر الأشهر الثمانية المذكورة، نضع كافة الأرقام الواردة في جدول يبين الشهر وحجم التكافل فيه وعدد الأسر المستفيدة خلال الشهر المذكور ومعدل دخل الأسرة خلال الشهر.

الشهر	حجم التكافل/ بالدولار	عدد الاسر المستفيدة	معدل دخل الاسرة/ دولار
ايلول/٨٨	٢١٢٢٠	٢٢٣	٩٥
تشرين اول/٨٨	٢٢٠٩١	٢٨٣	٧٨
تشرين ثاني/٨٨	٢٣٥٤١	٣٠٦	٧٧
كانون اول/٨٨	٢٣٩١٥	٣٠٨	٧٨
كانون ثاني/ ٨٩	٣١٣٠٢	٣٠٩	١٠١
شباط	٢٨٩٣٣	٣٠٥	٩٥
آذار	٢٩٩٠٧	٣٣٦	٨٩
نيسان	٢٧٦٧٩	٣١٦	٨٨
المجموع	٢٠٨٥٨٨		

يتضح من الجدول ان البرنامج يسير باتجاه تصاعدي، سواء من حيث الحجم الكلي للتكافل أو عدد الأسر المستفيدة من البرنامج أو من حيث معدل دخل الأسرة الشهري من البرنامج، وذلك على الرغم من بعض التراجعات في بعض الأشهر قياساً مع الأشهر التي سبقته، كشهري شباط ونيسان، إلا أن الاتجاه العام تصاعدي، وهذا مؤشر ايجابي وجيد. وقد بلغ حجم التوزيع الكلي خلال الأشهر الثمانية ٢٠٨٥٨٨ دولار، ولو افترضنا ان دخل الاسرة في الشهر الواحد هو «حصة» فقد قام البرنامج بتوزيع ٢٣٨٦ حصة خلال الفترة المذكورة، حيث بلغت الحصة هذه ـ أي معدل التكافل العام خلال فترة الأشهر الثمانية ـ ٨٧ دولار للأسرة الواحدة.

وإذا ما نظرنا الى التوزيع الجغرافي للبرنامج، نجد أنه قد شمل كل من الشمال (جنين، نابلس، طولكرم، وقلقيلية) + رام الله + القدس + الخليل + غزة.

وكانت نسبة كل منطقة من البرنامج كالتالي: احتل قطاع غزة المرتبة الأولى وشكل ما نسبته ٥٠٪ من البرنامج، تلته منطقة رام الله بنسبة ٣٣٪ ومن ثم الشمال بنسبة ٧,٥٪ فالقدس ٥٪ واخيراً الخليل التي شكلت نسبة ٤,٥٪.

وبناء عليه نلاحظ خللاً واضحاً في التوزيع الجغرافي. فمثلاً كان من الطبيعي ان يمثل قطاع غزة ٥٠٪ من البرنامج كونه يضم اكبر كثافة سكانية في فلسطين ويوازي الضفة الغربية تقريباً من حيث عدد السكان. واكثر المناطق فقرا، وكذلك اكثرها التهاباً. ولكن من غير الصحيح ولا الطبيعي أن تشكل رام الله نسبة ٣٣٪ والشمال بمدنه الأربع وريفه الواسع جداً ومخيماته الثمانية يشكل ٧,٥٪ فقط، وعليه يجب التعديل في نسبة التوزيع الجغرافي شريطة ان لا يؤثر ذلك على نسبة قطاع غزة من المشروع.

تغطي امريكا الشمالية ما نسبته ٧٨,٧٦٪ من حجم التكافل الكلي بينما تغطي اللاتينية ما نسبته ٢١,٢٤٪ من حجم البرنامج.

واخيراً فإن البرنامج، كما رأينا، ذو اهمية فائقة وعظيمة، وحيوي جداً، وعليه يجب الحفاظ عليه وتطويره وتوسيع مداه ليشمل كل الأسر الفلسطينية في المهجر، وان امكن العربية ايضاً، حتى نتمكن من الوصول إلى كل بيت وأسرة فلسطينية محتاجة.

المؤسسات الصحية الوطنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة: بين واقع الاحتلال وآفاق الانتفاضة

د. سمير سلامة خليل

مدخـــل:

على مدار اثنين وعشرين سنة ونيف من الاحتلال، تعرضت مختلف مكونات البنية التحتية للمجتمع الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال، الى هجوم مركز ومتصاعد يستهدف اضعاف هذه المكونات، وتشويه تطورهـا المستقـل، وتفريغها من محتواها ودورها الوطني، وتحويلها الى بنية تابعة ومعتمدة في جميع النواحي على البنى الاسرائيلية الموازية، وقصرها على الحيز الذي تحدده لها الخطة الاسرائيلية، وذلك تمهيـداً للقضاء عليها. وقد توازى هذا التحطيم المبرمج، وبنفس القدر، مع عمليات الضم الواسعة للأرض، والتهجـير القسري (للفلسـطينيـين)، وتنشيط الهجرة اليهودية الاحلالية التي تتجسد مادياً بعمليات الاستيطان.

ان هذه السياسة، هي الترجمة العملية للاستعمار الصهيوني القائم اساساً على احتلال الارض والعمـل. فلم يكن هذا الاستعمـار، استعماراً كلاسيكياً يسعى الى السيطرة السياسية والاقتصادية والجغرافية بهدف بسط نفوذه وممارسة الاستغلال بأشكاله المختلفة، عبر خلق بنية محلية ملحقة به لتخـدم اهـدافه، بل انه اتخذ صفاته الخاصة به والملازمة له، باعتباره استعماراً توسعياً، تهجيرياً، استيطانياً. وفي اطار طبيعته هذه، فإن احتلاله الارض الفلسطينية لا تعدو كونها مرحلة تتجسد نهايتها بالقضاء على المقومات المادية لوجود الطرف الآخر (الفلسطينيين)، وسد الفراغ القائم بالضم والتهجير والهجرة اليهودية الاحلالية.

وكان من الطبيعي ان يقاوم الشعب الفلسطيني هذا الاستعمار وأن يأخذ الصراع معه اشكالاً مختلفـة ومتعددة، ومن ضمنها معركة الدفاع عن المؤسسات الوطنية وحمايتها، انتقالاً الى ترسيخها وتطويرها باعتبارها الأساس المادي للاستغلال الناجز.

ان اعتماد هذه النظرة في استقراء المتغيرات التي طرأت على البنية التحتية للخدمات الصحية في الارض المحتلة، يشكل الأساس لتعريف وتفسير الاوضاع التي آلت اليها هذه البنية، ويضع في الوقت نفسه الأساس للبرنامج الصحي الوطني الشامل المتصادم مع مخططات الاحتلال.

سياسة الاحتلال في مجال الخدمات الصحية:

لم تكن الخـدمات الصحية موحدة عشية الاحتلال، وكانت تتبع ادارياً ومالياً لاطراف متعددة، فهنالك الخدمات الصحية الحكومية، والخدمات الصحية الأهلية، وخدمات وكالة الغوث، وكذلك القطاع الخاص. جغرافياً، كان هنالك انقطاع كامل وتام ما بين الخدمات الصحية في قطاع غزة، والتي كانت ترتبط بالسلطات المصرية من خلال الحاكم العام للقطاع، والخدمات الصحية في الضفة الفلسطينية والتي كانت ترتبط بوزارة الصحة الاردنية. ان ما يميز تلك الفترة هو عدم وجود سياسة صحية عامة، توحد هذه المكونات في اطار خطة وطنية شاملة. لقد انعكس هذا الأمر واقعياً من خلال انعدام التنسيق، وتعدد وازدواجية الأنظمة والقوانين الادارية والمالية، وما افرزه ذلك من تفاوت كبير في المستوى التقني ومستوى الاداء وسوء التوزيع الجغرافي للخدمات عامة.

لقد شكلت مجمل هذه الاوضاع الشاذة مدخلاً واسعاً لسلطات الاحتلال للتدخل في شؤون العمل الصحي، وخاصة في القطاع الحكومي، تحت ذريعة اعادة التنظيم من جميع جوانبه الادارية والفنية والمالية.

وقد طبقت سلطات الاحتلال سياستها التي تستهدف تدمير بنية هذا القطاع الحيوي في المجتمع عبر الوسائل التالية:

أولاً: تخفيض الميزانية الصحية للقطاع الحكومي.

ثانياً: محاصرة القطاع الاهلي والقطاع الخاص وخلق العقبات امام تطوره.

ثالثاً: تقليص فرص العمل للكادر الطبي بفئاته المختلفة.

رابعاً: ربط الجهاز الصحي مباشرة بالحكام العسكريين لكل منطقة على حدة.

خامساً: زيادة الاعتماد والتبعية التقنية والبشرية على المستشفيات والجهاز الصحي الاسرائيلي.

سادساً: انعدام أية خطة لتطوير الجهاز الصحي.

وقد تكاملت هذه الوسائل مع المؤثرات الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ولدتها ظروف الاحتلال القاسية.

ضغط وتقليص ميزانية الخدمات الصحية الحكومية:

ان ما تخصصه سلطات الاحتلال للخدمات الصحية، وعلى قلته، كان يتقلص سنة بعد سنة، علماً أن هذه المخصصات لم تكن تقتطع من ميزانية اسرائيل نفسها، بل كانت تقتطع من مردود الضرائب التي تفرضها سلطات الاحتلال على المواطنين بشرائحهم المختلفة. والمثير هنا، ان عوائد هذه الضرائب، والتي كانت تزداد بوتائر سريعة وكبيرة، لم تؤد الى زيادة موازية في مخصصات قطاع الخدمات الاساسية كالتعليم والصحة وغيرها، بل الى نقصان مستمر.

كانت حصة الانفاق الحكومي لكامل الارض المحتلة (١,٤ مليون نسمة) عام ١٩٧٨ تصل الى حدود

٢٥ مليون دولار، أي ما يعادل ١٧.٨ دولار للفرد الواحد سنوياً، وفي عام ١٩٨٣ انخفض هذا الرقم ليصل الى حدود ١٠ مليون دولار للضفة الفلسطينية (٧٥٠ الف نسمة)، أي ما يعادل ١٣,٣ دولار للفرد الواحد سنوياً، في حين ان حصة الفرد الواحد سنوياً في اسرائيل نفسها تصل الى ٢٠٠ دولار (١٥ ضعف نسبة الى الأرض المحتلة).

ان هذه المخصصات، وعلى الرغم من تدنيها، لم تكن تصرف على الخدمات الصحية وحدها، بل ان اجزاء كبيرة منها كانت تقتطع بالاشكال التالية:

١ ـ تسديد بدلات علاج المواطنين الفلسطينيين في المؤسسات الصحية والمستشفيات الاسرائيلية. ان هذا الاقتطاع لم يكن هامشياً اذا ما أخذنا بعين الاعتبار ان هنالك ١٤٠٠٠ مواطن من قطاع غزة فقط قد تلقوا العلاج في المستشفيات الاسرائيلية عام ١٩٨٦.

٢ ـ تسديد مبالغ مقابل المعدات الطبية المتقادمة والتي تسحب من التشغيل في المستشفيات الاسرائيلية (المستهلكة تقنياً)، والتي يتم تحويلها الى المستشفيات الحكومية في الضفة والقطاع.

٣ ـ وقف الصرف من الميـزانية السنوية في الاشهر الاخيرة من السنة المالية، بذريعة اقفال الميزانية والتحضير للسنة المالية الجديدة. ان المبالغ المتبقية وغير المصروفة يتم تحويلها الى الخزينة العامة، وهي لا تضاف كرصيد مدور في الميزانية الجديدة. فالذي يمتلك قرار الصرف واقرار الميزانية هو نفس المرجع: وزارة الدفاع الاسرائيلية والحكام العسكريين.

ان هذا التقليص في الميزانية المرصودة للخدمات الصحية، وضآلة هذه الميزانية اساساً، كان له الأثر الكبير في الوضع المتردي الذي وصلت اليه الخدمات الصحية الحكومية. لقد كان هذا التأثير يتم من خلال المسائل التالية:

أولاً: ان المتبقي من الميزانية المرصودة لم يكن يكفي اساساً لتغطية المصاريف الدورية (الرواتب ومواد الاستهـلاك اليـومي) للمستشفيات، وبالتالي، انعدمت أية امكانية لتغطية مسائل التطوير والصيانة للمعدات والابنية والنظافة.

ثانياً: لقد أدى التقليص في كل مراحله الى تقليص مواز في التشغيل، وتقليص في اعداد العاملين من كل الفئات (الاطباء ـ الممرضين ـ الفنيين ـ الاداريين).

ثالثـاً: ازدياد الاعتماد على المؤسسات والمستشفيات الاسرائيلية، ليس فقط في الأعمال الطبية التي تتطلب مستوى طبياً متقدماً (تقني وبشري)، بل تجاوز ذلك ليصل الى الاعمال الطبية الروتينية التي تتطلب مهارات عادية وتجهيزات تقليدية.

ان هذه العوامل المتداخلة والمتشابكة قد ادخلت العمل الطبي في الارض المحتلة في حلقة مفرغة، كانت محصلتها التردي المتسارع والمستمر من الناحية الكمية والنوعية خاصة.

السمات العامة للخدمات الصحية بعد ٢٣ سنة من الاحتلال:

ان متابعة التطورات الحاصلة في هذا القطاع الحيوي في المجتمع خلال اكثر من اثني وعشرين سنة

من الاحتلال، تظهر النتائج المدمرة التي وصل اليها هذا القطاع والتي يمكن ايجازها بالنقاط التالية:

١ ـ تراجع في اعداد المستشفيات والاسرة.

٢ ـ ضمور في اعداد الكادر الطبي وفرص العمل.

٣ ـ اختلال التوازن ما بين القطاع الحكومي والقطاع الأهلي.

٤ ـ سوء التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية.

١ ـ التراجع في اعداد المستشفيات والأسرة:

بلغ عدد المستشفيات العاملة الحكومية والاهلية في الارض المحتلة عشية الاحتلال (عام ١٩٦٧) ٢٧ مستشفى. ولقد انخفض هذا العدد ليصل عام ١٩٩٠ الى ٢٣ مستشفى، أي بنقص قدره ١٥٪. ويعود ذلك الى ان سلطات الاحتلال التي لم تقم خلال تلك الفترة بانشاء اي مستشفى جديد في القطاع الحكومي، قد قامت باغلاق اربعة مستشفيات وهي:

١ ـ مستشفى الشيخ جراح (حول الى مقر لوزارة الشرطة الاسرائيلية).

٢ ـ مستشفى رام الله القديم.

٣ ـ مستشفى رفيديا الميداني.

٤ ـ مستشفى الهوسبيس.

جدول رقم (١)

المستشفيات الحكومية والاهلية في الارض المحتلة (١٩٩٠)

المنطقـــة	حكومي	اهلي	المجموع
الضفة الفلسطينية	٩	٨	١٧
قطاع غزة	٥	١	٦
المجموع	١٤	٩	٢٣

وتبلغ الطاقة الاجمالية لهذه المستشفيات ٢٥٨٦ سرير وهي موزعة كما يظهر في الجدول التالي (رقم ٢).

جدول رقم (٢)

توزيع الاسرة في مستشفيات الارض المحتلة (١٩٩٠)

المنطقة	حكومية	اهلية	المجموع
الضفة الفلسطينية	٩٧٤	٦٩٧	١٦٧١
قطاع غزة	٧٦٥	١٥٠	٩١٥
المجموع	١٧٣٩	٨٤٧	٢٥٨٦

تبلغ حصة المواطن في الارض المحتلة (١,٤ مليون) عام ١٩٩٠ من الأسرة، ١,٨ سرير لكل ١٠٠٠ مواطن وهي موزعة، كما يلي:

★ قطاع غزة: ١,٤ سرير لكل ١٠٠٠ مواطن.

★ الضفة الفلسطينية: ٢,٢ سرير لكل ١٠٠٠ مواطن.

واذا استثنينا عدد الأسرة التي توفرها المستشفيات الأهلية، فإن المستشفيات الحكومية توفر ١,٢ سرير لكل ١٠٠٠ مواطن موزعة كما يلي:

★ قطاع غزة: ١,٢ سرير لكل ١٠٠٠ مواطن.

★ الضفة الفلسطينية: ١,٣ سرير لكل ١٠٠٠ مواطن.

وللمقارنة، فقد بلغ معدل الأسرة في اسرائيل نفسها عام ١٩٨٧، ٦,٨ سرير لكل ١٠٠٠ نسمة، أي ستة اضعاف الأسرة المتوفرة في الأرض المحتلة.

في قطاع غزة، تقلص العدد من ٩٧٩ سرير عام ١٩٦٧ الى ٧٥٥ سرير عام ١٩٨٢، أي بنقصان قدره ٢٢٤ سرير (ضمور في عدد الأسرة بنسبة ٣٪ سرير لكل ١٠٠٠ مواطن خلال ١٥ سنة). وفي الضفة الفلسطينية تقلص العدد من ١٨٩٦ سرير عام ١٩٦٧ الى ١٦٧١ عام ١٩٩٠، أي بنقصان قدره ٢٢٥ سرير (ضمور بنسبة ٣٪ سرير لكل ١٠٠٠ مواطن خلال ٢٣ سنة من الاحتلال).

٢ ـ الضمور في اعداد الكادر الطبي وفرص العمل:

لقد أدت سياسات الاحتلال المختلفة في هذا المجال الى ضمور هام في هذا القطاع سواء بالنسبة للاطباء ام الممرضين والفنيين والاداريين، وكان ذلك يعود الى العوامل التالية:

١ ـ التقليص المستمر في اماكن العمل.

٢ ـ عدم تحديث المستشفيات او بناء مستشفيات جديدة واستحداث فرص عمل جديدة.

٣ ـ هجرة الكادر الطبي، وخاصة من فئة الاطباء، حيث يقدر عدد هؤلاء بحوالي ٢٥٠ ـ ٣٠٠ طبيب معظمهم من الاخصائيين.

ولايضاح الصورة نبرز المؤشرات التالية:

١ ـ يبلغ عدد الاطباء في قطاع غزة عام ١٩٨٦ حوالي ٥٠٠ طبيب معظمهم اطباء عامين. القسم الاكبر منهم عاطل عن العمل. تبلغ نسبة الاطباء الى السكان: طبيب واحد لكل ١٣٠٠ مواطن.

٢ ـ بلغ عدد الاطباء في الضفة الفلسطينية عام ١٩٦٧ (٢٤٦ طبيبا)، واصبح هذا العدد عام ١٩٨٦ (٤٦٥ طبيباً)، أي ان الزيادة كانت ٢١٩ طبيباً خلال عشرين سنة. وتبلغ نسبة الاطباء الى السكان: طبيب واحد لكل ١٦١٢ مواطن.

٣ ـ يبلغ اجمالي الاطباء في الارض الفلسطينية المحتلة ٩٦٥ طبيباً، ونسبته الى السكان هناك طبيب واحد لكل ١٤٥٠ نسمة. وللمقارنة تبلغ النسبة في اسرائيل: طبيب واحد لكل ٤٠٠ نسمة.

٤ ـ ما نسبته ٢٤,١٪ من هؤلاء الأطباء يعملون في المستشفيات الحكومية والاهلية (انظر الجدول رقم ٣).

جدول رقم (٣)

توزيع اطباء المستشفيات (١٩٩٠)

الموقع	اخصائيين	عامين	المجموع
مستشفيات حكومية	٦٥	٣١	٩٦
مستشفيات اهلية	٧٤	٦٣	١٣٧
المجموع	١٣٩	٩٤	٢٣٣

٥ ـ هنالك ما مجموعه ٣٣٢ طبيب يعملون في عيادات وكالة الغوث وعيادات القطاع الخاص والاطر الصحية الجماهيرية، وبالمقابل، هنالك حوالي ٤٠٠ طبيب عاطل عن العمل. ان الاوضاع الاقتصادية للمواطنين لا تسمح للاطباء العاطلين عن العمل بفتح عيادات خاصة بهم، لأنها لن تكون ذات جدوى اقتصادية.

٦ ـ ان اعداد الاطباء الاخصائيين قليلة جدا، وهنالك نقص فادح في معظم الاختصاصات، وبعض الاختصاصات غير موجودة على الاطلاق (امراض السرطان ـ الدم ـ معظم فروع الجراحة المتخصصة).

٣ ـ اختلال التوازن ما بين القطاع الحكومي والقطاع الاهلي:

في معظم دول العالم، وخاصة النامية منها، يحتل القطاع الصحي الحكومي الموقع الأساس، سواء من حيث حجم العمل الطبي الذي يقوم به، ام من حيث نوعية هذا العمل، وهو يشكل النواة الأساسية لأي تطوير مخطط. وبالمقابل، فإن القطاع الاهلي او الخاص يعتبر قطاعاً مكملاً، حيث لا يتجاوز الحيز الذي يشغله أكثر من ٢٥٪ من اجمالي الخدمات الصحية. ان هذا التوازن غير موجود في الأرض المحتلة، ذلك ان حجم ونوعية التطور الذي شهده القطاع الأهلي، قد أهله ليتجاوز، وبشكل كبير، القطاع الحكومي، الذي لم يشهد في الواقع أي تطور يذكر، بل انه شهد تراجعاً كبيراً كما اسلفنا. وللدلالة على ذلك، فإنه لا يمكن مقارنة الخدمات التي يقدمها مستشفى المقاصد التابع لجمعية المقاصد الخيرية الاسلامية، والمتعدد الخدمات التخصصية، مع اي من مستشفيات القطاع الحكومي التي لا تكاد تمتلك الحدود الدنيا من مواصفات المستشفى العادي.

ان واقع الاحتلال القائم، يمكن عكسه من خلال المسائل التالية:

أولاً: مع ان المستشفيات الأهلية (٩ مستشفيات) تشكل ما نسبته ٣٩٪ من اجمالي المستشفيات العاملة، وان الأسرة الاهلية (٨٤٧ سرير) تشكل ما نسبته ٣٣٪ من اجمالي الاسرة المتوفرة، الا اننا نلاحظ ان مستشفيات القطاع الاهلي تشغل ٥٩٪ من اجمالي الاطباء العاملين في كل المستشفيات، وبالمقابل فان مستشفيات القطاع الحكومي تشغل ٤١٪ منهم فقط. وهذا يعني ان لكل خمسة اسرة في المستشفيات الاهلية طبيباً واحداً، في حين ان هناك طبيباً واحداً لكل عشرة أسرة في القطاع الحكومي.

وبالنسبة لأطباء الاختصاص، فإن المستشفيات الاهلية تشغل ٧٤ طبيباً اخصائياً (٥٤٪ من الاجمالي)، في حين تشغل المستشفيات الحكومية ٦٥ طبيباً (٤٦٪).

ثانياً: ان مستوى التجهيزات الطبية والابنية والنظافة وأمور الصيانة في المستشفيات الاهلية، ورغم انها لا تفي بالمطلوب، الا انها متقدمة قياساً بمثيلاتها في المستشفيات الحكومية. ففي قطاع غزة لا يوجد مركز للتصوير المحوري الطبقي، ويتم التصوير في المراكز الاسرائيلية، ويمكن القول ان ما تتقاضاه هذه المراكز بدل هذا النوع من التصوير ولمدة ستة اشهر فقط يكفي لاستحضار مركز متكامل من هذا النوع في القطاع. ان النقص في التجهيزات الطبية في القطاع الحكومي لا يتعلق فقط بالتجهيزات التقنية عالية الكلفة، بل يتعداه الى نقص في التجهيزات العادية، مثل اجهزة تخطيط القلب واجهزة التصوير المتحركة للاشعة والمستلزمات الجراحية الروتينية. وبالنسبة للادوية والعقاقير ومواد الاستهلاك اليومية، فهناك نقص فادح وتقنين كبير في الاستعمال.

ثالثاً: من حيث نوعية العمل الطبي المقدم، فإن معظم المستشفيات الحكومية تقدم خدماتها الباطنية والجراحة العامة وهي غير مؤهلة للقيام بالاعمال الطبية المتخصصة، والتي تتطلب شروطاً متقدمة من الناحية التقنية والبشرية. ويختلف هذا الواقع بالنسبة للمستشفيات الاهلية، حيث مستوى الاداء والتخصص يفوق بدرجات مستوى القطاع الحكومي. فالقطاع الاهلي يشمل جميع المستشفيات المتخصصة (مستشفى العيون - مستشفى الاطفال - مستشفى العظام - مستشفى المقاصد المتعدد الخدمات التخصصية).

٤ - سوء التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية:

ان نظرة على الخريطة الجغرافية للقطاع الصحي باشكاله المختلفة، تظهر مدى سوء التوزيع وانعكاساته الخطرة على صحة المواطنين. فمن جهة، نرى اكتظاظاً في الخدمات الصحية في إحدى المناطق وانعداماً لهذه الخدمات في مناطق اخرى. ففي مدينة القدس وبيت لحم بلغ عدد المستشفيات تسعة (٣٩٪ من الاجمالي)، في حين نجد ان مناطق واسعة ليس فيها اي مستشفى. وبالنسبة للمستشفيات التخصصية، فإن ١٠٠٪ منها موجود في منطقة القدس (٥ مستشفيات). وتشير الدراسات العديدة الى ان هنالك ما يزيد عن ٣٣٢ قرية وتجمعاً سكانيا في الضفة الفلسطينية بواقع ١٠٠٠ - ٣٠٠٠ نسمة للموقع الواحد) لا توجد فيها اية خدمات صحية على الاطلاق.

ان هذا الواقع هو انعكاس لعدم وجود خطة شاملة تستوعب التوزيع الجغرافي للسكان واحتياجاتهم.

بناء على ما تقدم يمكن اجمال السمات العامة للخدمات الصحية في الارض الفلسطينية المحتلة وبعد اكثر من ٢٢ سنة من الاحتلال بالنقاط التالية:

١ - انخفاض مستوى الخدمات الصحية المقدمة ووصولها الى مستويات متدنية، وازدياد اعتماد العمل الطبي بشكل متنام على المؤسسة الصحية الاسرائيلية. وتشكل هذه العلاقة التبعية واقعاً خطيراً يكبل هذا القطاع الحيوي من بنية المجتمع ويدفعه نحو مزيد من التبعية والتراجع.

٢ - انعدام بعض الخدمات الصحية الاساسية، مثل مراكز السرطان والعلاج بالاشعاعات وجراحة الشرايين المتقدمة، وعدم كفاية جوانب اخرى مثل: مراكز تنقية الدم، وبنوك الدم، والتصوير المحوري الطبقي، والفحوص التشخيصية.

٣ - انخفاض قدرة هذا القطاع في الحفاظ على كوادره الطبية وانعدام فرص استيعاب اعداد جديدة، وخاصة من اطباء الاختصاص ودخول اعداد كبيرة منهم حيز البطالة المكشوفة والمقنعة، وازدياد معدلات الهجرة.

٤ - ازدياد حدة الفوارق ما بين المستشفيات من كافة النواحي (عدد الأسرة - عدد الكادر الطبي - نوعية الكادر الطبي - وتائر العمل - مستوى الخدمات المقدمة - الميزانيات ..).

٥ - ازدياد دور القطاع الاهلي والخاص الذي تجاوز القطاع الحكومي وأصبح يلعب الدور الريادي ويشكل النواة الاساسية الممكنة لأي تطور لاحق.

٦ - التوزيع الجغرافي العشوائي لهذا القطاع والذي لا يتناسب مع التوزيع السكاني.

واقع الخدمات الصحية خلال الانتفاضة:

جاءت الانتفاضة في وقت لم تكن المؤسسات الصحية في الارض المحتلة تمتلك الحد الادنى من الامكانيات حتى لمواجهة الاعباء الصحية في الاوضاع العادية. الا انه رغم ذلك، فإن الجسم الطبي بكافة قطاعاته كان متجاوباً الى ابعد الحدود مع المهمات الصعبة والكبيرة الجديدة التي رافقت الانتفاضة. وقد شكلت تلك الجهود المبذولة احدى روافع الانتفاضة المجيدة. فقد ارتفعت وتائر العمل، وتعددت المبادرات، وكانت الطواقم الطبية تعمل ساعات متواصلة بلا انقطاع. ولكن، مع ذلك، فإن حجم ونوعية العمل المطلوب كان كبيراً جداً ومعقداً، وابرز بعض المتناقضات التي تولدت او تفاقمت في مرحلة الانتفاضة:

أولاً: ان طبيعة اصابات الانتفاضة وتنوعها ودرجة خطورتها، قد تطلبت مستوى متقدماً من الناحية الطبية للتعامل معها، سواء من حيث التجهيزات التقنية ام من حيث الكفاءة البشرية. فقد اختلف العمل الطبي بشكل سريع ومفاجيء لينتقل من التعامل مع الحالات الطبية المدنية الى التعامل مع اصابات الحروب. ان هذا الواقع الجديد قد تطلب وجود مراكز طبية متقدمة في كافة فروع العمل الجراحي المتخصص، ومثل هذه المراكز لم تكن موجودة في الواقع. وهنا جاءت المبادرات الميدانية للتفاعل والتعامل مع هذه الحالات التي لم يعهد بها الجسم الطبي من قبل. لقد وصل الامر الى حدود ان بعض العمليات الجراحية كانت تجرى بناء على كتب الجراحة المفتوحة في غرف العمليات. الا انه بالرغم من هذه الجهود وسرعة التأقلم التي ابداها الجسم الطبي، فإن ذلك لم يستطع موضوعياً سد الفجوة القائمة ما بين حجم وطبيعة العمل المطلوب والقدرات الواقعية المتوفرة، وخاصة في مجال التجهيزات والخبرات.

ثانيـاً: ان حجم العمل المطلوب لم يكن بوتائر مستقرة، بل كان يأتي على شكل موجات من المصابين بمختلف الاصابـات، وذلك وفقاً للصدامات التي تحدث، مما كان يؤدي الى وصول اعداد كبيرة الى المستشفيـات في وقت واحـد، ومـا يحدثه ذلك من ارتباك في غرف الاستقبال والعناية الحثيثة وغرف العمليات والاقسام. وفي الوقت نفسه لم تكن المستشفيات قادرة على ان تفرغ نفسها للتعامل مع اصابات الانتفاضة فقط، بل كان المطلوب منها ان تستمر في استقبال وعلاج الحالات العادية. ان هذا الحجم من العمل كان يفوق الطاقة المكانية والتقنية والبشرية لهذه المؤسسات وبالتالي كان له تأثيره السلبي على مستوى الاداء.

ثالثا: تفاقم التناقض القائم اساساً مابين الانتشار العشوائي للمؤسسات الصحية والانتشار الجغرافي للسكان، ذلك ان الانتفاضة قد شملت كافة مناطق الوطن الفلسطيني بمدنه وقراه ومخيماته. وقد أفرز هذا التناقض صعوبات كبيرة في نقل المصابين وتقديم الاسعاف الاولي لهم، اضافة الى طول المسافات والنقص القـائم في سيارات الاسعاف، مما انعكس على حياة المصابين، بحيث ان هناك حالات كثيرة استشهدت نتيجة عدم القدرة على نقلها، او في الطريق الى المستشفيات نتيجة بعد المسافة او انها وصلت الى هذه المستشفيات البعيدة وكان الوضع قد وصل الى حد لا يجدي معه اي عمل طبي نافع. وتكفي الاشارة هنا الى ان اصابات الجهاز العصبي من كل انحاء الضفة والقطاع لا يمكن التعامل معها الا في مستشفى المقاصد في القدس، حيث يوجد القسم الوحيد لجراحة الاعصاب والدماغ.

رابعاً: زيادة اعتماد المواطنين (مصابين وحالات مدنية) على المستشفيات الاهلية. ويتضح ذلك من ان مستـوى اشغـال الاسرة في هذه المستشفيات كان يتجاوز طاقة الاستيعاب (وصل اشغال الاسرة في مستشفى المقاصد عام ١٩٨٩ الى ١٢٥٪)، في حين ان اشغال الاسرة في المستشفيات الحكومية انخفض في نفس العام الى حدود ٤٥ ـ ٥٠ والاسباب الكامنة وراء ذلك تتلخص في النقاط التالية:

١ ـ ان مستوى الخدمات الطبية المقدمة في المستشفيات الاهلية تفوق مثيلاتها في المستشفيات الحكومية.

٢ ـ ان بعض الخـدمـات الطبيـة غير متوفرة اساساً في المستشفيات الحكومية، وهي متوفرة فقط في المستشفيات الاهلية (جراحة الاعصاب ـ جراحة العيون ـ جراحة الصدر..).

٣ ـ تقديم الخدمات مجاناً وبأسعار متهاودة جداً وتتناسب مع قدرات المواطنين وخاصة لجرحى الانتفاضة.

٤ ـ ان المستشفيات الاهلية كانت اقل عرضة للتدخل من قبل السلطات الامنية الاسرائيلية (اعتقال المصابين من المستشفيات الحكومية).

ان هذا التوجه نحو المستشفيات الاهلية، قد ضاعف من حجم العمل في هذه المستشفيات، وأدى بالضرورة الى التأثير في مستوى الاداء والنتائج.

خامساً: تفاقم التناقض القائم ما بين الحاجة الى المزيد من الكوادر الطبية، وخاصة اطباء الاختصاص، وبين عدم القدرة على التشغيل بسبب عدم القدرة على توفير شروط العمل (التجهيزات والامكنة والطواقم)،

مما ادى الى دفع اعداد كبيرة الى الهجرة حتى اثناء الانتفاضة، في الوقت الذي يشهد فيه سوق العمل ايضاً انحساراً في استيعاب العمل الخاص نتيجة تردي الاوضاع الاقتصادية لعامة الشعب.

سادسـاً: نتيجة للسياسة الاسرائيلية، كان مستوى الاعتماد على المستشفيات الاسرائيلية قد ازداد بشكل كبير (كما اسلفنا سابقاً) واصبحت الكثير من الحالات تعالج في المستشفيات الاسرائيلية. ولقد استغلت سلطات الاحتلال هذا الواقع كوسيلة من وسائل العقاب الجماعي، ولقمع الانتفاضة، بأن قامت بسلسلة من الاجـراءات الجـديـدة لضغـط امكانية العلاج في المؤسسات الاسرائيلية والمستشفيات الحكومية. ويمكن تلخيص هذه الاجراءات بالمسائل التالية:

١ ـ تخفيض عدد ايام الاقامة في المستشفيات الاسرائيلية للمواطنين الفلسطينيين من ١٦٨٠٠ يوم عام ١٩٨٧، الى ٦٠٠٠ يوم عام ١٩٨٨. وكان من نتيجة ذلك ان عدد المواطنين من الضفة الذين ادخلوا الى المستشفيات الاسرائيلية انخفض بين عامي ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ من ١٨٥٠ مواطن الى ٦٥٠ مواطن فقط.

٢ ـ رفع رسوم التأمين الصحي عام ١٩٨٩ من ٣٢٠ شيكل للفرد الواحد الى ٩١٦ شيكل (زيادة بمقدار ٢٨٦٪)، مما ادى الى انخفاض حاد في نسبة المشاركين (٧٠٪).

٣ ـ الطلب من المستشفيـات الحكـوميـة، وتحت طائلة القـانـون، اشتراط الدفع مقدما للادخال في المستشفيـات، وبغض النـظر عن درجـة خطورة الحالة، علماً بأن تكاليف ليلة واحدة في المستشفى الحكومي رفعت لتصبح في حدود ١٥٠ دولاراً.

٤ ـ سابقاً كان تحويل المرضى الى المستشفيات الاسرائيلية يتم من خلال اطباء المستشفيات الحكومية وبشكـل مباشر. وخلال الانتفاضة سحبت هذه الصلاحية من ايدي الاطباء واصبحت من صلاحية ضباط الادارة المدنية في بيت ايل، مع ما صاحب ذلك من ربط التحويل بمسائل اخرى كدفع الضريبة وغيرها.

سابعاً: لقد ولدت اساليب القمع الاسرائيلي المستعملة ضد الانتفاضة والاصابات التي نشأت عنها قطاعاً واسعاً من الاعاقات الحركية والبصرية والسمعية والعقلية والنفسية والتشوهات. وتشير الكثير من الدراسات الى ان عدد معوقي الانتفاضة يصل الى حدود ٧٠٠٠ مواطن معظمهم من فئة الشباب. ان هذا العدد ليس ثابتاً، ولكنه يزداد بمعدلات عالية. اضافة الى ذلك، هناك الاعاقات التي تولدها الظروف المدنية (الوراثة ـ اضطرابات الحمل والولادة ـ الامراض ـ الحوادث المدنية ـ الكوارث الطبيعية)، وهي تتجـاوز الرقم المـذكور اعلاه. من هنا، فإن وجود مؤسسة وطنية شاملة لرعاية المعاقين باتت محوراً اسـاسيـاً من محاور العمل الطبي. ان هذه المؤسسة مطالبة بالاشراف الكامل على المعاقين وذلك على الشكل التالي:

١ ـ حصر جميع حالات الاعاقة ودراستها وتصنيفها وتحديد حجم وطبيعة البنية القادرة على العمل في هذا المجال.

٢ ـ استكمال علاج هذه الحالات في اطار هذه المؤسسة.

٣ ـ التـأهيـل الفسيولوجي (العلاج الطبيعي ـ الاطراف الصناعية ـ الاجهزة المساعدة ـ الركائز ـ

الوسائط الوظيفية ـ التدريب على القيام بالوظائف البديلة).

٤ ـ التأهيل النفسي.

٥ ـ التعليم.

٦ ـ التأهيل المهني ان امكن، باتجاه الوصول الى حالة الاكتفاء الذاتي.

٧ ـ تأمين التفاعل والتكافل الاجتماعي (التوعية والتنظيم).

٨ ـ تأمين الموارد المالية للمؤسسة وللمعاقين.

٩ ـ وضع خطة لتأهيل الكادر الطبي والفني للمؤسسة.

ان مثل هذه المؤسسة الوطنية الشاملة غير موجودة في الارض المحتلة وذلك بالرغم من وجود بعض الجمعيات الخيرية المعنية بهذا النشاط والتي تحاول التنسيق فيما بينها من خلال اتحاد الجمعيات الخيرية، اما سلطات الاحتلال فهي لا تولي هذا الجانب اي اهتمام، بل انها تقوم بخلق العقبات امام اية محاولة للتطوير من قبل الهيئات الدولية والانسانية او من قبل الجمعيات الاهلية. ان كامل المراكز العاملة في هذا المجال تخضع بالكامل لمؤسسات اهلية. ويبلغ عدد هذه المراكز ٣٢ مركزاً، منها تسعة في المستشفيات الاهلية، اضافة الى المراكز التابعة للصليب الاحمر ووكالة الغوث، وكذلك الجمعيات الخيرية مثل جمعية بيت لحم العربية لتأهيل المعوقين جسمانيا.

ومعظم هذه المؤسسات تعاني من الامور التالية:

١ ـ العجز المالي.

٢ ـ معظم العاملين لا يحملون اي مؤهل علمي متخصص.

٣ ـ ضعف طاقة الاستيعاب واتساع الفجوة مع العدد المتنامي للمعاقين.

٤ ـ ضعف الامكـانيـات التقنية، في الوقت الذي كانت فيه اعاقات الانتفاضة من التنوع والخطورة والتعقيد بحيث تتطلب مستوى متقدما في هذا المجال.

٥ ـ عدم وجود تخصص في المراكز الموجودة بالرغم من انها اقرب ما تكون لمراكز العلاج الطبيعي.

٦ ـ سوء التوزيع الجغرافي (الضفة ٢٦ مركز ـ القطاع ٦ مراكز).

٧ ـ عدم وجود تنسيق او تجميع للطاقات في اطار خطة عامة، الامر الذي ادى الى الازدواجية وفقدان الموارد.

دور الاطر الصحية الجماهيرية:

لقد تلمست الجماهير الفلسطينية وقواها السياسية حقيقة ما يجري من اضعاف والحاق للبنية التحتية الصحية، فعمدت الى تشكيل الاطر الصحية الجماهيرية (اتحاد لجان الرعاية الصحية ـ اللجان الشعبيـة للخدمات الصحية ـ لجنة الخدمات الصحية والاجتماعية ـ اتحاد لجان الاغاثة الطبية)، واضعة امامها هدف الرقي بالعمل الصحي والوصول الى الجماهير في مناطقها بصورة اشمل وأعمق،

تجسـد في الوقت نفسه الضرورة الوطنية بالاستقلال البنيوي للعمل الطبي. لقد كانت البدايات قبل الانتفاضة، ولكنها مع الانتفاضة وانتشارها، توسعت وتجذرت واستطاعت ان تلعب دوراً رائداً وطليعياً يمكن تلخيصه بالامور التالية:

١ ـ شكلت هذه الاطر محوراً من محاور العمل الطبي خلال الانتفاضة، واستطاعت ان تساهم بشكل خلاق في تقديم الاسعاف الاولي للمصابين وللمواطنين خلال الحصارات العسكرية.

٢ ـ ساعدت المواطنين على تحمل الظروف الاقتصادية الصعبة بأن وفرت خدماتها الطبية المجانية او شبه المجانية، كما وفرت الدواء بسعر التكلفة.

٣ ـ انتشرت في اماكن كثيرة في المدن والقرى والمخيمات والمناطق النائية ووفرت على المرضى مخاطر التحرك وكلفته المادية.

٤ ـ استطاعت ان ترتقي في بعض الحالات الى مستوى من الخدمات اكثر من المتوسط (التحليل المخبري ـ العلاج الطبيعي المحدود).

٥ ـ اوجدت فرص عمل كبيرة للاطباء، وخاصة حديثي التخرج الذين كانوا اصلا في سوق البطالة.

٦ ـ نشر التوعية والثقافة الصحية عبر الوسائل المختلفة.

وعلى الرغم من كل هذه الايجابيات، فلقد رافقت هذه التجربة الرائدة والضرورية بعض السلبيات ذات البعد الموضوعي في بعضها والذاتي في البعض الاخر، والتي يمكن ايجازها بالنقاط التالية:

١ ـ الانتشار بصورة عشوائية وبدون خطة وطنية شاملة موحدة لكل هذه الاطر، مما ادى الى ازدحام هذه المراكز في بعض المناطق وانعدام وجودها في مناطق اخرى.

٢ ـ افتقار هذه المراكز في غالبيتها الى خدمات طبية متميزة يرسمها لها دورها المحدد اساسا، ونموها في بعض الحالات في اتجاهات اكبر من مفهومها وقدراتها، فهي موضوعياً لا تستطيع ان تتحول الى مستشفيات.

٣ ـ عدم الربط ما بين هذه المراكز وبنية اعلى اكثر تخصصا وهو ما يسمى بالحلقة الوسيطة ما بين مفهوم العيادة ومفهوم المستشفى.

٤ ـ منافسة العيادات الخاصة الموجودة اصلاً، مما ادى الى الاحتكاك وتضارب المصالح.

٥ ـ ضعف التنسيق ما بين هذه الاطر، وتعدد الجهات المشرفة عليها، واتخاذها في بعض الحالات اجواء التنافس الحاد غير المبرر وطنياً.

ان هذه الاطر لا تستطيع موضوعياً تفعيل دورها الحقيقي كأحد محاور العمل الطبي الا من خلال توحيدها في اطار المؤسسة الصحية الوطنية الشاملة، وهي بالتالي ستفقد امكانية تطورها الفعلي في ظل عدم استكمال التخصص الهيكلي في اطار هذه المؤسسة.

نحو مؤسسة صحية وطنية شاملة:

لقد وصل المخطط الاسرائيلي في تحطيم البنية التحتية الصحية الفلسطينية الى مراحل متقدمة جداً،

وباعلان قيام الدولة الفلسطينية، دخلت مسألة سد الفراغ الناشيء مرحلة جديدة تفتح الطريق ليس فقط من اجل سد هذا الفراغ وحل المشاكل المترتبة عليه، بل بأفق تعميق التناقض القائم مع الاحتلال ودفعه قدماً باتجاه اعادة بناء المؤسسات الوطنية والتي تشكل استقلاليتها الاساس المادي للاستقلال الناجز، وما يترتب على ذلك من تحقيق لشعار الاعتماد الذاتي والممارسة العملية له من خلال الانفصال في الواقـع عن الاحتلال. في هذا السياق، فإن تحقيق استقلالية البنية التحتية الصحية الفلسطينية اضحى هدفاً مطروحاً وواقعياً، فجسم المؤسسة الصحية الوطنية الشاملة موجود في الواقع، لكنه يعاني من التشتت وعدم الوحدة والضعف والتبعية وسيطرة سلطات الاحتلال على مفاصله الاساسية.

ان اعادة بناء المؤسسة الصحية الوطنية الشاملة، ستشكل احدى محاور الصراع مع الاحتلال وادواته، وما يعنيه ذلك من مهام جديدة وصعوبات موازية. وهذه المهمة الوطنية غير القابلة للتأجيل وغير المبرر استمرار الجدل حولها، تشترط للشروع في النضال من اجل ترسيخها على ارض الواقع المسائل الاساسية التالية:

اولاً: وجـود قرار سياسي معلن وملزم للجميع باعادة بناء المؤسسة الصحية الوطنية الشاملة، تتخذه القيادة السياسية العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية، بحيث تعمل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة على بلورة التفاصيل اللازمة للشروع في تنفيذه.

ثانياً: تشكيل قيادة سياسية للعمل الطبي تستمد شرعيتها من الاطار السياسي الأشمل وهو منظمة التحرير الفلسطينية واطارها الميداني «القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة»، على ان يتم تحديد اشكال العمل والتشكيلات المطلوبة، بحيث تكون هذه القيادة الصحية احد الاجهزة المتخصصة التابعة مباشرة للقيادة الموحدة للانتفاضة والتي تلتزم وتلزم الجسم الطبي بالخطة الصحية الوطنية الشاملة.

ثالثاً: تصوغ هذه القيادة مشروع الخطة الصحية الوطنية الشاملة من جميع جوانبها الادارية والبشرية والمالية، وتحدد على ضوء ذلك برامج العمل ومراحله واهداف كل مرحلة، على ان يتم نقاش وتطوير هذا المشروع بالحوار الديمقراطي الخلاق الذي يستوعب كافة الاتجاهات والافكار والبنى العاملة في هذا المجال. ويتم في اطار هذه الخطة توحيد ادوات العمل الموجودة ووضع البنية الهيكلية للمؤسسة الصحية وهيئاتها المختلفة ووضع حد للازدواجية في التركيب والمهام.

ان بلورة هذه الافكار وتطويرها والصياغة النهائية لها ووضعها حيز التنفيذ يعتمد بشكل اساسي على الداخل، حيث لا بديل عن ذلك، فالخارج سيعتمد القنوات المحددة اصلا من الداخل ليقدم كل اشكال الدعم المادي والاعلامي والسياسي، وذلك في اطار تكامل العمل الوطني الفلسطيني الشامل خارج وداخل الوطن المحتل.

نطمح ان نرى اليوم الذي ستحتوي فيه نداءات القيادة الموحدة للانتفاضة على تعليمات محددة وواضحة على طريق اعادة بناء المؤسسة الصحية الوطنية الشاملة، والتي تستمد نقاطها من قرارات قيادة العمل الطبي الميدانية.

المصادر:

١ - شريف بسيوني ولويز كنكر، «الانتفاضة الفلسطينية/ ٩ كانون الاول ١٩٨٧ - ٨ كانون الاول ١٩٨٨/ سجل القمع الاسرائيلي»، مركز الاعلام الفلسطيني لحقوق الانسان، شيكاغو، ١٩٨٩.

٢ - بشير برغوثي، «قمع شعب - شهادات ميدانية مشفوعة بالقسم»، دار الجليل - عمّان ١٩٩٠.

٣ - د. سمير سلامه خليل، «الانتفاضة في عامها الاول - الشهداء والمصابون»، نقابة الاطباء الاردنية، عمان، ١٩٨٩.

٤ - د. سمير سلامه خليل، «على دروب الاستقلال - شهادات من واقع الحال في فلسطين»، دائرة الاعلام - منظمة التحرير الفلسطينية، عمان، كانون الثاني ١٩٨٩.

٥ - هيئة الاطباء الاسرائيليين والفلسطينيين لحقوق الانسان، «اوضاع الخدمات الصحية في قطاع غزة»، القدس، آب ١٩٨٩. (تقرير مستنسخ).

٦ - وزارة الصحة الاردنية، «واقع الخدمات الصحية في الضفة الغربية/ ١٩٦٧ - ١٩٨٦»، عمان، ١٩٨٨. (دراسة مستنسخة).

٧ - جيري ليفن، «مشكلة سيارات الاسعاف لدى الفلسطينيين»، القدس، ١٥ كانون الثاني ١٩٩٠. (مادة مستنسخة).

٨ - «قرارات مجلس عموم اللجان الفرعية لنقابة الاطباء في الضفة الغربية»، بيت جنينا، ١٦ كانون الثاني ١٩٨٨. (مادة مستنسخة).

٩ - «الخدمات الطبية في الضفة والقطاع - وقائع ومعطيات في ظل الانتفاضة»، بلسم، العدد ١٦٠، تشرين اول ١٩٨٨.

١٠ - «الاوضاع الصحية في الاراضي الفلسطينية المحتلة - الخلفيات والوقائع»، بلسم، العدد ١٦٢، كانون اول ١٩٨٩.

١١ - «٣٤٪ من اطفال الضفة الغربية يعانون من سوء التغذية»، الاتحاد الحيفاوية، حيفا، ٣ كانون ثاني ١٩٨٩.

١٢ - اليانور شابيرو، « الفاتورة المؤلمة - تخفيض العناية الصحية في المناطق»، الجيروساليم بوست، القدس، ١ شباط ١٩٨٩.

١٣ - نجاة العريضي، «معوقو الانتفاضة - الخطة الوطنية الشاملة»، جريدة الاستقلال، العدد ٢٢، ٢٠ كانون الاول ١٩٨٩.

١٤ - «نحو تفعيل العيادات الشعبية في الوطن المحتل»، جريدة الاستقلال، ٢٠ ايلول ١٩٨٩.

١٥ - «حديث نقيب الأطباء في الارض المحتلة»، الاتحاد الحيفاوية، حيفا، ٦ تشرين الاول ١٩٨٩.

الصّحافة الفلسطينيّة والانتفاضة

علي الخليلي

مقدمة:

حين يقترب الباحث من الصحف والمجلات الفلسطينية الصادرة في الشطر الشرقي من القدس، لقراءة ودراسة «يوميات» الانتفاضة الفلسطينية، والمستمرة منذ انطلاقتها في التاسع من كانون أول/ ديسمبر ١٩٨٧، تكتسحه صدمة مفزعة، ويغوص في حيرة شديدة. فهو يواجه فور هذا الاقتراب، غياباً مذهلاً لمعظم حقائق ووقائع هذه اليوميات، ويختلط عليه الأمر امام سلسلة طويلة من التعابير والمصطلحات المكررة التي تواصل طمس والغاء مصطلح الانتفاضة أساساً، وتحاول ان تفرض طبقة من الجليد الباهت، على جمر الواقع المتوقد والمتوهج. وبقدر ما يتمكن هذا الباحث من قدرته على «المحايدة» الاكاديمية، والسيطرة على «العقل البارد» في البحث، فا ن صدمته تجيء مباشرة، من كون هذا الغياب حاصلاً في الصحافة الفلسطينية في الارض المحتلة، والتي يفترض دورها الطبيعي مرآة تعكس - على الاقل، ان لم تستطع التحليل والتنظير - كل يوميات الانتفاضة بادق التفاصيل، حرصاً على التاريخ الفلسطيني المعاصر الذي لا بد من ان يجد في المطبوعات الدورية زاده الرئيسي وذخيرته الحية!؟ وتتكرس هذه الصدمة، مرة ثانية، حين يكتشف هذا الباحث، ان اي صحافة اخرى، بما فيها الصحافة الاسرائيلية، فيها من حضور الانتفاضة، ومن دقة المتابعة، وانتشار مصطلح الانتفاضة نفسه، وما يتفرع عنه من مصطلحات وتعابير اعلامية وسياسية، ما يغني عن كل هذه الصحافة «الشرق - مقدسية» التي تواصل الصدور في عصر الانتفاضة، وتوزع اعدادها اليومية في مدن وقرى ومخيمات الانتفاضة، وتنتمي بطبيعة الحال، لهذا الشعب المنتفض!

ثم، تتراجع الصدمة قليلاً، وتهدأ الحيرة، ليكتشف الباحث - في وعي حاد - ان الصحافة الفلسطينية التي تتحرك تحت حراب الاحتلال، لا تعكس التاريخ اليومي للانتفاضة، بقدر ما تعري الاحتلال نفسه، في افظع اشكاله، وهو قمع حرية التعبير، وطمس الحقائق، وتسطيح الوقائع. وإلا، هل يعقل ان صحافة وطنية فلسطينية قبلت - بمحض رضاها - غياب مصطلح الانتفاضة حتى الآن، في كل

مطبوعاتها الدورية «الرسمية»، في الوقت الذي اصبح فيه هذا المصطلح مكتوباً ومنطوقاً بحروفه العربية - ونكاد نقول الفلسطينية - في كل لغات الارض، بما فيها اللغة العبرية، لغة الاحتلال الاسرائيلي نفسه؟

ان البحث في العلاقة - التأثير بين الانتفاضة وصحافة الارض المحتلة، قائم بالضرورة، من منظور هذا الوعي الحاد. وسوف نرى الأهمية البارزة لذلك، في متابعتنا لبعض اشكال هذا التأثير، من خلال «التكيف التصعيدي» الذي حققته هذه الصحافة في مسيرة صمودها، رغم أقسى الضربات، من جهة، وفي سياق نمو وتبلور الشخصيات الفلسطينية المستقلة، من جهة ثانية. وسوف يتأسس هذا البحث على خمسة مفاصل تصاعدية، المفصل الاول، تحت عنوان «الهامش الضيق»، راصداً باختصار لواقع الرقابة العسكرية الاسرائيلية الذي صدرت من خلاله، صحفنا ومجلاتنا المحلية، بعد الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

والمفصل الثاني، اخترت له عنوان «توازن النقائض» في متابعة مكثفة للحركة الصحافية وتراكم خبراتها الاعلامية والوطنية التي تمثل النقيض لتراكم خبرات سلطة الاحتلال في «التعامل» معها، وفي قمعها، على حد سواء. والمفصل الثالث، هو «المأزق» لكلا الطرفين، صحافتنا من جهة، والاحتلال من جهة ثانية، في مواجهة انهيار ذلك «التوازن». والمفصل الرابع الطبيعي، اثر هذا الانهيار، هو «الانتفاضة» التي جاءت، وقلبت كل شيء، رأساً على عقب. اما المفصل الخامس، فقد اخترت له عنوان «التكيف الصحفي المؤقت»، ضمن ما سوف نراه من امكانيات واحتمالات بقاء واستمرار صحافتنا الفلسطينية المقموعة والمخنوقة، في افق الانتفاضة المستمرة، وفي مسار المتغيرات السياسية التي يفرضها هذا الافق على الجانب الاسرائيلي.

١ - الهامش الضيق:

منذ ان صدرت الصحيفة العربية الفلسطينية الاولى، في الشطر الشرقي من مدينة القدس، في ١٩/١١/١٩٦٨، تحت اسم «القدس»[١]، كانت نظرية «الهامش الضيق» قد اخترقت «الحاجز» الوطني الفلسطيني، واصبحت مسألة «التعامل» مع قوانين وأوامر الرقابة العسكرية الاسرائيلية، خاضعة لمزيد من الحوارات الوطنية في الأرض المحتلة وخارجها. في سياق الاستجابة للواقع الجديد، واصدار صحف ومجلات فلسطينية من خلال الهامش الضيق الذي يوفره الرقيب العسكري الاسرائيلي القائم اساساً على سلسلة متواصلة ومستمرة من الأوامر العسكرية[٢]، او رفض هذه الاستجابة، والامتناع الفوري عن تكرار «تجربة» صحيفة القدس[٣]، حرصا على حماية المواطنين الفلسطينيين انفسهم، من الانسياق التدريجي وراء هذه الاستجابة، اذا تمت، واخضاعهم لعملية تطبيع ثقافية، لا بد من أن تنتهي بعد فترة قصيرة، بحلقات متراصة من التطبيع السياسي.

كانت الضفة الغربية - كما هو معروف - الجزء الغربي من المملكة الاردنية الهاشمية، في الوقت الذي كان فيه قطاع غزة تحت الادارة المصرية، حتى الدقيقة الاخيرة من يوم الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وكان كلا هذين الجناحين الفلسطينيين - الضفة والقطاع - الممزقين عن بعضهما،

والممنوعين من التواصل بينهما، منذ العام ١٩٤٨، اثر نشوء دولة اسرائيل، لا يملكان من الصحافة الوطنية الفلسطينية شيئاً ورغم ان قطاع غزة كان يتمايز بادارة - او وصاية مصرية ابقت على شخصيته الفلسطينية، وسمحت لبعض اشكال المجلات الوطنية المحلية في الانتشار - المحدود - في اوساط الغزيين، الا أن غزة لم تتمكن بعد العام ١٩٦٧ من استثمار تجربتها الصحفية في صناعة صحافة جديدة لكل الارض المحتلة، وواجهت التساؤل ذاته، الى جانب الضفة، في امكانية «المواجهة الواقعية» عبر ذلك «الهامش الضيق» الذي يعرضه الاحتلال على المواطنين الفلسطينيين، لاصدار بعض المطبوعات الدورية الجديدة[٤].

اما على الصعيد الاسرائيلي، فقد حمل الاحتلال معه صحيفة اسرائيلية ناطقة باللغة العربية، تحت اسم «اليوم»[٥]، حاول أن يسد بها الفراغ الاعلامي العربي الحاصل، بغياب كل الصحف والمجلات العربية، اردنية ومصرية وغيرهما، تحت حصار الحدود المغلقة. الا ان محاولته «الساذجة» باءت بفشل شديد. فكانت تلك «الوريقة» التي تحمل اسم «اليوم» رمزاً عدائياً للاحتلال نفسه فبقيت منبوذة، ومرفوضة من قبل كل المواطنين، حتى لحظة اغلاقها وتوقف وصول اعدادها الى الارض المحتلة في العام ١٩٦٨. وقد كانت هذه المحاولة الاسرائيلية في «الاختراق الاعلامي» سبباً من اسباب تداعي المزيد من الحوار داخل الارض المحتلة، حول ضرورة مواجهة الاعلام الاسرائيلي المنشور والمنطوق بالعربية على الاقل، بأدوات ووسائل مكتوبة ومنشورة، طالما لا تتوافر امكانية وجود اذاعة فلسطينية. ثم دفعت سلطات الاحتلال بصحيفتها الثانية «الانباء»[٦] والتي كانت اقدر على «المناورة» وعلى الاقتراب من الرأي العام المحلي، من شبيهتها الاولى «اليوم».

وقد كان هذا «الدفع» الاسرائيلي - الاعلامي الجديد سبباً آخر لتصعيد ذلك الحوار الفلسطيني الداخلي لضرورة التصدي الاعلامي، مهما كان «الهامش» المتاح ضيقاً. وعقدت ندوات عديدة في هذا السياق، تحت مظلة بعض الجمعيات التي كانت موجودة. وكانت صحيفة «القدس» هي السباقة في هذا الشأن، فصدرت بعد اربعة اسابيع فقط من صدور «الانباء»، وبدأ في الارض المحتلة ما يشبه «الصراع» بينهما، الا أن مشكلة «القدس» كانت في تلك الفترة، في حذر الرأي العام الوطني منها، وفي تردد القوى الوطنية من حسم موقفها ازاء ذلك «الهامش» مما جعل «الساحة» مقسومة كما بدا آنذاك، بالتساوي بين «القدس» من جهة، و«الانباء» (الناطقة بلسان حكومة اسرائيل) من جهة ثانية. وهي «قسمة» كانت بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين في الارض المحتلة، خارج قرارهم الوطني، بشكل عام، رغم ان ذلك لم يمنع أن تستوعب «الانباء» بعض الاقلام المحلية، تماما كما استوعبت «القدس» بعضها، خاصة وان صحيفة «الاتحاد» الحيفاوية[٧] والناطقة بلسان الحزب الشيوعي الاسرائيلي، ذات التراث العربي الفلسطيني البارز، لم تستطع الوصول الى الأرض المحتلة، الا للشطر الشرقي من القدس الذي كانت اسرائيل قد اعلنت عن ضمه رسمياً الى الشطر الغربي من المدينة، بعد ستة ايام فقط من احتلاله[٨]. ومع ان وصول هذه الصحيفة العريقة بدورها الوطني الى القدس قد ساهم في توفيرها

«السري» او «تسللها» الى بقية المواطنين في بقية مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع، الا ان الفراغ الاعلامي بقي يلوح في الافق، وبدأت الخطوة التي كرستها صحيفة «القدس» تؤثر جدياً على حتمية الحسم في مسألة اصدار صحف فلسطينية يمكن لها ان توزع في الضفة والقطاع، في اطار ذلك «الهامش الضيق» اياه.

في العام ١٩٧٢، صدرت صحيفة «الفجر»[٩] ثم «الشعب»[١٠]، بعد اربع سنوات تقريباً من صدور صحيفة «القدس»، وبذلك، تمت الاستجابة الفلسطينية لـ« الهامش الضيق» الاسرائيلي، وبدأت «لعبة القط والفأر» ما بين الرقابة العسكرية الاسرائيلية، وهذه الصحف الثلاث، القدس والفجر والشعب، تزداد وضوحاً، في الوقت الذي كان فيه على هذه الصحف، ان تقنع قراءها بالدور الوطني الاعلامي الذي تتحرك في سبيله اليها، وعلى انها ناطقة بلسانها، وقادرة - بالحد الواقعي أو المعقول - من ترتيب الفرص امامها لبلورة رأي عام وطني محلي، في مواجهة القمع الاحتلالي الحاصل بطبيعته منذ ايامه الاولى. وقد كادت هذه الصحف ان تفشل في «مهمتها» تحت ثقل تلك اللعبة المزعجة «القط والفأر»، وتحت الظلال القاتمة للحذر الشعبي العام من هذا «التعامل» الحاصل بين الصحف والسلطات الاسرائيلية. إلا أن القمع الاسرائيلي لأصحاب هذه الصحف، ولمحرريها عامة، شجع المواطنين على الالتفاف حولها، وعلى استيعاب طبيعة الصراع بدقة وبوعي جديد، اضافة الى دور المثقفين الوطنيين في هذا الشأن، وقد اخذوا في الكتابة والنشر على صفحات هذه الجرائد، تباعاً. كذلك التجار الذين وجدوا فيها وسيلة ترويج لسلعهم وبضائعهم، عبر نشر الاعلانات التجارية التي كانت «شيئاً» جديداً بالنسبة لهم. وقد اقنعهم هذا «الجديد» بالربح الوفير، وفي هذا السياق «التجاري»، كانت صحيفة «القدس» هي الأكثر شمولاً وانتشاراً، من خلال رسوخها المسبق في «الساحة» وطباعتها الأوضح جودة واتقاناً، اضافة الى ما كان يخطط لها اصحابها في أن تكون الصحيفة «العربية الرسمية» في الأرض المحتلة، مقابل الصحف العربية الأخرى، الفجر والشعب وغيرها لتكون «صحف معارضة» فحسب! مع ذلك بقي هذا التخطيط سطحياً. فاللعبة الأشد، كانت في مواجهة القمع الاسرائيلي الذي كان يحاول ايضاً أن يستجمع تجاربه يوماً بعد آخر، في هذا الصراع الاعلامي الجديد. فهو حيناً، قاس جداً، وهو حيناً آخر، ذو توجه لين سهل، وذلك كله، في اطار السياسات الاسرائيلية العليا التي كانت تراوح في طروحاتها المختلفة حول مصير الأرض المحتلة، ما بين «حكم ذاتي»، أو «ضم شامل» او «ضم جزئي»، او استبدال الحكم العسكري بوجهه الثاني تحت اسم «الادارة المدنية».. الخ، دون قرار حاسم، في سياق الاحتلال الذي بقي مستمراً، والاستيطان اليهودي الذي لم يتوقف

٢ - توازن النقائض:

الاحتلال الاسرائيلي بذلك، عمل خلال استجماع تجاربه، تحت سقف «الامر الواقع» على تأطير نمط معين من التوازن مع الصحافة الوطنية الفلسطينية التي تمثل نقيضه المباشر. والصحافة الوطنية الفلسطينية ايضاً، وفي السياق ذاته، عملت خلال صمودها في نفق «الهامش الضيق»، على توفير نمط

معين من التوازن مع الاحتلال الاسرائيلي الذي يمثل بطبيعته، نقيضها المباشر.

لم يتم الاتفاق صراحة، على هذا التوازن بين النقيضين. ولكن مجموعة اسباب، داخلية وخارجية، فلسطينية وعربية واسرائيلية ودولية، فرضت «توازن النقائض» هذا، عبر السنوات العشر الممتدة من ١٩٧٢ الى ١٩٨٢، او دون ذلك او بعدها بسنة او سنتين[١١]. وقد عبرت السلطات الاسرائيلية عن هذا «التوازن» دون الاشارة اليه بالنص، بحديثها المنصوص علانية، وبشكل دعائي واسع، حول «الاحتلال الليبرالي» و«الاحتلال المتنور» و«الاحتلال الحضاري».. الخ، ضاربة عرض الحائط بكل الاصوات الساخرة منها، والتي كانت تؤكد لها بداهة التناقض التناحري بين كل اشكال الاحتلال، وبين الليبرالية والتنور والحضارة. اما ا لصحافة الفلسطينية، فقد عبرت عن هذا «التوازن» ذاته، ودون الاشارة اليه بالنص ايضاً، من خلال حديثها المتواصل عن انتشار الحركة الصحافية، وعن توسع العمل الصحافي، وعن ترسخ تقاليد صحافية معينة في الارض المحتلة! ويمكن ان اشير في هذا «المفصل» الى معظم الصحف والمجلات التي كان تصدر خلاله، ثم جرى لبعضها ما جرى، كما سوف نتابع في «المفاصل الثلاثة الباقية»[١٢]. كذلك للمؤسسات الصحافية، الى جانب وجود رابطة الصحفيين العرب نفسها التي نشأت خلال هذه الفترة، وعززت نفسها بالتفاف كل «الجسم الصحفي» العامل والمساند حولها:

الصحف: القدس، الفجر، الشعب، البشير، الميثاق، الطليعة، الاسبوع الجديد، الوحدة، التقدم، صوت الجماهير، الشرق الاوسط.

المجلات: العودة، البيادر السياسي، البيادر الادبي، الفجر الادبي، الكاتب، الشراع، فتاة فلسطين، الشروق، التراث والمجتمع، الحصاد، الوان، المسرح، العلوم، فلسطين الطبية، الطبية العربية، صوت الجيل.

المؤسسات: المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية، مكتب القدس للترجمة والخدمات الصحفية، مكتب القدس الصحفي، مكتب بيت لحم الصحفي، ويمكن ان نضيف للمؤسسات جمعية الدراسات العربية التي نشأت خلال هذه الفترة ايضاً، وشكلت مركزاً بحثياً ـ صحافياً هاماً، رغم غلبة السمة البحثية ـ الوثائقية عليها. ونضيف للصحف والمجلات السابقة، وهي جميعها باللغة العربية، الصحيفتين اللتين صدرتا بالانجليزية والعبرية عن الفجر[١٣]، في توسع تجاوز القاريء العربي المحلي داخل فلسطين المحتلة، الى القاريء الاسرائيلي ـ وبالمعنى ذاته، الى الاحتلال ـ في لغتيه اللتين يتقنهما: العبرية «الرسمية» والانجليزية التي تشكل اللغة الاولى بالنسبة لقطاع واسع في اسرائيل. والى القاريء العالمي «او الاميركي ـ الاوروبي خاصة» عبر اللغة الانجليزية.

وفي سبيل الوصول الى شرائح اخرى من القراء «المتمايزين» مثل القناصل والصحافيين الاوروبيين المتواجدين في الشطر الشرقي من القدس، عملت «الفجر» و«المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية» على اصدار نشرة اخبارية يومية باللغة الانجليزية، توزع عبر اشتراكات شهرية وتتضمن افتتاحيات جميع الصحف العربية الصادرة في القدس، وابرز العناوين الرئيسية فيها. وقد برز الاهتمام بـ«الشؤون

الاسرائيلية» في الصحافة الفلسطينية خلال هذه الفترة، وكانت «الفجر» سباقة في هذا المجال، فخصصت صفحة كاملة من صفحاتها الثماني، للترجمات الكاملة عن مختلف الصحف الاسرائيلية، يومياً. واعطت لافتتاحيات هذه الصحف وعناوينها الرئيسية اوسع مجال، مع بعض الاخبار المنتقاة عن المجتمع الاسرائيلي، والتحرك السياسي فيه. ثم بدأت باختيار مقالات وتحليلات، تحت عنوان «وجهة نظر اسرائيلية» تنشرها احيانا في صفحة «الشؤون الاسرائيلية» واحياناً في صفحة «الشؤون الفلسطينية» ذاتها، اذا توافرت لوجهة النظر تلك «شروط» القبول والرضا لدى محرر الصفحة! وهنا، وجدت «الفجر» نفسها حائرة في مسألة الاختيار والانتقاء، فهل تعكس في «الشؤون الاسرائيلية» ما تراه هي من «اعتدال» في الموقف الاسرائيلي، يتوافق وبعض حدود الموقف الفلسطيني مثلاً، ام تعكس فيها التطرف اليميني الصهيوني، ام تقترب من اليسار او الوسط؟ لم تكن التجربة ناضجة بما يكفي لتحقيق الشكل الصحيح من الاختيار عبر السيل الهائل من ركام المقالات والتحليلات الاسرائيلية اليومية. الا ان تجربة «الفجر» التي تواصلت بممارسة «الصواب والخطأ» فيها، انتقلت الى الصحف والمجلات الاخرى، فلم تعد تخلو صحيفة او مجلة من شأن اسرائيلي، وقد تطغى الشؤون الاسرائيلية احياناً، في هذه الصحيفة او تلك، على الشؤون الفلسطينية التي هي بالضرورة اساس الصدور.

وفي اطار هذا «التوازن» الذي صار، تحرك الجانب الاسرائيلي ايضاً، للاقتراب من «الشؤون الفلسطينية» فبدأت الصحف الاسرائيلية، تفرز صحافيين متمرسين من قبلها، للعمل في الارض المحتلة، وللقاء الشخصيات الفلسطينية مباشرة، ونقل افكارها الى القاريء الاسرائيلي. وانتشر في هذه المرحلة ما يمكن ان اسميه «تبادل الاخبار»، او «تبادل الادوار»! فالصحافي الاسرائيلي ينقل عن الصحافي الفلسطيني ـ دون أن يسميه او يشير اليه ـ اخباراً معينة من الارض المحتلة، لا يستطيع الصحافي الفلسطيني نشرها في صحيفته او مجلته، بسبب الرقابة، وفور نشر هذه الاخبار في الصحف الاسرائيلية، تقوم الصحف الفلسطينية باعادة ترجمتها الى العربية، ونشرها نقلاً عن «مصدرها» الاسرائيلي. طالما ان «المصدر» اسرائيلي، فان الرقيب امام خيار اسهل، لاجازة النشر، رغم ان الترجمة من الصحف الاسرائيلية ذاتها، لا تعني تلقائية هذه الاجازة. فكل شيء خاضع للرقابة. الا ان مقص الرقيب في هذه المرحلة، لم يكن قد وصل بعد الى مفصل «المأزق» كما سوف نتابع في الفقرات القادمة.

مع ذلك، كان هذا «التوازن» الدقيق، يميل في ظرف معين، الى الانكسار، او التخلخل، لتسود فترة قصيرة من «فقدان التوازن» المؤقت، او ما يشبه ذلك، ثم تعود «اللعبة» الى حالها، بين النقيضين.

ومن ابرز اشكال هذا «الفقدان» في المفصل «التوازني»، جريمة اختطاف نصري يوسف نصر المحرر المسؤول لصحيفة الفجر، ومؤسسها الأول، في العام ١٩٧٤. كذلك تم في العام نفسه، ابعاد علي الخطيب رئيس تحرير صحيفة «الشعب» الى الاردن.

ويمكن ان نرصد في المرحلة المعنية نفسها، فرض الاقامة الاجبارية على رؤساء تحرير الصحف الثلاث، الطليعة والشعب والفجر، بشير البرغوثي واكرم هنية ومأمون السيد في ٧/٨/١٩٨٠، حتى أوائل العام ١٩٨٣، وقد حاول الاحتلال في هذه الاقامات الاجبارية الجماعية ضد ابرز ثلاثة صحافيين

في الارض المحتل، دفعة واحدة، «ضبط التوازن» الذي بدأ يتخلخل، في مسار معين. وهو المسار الذي كان لا بد كله من ان يفضي الى «المازق» في مرحلة تالية.

ومن المهم ان نذكر في مسألة هذا «الضبط» او القمع الاسرائيلي المتوافق في ايقاعاته مع واقع «التوازن»، ان صحيفة «الطليعة» الاسبوعية منذ صدورها في ٢٩/١/١٩٧٧ في القدس، لم تتمكن حتى الآن، من الوصول الى بقية المدن الفلسطينية المحتلة (في الضفة والقطاع) بسبب حرمانها من رخصة التوزيع في هذه المدن[١٤]. وهي في هذه الحالة، اصبحت شبيهة بصحيفة «الاتحاد» الحيفاوية التي لا تستطيع الوصول - للسبب نفسه - الى قرائها في الارض المحتلة، في الوقت الذي تتمكن فيه الصحف الاسرائيلية، مثل «الانباء» بالعربية، والـ«جيروزاليم بوست» Jerusalem Post من الانتشار في كل مكان.

ولعل بقاء صحيفة «الانباء» الاسرائيلية الناطقة بالعربية صادرة خلال هذه المرحلة، رغم الرفض القاطع الذي تقابل به من قبل كل المواطنين، كان يعني ان السلطات الاسرائيلية ما زالت الى حينه، تحاول ان تمارس - بسذاجة مضحكة - شكلاً من اشكال «غسل الادمغة»، عبر هذه الصحيفة التي كانت قد طورتها فنياً وزادت من عدد صفحاتها، ووافقت على استخدامها لـ«المصطلحات» القريبة من الرأي العام الفلسطيني[١٥]، تحت مظلة «التوازن» الحاصل. الا ان هذه السذاجة لم تستمر طويلاً. فقد اغلقت السلطات الاسرائيلية صحيفتها «المستعربة» بعد ثلاث سنوات، في العام ١٩٨٥.

ولكن «الفوائد» التي حصدها الاحتلال من خلال هذا التوازن كله، كانت كثيرة ومتعددة، ليس اقلها، على أية حال، تلك الدعاية التي حاول أن يبثها على اوسع نطاق انه «احتلال متحضر»، او محاولته التقليدية في تطبيع وضعه على صدور المواطنين الفلسطينيين[١٦]. فقد حاول ان يؤسس على استمرارية التوازن، واقعاً يمكن ان يؤدي - من وجهة نظره - الى انشاء قيادة فلسطينية بديلة في الأرض المحتلة، تترعرع على صفحات الجرائد والمجلات، «خطوة، خطوة»، وتتحول الى «نجوم» محلية تفصل في مرحلة تالية، ما بين «الداخل» الذي هو الضفة والقطاع، وبين «الخارج» الذي هو اكثر من نصف الشعب الفلسطيني في مختلف المنافي والمهاجر، في الاقطار العربية وفي اقطار الارض قاطبة. ورغم ادراك الاحتلال، حتى في هذه المرحلة، للصعوبة القصوى التي تصل حد المستحيل، لتحقيق جدية هذه المحاولة، فقد ثابر عليها، وحافظ على «لعبة المشي على الحبال المشدودة»، مغتنماً كل الفرص، وصانعاً لبعض الفرص ايضاً، في ملاحقته هذه، لتدمير الوحدة الوطنية الفلسطينية، ولضرب القيادة الفلسطينية الشرعية، ولاصطناع البدائل الهزيلة.

اما على الصعيد الفلسطيني، فقد حققت الصحافة في سياق «التوازن» عكس فوائد وأهداف الاحتلال تماماً. فهي التي استوعبت «اللعبة» تماماً، تمكنت من استثمار «الهامش» الذي وفره وضع القدس - او الشطر الشرقي من القدس - بتمايزه عن بقية مدن الارض المحتلة، باشهار التفافها الصحيح حول منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، في «الداخل» وفي «الخارج» على حد سواء. وحققت مصداقية معقولة لدى قرائها اثر هذا الالتفاف الوطني. ثم عمقت هذه المصداقة بالنضال طويل النفس، لتعميم المصطلح الوطني الفلسطيني، ولو في حده الأدنى، خاصة في المواضيع

الثقافية، ان لم تستطع ذلك - بسبب الرقابة - في المواضيع السياسية المباشرة، وقارعت الاحتلال، الحجة بالحجة، في محاججة متواصلة، كرست نفسها للوصول الى عقول القراء، في ضرورة تنمية النضال بأشكاله السياسية والفكرية والثقافية المتنوعة. واستطاعت - في خضم تجربتها بين الصواب والخطأ - ان تتعلم كيف تنقل لهؤلاء القراء المتعطشين للفكر السياسي، طرائق واساليب التفكير الصهيوني - الاسرائيلي من خلال ما تنشره من مقالات مترجمة عن الصحف العبرية، يوماً اثر يوم، وساهمت في تأسيس جيل جديد، يدرك اهمية الصحافة - ولو تحت قيد الاحتلال - في مثابرة اجتماعية تحسست المشاكل اليومية للمواطنين، واطلقت اقلام الشبان - الذين كانوا مترددين - للكتابة، حتى وان اضطروا للترميز، وللغموض الفني احياناً لتجاوز مقص الرقيب، فالصمت هو الأسوأ، اصبح شعاراً، ولا بد من الكتابة والنشر والتصريح والاعلان.

وهنا بالذات. او عند هذا الشعار بالذات، تحول «التوازن» في المفهوم الفلسطيني، الى عنوان جديد تماماً، هو الصمود[١٧]، وقد شكلت الصحافة في فلسطين المحتلة، الأفق الأوسع لتكريس هذا العنوان، ونشره، بمعناه السياسي والاجتماعي والاقتصادي بين المواطنين.

وحين تحولت مجاميع المهرجانات والندوات والمؤتمرات والمحاضرات التي تغذيها الصحافة المحلية، وتعزز انتشارها، الى شكل اخر من اشكال هذا الصمود، كان الاحتلال يكتشف شيئا فشيئا، بداية انكسار توازنه، وتخلخل «نظرياته» على امتداد السنوات العشر الماضية.

٣ - المازق:

لقد تكشف «توازن النقائض» الدقيق، عن صراع مكبوت. واذا كان من الطبيعي والمنطقي ان تتصارع النقائض، فقد كان من المستحيل ايضاً ان يبقى هذا الكبت محبوساً في اطره المتوازنة، الى فترة اخرى. كان الاحتلال من جهته، قد تلمس ميزان ارباحه وخسائره، في ذلك التوازن، فارتد على قناعة تامة في تراكم خسائره، ازاء تنامي وتبلور «الطرف الاخر» الذي حقق ميزاناً راجحاً لمصلحته! وكان هذا «الطرف الآخر» الذي هو بطبيعة الحال، صحافتنا المحلية في وطننا المحتل، يعاني من تحسس بوادر مأزق معين بالنسبة له، رغم «رجحة الميزان» تلك، الى جانبه، حقاً. فالرأي العام الفلسطيني المحلي، وقد «شب عن الطوق» وتعلم «اللعبة» جيداً، لم يعد يكتفي بـ«الفتات» الاعلامي المتساقط من طرفي مقص الرقيب العسكري الاسرائيلي. ومن البديهي ان تصل الصحافة الفلسطينية نفسها الى هذا الارهاص العام المشترك ذاته، الا عبر بعض تأوهات واوجاع واحزان «الادباء والكتاب وهم ينشرون خواطرهم السريعة في زوايا الصحف والمجلات، ساخرين تحت ستار كثيف من الغموض، من هذا الرقيب الذي يخنق الصدور ويكتم الانفاس ويكسر الاقلام، وهم بطبيعة الحال، لم يكونوا يتحدثون مباشرة عن هذا الكتم والخنق والتكسير، والا، كيف كانت تجاز خواطرهم للنشر اصلاً؟.

بالتدريج، اصبح الصراع مكشوفا، وهو في هذه المرحلة التي تمتد من العام ١٩٨٢ الى ١٩٨٧، لا يتمثل في ضربات الاحتلال المتلاحقة ضد الصحافة الفلسطينية فقط، ولكنه ينبع مباشرة، من القرار

السياسي الاسرائيلي الاعلى، في خوض معركة اصطناع البديل «المحلي» لمنظمة التحرير الفلسطينية، رغم انها، مرة ثانية وثالثة، معركة محكومة بالفشل الذريع. وفي الوقت نفسه، كانت الصحافة الفلسطينية تدرك ان اي صراع مكشوف مع السلطة الاسرائيلية الاحتلالية، محكوم بالضرورة، بعدة عوامل، هي في معظمها ذات طابع سلبي مباشر على هذه الصحافة وقدراتها في البقاء داخل «الشرعية» التي توفرها لها قوانين الاحتلال ذاته. فكيف تخوض معركة ضد الاحتلال بقوانينه نفسه؟ الا ان للمسألة سمات وظواهر اخرى، اعمق من هذه الأسئلة، سوف نتابعها، في تفصيل هذا المازق، على مستوى الاحتلال اولاً، ثم مستوى الصحافة الفلسطينية، ثانياً.

١ ـ مازق الاحتلال:

كان البديل الذي طرحه الاحتلال، على المستوى السياسي، قد تمثل في «روابط القرى». وحتى يعطي له صوته الاعلامي، أصدر صحف «المرآة» و«ام القرى»، ناطقة باسم هذه الروابط، ومتحركة في اطار تهديم الرأي العام الفلسطيني المحلي، وتمزيقه من داخله. وبقدر ما كان فاشلاً في طرحه السياسي كله، حتى الغى هذه الروابط، ثم ضربها ايضاً، كان فشله الأشد وضوحاً، وبسرعة مذهلة، في الصحف التي اصدرها، فاغلقها بعد بضعة أعداد، واغلق صحيفته الرسمية «الانباء» واصلاً الى الذروة في مأزقه امام قرار الصحافة الفلسطينية.

وقبل أن نتابع تخبطاته في افق الصحافة الفلسطينية، نتوقف قليلاً امام آخر عدد صدر من تلك «الانباء» في ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥.

يقول «انور شهرباني» في مقالة له على صدر الصفحة الاولى من هذا العدد، تحت عنوان «اغلاق صحيفة»[١٨]: «لقد قررت حكومة اسرائيل وبصورة مفاجئة، اغلاق صحيفة الانباء، صحيفة الدولة باللغة العربية.. وقد جلبت فائدة كبيرة لقرائها وللدولة، رغم انتشارها المحدود.. كما كانت الأنباء الرسول الأمين لدولة اسرائيل في الخارج، وكانت فعلاً البريد الدبلوماسي الى الدول العربية بما فيها المتطرفة».

ويتساءل شهرباني، في تفسير سبب الاغلاق: «واذا كان سبب اغلاق الانباء يعود الى حملة التقليصات، فعلام لا تغلق الاذاعات باللغة العربية في الراديو والتلفزيون؟ واذا كانت هنالك اسباب اخرى، فلماذا لا يكشف عنها؟».

ان عوبديا دانون، ثالث رئيس تحرير للانباء وآخرهم، تحدث من جانبه، وفي «وداعه» على الصفحة الاولى للقراء، تحت عنوان طريف: «توتة، توتة، خلصت الحدوتة»، عن السبب الذي رآه كافياً لاغلاق الأنباء، وهو انه في اللحظة التي فتحت فيها صفحاتها للأقلام الجديدة من الذين يسميهم دانون ساخرا «ابناء الاقدام» وللنقد الجريء، صدر قرار الاغلاق، لواد الاقلام التي برزت؟!

رغم خلافي الشديد مع طرح دانون، الا انني استطيع تفسير معنى هذا السبب الذي طرحه، على انه شكل من اشكال ذلك «التوازن» الذي تخلخل وانهار. و«الانباء» التي كانت هي في ايامها الاخيرة، تحاول التحرك في اطار «الاحتلال الليبرالي» أو «الاحتلال المتحضر» الذي يسمح لها بأن تسمي «المخربين» بـ«المسلحين» مثلاً، كان الاحتلال نفسه، بأعلى مستوياته السياسية داخل حكومة اسرائيل

يكتشف هشاشة هذا الاطار وزيفه من جهة ويصيبه الذعر ايضاً، من «الفوائد» التي حصرها ذكاء المواطنين الفلسطينيين في وطنهم المحتل، داخل هذا الاطار نفسه من جهة ثانية!

لذلك، تعرضت الانباء «للضرب» الاحتلالي ايضاً، وهي «صوت دولة اسرائيل باللغة العربية»!

اما التخبط الأشد للقرارات الاحتلالية، فقد برز في الضربات المتلاحقة ضد الصحف والمجلات والمؤسسات الصحافية الفلسطينية، خلال هذه الفترة، ويمكن ان نجمل ما توافر من معلومات (حقائق) في هذا الشأن[١٩]، بما يلي:

- اغلاق مجلة «الشراع» الاسبوعية المقدسية، في العام ١٩٨٣، بعد ان ثابرت على الصدور منذ ١/٥/١٩٧٥، وكان يرأس تحريرها حتى وفاته قبل اغلاقها، مروان العسلي.
- رفض تجديد رخصة صحيفة «الوحدة» بعد وفاة صاحبها ومحررها المسؤول فؤاد سعد رزق.
- اغلاق صحيفة «الدرب» في ٢٦/٩/١٩٨٥ بعد بضعة اشهر من الصدور، بحجة ان لها علاقة مع الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وكان صاحب امتيازها ومحررها المسؤول الدكتور حنا حلاق.
- منع النشرات اليومية التي كانت تصدر باللغة الانجليزية عن المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية، في العام ١٩٨٢، بحجة انها غير مرخصة.
- حاولت سلطات الاحتلال اغلاق المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية وسحب ترخيص مجلتي العودة العربية والانجليزية في العام ١٩٨٤، ثم رضخت، ولكن الى فترة قادمة[٢٠].
- اغلاق مكتب «المنار» للصحافة في القدس، في ١١/٩/١٩٨٥ لصاحبه هاني العيساوي، الذي كان قد افتتح مكتباً قبله في العام ١٩٨٢ مع سمعان خوري، تحت اسم «مكتب القدس للترجمة والخدمات الصحفية»، واغلقته السلطات في العام نفسه، بعد ثلاثة اشهر فقط من بدء العمل فيه.
- اغلاق صحيفة «الميثاق» ومجلة العهد لصاحبيهما محمود وغسان الخطيب في ٢١/٨/١٩٨٦، بحجة العلاقة مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
- اغلاق مؤقت ومنع توزيع في مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع، خارج الشطر الشرقي من القدس، للصحف والمجلات: الفجر والشعب والقدس والبيادر.

امـا على صعيد الصحافيين الفلسطينيين انفسهم، فقد برزت جريمة اغتيال الصحفي الشهيد حسن عبدالحليم الفقيه، احد مراسلي صحيفة الفجر، في العام ١٩٨٥، حيث اكدت هذه الجريمة على المغزى الدموي للمأزق الاحتلالي في مواجهة الصحافة الفلسطينية، وكوادرها الصحافية النشيطة[٢١].
وأخذ هذا المغزى شكلاً آخر، في القمع المباشر، بابعاد الصحافي حسن محمود الفرارجة في شباط/ فبراير ١٩٨٦ الى الاردن بحجة انه من نشيطي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ثم ابعاد الصحافي اكرم هنية، رئيس تحرير صحيفة الشعب في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦، بحجة انه من نشيطي حركة فتح. وتعرض عشرات الصحافيين للاعتقالات الادارية لمدة ستة اشهر، ولاعتقالات «احترازية» لمدد

مختلفة، ولغرامات مالية أحياناً، وللمنع من السفر، والاعتداء عليهم، وعلى ممتلكاتهم الخاصة[٢٢].

وفي التاسع من حزيران/ يونيو ١٩٨٥، كان الاحتلال الاسرائيلي قد اعلن صراحة، عن ابرز اشكال تخبطه، بالأمر العسكري الذي اصدره الجنرال امنون شاحاك «قائد المنطقة الوسطى» وهو ما يعني الضفة الغربية المحتلة، تحت الرقم ١١٤٠، انه «يجب على كل محرر جريدة توزع في المنطقة، نشر كل اعلان من سلطات جيش الدفاع الاسرائيلي، او من قبلها، والنشر بدون مقابل في عدد الجريدة الصادرة فوراً، بعد تسليم الاعلان لمكاتبها. ولا يجري محرر الجريدة اي تعديلات في نص الاعلان او شكله»!

كانت «الانباء» هي المسخرة بشكل عام، لهذه الاعلانات الاحتلالية المرفوضة من قبل الصحف الفلسطينية، ولو دفع مقابلها المبالغ الطائلة[٢٣]. وقد جاء هذا الأمر الذي يسخر الصحف الفلسطينية له، بقوة القانون العسكري[٢٤] قبل اغلاق «الانباء» باربعة اشهر، مما عنى في حينه، ارهاصاً احتلالياً مسبقاً لتطويع الصحف الفلسطينية وحشرها في زاوية شبيهة تماماً بالزاوية الاسرائيلية البحتة التي كانت تقبع فيها تلك «الانباء». فلماذا يخسر الاحتلال كل الاموال التي كان يصرفها على صحيفته السابقة، وهو قادر بقوانينه «القراقوشية» ان يطوع الصحف الفلسطينية بأداء الدور «الانبائي» ذاته، دون خسارة «ليرة» أو «شاقل» واحد؟

ب ـ مأزق الصحافة الفلسطينية:

لم تكن محض صدفة، في سياق هذا الصراع «المتوازن» حيناً، والمشرف على الانفجار حيناً آخر، ان تصدر رابطة الصحفيين العرب في القدس، في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٧، دراسة من مجموعة دراساتها المتخصصة بعنوان «جدوى الصحافة الوطنية في المناطق المحتلة» من اعداد الصحافية في «الشعب» وفاء البحر.

فالعنوان بحد ذاته، بعد عشرين عاماً تقريباً من اصدار اول صحيفة عربية في القدس، يمثل مواجهة جديدة للسؤال الذي نشأ قبل صدور هذه الصحيفة «القدس»، ثم بعد صدورها، وصدور صحيفتي الفجر والشعب في العام ١٩٧٢، ثم «التوازن» الذي استتبع الرد عليه في تفسير «الجدوى»، وفي تفسير «الوطنية» وفي تفسير «اللعبة» كلها تحت سقف الاحتلال. ان وفاء البحر، تؤسس السؤال، مرة أخرى، بصراحة شديدة، بعد عشرين عاما، هو ذاته عمر الاحتلال آنذاك: هل صحافتنا الفلسطينية وطنية؟

السؤال محك للمأزق، فهل بدأت الصحف الفلسطينية تتحسس العمق الجدي لمأزقها في «تكييف» هامشها الضيق لمصلحة وطنيتها، او في «تطويع» نفسها تدريجياً، للدور «الانبائي» ـ نسبة لصحيفة الأنباء الاسرائيلية ـ الذي كرسه الاحتلال لها، عبر سلطة القوانين باشكالها المختلفة؟

لقد وصلت وفاء البحر الى محصلة ان «الجدوى جزئية» وهي محصلة صحيحة. الا انها غير كافية في سلسلة الاستنتاجات الطويلة لهذا الواقع ـ المأزق.

القوى الوطنية في الارض المحتلة، وهي القاعدة العريضة التي تقف عليها الصحف الفلسطينية ـ المقدسية ـ حاولت من جانبها، ان تتجاوز هذا المأزق، بتجاوز هذه الصحف نفسها! فأصدرت على نطاق

واسع جداً، عبر مختلف الاتحادات والنقابات والنوادي والجمعيات، عشرات النشرات ـ لمرة واحدة ـ وكانت في الواقع اكثر من مجرد نشرات من صفحات معدودة. فهي في مرات عديدة، كانت اشبه بالصحف والمجلات لولا انها تحمل على طرف غلافها الاول تعبير «لمرة واحدة» حماية لها في النشر، تحت مظلة القانون الذي يمنعها من أي نشر الا برخصة رسمية. واصدرت الملصقات الملونة، والمفكرات، والبيانات الاعلامية العديدة التي كانت توزعها عبر هياكلها النقابية في كل الارض المحتلة.

ان المتتبع لهذه النشرات والكتيبات في هذه المرحلة، يلاحظ على الفور، نشوء «صحافة وطنية جديدة» تحاول ان تأخذ مكان «الصحافة الوطنية التقليدية» التي تتمثل في الصحف والمجلات الموجودة والمعروفة. وقد استفادت تلك «الصحافة الوطنية الجديدة» من كونها خارج دائرة قمع الرقابة العسكرية. فهي تنشر ما تشاء تقريباً، لولا الضوابط التي كانت هي نفسها تفرضها على نفسها، حتى لا تثير السلطات الاسرائيلية اثارة كبرى كافية لقمع المؤسسات (النقابات والجمعيات والنوادي). ولعلها ـ هذه الصحافة الوطنية الجديدة ـ كانت قد تركت مسألة «الاثارة» التامة للصحافة الفلسطينية السرية التي قويت ونشطت في هذه المرحلة، وعملت على الانتشار الواسع، في سبيل تعزيز الرأي العام الفلسطيني المحلي، بما يكفي تماما لتحريره من مأزق صحافته الوطنية العلنية، والرسمية[٢٥] حيناً، او لتوجيه هذه الصحافة حيناً آخر، ولدعمها ايضاً، والوقوف الى جانبها، في بعض الاحيان.

لقد سقط «التوازن» التقليدي ما بين الاحتلال ونقيضه ممثلاً بالصحافة الفلسطينية الخارجة من أكوام قوانينه! وسقط «التوازن»، او اهتز كثيراً، ما بين الرأي العام الفلسطيني وصحافته الوطنية التي صمد معها، وبها، ومن خلالها، طويلاً، فماذا يثمر «الصمود» بعد عشرين عاماً، سوى الانتفاضة الكبرى؟

ان الانتفاضة في مقاربة هذا السؤال، لم تتأسس بطبيعة الحال، على مواجهة هذه الصحافة، وانما هي على عكس ذلك، جاءت، لتطلق صوتها، من فوق منابرها، رغم سقف الاحتلال.

٤ ـ الانتفاضة:

بعد اسبوعين فقط، من انطلاقة الانتفاضة، وبالتحديد في ٢٣ كانون اول/ ديسمبر ١٩٨٧، نقلت الصحف الاسرائيلية عن حاييم هرتصوغ رئيس دولة اسرائيل، مقتطفات من الكلمة التي القاها في اجتماع خاص نظمته كلية القضاء في الجامعة العبرية، مع المدرسة القضائية التابعة لجامعة نيويورك، تحت عنوان «حرية الصحافة وامن الدول»[٢٦]، جاء فيها ان «الكثير من اصدقائه في الوسط الصحفي، قالوا له ان الكثير من الاحداث التي نقلت الى معظم انحاء العالم من بؤر التوتر في قطاع غزة والضفة الغربية، بدأت فقط عندما كانت كاميرات التلفزيون تصل الى هذه البؤر..، وان الارهاب يتمتع بمساعدات كبيرة، وبتغطية تلفزيونية في اماكن مختلفة من العالم...، وعندما يوجد هناك ما يهدد امن الدولة، تتدنى اولوية حرية التعبير»، وجاء فيها ايضاً اشادة هرتصوغ بالاتفاق القائم بين الصحافة في

البلاد وبين الرقابة.

وبعد سنة كاملة من «تنظير» هرتصوغ هذا في شأن الانتفاضة والصحافة، وقد اصبحت الانتفاضة عنواناً لعصر بأكمله في الشرق الاوسط، وفي العالم كله، كانت المؤسسة الاسرائيلية الرسمية، ما زالت ترى في الكاميرا وحدها، او في الكلمة المنشورة، سبباً لـ«الاحداث»! ففي ١٠/١٢/١٩٨٨، في الذكرى السنوية الاولى للانتفاضة، نشرت «الفجر» على صدر صفحتها الاولى، خبراً صغيراً، يحتوي في محصلته، رغم اللمحة الاولى العابرة لقراءته، ولنشره معاً، على اهمية قصوى. يقول نص الخبر: «اصيب جندي اسرائيلي من افراد حرس الحدود مساء امس في سلوان بحجر في وجهه، خلال الاشتباكات الليلية التي وقعت هناك. وقد قامت القوات الاسرائيلية بتفريق المتظاهرين بقنابل الغاز والعيارات المطاطية. وجرى نقل المصاب الى احد المستشفيات الاسرائيلية. وادعت الشرطة الاسرائيلية ان المظاهرات اندلعت بسبب قيام صحفي عربي بالتصوير هناك»!

ان «تعلل» الشرطة الاسرائيلية بالكاميرا، عربية كانت او غير عربية، يمتد بجذوره، على مدار اشهر الانتفاضة الكبرى، الى «علة» هرتصوغ القديمة، وهي «علة» كل صانعي القرار في اسرائيل.

لم تخرج المؤسسة الاسرائيلية الرسمية من «عنق الزجاجة» التي حشرت نفسها فيها، رغم ضغط الانتفاضة المتواصل عليها، ورغم قرارات الأمم المتحدة، ورغم آلاف التقارير الاسرائيلية التي تتحدث بالتفصيل، عن «الواقع الجديد» الذي خلقته الانتفاضة، لا بالكاميرا، ولكن بالفعل الفلسطيني اليومي. بالثورة الشعبية التي شاءت لنفسها ان تحمل مصطلح الانتفاضة، بعد عشرين عاماً من الاحتلال.

لقد أسست اسرائيل موقفها بذلك، على مواجهة «مشكلة الكاميرا» او«مشكلة الصحافة» بشكل عام، في سياق تكرار محاولاتها القمعية العنيفة ضد الانتفاضة، على اساس ان «الصحافة صانعة الحدث، وليست مجرد ناقل له»[٢٧]. ووجدت في صحيفة «الفجر» المقدسية فرصتها للتعبير عن بداية هذا الموقف العجيب، فأصدرت امرها بمنعها من التوزيع في الضفة والقطاع لمدة عشرة أيام (من ١٠/١٢/١٩٨٧ الى ١٩/١٢/١٩٨٧) بحجة ان خبرا نشرته هذه الصحيفة في ٩/١٢/١٩٨٧، على صفحتها الاولى، كان السبب في «الاحداث الاخيرة» في قطاع غزة المحتل! وهذا الخبر «السحري»، هو مداهمة سائق شاحنة اسرائيلية لسيارتين في غزة، مما ادى الى مقتل اربعة شبان فلسطينيين، واصابة تسعة اخرين. فقد نشرت «الفجر» ان هذا الحادث «قد وقع بشكل متعمد». فهي اذن «محرضة» على «الانتقام». وبذلك حسب الناطق الاسرائيلي، اشتعلت «الاحداث»!

عاشت «الفجر» ايامها الممنوعة، توزع في الشطر الشرقي من القدس وبعض انحاء اسرائيل فقط. ثم صدر قرار اسرائيلي ثان، بعد ثلاثة ايام فقط من عودة «الفجر» الى قرائها في بقية مدن وقرى ومخيمات الارض المحتلة، بمنع صحيفة «القدس» من التوزيع في الارض المحتلة، لمدة ثمانية عشر يوماً من ٢٢/١٢/١٩٨٧ الى ٩/١/١٩٨٨، بحجة انها نشرت «مواداً تحريضية»! وتبعتها الصحيفة الفلسطينية الثالثة «الشعب» بالمنع من التوزيع في مطلع العام ١٩٨٨، لمدة ثمانية ايام!

ولكن الانتفاضة لم تختف بطبيعة الحال، مع اختفاء هذه الصحف الثلاث، من شوارع وازقة مدن

وقرى ومخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. وانما هي على عكس ذلك، ازدادت اشتعالاً ورسوخاً وانتشاراً. فكيف يمكن لـ«النظرية» الاسرائيلية اذن، ان تجوز في هذه الحالة؟!

كررت المؤسسة الاسرائيلية ضرباتها لهذه الصحف عدة مرات[٢٨]، واغلقت المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية في القدس لمدة ستة اشهر اعتبارا من ٣٠/٣/١٩٨٨، وسحبت ترخيص مجلتي العودة بالعربية والانجليزية اعتبارا من ١٠/٣/١٩٨٨، واقتحمت «مكتب غزة للصحافة» في مدينة غزة وصادرت اجهزة المكتب، واغلقته لمدة عام كامل، في ٢٦/١/١٩٨٨ واغلقت مكتب بيت لحم للصحافة في ١٤/٣/١٩٨٨[٢٩]، ولكن الانتفاضة، لم تسترخ، ولم تتراجع! وحين قرر اسحق شامير بصفته وزيرا للداخلية بالوكالة، اغلاق صحيفة «الاتحاد» الحيفاوية لمدة اسبوع، اعتبارا من ٢٥/٣/١٩٨٨، وحتى ٣١/٣/١٩٨٨ «بناء على المادة ١٩ من قانون الصحافة»، كان ـ وقد نفذ هذا القرار في حينه ـ قد جعل من الصحافة هدفاً مباشراً للبطش، ليس بما يصدر منها في «الشطر الشرقي من القدس» فحسب، ولكن في اي «شطر» ايضاً، في قلب اسرائيل ذاتها[٣٠]. وعلى اساس هذا البطش الموسع، صدر القرار «السياسي» باغلاق صحيفة «طريق الشرارة» في ١٨/٢/١٩٨٨، اضافة الى اعتقال جميع محرريها من اليهود والعرب بتهمة «الاتصال مع تنظيم معاد»[٣١]. وعلى الاساس ذاته، اصدر المستشار القانوني لحكومة اسرائيل في نيسان/ ابريل امراً لجميع المدارس في اسرائيل، يمنعها بموجبه من ادخال صحيفة «جيشر» اليها، بحجة انها «سياسية، ويمكن ان تؤثر على تفكير الطلاب»[٣٢]. وعليه ايضاً، تعرض الصحفي مكرم نعيم مخول خوري للتهديد والتقديم للمحاكمة، في فترة مبكرة، في مطلع كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨، لنشره تحقيقا يتضمن «وصفاً للاحداث في غزة» نشره في صحيفة اسرائيلية (كول هعير التي تصدر عن دار هآرتس). وعليه، تعرض صحافيون اسرائيليون للاضطهاد بسبب «وصف الاحداث»، وصحافيون اوروبيون واميركيون للضرب، بسبب هذا «الوصف» ايضاً. اما الصحافيون الفلسطينيون، فكان مصير بعضهم الابعاد والنفي فوراً خارج الارض المحتلة، حيث تم ابعاد جبريل الرجوب، وغسان المصري، وسمير صبيحات، ولؤي عبده. وارسل معظمهم الى السجون والمعتقلات، اداريا وغير اداريا، ولمدد مختلفة، من كل الصحف والمجلات، ومن جميع المؤسسات الاعلامية الفلسطينية في مختلف انحاء الارض المحتلة[٣٣].

وحين هدد اسحق شامير رئيس وزراء اسرائيل بمنع الصحافة الاجنبية من تغطية «الاحداث»، اعتباراً من ١٥/١٢/١٩٨٧، كانت اسرائيل تدخل مرحلة اخرى في القمع والبطش. وحين اصبح هذا التهديد نهجاً رسمياً لحكومة اسرائيل في مطلع العام ١٩٨٨، اصبح بامكان اي ضابط اسرائيلي ان يعلن «منطقته» منطقة مغلقة امام الصحافة، ليشمل الطمس والتشويه كل الحقائق والوقائع.

ولكن الانتفاضة مستمرة، ولم تتمكن جميع «المراكز الاعلامية» التي انشأتها القوات العسكرية الاسرائيلية من خلخلة تراكم الحقائق، أمام العالم كله، وامام شرائح معينة من الرأي العام الاسرائيلي نفسه، وامام قطاع واسع من الصحافيين الاسرائيليين الذين «يتقدمون اشواطاً عن قادتهم السياسيين»

حسب اعتبار احد معلقي صحيفة معاريف[٣٤]. ورغم ان هذا التوجه الاسرائيلي الرسمي في توسيع ضرباته ضد الصحافة من جهة، وفي توسيع دائرة تحريض الرأي العام الاسرائيلي ضد كل اشكال الصحافة والاعلام من جهة ثانية، في سياق ما اسمته حكومة اسرائيل «الحرب في المناطق»، قد زاد من وتائر تصاعد التطرف اليميني في اسرائيل[٣٥]، فان الانتفاضة قد فرضت نفسها على المجتمع الاسرائيلي كله، ولم تعد بالنسبة له، مجرد «حدث افتعلته الكاميرا»، فهي قرار المصير لاسرائيل، ولفلسطين التي ولدت دولتها على اكتاف سنتها الاولى (١٥/١١/١٩٨٨) مما كان في وهم المؤسسة الاسرائيلية الرسمية مجرد «رد فعل لحادث دهس متعمد»!

ان «المقولة» الاسرائيلية الساذجة او التضليلية المبكرة في كون «الصحافة سبب الاحداث» فحسب، قد تلاشت الآن - بعد سنة من الانتفاضة - او انها بقيت محصورة في ذلك «الناطق للشرطة الاسرائيلية في حادث سلوان مثلاً»، وكأنها «نكتة»! ولكن البطش الاسرائيلي بالصحافة لم يتوقف ولم يتلاش، طالما ان هذه الصحافة ذاتها، لم تتوقف عن اداء دورها في «نقل الحقائق»، وفي التحليل والتفكير ايضاً، رغم سقف الرقابة المطبق.

واذا كانت الصحافة الاسرائيلية بعد هذا كله، وفي هذا كله، قد «خاضت معركتها»، حسب «قوانينها هي»، وحسب «اللعبة» في اسرائيل، فكان ما كان، وما زال مستمراً. فكيف هي الحال، في الصحافة الفلسطينية التي تمثل هدفا قائما بالنسبة للمؤسسة الاسرائيلية الرسمية - ولو انها تتمثل هنا بالحركات والاحزاب المتطرفة - للاغلاق والتصفية والابعاد والقتل ايضاً[٣٦]، وهي صحافة «الهامش الضيق» أصلا، وقد تحول في عهد الانتفاضة، الى هامش الخنق والسحق، بكل ما في هاتين المفردتين من معنى جدي؟

ورغم انه من الصعب شمول هذا «الخانوق» بكل اشكاله وابعاده في اطار بحثي واحد محدود، فانني سوف اطرح العلاقة الانتفاضية الجديدة لصحافتنا الفلسطينية - المقدسية - عبر النقاط التالية، من خلال الاستقراء المتدرج والمكثف او المختصر، لسلسلة «الظواهر» البارزة:

١ - المصطلح:

بدأت المواجهة، منذ لحظاتها الاولى، على مستوى المصطلح نفسه. فالانتفاضة التي فرضت نفسها في كل لغات الارض، بحروفها العربية، بما فيها اللغة العبرية، لم تظهر في صحفنا المحلية - حتى الآن - الا نادراً، ومن خلال النقل او الترجمة!

وكان على صحافتنا، منذ اللحظات او الايام الاولى ايضاً، ان تبحث عن مصطلحات وتعابير ومفردات اخرى، حتى تتمكن من تمرير اخبارها، عبر ذلك «الخانوق» الاسرائيلي العسكري.

ونستطيع ان نتابع سلسلة من هذه المصطلحات التي حاولت الاقتراب من معنى مصطلح الانتفاضة، دون جدوى، مثل: المظاهرات الاحتجاجية، الاحداث الدامية، الاضرابات والمظاهرات، موجات عارمة من التظاهرات واعمال الرشق بالحجارة، تظاهرات عنيفة لم يسبق لها مثيل، الاحداث الاخيرة، اشتباكات عنيفة، صدامات مع الجيش، الاحداث الخطيرة.. الخ[٣٧] ولم تستطع افتتاحيات هذه

الصحف (الفجر، القدس، الشعب، النهار، الطليعة) تجاوز السقف «الباهت جداً» في «تحليلها» للانتفاضة، فهي، على سبيل المثال خاضت هذا «التحليل» تحت العناوين التالية: «المعاناة، الاحداث ومعالجة التصحيح، الطريق الصحيح الى التهدئة» في الاشهر الثلاثة الاولى للانتفاضة، ضمن «رؤية انسانية محضة»، ثم طورت رؤيتها، في سياق «الخانوق» اياه، الى «التحليل السياسي»، فبدأت تتحدث عن ضرورة الحل السياسي للقضية الفلسطينية، من اجل «تهدئة الاوضاع». وحين تضطر هذه الصحف الى القفز عن ادنى درجات الحد الادنى من «كلامها البارد وشبه المحايد»، الى مواجهة صريحة، كانت تصطدم على الفور بالشطب، لتزرع مكان افتتاحياتها، كلمة «نعتذر» لقرائها. وكانت قد خاضت اساسا «عدة معارك» مع الرقابة، حتى اجيزت لها كلمة الاعتذار تلك!

في هذا الوقت، وفي الفترة المبكرة، كانت صحيفة «الاتحاد» الحيفاوية قد كتبت ونشرت المصطلح «الانتفاضة» على الملأ كله. وفي ٢٢/١٢/١٩٨٧، قبل اقل من شهر واحد على بدء الانتفاضة، كانت قد عممت مصطلح «الانتفاضة الكبرى» في عناوينها الرئيسية، وفي افتتاحيتها ايضاً. اما الصحف العبرية (اليهودية الاسرائيلية) فقد بكرت ايضاً في الحديث عن «ثورة شعبية»، وعن «عصيان مدني». وهما مصطلحان «محرمان» الى درجة العقوبة تحت طائلة القانون، في الصحافة الفلسطينية! ثم تلقفت صحافة اسرائيل، مصطلح الانتفاضة، واصبحت من اشهر الخبراء فيه[٣٨]. ولكن التزامها بالمصطلح - لغوياً على الاقل - لم يعن على الفور، أية درجة - على المستوى السياسي - من دعمه وتأييده. فالاعلام الاسرائيلي، بما فيه الصحافة، بقي رغم اجواء الانتفاضة، محاصراً بمنهجيته الصهيونية التقليدية من القضية الفلسطينية، الا في اطار التمايز المعروف بين صحافة «اليسار» الداعم للسلام اصلاً، وبين الصحافة الاسرائيلية بشكل عام[٣٩]. ويبدو انه من المهم ملاحظة هذا الاطار، كما سوف نتابع في «الظواهر» التالية التي حكمت العلاقة بين الانتفاضة والصحافة المحلية.

لقد «تنازلت» صحافتنا على أية حال، عن مصطلح الانتفاضة، على أساس ان القارئ الفلسطيني في الأرض المحتلة، لا يحتاج لتكرار هذا المصطلح، حتى «يكتشف» وجوده العنيف فيه يومياً، برصاص الجنود الاسرائيليين، وبدمه المسفوك، وعظامه المكسرة، واتجهت الصحافة الفلسطينية نحو «لب الموضوع». فهي تعالج الانتفاضة بنشر اخبارها اليومية على اوسع نطاق، لا هم في ذلك كونها تحت عنوان «مظاهرات عنيفة» او «احداث دامية» او غير ذلك، طالما ان قارئها نفسه، حصيف ولبيب ليدرك ان الكلمة المقموعة، والمصطلح المقموع، والفكرة المقموعة، هي بالضرورة، جزء من القمع الاحتلالي الذي ينصب ضد الجميع بلا استثناء.

الشعار الذي تضعه الانتفاضة على مستوى الشعب الفلسطيني كله، هو «لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة». وقد ترجمته الصحف الفلسطينية المحلية، بحشد كل اخبار «المظاهرات ورشق الحجارة واشعال اطارات السيارات، ووضع المتاريس»، على صفحاتها الاولى، وحرصت على ان تكون افتتاحياتها مهما بردت الكلمات، ومهما اصابها من شقاء وارهاق في نحت الكلمات العادية جدا - دائرة في افق

الانتفاضة دون ان تسميها، ومتحركة في اطار ما تعنيه «الاحداث» المستمرة على المرحلة السياسية، ضمن «محاججة منطقية». كأنها تجري بين اطراف تتحاور دون صراع. او انه «توازن النقائض» ذاته، يحاول توطيد ما تخلخل منه. ويمكن ان اتمثل بافتتاحية من اية صحيفة محلية، عشوائية، دلالة على ذلك، في اي يوم، عبر العام ١٩٨٨، وقد اخترت مقتطفاً من افتتاحية «الفجر» في ١٩٨٨/١/٢٨، قبل احد عشر شهراً، ومقتطفاً اخر من افتتاحية «القدس» في ١٩٨٨/١٢/٢٦، بعد احد عشر شهراً مما قالته الفجر، لنجد في كلا النصين، سياقاً واحداً، في مصطلحاته ومفرداته وتعابيره، وفي محاججته السياسية الهادئة جداً، في حرص واضح على عدم الصدام مع «الخانوق» الرقابي:

كلمة الفجر في ١٩٨٨/١/٢٨، كانت بعنوان «مبادرات متراكمة واحداث مثمرة»:

«فور اعلان الرئيس المصري حسني مبارك، خلال الاسبوع الماضي، عن مبادرته للسلام في المنطقة، بادر اسحق شامير رئيس وزراء اسرائيل الى رفضها، جرياً على عادته في رفض كل المبادرات السياسية التي تنطوي على فكرة عقد المؤتمر الدولي لحل القضية الفلسطينية، ورغم ان شمعون بيرس نائب رئيس وزراء اسرائيل ووزير خارجيته، حاول كعادته ايضا، عدم الحسم بالرفض او القبول، عبر دورانه حول المبادرة بتصريحات مطاطة لا تعني شيئا، فان رفض شامير كما يبدو، يتجاوز الخلاف المعراخي - الليكودي التقليـدي الى موقف ائتلافي لحكومة اسرائيل، في استمرار الرفض لكل المبادرات المطروحة، بما فيها بطبيعـة الحال، مبادرة مبارك الاخيرة. لن نسأل عن المعنى السياسي الراهن لهذا الموقف الاسرائيلي المتكرر تحت سقف الاحداث الجارية، فهو واضح ومعروف لجميع المراقبين. ولكن السؤال هو حول اهمية النتائج التي يمكن ان يصل اليها الرئيس المصري في حمل مبادرته الى لندن وبون وواشنطن، طالما اكدت حكومة اسرائيل على رفضها الفوري لها».

حديث القدس في ١٩٨٨/١٢/٢٦، كان بعنوان «بديل للاءات»: «الحكومة الاسرائيلية الائتلافية الجـديدة التي عقدت اول اجتماع لها امس، لا تنقصها الاصوات المؤيدة في الكنيست، ولا الادراك لطبيعـة التـطورات التي تشهـدهـا المنطقة والتي كان آخرها بدء الحوار المباشر بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة، وكل ما ينقص هذه الحكومة، هو بديل عملي وواقعي لقائمة اللاءات. لقد تجـاوزت الولايات المتحدة العقبة المرتبطة بالتمثيل الفلسطيني وانضمت الى دول العالم التي تحاول اطلاق عملية السلام في المنطقة، وتقف اسرائيل وحيدة في مجال رفضها للاقرار بضرورة مشاركة منظمة التحرير في العملية السلمية. ولن تستطيع الخروج من وحدتها بمجرد طرحها لمبادرات قديمة اكل الزمن عليها وشرب. فالدعوة الى تطبيق الحكم الذاتي من طرف واحد، او اجراء مفاوضات مع الدول العربية المعنية كل على حدة، اصبحت بمثابة اللغة التي لا تتجاوب مع مفاهيم السياسة والدبلوماسية المتطلبة لاطلاق عملية السلام».

ان «برودة النص»، على مدار سنة كاملة، هي السنة الاولى للانتفاضة، كما تعكسها «المحاججة البـاردة جدا» في كلمة الفجر وحديث القدس، - وقد اخترتهما عشوائيا، كما اسلفت، ومن السهولة، التمثـل بأية افتتاحية لاية صحيفة او مجلة اخرى في الارض المحتلة - ان هذه «البرودة» العقلية -

القسرية اذا جاز التعبير، وهي تنحت مصطلحها الخاص بها، نحتاً يومياً، تكرست في اطارين منفصلين تماماً، ولا علاقة لاحدهما بالآخر:

الأول: هو اطار الرقابة العسكرية الاسرائيلية التي حظرت استعمال القاموس السياسي المعروف في الدنيا كلها - بما فيها دنيا اسرائيل - وفرضت على الصحافي الفلسطيني تحت الاحتلال ان «يخترع» قامـوسه السياسي - الاعلامي، دون ان يصطدم بها. وعبر هذا القاموس الجديد «المخترع»، اصبح الصحافي الفلسطيني في الارض المحتلة، هو نفسه، رقيب نفسه، في صياغة المصطلح الجديد! يقول احمد الطوباسي مدير تحرير صحيفة «الشعب»: «ومع ان الصحافي الفلسطيني يمارس على نفسه رقابة ذاتية قد تصل الى ما دون الحد الادنى، الا ان سلطات الاحتلال تمنع نشر اية مواد تتعلق بقضيتنا وواقعنا دون عرضها على الرقابة العسكرية. وقد ازداد مقص الرقيب مضاء مع اندلاع الانتفاضة، وزادت بالتالي نسبة المواد المشطوبة ما بين ٢٠٪ الى ٥٠٪ من المواد المقدمة للرقابة»[٤٠]. ويقول بسمان ابو رميلة، محرر الشؤون المحلية في صحيفة «الفجر»: «ان في داخلي رقيباً، وقد كبر كثيراً مع الانتفاضة. فأية غمضة عين قد تحصل من المحرر في عدم ارسال خبر ما، او صورة ما او حتى مادة مترجمة عن وسائل الاعلام الاسرائيلية الى الرقابة، فان النتيجة الحتمية لذلك، هي: اما اغلاق الصحيفة لمدة معينة، او منع توزيعها في الضفة والقطاع لفترة معينة، او ارسال انذار للصحيفة من الرقابة. لذلك، يعمل المحرر على توفير كل الفرص لتحاشي - غمضة العين - تلك، بشطب اي خبر يتوقع شطبه من قبل الرقابة اصلا، وبشطب كلمة او جملة او احيـانا فقرة كاملة من الخبر قبل ارساله للرقابة. ويمتنع عن نشر خبر مأخوذ عن راديو اسرائيل مثلاً، لأن الرقابة سبقت ان شطبت خبراً شبيهاً له، منقولاً عن المصدر ذاته. فالمحرر يراقب ايضاً، ولكن لمصلحة التكيف مع الرقيب الاسرائيلي»[٤١]. ولا تخلو صحيفة «الاتحاد» الحيفاوية ايضاً، من هذا «الخانوق»، الا ان «الخنق» الرقابي فيها وعليها، اخف كثيراً. يقول انطوان شلحت نائب رئيس تحريرها، في «مهاتفة» لنا معه بالخصوص، «صار لدينا تجربة في تدبير انفسنا مع الرقابة. وهنالك رقابة ذاتيـة لدينـا، بالتشـاور الداخلي بيننا. وما نرسله للرقابة فعلاً، هو المواد الاخبارية اليومية المتعلقة بالاراضي المحتلة، وبالشؤون الامنية بشكل عام. ونحن في نهاية المطاف لا نريد مشاكل مع الرقابة»[٤٢]. ويقول ماهر ابو خاطر مدير تحرير صحيفة «الفجر» الاسبوعية الصادرة باللغة الانجليزية في القدس، وهي ممنوعة اساساً من دخول بقية مدن الارض المحتلة، «ان الرقابة قد تضاعفت في شدتها عدة مرات، ابان الانتفاضة. اما رقابتنا الذاتية، فهي كي نتمكن من الصدور، فنحن ننشىء المواد بطريقة نحسب لها حساب الاجازة من الرقيب».

ان هذه «المعركة» التي تتحرك في اطار «الهامش الضيق» القديم منذ كان الاحتلال، تخرج نحو اطارها الثاني، والأهم، في نضال الصحافة الفلسطينية، وهو من وجهة نظرها، اساس وجودها كله. والا، هل يعقل ان تكون موجودة في الأصل، لمقارعة الرقيب فقط؟

الثاني: هل اطار استراتيجية الانتفاضة ذاتها، ويتمثل في خطيه العريضين:

أ - فضح ممارسات واجراءات الاحتلال بكل الوسائل والتعابير والمصطلحات والكلمات المتوافرة، وتبديد

كل ما علق من زيف وتضليل وكذب حول «ليبرالية» هذا الاحتلال، بالارقام، والاحصائيات الميدانية، والتقارير اليومية.

ب ـ تعزيز الدعوة للسلام الشامل والعادل، في سياق الحقوق الوطنية لشعبنا الفلسطيني في كل مكان، بما فيها حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على تراب وطنه.

واذا كان ـ الخط الاول ـ قد تم في ادنى حد له، عبر سلسلة من الاخبار اليومية المتلاحقة: استشهاد مواطنين برصاص الجنود، جرحى، هدم منازل، اقتلاع اشجار، اعتقالات، مداهمات للبيوت، تكسير عظام الشيوخ والنساء والاطفال، ضرائب باهظة، حظر تجول، قطع المياه والكهرباء.. الخ، فان ـ الخط الثاني ـ قد تم ايضاً، من خلال «المحاججة» المستمرة لتكريس مفاهيم السلام والعدل والحق، بمستوياتها السياسية والقانونية والانسانية، في ادنى حد لها.

ولكن هذا «الحد الادنى» الذي ينكسر في احيان كثيرة، ليصل الى ما يشبه «اللامعقول»، يصطدم بالضرورة، وبخاصة في حالات انكساره الحادة، مع «الحد المعقول» من استراتيجية الانتفاضة في اطلاق خطيها الواقعيين والمباشرين «فضح الاحتلال، وتعزيز دعوة السلام الشامل والعادل»، بوضوح وحسم، مما عزز حتمية الخروج الى «صحافة البيانات» و«صحافة الحيطان» ملء الشوارع والازقة والبيادر والميادين والساحات في كل مدن وقرى ومخيمات الارض المحتلة.

ب ـ البيانات:

البيانات التي صدرت عن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، تتحرك جميعها في افق الاستراتيجية الثابتة للانتفاضة، لفضح الاحتلال ومقاومته ـ بالحجر والزجاجة الحارقة ـ ومقاطعة مؤسساته واجهزته وبضائعه ـ العصيان المدني ـ وصولاً الى اقامة دولة فلسطين المستقلة وتحقيق السلام والامن والاستقرار لكل شعوب المنطقة.

في الاسابيع الاولى للانتفاضة، كانت تصدر هذه البيانات بمعدل بيان واحد في كل اسبوع، تنطلق ديباجته نحو تحليل سياسي يتوافق والمرحلة التي صدر فيها البيان، ثم يأتي البرنامج العملي لفعاليات لجان الانتفاضة في كل الارض المحتلة. وبعد بضعة اشهر، تكرس صدور هذه البيانات كل اسبوعين تقريبا، وما زال مستمرا على هذا التوقيت الذي يمثل للمواطنين «اعلى سلطة وطنية» يستمدون منها تعليمات قيادتهم في استمرار الاضراب التجاري، جزئياً وشاملاً، اضافة الى استلهامهم الموقف السياسي فيما يطرحه من شأن بالخصوص.

اصبح البيان الانتفاضي، في كل اسبوعين، على ضوء هذا الواقع، اشبه بـ«الصحيفة الوطنية» التي يتفق عليها الجميع ولا تخضع لمقص الرقيب الاسرائيلي. ورغم السرية الحديدية التي تطبع وتوزع فيها هذه البيانات، والتي كان من الطبيعي ان تحد من انتشارها، اضافة الى القانون الاسرائيلي الذي يقمع بشدة كل من «تضبط» معه، فانها تحقق انتشارا شاملا لكل المواطنين. وهو ما لا يتوافر اساساً لجميع الصحف الفلسطينية العلنية التي تمتلك في العادة رخص التوزيع في أي مكان!

حاولت السلطات الاسرائيلية ان «تخترق» سلطة هذه البيانات، بالدس عليها، وبتزييف بيانات

مشابهة، لتهديم مصداقية هذه «الصحافة الوطنية» الجديدة التي لا تملك عليها قوة الرقابة العسكرية، ففشلت فشلاً ذريعاً، اذ ان اي بيان، مهما تشبع باللغة النارية وتشبه بالوطنية الفلسطينية العارمة، ثم دس جملة واحدة ضد الشعب الفلسطيني او قيادته او ممثله الشرعي والوحيد م.ت.ف، كان ينكشف على الفور، وينبذه المواطنون، على انه مدسوس من صنع «الشين ـ بيت»، او انه على الاقل «مشبوه» لا يجوز الاعتماد عليه.

وحين تكرر هذا الفشل الاسرائيلي مرات عديدة، عمدت السلطات العسكرية الى اسلوب آخر، تمثل بتوزيع آلاف النسخ من بيانات انشأتها هي ذاتها باسمها[٤٢]، تتوجه فيها مباشرة الى المواطنين، مهددة ومنذرة في شأن معين، وكأن السلطات الاسرائيلية بذلك، تعمد الى مقارعة البيان بالبيان، اضافة للمقارعة العسكرية العنيفة!

ومن المهم ان نذكر في هذا السياق، ان الصحافة الفلسطينية «العلنية» حاولت من جهتها ان تلتحم بالبيانات الصادرة، وان تعيد نشرها كاملة على صفحاتها، او اعادة نشر مقتطفات منها، او «خبرا» عنها، على الاقل، الا ان الرقابة العسكرية ضربت هذه المحاولة في مهدها، وحظرت نشوء اية علاقة بين الصحافة المقدسية، وبين هذه البيانات، في الوقت الذي تمايزت فيه صحيفة «الاتحاد» الحيفاوية بنشر مقتطفات من كل بيان فور صدوره، على صدر صفحتها الاولى.

واذا كانت السلطات الاسرائيلية، قد نجحت بالفعل في ضرب محاولة الصحف المقدسية ان تلتحم مع البيانات، تحت حراب قانون الرقابة العسكرية، فان هذه البيانات من جهتها، وهي الواسعة الانتشار جداً، حققت هذا التلاحم المطلوب، ووقفت الى جانب الصحف الوطنية، واشتركت معها ـ بطريقة غير مباشرة وغير معرضة هذه الصحف لمشاكل قانونية ـ في كثير من المواضيع الهامة، كالتعليم وضرورة اعادة فتح الجامعات والمدارس التي اغلقتها السلطات الاسرائيلية، والزراعة، والخدمات الاجتماعية.. الخ. وهي المواضيع التي مثلت ابرز ظواهر «التكيف» مع الانتفاضة نفسها على انها «نمط معيشة يومية» لجميع المواطنين، كما سوف نتابع في الفصل الخامس.

لقد حققت البيانات منفذاً «غير تقليدي» للصحافة الفلسطينية في الارض المحتلة، للتحرر من نير الرقابة، فقامت هذه البيانات بالدور الذي كان يجب ان تقوم به الصحافة العلنية لو قدر لها الحد المعقول من حرية التعبير. وحققت هذه البيانات منفذاً «غير تقليدي» ايضاً للقوى الوطنية الفلسطينية كي تتجاوز مأزقها مع الصحافة اليومية المقدسية، فوجدت فيها الدور الواقعي لفعاليتها السياسية حين فقدت هذا الدور، في صحافة «الهامش الضيق» الى درجة الاختناق.

جـ ـ الحيطان:

تحولت الحيطان والجدران في كل الأرض المحتلة، وبلا أدنى استثناء، في القرى والمدن والمخيمات كلها، الى «صفحات» مكشوفة وبارزة وواسعة للشعارات والتعليمات والتوجيهات الوطنية التي تكتبها الأيدي سراً، بخطوط عريضة، وبتوقيع ق.و.م (القيادة الوطنية الموحدة)، او بتوقيع اي فصيل من الفصائل الفلسطينية المنطوية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، او بتوقيع حركة المقاومة الاسلامية

«حماس». وقد شكلت هذه «الكتابة الحائطية» الواسعة جداً، والمنتشرة في كل مكان، ظاهرة اخرى من ظواهر «الصحافة الجديدة» في التصدي للاحتلال من جهة، وفي الخروج من المأزق الذي دفع هذا الاحتلال بالصحافة الوطنية اليه، من جهة ثانية. ومن البديهي ان «صحافة الحيطان» تشكل رديفاً مباشراً لصحافة البيانات، وهما معاً، كما لاحظنا، تلتقيان مع الصحافة الوطنية ولا تتعارضان معها.

حققت «صحافة الحيطان» تأثيراً كبيراً على المواطنين، وبالمقابل، شكلت لطمة ثابتة على وجه الاحتلال الذي لم يكن يتوقع لمثل هذه الصحافة التي تستلزم جهداً كبيراً وتضحية مستمرة، هذا الانتشار والاصرار. وقد فرضت السلطات العسكرية الاسرائيلية أوامر وقوانين خاصة بهذا «النوع الجديد من الصحافة»، وطالما لا تملك في شأنها قانون الرقابة بطبيعة الحال، فقد اصدرت الاوامر التعسفية ضد جميع المواطنين بلا استثناء، لشطب هذه الشعارات وازالتها عن الحيطان والاسوار والجدران، وكل ما مثل مجالاً لكتابة شعار، او معلومة، او اشارة، او رمز او رسم لخريطة وعلم فلسطين[٤٤]. الا ان المواطنين رفضوا الانصياع لذلك، رغم الضرب والتنكيل، او الاعتقال والتغريم احياناً. واضطرت القوات الاسرائيلية نفسها، في معظم الاحيان، الى مسح وشطب هذه الشعارات، لتجدها في اليوم التالي، وقد تجددت بألوان تختلف عن الوان الشطب السابقة! ولتجد الاعلام والرموز والرسوم التي مسحت، قد عادت الى مكانها، بارزة بعد يوم او يومين! وهكذا، ما زالت تشكل هذه «الصحافة» المتميزة، ثقلاً كبيراً على قوات الاحتلال، واستنزافاً لمعنويات جنودها، في الوقت الذي تحقق فيه مؤشراً وطنياً ابداعياً لاستمرار الانتفاضة، واستمرار صوتها «المكتوب والمنحوت والمرسوم»[٤٥]. وقد ازداد هذا الثقل بالذكاء الذي نشطت فيه هذه «الصحافة»، حين ابدعت بعض شعاراتها الهامة باللغات الثلاث، العربية والانجليزية والعبرية، في سبيل وصولها الى لغة جنود وضباط الاحتلال انفسهم، لتكرس بالتالي، وصولها الى عقولهم! وهي هنا ايضاً تلتقي بالصحافة الفلسطينية المقدسية التي تعمل على هذا الوصول ـ في اطار الخانوق المعروف ـ باصدارها «الفجر»، ومجلة «العودة» باللغة الانجليزية، و«جيشر» باللغة العبرية، كما تلتقي مع بعض «البيانات» التي صدرت بهاتين اللغتين ايضاً، في سبيل الهدف ذاته. وتلتقي كذلك مع «شعارات» بعض الندوات والمحاضرات والمؤتمرات التي اخذت تمارس دورها في مفصل «التكيف» في الوضع السياسي ـ الاعلامي كله.

٥ ـ التكيف «الصحفي» المؤقت:

ليس «التكيف» في هذا السياق، قبولاً بـ«الأمر الواقع» الذي فرضته الرقابة العسكرية الاسرائيلية على الصحافة الفلسطينية المحلية ـ المقدسية ـ، في مرحلة تفجر فيها الانتفاضة «كل الامر الواقع» من اساسه. ولكنه «شيء أشبه بـ(الكمون)». فالصحافة ـ المقدسية ـ وقد انهار مفصل «التوازن»، واجهت المأزق الحاصل في خيارين لا ثالث لهما: الاغلاق او هذا التكيف، وما يمكن ان نسميه بـ«الكمون». ولأنها لم تشأ الاغلاق، مسبباً بالصدام المباشر مع الرقابة ـ التي هي هنا ممثل سلطة الاحتلال ـ، ولأنها وجدت ما يكفي من مؤشرات الحد الادنى، لابقاء «خيط» دقيق من مصلحتها الوطنية، ومن مصلحة

الانتفاضة، لاستمرارها، فقد اختارت «التكيف» المؤقت على الاقل، حتى مرحلة اخرى، ولكل مرحلة اسبابها ونظرياتها! وعلى هذا الاساس ذاته، يمكن ان نقول ان حكومة اسرائيل، واجهت المأزق ايضاً، في هذين الخيارين: اغلاق الصحف الفلسطينية الصادرة في الشطر الشرقي من القدس، مستجيبة بذلك لليمين المتطرف، والمستوطنين، او التكيف مع ما تراه من حد ادنى، في مرحلة الانتفاضة. وقد التزمت، كما هو واضح حتى الآن، بالخيار الثاني، بحذر وانتباه شديدين.

بذلك، يصبح «التكيف» حالة ذات وجهين، احدهما فلسطيني، والثاني اسرائيلي، وما بينهما «صراع كامن»، او انه «الكمون» الذي لا بد له من ذروة في مرحلة ما، لقرار آخر!

ونحن هنا، لسنا بصدد «الوجه الاسرائيلي» ولكننا نبحث في «وجهنا» الفلسطيني ما حال تكيفه، او كمونه.

«الكمون» الحي، النشيط، الواعي، المتيقظ.. صفات ضرورية، لمتابعة قدرة الصحافة الفلسطينية المحاصرة بالامكانيات الضخمة للجانب الاسرائيلي، في سياق الانتفاضة التي لا تحتمل توازناً خاملاً، ومعالجة روتينة ـ تقليدية.

ورغم ان صحافتنا المحلية لا تملك جهازاً موحداً أعلى ينظم برنامجها الاعلامي العام على مستوى جميع الصحف والمجلات[٤٦]، الا انها تمكنت من انجاز هذا «البرنامج» بطريقة غير مباشرة، وبتلقائية فرضتها الوقائع والاحداث، دون ادنى وجود مادي وفعلي لأي برنامج!

ان الرصد اليومي لصحافتنا المحلية، يضعنا فوراً، امام هذا «الانجاز التلقائي»، فهي بكل اصواتها المتوافرة «الفجر، القدس، الشعب، الطليعة، البيادر»، تتحرك في هذا «التكيف» الجديد المؤقت، وكأنها قد اتخذت قرارها المشترك، من خلال «مجلس اعلام اعلى»؟!

اما ابرز اشكال هذا «التكيف» فنرصده في النقاط التالية:

أ ـ الشؤون الاسرائيلية:

في الوقت الذي أصر فيه الرقيب العسكري الاسرائيلي، على «اسناد» كل اخبار الانتفاضة اليومية لمصدر اسرائيلي بحت ـ راديو اسرائيل مثلاً ـ وربط هذا «الاسناد» وحده بامكانية النشر، توسعت الصحف المحلية بالشؤون الاسرائيلية توسعاً كبيراً وشاملاً، اربك المؤسسة الاسرائيلية نفسها، وجعلها شبه محاصرة بما هي مصرة عليه! فقد اندفعت الصحافة المقدسية، نحو «الاغتراف غرفاً» من الصحافة الاسرائيلية، ليس على مستوى الاخبار فحسب، ولكن على مستوى الافتتاحيات اليومية، والتحليلات والتقارير الشاملة والمقالات الفكرية.. الخ، أيضاً، واخذت بتكديس هذه «المواد» الاسرائيلية البحتة امام الرقيب الاسرائيلي الذي يجيز معظمها، ويشطب بعضها.

وقد حاولت ان اتلمس هذا «التراكم الاسرائيلي» في صحافتنا المحلية، من خلال استقراء عشوائي لعشرات الاعداد من الفجر والشعب والقدس والطليعة والنهار، قياساً لمعالجات مواضيع اخرى منها،

مثل الشؤون الفلسطينية، والقضايا العربية، وبعض المواضيع الدولية. وكانت محصلة هذه المحاولة، هذا الجدول الذي اضفت اليه صحيفة «الاتحاد» الحيفاوية ايضاً، لتعزيز امكانية القياس ما بين صحفنا المقدسية عامة، وهي الخاضعة لرقابة عسكرية شديدة، وبين «الاتحاد» التي تتوافر لها رقابة أخف نسبياً:

الصحيفة	المواضيـــــع			
	فلسطينية ٪	عربية ٪	دولية ٪	اسرائيلية ٪ = ١٠٠٪
الفجر	٤٦	١١	١٢	٣١
الشعب	٣٨	١٥	١٨	٢٩
القدس	٣١	٢٤	٢٠	٢٥
الطليعة	٤٥	١٤	١٧	٢٤
النهار	٣٦	٢٨	١٦	٢٠
الاتحاد	٤٢	١٠	١٨	٣٠

يكشف هذا الجـدول عن ان ثلاثـين بالمائة من مواضيع وشؤون صحافتنا المحلية، هي محض اسرائيلية، فاذا اضفنا لذلك النسبة التي تتضمنها معظم الشؤون الفلسطينية، وهي ـ كما نعرف ـ ذات «اسناد» اسرائيلي محض ايضاً، فان المحصلة هي ان ثلثي مواضيع وشؤون صحافتنا المحلية، ذات «طابع اسرائيلي»!

هل يعني ذلك، ان صحافتنا في طور تكيفها وكمونها، قد دخلت في الواقع، داخل اطار الـ«أسرلة» نسبـة لاسرائيـل، او انـه الاطار «المرسوم» الذي يمكن ان نصطلح عليه بـ«الأنبأة» نسبة لصحيفة «الأنباء» الاسرائيلية المنتهية منذ ثلاثة أعوام؟

لا نعتقد اساساً أن حكومة اسرائيل، تحاول ان تجعل من صحفنا الفلسطينية صحفاً «مأسرلة». فذلك، لو صار، يلغي الدور اللازم لهـذه الصحف، لما تخططه حكومة اسرائيل، ولما تريده المؤسسات الفلسـطينيـة التي اصـدرت هذه الصحف. وهو الدور الذي يلتقي عنده التوازن او ما نسميه الآن بـ«التكيف» من كلا الطرفـين. الا ان حكومة اسرائيل، تعمل بالمقابل، على خنق «الوجه الفلسطيني» ومحاصرته في ادنى حد «ممكن». وهي في هذا الشأن، راغبة جداً بدور صحيفة «انباء» فلسطينية واحدة على الأقل، او اكثر من واحدة.

ولكن «الرغبة» الاسرائيلية شيء، وما يجري في صحفنا المحلية من تراكم في الشؤون الاسرائيلية، شيء آخر، تماماً، يفصل بينهما اختلاف نوعي شديد، بين ما تراه السلطة الاسرائيلية من شؤونها، وبين ما يراه المجتمع العربي الفلسطيني تحت الاحتلال، من هذه الشؤون ذاتها. ففي الوقت الذي ترى فيه حكومة اسرائيل، لهذه الشؤون الواسعة، غزوا للعقل العربي وللعقل الفلسطيني خاصة، وتطويعاً للثقافة العـربيـة الفلسطينية، وتحجيماً لخيارات التفكير الفلسطيني.. الخ، ترى لها الصحافة الفلسطينية،

معرفة اعمق بالفكر الاسرائيلي، ووسيلة ناجحة في استخدام أدوات اسرائيل نفسها، لمواجهتها.. الخ.

واذا كان من الصحيـح ان نقول ان اخطاء كثيرة وقعت في «انتقاء». المادة الاسرائيلية من قبل صحفنا المحلية[47]، اضافة الى الرقابة التي تحاول من جهتها هي ايضاً ان تمارس دوراً في «الانتقاء»، فتجيـز مقالة لكاتب اسرائيلي، وتشطب اخرى لكاتب اسرائيلي آخر. الا انه من الصحيح في المحصلة الاخيرة، ان نقول ان وعياً فلسطينياً جديداً، قد نشأ وتبلور جدياً، في اطار التكيف الحاصل ـ او ما اسميناه بالكمون ـ بما يخص الشؤون الاسرائيلية. فأصبح «الانتقاء» قائماً على أسس معقولة من فهم المجتمع الاسرائيلي، وطرائق صنع القرار فيه. ولم يعد صعباً أن نجد في الصحيفة الفلسطينية الواحدة، اكثر من وجهة نظر اسرائيلية، واكثر من موقف اسرائيلي، طالما انها جميعها تعكس ـ ما يمكن عكسه في الظرف الممكن والمتوافر ـ من الواقع الاخباري ـ الاعلامي ـ السياسي في اسرائيل. ولم يبق هذا «الانتقاء» محصوراً داخل الصحف الفلسطينية المحلية ذاتها، بل تجاوزها في مرحلة «التكيف» هذه، الى مؤسسات فلسـطينيـة محلية اخرى، مثل «المصدر» التي اخذت، اعتباراً من ايار/ مايو ١٩٨٨ باصدار نشرة اسرائيليـة يوميـة، باللغـة العـربيـة بطبيعة الحال، ترصد كل الصحف الاسرائيلية الهامة (يديعوت احرونوت، دافار، معاريف، هآرتس، عل همشمار، حداشوت وغيرها) من خلال ترجمة عناوينها الرئيسية وافتتاحياتها، وابرز او اهم اخبارها، مع شرح للصور والرسوم الكاريكاتيرية الواردة فيها، واعادة نشر هذه الرسوم كاملة احياناً، مع ترجمة حرفية لبعض المقالات والتحليلات والمقابلات السياسية الهامة، اضافة الى مقدمة مختصرة وسريعة لمضمون هذه المواد[48]. وقد افادت الصحف المحلية من هذه النشرة المثابرة في صدورها اليومي فائدة كبيرة، حيث تعيد نشر ما تراه مناسبا منها على صفحاتها، نشراً مباشراً، وهي مطمئنة البال!

ب ـ نصوص جديدة:

كان على النص الاعلامي الفلسطيني ان «يتكيف» وهو «الكامن تحت سيف الرقابة».. بخطوة الى الامام! كيف حقق ذلك؟ لقد بدأ السؤال اساساً في مواجهة النص السياسي التقليدي ـ الخطابي ـ الذي يشـطبـه الرقيب فوراً. وعبر الوصول الى «النص الواقعي» في حركة اعلامنا المحلي، كانت صحافتنا المحلية، قد «اكتشفت» نفسها في غمار عشرات المواضيع الاجتماعية والاقتصادية المحلية الهامة، والتي كانت «غـائبة» عنها في مرحلة سابقة. وعلى اساس هذا «الحضور» الاعلامي الجديد، ممثلاً بالنص الزراعي، والنص التعليمي، والنص الصحي، والنص الانساني عامة، تحقق صحافتنا المحلية، ابعاداً أخرى لخطواتها «الامامية». فهي في ذلك، تلتحم مع الانتفاضة، دون أن تتمكن الرقابة العسكرية من ضربها.

ومن ذلك، على سبيل المثال، السيل المتدفق للدراسات والمقالات المتخصصة حول «الزراعة المنزلية» وضرورة تنمية هذا النوع من الزراعة لتوفير ارادة «الاكتفاء الذاتي» وتحقيق مقاطعة المنتجات الزراعية الاسرائيلية، وتكريس العمل في الأرض، والعودة اليها، بدلاً من العمل في المصانع الاسرائيلية، وصولاً الى

«العصيان المدني». وكل ذلك، لا تستطيع الصحف المحلية الحديث عنه، او الاشارة اليه، ولو في سياق دراسة عابرة[٩]. الا انها استطاعت «التكيف» في الالتفاف حول الحظر الرقابي، بخلق «النص الجديد» الذي لم يعرفه اعلامنا سابقاً، وهو الحديث المتواصل والعلمي عن ضرورة الزراعة المنزلية وطرائقها، واساليبها والفوائد «الاقتصادية» المترتبة عنها. ورغم ان الرقابة العسكرية لم تسمح بنشر عشرات الافتتاحيات للصحف المحلية، حين تناولت مسألة الزراعة ببعدها السياسي، او بتأثيرها على برامج الاحتلال[١٠] الا ان الرأي العام الفلسطيني المحلي، وجد في «النص» المتوافر امامه، فرصة لفهم الاشارة، في هذا الشأن، دون ان يحتاج لمن يشرح له المزيد من «تسييس» المسألة.

ومن ذلك ايضاً، النصوص الجديدة، حول «التعليم البديل» حيث افسحت الصحف بعض صفحاتها لمواضيع اكاديمية بحتة، ودراسات «مدرسية - منهجية الرياضيات»، في مواجهة اغلاق الجامعات والمدارس. ولعل النصوص المتعلقة بالاسعافات الاولية، لعلاج الغاز المسيل للدموع - مثلاً - تبرز وقد كثرت في صحفنا المحلية، مغزى تأثير الانتفاضة على هذه الصحف. ففي الوقت الذي تعمل فيه قيادة الانتفاضة على توزيع النشرات «الصحية» السرية لمعالجة الاثر الفوري لهذا الغاز المسمم والخانق، تستجيب الصحف المحلية لذلك، دون أن تشير بطبيعة الحال، لقنابل الغاز نفسها، او لجنود الاحتلال، او للانتفاضة ادنى اشارة، فالأهم، هو وصول «المعرفة» الى الناس، ونشر الوعي الصحي الوقائي، لتعزيز الصمود ومواصلة الانتفاضة، دون الخطاب الرنان!

ومنها، وهو من ابرز النصوص الجديدة، تألق «نص المخيم» في سلسلة متواصلة من التقارير والتحقيقات الصحفية حول مخيمنا الفلسطيني في مرحلة الانتفاضة، مجرى حياته اليومية، صموده، تكافله الاجتماعي، عادات ايجابية تنمو، وعادات سيئة تختفي.. الخ.

واذا كان هذا التكيف بالمقابل، قد فرض غياب «نصوص» اخرى، فيما يتعلق مثلاً، بالمسائل النقابية الهامة للعمال والشغيلة - وقد ضرب الاحتلال مؤسساتنا النقابية - فان عناية النص الجديد بأهمية الاقتصاد الوطني المحلي ورعايته، من خلال حماية حقوق العمال والشغيلة، اعطى فعالية متطورة للوحدة الوطنية وللصمود.

وعلى صعيد النص المتكيف ايضا، نجد ان «النص الادبي» العادي كالشعر والقصة والمقالة النقدية، قد تراجع تحت ذلك «الخانوق» الرقابي[١١] الى درجة الاختفاء تقريباً، واستبدل نفسه بالنص الاعلامي. فالتحقيق الصحفي يكتبه القاص اصلاً، والتقرير الاخباري الناجح يكتبه الشاعر. وهكذا، تحول الاديب المحلي، الى الصحافي المحلي، ووجد الادباء والشعراء والقصاصون انفسهم يساهمون في «ابداع» النصوص الجديدة، في مرحلة «الكمون» الاعلامي. ولكن، الى حين! فالمؤقت غير الدائم المستقر. والانتفاضة التي تملك شرط هذه المرحلة، هي التي تملك بالضرورة شرط «المفصل» القادم، بعد هذا «التكيف» الحاصل في مدته، وفي مداه.

هوامش:

(١) **القدس**، يومية سياسية، صاحب امتيازها ومحررها المسؤول محمود ابو الزلف، تواصل صدورها دون توقف، حتى الآن. وقد بدأت بست صفحات، ثم ثمان، حتى صدرت منذ عامين، بأثنتي عشرة صفحة، من القطع الكبير. يستخدم الالوان العادية احيانا في صفحتها الأولى. وتعتمد بشكل تجاري مؤثر، على الاعلانات، وهي واسعة الانتشار في كل الارض المحتلة. وتمثل في مستوى انتشارها، الصحيفة المحلية الاولى.

(٢) ابرز هذه الأوامر، امر رقم ١٠١ في ٢٧ آب/ اغسطس ١٩٦٧، انظر رجا شحادة وجوناثان كتاب «**الضفة الغربية وحكم القانون**» منشورات دار الكلمة، بيروت - ١٩٨٢، كذلك **سلسلة نشرات مؤسسة «الحق»** القانون من اجل الانسان - رام الله.

(٣) حوصرت صحيفة «**القدس**» في سنوات اصدارها الاولى، على انها مطبوعة تكرر صحيفة «**الجهاد**» التي كانت تصدر في القدس، وانها بالتالي، منبر إعلامي لصالح جهة غير فلسطينية.

(٤) الصحيفة اليومية السياسية التي صدرت في غزة، كانت «**الشرق الأوسط**» في ١/٣/١٩٨٠ من ست صفحات. صاحب امتيازها ومحررها المسؤول محمد جميل الشوا، وبعد ان وزعت ستة اعداد فقط في كل انحاء الأرض المحتلة، توقفت عن الصدور، من قبل صاحبها. وتحولت مجلة «**الشروق**» التي تصدر في مدينة غزة ايضا، ولكنها لا تنتشر في بقية انحاء الأرض المحتلة، الى صحيفة نصف شهرية، من ١٢ صفحة، بعد ان كانت مجلة منذ عددها الأول في آب/ اغسطس ١٩٧٨. صاحب امتيازها ومحررها المسؤول محمد خاص. وما زالت مجلة «**العلوم**» لصاحبها ومحررها المسؤول زهير الريس تصدر في غزة، منذ العام ١٩٧٥، بصورة غير دورية، بعد ان اصدرت عدة ملاحق، مثل «**العلوم الرياضي**» و «**العلوم الزراعي**».

(٥) **اليوم**، جريدة اخبارية، كانت مسائية، واصبحت صباحية، صدرت خلال السنوات ١٩٤٨ - ١٩٦٨ في يافا، عن جمعية اسمها «جمعية اليوم». انظر: **فهرس المطبوعات العربية في اسرائيل ١٩٤٨ - ١٩٧٢**، اعداد شموئيل موريه، منشورات مركز جبل سكوبس لدراسة عرب فلسطين والعلاقات العربية - الإسرائيلية - القدس ١٩٧٤، ص ١١٠.

(٦) **الأنباء**، يومية سياسية، تصدر عن جمعية منشورات اورشليم - القدس، رئيس تحريرها منذ صدورها في ٢٤/١٠/١٩٦٨ حتى ١/٤/١٩٧٠ اسحاق برموشيه، ثم اعقبه يعقوب خزمه. انظر فهرس المطبوعات العربية في اسرائيل - ص ٩٣ - مصدر سابق، ثم اضطرت السلطات الإسرائيلية الى ايقاف هذه الجريدة، مع صدور عددها الأخير رقم ٤٩٦٥ في ٣١/ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥، وكان رئيس تحريرها آنذاك عوفديا دانون الذي «رثاها» بعنوان احمر رئيسي على الصفحة الأولى «توتة، توتة، خلصت الحدوتة»!

(٧) **الاتحاد**، جريدة يومية صدر العدد الاول منها في ١٤ أيار/ مايو ١٩٤٤ في حيفا، عن دار الاتحاد التعاونية. كانت اسبوعية، ثم مرتين في الاسبوع. محررها المسؤول توفيق طوبي.

(٨) في ١١/٦/١٩٦٧، اي بعد احتلال القدس كلها بستة ايام فقط، عقدت الحكومة الاسرائيلية اجتماعا لبحث ضم شرقي القدس الى اسرائيل، وتوالت اجتماعاتها، حتى تقدمت الى الكنيست بمشروع «اورشليم العاصمة الابدية الموحدة لاسرائيل» في ٢٧/٦/١٩٦٧، ووافقت الكنيست على قرار الضم في اليوم نفسه، وفي ٣٠/٧/١٩٨٠، اقرت الكنيست القانون الذي سمي بالقانون الاساسي للقدس الموحدة.

(٩) **الفجر**، صدرت في ١١/٤/١٩٧٢، اسبوعية مؤقتا، ثم يومية. محررها المسؤول يوسف نصري نصر، وقد تعرض للاختطاف بعد سنتين في العام ١٩٧٤، ولم يعرف مختطفوه او مغتالوه حتى الان، رغم سلسلة المحاكمات التي تمت لبعض الاشخاص، ثم طوت السلطات الاسرائيلية ملف القضية. محررها المسؤول الحالي حنا سنيورة، والناشر بول عجلوني ١٢ صفحة من القطع الكبير، وتوزع في جميع انحاء الارض المحتلة.

(١٠) **الشعب**، صدرت في ٢٠/٧/١٩٧٢، يومية، صاحب امتيازها ومحررها المسؤول محمود علي يعيش. ثماني صفحات

من القطع الكبير، وتوزع في كل الارض المحتلة.

(١١) حاولت ان أجعل من العام ١٩٨٢، حين غزت اسرائيل لبنان، وحاصرت قواتها بيروت، ووقعت مذابح صبرا وشاتيلا، واضطرت المقاومة الفلسطينية الى مغادرة لبنان عبر البحر، مفصلاً لنهاية توازن النقائض في الارض المحتلة، وبداية مفصل «المأزق» ثم الانتفاضة. ويجوز تأخير هذا التاريخ بقليل، او تقديمه ايضا. فلم اقصد به تفصيلا تاريخيا محدداً، بقدر ما رأيت بعض التحديد الزمني لنقاط التصاعد في البحث.

(١٢) انظر «**بيلوغرافيا المؤسسات الصحفية في الارض المحتلة**» اعداد محمد خليل الفقيه ـ جمعية الدراسات العربية، من مجموعة دراسات صدرت عن رابطة الصحفيين العرب في القدس، تشرين الاول ١٩٨٧.

(١٣) **الفجر بالانجليزية** THE DAWN ALFAJR

JERUSALEM PALESTINIAN WEEKLY

عدد صفحاتها ١٦ صفحة، قطع صغير، صدرت في نيسان/ ابريل ١٩٨٠، اسبوعية محررها المسؤول حنا سنيورة.

اما «**الفجر العربي**» باللغة العبرية، فقد صدرت عن الفجر ايضا، في العام ١٩٨٢، نصف شهرية ، ولم يصدر منها سوى ثلاثين عدد فقط.

(١٤) تنطق «**الطليعة**» باسم الحزب الشيوعي الفلسطيني، دون ان تعلن عن ذلك صراحة. وهو حزب محظور في فلسطين المحتلة، مثله في ذلك، مثل كل الاحزاب الاخرى.

(١٥) مثلا، لم تكن «**الانباء**» تنشر مصطلح «المخربين» الرائج في وسائل الاعلام الاسرائيلية، والذي كان رائجاً في الصحيفة السابقة «**اليوم**»، وهو ما يعني في التعبير الوطني الفلسطيني «الفدائيين» او «رجال المقاومة» حسب الاعراف الدولية، وقد اختارت «الانباء» مصطلح «المسلحين» في سياق «التوازن» المعمول به!

(١٦) في كتابه «**الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال**» الصادر عن رابطة الصحفيين العرب في القدس، ١٩٨٧، اشار عدنان ادريس لهذه المسألة، بالتفصيل، ص ١١، ١٢.

(١٧) حاول الاحتلال ان يسطح هذا العنوان «الصمود» بإحالته الى مصطلح «اموال الصمود» فقط، قاصدا الى الهاء المواطنين بسلسلة من الارقام الضخمة لهذه الاموال.. الخ، الا ان الصمود بمعناه الوطني الشامل، كان سببا من اسباب المأزق الذي وصل اليه التوازن الاحتلالي.

(١٨) نقلته «**الانباء**» في الواقع عن صحيفة «**معاريف**» الاسرائيلية الذي سبق للكاتب نفسه انور شهرباني نشره فيها، قبل يوم واحد في ١٩٨٥/١/٣٠، على اساس اطلاعه المسبق، على قرار الاغلاق.

(١٩) نشرة «**صحافة**» غير الدورية، ولمرة واحدة، عن رابطة الصحفيين العرب في القدس «**حقائق عن الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال**» ص٣، ٤.

(٢٠) سوف نرى ان السلطات الاسرائيلية قد اخرت قرار الاغلاق حتى اربع سنوات اخرى، حين صدر هذا القرار فعلا، في ١٩٨٨/٣/٣٠، بالاغلاق لمدة ستة أشهر.

(٢١) كان الشهيد حسن عبدالحليم الفقيه مراسلا «مغمورا» بين زملائه الصحافيين، حتى داخل اسرته الصحفية في **الفجر**» فهو الى جانب ضعف بصره، الى حد فقدانه تقريبا، كان متواضعا جدا، الا انه امتاز بما لا يمتاز به كل الصحافيين، وهو العمل الميداني البحت، فقد اعتاد على «التقاط» اخباره من «المواقع الساخنة». وكان يغيب يوما او يومين ، ليعود وفي جعبته تلك الاخبار التي تدهش الجميع! فجأة، خرج حسن في ٢ تشرين اول/ اكتوبر ١٩٨٥، ولم يعد. وكانت اسرة «**الفجر**» تتوقع ان يعود اليها كالعادة محملا بالاخبار المدهشة حتى طالت الايام، وبدأت الضجة، أين حسن عبدالحليم الفقيه؟ وبعد ٧٩ يوما، في ٢٠/ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥، وجد جثمان الشهيد حسن مشوهاً تماماً، وقد فصل رأسه عن جسده. وحين حملناه الى مثواه الاخير في قرية «قطنة» قرب رام الله، كانت مرحلة جديدة بالفعل، تدخل في مسيرة الصحافة الفلسطينية في الارض المحتلة، مرحلة كسر التوازن كله.

(٢٢) انظر نشرة «**صحافة**» هامش سابق/ ص ٦، ٧، ٨.

(٢٣) مع ذلك، كان يصدف أحياناً ـ قبل صدور الامر العسكري ـ ان تنشر صحيفة او صحيفتان، بعض اعلانات السلطات الاسرائيلية، مقابل اجر عادي. وكانت هذه «الظاهرة العجيبة»، بعض ما يمكن تفسيره لذلك «التوازن» العجيب الذي كان قائماً. وقد كانت هذه الصحيفة او تلك، وهي تنشر الاعلانات الاحتلالية، تجري «بعض» التعديل في نص الاعلان او شكله، كان «تشطب» مثلا مصطلح «يهودا والسامرة وغزة» ولا تضع منه شيئا! او تصغر من حجم الاعلان.. الخ!

(٢٤) تستمد القوانين ـ الاوامر العسكرية الاسرائيلية فعاليتها وصلاحيتها من مجموعة انظمة «الطوارىء» البريطانية الانتدابية الصادرة في العام ١٩٤٥، والتي بقيت سارية المفعول في الارض المحتلة، اضافة الى القوانين الاردنية والعثمانية القديمة، ومضافا اليها بطبيعة الحال، القوانين الاسرائيلية نفسها. وبذلك فان «المشرع» الاسرائيلي الاحتلالي، دون ادنى اكتراث بالقوانين والاعراف الدولية، يختار، حسب مصلحته، ما شاء من هذه القوانين، في توجيه ضرباته ضد المواطنين الفلسطينيين.

(٢٥) تشكل نشرات «لمرة واحدة» من جهة ـ والنشرات السرية في الارض المحتلة، مجالا واسعا للبحث المستقل، حول هذا النوع النشيط والهام من الصحافة الفلسطينية، تحت الاحتلال، ورغم انها تدخل في اطار هذه الدراسة، الا ان التوسع فيها يحتاج للتفرغ والدقة في البحث المتواصل، وهو ما لا يتوفر لهذه الدراسة.

وقد أشار الباحث عدنان ادريس في كتابه «**الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال**» ـ هامش سابق، لهذه الصحافة السرية ايضا، ص١٥، اشارة سريعة، وقال انها لا تقع في اطار دراسته. مما يعني مرة اخرى، الصعوبة الجدية في متابعتها، واهمية التفرغ لها، من قبل احدى المؤسسات المتخصصة. ولا بد من الاشارة في هذا السياق، الى المحاولات او «التجارب» التي كانت تقف ما بين العلنية والسرية في عملها، مثل تجربة «مركز المعلومات البديلة» الذي تم انشاؤه في الشطر الغربي من القدس ـ على عكس بقية المراكز والمكاتب الفلسطينية التي تتواجد في الشطر الشرقي من القدس ـ وقد اغلقت السلطات الاسرائيلية هذا المركز في ١٩٨٧/٢/١٨، واعتقلت العاملين فيه، ثم اطلقت سراح مديره ميشيل فارشافسكي بكفالة مالية ضخمة، بعد ان اتهمته بنشر مقالات دعائية موالية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وكان هذا المركز ينشر نشراته ويوزعها بالبريد، باللغات العربية والعبرية والانجليزية تحت عنوانه العربي «مركز المعلومات البديلة»، أو الانجليزي News From WITHIN . وقد أصدر بعض الكتيبات بالعربية، منها «**عام ١٩٨٥: سياسة التعذيب تتجدد**» في شباط/ فبراير ١٩٨٦.

(٢٦) المقتطف المذكور في هذا البحث، نقلته عن الصحف الفلسطينية المحلية الصادرة في ١٩٨٧/١٢/٢٤، مترجما بالضرورة عن الصحف الاسرائيلي الصادرة قبل يوم واحد. وبالتالي، فان التعابير والمصطلحات الواردة فيه، هي من صياغة وجهة النظر الاسرائيلية آنذاك، اضافة الى انها في الاساس وجهة نظر رئيس الدولة العبرية نفسه حاييم هرتصوغ.

(٢٧) كان زئيف شيف (**هآرتس**) من الصحافيين الاسرائيليين المبكرين في ملاحظته لهذه النقطة في سياق رصده ودحضه لنقاط «التنظير» المؤسساتي الرسمي في اسرائيل، حين قال في احدى مقالاته (١٩٨٧/١٢/٢٥) حول «معالجة الاعراض وليس الجوهر» ان «تحميل وسائل الاعلام مسؤولية ما يجري في الارض المحتلة.. هو ادعاء غبي. ومع ان الرئيس هرتصوغ تمسك به، فهل يحتاج سكان الضفة الى التلفزيون الاسرائيلي والاجنبي، كي يكرهوا الاحتلال».

(٢٨) منعت **الفجر** من التوزيع مرة اخرى خلال الفترات، من ١٩٨٨/٤/١٩ الى ١٩٨٨/٥/٢، ومن ١٩٨٨/٨/٨ الى ١٩٨٨/٨/٢٢، ومن ١٩٨٨/٩/١٦ الى ١٩٨٨/١١/١ بحجج «تجاوز الرقابة والتحريض». وبالحجج ذاتها، تكرر منع توزيع القدس من ١٩٨٨/١/٢٢ الى ١٩٨٨/٣/٦، والشعب من ١٩٨٨/٢/١١ الى ١٩٨٨/٢/٢٠.

(٢٩) نشرة «صحافة» ـ هامش سابق.

(٣٠) يبدو ان حكومة اسرائيل آنذاك، كانت تحسب أن يوم الارض او عيد الارض الفلسطيني في ٣٠/ آذار/ مارس ١٩٨٨ سيكون «الحد الفاصل» في ذروة الانتفاضة، وهي تدرك الاهمية القصوى لدور صحيفة **الاتحاد** في هذا الشأن، فقررت

اغلاقها لمدة اسبوع، بما يشمل يوم الارض نفسه، الا ان غياب الاتحاد على اهميته، لم يمثل سوى المزيد من تصاعد الانتفاضة، ومن تمسك الاتحاد بدورها التاريخي، لتكون فعلا «صحيفة الانتفاضة»، ضمن ما يتوافر لها من امكانية النشر «المعقول» على عكس الصحف المقدسية الخاضعة للرقابة العسكرية الصارمة، الى درجة الخنق.

(٣١) صدر العدد الاول من «طريق الشرارة» في ١٩٨٦/٥/٧، باللغة العربية. وكانت قد صدرت بالعبرية منذ العام ١٩٨٢، محررها المسؤول أساف اديب، وما زال معتقلا، مع ثلاثة آخرين هم، ميخال شفارتس، وروني بن افرت ويعقوب بن افرت، واطلق صراح الصحفي الفلسطيني الذي كان يعمل في الصحيفة ربحي العاروري، بالكفالة، الى حين محاكمته. وقد اتهمت «طريق الشرارة» بالاتصال مع «الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين». وكانت صحيفة ثانية اصدرها عفيف سالم باسم «صوت الجماهير»، اغلقتها اسرائيل ايضا، في العام ١٩٨٧، بتهمة الاتصال مع «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين».

(٣٢) جيشر «الجسر» الصحيفة الفلسطينية الوحيدة التي تصدر باللغة العبرية في الشطر الشرقي في القدس، صاحبها ومحررها المسؤول زياد ابو زياد، نصف شهرية، منذ حزيران/ يونيو ١٩٨٦. وكان ابو زياد قد حرر قبل ذلك، «الفجر العربي» باللغة العبرية، عن صحيفة الفجر المقدسية. وبعد توقفه، اصدر جيشر ويقول ابو زياد في لقائنا معه، في اطار التوثيق لهذا البحث، ان الرقابة منذ مطلع العام ١٩٨٨ قد ازدادت، الا ان التوزيع داخل اسرائيل، قد ازداد ايضاً، رغم قرار المستشار القانوني. فما زالت مدارس معينة في اسرائيل تشترك في «جيشر».

(٣٣) لمتابعة اسماء جميع المعتقلين ومدد اعتقالهم. انظر نشرة «صحافة» هامش سابق.

(٣٤) لعله من الضروري ان نشير الى قنبلة الغاز المسيلة للدموع التي القيت في ١٩٨٨/١٢/١٤ على بناية التلفزيون الاسرائيلي، وقد علقت معها رسالة تصف وسائل الاعلام الاسرائيلية بأنها «منظمة التحرير الفلسطينية» اما النقل عن صحيفة معاريف، فقد نقلته عن نشرة الوكالة الفرنسية في ٨٨/١٢/١٦.

(٣٥) يمكن المتابعة في شأن هذا التطرف، عبر نتائج انتخابات الكنيست الثانية عشرة في ١٩٨٨/١١/١، مثل حصول الاحزاب الدينية على ثمانية عشر مقعداً مقابل اثني عشر مقعداً في الدورة الحادية عشرة للكنيست قبل اربع سنوات، وفوز «موليدت» و «تسومت» بمقعدين لكل منهما. ثم فوز الليكود نفسه باربعين مقعداً مقابل ٣٩ مقعداً للمعراخ الخ..

(٣٦) نشرت صحيفة «هآرتس» تحت عنوان «وثيقة»، بقلم نداف شرجاي في ١٩٨٨/١٢/٢١ ما يؤكد على ذلك لقمع الانتفاضة (من نشرة «المصدر» عن هآرتس/ مقال ١٩٨٨/١٢/٢١).

(٣٧) تتوافر هذه المصطلحات في جميع الصحف المقدسية: القدس والشعب والفجر والنهار والطليعة بلا استثناء، اضافة الى مجلة البيادر السياسي، منذ انطلاقة الانتفاضة حتى الان.

(٣٨) عدة مقالات اسرائيلية نشرت، حول مصدر مصطلح الانتفاضة، ومعناها في اللغة، وفي الممارسة، وفي ١٩٨٨/١٢/١١، بعد سنة من الانتفاضة، تحدثت افتتاحية «ال جيروزاليم بوست» عن تطور هذا المصطلح.

(٣٩) يمكن الافادة في هذا الشأن، بدراسة وليد العمري محرر الشؤون الاسرائيلية في مجلة العودة والمكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية «الاعلام الاسرائيلي والقضية الفلسطينية» ـ رابطة الصحفيين العرب ـ مجموعات دراسات، تشرين الاول ١٩٨٧.

(٤٠) لقاء الباحث معه حول مسألة الرقابة، لانجاز هذا البحث، ٨٨/١٢/٢٠.

٤١ ـ لقاء معه لانجاز البحث، ١٩٨٨/١٢/٢٠.

(٤٢) حين سألناه عن الملحق الخاص بالانتفاضة والذي نشرته الاتحاد في عددها الصادر في الذكرى السنوية الاول للانتفاضة، قال انه لم يرسل للرقابة اصلا ـ روقب ذاتياً ـ ولكن الفجر، حين حاولت ان تنشر من ذلك الملحق، اسماء الشهداء فقط، قمع الرقيب هذه المحاولة، وشطب الاسماء كلها.

(٤٣) تستخدم السلطات العسكرية الاسرائيلية لذلك، الطائرات العمودية التي تلقي فوق منطقة محددة عشرات الرزم من البيانات، ليحملها الهواء مبعثرة في كل مكان. وقد تستخدم احيانا التوزيع المباشر باليد وبالقوة القهرية للمواطنين، كي

يتسلموا هذه البيانات من الجنود في الشوارع.

(٤٤) من هذه الاوامر التعسفية العجيبة، ما اصدره الجنرال دافيد مردخاي قائد ما يسمى بالمنطقة الجنوبية (قطاع غزة المحتل) باعتقال كل من يرفض ازالة الشعارات والكتابات عن جدران منزله او باب دكانه، لمدة خمس سنوات، او تغريمه بمبلغ سبع عشرة الف شاقل، او بالعقوبتين معاً.

(٤٥) وفي السياق ذاته، كنا نستطيع ان نضيف «صوتها المسموع» ايضا، عبر اشرطة الكاسيت التي يمكن لنا تسميتها مجازا في مرحلة الانتفاضة بـ «الصحافة المسموعة» بانتشارها الواسع، وبالقمع الاسرائيلي المتسارع ضد هذه الاشرطة في كل الارض المحتلة.

(٤٦) سبق ان جرت عدة محاولات لانشاء مجلس اعلام اعلى لكل الصحف والمجلات المحلية، دون جدوى. ويعكس هذا الفشل سلسلة من المصالح «التجارية» المتناقضة لبعض اصحاب هذه الصحف والمجلات، دون ان يعكس في الواقع، تناقضاً في السياسة الاعلامية العامة لها.

(٤٧) الانتقاء من الصحافة الاسرائيلية للنشر في صحافتنا المحلية، لم يكن امراً سهلاً. وقد وجدنا من يفضل نشر المقالات الاسرائيلية المتطرفة من اجل كشف المنهجية الصهيونية المتطرفة بشكل عام، حسب وجهة نظر معينة، ووجدنا، حسب وجهة نظر ثانية ان من يرغب في نشر التقارير والتحقيقات الاسرائيلية المعتدلة، التي تعكس افكار قوى السلام والتقدم في اسرائيل. ووجدنا في بعض الاحيان، ما لا ينتقي ولا يختار، ولكنه ينشر عشوائياً، اية مادة اسرائيلية تتحدث عن شأن فلسطيني.

(٤٨) مؤسسة «المصدر» لصاحبها سليمان شقور، القدس. وكانت مؤسسات اخرى حاولت القيام بهذا الدور، الا انها لم تملأ «الفراغ» كله. ومنها «مركز القدس للابحاث» الذي اصدر نشرة «الدائرة» الاسبوعية في كانون اول/ ديسمبر ١٩٨٦. ومنها جمعية الدراسات العربية في القدس. التي اقتربت من هذه المسألة. باصدار نشرة غير دورية، بعنوان «شؤون اسرائيلية» ومنها ايضا بعض المحاولات والمبادرات شبه الفردية التي لم تستمر.

(٤٩) اعتقلت السلطات الاسرائيلية، الدكتور جاد اسحق من بيت ساحور (قرب بيت لحم) عميد كلية العلوم في جامعة بيت لحم، بتهمة «الاهتمام بالزراعة المحلية ـ المنزلية، وتوزيع البذور الجيدة على المواطنين في بلده».

(٥٠) من ابرز الافتتاحيات التي شطبتها الرقابة لصحيفة «الفجر» في هذا الشأن، افتتاحية بعنوان «الزيتون، الزيتون» في ١٩٨٨/٦/١٥. وهي تتحدث عن «العقاب الجماعي» الاسرائيلي المتمثل في قطع آلاف أشجار الزيتون في كل فلسطين المحتلة، وتؤكد على رفضها لهذا العقاب، مطالبة حسب الشرائع والقوانين والاعراف، بحماية هذه الشجرة من التدمير الذي لا يطال هذا الجيل فحسب، بل يطال الاجيال القادمة ايضا. فكأنه عقاب للحاضر والمستقبل معا.

(٥١) من خلال تجربتي الخاصة مع الرقيب، لم ارسل نصاً ادبياً له الا شطبه، وبذلك، توقفت عن ارسال النصوص الادبية له، واكتفيت بنشر نصوص ادبية عربية وعالمية في الصفحات الادبية للفجر، الا قليلا مما لا يشطبه الرقيب اصلا، من نصوص محلية متواضعة جدا. وقد صدف ان ارسلت لصحيفة «الاتحاد» الحيفاوية نصا ادبيا ـ قصيدة ـ حديثة لي، على اساس ان امكانية النشر لديها افضل مما لدينا ـ نسبة ضغط الرقابة ـ ولكن القائم باعمال رئيس تحريرها سالم جبران آنذاك، أخبرني انه لا يستطيع نشرها ـ لانه لا يريد مشاكل مع الرقيب ـ .

واقع البحث العلمي ومؤسساته في الأراضي الفلسطينية المحتلة

د. شريف كناعنه

أولاً: موضوع الدراسة:

سوف تحتوي هذه الدراسة الوصف والتحليل والتعليق، وتدور حول محاور ثلاثة هي:

١ ـ اوضاع البحث العلمي ومؤسساته في الاراضي المحتلة كما هي الآن.

٢ ـ اوضاع البحث العلمي ومؤسساته في الاراضي المحتلة كما يجب ان تكون.

٣ ـ اسباب وجود الفرق بين ما هو موجود وما يجب أن يكون.

ولكنني لن احاول المحافظة على هذه المحاور منفصلة عن بعضها البعض بل قد تختلط ببعضها احياناً وتنفصل عن بعضها احياناً اخرى.

ثانياً: مصادر المادة:

لقد اعتمدت في تحضير هذه المقالة على ثلاثة مصادر، أولها معلومات احصائية جمعتها خلال شهر تشرين ثاني ١٩٨٧ حول عدد من مؤسسات الابحاث ومؤسسات التعليم العالي في الاراضي المحتلة وعدد العاملين في المؤسسات ومؤهلاتهم ومواقعهم في هذه المؤسسات، اضافة الى انواع المطبوعات التي تصدرها هذه المؤسسات واعدادها وعلاقة المؤلفين بهذه المؤسسات وبعض الاحصائيات القليلة الاخرى.

المصدر الثاني، وهو عبارة عن مجموعة من المعلومات كنت قد جمعتها منذ عدة سنوات عندما تسلمت ادارة مركز الابحاث في جامعة بير زيت، اذ احببت في حينه ان ابدأ عملي الجديد وعندي شيء من الاطلاع على ما يدور في مجال البحث العلمي في البلاد فقمت بما يلي:

١ ـ راجعت جميع ملفات مركز الابحاث في بير زيت منذ اول اقتراح لاقامته بتاريخ ١٩٧٦/٧/٥ وحتى مجيئي الى المركز بتاريخ ١/ ١٠/ ١٩٨٤، كما راجعت من ملفات جميع لجان ومجالس الجامعة كل ما له

علاقة بشؤون الابحاث.

٢ ـ قمت بزيارة ستة مراكز ابحاث في الوسط العربي ودرست بنيتها واهدافها وكيفية سير العمل فيها.

٣ ـ حصلت على نشرات وتقارير مكتوبة حول عدد من مراكز الابحاث في البلاد وفي الخارج.

٤ ـ زرت ستة مراكز بحث في الوسط اليهودي ودرست بنيتها واهدافها وكيفية سير العمل فيها.

٥ ـ قمت بزيارة ثلاث جامعات اسرائيلية (حيفا، تل ابيب، والعبرية في القدس) وقابلت، بناء على موعد مسبق، بعض القائمين على شؤون الابحاث في ادارة كل منها، واطلعت من كل منهم على كيفية تنظيم الابحاث وتوزيعها وتنسيقها وتسييرها في المؤسسة ككل، بما في ذلك الاقسام والكليات ومراكز الابحاث، كما حصلت على المطبوعات والتقارير المتعلقة بهذه المواضيع.

والمصدر الثالث الذي اعتمدت عليه في اعداد هذه المقالة هو تجاربي وخبرتي ومعرفتي المباشرة بمؤسسات الابحاث والتعليم العالي. فقد قضيت حوالي خمس عشرة سنة في جامعات الولايات المتحدة بين الدراسة والبحث والتدريس. كما ان لي خبرة طويلة متنوعة في مؤسسات الاراضي المحتلة اكتسبتها من خلال عملي لمدة ثماني سنوات في جامعة بير زيت رئيساً لدائرة علم الاجتماع والانثربولوجيا ثم مديراً لمركز الابحاث، وعملي في جامعة النجاح لمدة اربع سنوات عميداً لكلية الآداب ثم رئيساً للجامعة بالوكالة وعضويتي في اللجنة التنفيذية لمجلس التعليم العالي لمدة ثلاث سنوات، ومن خلال عضويتي في لجنة الابحاث التابعة لجمعية انعاش الاسرة لمدة عشر سنوات وصلتي الوثيقة بجمعية الدراسات العربية في القدس ومركز احياء التراث الشعبي في الطيبة طوال مدة وجودهما، وصلاتي الطيبة مع العديد من العاملين في معظم مؤسسات التعليم العالي والبحث في البلاد لاسيما في غزة والخليل والبوليتكنيك. واخيراً من خلال سفري المستمر عبر الخط الاخضر بين بيتي الاصلي في الجليل وبيتي المكتب في الضفة الغربية واشتراكي في العديد من المهرجانات والمؤتمرات التي تقام في جميع نواحي البلاد من الناصرة والطيبة الى القدس والخليل وغزة.

ثالثاً: اطر عمل الابحاث في الاراضي المحتلة:

تعمل الابحاث التي نراها او نسمع عنها في الاراضي المحتلة ضمن اطارين:

- الاطار الأول: هو اطار مراكز الابحاث التي اما ان تكون جزءاً من احدى الجامعات او تكون مستقلة قائمة بذاتها.
- الاطار الثاني: هو اطار الافراد الذين يقومون بعمل الابحاث بانفسهم دون ان يكونوا جزءاً من جهاز مكرس لعمل الابحاث. وسأتكلم عن الاطار الثاني اولاً.

الاطار الثاني ـ اطار الافراد: الافراد الذين يقومون عادة بعمل لغرض الابحاث دون ان يكونوا موظفين او عاملين في مؤسسة مكرسة لعمل الابحاث هم بشكل عام اعضاء هيئات التدريس في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وفي حالات قليلة يكون هؤلاء افراداً خارج اطار مؤسسات التعليم العالي يعملون كمعلمين في المدارس الابتدائية والثانوية او عاطلين عن العمل. وكان عدد العاملين في التدريس

في جامعات الضفة والقطاع سنة ٨٥/ ١٩٨٦، ٦٥٥ عضواً من حملة الدكتوراة والماجستير، واذا اضفنا الى هؤلاء حوالي الخمسين من المهتمين بعمل الابحاث من خارج اعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات، يصبح عدد من يفترض ان يقوموا بالابحاث في الاراضي المحتلة حوالي (٧٠٠) شخص. نحن طبعاً لا نعرف الكثير عن عمليات البحث نفسها ولكن ما نتحدث عنه ونقيّمه هو النتائج المكتوبة او المنشورة لعمليات البحث. اي ما يمكن ان نسميه «الانتاج العلمي».

الانتاج العلمي: او «الدراسات» التي ينتجها هؤلاء الافراد استطيع ان اصفها بشكل عام بانها قليلة في عددها ومتدنية في مستواها، ولا يستوفي مقومات البحث العلمي منها الا القليل.

وسأوضح هذه العبارات فيما يلي:

يظهر «الانتاج العلمي» او «الدراسات» التي ينتجها الباحثون والدارسون في البلاد باحدى ثلاث صور وهي:

أ ـ مقالات في الصحف والمجلات المحلية.

ب ـ محاضرات في «المؤتمرات العلمية» المحلية او المعقودة في الدول العربية.

جـ ـ كتب ونشرات تصدر عن مراكز البحث ودور النشر المحلية او العربية.

اما ما يصدر في الصحف والمجلات فهو مقالات انشائية لا ترقى الى مستوى الانتاج العلمي ولا اعتقد ان في ذلك جدلاً، واما ما يقدم في «المؤتمرات العلمية» فليس بافضل مما ينشر في الصحف والمجلات بكثير، والاوراق التي تقدم فيها هي عادة محاضرات او خطب ذات صبغة انشائية ذاتية وليست اوراق بحث.

ولهذه الظاهرة سببان، اولهما انه لا توجد في مؤسساتنا ابحاث علمية حقيقية، كما سأوضح في بقية هذه المقالة، وثانيهما ان «المؤتمرات العلمية» ليست في الحقيقة «مؤتمرات علمية» وانما هي تظاهرات اجتماعية وسياسية. وانا لا ادين التظاهرات الاجتماعية ـ السياسية حتماً، بل ارى اننا، في ظروفنا الحالية، بحاجة اليها، ولكنني اشدد على ان معظم ما يطرح في هذه التظاهرات من محاضرات هي تظاهرات فرعية تصب في التظاهرة الام وليست اوراق بحث علمي. على ان هذا الوضع ليس حتمياً، اذ يمكن ان تستخدم التظاهرة السياسية ـ الاجتماعية لعرض اوراق بحث علمية جدية. ويمكن ان نذكر هنا بشكل عابر ان الاسرائيليين يتقنون فن استعمال الابحاث العلمية كأساليب لتسجيل المكاسب السياسية عن طريق استضافة المؤتمرات العالمية في جامعاتهم واشتراكهم في المؤتمرات العلمية في جميع نواحي العالم. نحن لم ننجح حتى الآن في استعمال البحث العلمي الحقيقي للحصول على المكاسب السياسية، او بطريقة اخرى لم ننجح في استعمال تظاهراتنا السياسية ـ الاجتماعية لخلق ابحاث واكتشافات علمية حقيقية، والسبب في ذلك هو غياب السلطة المركزية والمؤسسات العلمية المركزية التي يمكن ان تتبنى المؤتمرات العلمية العالمية وتوحد تظاهراتنا السياسية ـ الاجتماعية كمجتمع او كيان موحد ازاء العالم الخارجي. وقد ادى غياب السلطة المركزية والمؤسسات المركزية وكثرة الفئات السياسية

والعائلية والطائفية المتنافسة وكثرة الفئات والقوى العربية والاجنبية التي تتدخل في شؤوننا، وتنافس المؤسسات المحلية على استقطاب الدعم من الفئات المختلفة، وهو دعم غالباً ما يكون مشروطاً، كل ذلك ادى الى التفتت والشرذمة وجعل كل مؤسسة تعمل وحدها بشكل معاد للمؤسسات الشبيهة الاخرى في معظم الحالات او مستقل عنها في احسن الحالات. ونتج عن ذلك ان ما يسمى بالمؤتمرات العلمية، والتي تتبناها مؤسساتنا، هي تظاهرات محلية فئوية موجهة نحو المؤسسات والفئات المحلية الاخرى، تعقد بناء على اعتبارات فئوية محلية او فردية تجاوباً مع احتياجات محلية وفئوية عابرة، فتأتي الدعوة قبل ايام وفي افضل الحالات قبل اسابيع من عقد المؤتمر، لا يمكن خلالها تحضير بحث علمي حقيقي، وتأتي الدعوات عادة الى شخصيات **البلد ووجوهها** وزعماء الفئات والتجمعات المختلفة والى رؤساء وادارات المؤسسات المختلفة الذين يحضرون جلسات الافتتاح والختام كضيوف شرف ويختفون عند تقديم اوراق البحث، والذين يكلفون ممثلين لهم بتحضير ما يسمى بأوراق البحث ويكون انتقاء هؤلاء الممثلين بناء على اعتبارات لا علاقة لها بالبحث او بالعلم. ويقيم نجاح مثل هؤلاء المشتركين لا بمدى الجودة العلمية لابحاثهم بل بمدى نجاحهم في ايصال رسالة من ابتعثوهم، ويقيم نجاح المؤتمر ككل لا بمدى الانجازات العلمية التي تقدم فيه بل بعدد من يحضرون الجلسات التظاهرية للمؤتمر، اي الجلسة الافتتاحية والختامية، وبالوزن النوعي لمن يحضرون هذه الجلسات والخطابات الرنانة التي يلقونها وبمدى المزايدات التي تتجسم بالقرارات والتوصيات النهائية، وبشكل عام تكون هذه التظاهرات التي تعقد باسم العلم اقرب الى المهرجانات والاحتفالات منها الى المؤتمرات العلمية.

النوع الثالث مما يسمى «الانتاج العلمي» للافراد الذين يكون معظمهم ـ كما ذكرنا ـ من اعضاء الهيئات التدريسية في مؤسسات التعليم العالي والقليل منهم من الخريجين العاطلين عن العمل، هو ما تنشره لهم مراكز الابحاث ودور النشر المحلية. وبما ان هذه المؤسسات، لاسيما الموجودة منها خارج اطار الجامعات ليست في الحقيقة مراكز بحث ـ كما سنوضح ذلك بالتفصيل فيما بعد ـ بل هي وكالات لشراء الابحاث الجاهزة ونشرها تحت اسمها، وبما انها عادة لا تدفع الا مبالغ ضئيلة مقابل حق نشر هذا الانتاج فان ما تحصل عليه يكون واحداً من ثلاثة انواع:

أ ـ مقالات انشائية ارتجالية مطولة يدلي بها اصحابها دون بحث مكتبي او ميداني يناقشون فيها مشكلة اجتماعية أو سياسية من منطلق ايديولوجي.

ب ـ مقالات احصائية وصفية مملوءة بالقوائم والاعداد المأخوذة عادة من مصادر الاحصاء المختلفة، لاسيما نشرات الاحصاء الاسرائيلية، او ملخصة من تعداد الاجوبة المجموعة من خلال تطبيق استبانة او استمارة على عدد من الناس دون ان يقف وراء انتقاء الاحصائيات والقوائم او تكوين الاستمارة او انتقاء العينة المستجوبة اي اطار نظري او اي سؤال او فرضية منطقية ولا يتبعها او يتخللها اي تحليل نظري متعمق.

نوع آخر مما تشتريه هذه المراكز وتنشره تحت اسمها هو الرسائل والاطروحات التي يكون

اصحابها قد استعملوها للحصول على الدرجات العلمية، وتكون هذه عادة على مستوى علمي محترم وتجمع بين البيانات والاحصائيات والوصف والتحليل، وهي عادة افضل ما ينشر في البلاد. ولكننا كثيراً ما نجد ان اصحاب هذه الرسائل والاطروحات يتوقفون عن البحث والنشر بعد ان يكونوا قد استنزفوا محتويات الاطروحة او الرسالة التي حصلوا بواسطتها على آخر درجة علمية، وقد تكون هي اول وآخر تجربة لهم في البحث العلمي الجدي.

هذا وصف لانتاج الافراد الذين يقومون بعمل الابحاث بشكل فردي دون ان يكونوا موظفين او عاملين في مؤسسة او جهاز هدفه الرئيسي انتاج الابحاث. وقد قلنا ان معظم هؤلاء هم من اعضاء الهيئات التدريسية لمؤسسات التعليم العالي، كما وصفناها بأنها بشكل عام قليلة وسطحية ومتدنية المستوى. ان قلة الانتاج العلمي وهزالته لا ينطبق على جامعات الاراضي المحتلة فقط بل على جميع مؤسسات التعليم العالي في العالم العربي. ويستطيع كل من يشك في هذا القول ان يتأكد من صحته بأن يدخل مكتبة احدى الجامعات ويعمل قائمة باسماء الذين نشروا ابحاثاً في اي من المجالات العلمية واماكن عملهم، فلا شك انه سيجد ان الاسماء العربية ممثلة أقل بكثير من نسبة العرب الى باقي سكان العالم، وان معظم الاسماء العربية التي تظهر في مثل هذه القائمة هي لعلماء عرب يشتغلون خارج العالم العربي.

ويجدر بنا هنا ان نسأل السؤال الجذري: ما سبب قلة الانتاج العلمي في الجامعات العربية بشكل عام وفي جامعات الضفة والقطاع بشكل خاص؟ يقدم العاملون في هذه الجامعات عادة تبريرات كثيرة اهمها:

أ ـ اننا جزء من العالم الثالث، ولذلك فاننا نقاسي من جميع نواحي الضعف والتخلف التي يقاسي منها جميع العالم الثالث.

ب ـ ان العبء التدريسي في جامعاتنا كبير.

ج ـ ان ظروف العمل صعبة وتسهيلات الانتاج فيها قليلة.

د ـ ان الشهادة العلمية تعتبر اوج الانتاج العلمي والحضاري ولا حاجة لبذل الجهد بعد الوصول الى هذه المرحلة.

اما التبرير الاول، فهو من قبيل تفسير الماء بالماء، واما الاسباب الاخرى فهي صحيحة ونستطيع ان نضيف اليها اسباباً اخرى كثيرة مثل: ان الاساتذة يقضون اوقاتاً طويلة في القال والقيل و «الخراريف» التي ليس لها اي علاقة بالعلم، وان الاساتذة يقضون وقتاً طويلاً في الاجتماعات التي لا نهاية لها ولا تؤدي الى نتائج، وان الاساتذة يقضون وقتاً طويلاً من يومهم في محاولات كسر الحصار الذي يفرضه عليهم الطلاب المطالبون بتحسين علاماتهم او بمساعدتهم للحصول على هذه الفائدة او تلك، وان السكرتيرات والطابعات يقضين معظم اوقاتهن في تحضير وارسال المذكرات التي لا حاجة اليها ولا اهمية تعطى لها، وان الاساتذة يقضون قسماً كبيراً من يومهم في مطاردة ومحاصرة العمداء

والمديرين، لتبرير اخطاء اودحض اتهامات، او الحصول على مصالح اوفوائد يبغونها: ويمكن ان نعدد الكثير من التبريرات الاخرى المشابهة، وكلها صحيحة وقادرة على تقليل الانتاج العلمي والفكري للعلماء والمفكرين في جامعاتنا.

واود ان اعبر هنا عن اعتقادي من ان ما نقوله عن قلة الانتاج الخلاق لا يقتصر على جامعاتنا المحلية فقط، ولا على الجامعات والمؤسسات العلمية فقط في العالم العربي، بل يتعداها الى الحكومات والمستشفيات والمصانع والمعامل والمسارح وكل نواحي الحياة في العالم العربي في هذه المرحلة من تاريخنا. وما نقوله عن الانتاج في جامعاتنا ينطبق على جميع نواحي الحياة، وانما نتكلم عن الجامعات بالذات لانها البؤرة التي اثير حولها النقاش في هذا المقام.

واعود الى التبريرات العديدة التي ذكرتها سابقاً لادلي برأيي بأن جميع هذه العوامل هي عوامل مباشرة ظاهرية لعدم الانتاج وانها ليست سوى اعراض مختلفة للمرض نفسه، وان عدم الانتاج الخلاق هو النتيجة العامة للمرض الاساس نفسه الذي نتجت عنه الاعراض المذكورة، وعلاقة عدم الانتاج الفكري بالعوامل المذكورة اعلاه تشبه العلاقة بين عدم حضور شخص الى العمل وحقيقة انه يقاسي من صداع في الرأس وألم في المعدة وضعف في جميع نواحي جسمه وحرارة مرتفعة وانعدام الشهية للطعام، وما الى ذلك من الاعراض التي لا يكون كل منها سبباً مستقلاً لعدم حضور الشخص الى العمل، وانما هي عوامل مترابطة ناتجة عن المرض نفسه وتزول بازالة المرض الاساسي الذي قد يكون وجود جراثيم الانفلونزا او الرشح او غير ذلك.

والمرض الذي تعاني منه مؤسساتنا ومجتمعنا بشكل عام بالنسبة لقلة الانتاج الخلاق، ناتج، حسب رأيي، من نقطة تقاطع قاعدتين اساسيتين، احدهما عامة والاخرى خاصة. وينتج عن تقاطع هاتين القاعدتين في نفسية الانسان العربي وجهة نظر اوطريقة فهم او توجه نحو المجتمع والعالم ككل. وطريقة الفهم او التوجه هذه تميز حياة مجتمع عن آخر وتكمن وراء الكثير من العادات والتقاليد وطرق السلوك والمفاهيم الموجودة في مجتمع من المجتمعات، وهي تساوي بمجموعها طرق التفاعل لابناء المجتمع مع بعضهم البعض. ولكي نوضح ما جاء في الفقرة السابقة ونطبقه بشكل محسوس على مجتمعنا، نقول ان القاعدة العامة التي يشترك فيها الانسان مع جميع انواع الكائنات الحية حتى الوحيدة الخلية منها هي الاقتراب من مصدر الثواب والتوجه نحوه عن طريق تكرار السلوك الذي حظي بالاثابة، والابتعاد عن مصدر العقاب عن طريق الامتناع عن السلوك الذي لقي العقاب. وهذه القاعدة حقيقة ثابتة لا مجال للجدال فيها.

بقي ان نقول ان تحديد ما هو ثواب وما هو عقاب هو شيء ذاتي يتوقف على طبيعة الكائن الحي وتجاربه وذوقه، وان ما هو ثواب لفرد قد يعرف كعقاب من قبل فرد آخر والعكس بالعكس.

والقاعدة الثانية ليست حقيقة ثابتة، وانما اطرحها هنا كفرضية تثبت او تسقط بمدى نجاحها في

تفسير الظاهرة التي نحن بصددها. ويجب ان اذكر هنا اني لست اول من يطرح هذه الفرضية في مجال تفسير سلوك الانسان العربي بل سبقني اليها عدد من علماء الانثربولوجيا المهتمون بالثقافة العربية، وهذه القاعدة هي:

ان الانسان العربي انسان تنقصه الطمأنينة والثقة بالنفس وبالناس الآخرين من حوله. فهو يرى الحياة بشكل عام كسلسلة من التهديدات، ولا يستطيع الشعور بالأمن والطمأنينة لانه يشعر انه لا يجد في نفسه الكفاءة لمجابهة الامور التي يواجهها من جهة، ويشعر ان جميع الناس ضده يتحينون الفرصة للقضاء عليه او على الاقل لسلب ما لديه من سلطة او ثروة او جاه من جهة اخرى... فهو اذن يسعى دائماً نحو الاشياء التي تطمئنه بأنه قادر على حماية نفسه ومواجهة امور الحياة وبأن الآخرين لن يسلبوه ما لديه. وبهذا تلتقي القاعدة الثانية بالاولى، اذ ان القاعدة الثانية تحدد للانسان العربي نوعية الثواب والعقاب وهو يتفاعل مع الآخرين حسب هذا التحديد او التعريف. ويلعب كل انسان دورين في الوقت نفسه، دور يقوم فيه بتوزيع الثواب والعقاب للآخرين اي يؤثر على الآخرين بسلوكه، ودور يقوم فيه بتسلم الثواب والعقاب من الآخرين اي يتأثر بدوره بسلوكهم. ونستطيع ان نقول بشكل عام انه متسلم بالنسبة الى اولئك الذين فوقه في السلم الاجتماعي والاقتصادي والمهني وما الى ذلك من الاطر. وبما ان الحاجة الكبرى التي يسعى الانسان العربي دائماً لاشباعها هي الشعور بالطمأنينة، فهو يثيب الآخرين ليس حسب كفاءتهم او قدراتهم، بل حسب ما يبدون له من علامات الخضوع والخنوع والولاء الشخصي التي تطمئنه بانهم ليسوا مصدر تهديد له، ويعاقب اي سلوك خلاف ذلك، لان عدم الخنوع والخضوع يعرف كعصيان والعصيان تهديد. ومن الطبيعي ان الشخص قليل الثقة بنفسه وبقدراته يرى في ابداء القدرة والكفاءة من قبل الآخرين تهديداً لمركزه ولمنزلته وهو كمتسلم او مستقبل للثواب والعقاب يتعلم انواع السلوك التي تثاب فيكررها، ويصبح بذلك حاذقاً في تقديم اشارات الخضوع والخنوع والتذلل والوجهنة والمحاباة والتحبب والتقرب وما الى ذلك من اشارات الطاعة والولاء الشخصي. وبالعكس، يتعلم بأن اي دلائل للاستقلال الفكري او القدرة او الكفاءة العالية تهدد من فوقه او حوله وتستوجب العقاب فيبتعد عنها. وبهذا يصبح لدينا مجتمع يضع العلاقات الشخصية فوق الخلق والانتاج وبديلا لهما. وبطريقة اخرى نستطيع ان نقول انه يصبح لدينا مجتمع يضع معظم طاقاته وقدراته (التي لا تنقص عن طاقات وقدرات اي شعب آخر) في خلق وابتكار طرق جديدة ومتنوعة في كسب الاصدقاء والاتباع والمؤيدين وفي خلق وتبرير الخطط والمؤامرات والحيل لهزم وقهر اولئك الذي يهددون مراكزنا ومناصبنا، بدلاً من تكريس هذه الطاقات والقدرات والجهود للخلق العلمي او الفكري.

واعود في النهاية لربط هذه النتيجة بشكل مباشر بعنوان هذه المقالة، فاقول بانه لا يوجد في جامعاتنا انتاج علمي يذكر للسبب نفسه الذي لاجله لا يوجد في مصانعنا ولا في جيوشنا ولا في شركاتنا ولا في مكاتبنا انتاج يذكر، وهذا السبب هو ان الثواب والعقاب في مجتمعنا لا يوزعان بما يتناسب مع المؤهلات والمقدرات والجهد والانتاج والخلق وانما بما يتناسب مع مقدار الولاء الشخصي والعائلي والطائفي

والحزبي والفئوي لاصحاب السلطة وأولي الأمر.

نعود الآن الى الاطار الثاني لعمل الابحاث في الاراضي المحتلة، وهو اطار المؤسسات المكرسة فرضاً لعمل الابحاث، او ما يسمى بمراكز الابحاث، لنرى فيما اذا كانت تقوم بدورها في انجاز الابحاث العلمية بشكل افضل من الاطار الاولي، اطار الافراد.

توجد في الوسط العربي بما في ذلك فلسطينيي الداخل أوعرب ٤٨ حوالي (٢٥) مؤسسة تعتبر نفسها مراكز ابحاث، ويمكن تقسيمها بطرق مختلفة حسب ابعاد مختلفة. وقد اخترت التقسيم التالي لها مُرتبة حسب موقعها الجغرافي من اقصى الجنوب الى اقصى الشمال.

هنالك ستة مراكز تابعة لمؤسسات التعليم العالي او مرتبطة بها وهي:

١ ـ مركز ابحاث جامعة الخليل.
٢ ـ مركز ابحاث جامعة بير زيت.
٣ ـ مركز صحة المجتمع في جامعة بير زيت.
٤ ـ مركز صحة البيئة في جامعة بير زيت.
٥ ـ مركز ابحاث جامعة النجاح.
٦ ـ مركز الدراسات الريفية في جامعة النجاح.

وهنالك خمسة مراكز تابعة لنقابات او جمعيات او مؤسسات غير تعليمية وهي:

١ ـ مركز ابحاث رابطة الجامعيين في الخليل.
٢ ـ مركز ابحاث نقابة المحامين في القدس.
٣ ـ مركز احياء التراث الاسلامي (التابع لدائرة الاوقاف في القدس) ـ القدس.
٤ ـ مركز ابحاث المجلس العربي (التابع للمجلس العربي للشؤون العامة) ـ القدس.
٥ ـ مركز التراث الشعبي ـ جمعية انعاش الاسرة ـ البيرة.

وهناك ثلاثة مراكز بحث تابعة لمؤسسات صحفية او متفرعة عنها وهي:

١ ـ مركز ابحاث مؤسسة البيادر ـ القدس.
٢ ـ مركز ابحاث مؤسسة الكاتب ـ القدس.
٣ ـ مركز دراسات جريدة القدس ـ نابلس.

وهنالك احد عشر مركزاً قائمة بذاتها ومستقلة وهي:

١ ـ جمعية الدراسات العربية ـ القدس.
٢ ـ جمعية الملتقى الفكري العربي ـ القدس.
٣ ـ مركز ابحاث القدس ـ القدس.
٤ ـ مركز الدراسات الاسلامية ـ القدس.
٥ ـ مركز دراسات اللاعنف ـ القدس.

٦ ـ المركز الفلسطيني للعلاقات الدولية ـ القدس.

٧ ـ مركز الحق ـ القانون من اجل الانسان ـ رام الله.

٨ ـ المؤسسة العربية للابحاث ونقل التكنولوجيا ـ اسير ـ البيرة.

٩ ـ مركز احياء التراث ـ الطيبة.

١٠ ـ جمعية الجليل للدراسات الاجتماعية ـ الناصرة.

١١ ـ جمعية الجليل للابحاث والخدمات الصحية ـ الرامة.

اما في غزة فلا توجد اي مراكز قائمة ولكن حدثت وتحدث فيها محاولات لاقامة مراكز منها:

★ اعلنت جامعة غزة في عام ١٩٨٦ عن انشاء مركز ولكنه جمد.

★ هنالك مكتب صغير تابع لمؤسسة الحق يقوم فقط بأرشفة اخبار الصحف المحلية المتعلقة بالممارسات الاسرائيلية في القطاع.

★ يقوم احد الموظفين في مقر نقابة المحامين بارشفة اخبار الصحف المحلية.

★ هنالك محاولة حالياً لفتح فرع للملتقى الفكري العربي في غزة.

واذا نظرنا الى توزيعها الجغرافي نجد ما يلي:

الخليل	٢
بيت لحم	لا يوجد
اريحا	لا يوجد
القدس	١١
رام الله	٦
نابلس	٣
طولكرم	لا يوجد
جنين	لا يوجد
غزة	لا يوجد
المثلث	١
الجليل	٢
المجموع	٢٥

ويعمل في هذه المراكز حوالي ١٩٥ موظفاً، أي بمعدل حوالي ثمانية موظفين للمركز الواحد، واذا استثنينا المراكز الثلاثة الكبرى التي يعمل في كل منها اكثر من خمسة عشر موظفاً، يصبح المعدل ٤,٦ موظفاً للمركز الواحد. ونجد ان عدد العاملين في اربعة عشر منها دون الخمسة، وفي تسعة منها دون العشرة، كما نجد ان اربعة عشر موظفاً من هؤلاء الموظفين من حملة الدكتوراة وواحد وعشرين من حملة

الماجستير والـ ١٦٠ الباقون هم من حملة البكالوريوس فما دون.

وسنحاول فيما يلي تقييم مراكز الابحاث في الارض المحتلة حسب ابعاد ثلاثة وهي:

١ ـ الاهداف التي اقيمت من اجلها.

٢ ـ تركيبتها وبنيتها ومؤهلات العاملين فيها.

٣ ـ الوظائف التي تقوم بها والمهام التي تنفذها.

اهداف مراكز الابحاث المحلية:

نظرياً، تختلف اهداف مراكز الابحاث عن اهداف الباحثين الافراد من حيث الرسالة التي من المفروض ان يؤدونها من خلال عمل الابحاث. فالمفروض ان يقوم الفرد بعمل بحث من الابحاث لتمحيص فكرة او فرضية دارت في ذهنه. لاشباع حب استطلاع علمي، لاستمرار تقدمه ونموه العلمي، لمتابعة المسيرة العلمية في حقله، لاستيفاء متطلبات ترقية او تقدم في عمله، لاكتساب شهرة او منزلة بين زملائه وما الى ذلك من الطموحات والرغبات والدوافع والاهداف الفردية منها.

اما مراكز الابحاث، فتقام بغرض تحقيق اهداف عريضة، بعيدة المدى، تجمع عددا كبيراً من المختصين في حقل من الحقول لتوحيد جهودهم وضمان استمرارية مسيرة هذه الجهود، رغم تبدل الافراد، وذلك لتحقيق هدف او اداء رسالة لخدمة حقل من حقول العلم او قطاع من قطاعات المجتمع او للتغلب على مشكلة عامة او خدمة هدف اجتماعي او قومي او انساني من خلال عمل الابحاث. ومثل هذه الاهداف لا يمكن تحقيقها عن طريق نشاط الافراد كل على حده او بناء على مبادراتهم الفردية، بل بحاجة الى اطار وجهاز اوسع لتنظيم الجهود وتنسيقها ودعمها وضمان استمراريتها، وهذا ليس هو الاطار الموجود في الاراضي المحتلة، والتي حسب فهمي ومعرفتي لمراكز الأبحاث الموجودة في الاراضي المحتلة، فإنني لا اعتقد ان اي منها اقيم لخدمة اهداف مثل هذه المبينة في الفقرة السابقة، بل ان هذه المراكز اقيمت لخدمة هدف واحد او اكثر من الاهداف التالية:

أ ـ من المفروض ان يكون في كل جامعة، كي تستحق اسم جامعة، وكي يسمح لها في دخول نادي المؤسسات الوطنية، مركز ابحاث ولو كان اسمياً او رمزياً يفترض ان يقوم بأبحاث توصف بانها فلسطينية، حتى وان لم يصدر المركز اي ابحاث تذكر.

ب ـ بعض المراكز داخل الجامعات والنقابات والجمعيات والمؤسسات الكبيرة تقام من اجل اقتناص بعض الدعم الذي يخصص للابحاث من قبل جهات عربية او اجنبية تسعى تحت ستار الابحاث لايجاد موطيء قدم لها في الاراضي المحتلة.

جـ ـ بعض المراكز يقيمها اصحابها بشكل فردي كمصدر رزق يربحون منها عن طريق جمع الدعم والتبرعات واموال الصمود واموال التنمية وغير ذلك من الاموال التي تذروها رياح السياسة باتجاه منطقتنا، او عن طريق التجارة بالابحاث من خلال التوسط بين منتجي الابحاث ومستهلكيها دون ان يكون لهم اي ضلع في عمل الابحاث نفسها.

د ـ اصبح من المتفق عليه ان يكون لكل رجل سياسة فلسطيني طموح مؤسسة ثقافية او اجتماعية يلعب دوره السياسي من خلالها ويظهر زعامته الاجتماعية من خلال نشاطاتها، وقد تكون المؤسسة جامعة او كليـة او مستشفى او مؤسسـة صحفية او مركز ابحاث، ولمركز الأبحاث في مثل هذه الحالات أفضلية على الكثير من المؤسسات، ولكن ليس هنا المكان للدخول في هذا الموضوع.

هـ ـ بعض مراكز الابحاث هي في الحقيقة نوادٍ او مراكز دعاية تابعة لفئة سياسية او ايديولوجية يجدون في المركز مكاناً لتوظيف كوادرهم وفي ابحاثه ومنشوراته منبراً لفلسفتهم وارائهم.

ولا ارى حاجة هنا للتشديد على ان مثل هذه الاهداف لا تؤدي الى انتاج ابحاث علمية جدية خلاقة، واذا صدرت عنها احياناً مثل هذه الابحاث فهي استثناء ونتيجة جانبية للأهداف الرئيسية غير العلمية وغير الاكاديمية لهذه المراكز.

تركيبة مراكز الابحاث المحلية:

التـركيبة النمطية لمراكز الابحاث في الوسط العربي هي ان يتكون المركز بشكل رئيسي من مدير للمركز يجلس في مكتب اثاثه فخم ومجهز بشكل رئيسي لاستقبال الضيوف والمراجعين وتجاور مكتب المدير غرفة السكرتيرة المجهزة عادة بجهاز تلفون وآلة طابعة ويقف قرب مدخل العمارة او قرب مدخل مكتب المدير «فراش» يشتغل بشكل رئيسي كخادم شخصي لمدير المركز. ويشتمل المركز على غرفة ثالثة فيها بعض الرفوف يشار اليها عادة كغرفة المكتبة او الارشيف او الاثنين معاً. ويجلس في غرفة الارشيف او المكتبة او في غرفة مستقلة شخص او اكثر من حملة البكالوريوس ويطلق على هذا الشخص اسم باحث.

هذه هي الجزئيات او العناصر الرئيسية المشتركة بين جميع مراكز البحث في الوسط العربي، وقد يختلف مركز عن آخر من حيث عدد الطابعات او عدد من يسمون بالباحثين، وقد يكون واحد او اكثر من «الباحثين» من حملة الماجستير. ويدار المركز عادة كوحدة واحدة تدور حول المدير ولا توجد فيه وحدات مميزة مختصة بمناطق جغرافية، او حقول اكاديمية، او مشاكل نظرية. واذا وجد مثل هذا التقسيم فانه يبقى على الورق ولا يدخل حيز التنفيذ.

ويكون مدير المركز في المراكز القائمة ضمن الجامعات عادة من حملة الدكتوراة في حقل مناسب للاهداف المعلنة للمركز، اما مديرو المراكز خارج اطار الجامعات فهم عادة ليسوا من الاكاديميين او المـؤهلين لعمـل الابحاث بل من «الشخصيات» او الرجالات». وسواء كان المركز في اطار الجامعة او خارجها وسواء كان المدير من «الشخصيات» او «الرجالات» او كان من اصحاب المؤهلات الاكاديمية المناسبة، فان المدير عادة يقضي معظم وقته في تسيير الاعمال الادارية وفي استقبال الضيوف والمراجعين وحضور الاجتماعات والمؤتمرات والمهرجانات والمعارض والندوات، والافتتاحيات والاحتفالات الى غير ذلك من النشاطات «العلمية» و «الثقافية» و «الاكاديمية» بحيث لا يتسنى له القيام الا بالنزر اليسير من الابحاث. ويقع بذلك عمل «الابحاث» على الطابعات ومساعدي البحث من غير المختصين وغير المؤهلين.

هذه التركيبة النمطية وهذه التوزيعة للادوار طبعاً لا تؤدي الى انتاج الابحاث العلمية الجدية، مما يضطر مراكز الأبحاث الى القيام باعمال تعويضية تظهر نتائجها في طبيعة انتاج المراكز كما سنرى في البند التالي:

الوظائف والمهام التي تقوم بها مراكز الأبحاث:

تشير معظم اسماء المراكز الخمسة والعشرين الموجودة في الوسط العربي، والتي ذكرناها سابقاً، صراحة، الى انها مراكز ابحاث، وتعتبر جميعها نفسها، ويعتبرها الناس في مجتمعنا، مراكز ابحاث، ولكن هل الوظيفة الرئيسية التي تقوم بها هذه المراكز هي في الحقيقة عمل الابحاث. لو أطلقنا اسم الوظيفة الرئيسية التي يقوم بها كل من هذه المراكز على المركز ككل لوجدنا ان المراكز هي من الانواع التالية مرتبة حسب اكثرها انتشاراً:

١ ـ **مراكز معلومات**: مثل هذا المركز في الاراضي المحتلة يقوم بجمع وتخزين ما يسهل جمعه من نشرات ومنشورات وبيانات واحصائيات محلية واخبار، لاسيما ما يصدر منها في الصحافة المحلية واحياناً في الصحـافة الاسرائيلية وفي النشرات الاحصائية للمؤسسات المحلية والمؤسسات الاجنبية الموجودة في المنطقة، وتعتمد بشكل كبير جداً على احصائيات ونشرات المكاتب والدوائر الاسرائيلية ولاسيما ما يصدر عن مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي، وقد يقوم مثل هذا المركز باجراء مسح احصائي لاعداد السكان في قريـة او منـطقة او مسح احصائي لتوفر بعض الخدمات او المرافق او النشاطات او الاراضي او المزروعات ـ الخ، ويشار عادة الى مثل هذا النشاط باسم «مسح» او «توثيق»، وتحفظ المعلومات في قسم يشار اليه باسم «قسم التوثيق» او «بنك المعلومات» او «قسم الاحصاء» او «المعلومات الاحصائية». وقد يقوم المركز احياناً بتنسيق او تبويب هذه المعلومات والبيانات الاحصائية ونشرها دون اي نصوص او تحليل في كتيبات ومطبوعات تسمى عادة «نشرة احصائية» حول كذا وكذا و «مسح لموضوع كذا وكذا» او «دليل كذا وكذا». وكثيراً ما لا يتعدى عمل المركز في مثل هذه المنشورات تحويل الارقام الواردة في المصادر الاجنبية او الاسرائيلية من الارقام العربية الى الارقام الهندية.

هذا هو نوع المركز الذي استطيع ان ابوب تحته اكبر عدد من مراكز البحث في الاراضي المحتلة ويضم هذا الباب حسب رأيي (١١) من مجموع (٢٥) من المراكز في الوسط العربي.

٢ ـ **المراكز الثقافية**: المركز من هذا النوع يكرس معظم نشاطاته لعقد المحاضرات والندوات والمؤتمرات واللقاءات حول مواضيع مختلفة يغلب عليها عادة المواضيع السياسية او المشاكل الاجتماعية، ويقوم المـركز عادة بجمع وتحرير المحاضرات والابحاث او النقاش الذي يدور اثناء هذه النشاطات ونشرها بشكل كتب او كتيبات، وقد يقوم احياناً بنشر كتب قليلة لباحثين من خارج المركز، كما يحتوي مثل هذا المركز عادة على مكتبة صغيرة وربما ارشيف صحفي، وقد يقوم بجمع بعض الاحصائيات، وابو ب تحت هذا النوع على الاقل ستة من مجموع (٢٥) من المراكز.

٣ ـ **دور نشر**: مثل هذا المركز يظهر للملأ لاول وهلة وكأنه مركز ابحاث غزير الانتاج لكثرة ما يصدر عنه

من الكتب والمنشورات، ولكن عند امعان النظر في مثل هذا المركز نجد ان هذه المنشورات ليست فعلاً من انتاج العاملين في المركز، وكل ما يقوم به المركز هو شراء المخطوطات الجاهزة من اصحابها مقابل مبالغ زهيدة او مقابل اعطاء المؤلف عدداً من النسخ او حتى دون مقابل بالمرة، ويلصق المركز اسمه عليها ويقوم بطبعها ونشرها وتسويقها. وقد يقوم مثل هذا المركز ببعض النشاطات التمويهية كجمع بعض الاحصائيات او ارشفة الصحف وما الى ذلك من المظاهر السطحية لعمل الابحاث وأضيف تحت هذا الباب خمسة على الاقل من مجموع (٢٥) من المراكز.

٤ ـ مركز الوثائق: يقوم مثل هذا المركز بجمع اكبر عدد ممكن من الوثائق والمخطوطات القديمة المتعلقة بقضية من القضايا او منطقة جغرافية او حقبة تاريخية او حدث من الاحداث الغابرة، ومن المفروض ان يتوفر في مثل هذا المركز عدد من الفنيين الخبراء في التعرف على الوثائق والتأكد من صدقها وصحتها من حيث القدم والخطوط والتواقيع، وفي كيفية الترميم والتصليح والحفظ وفي استعمال التكنولوجيا المطلوبة كالميكروفيلم والمايكروفيش وما الى ذلك من وسائل التصوير والتكرير والحفظ واخيراً في التبويب والتصنيف والفهـرسة، وقد يصدر مثل هذا المركز فهارس وقوائم ونشرات حول الوثائق المتوافرة فيه لتمكـين المهتمين من الاطلاع على ما يمكن الاستفادة منه في هذا المركز. تحت هذا النوع من المراكز يمكنني ان اصنف اثنين او ثلاثة من مجموع (٢٥) من المراكز في الوسط العربي.

٥ ـ مركز البحث: اخيراً نأتي الى نوع من المراكز تدعى جميع الـ (٢٥) مركزاً التي ذكرناها انها تنتمي اليـه. وحتى ابرز استعمالي لكلمة «تدعى»، اعطي هنا وصفاً لما اعتقد انه يجب ان يكون عليه مركز الابحاث الحقيقي.

يجب ان يقام مركز الابحاث لخدمة اهداف او اغراض لا يمكن الوصول اليها الا من خلال البحث والتحليل والتمحيص، وان تكون هذه الاهداف اكبر واوسع واعمق من ان يقوم بها فرد واحد او عدة افراد بجهود متفرقة، فيقام عندها لكل هدف منها فريق من العلماء المختصين ذوي الخبرة والتجربة الذين يكونون قد حصلوا على لقب علماء باستحقاق وباعتراف العلماء الآخرين العاملين في ذلك الحقل، وتوفر لهم مؤسستهم او أية سلطة اخرى معنية بذلك الهدف او تلك المشكلة، جميع متطلبات البحث وجميع متطلبات حياتهم اليومية كي يكرس كل منهم جميع جهوده للبحث والتفكير والتحليل والاختبار من اجل الوصول مشتركين الى حلول للتساؤلات والفرضيات النظرية التي امامهم، ومن ثم الى حلول للمشاكل التطبيقية سواء كانت صحية، او اجتماعية، او عسكرية، او غير ذلك من المشاكل التطبيقية.

ومراكز الابحاث، حسب رأيي هذا، لا تحتاج حتماً الى التكنولوجيا المعقدة ولا الى بنوك المعلومات ولا الى مراكز التوثيق ولا الى مراكز الكمبيوتر ولا الى العديد من السكرتيرات والطابعات والمساعدين من غير المختصين، بل انها بحاجة قبل كل شيء الى العقول، عقول العلماء ذوي المؤهلات الاكاديمية العالية القادرين على التفكير النظري المجرد والتحليل والتعميم والاستنتاج. وهؤلاء يحتاجون الى مساعدين

مختصين او غير مختصين لجمع المعلومات وتحضيرها بالصورة المطلوبة وذلك حسب نوع المعلومات المطلوبة ومدى توافرها او عدمه في مراكز التوثيق ومراكز المعلومات، او ضرورة جمعها من الميدان او من المختبر او من المصادر المكتوبة او غير ذلك من الطرق. وقد يحتاج هؤلاء العلماء الى اللجوء الى الكمبيوتر وغيره من التكنولوجيا والى الفنيين القادرين على استعمالها، ولكن لا حاجة حتمية لتوفير كل ذلك ضمن مركز الابحاث، بل انهم يستطيعون اللجوء الى الاجهزة والفنيين المتوفرين في المراكز المختصة مثل مركز المعلومات او مركز الكمبيوتر في المؤسسات الام او في المؤسسات القريبة. هذا طبعاً على افتراض توفر مثل هذه التسهيلات في المؤسسة الام او مؤسسات مجاورة، اما اذا لم تتوفر فيجب على مركز الابحاث توفير جميع الخطوات من جمع وتخزين وتحليل ضمن المركز، ولكن من الضروري ان نتذكر ان مراكز التوثيق ومراكز المعلومات ومراكز الكمبيوتر وتوفر الفنيين وتوفر مساعدي البحث ومساعدي المختبرات لا تكفي ولا تستطيع ان تنتج ابحاثا، وانما العلماء الاكاديميون الباحثون هم الذين ينتجون الابحاث.

ويجب ان تجمع المعلومات وتوفر التسهيلات بما يتناسب مع فرضياتهم وتساؤلاتهم وليس بالعكس، اي لا تأتي الفـرضيات والنظريات والتساؤلات خصيصاً من اجل استعمال معلومات تكدست في مراكز الابحاث دون اطار نظري منطقي لتجميعها وتبويبها. ويضمن اطار مركز الابحاث او الوحدة داخل المركز تضافر عدد من هذه العقول وتفاعلها من اجل افراز الفرضيات والحلول لنواحي المشكلة او القضية المطروحة والاستفادة من كل جواب فرعي وجعله يصب في حلول للمشكلة الكبرى التي اقيم من اجلها المركز او الوحدة، على الرغم من انقطاع الافراد او تبدلهم بمضي الزمن.

حسب فهمي هذا، فإنه لا يوجد في الوسط العربي، سواء في اطار الجامعات او خارجها، اية مؤسسة يمكن ان نطلق عليها اسم مركز ابحاث او حتى وحدة ابحاث. وقد نتسامح فنطلق على اثنين او ثلاثة من المراكز الـ (٢٥) في الوسط العربي اسم «نواة وحدة ابحاث»، اي انه يوجد في كل هذين المركزين او الثلاثة شخص قد تتوفر فيه المتطلبات والمؤهلات العلمية للاشتراك في مركز ابحاث، ولكن في ظل الظروف الحالية فإن مثل هذا الشخص يعمل في فراغ علمي، وهو مثقل بالعمل الاداري وبالتدريس، بحيث لا يتمكن من تكريس اكثر من ربع وقته للبحث العلمي، وبذلك لا توفر مؤسساتنا لمثل هذا الشخص الذي يُكـرَّم عادة باسم «مدير مركز ابحاث» ما توفره الجامعات الامريكية و(الاسرائيلية) مثلاً لعضو الهيئة التدريسية العادي من رتبة الاستاذ المشارك والاستاذ الذي لا يعمل عادة اكثر من ست ساعات في التدريس وقد يكون معظم تدريسه في الاشراف على ابحاث طلاب الدراسات العليا التي تنبثق عادة من دراسات هذا الاستاذ وتصب فيها، كما توفر له الجامعة كل ما يحتاجه من الادوات والاجهزة ووقت الكمبيوتر والعديد من مساعدي البحث من طلاب الدراسات العليا اصحاب الاهتمامات نفسها، مثل هذه الخدمات والتسهيلات لا تتوافر لاي ممن يسمون مديري مراكز الابحاث في مؤسساتنا، والتمويل ليس العائق الحقيقي لعدم توفر مثل هذه التسهيلات، بل تعود المشكلة الى الاسباب نفسها التي ذكرناها في تعليل عدم الانتاج في اطار الأفراد.

كيفية تنظيم وتسيير الابحاث في مؤسسات التعليم العالي:

اخـيراً اصـل الى المحور الرئيسي الثالث لهذه الدراسة، وهو يدور حول ما يجب ان تكون عليه الابحاث في الاراضي المحتلة، واقدم هنا اقتراحاً يتكون من خطة او نمط لكيفية تنظيم وتسيير الابحاث في جميع مستويات واجزاء مؤسسة تعليم عال واحدة، هذه الخطة لا تتبع تماماً ما هو موجود في اي مؤسسة واحدة بالذات في البلاد او خارجها، لكنها متأثرة بالامثلة التي اطلعت عليها من الجامعات الاسرائيلية والامـريكيـة والاوروبيـة، بالاضافة الى تجربتي في مجالات التدريس والادارة والبحث في الجامعات العربية في الضفة الغربية.

أ ـ نظرة عامة:

تتلخص مهام او وظائف الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بشكل عام بما يلي:

١ ـ نقل المعلومات والمعرفة المتوفرة في الحقول العلمية الى الجيل الجديد او الطلبة ـ اي التعليم.

٢ ـ استحداث معرفة جديدة واضافتها الى ما هو موجود في حقل من الحقول ـ اي البحث.

٣ ـ استعمال المعرفة المتوفرة او المستحدثة لخدمة المجتمع الذي تقوم فيه المؤسسة ومساعدته في تلبية اهدافه القومية والاجتماعية ـ اي خدمة المجتمع.

ومن الواضح ان الوظيفة الاولى يجب ان تتوافر في كل جامعة او مؤسسة تعليم عالٍ، اما الوظيفتان الاخريان فتتوفران بدرجات مختلفة في الكثير من الجامعات ولكن توافرها ليس ضرورة حتمية، فهنالك بعض الجـامعـات الصغـيرة، ولاسيما الاهلية منها، والتي تختص كلياً بالوظيفة الاولى، اي توصيل المعلومات من مستخدميها الى طلابها، فهي تختص بجودة التعليم، ويكون العبء التدريسي فيها عالياً، ويقيّم عضـو الهيئـة التـدريسية فيها حسب مقدرته في التدريس، وهنالك على الطرف المقابل بعض المؤسسات التي تعطي الاهمية الكبرى لاستحداث وتجديد المعرفة عن طريق الابحاث، وفي هذه الحالات قد لا يزيد العبء التدريسي للاستاذ عن مساق واحد او مساقين في الفصل الواحد، ولكن الضغوط للانتاج والنشر قوية جداً.

المهم ان تعرف المؤسسة ماذا تريد، وتوجه مصادرها وجهودها نحو ما تريد، وتوضح للعاملين فيها ما هو المطلوب والمتوقع منهم، وتوفر لهم مستلزمات تنفيذ ما يطلب منهم، ثم تقيم انجازاتهم بما يتناسب مع الاهداف التي وضعت لهم والتسهيلات التي اعطيت لهم للوصول الى هذه الاهداف بحيث لا يحدث تضارب بين متطلبات العمل، ووسائل التنفيذ، ومعايير التقييم. اعطي بعض الامثلة الواقعية التي اطلعت عليها في بعض مؤسسات الضفة الغربية:

١ ـ عمل احد الاداريين في مكتب تسجيل احدى المؤسسات بوظيفة كانت تتراوح في الواقع بين ٤٠ ـ ٦٠ ساعة في الاسبوع وكان مسؤولاً عن حوالي ١٥٠ موظفاً وبعد ٦ سنوات رفض طلبه للترقية بسبب عدم انجاز الابحاث.

٢ ـ في مؤسسة اخرى يعمل عضو الهيئة التدريسية ١٢ ساعة تدريس حقيقية في الظروف الطبيعية ويعمل حوالي نصف اعضاء الهيئة التدريسية من ٣ ـ ٦ ساعات اضافية بتكليف من ادارة المؤسسة، تحـدث فترات تكثيف كثيرة، يجلس في المكتب الواحد من ٤ ـ ٦ اعضاء هيئة تدريسية، لا تتوفر في الجامعة أية تسهيلات للبحث وترفض طلبات الترقية لاعضاء الهيئة التدريسية بسبب قلة الابحاث.

ب ـ افتراض:

وافترض ما يلي في الجامعة النمطية التي نتحدث عنها:

١ ـ ان الجامعة ترغب في ان تجمع بين جودة التدريس وانتاج الابحاث.

٢ ـ ان الجامعة ترى في الابحاث وسيلة مناسبة لتحقيق اهداف علمية واجتماعية وقومية.

٣ ـ ان الجامعة مستعدة لتقديم التسهيلات وخلق الجو الذي يمكن عضو الهيئة التدريسية من البحث والنشر بالاضافة الى العبء التدريسي.

٤ ـ ان عمل الابحاث حق لكل عضو هيئة تدريسية بطبيعة عمله ولا يقتصر على اي مركز بحث او اي منصب معين.

٥ ـ ان عمل الابحاث واجب على كل عضو هيئة تدريسية بطبيعة عمله وجزء اساسي من وظيفته، ومعيار اساسي في تقييم مدى نجاحه في عمله.

٦ ـ ان عمل الابحاث، كجزء اساسي من عمل عضوء الهيئة التدريسية، يرمي الى تطوير مؤهلاته العلمية واستمرارية اطلاعه على ما يجري في حقله الاكاديمي والى تحقيق اهداف علمية واجتماعية وقومية وليس لتحقيق مكاسب مادية اضافية اذ ان الناحية المادية تكون قد اخذت في الحساب ضمن تحديد الرواتب.

جـ ـ جهاز الابحاث:

اقدم فيما يلي الخطوط العريضة لكيفية تسيير شؤون الابحاث في الجامعة ككل.

تجري الابحاث في الجامعة في اطارين. اطار الافراد في الاقسام والكليات، اطار مراكز او وحدات الابحاث، ويشرف عليها جميعها «مكتب ابحاث الجامعة».

١ ـ اطار الافراد في الاقسام:

أ ـ يوفر كل قسم لاعضاء الهيئة التدريسية فيه الوسائل والخدمات الاساسية الضرورية للابحاث والكتابة بشكل عام في الحقل المعين، مثل مكاتب معقولة ومجهزة بشكل مريح، آلات حاسبة، آلات طباعة، مسجلات، ساعات عمل طلابي، طباعة، تصوير، وقت كمبيوتر... الخ.

ب ـ يدخل في ميزانية كل قسم مبلغ محدد للابحاث بحيث تكفي لتقسيم منح اقصاها مثلاً (٢٠٠) دينار لنصف اعضاء القسم، اي يرصد في ميزانية القسم المكون من ١٠ اعضاء مبلغ (١٠٠٠) دينار للابحاث لكل فصل دراسي.

جـ ـ تقدم هذه المنح بموافقة مجلس القسم وتكون مخصصة لاغراض واضحة متعلقة ببحث معين

يقوم به عضو الهيئة التدريسية، مثل سفر، الحصول على مصادر، افلام وتصوير، كاسيتات، ولا يجوز قطعياً استعمال أي جزء منها كمكافأة للباحث نفسه او تعود عليه بأية فائدة مادية.

د ـ لمجلس القسم ان يمنح تفرغاً بمقدار مساق واحد او مساقين لعضو واحد في الفصل الواحد لغرض عمل الابحاث.

٢ ـ اطار الافراد في الكليات:

أ ـ يدخل في ميزانية عميد كل كلية مبلغ محدد للابحاث بحيث يكفي لتقديم منح اقصاها مثلاً (٤٠٠) دينار لربع اعضاء الهيئة التدريسية في الكلية، فالكلية التي يكون فيها ٣٢ عضواً مثلاً، يكون في ميزانيتها (٣٢٠٠) دينار مخصصة للابحاث، اي بمعدل ١٠٠ دينار للعضو للفصل الدراسي الواحد.

ب ـ تقدم هذه المنح بموافقة مجلس الكلية، وتكون مخصصة لاغراض واضحة متعلقة ببحث معين يقوم به عضو الهيئة التدريسية، ولا يجوز قطعياً استعمال اي جزء منها كمكافأة للباحث نفسه او ان تعود عليه بأية فائدة مادية.

جـ ـ للعميد ان يمنح تفرغاً جزئياً بمقدار مساقين لفصل واحد لعضو واحد من كل قسم.

د ـ اذا كان عضو الهيئة التدريسية بحاجة الى مبالغ اكبر مما يمكن الحصول عليه من القسم او الكلية، فانه يستعين بمكتب الابحاث في الجامعة (سيوضح عمله فيما بعد) للتعرف على مصادر الدعم الممكنة وتقديم الطلبات اليها.

٣ ـ اطار مراكز ووحدات الابحاث:

قد يكون لفكرة اقامة عدد كبير من مراكز ومؤسسات الابحاث في المؤسسة الواحدة من مؤسسات التعليم العالي في الوسط العربي، وقع غريب، اذ لا يوجد في اي منها في الوقت الحاضر اكثر من مركز واحد او مركزين.

الاهـداف التي بيناها سابقاً لمراكز الابحاث، يمكن ان توضع وتنفذ على كل مستويات التنظيم والبنيات، في المؤسسات المبلورة البنية والمعالم او في اي جزء أو قطاع من المجتمع، وفي أية جامعة من الجامعات يمكن ان تقوم مراكز او مكاتب ابحاث بناء على مبادرة عدد من الافراد يجمعهم هدف موحد وفي اطر تتراوح من القسم او الاختصاص الفرعي في القسم، مثل الكيمياء العضوية في قسم الكيمياء او علم نفس الشواذ ضمن قسم علم النفس وحتى مستوى الجامعة ككل، ويفرض تحقيق هدف قد يصغر حتى ينحصر في دراسة نظرية معينة او تكبر حتى تصل اهدافاً على مستوى المجتمع او الامة كلها مثل مركز دراسات استراتيجية لدولة من الدول.

على هذا الاساس يمكن ـ ويجب ـ ان يقام في كل جامعة عدة مراكز او وحدات بحث تكون ملحقة باقسام او كليات او على مستوى الجامعة ككل. وقد يكون اكثر من مركز واحد مرتبطاً بقسم واحد او كليـة واحـدة، وقد تأتي تحت مظلة الجامعة مراكز بحث تكون مستقلة عن ادارة الجامعة ويربطها

بالجامعة المصلحة المتبادلة، كل ذلك يتوقف على الاهداف وعلى اخذ فئات من داخل الجامعة او خارجها زمام المبادرة لتحقيق هذه الاهداف، وسواء اتت المبادرة لاقامة مركز ابحاث على اي مستوى من داخل الجامعة او خارجها فان طلب الدعم واقامة المركز يجب ان يأتي من خلال «مكتب ابحاث الجامعة» او «سلطة ابحاث الجامعة».

وعلى سبيل المقارنة، اعطي صورة سريعة جداً عن مراكز الابحاث في بعض الجامعات الاسرائيلية، ولكن يجب ان ابين ان المؤسسات الاسرائيلية ليست مثالية، ولا ادعو الى تقليدها تقليداً اعمى، ولكنها لا شك مؤسسات ناجحة في انجاز المهام والاهداف التي اقيمت من اجلها، ولعدد منها شهرة اكاديمية عالمية، وقد ساهمت وتساهم في بناء الدولة الاسرائيلية والمجتمع الاسرائيلي، ولذلك فإن هناك ما يمكن ان نتعلمه من تجاربها وعلينا واجب ان ننافسها ونضاهيها.

يظهر الجزء الاول من دليل الابحاث في الجامعة العبرية في القدس لسنة ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ انه كان فيها في ذلك الوقت اكثر من ٣٠ مركزاً ومؤسسة للابحاث (وقد وصل هذا العدد الى ٣٥ مركزاً في عام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥. وهناك حوالي ٢٥ في جامعة تل ابيب و ٢٢ في جامعة حيفا. ولم اتمكن من معرفة العدد في الجـامعـات الاخرى مثل بير السبع والتخنيون وباريلان ومعهد وايزمان وغيرها) منها ١٨ مركزاً ومؤسسة تابعة Faculty of Social Seience & Faculty of Humanities اي ما يقابل كلية الآداب وحدها في جامعاتنا. ويوجد ضمن هذه الكلية ايضاً قسم يسمى Institute of jewish Studies يوجد فيه ٨ مراكز ابحاث (غير الـ ١٨ السابقة) نشرت في سنة واحدة (٢٥٧) كتاباً ومقالاً في الدراسات اليهودية Jewish Studies ، ويظهر الدليل ان علماء في الجامعة العبرية كانوا سنة ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ يشتغلون على ٢٥٠٠ بحث مختلف. نشرت مقالات عنها في تلك السنة في ١٤٠٠ دورية علمية مختلفة في جميع انحاء العالم، هذا بالاضافة الى الكتب وفصول الكتب والتقارير والنشرات المحلية.

اخيراً اذكر ان للجامعة العبرية في القدس وحدها مكتب ارتباط في نيويورك فيه ٥٣ موظفاً وغرضه الاساسي الحصول على الدعم، ودعم الابحاث بشكل خاص.

٤ ـ مكتب ابحاث الجامعة:

يشرف على شؤون الابحاث في الجامعة، سواء في الاقسام او الكليات او مراكز الابحاث، سلطة واحدة يمكن ان تسمى «مكتب ابحاث الجامعة» او «مكتب شؤون الابحاث» او «سلطة الابحاث» ويمكن ان يتبع هذا المكتب لمكتب نائب الرئيس للشؤون الاكاديمية يرئسه نائب رئيس مستقل خاص لشؤون الابحاث او مساعد لرئيس الجامعة.

والسبب في وضـع مسؤول الابحاث على هذا المستوى وليس على مستوى عميد ابحاث، هو ان الابحاث تكون حسب هذه الخطة منتشرة في جميع العمادات والاقسام والمراكز في الجامعة، ولذلك وجب وضع مسؤول الابحاث في موقع او على مستوى من الهيكل التنظيمي يمكنه من مراقبة ومحاسبة عمداء جميع الكليات فيما يتعلق بكيفية التصرف بميزانية الابحاث وادارتها، وسبب آخر هو ان القرارات التي

يحتاج اتخاذها تتطلب ان يكون على اتصال دائم ومباشر برئاسة الجامعة. وللسبب الاخير هذا، اقترح ان تبدأ سلطة الابحاث بمساعد لرئيس الجامعة لانها في البداية تحتاج الى اهتمام كبير من قبل رئيس الجامعة. ثم يتحول المنصب الى نائب رئيس للابحاث له استقلالية نواب الرئيس للشؤون الاكاديمية والادارية بعد ان يتم بناء الجهاز الضروري وتتبلور طرق العمل فيه. ويكون لمساعد رئيس الجامعة لشؤون الابحاث اربع مهام رئيسية قد تتطلب كل منها جهازا او قسما خاصا بها ضمن «سلطة ابحاث الجامعة». وهذه المهام هي:

أ ـ استقطاب الدعم المالي: وهذا يتطلب التعرف على مصادر التمويل الممكنة، مؤسسات دعم الابحاث، الاعلانات عن منح ومسابقات في الابحاث. وكذلك خبرة في كيفية كتابة مشروعات الابحاث وطلبات دعم الابحاث وطلبات دعم او اقامة مراكز او وحدات الابحاث.

ب ـ ادارة الناحية المالية المتعلقة بالابحاث في جميع اقسام كليات ومراكز الجامعة، وهذا يتطلب ضبط السجلات والحسابات.

جـ ـ التنسيق والتنظيم لنشاطات الابحاث في جميع اجزاء الجامعة لضمان عدم التكرار او التضارب وضمان توزيع الدعم المالي بعدالة وضمان حسن ادارة الابحاث وتنفيذها.

د ـ الطباعة والتحرير والنشر. وهو الجهاز الذي يتولى التصرف بالمخطوط منذ خروجه من يد الكاتب وحتى ظهوره بشكل كتاب او مقال في الدوريات. وهذا يتطلب معرفة في التحرير وتحضير وطباعة البحث بصورته النهائية المقبولة للناشر. والتعرف على دور النشر والدوريات المناسبة واختصاصاتها واولوياتها، والاشتراك كناشر مع دور نشر لبعض المؤلفات او تقديم المساعدات لنشر بعض المؤلفات، وقد يتبع لهذا المكتب فيما بعد دار نشر University Press.

للقيام بهذه المهام الاربع، فإن مكتب نائب الرئيس، او مساعد الرئيس، لشؤون الابحاث سيحتاج الى تعبئة الوظائف التالية على الاقل: سكرتيرة، محاسب، طابعتان، خبير في استقطاب الدعم، خبير في شؤون تحضير الابحاث ونشرها.. وقد يستعين عند الحاجة بعدد من اللجان والاجهزة التي يمكن بلورتها فيما بعد، تكون واحدة منها «لجنة ابحاث الجامعة»، مكونة من عمداء جميع الكليات ومديري مراكز الابحاث في الجامعة.

امثلة محددة لوحدات الابحاث ومراكزها:

اقترح ان تسعى الجامعة نحو اقامة اكبر عدد ممكن من مراكز الابحاث، ينشأ كل منها حول هدف او مهمة واضحة ومحددة من البداية. وتعمل الجامعة للحصول على دعم لكل منها يرصد لذلك الغرض بالذات Endowment Fund يأتي ذلك بناء على مبادرات من داخل الجامعة او خارجها يأخذها قسم استقطاب الدعم في مكتب ابحاث الجامعة فيبلورها ويحضر اقتراحاً بخصوصها بالتعاون مع الجهة التي تقوم بالمبادرة، ثم يقدمها ويتابعها لدى مصادر الدعم الممكنة في العالم العربي او خارجه. ويدخل ضمن اقتراح الدعم، سواء للمراكز او للابحاث الفردية، نسبة معينة لتغطية نفقات الجامعة Overhead Ex-

pense تتراوح بين ٢٠ ـ ٢٥٪ من مجموع الدعم السنوي. ويتقرر موقع كل مركز بالنسبة الى الاجهزة القائمة في الجامعة حسب مصدر المبادرة، طبيعة الهدف من اقامة المركز، وشروط او رغبات الممول وتوفر المؤهلات للعمل المطلوب وغير ذلك من الاعتبارات.

هنالك ثلاثة مراكز اقترح ان تتوفر في كل جامعة، وان تبادر ادارة الجامعة بانشائها، وان توفر لها تمويلاً ثابتاً ومستمراً مثل باقي اقسام الجامعة ودوائرها، وان تكون تابعة لاعلى سلطة للابحاث في الجامعة مباشرة هذه المراكز هي:

١ ـ مركز او مكتب دراسات المؤسسة:

Institutional Research Centre

واقترح ان يقوم هذا المكتب في اطار كلية التربية ويشرف عليه احد اعضاء الهيئة التدريسية في الكلية ويساهم فيه باقي اعضاء الكلية بدرجات مختلفة، ويتبع المكتب ادارياً لعمادة الكلية وسلطة ابحاث الجامعة، ويكون على اتصال وثيق مع مكتب نائب رئيس الجامعة لشؤون التطوير والتخطيط (او يكون تحت اشراف مكتب نائب الرئيس لشؤون التخطيط). وتكون وظيفة هذا المكتب او المركز عمل الدراسات التي تساعد ادارة الجامعة على اتخاذ القرارات المتعلقة بمسيرة المؤسسة في الحاضر وتخطيط مسيرتها للمستقبل، مثل اعداد الطلبة، حاجاتهم، العوامل التي تؤثر على الانجاز الاكاديمي للطلبة، المؤهلات المتوفرة، توقع انماط الحاجة للمؤهلات في المستقبل، توقع انماط الاقبال على الحقول المختلفة.. الخ. ولا يقوم هذا المركز بالدراسات التي تطلبها منه ادارة الجامعة فقط، بل يتوقع حاجات الادارة بالنسبة لاتخاذ القرارات ويحضر المعلومات والاحصائيات الضرورية بحيث تكون جاهزة ومتوفرة في لحظة الحاجة لاتخاذ القرارات.

٢ ـ مركز الابحاث الاستشارية والتطبيقية:

يكون هذا المركز تابعاً مباشرة لمكتب نائب (او مساعد) الرئيس لشؤون الابحاث، ويكون فيه جهاز ثابت صغير جداً لا يزيد عن مدير او منسق وسكرتيرة وطابعة. ويكلف الباحثون من الجامعة (وعند الحاجة من خارجها) حسب المدة والمؤهلات المطلوبة لكل بحث يطلب من المركز. يشكل هذا مركز خدمة للمجتمع ومصدر دخل ولو بسيط للجامعة، ويكون حلقة الاتصال بين الناس الذين يحتاجون الدراسات او الاستشارات في المجتمع والاشخاص اصحاب المؤهلات المطلوبة للقيام بهذه الدراسات. يتعاقد مدير المركز كمتعهد ابحاث باسم الجامعة مع المحتاجين او تقديم هذه الاستشارات للابحاث، مثل بحث امكانية تسويق سلعة جديدة او امكانية اقامة مصنع او محل تجاري، او استشارة لتصميم اداة او آلة او اي استشارة بخصوص مشروع عملي تطبيقي. ومن جهة اخرى يفتش مدير المركز عن المؤهلات المناسبة القادرة على القيام بالعمل المطلوب (قد تكون عدة اشخاص من عدة حقول مختلفة) ويتعاقد معهم للقيام بالعمل. في مثل هذه الحالات تعوَّض الجامعة عن راتب عضو الهيئة التدريسية عند تفرغه للقيام بالعمل، كذلك يصح دفع مكافأة اضافية للعاملين في مثل هذه الابحاث، وتحدد هذه المكافأة بأن

لا تزيد مثلاً عن (٢٥٪) من راتبه لمدة العمل في المشروع.

٣ ـ مركز دراسات فلسطينية:

الهدف:

جمع المعلومات الميدانية والمكتبية والاحصائية وأية معلومات اخرى ضرورية، **واستعمال هذه** المعلومات للقيام بعمل الدراسات والابحاث ونشرها في تقارير ودوريات وكتب، **كل ذلك حول القضية** الفلسطينية، اسبابها، ظروفها، احداثها، ابعادها، نتائجها، في الماضي والحاضر **والمستقبل ابتداء من** سنة ١٨٨٢، ولهذه الاهداف فقط.

الهيكل التنظيمي:

يتكون المركز من عدة وحدات لكل منها منسق مسؤول عنها، يكون عدد من **هذه الوحدات لعمل** الابحاث، ووحدتان مساندتان. ويكون للمركز مدير يشرف على ادارة وتنسيق وتنفيذ جميع النشاطات والخدمات والاعمال في جميع الوحدات ويتبع المركز لنائب (او مساعد) الرئيس لشؤون الابحاث.

مدير المركز:

يقوم بادارة المركز شخص يجمع بين المقدرة الاكاديمية والادارية، ويكون عمله الرئيسي هو ادارة وتسيير النواحي الاكاديمية والنواحي الادارية للمركز بحيث يضمن بأن يقوم المركز بانجاز المهام والاهداف المناطة به، وليس انجاز الابحاث بنفسه. ويقوم مدير المركز في وقت محدد من كل سنة، بالتشاور مع رؤساء الوحدات في المركز، بتقديم خطة سنوية للسنة التي تليها، تشمل خطة عمل مفصلة وميزانية مفصلة لكل وحدة من وحدات المركز وللمركز ككل ويتلخص عمله في الاشراف على تنفيذ هذه الخطة بنجاح.

الوحدات المساعدة:

بالاضافة الى وحدات البحث، يكون في المركز وحدتان مساندتان تقومان بالاعمال المكملة والمساعدة والتي لا يستطيع الباحثون القيام بها، هاتان الوحدتان هما:

أ ـ وحدة السكرتارية والطباعة: يقوم هذا القسم بالخدمات السكرتارية العادية للمركز، بالاضافة الى الطباعة والتصوير وتحضير المخطوطات.

ب ـ وحدة تخزين المعلومات وحفظها: وهذه الوحدة تقوم بالاعمال والمهام التي تقوم بها في مراكز الابحاث الحالية اقسام مثل بنك المعلومات، الارشيف، التوثيق، الوثائق، والمكتبة. ولكن تختلف وظائفها في الاطار المقترح عن الموجود حالياً، بأن لا تكون وحدات مستقلة في وظائفها عن وحدات البحث ولا يجري فيها تجميع المعلومات والمصادر والوثائق كفاية في حد ذاتها، وانما تكون في الاطار الجديد، كما قلنا، وحدة مساندة لوحدات البحث وموجودة نتيجة لوجود وحدات البحث ومن اجل تقديم خدمات لها. هذه الوحدة تقوم بتبويب وتصنيف وتخزين وحفظ الوثائق والمعلومات والمصادر التي

تنتج عن عمل الابحاث في وحدات البحث من اجل تسهيل امكانية الرجوع اليها واستعمالها واعادة تحليلها او دراستها او الاستعانة بها من قبل الباحثين في المركز او الباحثين من خارج المركز، وتحفظ هذه المعلومات حسب طبيعتها وحسب التسهيلات المتوافرة بملفات، رفوف، ارشيف، صور، مايكروفيلم، مايكروفيش، كمبيوتر او اي طريقة ممكنة.

وحدات البحث:

يشرف على كل وحدة من وحدات البحث شخص من حملة الدكتوراة ومن المعروفين بمقدرتهم على عمل الابحاث، واذا امكن من ذوي شهرة تتعدى المستوى المحلي في حقل من حقول العلوم الاجتماعية. يكون تعيينه الدائم كعضو هيئة تدريسية في احد الاقسام الاكاديمية في الجامعة، ويعار للمركز بواقع ٣ / ٤ وظيفة اي يقوم بتدريس مساق واحد في الفصل الواحد. هذا الشخص يكون نواة وحدة الابحاث التي يشرف عليها، ويساعده فيها عدد من مساعدي البحث، وقد يستعين ببعض اعضاء الهيئة التدريسية لتنفيذ بعض المراحل او بعض الاجزاء الفرعية من البحث مقابل تفريغ من مساق او مساقين لمدة فصل او اكثر. وهذه قائمة بعدد قليل من بين آلاف المواضيع التي تصلح لأن تقام حولها وحدات بحث ضمن مركز للابحاث الفلسطينية:

- وحدة دراسات التنمية الصناعية والزراعية والاقتصادية (في الضفة الغربية).
- وحدة دراسات تأثير الاحتلال على المجتمع العربي الفلسطيني (دراسات نفسية واجتماعية).
- وحدة دراسات المجتمع والشخصية الفلسطينية.
- وحدة دراسات التجمعات الفلسطينية خارج العالم العربي.
- وحدة دراسات التجمعات الفلسطينية في الدول العربية.
- وحدة دراسات الاسهام الفلسطيني في العلوم والآداب عبر التاريخ.
- وحدة دراسات الاحزاب والتنظيمات الفلسطينية.
- وحدة دراسات القوى العاملة والمؤهلات الفنية الفلسطينية.
- وحدة دراسات التربية والثقافة الشعبية الفلسطينية.
- وحدة دراسات دور النفط في الصراع العربي الاسرائيلي.
- وحدة دراسات مواقف دول العالم من الصراع العربي الاسرائيلي (او القضية الفلسطينية).
- وحدة دراسات الحركة الدينية والقومية في العالم العربي (وتأثيرها على القضية الفلسطينية).
- وحدة دراسات العلاقات العربية ـ الامريكية (وتأثيرها على القضية الفلسطينية).
- وحدة دراسات تأثير يهود امريكا على دور امريكا في الشرق الاوسط.
- وحدة رصد مراكز الابحاث والدراسات الاسرائيلية.
- وحدة دراسات المجتمع والشخصية الاسرائيلية (دراسات نفسية واجتماعية).
- وحدة دراسات الصهيونية العالمية ودورها في الصراع العربي الاسرائيلي.

جمعية إنعاش الأسرة:
ودورها الإجتماعي والإقتصادي في ظلّ الإنتفاضة

د. جمال نافع

مقدمــة:

يعتبر العمل الخيري التطوعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واحداً من الادوات الفعالة لتنظيم طاقات الشعب الفلسطيني في مواجهة سياسة سلطات الاحتلال الاسرائيلي، الهادفة الى اقتلاع وتشتيت ابنـاء شعبنا من وطنه، وتهميش دور مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية، والحد من امكانيات نموها وتـطورها على نحو يكفل فرض الهيمنة الاسرائيلية عليها، ويقود الى تبعيتها للمؤسسات الاسرائيلية، تمهيداً لتذويب الهوية الوطنية والثقافية والاجتماعية للشعب الفلسطيني.

وفي ضوء هذه الظروف، فإن العمل الخيري الفلسطيني يحمل سماتاً خاصة، ويلعب دوراً متميزاً عن مثيله في المجتمعات الأخرى، نظراً لخصوصية الظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني واضطراره الى ابداع اطره ووسائله الخاصة التي تسهم في نضاله العادل في سبيل الحفاظ على وجوده وهويته، وخاصة في ظل غياب سلطة مركزية وطنية، الأمر الذي فرض على المؤسسات الفلسطينية في الوطن المحتل ان تلعب دوراً كبيراً لسد جزء من هذا الفراغ.

وممــا لا شك فيه أن المرأة، في مختلف المجتمعات، تلعب دوراً اساسياً في مجال العمل الخيري التطوعي. وفي اطار العمل الفلسطيني، فإن الواقع الذي فرضه الاحتلال قد اضاف على كاهل المجتمع الفلسطيني، بشكل عام، وعلى كاهل المرأة بشكل خاص مشكلات واعباء اجتماعية جديدة أدت بالمرأة الى الانخراط في الاطر التي تكفل لها تحقيق وممارسة دورها الوطني والاقتصادي والاجتماعي.

وبالرغم مما يمثله هذا الواقع الجديد من عبء اضافي، الا أن انخراط المرأة في العمل الاقتصادي والاجتماعي المنظم قد ساهم من جهته في كسر جمود المفاهيم المتخلفة ازاء دورها وامكانياتها الابداعية، وتفجير طاقاتها، وتنمية وعي اجتماعي لأهمية مكانتها. وقد لعبت الأطر التنظيمية، من جمعيات خيرية واتحادات نسائية، دوراً كبيراً في رفع مستوى وعي المرأة والمجتمع بشكل عام، وتوسيع مشاركتها في

الانتاج والعمل الوطني وتقديم الخدمات للآلاف من ابناء شعبنا، كما وجهت وعي المرأة لأهمية العمل المنظم والنقابي.

ومما لا شك فيه، أن تنظيم الحركة النسائية وتأطيرها داخل الاتحادات والجمعيات، يدل على مدى انتشار الوعي الاجتماعي التقدمي في المجتمع الفلسطيني بشكل عام، الأمر الذي ادى كذلك الى الارتقاء بوعي المراة الثقافي والاجتماعي، فدفعت باعداد كبيرة من النساء للانتساب للنقابات العمالية.

ومـا قدمتـه وتقدمه هذه الجمعيات والاتحادات للمجتمع بشكل عام، وللمرأة بشكل خاص، هو سلسلة من النشاطات على صعيد محو الأمية، تدريب وتأهيل المرأة، تقديم الرعاية الصحية لها ولطفلها، تقديم المعونات المادية، اتاحة فرص العمل في المشروعات الانتاجية التابعة لهذه الجمعيات، فتح دور الحضانة ورياض الاطفال والمساهمة في رفع المستوى الثقافي والاجتماعي للمرأة.

وفي هذا السياق، تعتبر جمعية انعاش الاسرة ـ البيرة من أهم مؤسسات العمل الخيري التطوعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث استطاعت خلال ربع قرن من عمرها أن تقطع شوطاً واسعاً في تحقيق الأهداف التي رسمتها لنفسها.

نشاة الجمعية واهدافها:

تأسست الجمعية في مدينة البيرة بتاريخ ١٩٦٥/٨/٢ من قبل بضع نساء فلسطينيات وضعن نصب اعينهن النهوض بمستوى المراة الثقافي والاجتماعي وتقديم خدمات اجتماعية للمجتمع المحلي عبر جمعية خيرية نسائية تطوعية، تمارس نشاطها لتحقيق الاهداف التالية، كما حددها النظام الاساسي للجمعية:

١ ـ رفع المستوى الثقافي والاجتماعي للمرأة.
٢ ـ العمل على اقامة مراكز للعناية بالامومة والطفولة.
٣ ـ العمل على تأسيس مدارس تسهم في رفع المستوى التربوي للمدينة واللواء.
٤ ـ اقامة مراكز تدريب مهني.
٥ ـ اقامة مراكز محو أمية.
٦ ـ مساعدة الفقراء والمحتاجين.
٧ ـ الاعتناء بالشبيبة واقامة نواد لاستغلال وقت الفراغ.
٨ ـ تطوير الصناعات الريفية ومساعدة القرويين على تسويقها.
٩ ـ العمل على احياء التراث والفولكلور الفلسطيني[١].

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، بدأت الجمعية بداية متواضعة كخطوة على طريق المشوار الطويل والشاق، حيث باشرت نشاطها من مقر صغير مكون من غرفتين مستأجرتين وبعض الأثاث المستعمل او ما جمع من بيوت الاعضاء وبموازنة انحصرت بمبلغ مائة دينار استدانتها الجمعية من بلدية رام الله. وكان اول مشاريعها افتتاح مشغل لتعليم الخياطة تشرف عليه معلمة واحدة[٢].

مسيرة الجمعية:

انطلاقاً من هذه البداية المتواضعة والواثقة، وبالاضافة الى تحقيق الأهداف التي رسمتها لنفسها، فقد عملت الجمعية بجد وشمولية لتوسيع مجال خدماتها وأنشطتها، فلم تعد تقتصر على البدايات، بل تجاوزت ذلك بكثير، حيث تحولت الى مؤسسة متعددة الانشطة.

ونستطيع القول أنه بالاضافة الى دورها الأساسي الذي لعبته في النهوض بمستوى المرأة والمجتمع المحلي الثقافي والاجتماعي، فقد استطاعت الجمعية أن تمد فعالياتها لتشمل المحاور الأساسية التالية:

رعاية الاطفال والايتام، التعليم والتدريب المهني، اقامة المراكز الانتاجية، الاهتمام بالنشاطات الثقافية، تقديم المساعدات المادية والعينية، التضامن مع المعتقلين وأسر الشهداء والعمل على تنمية الريف الفلسطيني.

أولاً: رعاية الاطفال والايتام

١ ـ مشروع التبني بالانفاق:

وهو مشروع رائد يستند الى مبدأ التكافل الأسري، حيث تقوم الجمعية بتأمين نفقات المئات من الأطفال اليتامى والمحتاجين، وقد وصل عدد المستفيدين من هذا المشروع عام ١٩٨٨ الى تسعمائة طفل فلسطيني، وبلغ معدل النفقات الشهرية المقدمة لهم ثمانية آلاف دينار اردني شهريا قام بتغطيتها متبنو هؤلاء الاطفال من فلسطينيين وعرب وأجانب[٣].

٢ ـ روضة وحضانة الأطفال:

تضم الروضة ١٣٠ طفلاً تتراوح أعمارهم ما بين ٣ ـ ٦ سنوات، موزعين على أربعة صفوف، بما في ذلك الصف الأول الابتدائي. أما قسم الحضانة فيضم ٤٣ طفلاً تتراوح اعمارهم ما بين شهر الى ثلاث سنوات، تقدم لهم الجمعية وجبة غداء[٤].

وقد وصل مجموع ما يضمه هذا القسم من روضة وحضانة عام ١٩٨٨ الى ٣٠٠ طفل[٥].

٣ ـ بيت الأيتام وأطفال الشهداء والمعتقلين:

بالاضافة الى ما تقدمه الجمعية من رعاية للأطفال في مشروع التبني بالانفاق والروضة والحضانة، فإن الجمعية تحتضن عدداً من الأطفال وتؤمن لهم المسكن والمأكل والملبس والتعليم والرعاية الصحية وذلك في منزل خاص تم اعداده لهذا الغرض، تم افتتاحه عام ١٩٨٤، ويشرف عليه جهاز خاص متفرغ من المشرفات والموظفات. ومع نهاية عام ١٩٨٦ وصل عدد الفتيات المقيمات في هذا المنزل ١٣٢ طفلة وفتاة يتلقين تعليمهن في مدارس البيرة ورام الله وروضة الجمعية، اضافة الى أن قسماً منهن يتلقى تعليمه في مراكز الجمعية المهنية[٦].

وبالاضافة الى هذه المراكز المتخصصة، فإن الجمعية قد درجت على تقديم كل الرعاية والمساعدة المادية والعينية للأطفال المحتاجين خارج اطار الجمعية، سواء بشكل دوري او في الاعياد والمناسبات.

ثانياً: التعليم والتدريب المهني:

١ ـ مراكز التدريب المهني:

حرصت الجمعية منذ اليوم الأول لتأسيسها على ايلاء موضوع تدريب المرأة مهنياً اهتماماً خاصاً نظراً لما يلعبه هذا الأمر من دور في رفع مستوى المرأة والمجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. وفي البداية، كان مركز تعليم الخياطة الذي افتتحته الجمعية يضم ثمانية متدربات فقط، اما الآن فإن مراكز التدريب المهني تدرب ١٨٤ فتاة يتوزعن على الأقسام التالية[٧]:

أ ـ قسم النسيج على الماكنة: يضم هذا القسم ٢٣ متدربة.

ب ـ قسم الخياطة: يضم هذا القسم ٣٠ متدربة.

جـ ـ قسم التطريز على الطارة: يضم ١٦ متدربة.

د ـ قسم التجميل: يضم ٧٠ متدربة، ومنذ عام ١٩٨٥ ادخل في منهاج هذا القسم مساقات جديدة هي اللغة الانجليزية والتربية البدنية.

هـ ـ قسم السكرتاريا: ويضم ٤٥ متدربة، وقد أدخل الى منهاجه اللغة العبرية.

وتخرج من هذه المراكز حتى عام ١٩٨٧ ثلاثة آلاف وثمانمائة فتاة.

٢ ـ مكافحة الأمية:

انشأت الجمعية العديد من مراكز محو الأمية وخاصة في القرى والمخيمات، حيث بلغ عدد هذه المراكز في القرى المجاورة حتى عام ١٩٨٦ تسعة مراكز. وقد عملت الجمعية في السنتين الأخيرتين على التوسع نوعياً في هذا المجال حيث ادخلت على برامج مراكزها في القرى موضوع التنمية الريفية، وقد حققت في هذا الجانب تقدماً ملموساً.

٣ ـ التعليم الجامعي:

تقوم الجمعية بتغطية النفقات الدراسية لثلاثمائة طالب جامعي يواصلون دراستهم في مختلف الجامعات المحلية والعربية. يتم تغطية نفقات بعض من هؤلاء الطلبة بواسطة قروض تقدمها لهم الجمعية[٨].

ثالثاً: المراكز الانتاجية:

تسهم الجمعية عبر هذه المراكز بتوفير فرص عمل، سواء للفتيات اللواتي تدربن في مراكز الجمعية او للعمالة الفلسطينية بشكل عام، كما تسهم هذه المراكز الانتاجية بتوفير مورد مالي ثابت للجمعية في سبيل الحفاظ على مواصلة نشاطها وتحقيق اهدافها. ومن خلال تطوير هذه المراكز فإن الجمعية تسعى ايضاً لتأمين التمويل الذاتي الكامل لنشاطها. وهذه المراكز هي:

١ ـ مصنع المصنوعات المنزلية:

ينتج هذا المصنع مختلف انواع المواد التموينية والحلويات والبسكوت والكعك وجميع انواع

المأكولات الشعبية كالمسخن والصفيحة والكبة والمنسف وغيرها. كما يلبي احد اقسام المصنع طلبات الاهالي في المناسبات والاعياد، ويقوم هذا القسم ايضاً بتزويد المقصف باحتياجاته لتقديمها للموظفات والمتدربات في الجمعية.

وكان هذا المصنع قد شهد تطوراً ملحوظاً، حيث كان يغطي احتياجات السوق المحلي من الحلويات في رام الله والبيرة، بعد أن تم تطويره وتوسيع مصنع البسكوت وشراء عجانة وفرن كبير للمصنع. وكان يعمل في المصنع عدد من الفتيات وصل عام ١٩٨٥ الى ٢٣ فتاة يعملن على فترتين[٩]، إلا أن العمل في هذا المصنع قد توقف بعد قرار سلطات الاحتلال اغلاق الجمعية، ولا تستطيع الجمعية الآن استئناف العمل في المصنع لعدم توفر مكان لمتابعة العمل من جهة، ونظراً لعدم توفر الامكانيات المالية لشراء الآلات الجديدة التي يحتاجها المصنع من جهة اخرى.

٢ ـ السوق السنوي:

منذ السنوات الأولى لتأسيسها عملت الجمعية على اقامة سوق سنوي خيري. تسوّق فيه منتوجاتها وتغطي من ريعه جزءاً هاماً من نفقات فعالياتها، وقد اسهم ريع هذا السوق في انشاء أقسام جديدة للجمعية، وخاصة في باكورة نشاطها.

اقامت الجمعية أول سوق لها عام ١٩٦٨، ساهم ريعه في توسيع مشغل الخياطة والتطريز وانشاء مصنع للأدوات المنزلية[١٠]. وهكذا استفادت الجمعية من ريع كل سوق خيري اقامته في توسيع مراكزها وانشاء مراكز جديدة كصالون التجميل، مصنع القمصان والبيجامات، البدء في تنفيذ مبنى جديد للجمعية، مركز لتعليم السكرتاريا، توسيع روضة وحضانة الاطفال واستحداث لجنة للابحاث الاجتماعية والتراثية.

٣ ـ المعرض الدائم:

بالاضافة الى السوق السنوي، فإن الجمعية تعرض منتوجاتها في معرض الجمعية الدائم.

٤ ـ صالون التجميل:

يبيع هذا القسم مواد التجميل ويقدم خدماته لنساء المدينة.

٥ ـ النسيج على الماكنة:

ينتج القسم الملابس الصوفية لمختلف الأعمار.

٦ ـ الكروشيه:

المنتجات في هذا القسم سيدات مسنات يعملن في بيوتهن لعدم تمكنهن من العمل خارجها.

٧ ـ الخياطة:

يغطي هذا القسم كل ما تحتاجه مراكز الجمعية من خياطة وخاصة لاطفال ونزلاء السكن الداخلي والروضة، كمايلبي الطلبات الخارجية للمواطنين والجامعات والنوادي والفرق الفولكلورية.

٨ ـ التطريز بالاجرة:

العاملات في هذا القسم نساء وفتيات يعملن في بيوتهن، وخاصة في القرى حيث تقوم مندوبة عن كل

قرية باستلام المواد من مركز الجمعية من القماش والخيوط والرسومات اللازمة وتسلمها للعاملات في قريتها وتعيد ما ينجز منها للجمعية وتسلم الاجور الى العاملات في قريتها. وقد بلغ عدد العاملات في التطريز حوالي (٦٠٠٠) عاملة تتمكن كل منهن من تغطية ما يقارب ٦٥٪ من مصاريف بيتها من هذا العمل. وقد ارتفع عدد القرى التي يشملها برنامج التطريز من ٦٥ قرية الى ٨٥ قرية اثناء الانتفاضة[١١].

رابعاً: الفعاليات الثقافية:

١ ـ لجنة الابحاث والتراث الشعبي الفلسطيني:

في سبيل ترجمة أحد أهداف الجمعية المتمثل بالعمل على احياء التراث والفولكلور الشعبي وحفظه من التحوير والضياع، كما حدده النظام الأساسي للجمعية، فقد قامت الجمعية بتاريخ ١٩٧٣/٨/١٥ باستحداث لجنة خاصة لتحقيق هذا الهدف باسم «لجنة الابحاث والتراث الشعبي الفلسطيني». وقد مارست هذه اللجنة نشاطها على ثلاثة محاور رئيسية: اصدار مجلة، الدراسات والكتب، والمتحف.

مجلة التراث والمجتمع:

تصدر اللجنة مجلة ثقافية فصلية هامة تعنى بشؤون التراث الفلسطيني بشكل رئيسي وتحمل اسم «التراث والمجتمع». وقد ظهر العدد الأول منها عام ١٩٧٤ وصدر العدد التاسع عشر عام ١٩٨٨.

الدراسات والكتب:

اهتمت اللجنة باعداد الدراسات والكتب المختصة بشؤون التراث، حيث صدر عن اللجنة حتى الآن ثمانية كتب تحمل العناوين التالية:

- الملابس الشعبية الفلسطينية.
- الانجاب والطفولة.
- ترمسعيا ـ دراسة في التراث.
- دير ابزيع ـ دراسة في التراث.
- مدخل لدراسة الفولكلور.
- القاموس الشعبي الفلسطيني.
- دليل المتحف الشعبي الفلسطيني.
- دليل فن التطريز الفلسطيني.

كما أن اللجنة تعد لاصدار عدد من الابحاث والدراسات التراثية، وأن جزءً منها ماثل للطبع: ديوان الدلعونا، ببلوغرافيا التراث الشعبي، دراسة حول قرية دير دبوان ودراسة حول فن المعمار الفلسطيني[١٢].

متحف التراث الشعبي:

وقد افتتح هذا المتحف عام ١٩٨٦، ويحتوي على الادوات التراثية والملابس الشعبية الفلسطينية

ويضم الاقسام التالية:

- المضافة.
- البيت الشعبي الفلسطيني.
- الحوش.
- قاعة للأزياء الشعبية.
- قاعة تضم الادوات والمواد التراثية الأخرى[١٣].

٢ ـ المكتبة:

أنشئت في الجمعية مكتبة ضمت حتى عام ١٩٨٨ تسعة آلاف كتاب تشتمل على عناوين في مختلف المجالات.

خامساً: المساعدات المادية والعينية:

١ ـ المساعدات الشهرية: تقدم الجمعية مساعدات مالية شهرية للمئات من العائلات الفلسطينية، بلغ مجموعها عام ١٩٨٨ (١٨٠٠) عائلة تلقت دعما بمبلغ ٣٥ الف دينار اردني شهريا[١٤].

٢ ـ المساعدات العينية والطارئة: تقدم الجمعية مساعدات طارئة لعدد كبير من المحتاجين الذين يواجهون ظروفا طارئة صعبة، بالاضافة الى ما تقدمه من مساعدات عينية ونقدية في الاعياد والمناسبات لعدد من المحتاجين في مدينة البيرة، وغيرها من المناطق الفلسطينية المحتلة.

سادساً: التضامن مع المعتقلين واسر الشهداء:

أولت الجمعية هذا الجانب اهتماماً خاصاً في نشاطها، فبالاضافة الى ما تقدمه من دعم ورعاية خاصين لابناء المعتقلين والشهداء في مراكزها التي سبق ذكرها، مثل مشروع التبني بالانفاق والروضة والحضانة والمنزل الداخلي، فإن الجمعية تمنح الاولوية في دعم الدراسة الجامعية لابناء الشهداء، كما ان الجمعية تقوم بتزويد المئات من المعتقلين في سجون العدو بالملابس الشتوية والكتب، وخاصة المعتقلات منهم، حيث تقوم بتزويدهن باحتياجاتهن الشخصية خلال فترة الاعتقال وتؤمن لهن عن طريق الصليب الاحمر، جميع الملابس الشتوية. أما المعتقلين فتزود (٦٠٠) منهم سنويا بالملابس الشتوية.

سابعاً: مشروع تنمية الريف:

أولت الجمعية اهتماماً جيداً للريف، وخاصة في مجال مكافحة الأمية، فبادرت الى فتح العديد من مراكز مكافحة الأمية في القرى المجاورة، هذا بالاضافة الى جهدها الرامي الى تشغيل النساء القرويات بالتطريز، حيث اتسع نشاطها في هذا المجال ليشمل ٨٥ قرية فلسطينية. كما ان الجمعية قد ادخلت الى برامج مكافحة الأمية موضوع التنمية الريفية، الأمر الذي ساهم ويسهم في رفع مستوى وعي النساء في القرى في هذا المجال، هذا بالاضافة الى ما يشمله برنامج مكافحة الامية من توعية صحية واهتمام بالصناعات الشعبية.

وفي الآونة الاخيرة، وبعد قرار سلطات الاحتلال اغلاق مراكز الجمعية، فقد طورت الجمعية برنامج

تنمية الريف، في معرض ردها على قرار الاحتلال هذا، الامر الذي سنلاحظه لاحقا.

الجمعية والانتفاضة:

مع تصاعد سياسة القمع والتنكيل الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة وتفاقم الاضرار الفردية والجماعية التي لحقت بأبناء شعبنا جراء هذه السياسة، وانطلاقا من اهداف الجمعية الخيرية والاجتماعية والسمة الانسانية ـ الوطنية التي تميزت بها شخصية الجمعية، فقد أدركت، ومنذ الأيام الاولى للانتفاضة، أن تطور الاحداث يفرض على عاتقها دوراً كبيراً ومتميزاً، وكان من الطبيعي أن تمارس الجمعية دورها هذا باعتبارها جزءاً من الجسد الفلسطيني الرافض للاحتلال وسياسته، وأن تلعب دوراً مباشراً في الانتفاضة الباسلة.

وهكذا، فقد كثفت الجمعية نشاطها وتفاعلها مع جماهير شعبنا في نضاله العادل، وساهمت في تنظيم جهود المرأة الفلسطينية التي لعبت دوراً بارزاً في الانتفاضة. فقد كثفت الجمعية من فعالياتها على الصعيد الوطني العام وزادت من نشاطها على صعيد العناية بابناء الشهداء والمعتقلين ومساعدة الجرحى والتضامن مع المعتقلين وتزويدهم باحتياجاتهم وتقديم المساعدة للمتضررين، وعملت على توزيع معونات مادية ومنتوجات غذائية ووجبات مغلفة من انتاج الجمعية ومواد غذائية منوعة، كما قدمت في الشهر الاول للانتفاضة مساعدة مالية لمتضررين بمبلغ ١٥٣٣٢ دينار[١٥].

وبعد اقدام سلطات الاحتلال بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢١ على إغلاق مقر الجمعية ومراكزها التدريبية والانتاجية في المدينة، فإن الجمعية لم تستسلم ولم توقف نشاطها وعطائها، بل لجأت الى ابداع اطر ومراكز جديدة وتطوير المراكز التي لم يطالها الاغلاق.

فقد عملت الجمعية على تطوير مراكز محو الأمية المنتشرة في عشرين قرية، فادخلت مفهوم «محو الأمية الوظيفي» على برامج هذه المراكز بهدف ربط محو الأمية التعليمي بعملية التنمية من خلال ربط محتوى البرامج التعليمية بالمهن التي من المتوقع أن يمارسها الدارسون في مراكز محو الأمية واعدادهم لها، وذلك عبر تقديم نوع من الثقافة والارشاد الزراعيين والاهتمام بالصناعات الشعبية وتطوير وعي واهتمام العائلات الريفية بزراعة اراضيها والارشاد الى افضل السبل الى ذلك، مما يساهم في ازدياد ارتباطها بالارض ويعمل على تطوير انتاجها على اسس سليمة.

والى جانب مراكز محو الامية هذه، فقد قامت الجمعية بانشاء (٢٠) مركزاً للتدريب المهني في هذه القرى، وذلك بهدف تأهيل وتدريب المرأة الريفية وتعزيز مكانتها الانتاجية، مما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني ويحافظ على الثروة الزراعية، ويطور المهارات الشعبية المختلفة، كما يسهم هذا البرنامج في تعزيز استقرار الريفيين في قراهم والحد من الهجرة، ويزيد من ارتباطهم بأرضهم، وينسجم مع التوجه الوطني العام في هذا المجال، بل ويعتبر ترجمة حقيقية وفاعلة له.

وتنتشر هذه المراكز التدريبية في (٢٠) قرية يبلغ مجموع عدد سكانها ٥٥٣٩٢ نسمة.

ويبين لنا الجدول التالي اماكن تواجد هذه المراكز وعدد المتدربات مهنيا فيها، وعدد الدراسات في برنامج محو الامية في هذه المراكز.

جدول لمراكز الجمعية في الريف والمعلومات الخاصة بها

موقع المركز	عدد سكان القرية	المتدربات مهنيا	الدراسات في برنامج محو الامية	عدد المعلمات
عبوين	١٩٠٢٢	٢٦	١٠	٣
عاروره	١٦٣٠	٣٣	١٢	٤
عطاره	١١٢٢	٢٣	٨	٣
ابو شخيدم	٨٨٨	٢٧	١٠	٣
بيت لقيا	٤٢٠٠	٢٦	١٥	٣
دير عمار	٢٦٢٤	٣١	١٢	٣
دير جرير	٢٣٠٥	٣٠	-	٢
بيت اكسا	١٣٧٩	٢٦	١٠	٣
عين يبرود	٢٦٤٤	٤٩	١٠	٤
اللبن الغربي	٧٩٨	٢٣	٨	٣
ابو فلاح	٢٤٠٤	٤٦	١٢	٤
المزرعة الشرقية	٣٥٥٤	٣٥	٨	٣
سلواد	٦٩١٩	٣٨	٨	٤
سنجل	٤٢٨١	٥٢	١٠	٥
سردا	٦٩٦	٢١	٨	٢
ترمسعيا	٢٢٣٦	٢٣	٨	٣
قراوة بني زيد	٢١٨٥	٣٢	٢٠	٤
دير غسانة	١٦١٠	٣٨	١٥	٣
دير دبوان	٨٧٧٦	٣٤	١٥	٤
كفر مالك	٢٢٦٩	٤٢	١٦	٤
المجموع	٥٥٣٩٢	٦٥٥	٢١٥	١٠٤

المصدر: جمعية انعاش الاسرة، تقرير عن مشروع تنمية الريف، البيرة، ١٩٨٩/٨/١.

وفي المرحلة الثانية من مشروع تنمية الريف فإن الجمعية تخطط، وبعد اتمام مرحلة التدريب المهني، للانتقال الى مرحلة الانتاج، وذلك باقامة مراكز انتاجية في هذه القرى تسهم في توفير فرص عمل للمتدربات.

ولهذه الغاية فإن الجمعية تنوي اقامة ثلاثة اقسام انتاجية في مراكزها العشرين، وذلك في ضوء توفير الاموال اللازمة لذلك[١٦]:

قسم لانتاج الملابس الداخلية للرجال: ويشمل المراكز الريفية في القرى التالية: ابو فلاح، ترمسعيا، سنجل، عبوين، عارورة، قراوة، ودير غسانة.

قسم لانتاج قمصان نوم نسائية وملابس اطفال: ويشمل القرى التالية: كفر مالك، دير جرير، المزرعة الشرقية، سلواد، عين يبرود، وسردا.

قسم لانتاج الملابس الداخلية النسائية: ويشمل مراكز القرى التالية: عطاره، ابو شخيدم، بيت لقيا، اللبن الغربي، وعين عريك.

موقف سلطات الاحتلال من الجمعية:

انتهجت سلطات الاحتلال ضد المؤسسات الفلسطينية سياسة تقوم على تهميش دور هذه المؤسسات والحد من امكانيات نموها وتطورها على نحو يكفل فرض الهيمنة الاسرائيلية عليهاويقود بالنتيجة الى تبعيتها للمؤسسات الاسرائيلية تمهيداً لتذويب الشخصية الفلسطينية.

ويلخص الدكتور ميرون بنفنيستي، رئيس مشروع الضفة الغربية (الاسرائيلي) للبيانات الرئيسية، سياسة سلطات الاحتلال هذه اذ يقول: «ان السلطات الاسرائيلية تعمل على اعاقة تطور المنظمات التطوعية التي قد تنمو لتصبح منشآت اجتماعية بديلة». ويضيف الدكتور بنفنيستي «ان بمقدور هذه السلطات ابطاء نمو مثل هذه المنظمات، ولكنها بكل تاكيد لن تنجح في مهمتها هذه لأن هذه المنشآت عبارة عن فعاليات اجتماعية لا يمكن تدميرها»[١٧].

ولم تنج جمعية انعاش الأسرة من هذه السياسة، بالرغم من سمتها الخيرية والانسانية، فقد دأبت سلطات الاحتلال على مراقبة وعرقلة نشاطاتها، حيث اقدمت عام ١٩٦٩ على اغلاق اربعة مراكز للجمعية، كما لجأت الى المماطلة في منح الجمعية التصاريح لممارسة نشاطاتها وتطوير مراكزها في محاولة لثنيها عن لعب دورها تجاه ابناء شعبنا.

إلّا أن الجمعية استطاعت أن تصمد في وجه هذه السياسة وتصعد وتطور نشاطها وتبدع أساليبا جديدة في عملها، الأمر الذي لم يرق لسلطات الاحتلال التي ضاقت ذرعاً بهذا التطور المتصاعد، فاصدرت قرارها التعسفي واللاشرعي بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٩، والقاضي باغلاق مقر الجمعية ومراكزها لمدة سنتين والتحفظ على ممتلكاتها ومصادرة جزء منها وتقديم رئيستها السيدة سميحة سلامة خليل للمحاكمة.

ان هذا القرار يعبر، وبشكل سافر، عن سياسة سلطات الاحتلال المعادية للمؤسسات الوطنية الفلسطينية، مهما كانت اهداف هذه المؤسسات، طالما انها تسهم في تقديم خدمة لأبناء الشعب الفلسطيني. كما أن هذا القرار لا يستند الى اية شرعية قانونية باعتباره صادراً بمقتضى قانون الطوارىء (الدفاع) والاوامر العسكرية الاسرائيلية التي تمثل انتهاكاً لسيادة القانون المحلي وخرقاً فاضحاً للقوانين والاعراف الدولية الخاصة بالمناطق الواقعة تحت الاحتلال.

اضافة الى كل ذلك، فان هذا القرار لا يستند الى اي اساس من الواقع.

ونستطيع أن نرى بوضوح مدى تعسف وانعدام قانونية هذا القرار وانتهاكه لحقوق الانسان، في معرض مطالعتنا لملف الاتهام الذي قدمه المدعي العام العسكري الاسرائيلي ضد المناضلة سميحة خليل، رئيسة الجمعية، والذي يحاول من خلاله تبرير اقدام سلطاته على اغلاق مقر الجمعية والتحفظ على ممتلكاتها وتقديم رئيستها للمحاكمة. ومن ابرز ما يسجله هذا الملف ما يلي:(*)

يأخذ المدعي العام الاسرائيلي على الجمعية أنها قامت بنشاطات بهدف تحقيق غايات سياسية مخالفة بذلك قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية الاردنية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦، والذي يحظر على الجمعيات الخيرية ان تعمل لتحقيق أهداف سياسية. ويسوق الملف مجموعة من النشاطات والفعاليات التي يعتبرها المدعي العام مخالفة لقانون الجمعيات الاردني وخروجا عن النظام الداخلي للجمعية. ومن ابرز هذه الفعاليات التي يستند اليها هذا القرار ما يلي:

١ ـ شاركت الجمعية خلال السبعينات وبداية الثمانينات بالعديد من النشاطات السياسية وانها استغلت النشاطات التربوية والاجتماعية والثقافية كوسيلة لنشاطات معادية لاسرائيل وجيشها.

٢ ـ انه مع بداية الاحداث (الانتفاضة) جرى تزايد في فعاليات الجمعية، حيث اقيمت نشاطات تمريضية والمبادرة باعمال مساندة للجان الشعبية. وأن الجمعية عملت على اصدار كتاب يحمل عنوان «الانتفاضة» واستخدمت قاعة المحاضرات لعرض افلام معادية للاحتلال وتحرض ضده.

٣ ـ ان للجمعية التزاما معلنا بالموضوع الفلسطيني، وانها لا تعمل بثقافة اجتماعية وتربوية لاسمها فقط، وانما تستعملها كوسيلة لتعميق الوعي السياسي وتطوير الشخصية الفلسطينية بشكل عام.

٤ ـ ان لجان الجمعية هي غطاء لفعاليات سياسية معادية، حيث تقوم هذه اللجان بعقد لقاءات خاصة بالادب والشعر والمسرح ومناقشة الكتب، وقد جرى في اطار لجنة الابحاث والتراث الشعبي مناقشة كتاب «جذور القضية الفلسطينية» لاميل توما، وأن هذه اللجنة تستعمل من قبل الجمعية كأداة لترسيخ الوعي القومي الفلسطيني تحت عنوان تطوير الفولكلور والتراث.

٥ ـ تقوم الجمعية بتقديم مساعدات مادية ومعنوية للمعتقلين وعائلاتهم.

٦ ـ بمناسبة العام الدولي للطفل اقامت الجمعية عام ١٩٧٩ احتفالاً خاصاً بيوم الطفل الفلسطيني، متجاهلة بذلك تعليمات الحاكم العسكري، واصدرت بهذه المناسبة كتاباً خاصاً للاطفال.

★ محكمة العدل العليا الاسرائيلية، الدعوى رقم ٨٨/٦٦٠، جلسة ١٩٨٨/١١/٢١ إعلان من قبل النيابة العامة.

٧ ـ اقامت الجمعية في مقرها، كما شاركت مؤسسات وشخصيات من خارجها، فعاليات ضد اعمال المستوطنين اليهود في رام الله، وضد خطوات السلطات تجاه مؤسسات التعليم، كما قامت الجمعية بنشاطات تضامنية مع بسام الشكعة وكريم خلف واخرى احتجاجية على قرار ابعاد القواسمي وملحم، كما ان الجمعية كانت تؤيد مطالب عمالية.

٨ ـ ان الجمعية تستغل الدين الاسلامي كوسيلة للتحريض ضد دولة اسرائيل، حيث جرى عام ١٩٨٠ وبمناسبة توزيع الشهادات على المتخرجات من مراكز الجمعية تلاوة فصل من القرآن يحث على تجميع القوى ضد الكفرة.

٩ ـ ان الجمعية تعدد وتؤكد في مناسبات مختلفة الشعار القومي الواضح وهو **الارتباط بالارض**★.

وفي تقرير الجمعية للعام ١٩٧٣ تعبر الجمعية عن طموحها بأن الناس، كل الناس، يحافظون على أرضهم كما يحافظون على أنفسهم، لأن من لا أرض له لا وطن له ولا شرف ولا احترام.

بطلان وتعسف قرار اغلاق الجمعية:

بالرغم من عدم شرعية هذا القرار، وبالتالي انعدام الجدوى من ملف المدعي العام، إلا أنه من الضرورة بمكان الاشارة الى اهم ما أثاره هذا الملف، وذلك بغرض بيان الاهداف الحقيقية الكامنة وراء القرار. ونستطيع من خلال استعراض هذا الملف الذي يمتد على اكثر من اربعين صفحة، وفي معرض الرد عليه، تسجيل العديد من الملاحظات السياسية والقانونية، مع محاولة الابتعاد قدر الامكان عن التفصيلات القانونية والسياسية الا ما كان منها اساسيا، حيث يمكن اجمال ابرز هذه الملاحظات بما يلي:

١ ـ ان سلطات الاحتلال، في حين تتخذ قرارها القاضي باغلاق الجمعية استنادا الى قانون الدفاع والأوامر العسكرية الاسرائيلية التي تعتبر خرقاً لمبادىء القانون الدولي الواجب التطبيق على الاراضي المحتلة، وتمثل بالتالي، انتهاكا للقانون الاردني ولسيادة القانون، بالرغم من ذلك، الا ان هذه السلطات، وفي معرض تبريرها لقرارها، تلجأ الى قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية الاردني تحت ذريعة ان هذا القانون يحظر على الجمعيات الخيرية القيام بنشاطات سياسية. إن هذا النهج يعبر عن تناقض بيّن، فهو يلجأ الى القانون الاردني وقتما يشاء فيعتبره واجب التطبيق، وينتهكه ويسلبه صلاحياته في الوقت الذي يريد، وفي سياق نفس القرار.

٢ ـ ومن جانب آخر، وبالرغم من أن الجمعية ليست حزباً سياسياً، إلا أن ظروف القهر والاحتلال وتصاعد الظلم الجماعي والفردي تفرض على كل شخص، طبيعياً كان أو اعتبارياً، ان يلعب دوره الوطني في سبيل التخلص من الاحتلال ودفع الظلم الذي يلحق بأبناء شعبه.

٣ ـ ان القرار يأخذ على الجمعية أنها معادية للاحتلال، والجمعية لا تخفي موقفها هذا، بل انها تعلنه بكل وضوح وتعمل على ترجمة، الامر الذي تكفله لها كل القوانين والاعراف الدولية. بل تفرضه عليها

★ التشديد والعبارات المذكورة اعلاه كما وردت في الملف المذكور.

التشريعات الاردنية، والتي تلجأ اليها سلطات الاحتلال لتبرير قرارها، كواجب وطني في الدفاع عن الوطن ضد الاحتلال. هذا من جهة، ومن جهة اخرى، فإن الاحتلال، أي احتلال، وخاصة الاستيطاني منه، الذي يتميز به الاحتلال الاسرائيلي ـ الصهيوني للارض الفلسطينية، يهدف الى عرقلة ووقف نمو وتطور المجتمع الفلسطيني ويلحق به افدح الاضرار الاجتماعية والاقتصادية، الامر الذي يتناقض مع اهداف الجمعية التي تسعى الى النهوض بمستوى المجتمع المحلي، مما يفرض على الجمعية في ضوءه ان تسهم في السعي للتخلص من الاحتلال الذي يمثل عقبة اساسية تقف امام تطور المجتمع بكل فئاته.

٤ ـ ان مجموع الفعاليات الثقافية التي سجلها ملف الاتهام، هي من صلب اهداف الجمعية، وهي تساهم في ترجمة هذه الاهداف، خاصة في ضوء ما اشير اليه سابقا من ظروف مستجدة فرضها الاحتلال. ان المدعي العام العسكري يعتبر ان التزام الجمعية بالموضوع الفلسطيني وعملها لتعميق الوعي السياسي وتطوير الشخصية الفلسطينية هو بمثابة تهمة، وهو بذلك يعبر عن سياسة الاحتلال الهادفة الى تذويب الشخصية الفلسطينية.

ويظهر هذا جلياً في محاولة سلطات الاحتلال منع الجمعية حتى من نقاش كتاب «جذور القضية الفلسطينية» للكاتب الفلسطيني المعروف «اميل توما»، الذي قامت لجنة الابحاث والتراث بتقديمه، والتي يأخذ عليه المدعي العام ايضا انها تعقد لقاءات للادب والمسرح والشعر الفلسطيني. فهل كان المدعي العام يفترض ان على هذه اللجنة أن تتبنى الأدب الصهيوني المعادي لكل ما هو انساني، وهل كان يفترض أن على الجمعية أن تتبنى الاحتلال وسياساته بدلاً من تبنيها للموضوع الفلسطيني.

٥ ـ وتواصل لائحة الاتهام توضيحها وترجمتها لسياسة سلطات الاحتلال، فتوجه للجمعية «تهمة» الدعوة للارتباط بالارض، والتحريض على الحفاظ على الارض وعدم التفريط بها، لأن الارض رمز لوطن الانسان ولشرفه واحترامه لذاته. ان سلطات الاحتلال في اتهامها هذا تعبر وبشكل سافر عن حنقها على الجمعية لتبنيها هذا الشعار الذي يقف عقبة في وجه سياسة الاستيلاء على الاراضي الفلسطينية والاستيطان فيها. ويتضح الامر بشكل اكبر عندما «تتهم» سلطات الاحتلال الجمعية بأنها تقف ضد اعمال المستوطنين في مدينة رام الله.

وبالرغم من ان الدعوة للارتباط بالارض هي جزء من الانتماء للوطن، الاّ أنها، وبالاضافة الى ذلك، تمثل بالنسبة للجمعية ترجمة لواحد من اهدافها المعلنة والداعية للاهتمام بالريف وتنميته.

٦ ـ يشير الملف الى ان الجمعية تستغل الدين للتحريض ضد سلطات الاحتلال، ويأخذ عليها أنها سمحت في احدى فعالياتها بتلاوة آيات قرآنية تحث على تجميع القوى ضد الكفرة (سلطات الاحتلال). وهكذا تريد هذه السلطات من الفلسطينيين أن يبحثوا عن آيات ترحب بالاحتلال وتباركه، وتدعو الى اعتبار الصراع معه معلقاً الى أجل غير مسمى، او ربما يريد الحاكم العسكري أن يقتفي المسلمون الفلسطينيون اثر من باعوا دينهم وضمائرهم واوطانهم ليشتروا به ثمناً بخساً، كاتفاقية كامب ديفيد السيئة الصيت.

٧ ـ ولم ينج حتى الطفل الفلسطيني من الملاحقة في لائحة الاتهام، التي تستنكر على الجمعية أن تقيم احتفالاً في يوم الطفل الفلسطيني، حتى ولو كان يوماً واحداً، بالرغم من ان هذا الاحتفال اقيم تمشياً مع نداءات وقرارات هيئة الأمم المتحدة في العام الدولي للطفل، وبالرغم من أن رعاية الطفولة من أولى اهتمامات الجمعية.

٨ ـ وتتضح اهداف سلطات الاحتلال من اغلاق الجمعية عندما «تتهمها» بتقديم المساعدة للمعتقلين وبالتضامن مع المبعدين، فإن سلطات الاحتلال تحاول بذلك ابعاد الجمعية عن أي اهتمام وطني عام والعمل على تقزيم دورها واهتماماتها.

من كل ما تقدم، نرى أن الهدف الاساسي لقرار سلطات الاحتلال اغلاق مقر الجمعية ومراكزها، انما يقوم على الحد من تطور ونمو هذه الجمعية ويسعى الى عرقلة ممارستها لاهدافها وواجباتها الوطنية والانسانية، كما يمثل هذا القرار محاولة يائسة لحرف الجمعية عن اهدافها والعمل على تهميش دورها، وارغامها، وغيرها من المؤسسات الفلسطينية، على التراجع عن مهامها الوطنية والاجتماعية والانسانية.

ويعبر عن هدف السلطات بشكل واضح مناحيم مازوز نائب المدعي العام الاسرائيلي والمسؤول عن الدفاع عن قرار الاغلاق العسكري، اذ يقرر «بأن وجود ميل لوقف مثل هذه البنية التحتية هو امر صحيح. ولكن هذا الامر لن يتم ما دامت النشاطات شرعية. وأن هذه الجمعية لم تكن مجرد مؤسسة خيرية»[١٨].

هذا، بالاضافة الى ان هذا القرار، والمبررات الهزيلة التي ساقها المدعي العام العسكري، تمثل مخالفة صريحة للنظام القانوني الدولي الواجب التطبيق على الاراضي المحتلة، كما يمثل انتهاكاً للائحة واتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، حيث اوضحت هذه الاتفاقيات، كما اوضح القانون الدولي، حدود الصلاحيات والاختصاصات التي تتمتع بها سلطة الاحتلال وبينت ما عليها من التزامات تجاه الاشخاص والممتلكات الموجودة في الاقليم المحتل، اضافة الى ما يمثله هذا القرار من خرق لمبادىء حقوق الانسان في التعبير عن رأيه وحقه في حرية التنظيم.

إلاّ أن الجمعية، وبالرغم من كل هذه الحملة المسعورة ضدها، ادركت ومنذ البداية هدف الاحتلال من حملته هذه، فلم تنحن ولم تتراجع، بل على العكس من ذلك، فقد استمرت في فعالياتها وبادرت الى تطوير وتنويع نشاطها، كما رأينا لدى استعراضنا لمشروع تنمية الريف، لتثبت بذلك أن ارادة الشعب اقوى من كل القوانين الجائرة والاجراءات التعسفية.

ان موقف الجمعية هذا، والذي لاقى كل الدعم والمساندة من هيئات ومؤسسات محلية ودولية، قد أرغم سلطات الاحتلال على التراجع عن قرارها باغلاق الجمعية، وقبل انتهاء مدة السنتين، فعادت الجمعية ومع مطلع هذا العام للعمل في مراكزها وهي اقوى واصلب عودا وتجربة مما كانت عليه.

خلاصة:

من كل ما تقدم يتضح لنا أن جمعية انعاش الاسرة تقدم خدمات جمة لاعداد كبيرة من ابناء الشعب

الفلسطيني، وتلعب دوراً بارزاً في هذا المجال، حيث تساهم بشكل واضح في النهوض بمستوى المرأة، وتقوم بدور اجتماعي واقتصادي وثقافي وانساني بارز. وخلال مسيرتها الشاقة، استطاعت الجمعية، نتيجة لهذا الدور، أن تحتل موقعاً رائداً بين مثيلاتها. اضافة الى أن اتساع وتنوع نشاطها وشموليته قد أدى الى تعزيز مكانتها. فلم تعد مجرد هيئة نسائية خيرية، بل اصبحت مؤسسة اجتماعية - اقتصادية - ثقافية محلية.

ونتيجة لهذا التطور النوعي، فقد جوبهت الجمعية من قبل سلطات الاحتلال بالحصار والمراقبة والعرقلة المستمرة لنشاطاتها، وبالمقابل، لاقت الجمعية دعماً ومؤازرة من مؤسسات فلسطينية ودولية عديدة، الا أن تصاعد الاجراءات القمعية ضد الجمعية، تفرض بالنتيجة اهمية زيادة الدعم المادي والمعنوي لها، حتى تستطيع مواصلة تنفيذ برامجها وفعالياتها التي تم استعراض جزء منها، وحتى تستطيع الاستمرار في الدور الملقى على عاتقها، وخاصة في ظل الانتفاضة الباسلة.

المصادر:

(١) - محكمة العدل العليا الاسرائيلية، الدعوى رقم ٨٨/٦٦٠، جلسة ١٩٨٨/١١/٢١، اعلان من قبل النيابة العامة، ملحق جـ، صفحة ٢٠، **النظام الداخلي للجمعية**.

- جمعية انعاش الأسرة - البيرة، **الجدوى الاقتصادية لمشروع الألبسة الجاهزة**، آذار ١٩٨٧، مقدمة، صفحة ٢.

(٢) حمادة فراعنه، جمعية انعاش الأسرة ودورها في احياء التراث الشعبي الفلسطيني، مجلة **صامد الاقتصادي**»، عدد ٦٨/٦٧، صفحة ٢٤٩.

(٣) جمعية انعاش الأسرة، **نداء الى كل شرفاء العالم**، ١٩٨٨/٦/٢٢.

(٤) الجدوى الاقتصادية لمشروع الألبسة الجاهزة، مصدر سبق ذكره، ملحق صفحة ١٨.

(٥) نداء إلى كل شرفاء العالم، مصدر سبق ذكره.

(٦) جمعية انعاش الاسرة - البيرة، **تقرير موجز عن نشاطات الجمعية لعام ١٩٨٨**.

(٧) الجدوى الاقتصادية، مصدر سبق ذكره.

(٨) نداء الى كل شرفاء العالم، مصدر سبق ذكره.

(٩) جمعية انعاش الاسرة، تقرير عام ١٩٨٨، مصدر سبق ذكره.

(١٠) مجلة «**صامد الاقتصادي**»، مصدر سبق ذكره.

(١١) لجنة اصدقاء جمعية انعاش الأسرة، **رسالة مفتوحة**، عمان، ١٩٨٩/٢/١٥.

(١٢) تقرير عام ١٩٨٨، جمعية انعاش الأسرة، مصدر سبق ذكره.

(١٣) جمعية انعاش الاسرة **تقرير ٨٥ - ٨٦**.

(١٤) جمعية انعاش الاسرة، تقرير موجز عن نشاطات الجمعية لعام ١٩٨٨، مصدر سبق ذكره.

(١٥) محكمة العدل العليا، مصدر سبق ذكره، صفحة ٣٨.

(١٦) جمعية انعاش الاسرة - البيرة، **تقرير عن مشروع تنمية الريف**، ١٩٨٩/٨/١، صفحة ١ - ٥.

(١٧) **جيروسالم بوست**، الممارسات الاسرائيلية تصنع قادة فلسطينيين، بقلم اليانور، مقالة ترجمت واعيد نشرها في صحيفة **الفجر** المقدسية، ١٩٨٩/١/٢٤.

(١٨) المصدر السابق.

الإسكان والصمود الإقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

د. يوسف عبدالحق

مقدمة:

اذا كان الاسكان في العالم قد احتل بعد الجوع المرتبة الثانية بجدارة، فانه بالنسبة للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال يكاد يتساوى مع الجوع في اهميته، فالأسكان في الوطن المحتل يعني للفلسطيني التمسك بأرضه وهويته التي قد يجوع من اجلها ولا يتخلى عنها، والاسكان يعني ايضا وجود اساس مادي للمقاومة الاقتصادية، اذا جاز التعبير. ومن هنا لا يختلف اثنان حول مدى اهمية الاسكان بالنسبة لأرضنا المحتلة، والخلاف اذا وجد، هو في اساليب ومنهجية وطرق دعم الاسكان وتطويره.

بهذا المدخل يمكن تقسيم هذه الورقة الى ثلاثة أقسام رئيسية:

الأول: ويبحث في المشكلة الاسكانية: حجمها وخصائصها.

الثاني: يتناول السياسات الاسرائيلية الاسكانية في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

أما الثالث: فيتحدث حول دور الاسكان والصمود الاقتصادي.

المشكلة الاسكانية: حجمها وخصائصها:

١٠١ حجم المشكلة الاسكانية:

لتحديد المشكلة الاسكانية، يلزم التعرف على عرض الوحدات السكنية ثم الطلب عليها، وصولاً للميزان الاسكاني.

١٠١٠١ عرض الوحدات:

وهو عبارة عن الفرق بين الوحدات السكنية المبنية والوحدات الهالكة نتيجة عوامل الزمن وعوامل التخريب الاسرائيلي.

ويشير الجدول رقم (١) الى اجمالي الوحدات السكنية المبنية حتى عام ١٩٨٧. وقد تم حسابها على

اساس المسح الاسرائيلي للسكان والمساكن الذي تم عام ١٩٦٧، حيث تم بعد ذلك اضافة الوحدات التي بنيت في العام التالي واسقط منها الوحدات الهالكة، لنصل الى صافي الوحدات السكنية المبنية في ذلك العام، وهكذا دواليك حتى عام ١٩٨٧، حيث اتضح ان صافي الوحدات المبنية حتى نهاية هذا العام في الضفة الغربية يصل الى حوالي ١٤٨,٣ الف وحدة مقابل حوالي ١١٨ الف وحدة عام ١٩٧٧، اي بمعدل زيادة يبلغ ٢,٣٪ سنوياً. اما في قطاع غزة، فقد بلغ صافي الوحدات المبنية حتى نهاية العام ١٩٨٧ حوالي ٦٩,١ ألف وحدة سكنية، مقابل ٦٢,٦ الف وحدة سكنية عام ١٩٧٧، أي بمعدل زيادة يبلغ ١٪ سنوياً.

ويظهر الجدول رقم (٢) توقعات صافي عرض الوحدات خلال عشر سنوات قادمة، وذلك على أساس استمرار معدل النمو الذي ساد السنوات العشر السابقة (٧٧ ـ ٨٧)، مع العلم بأن كل المؤشرات تدل على ان عرض الوحدات السكنية اتجه بشكل واضح وملموس نحو الانخفاض منذ بداية الانتفاضة.

وتشير أرقام الجدول المذكور الى ان اجمالي العرض الصافي الكلي للوحدات السكنية في الاراضي الفلسطينية المحتلة بلغ ٢٢١,٥ الف وحدة سكنية، ٢٤٣,٤ الف وحدة و ٢٦٧,٦ الف وحدة خلال الاعوام ١٩٨٨، ١٩٩٣، ١٩٩٨ على التوالي.

٢٠١٠١ الطلب على الوحدات السكنية:

يتكون الطلب على الوحدات السكنية من طلب عدد الأسر التي يتكون منها السكان في أي عام زائداً طلب عدد الأسر المتوالدة من الاسر الأصلية بسبب الزواج ويضاف اخيراً الطلب الناجم عن تغيير الوحدات السكنية نتيجة عدم ملاءمتها الصحية.

بخصوص عدد أسر السكان، فقد تم في هذه الورقة اعتماد عدد السكان لعام ١٩٨٦ في الضفة الغربية بحوالي ١١٥٩,٨ الف نسمة وفي قطاع غزة ٦٥٦ الف نسمة ومعدل النمو السكاني ٣٪ و ٣,٣٪ سنوياً للضفة والقطاع على التوالي[١]، وكذلك فقد تم اعتماد معدل عدد افراد الاسرة الواحدة بحوالي ٧,١ شخصا[٢].

أما معدل توالد الاسر بسبب الزواج فقد بلغ حوالي ٠,٧٪ من عدد السكان[٣]. وفيما يتعلق بترك بعض الوحدات السكنية القديمة وغير الملائمة من حيث الوضع الصحي واستبدال هذه الوحدات، فقد تم الاستناد الى المسح الاسرائيلي الذي اجرته سلطات الاحتلال الاسرائيلي عام ٦٧، والذي بين ان حوالي ٢٠٪ من اجمالي الوحدات آنذاك والبالغة حوالي ٩٥ الف وحدة في الضفة و ٥٨ الف وحدة في غزة غير ملائمة صحيا[٤]، أي ان الوحدات المطلوب استبدالها تبلغ نحو ١٩ الف وحدة في الضفة الغربية وحوالي ١١,٦ الف وحدة في قطاع غزة.

وقد تم توزيع استبدال هذه الوحدات على مختلف السنوات بشكل متوازن كما يظهر من الجدول رقم (٣).

٣٠١٠١ الميزان الاسكاني:

من خلال الجدول (٤) يمكن التعرف الدقيق على مدى ثقل وحدة المشكلة الاسكانية وعلى سرعة تفاقمها، حيث يلاحظ ان هناك عجزاً واضحاً وبارزاً في العرض الاسكاني لمواجهة الطلب الاسكاني. اذ

في حين من المتوقع ان يبلغ هذا العجز عام ١٩٨٨ نحو ٧٠ الف وحدة سكنية، فان هذا الرقم سيصبح حوالي ١٣٥ الف وحدة سكنية بعد عشر سنوات، اي بمعدل نمو يتجاوز ٧,٣٪ سنويا.

ويفهم من الجدول نفسه (٤) ان العجز في الميزان الاسكاني هو في قطاع غزة اعلى منه في الضفة الغربية، سواء من حيث القيمة النسبية او المطلقة لهذا العجز، اذ بالرغم من ان سكان قطاع غزة لا يشكلون اكثر من ٥٠٪ من سكان الضفة الغربية، فان العجز المتحقق في قطاع غزة يزيد عن مثيله في الضفة الغربية، حيث يصل الى اكثر من ١١٣٪ من العجز المتحقق في الضفة الغربية.

٢٠١ خصائص المشكلة الاسكانية:

١٠٢٠١ الازدحام:

يتبين من الجدول (٥) شدة الازدحام الذي يتصف به الاسكان الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ليس فقط بالمقارنة مع السكان اليهود داخل الخط الاخضر، ولكن ايضاً مع الفلسطينيين داخل الخط الاخضر. اذ في حين نجد ان اكثر من ٩٠٪ من مساكن اليهود تقل فيها درجة الازدحام عن ٢/ غرفة، فان هذه النسبة لا تزيد عن ٣٥٪ في الضفة الغربية و ٣١٪ في قطاع غزة. كذلك فانه في حين لا تتجاوز نسبة المساكن اليهودية التي تصل فيها درجة الازدحام ٣ اشخاص او اكثر/ غرفة، ١٪، فانها في الاراضي الفلسطينية المحتلة تتعدى ٣٧٪.

٢٠٢٠١ توفر مياه الشرب:

تشير ارقام الجدول (٦) ان نسبة السكان الذين يتزودون بمياه الشرب من خلال شبكة عامة لا تتجاوز في الضفة الغربية ٦٢٪ وفي قطاع غزة ٧٥٪. ويلاحظ بالنسبة للضفة الغربية ان هناك نسبة لا يمكن تجاهلها لا زالت تروي ظمأها من آبار جمع مياه الامطار وتصل الى حوالي ١٩٪ في الضفة الغربية. ولا شك ان هذا الوضع يجعل الباب مفتوحا امام احتمالات انتشار الاوبئة والامراض السارية في الضفة الغربية، في حين نجد ان قطاع غزة بالنسبة لهذا الامر هو في وضع احسن حالاً من الضفة الغربية.

٣٠٢٠١ توفر المنافع للمسكن:

تدل أرقام الجدول (٧) على ان نسبة لا بأس بها من المساكن الفلسطينية في الضفة الغربية (٢٧,٤٪) ونسبة اكثر من المساكن في غزة تصل (٤٧٪) يعيش سكانها بلا حمام، لكن الأمر الأكثر سوءاً ان حوالي ٧٢٪ من المساكن في الضفة الغربية تستخدم المرحاض الخارجي، في حين ان هذه النسبة لا تصل اكثر من ٣٠٪ في غزة. والملفت للنظر بشكل حاد ايضاً هو قلة نسبة المساكن التي يتوفر فيها مرحاض وحمام معاً، اذ لا تتجاوز هذه النسبة ١٤٪.

٤٠٢٠١ الانارة بالكهرباء:

يلاحظ بالنسبة للانارة بالكهرباء ان قطاع غزة متقدم بشكل واضح عن الضفة الغربية، حيث بلغت نسبة المساكن المنارة بالكهرباء حوالي ٩٣٪ في قطاع غزة، في حين لم تتجاوز هذه النسبة في الضفة الغربية ٦٣٪ فقط[11].

مما سبق يتضح تماما تدني مستوى المساكن في الاراضي الفلسطينية المحتلة من حيث الخدمات والتسهيلات، الأمر الذي لا بد وأن يعكس نفسه على التكوين الاجتماعي والنفسي للأسرة، وخاصة صغارها. ذلك أن مثل هذا الوضع يؤدي الى حشر الصغار في حيز ضيق تحت سيطرة الكبار، الأمر الذي يحرمهم من ممارسة حياتهم الخاصة التي تتناسب واعمارهم، مما يفقدهم ثقتهم بانفسهم ويولد لديهم الشعور بالاستكانة والاتكال (٥). ويمكن ان يحدث العكس تماماً، اذ ان هذا الوضع قد يدفع الاطفال الى الخروج الى الشوارع والحارات بشكل يعرضهم الى مخاطر التشرد والانحراف.

٢ ـ السياسة الاسكانية الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة:

قام الاحتلال الاسرائيلي منذ اليوم الاول لسيطرته على الاراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧، بتنصيب نفسه وصياً على مصالح السكان، دون ان يسمح لهؤلاء السكان بادارة الحد الادنى لامورهم الحياتية. وقد احتل قطاع الاسكان مرتبة هامة في تفكير المخطط الاسرائيلي لسببين هامين: اولهما ان انتشار الاسكان يعني حماية الارض من الاغتصاب والمصادرة، سواء من خلال اشغالها او عن طريق تلاحم التجمعات السكانية الفلسطينية، الأمر الذي يعرقل حركة الاحتلال الاسرائيلي في تحقيق الهدف التوسعي الاستيطاني للحركة الصهيونية. والثاني ان تنشيط حركة الاسكان يؤدي الى استقرار المواطن الفلسطيني فوق ارضه بشكل يؤدي الى الحيلولة دون تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني للاحتلال، وهو افراغ الارض من سكانها.

من هنا نجد ان الاحتلال الاسرائيلي كان له الدور الاساسي في عرقلة نمو النشاط الاسكاني كماً ونوعاً، وقد ابتدع خلال الفترة الماضية، والتي زادت عن اثنين وعشرين عاما، عقبات جمة وتعقيدات كبيرة وتعسف لا حد له لاحباط كل جهد فلسطيني في تنمية وتطوير قطاع الاسكان. ويمكن تحديد معالم السياسة الاسرائيلية الاسكانية في الاراضي الفلسطينية المحتلة على النحو التالي:

١٠٢ مشروع التنظيم الهيكلي: بدأت سلطات الاحتلال منذ عام ١٩٨٢ بالضغط على المدن والقرى العربية لاجبارها على تبني مخططات تنظيمية مصدقة. واذا كان التنظيم والتخطيط من السمات الاساسية للانسان الحضاري، فانهما حين يتحولان الى غطاء مكشوف بهدف خنق التجمعات السكانية العربية اقتصادياً واجتماعياً وصحياً، يصبحان من أدوات البطش والعدوان. فقد جاء الأمر العسكري رقم (٤١٨) الصادر عام ٧١ والمعدل للقانون الاردني لتنظيم المدن والقرى والابنية لسنة ٦٦، ليركز كل صلاحيات التخطيط والتنظيم في مجلس التنظيم الاعلى الذي يعينه الحاكم العسكري، من الضباط الاسرائيليين المخولين بالاشراف على شؤون البلاد، الأمر الذي يعني خضوع التخطيط والتنظيم الهيكلي

لأهداف وغايات الاحتلال.

وفي عام ٨٢ نشرت سلطات الاحتلال المخطط الهيكلي رقم ١ /٨٢ وذلك بجزئه الخاص بمنطقة المركز (القدس) التي شملت حوالي ٤٤٦ ألف دونم. ورغم معارضة السكان الفلسطينيين لذلك، الا ان سلطات الاحتلال بدأت تعتبره اساساً لمنح الرخص وأصبحت ترجع اليه حين اصدار التراخيص (٦).

ويؤدي هذا المخطط في حال تنفيذه الى الحد من تطوير المدن والقرى وخنق دائرة منح رخص البناء، الأمر الذي يؤدي الى اضعاف نشاط الاسكان الفلسطيني، ويخلق بالتالي ظروفاً مواتية لتشجيع الهجرة الى الخارج.

وقد حدد المخطط المذكور استعمالات الارض في المركز كما يلي:

	الف دونم	
اسكان فلسطيني	٥٨,٩	٪١٣,٢
اسكان يهودي	٧٦,٦	٪١٧,٢
مناطق خضراء	٢٨,٨	٪٦,٥
زراعية	٢٦٣,٦	٪٥٩,١
طرق ومطارات	١٨,٢	٪٤,٠٠

بتدقيق النظر في ما سبق، يمكن تلخيص اهم سلبيات المشروع في انه يحد جداً من المساحات المسموح بالبناء الفلسطيني عليها، كما يحرم المجالس المحلية من صلاحيات الترخيص في اراضٍ هي في الحقيقة قريبة من المجالس وعلى حدودها، وكذلك، فانه نظراً لاكتظاظ المناطق المخصصة للسكن العربي، فان المخطط يحرم العرب من الاستفادة من مشاريع السكن الجماعي (٧).

٢٠٢ المشروع الهيكلي للطرق رقم ٥٠: نص هذا المشروع الصادر عن مجلس التنظيم الاعلى العسكري على ما يلي:

«يبلغ العرض الكلي للطريق السريع ٤٢٠م والرئيسي ٣٤٠م والاقليمي ٣٦٠م والمحلي ١٨٠م، ويبلغ مجموع اطوال الطرق المقترحة والقائمة في الضفة الغربية (١٩١٠)كم منها (١٢٨٤)كم قائمة او مصدقة و(٦٢٦)كم مقترحة».

ان هذا المشروع سيؤدي سريعاً الى حرمان الفلسطينيين من استغلال حوالي (٤٩٤) الف دونم منها (١٢٧) الف دونم مساحة الطريق والباقي وقدره (٣٦٧) الف دونم حرم الطريق. ولعل اكبر دليل على ان هدف هذا المشروع هو حرمان الفلسطينيين من حقوقهم ومصادرة أراضيهم ومنعهم من تفعيل نشاطهم الاسكاني، هو ان اكبر طريق (داخل الخط الاخضر) واكثرها ازدحاماً، وهو الطريق السريع بين حيفا ـ يافا ـ القدس، لا يتجاوز عرضه نصف عرض الطريق السريع في الضفة الغربية (٧).

٣٠٢ التعقيدات التي تخلقها ادارات الاحتلال في وجه كل من يطلب ترخيصا للبناء: وقد اصبح مؤخراً الحصول على ترخيص للبناء اشبه بالمعجزة، اذ تبين من الجدول (٨) انه تم تقديم ٩٩٤ طلباً لسلطات الاحتلال للحصول على ترخيص للبناء خلال الاشهر التسعة الاولى من عام ٨٨، لم توافق سلطات الاحتلال الا على ٢٢١ طلباً فقط، اي نحو ٢٢٪ فقط، كذلك فقد منعت بلديات قطاع غزة من اصدار التراخيص نهائيا.

٤٠٢ منع البناء قرب الشارع الرئيسي الا بارتداد يزيد على ١٥٠م: وهي مسافة طويلة جدا لا يمكن فهمها إلا في ضوء عرقلة نشاط البناء.

٥٠٢ سياسة تدمير المنازل التي انتهجتها سلطات الاحتلال تحت ذرائع وحجج واهية: وقد بلغ عدد المنازل التي هدمتها سلطات الاحتلال منذ عام ٦٧ وحتى عام ٨٨ حوالي ١٢,٢٠٠ منزل، منها ١١٤٦ منزلاً خلال عام ٨٨ فقط، الأمر الذي يشير الى تصاعد الاجراءات الاسرائيلية الخاصة بهدم المنازل (٨).

٦٠٢ يقوم الاحتلال الاسرائيلي منذ عام ٦٧ بتطبيق سياسة استيطانية احلالية: وتحاول هذه السياسة الاستيلاء على الارض والموارد ودفع المواطن الفلسطيني بعيدا الى خارج وطنه بالقسر المادي او القسر الاقتصادي. ويبلغ عدد المستوطنات التي قام الاحتلال بانشائها حتى نيسان ١٩٨٩ حوالي ٢٣٦ مستوطنة، منها ٢١٠ مستوطنة في الضفة الغربية و ٢٦ مستوطنة في غزة (جدول رقم ٩)، والجدير بالذكر ان الاحتلال الاسرائيلي يخصص سنوياً ١٥٠ مليون دولار لغايات الاستيطان (٧).

٣ ـ دور الاسكان والصمود الاقتصادي للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال:

من الصعب للباحث، أي باحث، أن يقبل علمياً باطلاق تعبير التخطيط الانمائي في ظل الاحتلال، اللهم الا اذا كان المقصود بهذا التعبير «المجازية» التي تعبر عن ارادة قوية وعزيمة ماضية في بذل جهود غير عادية للمقاومة الاقتصادية. ذلك ان التخطيط، وان كان أهم ما فيه هو علم تنبؤ المستقبل، فانه يستلزم، ليكون علميا، قدراً معلوماً من الاستقرار والثبات في اساسيات النشاط الاقتصادي، وهو ما لا يمكن الوثوق به في ظل الاحتلال.

ان الانسب، فيما يتعلق بالشعوب التي تعاني من الاحتلال، ان تطلق على جهودها لتنشيط اقتصادها المقاوم «سياسات»، ذلك ان السياسات قابلة للتغيير حسب المعطيات والمؤثرات التي قد تظهر هنا وهناك.

من هذا المدخل، استطيع القول بشيء كبير من الثقة، انه ما من باحث او صانع قرار على الساحة الفلسطينية، الا واعتبر الاسكان من اهم عناصر تحركه وسياساته، ذلك ان الاسكان يقوم بدور اساسي لا غنى عنه في جوهر عملية الصراع مع العدو الصهيوني، يمكن بلورته على النحو التالي:

أ ـ الاسكان بامتداده العمراني والسكاني يقف عائقاً قوياً يصعب اختراقه في وجه الزحف الصهيوني.

ب ـ الاسكان يرسخ الجذور الفلسطينية عميقا في ارضها من خلال تلبيته لحاجة انسانية واجتماعية

اساسية لا يسبقها غير الجوع.

ج ـ وفي ظل الاحتلال الاسرائيلي الذي يعمل على تحطيم الاقتصادي الوطني كمدخل للتهجير القسري الاقتصادي، فان معالجة مشكلة البطالة تصبح مسألة على غاية كبيرة من الاهمية. وقطاع التشييد في الاراضي الفلسطينية المحتلة، ومنه الاسكان بشكل خاص، يؤدي الى خلق فرص عمل خارجه بما يعادل ١٥٠٪ من فرص العمل التي يتيحها داخله (٧).

اطار برنامج دعم الصمود:

لكل ذلك، نلاحظ ان مشروع اطار برنامج دعم الصمود المقاوم الذي طرحته دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية، قد اكد في اهدافه، وفي اكثر من موقع، على اهمية دور الاسكان في تحقيق الصمود الاقتصادي المقاوم. فقد جاء في هذا المشروع ما يلي:

١ ـ التمسك بالارض واستثمارها بمختلف المشروعات الزراعية والاسكانية.

٢ ـ خلق اكبر عدد ممكن من فرص العمل من خلال قطاع الاسكان.

كذلك، نجد ان قطاع الاسكان وحده قد حصل على ١٠٪ من المخصصات المقترحة للسنة الاولى من البرنامج، كما في جدول رقم (١٠)، واذا اضيف اليه البناء، ترتفع حصته لتصل ١٥٪، وبذلك يحتل المرتبة الثانية من حيث الحصول على المخصصات.

دعم الصمود من اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة:

مارست اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود سياسة تخصيص الموارد على مختلف القطاعات والانشطة الاقتصادية والاجتماعية، كما هو وارد في جدول (١١)، حيث يلاحظ ان الاسكان احتل ايضا المرتبة الثانية في توزيع المخصصات. اذ حصل خلال الفترة (٧٩ ـ ٨٦) على حوالي ٦٨,٥ مليون دولار امريكي، أي ما نسبته ١٦,٢٪ من اجمالي مخصصات اللجنة المشتركة خلال هذه الفترة.

معوقات تنمية الاسكان:

توجد امام الجهود المبذولة لتنمية الاسكان وتطوير المستوى السكني للفلسطينيين في الداخل عقبتان اساسيتان: تتلخص الاولى في تدبير الموارد المالية الكافية لردم الفجوة بين الطلب والعرض الاسكاني، حيث لا يقل التمويل المطلوب عن مليار دولار، على اساس ان المسكن الشعبي يتراوح ما بين ٧ ـ ١٠ آلاف دولار.

اما العقبة الثانية، والتي هي في الحقيقة اعقد من الاولى واكثر تأثيراً وحسماً، فتتمثل في كيفية تجاوز العراقيل والعقبات التي تضعها سلطات الاحتلال في عملية ادارة التنمية الاسكانية الوطنية. وبمعنى اخر، كيف يمكن لنا ان نضع حداً لتجاوزات الاحتلال على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني فوق

ترابه ووطنه؟ لا أجد بدأ هنا من مناشدة الهيئات الدولية والاجنبية الصديقة للعمل على تأسيس مؤسسة اسكان برعاية الامم المتحدة، تقوم بمساعدة شعبنا في تدعيم صموده الاقتصادي كمدخل اساسي لنيل حريته واستقلاله.

جدول رقم (١)
عرض الوحدات السكنية (٧٧ ـ ١٩٨٧)

(الف وحدة سكنية)

السنة	الضفة الغربية			قطاع غزة			
	بناء جديد (+)	اهتلاك (-)	العرض الصافي	بناء جديد (+)	اهتلاك (-)	العرض الصافي	العرض الصافي الكلي
٧٧	–	–	١١٨,٠	–	–	٦٢,٦	١٨٠,٦
٧٨	٤,٠	١,٤	١٢٠,٦	١,٢	٠,٨	٦٣,٠	١٨٣,٦
٧٩	٤,٢	١,٥	١٢٣,٣	١,٥	٠,٨	٦٣,٧	١٨٧,٠
٨٠	٤,٦	١,٥	١٢٦,٤	١,٣	٠,٨	٦٤,٢	١٩٠,٦
٨١	٤,٤	١,٥	١٢٩,٣	١,٦	٠,٨	٦٥,٠	١٩٤,٣
٨٢	٤,٤	١,٦	١٣٢,١	١,٨	٠,٨	٦٦,٠	١٩٨,١
٨٣	٤,٦	١,٦	١٣٥,١	١,٧	٠,٨	٦٦,٩	٢٠٢,٠
٨٤	٤,٣	١,٦	١٣٧,٨	١,٦	٠,٨	٦٧,٧	٢٠٥,٥
٨٥	٤,٧	١,٧	١٤٠,٨	١,٢	٠,٨	٦٨,١	٢٠٨,٩
٨٦	٥,٢	١,٧	١٤٤,٣	١,٤	٠,٨	٦٨,٧	٢١٣,٠
٨٧	٥,٧	١,٧	١٤٨,٣	١,٢	٠,٨	٦٩,١	٢١٧,٤

ملاحظة: احتسبت ارقام الجدول على اساس معدل الاهتلاك السنوي ١,٢٪، كما استخدمت نفس المعادلات التي اعتمدها: د. بكر ابو كشك، **الضائقة السكنية في المناطق المحتلة**، في مؤتمر التنمية من اجل الصمود: وثائق المؤتمر، الملتقى الفكري العربي، القدس ١٩٨٤، ص٨.

جدول رقم (٢)
صافي عرض الوحدات السكنية المتوقع (٨٨ ـ ٩٨)

(الف وحدة سكنية)

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية المحتلة
١٩٨٨	١٥١,٧	٦٩,٨	٢٢١,٥
١٩٩٣	١٧٠,٠	٧٣,٤	٢٤٣,٤
١٩٩٨	١٩٠,٥	٧٧,١	٢٦٧,٦

المصدر: مصادر جدول رقم (١).

جدول رقم (٣)
الطلب على الوحدات السكنية (٨٨ ـ ٩٨)

(بالالف)

السنة	عدد السكان	عدد الاسر	عدد الاسر المتوالدة	الاستبدال الصحي	الطلب الكلي
			الضفة الغربية		
١٩٨٨	١٢٣٠,٤	١٧٣,٣	٨,٦	١,٩	١٨٣,٨
١٩٩٣	١٤٢٦,٤	٢٠٠,٩	١٠,٠	٧,٦	٢١٨,٥
١٩٩٨*	١٦٥٣,٦	٢٣٢,٩	١١,٦	٩,٥	٢٥٤,٠
			قطاع غزة		
١٩٨٨	٧٠٠,٠	٩٨,٦	٤,٩	١,١	١٠٤,٦
١٩٩٣	٨٢٣,٤	١١٦,٠	٥,٨	٤,٧	١٢٦,٥
١٩٩٨	٩٦٨,٥	١٣٦,٤	٦,٨	٥,٨	١٤٩,٠
			الاراضي الفلسطينية المحتلة		
١٩٨٨	١٩٣٠,٤	٢٧١,٩	١٣,٥	٣,٠	٢٨٨,٤
١٩٩٣	٢٢٤٩,٨	٣١٦,٩	١٥,٨	١٢,٣	٣٤٥,٠
١٩٩٨	٢٦٢٢,١	٣٦٩,٣	١٨,٤	١٥,٣	٤٠٣,٠

المصدر: حساب الباحث

جدول رقم (٤)

الميزان السكاني (٨٨ ـ ٩٨) بآلاف وحدة سكنية

السنه	العرض	الطلب	الميزان الاسكاني
الضفــــة الغربيــــة			
١٩٨٨	١٥١,٧	١٨٣,٨	(٣٢,١)
١٩٩٣	١٧٠,٠	٢١٨,٥٠	(٤٨,٥)
١٩٩٨	١٩٠,٥	٢٥٤,٠	(٦٣,٥)
قطـــاع غــــزة			
١٩٨٨	٦٩,٨	١٠٤,٦	(٣٤,٠)
١٩٩٣	٧٣,٤	١٢٦,٥	(٥٣,١)
١٩٩٨	٧٧,١	١٤٩,٠	(٧١,٩)
الاراضي الفلسطينية المحتلة			
١٩٨٨	٢٢١,٥	٢٨٨,٤	(٦٦,٩)
١٩٩٣	٢٤٣,٤	٣٤٥,٠	(١٠١,٦)
١٩٩٨	٢٦٧,٦	٤٠٣,٠	(١٣٥,٤)

المصدر: مشتق من جدول ٢، ٣.

جدول رقم (٥)

توزيع المساكن حسب درجة الازدحام عام ١٩٨٥ (٪)

عدد الاشخاص/ غرفة	الضفة الغربية	قطاع غزة	اســـرائيل	
			عرب	يهود
أقل من ١	٦,٧	٦,٠	٩,٢	٣٧,٣
١ ـ اقل من ٢	٢٨,٠	٢٤,٦	٣٦,٦	٥٣,٦
٢ ـ أقل من ٣	٢٨,٩	٢٩,٣	٣٠,٧	٨,١
٣+	٣٦,٤	٤٠,١	٢٣,٥	١,٠

المصدر: الخلاصة الاحصائية الاسرائيلية رقم ٣٧، ١٩٨٦، ص ص٢٦٨ ـ ٢٦٩، ٦٩٦.

جدول رقم (٦)

توزيع المساكن في الاراضي الفلسطينية المحتلة حسب توفير مياه الشرب عام ١٩٨٦ (٪)

مصدر الميــاه	الضفة الغربية	قطاع غزة
شبكة عامة	٦١,٦	٧٥,١
حنفية عامة	١٣,٦	٢٢,١
آبار جمع مياه الامطار	١٨,٩	٠,٢
مصادر اخرى	٥,٩	٢,٦

المصدر: الخلاصة الاحصائية الاسرائيلية، رقم ٣٨، ١٩٨٧، ص٧١٦، ٧١٧.

جدول رقم (٧)

توزيع المساكن في الاراضي الفلسطينية المحتلة حسب توفر المنافع عام ١٩٨٧ (٪)

	الضفة الغربية	قطاع غزة
حمام فقط	٥٨,٣	٣٩,٣
حمام ومرحاض	١٤,٣	١٣,٣
بدون حمام	٢٧,٤	٤٧,٢
دش	٦٣,٤	٣٤,٩
مرحاض	٩٧,٣	٩٠,١
مرحاض خارجي	٧١,٦	٢٩,٦
بدون مرحاض	٢,٧	٩,٩

المصدر: الخلاصة الاحصائية الاسرائيلية، عدد ٣٩، ١٩٨٨، ص ص٧٢٠ ـ ٧٢١.

جدول رقم (٨)

احصائية بالتراخيص الممنوحة من سلطات الاحتلال لعام ١٩٨٨

اللواء	عدد الطلبات المقدمة	عدد الرخص الممنوحة	٪
رام الله	٦٤٦	٨٠	١٢
نابلس	١٩٤	١٦	٨
طولكرم	١١٧	١٦	١٤
جنين	١٨٠	١٨	١٠
بيت لحم	٦٤	١٢	١٩
الخليل	١٩٣	٧٩	٤١
المجموع	**٩٩٤**	**٢٢١**	**٢٢**

المصدر: (٦)

جدول رقم (٩)

المستعمرات الاسرائيلية حتى نيسان ١٩٨٩

	القدس	الاغوار وبيت لحم	رام الله	نابلس	الخليل	غزة	المجموع
كيبوتس	–	٨	–	٢	٣	٣	١٦
ناحال	–	٧	–	٢	٨	١	١٨
قرية سكنية	١	١	٣	١٨	–	١	٢٤
قرية تعاونية	١١	٨	١٦	١٤	٧	٤	٦٠
موشاف شتوفي	١	٣	١	١	٧	٢	١٥
موشاف	–	١٣	٥	٥	٧	١٠	٤٠
مركز صناعي	٢	–	–	٤	–	١	٧
مدينة	١١	٢	٢	٢	٢	–	١٩
مجمع سكني	٩	–	–	–	–	–	٩
غير مصنف	٦	٥	٤	٨	١	٤	٢٨
المجموع	**٤١**	**٤٧**	**٣١**	**٥٦**	**٣٥**	**٢٦**	**٢٣٦**

المصدر: اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود، **مؤشرات احصائية اساسية حول فلسطين المحتلة**، نشرة رقم ٢٢١، عمان، ١٩٨٩، جدول رقم ١٠.

جدول رقم (١٠)

تخصيص الاستثمارات المقترح للسنة الاولى من البرنامج

النشاط	المبلغ (مليون دولار)	النسبة
الزراعة والمياه واستصلاح الاراضي	١٥٣,٧	٢٥٪
الصناعة والحرف اليدوية	٩٢,٢	١٥٪
قطاع البناء والاسكان	٩٢,٣	١٥٪
منه الاسكان	٦١,٥	١٠٪
النقل والمواصلات	٣٠,٨	٥٪
المرافق والبنية التحتية	٦١,٥	١٠٪
التعليم والتدريب	٩٢,٢	١٥٪
الرعاية الصحية	٦١,٥	١٠٪
الخدمات الاجتماعية	٣٠,٨	٥٪
المجموع	**٦١٥**	**١٠٠٪**

المصدر: دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية، اطار برنامج لدعم الصمود المقاوم، ١٩٨٨.

جدول رقم (١١)

توزيع دعم اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة حسب القطاعات ٧٩ ـ ١٩٨٦

القطـــاع	المبلغ (مليون دولار)	النسبة
التعليم	١١٤,٤	٢٧,١٪
الاسكان	٦٨,٥	١٦,٢٪
الطرق والنقل والبلديات	٥٩,٦	١٤,١٪
خدمات اجتماعية	٣٧,٦	٨,٩٪
الرعاية الوطنية	٣٤,٥	٨,١٪
الزراعة	٣٢,٧	٧,٨٪
الكهرباء	٣٢,٢	٧,٦٪
الصناعة	١٨,٢	٤,٣٪
المياه والمجاري	٨,٥	٢,٠٪
الصحة	٨,٠	١,٩٪
رفاه اجتماعي واخرى	٨,٤	٢,٠٪
المجموع	**٤٢٢,٦**	**١٠٠٪**

المصدر: اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود، **مؤشرات احصائية حول فلسطين المحتلة**، نشرة رقم ١، عمان، حزيران ١٩٨٨، ص٥٢.

المصادر:

(١) عبدالفتاح الجيوسي (اشراف)، **فلسطين المحتلة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧: الصمود والتحدي**، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان ١٩٨٨، ص١٤٨.

(٢) موسى سمحه وآخرون، **الصراع الديمغرافي في فلسطين المحتلة**، اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة، عمان ١٩٨٦، ص٦٧.

(٣) بكر ابو كشك، **الضائقة السكنية في المناطق المحتلة**، في مؤتمر التنمية من اجل الصمود: وثائق المؤتمر، الملتقى الفكري العربي، القدس ١٩٨٤، ص٨.

(٤) المصدر السابق، ص١٠٢.

(٥) يعقوب سليمان، **قطاع الاسكان في الاراضي الفلسطينية المحتلة**، بحث غير منشور، ١٩٨٩ ص٤٧.

(٦) رامي عبدالهادي: **التخطيط والتنظيم في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩١٨**، اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود، ندوة الاسكان والتنظيم الهيكلي، عمان ٢٨ ـ ١٩٨٨/١٢/٢٩.

(٧) د. فؤاد بسيسو: **دور الاسكان في تحقيق استراتيجية الصمود الوطني في الارض المحتلة**، اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود، ندوة الاسكان والتنظيم الهيكلي في الوطن المحتل، عمان ٢٨ ـ ١٩٨٨/١٢/٢٩، ص١٤.

(٨) عبدالفتاح الجيوسي، **الارض المحتلة وقائع واحداث**، اعداد كانون الثاني، شباط، اذار ١٩٨٩.

(٩) دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير، **اطار برنامج لدعم الصمود المقاوم**، ١٩٨٨.

(١٠) اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود، **مؤشرات احصائية اساسية حول فلسطين المحتلة**، نشرة رقم (١، ٢) عمان، ١٩٨٩.

(١١) **الخلاصة الاحصائية الاسرائيلية** رقم ٣٧، ١٩٨٦، رقم ٣٨، ١٩٨٧، رقم ٣٩، ١٩٨٨.

واقع الطفل الفلسطيني في الأراضي المحتلة من البؤس إلى الإنتفاضة

د. عبداللطيف عقل   د. يحيى جبر

الطفل الفلسطيني طفل بلا طفولة:

الأصل في الحياة ان تكون في ظروف طبيعية معتادة، ولئن كانت تلك قضية عامة فإنها اخص بحياة الطفل، الذي يكون اقرب من الفطرة والبداءة. ولو نظرنا في الظروف التي يحياها الطفل الفلسطيني لوجدناها ـ بأبسط عبارة ـ ظروفا غير طبيعية، وتتسم بالقسوة، وتفتقر الى الحد الادنى من متطلبات الطفولة.

ويمكن ان نعود بالأسباب التي جعلت ظروف الحياة «غير طبيعية» الى سبب واحد رئيسي، هو الاحتلال الاسرائيلي، او هو بعبارة اخرى، ان الفلسطينيين محرومون من ممارسة حقهم في السيادة الوطنية، سواء كانوا تحت الاحتلال ام في بلاد الشتات .فهم في ظل الاحتلال يعيشون في ارضهم تحت اكداس من القوانين العسكرية والاحكام العرفية، ويمارس ضدهم التمييز العنصري، ويحال بينهم وبين مواكبة الزمان وتحقيق الذات بقوة السلاح، على النحو الذي سنتبينه في هذه الدراسة. وهناك، في المخيمات، خارج فلسطين، يعيشون ظروفا ظنّوها مؤقتة فطال امدها عشرات السنين، والعالم بأسره يكتفي بتزويدهم بقليل من اسباب الحياة، بينما لهم من الحق في الحياة العزيزة ما لغيرهم من شعوب الارض، فحملوا السلاح لتحرير أرضهم فقيل«إرهابيون»، وعندما رفعوا راية السلام ازداد المحتل تعنتا. وعلى دول العالم وشعوبه الآن مهمة تدعيم مسيرة السلام الفلسطينية.

وتستمر مأساة الشعب الفلسطيني بأسره، ويزاد الضغط على أضعف فئاته، على الأطفال الذين تزداد معاناتهم يوما بعد يوم.

١ ـ حقوق الطفولة وضرورة رعايتها كما يرى المربون والفلاسفة والقانون الدولي:

أكثر الفلاسفة والتربويون من الحديث عن الطفل باعتباره انسان الغد، وأن سلامته اليوم ضمان للسلامة الاجتماعية في المستقبل، ومن هنا اجمعت الأديان السماوية والوضعية على حقوق الطفولة،

وركز الفلاسفة والتربويون على هذه الحقوق، واكدوها بالاجماع. وفي العصر الحديث، في خضم المتغيرات الحضارية، واستشراء الفتن والحروب في كثير من انحاء العالم، تعرض الأطفال مرارا في اكثر من موقع، الى انواع مختلفة من الارهاب والعنف والبطش، بقصد احيانا ودون قصد أحيانا أخرى. وقد وجد المجتمع الدولي نفسه ملزما بإبرام كثير من المواثيق وإعلان عدد من المبادىء لرعاية حقوق الطفل، وفي مقدمتها اعلان حقوق الطفل الذي اقرته الأمم المتحدة في ٢٠/١١/١٩٥٩، إلى جانب ما يخصه من ذلك في معاهدة جنيف وحقوق الانسان. وقد تبلور إهتمام العالم بالطفل في إعلان يوم الطفل العالمي.

ويقف المطالع في منشورات العقود الأخيرة على حقيقة أن الطفل بدأ يحظى باهتمام واسع، ورعاية عالمية مكثفة في كل مجالات الحياة، وفي مقدمتها الصحية منها والتعليمية. فكان التوسع في وسائل التعليم ودور الحضانة، والمصحات، واللعب التربوية، والبرامج المتلفزة، والحدائق المزودة بأسباب الراحة والمتعة، وغير ذلك من الوسائل. واخيرا بلغ الأمر بالأطفال ان شكلوا نوادي تخصهم، وأصدروا مجلات تعبر عن اهتماماتهم وتطلعاتهم.

ب ـ الطفل الفلسطيني اللاجيء:

وقياسا على ما تقدم، نستطيع ان ندرك مدى الهوة التي تفصل بين الطفل الفلسطيني وغيره من اطفال العالم.. وهذه الهوة تتسع باستمرار ابتداء من عام ١٩٤٨ إلى يومنا هذا، غير ان اتساعها ازداد تسارعا ابان الانتفاضة، لأن سلطات الاحتلال شددت وطأتها على كل المناشط في الأرض المحتلة، واحكمت قبضتها على كل مقدرات الحياة، فإذا بالفلسطينيين يعيشون في سجن كبير، وتحت طائلة الاحكام العرفية، ناهيك عن المجابهات المستمرة بين جيش الدفاع واطفال الحجارة الذين يطالبون بحقوقهم كأطفال، وكجزء من مجتمع يسعى إلى تحقيق ذاته، او كما قال Joseph Raach عضو الوفد الاعلامي الامريكي الذي قام بزيارة الأراضي المحتلة عام ١٩٨٨ ممثلا لاذاعة Salt lake city ان التقارير تقول ان الأطفال يقذفون الاسرائيليين بالحجارة، ولكن الأبعد من ذلك هو أن الفلسطينيين لا ينظمون تمردا.. ولكنهم ينظمون مجتمعهم[1].

ونعود فنذكر بالظروف القسرية التي يحياها الطفل الفلسطيني في اماكن وجوده التالية، وهي:

١ ـ داخل اسرائيل، حيث يشكل الفلسطينيون اقلية كبيرة تعادل خمس السكان ولكنهم يمثلون طبقة من الدرجة الثالثة بعد اليهود الشرقيين.

٢ ـ وفي الأراضي التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧م ممثلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يمتد أذى الاحتلال إلى كل أوجه الحياة، ويصبغها بلونه الكئيب، وبما اصبح تقليدا يوميا عقب الانتفاضة من قمع منظم، وإرهاب مدروس لطمس الهوية الوطنية، وقتل المستقبل في أطفال الحاضر.

٣ ـ وفي المخيمات التي تنتشر في البلدان العربية المجاورة، وفي المهاجر، حيث يكاد لا يخلو بلد منهم، وبالرغم من ذلك فإنهم يتعرضون من حين لآخر لكثير من الاعتداءات الاسرائيلية، حيث ما يزال صدى الغارات العدوانية على تونس ولبنان يتردد في سمع العالم بأمره.

ولنستمع الى الصحفي الاسرائيلي دافيد جروسمان في كتابه (الزمن الاصفر) يصف حياة العمال

الفلسطينيين الذين يعملون في اسرائيل من الرجال والأطفال الذين ينفصلون عن أسرهم مددا طويلة، حيث يعيشون في بركسات قذرة، ويقومون بالاعمال التي يرفض الاسرائيليون القيام بها، دون تأمين صحي ولا تأمين ضد الحوادث، وبقدر متدن من الأجور[2].

جـ ـ اوضاع الطفل الفلسطيني:

من نافلة القول ان نعيد إلى سمع العالم صور المعاناة الفلسطينية ابتداء من عام ١٩٤٨، فقد غصت أراشيف الأمم المتحدة ومنظماتها الدولية بالقرارات التي تدين ممارسات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في أماكن تواجده المختلفه. وسنعرض فيما يأتي للأوضاع العامة التي يحياها الفلسطينيون، وهي دون شك اشد ما يكون تأثيرها على الأطفال دون غيرهم، ذلك لأن قدرتهم على التحمل محدودة.

ومن ذلك ما نقتبسه من الجريدة الاسرائيلية حداشوت[3] حيث عقدت مقارنة بين الأوضاع الاقتصادية لليهود والعرب الفلسطينيين في إسرائيل (١٩٤٨). جاء في المقارنة:

ـ ان دخل الفلسطيني الذي يعيش في إسرائيل يعادل نصف دخل اليهودي.

ـ في الـ ١٠١ الأفقر في إسرائيل هناك ١٠٠ فلسطيني ويهودي واحد.

ـ وأن حالة أدنى عشرة يهود دخلا افضل من حالة أعلى عشرة فلسطينيين دخلاً.

ـ وفي عام ١٩٨٣ كان هناك ٢٦٠ عائلة اسرائيلية فقط من ٦ أفراد فما فوق ممن يعيشون في شقة من غرفة واحدة، بينماكان هناك ٣١٠٠ عائلة عربية بنفس المواصفات.

ـ ٨٠٪ من العرب بلا تلفزيونات.

ـ ٣٧٪ منهم بلا تدفئة في الشتاء.

ـ ٢٤٪ منهم بلا حمامات او ماء ساخن.

ـ معظم المدارس الابتدائية اليهودية تحصل على دعم حكومي أعلى بمقدار ٣٠٪ مما تحصل عليه المدارس العربية، وقد يرتفع الفرق في المدارس الثانوية إلى ٥٠٪ كما أن المدارس العربية تفتقر إلى عدد كبير من الغرف الدراسية تصل إلى المئات، وإلى المياه حيث كثيرا ما تنقطع في المدارس.

هذا بالنسبة للفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الاسرائيلية، الذين يفترض فيهم ان يكونوا سواء واليهود في «واحة الديمقراطية» المزعومة. فماذا بالنسبة للفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة؟

واشارت الباحثة ريتا جفمان ان ٩٠ طفلا فلسطينيا من ١٠٠٠ يموتون في السنة الأولى من الولادة، والنسبة أعلى من ذلك في مخيمات وكالة الغوث الدولية، بينما تنخفض نسبة الموت بين الأطفال الاسرائيليين إلى ١٢ من ١٠٠٠. وتعزو الباحثة ارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال الفلسطينيين إلى تردي الأوضاع الصحية. فمن بين القرى الثلاث التي خصتها بالدراسة، هناك قرية واحدة موصولة بشبكة مياه، بينما رفضت السلطات العسكرية ادخال الماء القريتين الآخريين. وتوصلت الباحثة في الدراسة التي اجرتها إلى أن ٤١٪ من اطفال تلك القرى، ممن لا تزيد أعمارهم عن ثلاث سنوات يعانون سوء التغذية، وأن ٣٪ منهم مصابون بأمراض طفلية[1].

وبوجه عام نستطيع ان نقول أن أوضاع الشعب الفلسطيني عامة، والأطفال منهم خاصة، يمكن أن توصف بإيجاز شديد بالتردي، ليس في مجال واحد من مجالات الحياة المختلفة، ولكن فيها جميعا، وسنتبين مدى المعاناة في الصفحات القادمة.

د ـ الطفل الفلسطيني بدون حماية:

ان حقـوق الطفل الفلسطيني مهضومة، ويكفي لتقرير ذلك أن أرضه محتله، وسيادة مجتمعة الوطنية غير قائمة، ولو توقف الامر عند هذا الحد لكان أهون مما هو عليه الآن، حيث لم تكتف سلطات الأحتلال بمصادرة الحقوق والحريات. بل تعدت ذلك إلى أن جعلت الأطفال أهدافا لبنادقها، والمطالع في الاحصـاءات الدوليـة المحـايـدة يقف على ارتفاع نسبة القتلى من الاطفال سواء على ايدي الجنود الاسرائيليين أم على ايدي المستوطنين. بل لقد تجاوز الحكم العسكري ذلك الى دفن الفتيان أحياء، وفي كتابها An age of Stone عرضت المحامية الاسرائيلية فيليتسيا لانجر قصة الفتيان الأربعة الذين دفنهم الجيش بالجرارات الاسرائيلية عمدا في قرية سالم في آذار ١٩٨٨[٥] هذا الى جانب عدد من الاعترافات التي يدلي بها شاهدو عيان من الاسرائيليين والصحفيين الاجانب وغيرهم.

ففي أيـار المـاضي قتل الجيش الاسرائيلي والمستوطنون اليهود في الضفة الغربية ٣٨ فلسطينيا وجرحوا ٣٠٠٠ استنادا إلى ما صرح به البروفسور اليهودي اسرائيل شاحاك، رئيس الرابطة الاسرائيلية لحقـوق الانسان. وبمقارنة ذلك منسوبا إلى عدد السكان مع سكان الولايات المتحدة، فإن علينا أن نتصور أن ٥٤٧٢ قتلوا، و ٤٣٢٠٠٠ قد جرحوا في شهر واحد... وهؤلاء الضحايا على أية حال ليسوا جنودا، ولكنهم من الأطفال والنساء الذين اصبحوا هدفا لمخطط شامير ـ رابين[٦].

ولم تكن هذه ممارسة السلطات الاسرائيلية ابان الانتفاضة وحسب، بل انها كانت كذلك من قبل، ففي المذكرة التي وزعتها المحامية الاسرائيلية فليتسيا لانجر في أواخر ١٩٧٧م بعنوان (رابطة حقوق الانسان والمواطن في اسرائيل) ما نصه: «رأيت ابناء هذا الجيل من الفلسطينيين يجلبون بأعداد كبيرة إلى المحاكم ويغرمون بآلاف الليرات، ابناء اللاجئين (في المخيمات) الذين يجبر آباؤهم بموجب القانون على دفع الغرامات المالية تحت طائلة السجن... رأيت مجموعة من الفتيان في المحكمة العسكرية وكانت الكدمات على وجوههم... وفي اليوم نفسه انقذت امام الحرم الابراهيمي ولدا من بين أيدي الجنود وكان مغشيا عليه فحملناه إلى المستشفى، حيث تحدث الأطباء هناك عن معالجتهم لفتيان نهشتهم الكلاب..».

وتمضي المحامية لانجر قائلة «وتكتظ السجون بالفتيان، وعندما ينقلون إلى معتقل جديد يشبعهم الجنـود ضربـا وركـلا طيلة الطريق، وأخـيرا لجـأت السلطات إلى وسـائل رهيبة لارهاب الأطفال في المخيمات... وذلك بمداهمة أولاد المخيمات وجمعهم في مكان واحد وضربهم بشدة، وتخويفهم بالأفاعي، ومداهمة البيوت ليلا واعتقال الأولاد دون تهمة مثلما حدث في مخيم بلاطة قرب نابلس»[٧].

وفي ٩/٦/١٩٨٩م أدان مجلس الأمن بالاجمـاع المـارسـات الاسرائيليـة في الأراضي المحتلة واعتبرها منافية لحقوق الانسان[٨] هذه الممارسات التي لم ينج من أذاها مواطن فلسطيني واحد، ولم

يسلم من شرها أي منشط.

وبعد فكيف لأطفال يعيشون مرغمين هذا النمط من الحياة، أن يكونوا كغيرهم من أطفال العالم، وكيف لهم أن ينعموا بما هو حق طبيعي لهم من حياة آمنة، وحرية تامة في التصرف والتعلم وممارسة مناشط الحياة كما يشاؤون؟

الممارسات الاسرائيلية ضد الطفولة الفلسطينية من ١٩٦٧ ـ ١٩٨٩:

تنوعت الأساليب العدوانية التي مارستها السلطات الاسرائيلية ضد الطفل الفلسطيني فاتخذت أشكالا مختلفة، ربما احتاج بيانها إلى كتب كثيرة، بل لقد صدر في هذا الشأن عدد كبير من الكتب تناولت الموضوع بشكل او بآخر، نذكر منها كتاب «الزمن الأصفر» للصحفي الاسرائيلي David Gerossman[٩] وكتاب الفلسطينيون تحت الاحتلال لمؤلفيه Peterkhrog and Mary MC David الصادر عن Centre for Comperative Arab Studies. Washington Dc, 1989 وكتاب Palestinian Refugees and non - refugees in the West Bank and Gaza strip. Special issue of the journal refugee studies. oxford university press, oxford 1989 كما يجد المطالع في تقارير الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية عددا كبيرا من الادانات التي وجهها المجتمع الدولي للسلطات المحتلة. ففي ٩/٦/٨٩ صدر قرار مجلس الأمن الدولي بالاجماع بإدانة سياسة اسرائيل وممارساتها التي تناقض حقوق الانسان ضد الشعب الفلسطيني بوجه عام.

وجـاء في مقـالة لأحـد مؤيـدي اسرائيل يقول فيها «انني كمؤيد لاسرائيل.. اتفهم كيف يشعر الاسرائيليون بضرورة الانتقام، غير أن هذا الانتقام يجب أن يكون من أشخاص بعينهم، اما أن يكسر الجنود الاسرائيليون ايدي الأطفال حتى يكفوا عن رشق الحجارة ويضربوا الناس لجعلهم عبرة. ويمنعوا المساعدات الطبية، فهذا أمر يجب أن يتوقف إن كنا نريد لاسرائيل البقاء[١٠]. كما طالبت الجريدة نفسها New yourk times في ٢٦/١/٨٨ بوجوب امتناع اسرائيل عن كسر عظام الأطفال. ولم تكن هذه هي الممارسات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وحسب، بل ان القوات المسلحة الاسرائيلية تتعقب الفلسطينيين في اماكن عيشهم في الخارج، وكلنا نذكر عندما أغار الجيش الاسرائيلي وعندما توغل في الأراضي اللبنانية في اوائل شهر ٨/١٩٨٩م حيث ركز هجماته على الفلسطينيين فقتل طفلين لم يبلغا الخامسة من العمر وثلاثة أطفال أعمارهم ١٠، ١٣، ١٤، سنة[١١].

وسنفصـل القول في الصفحات القادمة، في الممارسات الاسرائيلية مع الاستشهاد قدر الامكان بأقوال لاسرائيليين أو غربيين أو أطراف دولية محايدة.

وقد يسهل علينا أن نفهم هذا الموقف العدائي من الفلسطينيين عامة، وأطفالهم خاصة، إذا وضعنا في الاعتبار أن اليهود يربون أطفالهم على معاداة العرب ويغرسون شجرة الحقد في نفوسهم، ويكفي للبرهنة على ذلك ما توصل إليه البروفسور اليهودي أدير كوهين ـ الذي قام بدراسة مستفيضة لكتب

الأطفال في اسرائيل ـ من انه، بعد عشر سنوات من هذا الحوار، طرأ تحسن على العلاقات بين مصر واسرائيل، وتم التوصل إلى سلام بارد، ولكن الجهل والغربة والكراهيه نحو العرب ما تزال مسيطرة على كتب الأطفال في اسرائيل، ولا تساهم في بناء جسور من التفاهم وبداية اللقاءات[١٢]. موقف يزرع في الصغار كراهة وعداء، ويمارسونه إذا كبروا قتلا وتكسير عظام.

١ ـ الحرمان من التعليم ـ تخريب التعليم:

تخضع الحياة التعليمية في الأراضي المحتلة طوال الفترة ٦٧ ـ ٩٠ إلى ضغوط متزايدة من سلطات الاحتلال الاسرائيلي، وقد تصاعدت هذه الضغوط اثناء الانتفاضة إلى درجة ادت إلى تعطيل الحياة التعليمية بشكل كلي. كما يتعرض المدرسون والطلاب، بما في ذلك الأطفال، إلى انواع مختلفة من الضغوط، كإغلاق المؤسسات التعليمية مددا طويلة والحؤول دون انتظام حلقات الدرس في اماكن بديلة، إلى جانب اتخاذ المدارس ثكنات عسكرية، وتدمير اثاثها وادواتها، حتى اصبح ذلك امرا معتادا.

وقد أضرت الاوامر العسكرية بإغلاق المؤسسات التعليمية باكثر من ٣٠٠٠٠٠ طالب في المراحل الدراسية الاولى واكثر من ١٨٠٠٠ طالب جامعي، ويشكل هؤلاء الطلاب ما نسبته ٤٠٪ من مجموع السكان في الضفة الغربية. مما جعل خطر الأمية محدقا باكثر من ١٢٠٠٠٠ طفل فلسطيني تتراوح أعمارهم بين السادسة والعاشرة[١٣].

اي أنه في الوقت الذي يجتمع فيه ممثلو العالم لوضع استراتيجية مناسبة للقضاء على الأمية وإتاحة فرص التعليم للمحرومين، نجد السلطات الاسرائيلية تمارس عكس ذلك، وتفتح الأبواب لمزيد من الأمية.

ويستمر إغلاق المدارس ورياض الأطفال والجامعات شهرا تلو الآخر (٢٠ شهرا خلال عامين) عبر مسلسل مدروس، وتنشط الجهات الدولية والفلسطينية في البحث عن بديل مرحلي للتعليم الصفي، حيث بادرت وكالة الغوث UNRWA بوضع خطة للتعليم المنزلي (Home Education)، ولكن وزارة الخارجية الاسرائيلية أمرت الوكالة بضرورة التخلي عن مجرد التفكير في ذلك المشروع الذي يهدف إلى تأمين التعليم للاطفال من سن ٦ ـ ٩[١٤].

ونظرا لما تقدم، فقد وجدت الولايات المتحدة ـ حليف اسرائيل الأول ـ نفسها مضطرة إلى إدانة موقف اسرائيل من التعليم في الأراضي المحتلة، وذلك في ١٧/٥/١٩٨٩ حين دعا هاورد فيلس ـ باسم الكونغرس ـ اسرائيل إلى فتح المدارس الفلسطينية محذرا من انه «ما دمنا نستعد للتصويت على تقديم مساعدة لاسرائيل بمبلغ ٣ بليون دولار في الأسبوع القادم.. فإن الوقت مناسب لتعلم اسرائيل اننا نؤمن بأن عليها أن تعمل على تهيئة المناخ التربوي المناسب في الضفة الغربية ـ في قطاع غزة تسير الأمور بشكل افضل ـ كخطوة على طريق تحقيق السلام في المنطقة»[١٥].

وتسمح اسرائيل بفتح المدارس، ويعود الطلاب، لكن ليعودوا مجددا إلى بيوتهم. فقد نشرت دورية

WORLD UNIVERSITY SERVICE[١٦] مقالة تحت عنوان «لا حق لأحد هنا بالتعليم» جاء فيها: المدارس والجامعات الاسرائيلية مشغولة في التحضير للعام الدراسي الجديد ٨٩/ ٩٠ ولكن الجامعات الفلسطينية مغلقة بأمر عسكري منذ شهر ١٢/ ١٩٨٧. كل مؤسسات التعليم العالي اغلقت لدى ابتداء الانتفاضة ضد الاحتلال الاسرائيلي، كما اغلقت المدارس ايضا طوال العامين السابقين تقريبا.

ومن الممارسات الاسرائيلية الالتفافية، انها في كثير من الأحوال، في الفترات القليلة المتقطعة التي تسمح فيها بانتظام الدراسة، تفرض نظام منع التجول لأيام طويلة على كثير من التجمعات البشرية، مما يؤدي إلى النتيجة نفسها... اعني تعطيل الحياة التعليمية. فمنذ السماح لمدارس الضفة الغربية بإعادة فتح ابوابها في ٢٢/٦/٨٩، فإن مخيمي نور شمس وطولكرم لم يشهدا نشاطا تعليميا إلا في حالات نادرة جدا، وذلك بسبب استمرار حظر التجول[١٧].

وتتخذ الممارسات الاسرائيلية لتخريب التعليم ابعادا أخرى، حيث كثيرا ما تتخذ المدارس معسكرات أو اماكن للتوقيف المؤقت. فقد ورد في المقالة المذكورة ان جنودا اسرائيليين انتهكوا حرمة مبان تابعة للانروا... وأن ثلاث مدارس تابعة للوكالة في مخيمات جباليا والشاطىء والمغازي استخدمت كمراكز للاستجواب في العمليات التي قام فيها الجنود بدعوة الذكور ممن تتراوح اعمارهم بين ١٥ ـ ٥٥ سنة لاستجوابهم. وفي دير البلح، لدى ابتداء العام الدراسي الحالي، اقتحم الجنود الاسرائيليون مدرستين للأطفال مما اضطرهم للعودة إلى منازلهم. وفي اسرائيل، تتسم احوال التعليم في الوسط العربي بالتدني والتخلف مقارنة بما يناظرها في الوسط اليهودي[١٨]، حيث جاء في تقرير رسمي عن دراسة أعدت بتكليف من مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي «ان صورة أحوال التعليم في القطاع العربي ـ كما ترتسم في خطوط هذه الدراسة ـ قاتمة جدا»[١٩]. وجاء في موضع آخر منه أن هناك هوة شاسعة وعميقة بين جهاز التعليم في الوسط اليهودي ونظيره في الوسط العربي، بما في ذلك الفروق في المناهج الدراسية ومحتوياتها. وعدد المعلمين ومستواهم، واطار الجهاز التعليمي بما في ذلك الابنية الدراسية والخدمات. ان النقص في غرف التدريس قد ارتفع خلال السنوات الثلاث الاخيرة من ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ غرفة. وقد اضطرت السلطات المحلية الى استئجار غرف قديمة وخطيرة في بيوت مهجورة[٢٠] اما بالنسبة للمناهج، فإن غالبيتها قد وضع عام ١٩٥٢ وما زالت حتى الآن تحت التجربة، ومنذ السنوات الأولى لوضع هذه المناهج والمعلمون يطالبون بإلغائها وبنائها من جديد، وفق دراسات علمية لتطابق متطلبات الحياة العلمية، ولقد توصلت لجنة بليد الحكومية الاسرائيلية إلى وجود اتجاه في دراسة الأدب العربي يتجاهل الناحية القومية في الانتاج الأدبي الحديث، والتقليل من القيم التربوية للأدب العربي كموضوع دراسي.. أما بالنسبة للتاريخ، فتلاحظ اللجنة ميلا واضحا للتهرب من فصول التاريخ العربي الحديث، وخاصة بسبب ما لها من اهمية في يقظة الوعي القومي العربي[٢١]. وفي هذا ما يؤكد التوجه الاسرائيلي الرسمي إلى تضليل الأقلية العربية ثقافيا، للتأثير بذلك سلبيا على الهوية الوطنية والانتماء الحضاري لتلك الاقلية.

ـ وفي المخيمات الفلسطينية، سواء كانت الأراضي المحتلة أم في البلدان العربية المجاورة، تتوقف الخدمات التعليمية لوكالة الغوث الدولية عند نهاية المرحلة الاعدادية، أي نهاية التعليم الالزامي، وفي ذلك ما يحرم نسبة كبيرة من الطلبة من متابعة الدراسة نظرا لضيق ذات اليد، وتردي الأوضاع الاقتصادية.

ب ـ العقاب الجماعي:

عقاب الآباء والأمهات والمدرسين والأطفال.

تتفنن السلطات الاسرائيلية في انزال العقوبات الجماعية بالفلسطينيين لسبب ولغير سبب، وقد يطول بنا ذكر الشواهد والأمثلة، ولكنا نستعرض في ما يلي طائفة منها. فمن ذلك ما جاء في مقالة ليوسي سريد كشف فيها النقاب عن انه في ١/١٩٨٨ صدر أمر عسكري لوحدة مسلحة بإلقاء القبض على ١٢ فلسطينيا لم يكونوا مشاركين في المقاومة، واقتادتهم إلى أحد البساتين حيث كتفوا وضربوا بالهراوات حتى تكسرت عظامهم..[٢٢]. كما ان الجنود الاسرائيليين الآن، عندما يجتاحون منزلا، فإنهم يفصلون بين الرجال والنساء، وعلى سمع الرجال يقومون بضرب النساء والاعتداء عليهن[٢٣].

ولم ينج الاقتصاد الوطني من التخريب، حيث تعرض النشاط الزراعي في الأراضي المحتلة لضربة شديدة، في الوقت الذي يمثل فيه أهم عناصر الاقتصاد الفلسطيني، وذلك بسبب طول فترات منع التجول والحصار، وحظر التسويق الذي غالبا ما يتزامن مع مواعيد جني المحاصيل والثمار.. ولم يسلم من هذه الأضرار ولو قرية واحدة، وكثيرا ما أدى ذلك إلى فساد المحصول بكامله[٢٤].

فقرية تل قرب نابلس على سبيل المثال، يعتمد سكانها على محصولهم من التين... ففي أوان جنيه سنة ٨٨ ، فرضت قوات الاحتلال حصارا على البلدة ومنعوا السكان من بيعه في اسواق نابلس[٢٥].

وباختصار، فقد لا نجد افضل مما صرح به العسكري الاسرائيلي الدكتور Benny horris ، الذي رفض الخدمة في صفوف الجيش في الأراضي المحتلة ككثيرين غيره بدأوا يتمردون على قياداتهم. حيث «أدان آلاف الجرائم، وتدميره حياة جيل كامل، التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة» وقال «انني ارفض المشاركة في الجريمة، وما الممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة اعتبارا من بداية الانتفاضة إلا جريمة كبيرة تتمثل في آلاف حالات الضرب وكسر الأطراف، ومئات حالات القتل، والابعاد، وتدمير المنازل.. وغيرها، ولئن كان الاحتلال خطأ وسيئا لكل من الفلسطينيين والاسرائيليين، فإنه الآن شر مستطير»[٢٦].

ونعرض في ما يأتي طائفة من انواع العقوبات التي توقعها سلطات الاحتلال على المواطنين الفلسطينيين، نوردها بإيجاز واختصار مكتفين بأبرزها، وهي:

١ ـ القتل:

ارتفع عدد الشهداء الفلسطينيين على ايدي القوات الاسرائيلية والمستوطنين اليهود اثناء الانتفاضة، وهم من الرجال والنساء والأطفال، بما في ذلك من ماتوا متأثرين بجراحهم أو نتيجة للضرب المبرح. وللاطلاع على إحصاءات دقيقة في هذا المجال، تراجع نشرات أخبار وكالة غوث اللاجئين. وقد

جاء في إحدى النشرات انه «في قطاع غزة كان من بين القتلى الستة (في الفترة ١ـ١٥/١٢/١٩٨٩) اربعة أطفال تقل اعمارهم عن ١٥ سنة، كما قتل ثلاثة أولاد في حوادث أخرى بعضهم بالذخيرة الحية»[٢٧].

وتحت عنوان «تقرير مستكمل عن الانتفاضة ـ ارتفاع حاد في الخسارة في الأرواح» جاء انه تم قتل ١٩ فلسطينيا في الفترة من ١٦ ـ ٢٩/٨/١٩٨٩... وهذا أكبر عدد من القتلى في اسبوعين منذ أيار/ ١٩٨٩[٢٨]. وينسجم هذا الارتفاع في عدد القتلى من الفلسطينيين مع ما صرح به وزير الحرب الاسرائيلي اسحق رابين من ان الأولوية هي لاستخدام القوة والضرب[٢٩].

وأخيراً، أصدر مردخاي غور قائد المنطقة الوسطى الجديد أمرا يقضي بإطلاق النار على الفلسطينيين الذين يلفون رؤوسهم بالكوفية. وتتساءل صحيفة MEI : هل سينفذ هذا الأمر في الشتاء عندما يعتمر الفلسطينيون الكوفية كما هي عادتهم؟ وأوردت في إحصاء لها الاصابات لعام١٩٨٨ أن ٣٦٦قتلوا على أيدي الجنود والمستوطنين وأكثر من ٢٠٠٠٠ جرحوا[٣٠].

٢ ـ الضرب:

يمثل الضرب، الذي هو امتهان بغيض لكرامة الانسان، واحدا من أبشع الممارسات التي تنفذها القوات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وهذه حقيقة يشهد بها الاسرائيليون انفسهم حيث نشرت صحيفة «هآرتس» أنه بالتحدث مع بعض المعتقلين من رام الله، تبين ان آثار الضرب واضحة بشكل فظيع، وان الضحايا سكان مسالمون من البالغين والأطفال الذين لا يتوقع ان يكون لهم نشاط عنيف أو غير مشروع. وفي مخيم الجلزون ـ أضافت الصحيفة الاسرائيلية ـ شوهد الجنود الاسرائيليون يسحبون الناس من بيوتهم بالقوة، ويضربونهم دون سبب يرى[٣١].

واستنادا على ما ورد في نشرة أخبار الوكالة ص ١، فقد ذكرت التقارير ان عدد حالات الضرب المبرح كان مرتفعا في المناطق الشمالية (من الضفة: طولكرم وقلقيلية ونابلس وجنين)، كما ذكرت ان الجنود الاسرائيليين اقتحموا عدة بيوت في مخيم قلندية قرب القدس في ٥/٦/١٩٨٩ وضربوا سكانها[٣٢].

وورد في التقرير الامريكي لحقوق الانسان لعام ١٩٨٨ ان (٢٧) فلسطينيا قتلوا نتيجة الضرب المبرح[٣٣]. وجاء في مقالة للكاتب الامريكي باترك يوفمان نشرتها صحيفة «واشنطن تايمز»، انه عندما تقام الدولة الفلسطينية، فإن محنة غزة ستسجل في التاريخ كما سجلت مجزرة بوسطن... حيث اقتادت دورية اسرائيلية مجموعة من الصبيان العرب خلف احدى البنايات وكسرت ايديهم، كل يد من النصف[٣٤].

٣ ـ الابعاد:

في ٢٦/٩/١٩٨٩ ارتفع عدد المبعدين الفلسطينيين اثناء الانتفاضة الى ٥٥، حيث ابعدت اسرائيل ٨ فلسطينيين الى لبنان، متحدية بذلك الرأي العام العالمي ومنظمات حقوق الانسان[٣٥]. ان المادة ٩ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والمادة الرابعة من ميثاق جنيف، تحرمان الابعاد ، وذلك لما فيه من اساءة لا إنسانية، ليس للمبعد وحده وحسب، ولكن لأسرته وأطفاله ايضا. وليس الابعاد مجرد اجتثاث للانسان من بين افراد عائلته وأطفاله واصدقائه، وليس مجرد اقتلاعه من وطنه الذي نشأ فيه، وانما

يشكل الابعاد جريمة اغتيال من نوع ما[٣٦].

اجـل، ان عقوبة الابعاد اعدام، وتنم عن قسوة بالغة، وقد استخدمته القوات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة على نحو ازعج الراي العام العالمي، وقد يضع حدا للتسامح الامريكي[٣٧] لو كانت الاساءة موجهة لامريكا...

ويتنوع المبعدون عن ديارهم، ما بين طلاب واساتذة جامعات ومدرسين ومحررين، وترتفع محصلة المبعدين منذ عام ١٩٦٧ حتى تبلغ في عام ١٩٨٨ ما مجموعه (٢٤٠٠) مبعدا، منهم ٧٨ مدرسا من الضفة والقطاع[٣٨].

٤ ـ الارهاب:

يتخـذ الارهـاب اشكالا عدة، منها ما يرهب به الصغار وحدهم، ومنها ما يرهب به المجتمع كله بصغـاره وكبـاره. وفي الحقـائق التي تكشفت اثنـاء مساءلة الجنود الاسرائيليين الاربعة (من قوات جفعاتي) عن قتلهم المواطن الفلسطيني هاني السحيمي ما يؤكد سيطرة النزعة الارهابية على العقلية الاسرائيلية. فلم يكن ثم نقاش عن سبب موته... انه الضرب المبرح، ولم ينكر ذلك احد، ولكن السؤال كان بضربة من من الأربعة مات السحيمي؟ لقد اعترف الجنود الاربعة بأنهم ضربوا السحيمي امام اطفاله بقسوة بالغة، ولكنهم قالوا انهم سلموه مثخنا بالجراح لمعسكر الاعتقال[٣٩].

وفي قلقيلية (صيف ٨٨ من شاهد عيان) تكرر لبضع ليال ان تطوف سيارات اسرائيلية تابعة لحرس الحدود (مشمار قفول) طوال الليل في شوارع المدينة، وهي تطلق صيحات الارهاب وصفارات الخطر، لترويع الأطفال ومنع الناس من النوم. ويشارك المستوطنون الاسرائيليون في المناطق المحتلة القوات المسلحة في تنفيذ العمليات الارهابية، فقد جرت العادة ان يخرجوا ليلا، في ارتال من السيارات، وبأضواء خافتة، ويهاجمون القرى الفلسطينية في الضفة الغربية، وأسلحتهم ـ العوزي ـ مشحونة وعلى أهبة الاستعـداد لاطلاق زخات الرصاص، وكثيرا ما تكون هذه الاجراءات ردا على حجر يلقى على سيارة احدهم، ونادرا ما تكون نتيجة لاصابة واحد منهم، «ويغلب عليهم الشغف لتدمير اهدافهم، وتخريب المحاصيل، وحرق السيارات وشاحنات المواد الزراعية، وقتل قطعان الماشية، وإطلاق الرصاص على كل شيء يتحرك.. ففي شهر ٥/٨٩ هاجم اكثر من ٣٠ مستوطنا بلدة كفل حارس، فقتلوا طفلة لم يتجاوز عمرها ١٣ سنة، عندما اختبأت في بيت الجيران. وقد كان الجيش حاضرا ذلك المشهد، ولكن، خلافا للاوامر العسكرية، فإنهم لم يوقفوا المستوطنين الهائجين عند حدهم، مفضلين ان يقفوا بعيدا يراقبون، مكتفين بتسجيل ارقام السيارات المشاركة في الهجوم[٤٠].

وفي ٢/٥/٨٩ قام المستـوطنـون من مستـوطنة أرئيل بحملة ليلية مطولة في القرى الفلسطينية المجاورة يكسرون الشبابيك، ويحرقون السيارات والمستودعات، ويلحقون الاصابات بالمواطنين. وعقب اسبـوع من قتل طفل في الخليل قام مستوطنو (كريات اربع) بإطلاق النار على مسجد في الخليل في ٣/٥/٨٩، حيث جرحوا وقتلوا خمسة فلسطينيين بعد انتهاك حرمة المدينة[٤١].

وقـد حمل تصاعد الاعتداءات التي يشنها المستوطنون، بتغاض من القوات الاسرائيلية، بعض

السياسيين الاسرائيليين الى تحذير الحكومة في احدى جلسات الكنيست (٢١/٦/١٩٨٩) من ان ذلك قد يقود اسرائيل الى حرب أهلية[٤٢]، لكن احدا لا يدري متى تستطيع الحكومة الاسرائيلية ان تضع حدا لذلك، ما دامت تحتوي بين اعضائها رجلا مثل أرئيل شارون، الذي انتقل ليستوطن في القدس الشرقية في ١٥/١٢/١٩٨٧، فكـان مناحيم بيجن اول من هنأه بذلك، وحيث كان اسحق شامير وإيتان بين ضيوف اليوم الأول هناك[٤٣].

وجاء في مقالة لاسرائيل شاحاك ان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة يعانون من اضطهاد يتزايد بشكل فظيع، ولن أناقش هنا موضوع المجازر «الخاصة»، كمجزرة نحالين، ولا تصاعد احداث التعذيب، وخصوصا من النساء، ولا قتل الأطفال، ولكن نمط الحياة اليومي الذي اعتاد الفلسطينيون على ما فيه من اضطهاد واضرار[٤٤].

٥ ـ التمييز العنصري:

ان الحـديث عن الارهـاب يقـودنـا الى تلك النـظرة الفـوقية التي يتعامل بها الاسرائيليون مع الفلسـطينيـين انـطلاقـا من المفـاهيم العنصريـة التي توجـه سياستهم: حيث نجد فيهم من يعتبر الفلسطينيين «أمالك» وان لليهود الحق في تدميرهم جميعا، وان حياة غير اليهودي اقل قيمة من حياة اليهودي[٤٥].

ومن ذلك ان بعض الصهاينة، مثل الحاخام كاهانا، يزعمون ان الفلسطينيين أقل إنسانية وانهم جهلة وغير متحضرين وبدائيون وارهابيون يحبون العنف، ويعلق روبرت برمودس على ذلك قائلا: هذه نظرة عنصرية لا تستحق النقاش.. ام ان اليهود: ـ ببساطة ـ يريدون ان يذيقوا الفلسطينيين ما ذاقوه على أيدي الآخرين من جرائم النازية في الحرب العالمية الثانية؟

وفي الوقت الذي يتـذكر فيه العالم جرائم النازية ضد اليهود، فان معظم الاسرائيليين ما زالوا يجهلون الحقيقة المتمثلة في ممارسات حكومتهم ضد الفلسطينيين التي تجعل منهم عنصريين وفاشيين استنادا الى الى ما ورد في مجلة MEI 7.7. 1989. P19 من ان اليهود يستخفون بحياة الفلسطينيين ولا يأبهون بالنداءات المتوالية من المجتمع الدولي، ولعل خير ما يؤكد هذا الاستخفاف مقالة الكاتب اليهودي (Efraim Sidon) التي جاء فيها «ما الفرق بين القناصة الذين ارسلتهم اسرائيل صحبة فريقها الرياضي للألعاب الأولومبية وبين بعض المستوطنين مثل الحاخام ليفنجر؟ في سيئول اطلق القناصة الاسرائيليون النـار على الهـدف، فأخـطأوا، بينمـا ليفنجـر ومستوطنوه يطلقون النار في الهواء، ولكنهم يصيبون اهدافهم.. ربما كان علينا ان نرسل قناصين من يهود السامرة ـ هكذا يسمون الأراضي المحتلة ـ الى الدورة الأولومبية القادمة في برشلونه. ان امامهم متسعا لتجارب غير محددة، وأكثر من ذلك فإن معدات التدريب، بما فيها الأهداف المتحركة، التي توجد على جوانب الطرق او تجلس امام الدكاكين ـ في متناول ايديهم. هكذا يصاب المواطنون العرب الأبرياء الذين لا يشاركون في الأحداث، انهم يجرحون وأحيانا يقتلون بسبب المهارة الفائقة التي يتحلى بها قناصونا..»[٤٦].

٦ ـ هدم المنازل:

من أشد الممارسات الاسرائيلية صرامة ضد المشاعر الانسانية، هدم المنازل، ولا سيما انه كثيرا منها يتم بشكل مفاجيء، ودون السماح للسكان بإخراج أمتعتهم منها، قبل الهدم وبعده. وكثيرا ما تلحق اضرار بالغة بالأبنية المجاورة، كما ان السلطات الاسرائيلية لا تدفع تعويضا ولا تسمح بإعادة بناء البيت.

ففي السابع من يناير ١٩٨٩ زارت نانسي كاسباوم مخيم الجلزون (قرب القدس)، حيث تفقدت هي ومساعدوها عددا من بيوت اللاجئين التي هدمتها السلطات الاسرائيلية كعقوبة لأهلها[٤٧] وحتى مارس ١٩٨٩ هدمت السلطات الاسرائيلية (أو ختمت بالشمع الأحمر) أكثر من ١٥٤ مسكناً، مما جعل أكثر من ١٠٠٠ مواطن من الرجال والنساء والأطفال بلا مأوى. ويبلغ مجمل ما هدم كليا ١٠١ وما هدم جزئيا ٧ وما ختم كليا بالشمع الأحمر ٤٣ أو جزئيا ٣، وكثيراً ما يؤدي الهدم الى الحاق أضرار بالغة بالمباني المجاورة. وتصدر الأوامر بالهدم/أو بالشمع من القيادة العسكرية للمنطقة.

وفي بلدة بيتا (في الضفة الغربية) هدمت قوات الجيش الاسرائيلية في ابريل ١٩٨٨م ١٦ منزلا قبل صدور أمر بالهدم... وأهل البيت، الذين غالبا ما يشعرون بأمر الهدم قبل ساعات قليلة من تنفيذه، لاحق لهم في الاحتجاج... ولا يسمح لهم بإعادة البناء، الأمر الذي يجعل العقوبة مفتوحة وطويلة الأمد، مما يتناقض مع المادة الرابعة من ميثاق جنيف، حتى منْ وجهة النظر الأمريكية، ولكن المجلس الأعلى الاسرائيلي يراه مشروعا عملا بأحكام الطوارىء.

٧ ـ منع التجول:

«حسنا هكذا نفعل، على كل من يعيش مثلا في بوسطن وبروكلين وكمبردج ان يراوح في بيته... الى متى، الى إشعار آخر، هكذا يقول المسلحون، لا خروج حتى يؤذن لكم! لا للتسوق، لا للعمل، لا لمراجعة الأطباء، لا لأطعمة الأطفال، لا للخبز، لا للحليب، لا شيء.. ظلوا محتجزين في البيوت حتى يأذن لكم المسلحون، والمدارس؟ انسوها انها مغلقة منذ شهر، مستحيل ما تقول، لا يمكن... هذا خطأ... هذا ما قالته الحكومة الاسرائيلية ليلة الاثنين لـ ٧٠٠٠٠٠ فلسطيني في غزة»[٤٨].

وقد يفرض منع التجول جزئيا على مدينة او قرية بعينها، او على حي من أحياء هذه المدينة او القرية. وقد اصبحت ظاهرة منع التجول مألوفة عند عرب الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي تضاعف من الشعور بالعزلة، فكأنهم شعب يعيش خارج الكرة الأرضية. وقد سبق ان ذكرنا ان كثرة منع التجول على مخيمي نور شمس وطولكرم وغيرهما من المخيمات الفلسطينية، قد حالت دون الافادة من فتح المدارس في الفترات القصيرة التي تسمح اسرائيل بفتحها فيها.

٨ ـ الاعتقال:

ان الكثير من الاعتقالات التي ينفذها الجنود الاسرائيليون ضد الصبيان والشبان الفلسطينيين انما تكون باسم التوقيف او الاعتقال الاداري، الذي يتم لسته اشهر، وغالباً ما تجدد لمرتين او ثلاثا، وكثيرا ما يكون ذلك دون محاكمة. والسبب في ذلك هو أن المعتقل قد القي القبض عليه دون سبب، فقط

لانه فلسطيني، او لانه ملثم، او لانه شوهد يجري، او لانه كان قريبا من المكان وقت وقوع حادث ما. ناهيك عن اولئك الذين صدرت ضدهم احكام بالسجن. فمن بداية الانتفاضة ١٢/٨٧ الى اواخر ٣/٨٩ ارتفع عدد السجناء الفلسطينيين من ٤٧٠٠ الى ١٠٠٠٠ [٤٩] تبعاً لتقرير
U.s Department of state Report on Israeli Human rights practices for 1988

ناهيك عن العدد الضخم للمعتقلين والموقوفين اداريا، وقد اقيم لهذا الغرض سبعة معتقلات عسكرية اضافة لاثنين سابقين، ومع ذلك فهي جميعاً مكتظة. ويتعرض المعتقلون لأنواع التعذيب، وربما ادى ذلك الى الموت، ففي سنة ١٩٨٨ سجلت خمس حالات مات فيها معتقلون فلسطينيون اثناء استجوابهم، أو لعلهم قتلوا على ايدي السلطات اثناء الاعتقال[٥٠].

٩ ـ قنابل الغاز:

سبق ان ذكرنا انه في حادثة واحدة فقط، عولجت في مركز الأنروا (UNRWA) الصحي في رفح حوالي ٥٠٠ تلميذة يتعلمن في مدرسة ابتدائية تديرها الأنروا، اثر قيام جنود اسرائيليين بإطلاق كميات كبيرة من الغاز المسيل للدموع في مجمع المدرسة في ١٧/١/١٩٨٩[٥١] وفي اليامون ـ على سبيل المثال ـ قتل طفل عمره ١٥ سنة اثر قيام حرس الحدود (مشمار قفول) بإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي نحو مجمع مدرسي في ١٢/٨/١٩٨٩[٥٢]. وجاء في التقارير انه في عام ١٩٨٨ سجلت ١٣ حالة ضرب حتى الموت و ٤ حالات اختناق بالغاز على الأقل، ألقت فيها القوات الاسرائيلية القنابل في أماكن مغلقة[٥٣].

كما تفيد التقارير ان القوات الاسرائيلية استخدمت انواعا جديدة من الغاز المسيل للدموع مثل: cs560, cs515 وهما أشد في سميتهما من نوع SC الذي يستخدم في العادة[٥٤].

١٠ ـ الاعاقة الطبية وعقوبات أخرى:

أشارت التقارير الطبية الى ان بعض الجرحى الفلسطينيين ماتوا بسبب قيام القوات المسلحة الاسرائيلية بعرقلة او تأخير وصول سيارات الاسعاف، او بأي سبب آخر، لان المسلحين اليهود تسببوا في تأخر تحويل الجرحى الى المستشفيات[٥٥].

ومن العقوبات التي مارستها السلطات الاسرائيلية، انها أباحت لنفسها حق إغلاق جميع العيادات في بلدة سلفيت، ليس لشيء إلا لايقاع أكبر الخسائر البشرية في الفلسطينيين وبالتالي إرهابهم، ومن ذلك قطع الكهرباء عن بلدة قباطيا لمدة ١٣ شهرا وقطعها عن نصف بلدة سالم لمدة طويلة، وقطع الاتصالات الهاتفية كليا او جزئيا عن بعض او كل الأراضي المحتلة[٥٦].

ومن ذلك التباطؤ في انجاز المعاملات الرسمية للفلسطينيين، حيث يغلب ان يؤخر المراجعون الى نهاية الدوام، ثم يطلب منهم ان يعودوا للمراجعة في اليوم التالي وهكذا[٥٧].

ومن ذلك، ايضا، إجبار الناس على تنظيف الشوارع، وطمس المكتوب على الجدران، حيث يمكن ان نقول بصدق ان كل جدار في غزة قد أعيد طلاؤه، إذ تأمر القوات المسلحة الناس بطمس ما يكتب عليها..

استنادا الى ما ورد في مجلة MEI 1. 21. 6. 88. p 19 .

ومن ذلك أيضا منع المواطنين من السفر الى البلاد العربية لمدد قد تزيد أحيانا عن ستة أشهر، وعدم الموافقة على جمع شمل العائلات التي تمزق شملها في اعقاب حرب ١٩٦٧.. الى غير ذلك من الصعوبات التي تتفنن السلطات الاسرائيلية في اختراعها[58].

جـ ـ الأساليب النفسية:

تلجأ السلطات العسكرية الاسرائيلية الى عدد من الأساليب النفسية لتأمين الاستمرار في فرض سيطرتها على الأراضي المحتلة، والاحتفاظ بها أطول وقت ممكن ولتقليل أثر الانتفاضة في مجريات الحياة العامة والقضاء عليها من بعد.

وقد عرضنا في الصفحات السابقة كثيرا من الممارسات الاسرائيلية ذات الطابع النفسي، كضرب أحد الآباء أمام أطفاله حتى الموت، وتخفي الجنود الاسرائيليين في أزياء الصحفيين لاغتيال العناصر التي تساهم في أحداث الانتفاضة[59] والمداهمات التي يقوم بها المستوطنون ليلا لارهاب المواطنين، وغير ذلك.

لقد أدت هذه الممارسات الى سلب الطفولة من الأطفال الفلسطينيين وجعلتهم يجابهون الواقع وجها لوجه، وقد عرضت مجلة Tanmiya السويسرية في عددها الصادر بتاريخ ٣/١٩٨٩ أثر الانتفاضة والممارسات الاسرائيلية على الطفل الفلسطيني، حيث تبين ان ذلك يخلف آثاره النفسية عند الأطفال. وتعكس النتائج الأولية للدراسة التي أجراها د. احمد بكر ان نسبة التأثر النفسي في ظل الاضطرابات المسلكية السائدة تتراوح بين ٢ ـ ٧ اضعاف النسبة المتوقعة[60]. ومن اعمال العنف التي لجأت اليها السلطات الاسرائيلية، وهي جميعا مما يخالف الفقرة الرابعة من ميثاق جنيف:

١ ـ مداهمة المنازل في الصباح الباكر او في ساعة متأخرة من الليل، حيث تكون الأسرة مجتمعة في بيتها، دون اهتمام بالأعمار، وضرب افرادها بقوة بالغة.

٢ ـ تدمير الأمتعة وأثاث المنازل والممتلكات الشخصية.

٣ ـ اقتياد الصغار الى أماكن خالية وضربهم بعنف، الأمر الذي أدى أحيانا الى خرس مفاجيء او فقدان للوعي.

٤ ـ إعتقال أفراد أسرة من لا يستطيعون القبض عليه[61].

ومن الأساليب النفسية التي تتبعها السلطات الاسرائيلية استفزاز الشباب والطلاب لتتخذ من رد فعلهم مبررا لتنفيذ بعض مخططاتها. فقد جاء في تقرير الخبير الاستشاري لليونسكو الذي ناقش فيه الأب بونيه ادعاءات اسرائيل التي تبرر بها إغلاق المدارس حيث قال: «وسوف نتحدث فيما بعد عن سبب الأمن الذي تستند اليه السلطات الاسرائيلية في تبريرها إغلاق المدارس: ويحق لنا على نقيض ذلك ان نتساءل مع كثيرين غيرنا من المراقبين عما اذا لم يكن وقوف الجنود المسلحين بالعصي والهراوي والأسلحة النارية ـ على أبواب المدارس سببا لاثارة التوترات والمجابهات[62]».

واضاف قائلا «ويؤكد لنا البعض ان جنود الجيش الاسرائيلي يثيرون الحوادث عن قصد او رعونه، بل ان هناك من يتهمهم بتعمد اثارة العنف بانتظام من جانب قاذفي الحجارة، مهيئين بذلك لأنفسهم

فرص التدخل بهدف القمع او يتخذون منه ذريعة لاغلاق المدارس».

ويعكف المسؤولون الفلسطينيون اليوم، بالاتفاق مع منظمة الصحة العالمية، على بحث المشكلات الصحية للنشء والشباب، ولا سيما الصعوبات النفسية التي تصيب او ستصيب بالتأكيد نسبة كبيرة ممن يتجاوزون مراحل تعليمية شتى ـ من رياض الأطفال الى الجامعة ـ ويشتركون بشكل مباشر في حركة الانتفاضة ويعانون من ضروب القمع التي تتعرض لها[63].

د ـ الأساليب الاسرائيلية في محاولة قمع الانتفاضة خلقت حالة من الرعب لدى الطفل الفلسطيني:

ان قيمة الطفل وكرامته والحقوق التي ينبغي ان يتمتع بها ليصح نموه جسميا وفكريا وثقافيا واجتماعيا وروحيا، لا بد لها من توفر جو طبيعي مفعم بالحرية. ومن هنا كان الاحساس العالمي بضرورة التأكيد على هذه الحقوق، حيث اعترف بها إعلان حقوق الطفل الذي اعتمدته الامم المتحدة سنة ١٩٥٩م وبيّن انواعها بالتفصيل.

وقد خلقت الأساليب الاسرائيلية في محاولة قمع الانتفاضة واقعا مؤلما، يعاني منه جميع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ولا سيما الأطفال. ولهذا فقد اقترح الدكتور بونيه[64] من باب الحرص على مساعدة الأطفال والشباب الفلسطينيين الذين لحقت بهم إصابات مختلفة في الأحداث المقترنة بإغلاق المؤسسات التعليمية في الأراضي المحتلة «ان تستخدم اليونسكو نفوذها لدى هيئات مختصة من اجل تلبية الاحتياجات الراهنة المحددة في مجال الصحة، حيث يمكن ان تعد مجموعات من الاخصائيين والمعالجين النفسيين، يتم تشكيلها على أسس منهجية، دراسة عن التدابير التي يجب اتخاذها لعلاج الصدمات النفسية، او حوادث النمو التي تتعرض لها الفئات المعنية من التلاميذ، كالدورات التدريبية وجلسات العلاج الجماعي ومحاضرات للمعلمين».

وفي مقابلة تمت بين الأب بونيه واخصائي من امريكا الجنوبية في الطب النفسي للأطفال يعمل في جامعة لوفان، بعد زيارة قام بها للأرض المحتلة، قال الطبيب «لقد التقينا ببعض ممن اصيبوا بشلل نصفي، او بترت اطرافهم، او فقدوا النطق على أثر ما تعرضوا له من العنف..» ويضيف الأب بونيه «كذلك حدثني هذا الطبيب النفسي عن صدمات نفسية يصاب بها الأطفال، وهم يشاهدون المهانة التي يتعرض لها معلموهم او آباؤهم..».

ففي لحظات كثيرة يشعر الطفل بالقلق ازاء فقدانه غطاء الحماية، الذي كان يعول عليه ناهيك عن الرعب الذي ينتابه عند رؤية الجندي او المستوطن الاسرائيلي الذي يطارده في احلامه وكوابيسه ورسومه[65].

تخطيط سيكولوجي لشخصية الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي:

اذا اخذنا في اعتبارنا الاشارات الواردة في بداية هذه الدراسة، واذا فحصنا برؤية خالصة المعوقات الاساسية الواردة فيها لاتضح لنا بأن مأساة الطفل الفلسطيني تعكس مأساة الشعب

الفلسطيني. وعليه فإننا لا بد من ان نتساءل عن النتاج السيكولوجي المميز لشخصية (Personality) الطفل الفلسطيني. ويرى معدا هذه الدراسة ضرورة تخطيط ديناميات (Dynamics) تطور هذه الشخصية واستنتاج سلوكها الايجابي والسلبي على المدى الآني والمدى الطويل.

مصادر المعلومات:

ان التخطيط السيكولوجي هذا سيستلهم المفاهيم النظرية التي تأكد علماء الاجتماع، وعلماء النفس والنفس الاجتماعي وعلماء الانثروبولوجيا من صدقها وحيويتها في تفسير الظواهر والتنبؤ بالسلوك وإمكانية وصف الشخصية التي تمارسه.. هذا ما يخص الاطار النظري التفسيري.. اما ما يخص المعلومات المتعلقة بأوضاع الطفل الفلسطيني فقد تم تجميعها وتحليلها من المصادر التالية:

أ ـ مصادر الاعلام واخبار وكالات الانباء والصحافة وشبكات الاذاعات والبث التلفزيوني وما تحمله هذه الاجهزة الفلسطينية والاسرائيلية والعربية والعالمية من القصص والصور والتقارير والاخبار التي تتعلق بالاطفال مباشرة او بآبائهم وامهاتهم ومدرسيهم.

ب ـ التقارير التي اصدرتها منظمة العفو الدولية، والمدافعون عن حقوق الانسان، خاصة حقوق الاطفال، من هيئات الامم المتحدة والهيئات الرسمية وغير الرسمية من اكاديميين وجامعي الحقائق، خاصة ما يتعلق بالاطفال في المناطق المحتلة واوضاعهم الصحية والاجتماعية والتعليمية والواقع الذي يعيشونه منذ العام (١٩٦٧) وعلى وجه الخصوص بعد اندلاع الانتفاضة (Intifadah) في ١٩٨٧/١٢/٩.

جـ ـ دراسات الاحصائيات والحالات التي وقع فيها الاطفال (٦ ـ ١٥ سنة) شهداء او جرحى او انهم اصيبوا وامكن الوصول اليهم او الى المستشفيات والاطباء الذين اشرفوا على علاجهم في المناطق المحتلة او خارجها.. ومن دراسة التقارير الطبية المتوفرة عن هذه الحالات.

د ـ دراسة رسوم الاطفال الفلسطينيين، وقصصهم وحكاياتهم والعابهم..

هـ ـ من خلال دراسة وتحليل عدد لا بأس به من احلامهم التي امكن تسجيلها من الاطفال مباشرة او من قبل ذويهم..

و ـ مراجعة الدراسات المقارنة عن الاطفال الفلسطينيين والاطفال الاسرائيليين، وسوف يتم التخطيط من العام الى الخاص، عن طريق استخدام المفاهيم الثلاثة التالية:

مفهوم البناء الاجتماعي (Social Structure)

مفهوم التنشئة الاجتماعية (Socialization)

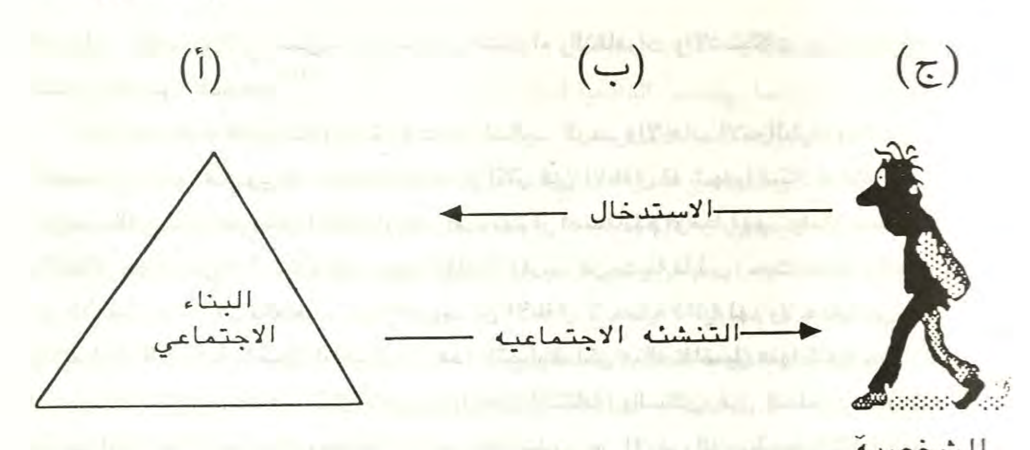
مفهوم الاستدخال (Internalization)

مفهوم الناتج النفسي (الشخصية) (Personality) (Psychological Make Up)

وسوف نستعين بالتخطيط التالي لتوضيح عمل هذه المفاهيم:

أ ـ البناء الاجتماعي: عناصر البناء الاجتماعي الاساسية هي المكان (البيت/ الوطن) والزمان (الثقافة/ التاريخ) والمجتمع (الأسرة/ المدرسة) والعلائق المتميزة التي تربط بين هذه العناصر.

ب ـ التنشئة الاجتماعية: هي أهم العمليات الاجتماعية التي تعمل على تحويل الفرد (القادم الجديد الى



المجتمع) من فرد (Individual) الى شخصية (Personality) باستخدام مفهوم الاستدخال، اي تمثل قيم وعادات وتقاليد وادوات ومفاهيم الثقافة الاجتماعية من المجتمع الذي يعيش فيه الافراد.. وهناك آليات كثيرة تقوم بهذا العمل اهمها الأسرة، والاصدقاء ورفاق اللعب، ثم المدرسة والتنظيمات الاجتماعية.. ثم وسائل الاتصال الجماهيرية.

جـ ـ النتاج النفسي (السلوك) هو السلوك (Behavior) الذي يمكن ملاحظته وقياسه والذي يدل على إدراك ووجدان الشخصية خلال مراحل تطورها..

ان هذه الورقة قد احتوت على معلومات عامة تدل على ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي، ومنذ العام (١٩٦٧)، عمدت الى التخريب المبرمج الهادف الى تدمير البناء الاجتماعي للشعب الفلسطيني، بتدمير عناصر هذا البناء عنصراً عنصراً مثل مصادرة المكان عن طريق مصادرة الأرض وحرمان الشعب الفلسطيني من ارضه ووطنه وبيته عن طريق هدم البيوت ومصادرة المياه واغلاق المدارس واقتحامها وتحويلها الى ثكنات عسكرية ومراكز اعتقال[٦٦].

اما عنصر الثقافة (Culture) فإن سلطات الاحتلال الاسرائيلي قد منعت كل نشاط ثقافي للأطفال، سواء داخل المدرسة او خارجها، فصادرت الكتب او منعت تداولها، ولم تسمح بالمسرح المدرسي او الرحلات، ومنعت الألعاب والأناشيد الوطنية والصحافة المدرسية والعمل التطوعي في البيئة، الى جانب انها تحكمت في مناهج المدارس الابتدائية والاعدادية تماما وحتى مدارس رياض الأطفال[٦٧].

اما عنصر السكان، والمقصود افراد الأسرة حول الطفل، مثل الآباء والأمهات والمعلمين (Significant Others) والمعلمات ورفاق اللعب والاصدقاء والجيران، فقد تعرضوا هم واطفالهم وتلاميذهم الى كل أشكال العقاب الجماعي والفردي والأساليب المتوفرة تفاصيلها والتي تتراوح من الاذلال اللفظي (Verbal Humiliatiow) الى القتل مرورا بالاعتقال والحرق والدفن بالحياة.. ولعل الطفل يتأثر بظروف الاعتقال جدا لانه يشهد عمليات الارهاب الليلية ولا يستوعب تظاهرات اطلاق النار ورؤية عمليات تكسير

العظام.. والدماء التي تسيل ومراسيم دفن الشهداء والتظاهرات والاشتباكات بين ذويه العزل من السلاح والجنود المدججين[٦٨].

فلا توجد أسرة فلسطينية واحدة نجت من أساليب الرعب والارهاب الاسرائيلية، وبما ان الشعب الفلسطيني شعب فتي ويؤلف الشباب نصفه او اكثر، فإن الأطفال قد شهدوا شكلا او اكثر من أشكال الارهاب الذي كانوا هم هدفه المباشر او احد اقربائهم او اصدقائهم او معارفهم.. وهناك سجون خاصة بالأطفال (حتى سن ١٥ سنه) مثل سجن الفارعة القريب من مدينة نابلس، حيث يتعرض فيه الأطفال الى التحقيق المصحوب بالعنف.. ومن المعروف ان الأطفال لا حماية ذاتية لهم ولا حماية من الخارج.. والاصابات الجسدية لا مجال لتفصيلها في هذا التخطيط، لكن هناك تفاصيل عنها كافية جداً[٦٩].

اما العلائق بين عناصر المكان (الوطن) والزمان (الكثافة) والسكان، فإن السلطات تفعل كل ما في وسعها لفك العلاقة بين افراد وجماعات الشعب الفلسطيني عن الارض الفلسطينية والثقافة الوطنية عن طريق الابعاد عن الوطن وتفتيت الأسرة وإعادة التوطين والترحيل من مكان الى مكان، الى جانب سنوات السجن الطويلة، حتى انه في كثير من الحالات لا يعرف الآباء ابناءهم، حيث يولدون وهم في السجون وقد لا يرونهم أو يرونهم بعد ان يبلغوا من العمر سن الشباب..

ب ـ ان التنشئة الاجتماعية هي العملية التي يتم عن طريقها استدخال القيم والعادات والتقاليد والعلوم وتعلم المهارات الادراكية والعواطف الوجدانية في الأسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع، وهذه العملية معرضة للتخريب ايضا وبصورة منظمة.. سواء في الأسرة أو المدرسة او الشارع.. وان حرمان الطفل الفلسطيني من التعليم واللعب وارهابه في مدرسته وبيته، هي الممارسات اليومية ضد الأطفال وذويهم.. الى جانب ان وسائل الاتصال الجماهيرية محرمة من صحافة وتلفزيون ودور نشر. وثقافة الأطفال الفلسطينيين تتحكم فيها سلطات الاحتلال بصورة مباشرة..

جـ ـ النتاج النفسي (الشخصية)

دلت الدراسات ان الطفل الفلسطيني ما عاد يحذر الجندي الاسرائيلي او يخاف منه.. وكذلك الجندي الاسرائيلي الذي اصبح يحترف قتل الفلسطيني. من هنا كانت عملية الصراع تعود الى مسلكيات اسرائيلية قاتلة وعنيفة، مما جعل الاسرائيلي يتميز بشخصية القاتل..والطفل الفلسطيني بشخصية الشهيد..

ان شخصية الطفل الفلسطيني حتى سن المدرسة محكومة:

١ ـ بالخوف وما يصاحبه من ارتعاد وارتعاش وافراط في القلق والبكاء وعدم النوم وسوء الشهية للطعام وعدم الشعور بالأمن وما يلحق ذلك من أعراض التأتأة والكوابيس والأحلام المخيفة.

٢ ـ أعراض نفسية/ جسدية مثل الصرع والسرحان والهرب الى جانب إصابات جسدية مباشرة ونتائجها، مثل فقدان بعض الاعضاء (العين، الذراع، الساق).. الى جانب اعراض اخرى نفسية دائمة..[٧٠].

٣ ـ الاتجاه نحو العنف.

٤ ـ العزوف عن الدراسة، وتناقص الدافعية للتعليم..

٥ ـ تأصيل الكراهية والاستعداد للقتال..

٦ ـ وهناك نتائج اخرى كثيرة على المدى الطويل ليس من السهل التنبؤ بها، ولكن هذه الحالات الواضحة الآن تجد معادلها الايجابي في الانتفاضة، لان هناك شعور واضح لدى الأطفال والشباب الفلسطيني انهم يمارسون نشاطا ثوريا يجب ان يؤدي الى تحرير الأرض الفلسطينية من قوات الاحتلال الاسرائيلي.

٧ ـ التوسع المتدرج في التفاعل الاجتماعي.

التنشئة الاجتماعية بالنسبة للطفل الفلسطيني:

ان نظرة سريعة الى المخطط في الصفحة التالية يدلنا على ان السياسات الاسرائيلية والممارسات القمعية والتي استمرت على مدى زمني طويل جدا، قد حاصرت المجتمع الفلسطيني بصورة محكمة فالدائرة في الشكل ترمز الى التحكم الاسرائيلي بكل عملية التنشئة الاجتماعية بالنسبة للطفل الفلسطيني.

فلو اخذنا طفلا فلسطينيا ولد في العام (١٩٧٠) فماذا يختبر خلال نموه في بيئته الطبيعية والاجتماعية حتى بلوغه سن ١٥ سنه، او حتى سن العشرين..

خلال السنوات الست الاولى من حياته، يرى العالم ويكتشفه بالتجربة مع أسرته (والده) واصدقاؤه ورفاقه في اللعب.. (الجماعات الأساسية) فيجده عالما محتلا.. له لغته الخاصة واشياؤه لها صفتها الخاصة.. ويعرف ان سوء الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وتشويش الحياة اليومية ترجع الى ممارسات ووجود سلطات الاحتلال.. فهو لا يرى إلا:

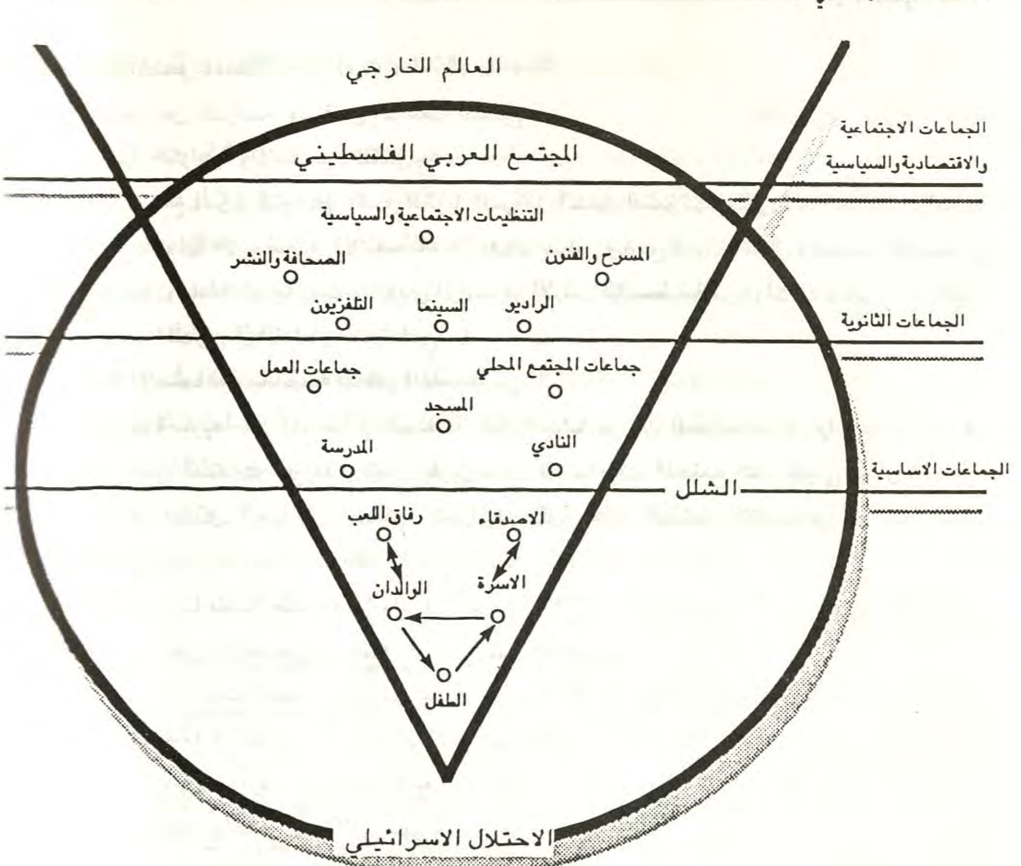
١ ـ الجنود الذين يجوبون القرى والمدن وهم مدججين بالسلاح او في سياراتهم المصفحة.. يقتلون ويضربون كل ما يمت لهذا الطفل بصلة، وقد لا ينجو هو نفسه من عنفهم.

٢ ـ رجال الشرطة وحرس الحدود يفعلون ما يفعل جنود الجيش.

٣ ـ مجموعات من المستوطنين يغيرون على الأرض فيصادرونها والبيوت فيسرقونها ويخطفون الأطفال ويعرضون الآباء والأمهات والمدرسين الى العقاب الجماعي المذل او الفردي الرهيب والمرعب.

٤ ـ رجال الضرائب والجمارك وهم يصادرون ويسرقون كل ما تقع عليه أعينهم وأيديهم (هل يعقل ان يقوم جيش دولة متحضرة بتطويق مدينة بكاملها وسرقة كل محتويات بيوتها.. في هذا العصر او العصور السابقة.. لقد حدث في مدينة بيت ساحور الفلسطينية حين كتابة هذه الورقة. ترى ما تأثير ذلك على اطفال مدينة تعداد سكانها ١٠٠٠٠ مواطن؟).

اما دخول المدرسة الابتدائية (سن ٦ ـ ١٢) فإن النادي لا وجود له والمدرسة مغلقة او مقتحمة والمسجد ممنوع الوصول اليه والكنيسة تخضع لنظام منع التجول وجماعات العمل وجماعات المجتمع المحلي تعاني الارهاب اليومي.. ان هذه الجماعات الثانوية تؤكد لأطفالها ان هذا العالم الذي يخلقه الاحتلال هو عالم شاذ ولا بد من إزالة الاحتلال ليصبح هذا العالم قابلا للحياة.. وهكذا تبدأ لغة الطفل،



التوسع المتدرج في التفاعل الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية بالنسبة للطفل الفلسطيني

وعقليته تستمر في التشكل ووجدانه يتمركز حول الاحتلال باعتباره مصدر الشرور والمآسي.. فلا بد من العمل على إنهائه.. ومن هنا يصبح الطفل هدفا رئيسيا لارهاب الاحتلال.

وفي المدرسة الاعدادية (١٢ ـ ١٥) يختبر الطفل وقد بدأت مرحلة المراهقة المبكرة، موضوع الاحتلال، باعتباره العدو الذي يمنع الذات من التفتح والازدهار فيواجهه.

ان الجيل الفلسطيني الذي يقود الانتفاضة ويشعلها، ولد تحت الاحتلال الاسرائيلي وتمت تنشئته الاجتماعية في ظروف البيئة الاجتماعية والنفسية التي خلقها الاحتلال الاسرائيلي.. فعرف هذا الجيل الذي عانى القمع الاسرائيلي واختبره، ان لا إمكانية هناك للعيش الطبيعي تحت الاحتلال.. فبدأ يعمل على إزالته، وهكذا اشتعلت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية التي يقودها الشباب حتى زوال الاحتلال.

حاجات الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال:

الطفل الفلسطيني واحد من أطفال العالم، يحتاج الى مثل ما يحتاجون اليه في كل مكان من الكرة الأرضية، بل ان حاجته أمس وأكثر إلحاحا بالنظر لما يكابده من ظروف غير طبيعية، ونمط حياة يومية يتسم بالعنف والارهاب.

ولسنا بحاجة الى ان نذكر مجددا ما أقره المجتمع الدولي من حقوق الطفل في إعلان ١٩٥٩ الذي وافقت عليه اسرائيل نفسها. ولكنا نؤكد ان كل الحاجات الاساسية التي هي حق طبيعي للطفل خاصة، والانسان عامة، لا يمكن ان تتحقق بحال من الاحوال دون شرط الحرية، ولا حرية لشعب يرزح تحت وطأة الاحتلال. وهذا يجعلنا نبلور كل الحاجات في مطلب واحد هو خروج المحتل، الذي يساوي الحرية.

ولكن استمرار الاحتلال، وتصاعد القمع الاسرائيلي، وتفاقم الأوضاع العامة في الأراضي المحتلة، تضع العالم بأسره امام مسؤولية ضخمة، تتمثل في ضرورة تدارك الموقف، ريثما يتم تحرير الأراضي المحتلة، لتجنب المضاعفات التي تنجم عن تمادي اسرائيل ليس في مصادرة الحريات العامة وحسب، ولكن في تدمير المجتمع والمحاولات الضارية لسلبه هويته، ومقومات ذاته الحضارية، وتلك هوة تزداد اتساعا يوما بعد يوم، وهي تستصرخ العالم ليتداركها. وحتى في حال خروج المحتل، فإن ترسبات عهده ومخلفات حكمه، ستجعل المهمة صعبة والحاجة الى مزيد من الدعم الدولي ماسة.. ذلك لكي يتمكن الفلسطينيون من اللحاق بركب الحضارة والاسهام في تقدمها بشكل فعال.

أ ـ حاجات أمنية وقائية علاجية:

تعتبر كل حاجات الطفل ذات طابع أمني، ذلك ان الجهل والفقر والقتل والخوف والمرض ونحو ذلك تعد في جملة الأعداء التقليديين للانسان اينما كان ومتى كان. ولكن الوقاية منها تختلف باختلافها. فالعلم وقاية وأمن من الجهل، والاستعدادات الطبية أمان من المرض، وخروج المحتل أمان من القتل والارهاب وهكذا.

١ ـ وقاية الطفل من الأخطار التي تهدد حياته النفسية والجسدية:

سبق ان اشرنا الى ارتفاع نسبة القتلى بين الأطفال، وكذلك الاصابات الجسدية، والعوارض النفسية التي أصابت كثيراً منهم قبل الانتفاضة وأثناءها، الامر الذي يهدد بجيل ترتفع فيه نسبة المشوهين والمقعدين ارتفاعاً مفجعاً.

واول اسباب الوقاية يتمثل في ضرورة انسحاب المسلحين من التجمعات البشرية ـ هذا ريثما يتم الانسحاب الكلي ـ وترك المواطنين يعيشون حياتهم العادية، ذلك ان في تواجد المستوطنين بين الناس استفزازا مستمرا لهم، ناهيك عما يفتعلونه احيانا من احداث بهدف خلق البلبلة والاعذار لممارسات اعنف واقسى.

٢ ـ حماية الامومة:

في حالات كثيرة تعرضت النساء للضرب المبرح، والغاز المسيل للدموع، مما نجم عنه بعض الوفيات

واجهاضات متكررة[٧١]، علاوة على ما تؤدي اليه الأوضاع العامة من اجهاد نفسي وجسدي للأمهات ينعكس سلبياً على مشاعر الطفل وأحاسيسه.

ان مشاعر القلق عند كل من الطفل والأم تؤدي في نهاية المطاف الى خلل أكيد في طبيعة العلاقة بينهما، وغالبا ما يتمثل ذلك في الافراط في الخوف على الطفل، ومنعه من الخروج حرصا على سلامته، مما ينعكس فيه حفرا نفسية، وفقدان ثقة في المستقبل، ومشاعر سلبية بوجه عام.

٣ ـ حماية الأسرة الفلسطينية:

تتعرض الأسرة الفلسطينية الى ضغط متزايد، وتزدحم من حولها المخاوف والأخطار، فهناك اكثر من ثلاثمائة أسرة (حتى نهاية نوفمبر ١٩٨٨) اصبحت بلا مأوى، بعد ان نسفت القوات الاسرائيلية منازلها[٧٢] وما من أسرة فلسطينية في الأراضي المحتلة إلا تعرضت كلها او بعضها لأساليب القمع الاسرائيلي المختلفة، المباشر منها وغير المباشر.

وتشتد معاناة الأسرة الفلسطينية بسبب الحصار الاقتصادي الشديد المفروض عليها، الى جانب تعدد حالات منع التجول التي تؤدي الى نقص حاد في المواد الغذائية للكبار والصغار، هذا الى جانب العجز الذي تعاني منه وكالة الغوث الدولية في ميزانيتها، مما جعل «الاحتياجات العاجلة والملحة» للاجئين الفلسطينيين في الضفة والقطاع المحتلين في مركز القلق الحالي للوكالة[٧٣].

واضافة الى ما يطرأ على برامج الوكالة من خلل واضطرابات جراء حالات منع التجول التي قد تستغرق الواحدة منها شهرا من الزمان[٧٤].

٤ ـ حماية صحية:

وتتضمن توفير الغذاء الضروري والملابس، والتوسع الصحي، وعلى ما من شأنه رفع المستوى الصحي للمواطنين العرب في الأراضي المحتلة. وجدير بالذكر هنا «ان صحة الأطفال الفلسطينيين تستخدم كسلاح سياسي من جانب سلطات اسرائيل التي رفضت في مناسبات عديدة اعطاء ترخيص المرور لأطفال يعانون من امراض خطيرة» استنادا الى ما اعلنته الدكتورة رخامه مارتون ـ مؤسسة رابطة الأطباء الاسرائيلية الفلسطينية[٧٥].

وقد ذكر شهود عيان ما شعروا به من قلق لرؤية جرحى في حالة خطرة ينزفون دماءهم بسبب نقص وسائل النقل السريع، ويدلي الجراح الامريكي الدكتور جاي شنايتزر (بوسطن) الذي تطوع للعمل في المستشفى الاهلي في غزة بشهادة صارمة بقوله «بوصفي يهوديا أعتقد ان سلوك الجيش الاسرائيلي في غزة ينافي الضمير والأخلاق اليهودية»[٧٦].

ان آلاف الأطفال معرضون للقلق والاضطرابات، وكبت الطفولة، والأرق، والكوابيس، وغير ذلك من أشكال الأمراض النفسية، نتيجة لما يحدث في الأراضي المحتلة من ممارسات القمع الاسرائيلية[٧٧] وقد سبق ان عرضنا في هذه الدراسة جوانب اخرى تدخل في هذا الموضوع.

ولضمان مستوى صحي افضل، ينبغي على مستوى توفير الرعاية الطبية، وخاصة في مجالي العظام

والاعصاب، تعزيز الفرق الطبية والفرق الطبية المعاونة التي تخدم الشباب الفلسطيني، كما ينبغي دعم المستشفيات وتوسيعها[٧٨].

ب ـ حاجات تربوية تعليمية:

تتعدد الحاجات التربوية وتختلف، ذلك انها من الكثرة بحيث تتصل بكل اوجه الحياة التعليمية التي دمرها المحتل الاسرائيلي، ولا سيما اعتبارا من عام ١٩٨٧، وفي ما يلي نوجز الحاجات التربوية والتعليمية الملحة:

١ ـ المدارس والغرف:

في كثير من الحالات يجتمع في الصف الواحد من ٥٠ ـ ٦٥ تلميذا، ومرد ذلك الى النقص الشديد في عدد المدارس، وفي الغرف المدرسية. وهذه الزيادة النسبية في عدد التلاميذ تؤدي الى استخدام الأماكن فوق طاقتها، حيث تكون هناك نوبتان او ثلاث نوبات يوميا، مما يخل بالتوازن السليم من عدم كفاية المعدات والتنظيم والنظافة[٧٩].

ان الأراضي العربية المحتلة بحاجة ماسة الى التوسع في بناء المدارس وعدد غرفها لاستيعاب الاعداد المتزايدة من الأطفال، وذلك بسبب الزيادة السنوية وبسبب الاغلاق المستمر الذي ادى الى تكدس اعداد كبيرة من المهددين بالأمية والانتكاس اليها، يبلغ نحوا من ١٢٠٠٠٠ طفل ممن هم دون العاشرة.

٢ ـ المناهج والكتب:

قامت السلطات الاسرائيلية مع بداية الاحتلال، بإجراء تعديلات خطيرة في المناهج والكتب الدراسية على نحو يتنافى مع القوانين الدولية، ويشكل استخفافا بالمشاعر الوطنية الفلسطينية. وبلغ عدد الكتب التي اعتراها التحريف الاسرائيلي القسري ٢١ كتابا مدرسيا في التربية الدينية واللغة العربية والتاريخ والجغرافية.

كما حظر دخول عدد كبير من الكتب الى الأراضي المحتلة، وصودرت اعداد كبيرة منها ـ بلغ عدد ما احصته اليونسكو (١٥٦٠ كتابا) كما ان المناهج الدراسية لم يجر عليها اي تطوير يذكر منذ الاحتلال[٨٠].

وليست هذه هي حال عرب الأراضي المحتلة ١٩٦٧، بل هي ايضا حال العرب في اسرائيل ذاتها، فقد جاء في تقرير أعد بتكليف من مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي ١٩٧٥ ان صورة احوال التعليم في القطاع العربي قاتمة جدا، وقد ادت ظروف تاريخية ـ كما ورد في التقرير ـ الى خلق هوة شاسعة وعميقة، بين جهاز التعليم في الوسط اليهودي وجهاز التعليم في الوسط العربي، بما في ذلك الفرق في المناهج الدراسية ومحتوياتها، وعدد المعلمين ومستواهم[٨١].

وليس أدل على تعمد اسرائيل تدمير الحياة التعليمية في الوسط العربي من ان عدد التلاميذ العرب في المدارس الحكومية في القدس الشرقية انخفض ما بين عام ٦٧ و ٨٦ بنسبة الثلث، وعلى حين ان السكان العرب في المدينة يشكلون ٣٠٪ من مجموع السكان، فإن نسبة التلاميذ العرب تعادل ١٥٪ من

مجموع المسجلين في المدارس[٨٢].

٣ ـ الحاجة الى المدرسين الأكفاء:

ان الحيــاة التعليمية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة بحاجة الى صياغة من جديد، في مناهجها ومقرراتها وكتبها، وفي ظروف القائمين عليها، ذلك ان المدرسين يعملون في ظروف واوضاع صعبة جدا، لا تبعث على الرضا، منذ سنوات طويلة. فبالاضافة الى عدم توفر العدد الكافي من المدرسين، فإن كثيرا منهم يشكون من عدم تمكنهم من تحسين مستواهم العلمي، بتلقي التدريب على نظام التعليم المستمر، واعـادة التأهيل، يضاف الى ذلك تدني الاجور التي يتقاضونها، حيث يبلغ متوسط الراتب الشهري للمدرس الحكومي (٨٨) ديناراً اردنيا (١٨٠ دولاراً)[٨٣] بينما يتقاضى المدرس الاسرائيلي في المتوسط ما يعادل ٧٦٠ دولارا، ناهيك عما يؤدي اليه تخفيض العملة الاسرائيلية، وانخفاض الدينار الاردني من تقليل القيمة الشرائية للمرتب، مما اضطر عددا من المعلمين الى البحث عن عمل آخر قد لا يكون منسجما مع طبيعة التدريس.

ومن فضـول القـول هنا ان نذكر بما يتعرض له المدرسون من المضايقات والاعتداءات والقيود والعقوبات المختلفة من اعتقال او ابعاد وعدم دفع مرتبات[٨٤]، ففي كثير من الاحوال يتعرض المدرسون لمعاملة مهينة من سلطات الاحتلال امام تلاميذهم...

ان الحـاجة ملحة لرفع القيود عن التعليم، وتحسين اوضاع المدرسين المادية والعلمية، واحترام المدرس كمرب يسهم في انجاح مهمته.

٤ ـ تأمين المواصلات:

تكرر قيام الجنود الاسرائيليين باختطاف مجموعات من اطفال المدارس، واقتيادهم الى معسكرات التـوقيف والاعتقـال دون ان يعلم آبـاؤهم او معلمـوهم بذلك، ممـا سبب حالات من الذعر للأطفال ولوالديهم، تستمر في بعض الاحوال اسبوعا او اكثر، ريثما يهتدون الى اماكن احتجازهم، ويتم هذا في الايام القليلة التي تستأنف فيها الدراسة من حين لآخر.

ان تأمين السير على الطرق، وتحديدا للمشاة من طلاب المدارس والأطفال وحماية المواصلات من اعمال الخطف، مطلب ضروري، وحاجة ملحة للانسان الفلسطيني في الأراضي المحتلة[٨٥].

٥ ـ الحاجة الى الأجهزة والساحات والملاعب:

تفتقر المدارس ـ معظمها ـ الى وسائل الايضاح والأجهزة الضرورية للعملية التعليمية، مما يكون عادة في المختبرات والمعامل والمراسم ونحوها. بل لقد تعرضت محتويات كثير من المدارس الى الاتلاف على يد الجيش الاسرائيلي، سواء باتخاذ المدارس معسكرات او عند مداهمتها. وجاء في تقرير الدكتور بونيـه المقـدم لليونسكو ١٩٨٩ انه «قد ارتكبت اعمال تخريب (مثل كسر الزجاج والاثاث والمعدات المدرسية) واعمال نهب نحو ثلاثين مدرسة، مما سيثير مشكلات عند اعادة فتح هذه المدارس وتشغيلها، ناهيك عن النقص الموجود اصلا، نظرا لمحدودية المخصصات المالية للمدارس»[٨٦].

وتعاني مدارس كثيرة من نقص شديد في الساحات والملاعب، وينسجم هذا النقص مع ما سبق ان اشرنا اليه من نقص في المدارس والابنية وعدد الغرف.. وفي هذا كله ما يجعل المدارس اشبه بأماكن التوقيف.

٦ ـ المواد التعليمية المرتبطة بالهوية الثقافية الوطنية:

تسعى السلطات المحتلة من وراء ممـارساتها التي تخالف كل حقوق الانسان الى طمس معالم الهوية الثقافية والهوية الوطنية للانسان العربي الفلسطيني، وتهجينه بحيث يصبح مهيئا للذوبان في المجتمع الاسرائيلي[٨٧].

وقد ورد في نصوص كثير من المعاهدات الدولية ان من حق الآباء ان يكون تعليم أطفالهم متفقا مع معتقداتهم[٨٨]، ولكن اسرائيل تحرص على سلب المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال طابعه الثقافي المميز، وما تصرف السلطات المحتلة في المناهج والكتب المدرسية الا دليل واحد من بين دلائل كثيرة تؤكد ذلك التوجه.

ولا نجد دليلا خيرا من شهادة يدلي بها اسرائيل شاحاك، وهي ان سلطات الاحتلال تنفذ عمدا في المدارس الفلسطينية، وغيرها من مؤسسات الأراضي المحتلة، عملية لطمس التاريخ الفلسطيني والثقافة الفلسطينية..[٨٩] وما ورد في بيان اللجنة البابوية لجنة العدل والسلم في ٢/٨٩ من انه «ينبغي المطالبة بأن تحتـرم السلطة المحتلة حق الشعب الاساسي في التعليم. ان هناك امة بأسرها محتجزة كرهينة، والتعليم يستخدم كسلاح للقضاء على امة بمحو ثقافتها». حتى الاساليب التعليمية البديلة لم تنج من الخطر الاسرائيلي، فأعلنت اسرائيل ان كل المحاولات التي يلجأ اليها الفلسطينيون لتطبيق انماط تعليمية بديلة هي اعمال غير مشروعة»[٩٠].

جـ ـ حاجات اجتماعية نفسية:

للطفل الفلسطيني حاجات اساسية في هذا المجال، وتتضاعف الحاجة اليها وتصبح ماسة جدا، بالنظر للظروف القسرية التي يعيش فيها هذا الطفل. وفي ما يلي نوجز الحديث في اهم تلك الحاجات وهي:

ـ يتعرض الأطفال في ظل الاحتلال الاسرائيلي لصدمات نفسية كثيرة، وينتابهم شعور بفقدان الأمن والاستقرار نظرا لتصاعد اعمال القمع التي تمارسها السلطات المحتلة ضد جميع قطاعات الشعب في الأراضي المحتلة، ويهدد هذا الجو بازدياد عدد المرضى النفسيين، مما يقود الى ضرورة التفكير في حل عاجل لهذه المشكلة. ومما يزيد في صعوبتها ان الامكانات الطبية والمراكز العلاجية القائمة في الأراضي المحتلة اقل بكثير من المطلوب للوفاء بالحاجات الطارئة.

وفي الوقت الحاضر يعكف المسؤولون الفلسطينيون بالاتفاق مع منظمة الصحة العالمية على بحث المشكلات الصحية للنساء والشباب، ولا سيما الصدمات النفسية التي تصيب او ستصيب نسبة كبيرة منهم، ممن يجتازون مراحل تعليمية شتى من رياض الأطفال الى الجامعة. والمطلوب من المجتمع الدولي هو ان يساهم على الأقل في فتح مزيد من المراكز العلاجية.

٢ ـ الارشاد والتوجيه التربوي:

نظرا للأوضاع السائدة التي ادت ـ وما تزال تؤدي ـ الى وقف النشاطات التربوية بوجه عام، ولما كانت هذه النشاطات ضرورية لاستمرار التواصل بين حاضر المجتمع وكل من ماضيه ومستقبله، فانه لا بد من توفير الوسائط البديلة ريثما يتم خروج المحتل، وذلك بانشاء محطتي إذاعة وتلفزيون مهمتهما تقديم البرامج التربوية للفلسطينيين وغيرهم، حيث يمكن ان تنشىء اليونسكو محطة تلفزيون عالمية تبث برامج تعليمية باللغات الدولية المعتمدة.

كما يترتب على المنظمات الدولية المختلفة ان تنهض بدور فعال في اقناع السلطات المحتلة ان تكف عن مخططاتها الرامية لنسف الهوية الثقافية للمجتمع، وان ترفع يدها عن المؤسسات التعليمية لتقوم برسالتها.

٣ ـ النشاطات اللامنهجية:

يعاني الطفل الفلسطيني من نقص شديد في الامكانات المتاحة لممارسة نشاطاته المختلفة: المنهجية منها وغير المنهجية. فنتيجة لما تقدم من استمرار احداث البطش والارهاب التي تمارسها السلطات المحتلة ضد المجتمع برمته، فإنه لا مجال ـ مثلا ـ لقيام مجموعة من الأطفال برحلة او بزيارة ميدانية لهذا الموقع او ذاك، لان المجموعة ستكون معرضة للكثير من المخاطر، سواء على ايدي دوريات الجيش النظامي او على ايدي المستوطنين..

وفي حالات منع التجول ـ وما اكثرها واطولها ـ يعزل الطفل في بيته اياما دون ان يجد فرصة للخروج الى الشارع، وحتى اللعب على سطح منزله فإنه يعرضه للمساءلة والعقاب.

وجاء في التقرير الختامي للمؤتمر الذي عقد في القاهرة ٢ / ٨٩ حول اثر ما يجري في الأراضي المحتلة على النمو النفسي للطفل «ان لعب الأطفال واناشيدهم لا تقل ضرورة ولا إلحاحا للنشء في الأراضي المحتلة عن الادوية والعقاقير» ولكن انى للأطفال الفلسطينيين ان يمارسوا ذلك؟ وتلك هي السلطات الاسرائيلية تصادر حتى طائراتهم الورقية التي يتسلوْن احيانا بتطييرها عندما يطول عليهم منع التجول؟ (شاهد عيان من قلقيلية).

٤ ـ كفالة أمن الأسرة الفلسطينية تحت الاحتلال:

ان البلاء في الأراضي المحتلة عام، لا تسلم منه أسرة ولا فرد، فكل أسرة مهددة بالتفتيش والاعتقال الفردي او الجماعي، وبنسف منزلها وبالضرب والقتل وغير ذلك من مجريات اليوم الفلسطيني في ظل الاحتلال الاسرائيلي.

ان الأسرة وهي اصغر وحدات المجتمع لا تستطيع ان تمارس دورها في الحياة ما دامت معرضة للخطر، ولا تشعر بالأمن والاستقرار، ومن هنا، وريثما يزول الاحتلال، فإن المجتمع الدولي مطالب بتأمين سلامة الأسرة، وبكفالة أمنها ورعايته.

د ـ حاجات أخرى:

تتعدد الحاجات وتختلف، لأن الحياة الفلسطينية ـ كما سبق ان ذكرنا ـ معطلة برمتها، وقد يكون المطلب الجامع لكل الحاجات هو الحياة ذاتها، ولا حياة لمجتمع ما دام محتلا. ومن الضرورات الملحة التي تمثل واحدا من اخطر اشكال الحرية عند الطفل:

١ ـ السماح للطفل بممارسة اللعب الحر دون النظر الى مادة اللعب:

من حق الطفل الفلسطيني ان يطير طائرة ورقية ملونة بألوان العلم الفلسطيني، ومن حقه ايضا ان يعلق علم بلاده على اعمدة الكهرباء. ومن حقه ان يمارس حريته المطلقة ـ كطفل ـ اسوة بغيره من اطفال العالم، ومن جملتهم الأطفال اليهود.

ان الأطفال الفلسطينيين كثيرا ما يعاقبون لأنهم يمارسون العابا او يمثلون ادوارا لا تروق المحتلين اليهود، وقد يكون في احداث القمع التي يتعرض لها الأطفال ما يرشد العالم الى وثيقة لحقوق الطفل اكثر تفصيلا، ذلك لأن الممارسات الاسرائيلية كشفت عن اساليب جديدة في العدوان على الحقوق، ونبهت الى ثغرات كثيرة انتهكت من خلالها القوانين الدولية والأعراف الانسانية.

٢ ـ السماح للطفل بالتعبير عن انتمائه بوسائله المختلفة:

وذلكم بالأناشيد والأغاني التي تترجم تطلعاته وآماله، وتعبر عن ولائه لمجتمعه وانتسابه اليه واعتزازه به، وان كانت تدور حول معان لا ترضي المحتلين الصهاينة، لأن ذلك حق اساسي للطفل، في اي مكان كان.

لقد صادرت القوات الاسرائيلية كثيرا من الأشرطة التي سجلت عليها أغان وأهازيج، واوقفت حفلات الأعراس التي تغنى فيها المغنون بأمجادهم، وعبروا فيها عن احاسيسهم. انها تطارد الذات الفلسطينية في كل مظاهرها، وتحول دون ظهورها في المدرسة والكتاب وفي الشارع والملعب وفي الانشودة والاغنية.

المسؤولية الدولية حيال الطفل الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة (١٩٦٧)

أوصت لجنة حقوق الانسان في المجلس الاقتصادي والاجتماعي على وضع الاعلان العالمي لحقوق الطفل في صيغته النهائية، واقرته اللجنة الثالثة (هي اللجنة الاجتماعية والانسانية والتعاونية) للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٥٩/١١/٢٠ كما اقرته الجمعية العامة للهيئة. وقد اخذ هذا الاعلان بعدا أمميا واصبح من اهم الوثائق في حياة الانسانية وكانت اسرائيل ضمن الدول السبعين التي وافقت عليه[١].

وقد تزايد الاهتمام بالطفل والطفولة كثيرا من قبل كل الدول والمجتمعات على اختلاف ايدولوجياتها وتوجهاتها من اجل بناء مجتمع انساني افضل يلعب فيه الطفل دور الغاية والوسيلة، باعتبار ان العالم

دائما هو عالم مستقبلي للأطفال فيه النصيب الأول في بنائه وتطور هذا البناء.. ولأن الطفل مخلوق عاجز تماما عند ولادته ويحتاج الى رعاية من قبل الآخرين بسبب هذا العجز، وهذا الضعف، اذا ما قورن بطفل الحيوان، وهذه الحاجة الى المساعدة والرعاية، تمتد الى فترة طويلة تصل الى ١٨ سنه.. بعدها يستطيع الطفل الاعتماد على نفسه وتأمين حاجاته الأساسية. وقد اصبح الاعلان العالمي لحقوق الطفل، بمواده ومبادئه، المصدر الاساسي لتشريعات اعتمدت على عدد من المبادىء الاولية التي يمكن استلهامها عند الاهتمام بحاجات الطفل الاساسية، وبالتلخيص فإن هذه المبادىء تعني[٩٢]:

١ ـ ان يتمتع الأطفال بكافة حقوقهم الواردة في الاعلان دون استثناء او تمييز بسبب العنصر او اللون او الجنس او اللغة او الدين او الرأي او اي رأي آخر او الاصل الاجتماعي او الثروة او الميلاد او اي وضع آخر له او لأسرته.

٢ ـ للطفل الحق بأن يستمتع بوقاية خاصة.

٣ ـ ان يكون للطفل منذ ولادته الحق في ان يعرف باسم وبجنسية معينة.

٤ ـ ان يتاح للطفل الاستمتاع بمزايا الأمن الاجتماعي له ولأمه قبل الولادة وبعدها.

٥ ـ توفير العلاج الخاص والتربية والرعاية التي تقتضيها حالة الطفل المصاب بعجز بسبب احدى العاهات.

٦ ـ ان تكون له شخصية متكاملة متناسقة وان يحظى بالمحبة والتفاهم وان ينمو مع اسرته وبمسؤولية والديه.

٧ ـ للطفل الحق في الحصول على وسائل التعليم الاجباري المجاني على الاقل في المرحلة الاولية.. والترفيه عن نفسه باللعب والرياضة.

٨ ـ يجب ان يكون للطفل المقام الاول في الحصول على الوقاية والاغاثة في حالة وقوع الكوارث.

٩ ـ يجب كفالة الوقاية للطفل من كافة ضروب الاهمال والقسوة والاستغلال.

١٠ ـ يجب ان تتاح للطفل وسائل الوقاية من الاعمال والتدابير التي قد تترك في نفسه اي نوع من التمييز من الناحيتين العنصرية او الدينية، كما يجب ان تقسم تنشئته بروح التفاهم والتسامح والصداقة بين كافة الشعوب.

هذه هي المبادىء التي قام عليها الاعلان العالمي لحقوق الطفل، مع تأكيدنا على ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي، ومنذ فترة طويلة جدا، تتنكر لها جميعا وتعمل عكسها تماما.

ان حاجات الطفل الاساسية، والتي يمكن اشتقاقها من هذه المبادىء التي تتناسب تماما مع النظريات العلمية التي حددتها وفسرتها، ليست معرضة لاهمال سلطات الاحتلال، ولكنها تنكرها على الطفل الفلسطيني وتبرمج ممارساتها وسياساتها على اساس التنكر لها، وهذه الحاجات، لو اعدنا قراءتها ولاحظنا سياسات وممارسات السلطات الاسرائيلية حيالها، لوجدنا انها تستهدف عدم ارضائها ومحاربتها واهمها:

أ ـ حاجة الطفل الى اسم وجنسية.. ولكن سلطات الاحتلال تنكر على الطفل الفلسطيني اسمه

وجنسيته.. وقد تكررت حوادث ارهاب الأطفال وضربهم بسبب ان اسماءهم ذات دلالات وطنية فلسطينية او انها تكرار لاسماء قادة وطنيين او اسماء مدن او تشير الى الهوية الوطنية الفلسطينية مثل اسماء: حيفا، بيسان، جهاد، عمار، القسام، كفاح.. الخ. اما الجنسية فإن اسرائيل تحرم الطفل الفلسطيني من ان يكون فلسطينيا.. بمصادرة وطنه وثقافته وطموحاته المستقبلية في دولته المستقلة وجواز سفره والاعتزاز بعلم فلسطين.. الخ.

ب ـ حاجة الطفل الى رعاية أمه وعنايتها: والسلطات الاسرائيلية تنتزع الأطفال من احضان أمهاتهم وتكسر عظامهم واطرافهم وان مشاركة الأم الفلسطينية في الانتفاضة ضد الاحتلال الصهيوني ما هو في اساسه الا محاولتها الحفاظ على ابنائها من بطش سلطات الاحتلال والتنكيل بهم.

جـ ـ توفير مستوى صحي جيد للطفل ولأمه: ان سلطات الاحتلال اجهضت بالغاز السام اكثر من (٨٥٠) حاملا فلسطينية في العام الاول للانتفاضة، الى جانب اقتحام المستشفيات والبيوت لضرب الأطفال امام أمهاتهم واذلال افراد الأسرة الراشدين على مرأى من الأطفال.

د ـ حاجة الطفل الى الغذاء والمأوى: لكن الممارسات الاحتلالية تعاقب المزارع على الفلاحة وتصادر الأرض والمحاصيل وتقتل الحيوانات وتهدم البيوت او تغلقها من اجل ان يبقى الطفل وأسرته مشردين وبدون غذاء وبلا مأوى.

هـ ـ حاجة الطفل الى التربية والتعلم: لكن السلطات تغلق رياض الأطفال والمدارس لفترات طويلة وتعاقب المدرسين الذين يعلمون التلاميذ في المساجد او المنازل.. وتتدخل في كل عناصر العملية التربوية ولا تحترم الزامية التعليم وتقتحم المدارس وتحولها الى ثكنات عسكرية او مراكز للتحقيق والتعذيب. ومنذ بداية الانتفاضة في ١٩٨٧/١٢/٩ حتى الآن والأطفال الفلسطينيون لا يتعلمون، مما يهدد النظام التربوي بالخطر الشديد.. والخسارة في التعليم على مدى عامين ونصف حتى الآن قد تحتاج الى عشر سنوات لتعويضها، وقد لا يمكن العودة اليها خلال هذه الفترة، حيث لم يتلق الأطفال اي تعليم ولم يتمكن اطفال المراحل الاعدادية من الاساسيات (Foundations)

و ـ حاجة الطفل للترفيه واللعب: وليس لدى الطفل الفلسطيني الا ان يلعب بالحجارة، ورصاص البلاستيك، والاطارات المشتعلة. وان اشهر العاب أطفال فلسطين هي لعبة الجندي الاسرائيلي ضد الملثم الفلسطيني، والعاب العنف والمعارك والمطاردة.. الخ.

ز ـ الحقوق الاجتماعية والضمان الاجتماعي: والتي لا وجود لها تحت الاحتلال.

ح ـ حماية الطفل من الاستغلال والعمل المرهق: لكن السلطات تستغل الطفل وتعرضه ليس للعمل المرهق فحسب، بل وتطلق عليه النار لاصابته او تعتقله.. الخ هذه الحاجات الاساسية والمباشرة المتعلقة بالطفل الفلسطيني تحت الاحتلال، والتي لا بد للمجتمع الدولي من العمل على توفيرها للطفل في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبصورة عاجلة وملحة...

اما الحاجتان الاوليتان اللتان لا بد من توفيرهما للطفل الفلسطيني باعتبار ان مأساته لا يمكن ان تحل بصورة جذرية دون حل مأساة الشعب الفلسطيني نفسه.. فهما:

اولا: الاعتـراف بهوية الشعب الفلسطيني الثقافية (Culture Identity)، وحقه في ممارستها اليومية في الاسرة والمدرسة والشارع وفي البعد العربي والدولي.

ثانيا: الاعتراف بهوية الشعب الفلسطيني الوطنية (National Identity) والتعبير عنها سياسيا، بقيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية، على أرض فلسطين.. وعند ذلك تتوفر الحماية الوطنية للطفل الفلسطيني في دولته المستقلة، ويمكن بعد ذلك لدولة فلسطين ليس فقط حماية اطفال شعبها واشباع حاجاتهم، بل والمشاركة في الجهود المبذولة دوليا من اجل اطفال العالم..

على اساس هذه الدراسة، والاعلان العالمي لحقوق الطفل، فإننا نقترح النقاط التالية لطرحها في المؤتمرات الدولية المعنية بالطفولة:

١ ـ مساعدة اطفال فلسطين على ان يعيشوا حياة طبيعية في وطنهم بدون قمع وبدون ارهاب.. بالاعتراف بهويتهم الثقافية والوطنية.

٢ ـ المساعدة الفورية والطلب الى السلطات الاسرائيلية احترام انسانية الطفل الفلسطيني، والسماح بإرضاء حاجاته الاساسية.

٣ ـ الضغط لاعادة فتح المدارس وعدم اغلاقها.

٤ ـ عدم التعرض للأطفال بالرعب والارهاب .

٥ ـ تقديم العون المادي الذي يساعد على ان يتوفر للطفل الفلسطيني الحد الادنى من التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية.

٦ ـ مساندة الطفل الفلسطيني الذي يتعرض للقمع الاسرائيلي، خاصة منذ اندلاع الانتفاضة، والاعلان عن حالته المأساوية وضرورة العمل الفوري على «الحماية الدولية» لوجوده ولحقوقه بأن يتخلص من ظروف الاحتلال المسؤولة فقط عن الواقع الذي يعانيه.

الهوامش:

(١) Washington Report on Middle East Affairs (W.R.) August 1988.p.17

(٢) حداشوت ١/١/١٩٨٨.

(٣) W.R. November 1988 Page 34

(٤) Middle East International (MEI) March 17.1989 p.12

(٥) Rita Giacaman, Life and Health In three Palestinian villages

(٦) MEI. June 9.1989 Page 20.

(٧) MEI May 12.,1989 p 21.

(٨) W.R. June 1989 p. 6

(٩) David Gross man, Yellow Wends. New York. Farrar, Straus and Giroux 1988.

(١٠) New York Times, January 28.1988.

(١١) MEI August 25.1989. p 10

(١٢) ادير كوهين ـ **وجه قبيح في المرآة، انعكاس النزاع العربي اليهودي على الادب العبري للأطفال**، ترجمة غازي السعدي. دار الجليل عمان ١٩٨٨ ص٣٧، ٣٨.

(١٣) W.R. August 1989 p.16

(١٤) UNRWA NEWS NO 177, APRIL 3-1989. p.1.

(١٥) MIDDLE EAST EDUCATION AND TRAINING. VO. II NO 1989. P.8. W.R. JULY. 1989 P.14

(١٦) W.U.S NEWS. OCTOBER 1989

(١٧) UNRWA NEWS. NO 186 AUGUST 15. 1989 P.1

(١٨) IBID, NO. 188 September 18,1989 P.1

(١٩) **مشاكل التعليم في القطاع العربي**. حنا ابو حنا وزميله، تقرير مقدم للمجلس الشعبي للانعاش الاجتماعي هيئة الشئون العربية ـ الناصرة ١٩٧٧م ص ٣.

(٢٠) المصدر نفسه ص ٦ ـ ٧.

(٢١) عبدالجواد صالح. **الاحتلال الاسرائيلي واثره على المؤسسات الثقافية والتربوية في فلسطين المحتلة**، مركز القدس للدراسات الانمائية، لندن ١٩٨٥، ص ٢٦ وما بعدها.

(٢٢) معاريف (صحيفة اسرائيلية) يوم ٤/٥/١٩٨٩م.

(٢٣) W.R. July 1989 p.6

(٢٤) MEI. September 22-1989 p 16.

(٢٥) Tanmiya. December 1988 p.3.

(٢٦) MEI. September 22.1989 p.12.

(٢٧) UNRWA News NO.186 p.1

(٢٨) IBID NO.187 p.1

(٢٩) New York Times, January 23.1989

(٣٠) MEI. February 1989. p.3

(٣١) هآرتس ٢٢/١/١٩٨٨م.

(٣٢) UNRWA NEWS NO 182 p.1

(٣٣) WR. 8.89 p.35
(٣٤) Saleh Abed Jawad-Deporation, Beirut 1977 p.48
(٣٥) MEI. September 89 p.1
(٣٦) تقرير الاب بونيه المقدم لليونسكو ص ٣٧.
(٣٧) MEI October 21.1988 p.21
(٣٨) MEI July 21.1989. P.16
(٣٩) MEI May 12.1989 P.6
(٤٠) W.R. 8.89 P.35
(٤١) علهمشمار ١٦/١٢/٨٧ وهآرتس ١٧/١٢/٨٧.
(٤٢) MEI May 26.1989. p.16
(٤٣) MEI June 23.1989 P.18
(٤٤) MEI July 7.1989 P.19
(٤٥) معاريف ٧/١٠/٨٨.
(٤٦) UNRWA NEWS NO.172 P.4
(٤٧) W.R. March 1989 P.36
MEI February 17.1989 P.4
(٤٨) W.R. July 1989 P.38
(٤٩) W.R. March 1989 P.3
MEI February 17. 1989 P.3
(٥٠) MEL. March 1989 P.5
(٥١) UNRWA NEWS. no 173. March1.1989 P.1
(٥٢) Ibid No, 180 August 15.1989. P.1
(٥٣) MEI February 2-1989. P.3 and March 89. P.5
(٥٤) تقرير الاب بونيه لليونسكو عام ٨٩ ص ٢٤.
(٥٥) W.R. March 1989 P.5
(٥٦) MEI may 26.1989 P.16
(٥٧) MEI June 21.1989. P.19
(٥٨) W.R. March 1989 P.30
(٥٩) MEI August 25.1989 P.10
(٦٠) Tanmiya Vol 3.1989 P.3
(٦١) Children of Stones P.1,2
(٦٢) تقرير الاب بونيه ص١٩.
(٦٣) المصدر نفسه ص٢٠.
(٦٤) المصدر نفسه ص٦٤.
(٦٥) المصدر نفسه ص٢١.
(٦٦) صلاح الزرو. **التعليم في ظل الانتفاضة** مركز الابحاث (رابطة الجامعيين) ـ الخليل ١٩٨٩م.
(٦٧) صلاح الزرو. **التعليم تحت الاحتلال**(١٩٦٧ ـ ١٩٨٧)، مركز الابحاث (رابطة الجامعيين) ـ الخليل ـ ١٩٨٨.

(٦٨) Bassioni, Ch. and Cainkar, L. (ed.,)
The Palastinian Intifada:
Dec. 9.1987-Dec. 8.1988 A Record of Israeli Repression. Data Base Projecton Palestinian Human Rights, Chicageo, 1989.
(٦٩) سمير خليل. **الانتفاضة في عامها الاول: الشهداء والمصابون. نقابة الاطباء الاردنية (عمان) ١٩٨٩.**
(٧٠) Moony, A. Children of the Stones. ADC.
Agence France Press. No.20.
(٧١) Children of Stones P.9
(٧٢) Tanmiya. December 1988, P.4
(٧٣) UNRWA News, November 10,1988
(٧٤) Ibid, June, 15 1989
(٧٥) Shafa'yamin Magazine, February 16, 1989
(٧٦) تقرير الأب بونيه، ص٣٢
(٧٧) Children of Stones, P.47
(٧٨) تقرير الاب بونيه، ص٦٤، ٦٥.
(٧٩) المصدر نفسه، ص٣٦
(٨٠) المصدر نفسه، ص٩
(٨١) **مشاكل التعليم في القطاع العربي**. حنا أبو حنا وزميله. المجلس الشعبي للانعاش الاجتماعي. هيئة الشؤون العربية، الناصرة ١٩٧٧، ص٣.
(٨٢) تقرير الاب بونيه ص٣٦.
(٨٣) نفس المصدر ص٣٧.
(٨٤) MEI, June 9.1989 P.17
(٨٥) تقرير الاب بونيه، .Children of Stones, p.20,23 (الصورة)
(٨٦) تقرير الاب بونيه، ص٣٥.
(٨٧) MEI, July 7,1989, P.19
(٨٨) تقرير الاب بونيه، ص٧١ هامش رقم ٥٠.
(٨٩) نفس المصدر، ص٥٤.
(٩٠) Tanmiya, June 1989, P.5
(٩١) جهاد الخطيب وعبدالله الخطيب. **حقوق الطفل في التشريع الاردني: تحليل للبعدين النفسي والاجتماعي**. مركز البحوث والدراسات الاجتماعية (الاتحاد العام للجمعيات الخيرية) عمان، ١٩٨٠.
(٩٢) جامعة الدول العربية. **ميثاق حقوق الطفل العربي. عمان، ١٩٨٤.**

المؤسسات الفلسطينية في الولايات المتحدة الأميركية: التجربة وآفاق العمل في زمن الإنتفاضة

(القسم الأول)★

إعداد : عبداللطيف ريان

يتّسم العمل الفلسطيني في الولايات المتحدة الامريكية بالتعددية والمبادرة الذاتية. وهذا ينطبق على الجانبين العام والخاص. العام، بمعنى ما يتصل مباشرة بالمركز، أي بالمؤسسات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، والخاص، بمعنى الجهود الذاتية التي يقوم بها أفراد، أو جماعات، داخل المجتمع الامريكي. والتعددية والمبادرة بمعناهما المبسط، ما هما الا تعددية في المناطق الجغرافية، سواء داخل الولاية الواحدة، أو حتى المدينة الواحدة. وهي ليست تعددية في المهمات والاختصاصات، بمعنى أن كلاً في مجال عمله المحدد. وكثيراً ما يجد المرء أكثر من قناة اتصال، أو مصدر معلومات، من المفترض ان تقوم جميعها، بالمهمة ذاتها. فهناك مثلاً، المكاتب الرسمية التابعة للمنظمة، كمكتب نيويورك المختص بشؤون الامم المتحدة، ومكتب واشنطن التابع لبعثة جامعة الدول العربية. واضافة الى هذين المكتبين المختصين بالشؤون الخارجية للمنظمة، هناك أكثر من مكتب في واشنطن ونيويورك، تقوم بالمهمة ذاتها، وان انتحلت جميعها أسماء مختلفة.

والتعددية، أيضا لها جانب آخر يتعلق ببرامج منظمة التحرير الفلسطينية، السياسية والاعلامية، وخاصة المتعلق منها بالعلاقات الامريكية ـ الفلسطينية، سواء الحوار الامريكي ـ الفلسطيني أو ما يصنّف تحت بند العلاقات العامة مع المجتمع الامريكي، وهذا مجال يترك الباب مفتوحاً لمراكز اتصال متعددة من الجانبين، جانب منظمة التحرير الفلسطينية، وجانب العرب الامريكيين وأصدقائهم ممن يتعاطون شؤون الشرق الاوسط.

ونظراً الى التزايد في المهمات والامكانيات المتاحة للتجمعات الفلسطينية المنتشرة في الولايات الامريكية، المختلفة، تكثف التوجه الاعلامي، والسياسي، لمنظمة التحرير الفلسطينية، خلال الأعوام

★ يشكل المنشور في هذا العدد القسم الاول من الحوار الذي اعدته لـ «صامد الاقتصادي» مؤسسة «ميدل ايست مونيتور للاعلام» في واشنطن، والذي أشرف عليه المدير العام للمؤسسة عبداللطيف ريان. وسوف نتابع نشر القسم الثاني من هذا الحوار في العدد القادم من «صامد الاقتصادي».

الماضية باتجاه تلك التجمعات التي تشكل في مجموعها، خامس أكبر تجمع فلسطيني خارج الارض المحتلة. ومع حالة الانشداد تجاه الوطن، اثر الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية والقطاع، أصبح لمجموع الفلسطينيين في اميركا دور أكثر بروزاً، وأكثر مشاركة في الفعل الاعلامي، والسياسي، على الساحة الاميركية، فعل من داخل المؤسسات الفلسطينية الاميركية، يكمله فعل افراد وجماعات فلسطينية، وأخرى عربية وأميركية.

ولأن الجميع، افراد وجماعات، يدركون أهمية العمل على الساحة الاميركية، فقد ارتأت صامد الاقتصادي ان تدير ندوة يشارك فيها مسؤولو المؤسسات الفلسطينية الاميركية، يكون محورها شؤون الجالية الفلسطينية، وهمومها ثم برامج عمل تلك المؤسسات وتوقعاتها المستقبلية. وقد وجّهت الى المؤسسات خمسة أسئلة موحدة حيث قام ناطقون باسم المؤسسات بالرد عليها كتابة.

وفيما يلي تعريف بتلك المؤسسات التي تجاوبت مع الندوة وقامت بالرد مكتوباً، يلي ذلك نص الاسئلة، واجابة كل مؤسسة مرتبة حسب ورودها، مع ملاحظة أن اجابة الصندوق العربي الفلسطيني وردت على شكل نقاط دون إلتزام منظم بالاسئلة كما طرحت ولهذا سنوردها كما وردت في نهاية الندوة.

لجان فلسطين الحرة:

بدأت لجان فلسطين الحرة عملها باسم «لجان انصار الثورة الفلسطينية» في نهاية الستينات، أي بعد أعوام قليلة من انطلاقة الثورة الفلسطينية في بداية العام ١٩٦٥. ومنذ تأسيسها، اتخذت شكل العمل الاعلامي والجماهيري وسط الجالية الفلسطينية والعربية في الولايات المتحدة الاميركية بهدف كسب الدعم المادي والمعنوي للثورة الفلسطينية حديثة العهد آنذاك، ولتأمين ذلك الدعم، كانت البدايات الاولى لتأطير الجالية الفلسطينية ضمن أطر جماهيرية فلسطينية خالصة، اتخذت شكلها الأكثر تبلورا في حينه، من خلال «منظمة الطلبة العرب»، ثم ما لبثت ان توسعت لتعمل من خلال «منظمة الخريجين العرب من الجامعات الاميركية» التي تم تأسيسها في بداية السبعينات على مستوى الساحة الاميركية.

وينضم من خلاله دورية «فلسطيننا» التي كانت تصدرها باللغة العربية منذ بداية السبعينات، أن «لجان انصار الثورة الفلسطينية» تعبر عن التيار الأكثر التصاقاً بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ويدل على ذلك، أيضا، نشاطاتها الاعلامية، من بيانات وندوات ومهرجانات، كما أوردتها «فلسطيننا» وقد استمرت تتعامل باسم «لجان الانصار» الى ما يقارب من نهاية السبعينات حين بدأت تتعامل باسم «مؤسسة فلسطين العربية» وخاصة في بياناتها الرسمية ومهرجاناتها العامة ثم ما لبثت أن غيرت لتعمل باسم «لجان فلسطين الحرة».

وقد ساهمت، وما زالت تساهم، في بناء معظم المؤسسات الفلسطينية الاميركية، وكذلك في انشاء النوادي والجمعيات، والاتحادات الشعبية الفلسطينية. اضافة الى ذلك، تعمل «لجان فلسطين الحرة» على توسيع قاعدة الدعم الجماهيري العربي الاميركي، لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولتعميق الفهم التضامني وسط التجمعات العرقية الاميركية كشكل من أشكال المواجهة مع آلة الدعاية الصهيونية.

وتصـدر بشكـل متقطع، منشورات باللغتين العربية والانجليزية.
اجاب عنها عضو المجلس الوطني الفلسطيني د. حاتم الحسيني.

جمعية النجدة الفلسطينية:

اسست جمعيـة النجدة الفلسطينية عام ١٩٧٨ كجمعية عربية امريكية خيرية. وقد هدفت منذ تأسيسها، الى توفير الدعم المالي للفلسطينيين واللبنانيين المتضررين من الحرب الاهلية في لبنان.

عقدت الجمعية مؤتمرها الاول عام ١٩٨٠، في ديترويت، حين تم اقرار دستورها وحددت أهدافها بشكل اكثر وضوحاً. ومنذ ذلك الحين بدأت تتشكل ملامح الجمعية كمؤسسة فلسطينية أميركية ذات هدفين: دعم صمود الشعب الفلسطيني في لبنان وفلسطين المحتلة، ودعم الهوية الفلسطينية المستقلة والحفاظ على التراث الفلسطيني في المهجر.

عضـوية الجمعية فردية، مفتوحة لكل من يوافق على أهدافها. ومع تطور الجمعية وازدياد عدد اعضائها وفروعها وانتشارها في المدن الامريكية المختلفة ومع ازدياد متطلبات العمل الوطني الفلسطيني في اميركا، اخذت برامج الجمعية في التعدد، لتشمل العمل الدعاوي، والثقافي السياسي والتضامني.

ومنذ تأسيسها، تعقد الجمعية، مؤتمراً عاماً كل سنتين. كان آخرها عام ١٩٨٨ في لوس انجلوس، وكان برنامج دعم الانتفاضة الشعبية الفلسطينية على رأس جدول أعمال المؤتمر وقد تبنى كل فرع من فروع الجمعيـة «اكثـر من ١٥ فرعاً» مشروعاً انتاجياً في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، كما بدأت الفـروع، منـذ بدايـة الانتفاضة ببناء حركة تضامن أميركية مع نضال الشعب الفلسطيني. وتتخذ الجمعية من واشنطن العاصمة، مقراً رئيسياً لها وتتوزع فروعها على معظم المدن الرئيسية حيث الكثافة الفلسطينية والعربية، كشيكاغو ونيويورك ولوس انجلوس وسان فرنسيسكو وديترويت. وتقيم الجمعية علاقـات واسعة مع المؤسسات الدينية المسيحية ولجان حقوق الانسان والهيئات الخيرية الاميركية. وتصدر نشرة شبه دورية تحمل اسم «النجدة» تنشر فيها نشاطات وأخبار الجمعية المختلفة.
اجابت عنها المديرة التنفيذية للجمعية د. عنان العامري.

لجان فلسطين الديمقراطية:

تأسست «لجان فلسطين الديمقراطية» في النصف الثاني من السبعينات، وهي اطار منتشر في المدن الاميـركيـة، وكندا، يعنى بشؤون القضية الفلسطينية على المستوى القاعدي، حيث تعمل على تأطير وتنظيم قطاعات الشعب الفلسطيني، كالطلبة والشبيبة والمرأة وقطاعات الجالية كافة، وخاصة ممن لا يتقنـون اللغة العربية، ومن خلال هذا العمل على المستوى القاعدي، تعمل اللجان على تعميق البعد الاجتمـاعي التقدمي والمحتوى الديمقراطي للمؤسسات النقابية والشعبية كجزء من منظمة التحرير الفلسطينية ومسيرة الاصلاح الديمقراطي في صفوفها، ان انشاء اطر الطلبة والشبيبة والمرأة، وبناء النوادي والمراكز الاجتماعية للجالية، والمساعدة على انجاز برامج احياء المناسبات الوطنية والقيام بالدور

المنوط بالجالية، على المستوى الاعلامي والسياسي التضامني في صفوف الرأي العام الاميركي. كانت كلها جوانب من نشاط اللجان خلال الفترة الماضية.

والى جانب ذلك، تصدر «اللجان» نشرات دورية وتقيم الندوات، والاحتفالات، والمهرجانات، في المدن المختلفة، وتقوم ايضا، بنشاطات لاحياء التراث الشعبي الفلسطيني، وذلك عن طريق استضافة فرق فنية، وغنائية ومسرحية متعددة من داخل الارض المحتلة، ومن لبنان. كما وتهتم اللجان بتعميق حالة الوعي والانتمـاء السيـاسي لابناء الجالية، ومشاركتهم في صنع القرار الفلسطيني وحشد طاقات كل قطاعات الشعب الفلسطيني وتياراته الفكرية والسياسية، من أجل انجاز أهدافه الوطنية، وذلك عن طريق الدفع باتجاه اتباع اسلوب التمثيل النسبي في هيئات واطر منظمة التحرير الفلسطينية.

وبالاضافة الى كل ما سبق، فقد اعطت(اللجان)العمل التضامني حيزاً هاماً من اهتماماتها، حيث اعتبرت ان العمل على توجيه الرأي العام الاميركي، بما ينسجم وأهداف الشعب الفلسطيني، يعتمد أساسا على كيفية التعاطي مع الشارع الاميركي.
اجاب عنها مسؤول لجان فلسطين الديمقراطية في أميركا، مضر العبد.

الاتحاد العام لطلبة فلسطين:

تأسس الاتحاد العام لطلبة فلسطين في الولايات المتحدة الاميركية في عام ١٩٨٠، بعد أن اتخذ المؤتمر الوطني الثامن الذي عقد في بيروت عام ١٩٧٨، قراراً بتأسيس فرع للاتحاد في أميركا، وذلك اثر خروج الطلاب الفلسطينيين من منظمة الطلبة العرب، التي كانت تضم الطلاب العرب كافة في الولايات المتحدة الاميركية وكندا.

وكان المؤتمر الاول للاتحاد قد عقد في عام ١٩٨٠، في مدينة ديكالب في ولاية الينوي، ومنذ ذلك الحـين، عقد الاتحاد سبعة مؤتمرات كان آخرها في صيف العام ١٩٨٨، في ديترويت. وبعد المؤتمر الثالث، تعرض الاتحاد لهزة اثر حالة الانشقاق التي تعرضت لهاصفوف منظمة التحرير الفلسطينية، مما حدا بمجموعة كبيرة من الطلاب الى تشكيل تنظيم نقابي خاص بهم، يحمل اسم الاتحاد، وذلك في صيف العام ١٩٨٤. واستمر الاتحاد بجزئيه الى أن اتفقت جميع القوى مجدداً على العمل بشكل موحد والمشاركة في المؤتمر الاخير في ديترويت قبل عامين.

وعلى الرغم من أن الاتحاد، بوحداته المختلفة، ينتشر في أكثر من سبعين مدينة موزعة على كل ارجاء الولايات المتحدة الاميركية، الاّ أنه لا يضم، حتى الان معظم الطلبة الفلسطينيين، حيث يقدّر عدد الطلبة الفلسطينيين الوافدين منهم والمقيمين، الدارسين في الجامعات الاميركية أكثر من عشرة الاف طالب. وتشيروثائق الاتحاد الى ان عدد الطلاب المسجلين فعلياً لديه يبلغ حوالي خمسة آلاف.

يصدر الاتحاد مجموعة متنوعة من النشرات والمجلات الدورية ويساهم وبشكل فعال، في اقامة العديد من النشاطات التضامنية في الجامعات، وفي التصدي للقوى الصهيونية، وفي شرح أبعاد القضية الفلسطينية او تطوير فهم اميركي أفضل للقضية الفلسطينية.
أجاب عنه رئيس الاتحاد معين شريم.

لجنة التضامن مع الشعب الفلسطيني:

«لجنة التضامن مع الشعب الفلسطيني» منظمة اميركية بغالبيتها. انشئت في العام ١٩٨١ باسم «ائتلاف ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر)». وقد أسست بهدف تأطير حالة التضامن الاميركي مع القضية الفلسطينية، وتنادي بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وتؤيد برامج منظمة التحرير الفلسطينية.

عقد المؤتمر التأسيسي للجنة في العام ١٩٨٥ في سان فرانسيسكو، وقد تم خلال ذلك المؤتمر اجراء تطوير في هيكلية اللجنة، حين انتقلت عضويتها من تحالف منظمات الى عضوية فردية. ويتولى قيادة اللجنة هيئة تنفيذية من ١٤ عضواً، يتم انتخابهم مرة كل سنتين وذلك من خلال مؤتمر وطني.

تلعب اللجنة دوراً هاماً في التعريف، والتثقيف بالقضية الفلسطينية، مستعملة لذلك كل السبل المتاحة لها، عن طريق الندوة، والمظاهرة، والاعتصام، وارسال بطاقات الاحتجاج، ثم الأمسيات الغنائية، وكذلك دعم المؤسسات الوطنية في فلسطين المحتلة. وتصدر اللجنة جريدة دورية، تصدر ست مرات في السنة، باسم PALESTINE FOCUS ، ويتم توزيع ٢٠ ألف نسخة من كل عدد، ويتولى رئاسة التحرير فيها د. ستيف غولدفيلد، كما يساهم فيها الكاتب اليهودي المعروف هيلتون ابزنفر. وتتولى المحامية جين بترفبيلد رئاسة الهيئة التنفيذية التي تتولى في الوقت عينه رئيسة لجنة التنسيق للمنظمات غير الحكومية لأميركا الشمالية. أجاب عنها عضو المكتب التنفيذي للجنة رياض خوري.

الجمعية الخيرية المتحدة للاراضي المقدسة:

«الجمعية الخيرية المتحدة للاراضي المقدسة» هي جمعية عربية اميركية غير مسيّسة، ومعفاة من الضرائب. أنشئت في بداية العام ١٩٦٨، اثر حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ تجاوباً مع متطلبات الدعم لمتضرري الحرب العربية الاسرائيلية وخصوصاً المؤسسات الفلسطينية الاجتماعية والثقافية والصحية. وقد كرست الجمعية جهودها خلال العشرين عاماً الماضية، في جمع التبرعات المادية والعينية، كالاموال والمواد الطبية وذلك لدعم المؤسسات الفلسطينية العاملة في الارض المحتلة، وفي لبنان، ومنذ خروج قوات منظمة التحرير الفلسطينية وبعض مؤسساتها من بيروت، امتدت خدمات الجمعية الى مستشفيات جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني في سوريا، والسودان، والجزائر واليمن وجمهورية مصر العربية.

دأبت الجمعية على دعم المؤسسات، بغض النظر عن انتمائها العقائدي، أو السياسي، دون تمييز. وتقوم الجمعية، التي تتخذ من شيكاغو، مقراً رئيسياً لها برعاية مشاريع تنموية مختلفة منها، مشروع المنح الدراسية للجامعات والمؤسسات المهنية والفنية، حيث تقدم ما قيمته ٤٠ ألف دولار سنوياً لهذا الغرض، وكذلك ما قيمته ٣٠ الف دولار كمنحة دراسية للدراسات الاكاديمية في جامعات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. اضافة الى ذلك ترعى الجمعية مشروع تبني ورعاية الاطفال الذي يضم حتى الآن حوالي ٧٠٠ طفل، موزعين بين المخيمات الفلسطينية في لبنان وبين الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. أجاب عنها المدير التنفيذي سهيل ميعاري.

الصندوق العربي الفلسطيني:

تأسس «الصندوق العربي الفلسطيني» في بداية السبعينات وهو المؤسسة الفلسطينية الاميركية الوحيدة في الولايات المتحدة الاميركية التي يقتصر عملها على منطقة الساحل الغربي من أميركا الشمالية ويتخذ الصندوق من مدينة سان فرانسيسكو مقراً رئيسياً له، وله فروع منتشرة في معظم مدن ولاية كاليفورنيا، واوريغان، وكولورادو. وقد أسس الصندوق بهدف توفير الدعم المادي، والمعنوي، من الجالية الفلسطينية والجاليات العربية في الساحل الغربي. وتقديم ذلك الدعم، مباشرة الى المؤسسات الفلسطينية، واللبنانية، التي تضررت جراء العدوان الاسرائيلي على لبنان، منذ بداية السبعينات، ولدعم صمود الشعب الفلسطيني في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. ومع تطور الاحداث، والزيادة الملحة في المهمات التي يقوم بها أبناء الجالية، الاعضاء في الصندوق، مشاركةمنهم في العمل السياسي والاعلامي على الساحة الاميركية، تطور عمل الصندوق وبناءه التنظيمي ليشمل النشاطات الفلسطينية كافة من اعلامية وسياسية وتعبوية.

والصندوق مؤسسة انسانية معفاة من الضرائب يعقد مؤتمراته سنوياً، حيث يشارك فيه العديد من اصدقاءالصندوق الاميركيون. واضافة الى أعضاء الصندوق يتم عادة توجيه الدعوات للعديد من الشخصيات الفلسطينية في الارض المحتلة، للمشاركة في أعمال المؤتمرات وكان آخر مؤتمر له بمناسبة الذكرى الثانية للانتفاضة، في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي حيث مر على تأسيسه خمسة وعشرون عاماً. أجاب عنه رئيس اللجنة التنفيذية عثمان مرار.

السؤال الأول:

مر العمل الفلسطيني، والعربي في الولايات المتحدة الاميركية خلال السنوات الماضية، بمراحل صعود وهبوط. وقد تحدث الكثيرون، مؤخراً، حول هذه المسألة. كما انتقد البعض النقص في الأداء العام وعدم فاعلية ذلك الأداء. ما هو في رأيكم السبب في ذلك؟ وهل تستندون في حكمكم على:

(أ) ما تقوم به الجمعيات والمؤسسات ودور قياداتها المختلفة؟

(ب) مدى تعاطي، وتفاعل، الجالية الفلسطينية، والجاليات العربية، المادي والمعنوي، مع برامج العمل المطروحة عليها؟ ومدى مشاركتهم في وضع تلك البرامج؟

■ **د. حاتم الحسيني**: ما يزال العمل الفلسطيني، والعربي، في الولايات المتحدة الاميركية، في مرحلة التكوين والنمو، فهو ما يزال في مرحلة التجربة الجديدة والتعلم من الاخطاء. فالمنظمات الفلسطينية، والعربية، ما تزال جديدة على الساحة الاميركية، ولد معظمها اوائل العام ١٩٧٠، ومرت بتجارب العمل البدائية في فترة السبعينات، والثمانينات. اذن، عمرها لا يتجاوز العشرين عاماً، وهذا تاريخ قصير مقارنة بالعمل الصهيوني، الذي يرجع الى ما يزيد على ثمانين عاماً على الساحة الاميركية.

وللاسف، لم تنتقل روح الثورة الفلسطينية الى الساحة الاميركية، بمعنى نهوض العمل الفلسطيني

في امريكا كما نهض ثورياً في الوطن العربي منذ العام ١٩٦٥، وخاصة بعد العام ١٩٦٧. ولهذا اسباب عديدة: اهمها وضع الجاليات الفلسطينية والعربية، الاقتصادي والاجتماعي في الولايات المتحدة الاميركية فهي لم تواجه الضغوط والقمع والعذاب كما واجه الفلسطينيون في الارض المحتلة أو في بعض ارجاء الوطن العربي. كما ان معظم المهاجرين الفلسطينيين والعرب جاءوا سعياً وراء النجاح الاقتصادي، وهربا من الاوضاع السياسية الصعبة في بعض الاقطار العربية، وبذلك ابتعد معظمهم عن العمل السياسي وركز عمله على النجاح الاقتصادي، والاجتماعي على الساحة الاميركية. (في الستينات والسبعينات) لم تشعر الجاليات الفلسطينية والعربية بأي خطر يتهددها، أو بالحاجة الى تنظيم صفوفها، وعملها، للدفاع عن هويتها ووجودها، والذين تحركوا في تلك الفترة كانوا قلة من المثقفين والطلاب ومن بعض القطاعات المسيّسة. مثلاً انشأ بعض اساتذة الجامعات «رابطة خريجي الجامعات الاميركية العرب»، في العام ١٩٦٧، للدفاع عن القضايا العربية وخاصة قضية فلسطين، بينما استمر نشاط بعض القطاعات السياسية من خلال منظمة الطلبة العرب خلال الستينات وأوائل السبعينات. أمّا عامة الجالية، فبقي نشاطها محصوراً بالمهرجانات الاجتماعية والترفيهية.

في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، بدأت الجاليات الفلسطينية والعربية لاسباب عديدة، اهمها شعورها بأن هناك تشويها لهويتها العربية، وشعورها بالتعاطف مع قضية فلسطين، ولبنان، وخاصة مع تصاعد القمع والارهاب الاسرائيلي في فلسطين المحتلة ولبنان، بالاضافة الى ظهور جيل جديد يرغب في التعبير عن آرائه السياسية، وبذلك بدأ تكوين عدد من المنظمات الفلسطينية، والعربية، واهمها «المجلس الفلسطيني لامريكا الشمالية» و«الجمعية العربية الاميركية» و «جمعية مناهضة التمييز ضد العرب» وغيرها.

لقد لعبت هذه المنظمات دوراً هاماً في الدفاع عن القضايا العربية وقضية فلسطين، ولكن نشاطها بقي ضعيفاً، لاسباب اهمها الاختلافات الداخلية داخل المنظمات الفلسطينية، وفيما بينها، والعجز المالي وعدم تجاوب الغالبية العظمى من الجاليات معها.

واذا نظرنا الى تجربة «المجلس الفلسطيني لامريكا الشمالية»، نجد انه تلاشى للأسباب آنفة الذكر ولعدم قدرته على بناء قواعده القوية في مختلف المدن الاميركية، ليتمكن من الاستمرار في النمو والقوة.

يتضح من التجربة أن الجاليات الفلسطينية والعربية، تتفاعل مع العمل الموحد ومع البرامج والنشاطات التي تعكس هذه الوحدة والتي تلمس الجالية انها تخدم المصلحة العامة لفلسطين. واحدى المشاكل في امريكا هي قيام التنظيمات الفلسطينية المختلفة بانشاء جمعيات ثابتة لها تتنافس في نفس مجالات العمل بعيدا عن مفهوم التنسيق. فمثلاً، هناك ثلاث جمعيات للمرأة الفلسطينية، وخمسة تنظيمات للشبيبة الفلسطينية، واكثر من ست جمعيات خيرية لجمع التبرعات، هذا بالاضافة الى المنظمات الفلسطينية السياسية. فكيف تتفاعل الجالية الفلسطينية مع هذه الجمعيات؟

■ **عنان العامري**: ان العمل الفلسطيني والعربي في الولايات المتحدة يتمحور أساساً، في القضية

الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني، وليست هناك جمعية عربية امريكية قادرة على استقطاب اعداد واسعة من أبناء الجاليات العربية، او الجالية الفلسطينية الا اذا كانت القضية الفلسطينية هي جزء هام من عملها.

انا لا اتفق مع الذين يقولون ان هناك تراجعاً في العمل الوطني الفلسطيني في الولايات المتحدة الاميركية، البعض يريد أن يقيس الامور من منظار ضيق وأناني، إذا قيست الامور هكذا فكيف تلتف الجالية حولي «أنا» كفرد، او كتنظيم أو تقبل قيادتي «أنا» فهذا قياس ضيق وذاتي، والا لماذا نرى ان اعدادا واسعة من ابناء الجالية الفلسطينية تنشط في مؤسسات عربية امريكية محور عملها الاساسي هو القضية الفلسطينية؟ نعم، هناك تراجع في العمل الموحد الفلسطيني لان هناك أفراداً يصرون على قيادة هذا العمل على الرغم من ان الجالية بغالبيتها، ترفض قيادتهم، لانها قيادة بيروقراطية، فهم يفرضون ما يرونه مناسباً لهم، ويرفضون ان يتعلموا من التجارب السابقة، كتجربة الكونغرس الفلسطيني وتجربة الاتحاد العام لطلبة فلسطين.

ان جاليتنا الفلسطينية تتميز بحب وطني عالٍ جداً. وعلى الرغم من مرور ما يزيد عن نصف قرن على هجرة جزء كبير منها، وعلى الرغم من البعد الجغرافي وطبيعة الحياة في هذا البلد، فان همها الاساسي كان وما يزال، القضية الوطنية الفلسطينية. كما أن لدى الجالية هنا، ميلاً شديداً الى التنظيم، فنادراً ما نجد فلسطينيا لا ينتمي الى مؤسسة، أو جمعية، وخلال العشرين سنة الماضية حصل تطور ونضوج سياسي واسع بين ابناء جاليتنا، التي تناقش باستمرار، الطرق الافضل للعمل في هذا البلد.

في السابق، ومنذ انطلاقة الثورة، تمحور العمل السياسي في هذا البلد حول دعم فصائل المقاومة، السياسي والمالي. وفي خضم هذا العمل، حاول البعض فرض رموز على الجمعيات والمؤسسات الفلسطينية على نحو أثرّ سلبياً على الجالية. الآن، يرى العديد من ابناء جاليتنا ان العمل الوطني الفلسطيني في هذا البلد له آفاق واسعة ورحبة، لا تقتصر بالضرورة على دعم هذا الفصيل او ذاك، وتميل اعداد كبيرة الى العمل مع القوى الاميركية الصديقة، او حتى من خلال الاحزاب السياسية الموجودة.

ان افراداً كثيرين من ابناء الجالية الفلسطينية ولدوا وشبّوا في هذا البلد، ويشعروا بأنهم جزء من الشعب الاميركي، وهم منخرطون الى حد بعيد، في هذا المجتمع، هذا لا يعني بالضرورة، غياب حسهم الوطني الفلسطيني، بل هم يرون العمل الوطني الفلسطيني من منظار مختلف عن القيادات التقليدية. وفي الكثير من الاحيان نجد ان رؤيتهم وافكارهم وبرامج العمل التي يطرحونها مصيبة، اضافة الى ذلك، فإن الجالية الفلسطينية، هنا، متنوعة ومتشعبة ومتواجدة في اعداد كبيرة من المدن والمناطق، وبالتالي، فان طرح برنامج لا يتجاوب مع هذا الواقع لا يمكنه استقطاب اعداد واسعة.

نحن بحاجة الى برامج متنوعة ومتجددة يجد فيها كل فلسطيني هنا مجالاً للعمل والابداع. كذلك فان اعداد واسعة من ابناء جاليتنا تأثر الى حد كبير بالحياة هنا وما يطرحه هذا البلد من افكار ليبرالية كحرية التفكير والتنظيم والتعبير عن الرأي وبالتالي هم لم ولن يقبلوا ان يقادوا من قبل افراد او جمعيات لا تثبت لهم بالممارسة وبالمعاملة وبالمثال الحي انها قيادة جديرة بالتفافهم حولها.

انا لا اعتقد بأن هناك تراجعاً في العمل الوطني الفلسطيني، وانما هناك تراجع في الالتفاف حول بعض الرموز. واذا ما دققنا في الاشكال التنظيمية والنشاطات التي قامت بها الجالية منذ بدء الانتفاضة، ونجد ان هناك عدداً كبيراً من اللجان التي شكلت بمبادرات فردية أو جماعية، وفي عدد كبير من المدن والجامعات، ولقد اقيمت مئات بل آلاف النشاطات المتنوعة لدعم الانتفاضة، من محاضرات وندوات ومسيرات وارسال وفود وعرائض، بالاضافة الى مئات ألوف الدولارات التي ارسلت من معظم المؤسسات والجمعيات الفلسطينية لدعم الانتفاضة.

لكن هناك مشكلتان يجب التوقف عندهما اولاً مشكلة ثقة بين الجالية والمكاتب او ما يحلو للبعض بتسميتها بالدكاكين، وجاليتنا ترفض قيادة اصحاب هذه المكاتب وحتى بعض قيادات انصار المقاومة لانها قيادة بيرقراطية فوقية تريد فرض قيادتها بقوة القرار كذلك هناك مشكلة مرتبطة بالمشكلة الاولى وهي عدم امكانية توحيد كل هذه الجهود المبذولة لدعم القضية الوطنية الفلسطينية لتكون أكثر فعالية وتأثيراً، وهذا ناتج عن غياب مؤسسة فلسطينية موحدة تتجاوب مع واقع الجالية الفلسطينية ومستعدة لسماع وجهة نظرها ولتوحيد جهودها.

■ **مضر العبد** إن كافة الانتقادات حول الاداء الفلسطيني العام وعدم فاعليته، التي صدرت مؤخراً عن مجموعة من المعنيين بالشؤون الفلسطينية في الولايات المتحدة الامريكية مشروعة، وتعبر عن قلق، وحرص، على قدرتنا على الاستفادة من هذه الفرصة الاستثنائية التي فتحتها لنا الانتفاضة داخل الارض المحتلة. ان المشاكل التي تعاني منها الحركة الوطنية الفلسطينية على الساحة الامريكية ليست وليدة المرحلة الحالية. ولقد كنا نقول سابقاً ان غياب الاسلوب الديمقراطي وجماعية القيادة وتغييب دور المؤسسات وحصر الموضوع في اتفاقات ومعاهدات شبه تجارية تبرمها القوى فيما بينها لحل هذا الاشكال، أو ذاك، مؤقتاً، وغياب النهج الديمقراطي الذي يستثمر كافة الطاقات الضرورية والمنظمة، في العمل الفلسطيني، والاصرار على رفض مبدأ التكافؤ والتساوي، ورفض مبدأ التمثيل النسبي في الهيئات والاطر والمؤسسات، ومن ثم اعتبار القطاعات الشعبية الفلسطينية على ان دورها المنوط بها هو فقط في تنفيذ برامج الاطر والهيئات القيادية وعدم اشراكها في صناعة القرارات ونقاش البرامج كل ذلك ادى الى الحالة التي وصل اليها العمل الفلسطيني في الساحة الامريكية اليوم، وبالمناسبة، فإذا كان المقصود بالاداء العام هو الاداء الفلسطيني الموحد، فان ذلك الكلام صحيح حيث نشهد هبوطاً في هذا "العطاء الوحدوي المنظم،والسبب هو الاصرارالعجيب في التوجه للادارة الامريكيةعلى حساب العمل في اوساط الرأي العام الامريكي، رغم ان الانتفاضة والحوار الامريكي ـ الفلسطيني الذي نتج عنها قد كان مفتاحاً لتشريع العمل الوطني الفلسطيني في الساحة الامريكية، الا ان قدرتنا على الاستفادة منه ترتبط بشكل وثيق بمدى الجهد السياسي المبذول في اوساط الرأي العام. لماذا الاصرار على عدم التعاطي مع اي من الشعارات المزعجة للادارة؟ لماذا لا تطرح المنظمة كما تطرح حركات التحرر العالمية الاخرى مطالباً محددة من الشارع الامريكي.. ان حركة التحرر في السلفادور تطرح شعار «عدم التدخل الامريكي».

والمجلس الوطني الافريقي يطرح شعار وقف الاستثمار في جنوب افريقيا، بينما تمتنع المنظمة عن طرح شعار وقف المساعدات العسكرية والمادية الامريكية للاحتلال، كما وان الادارة الامريكية، والتي تعارض سياسة الابعاد الاسرائيلية بحق الفلسطينيين لفظياً. تعمل على اجراءات ابعاد بحق الفلسطينيين المؤيدين لمنظمة التحرير الفلسطينية من الولايات المتحدة. ومع ذلك، فان موقف منظمة التحرير الفلسطينية من هذا الموضوع لا يرتبط بمطالبة الادارة عبر هيئات المنظمة السياسية والاعلامية بوقف هذه الممارسات حتى نستفيد من ذلك محلياً في عملنا التضامني. وكذلك فان ذات الادارة ما زالت تمنع وفد م.ت.ف. القادم لهيئة الامم المتحدة من النشاط في اوساط الرأي العام، رغم ان الادارة قد فتحت الحوار مع المنظمة وكذلك ما زال قانون مكافحة الارهاب التي تُخضع الادارة فيه المنظمة غير مشطوب،

فالى متى تستمر هذه الممارسات ونمتنع نحن الفلسطينيون من استعمالها لفضح التناقض بين اللفظ والممارسات من قبل الادارة في اوساط الراي العام الامريكي، ان غياب هذا التوجه نحو الراي العام والانزواء في اروقة الاجتماعات عن الحوارات الفلسطينية ـ الفلسطينية او حتى الفلسطينية ـ اليهودية والاكثار منها على حساب العمل واسع الافق في اوساط نقابات العمال والكنائس وحركة السلام والمراة وحركة السود وعلى راسها جيسي جاكسون، واهمال كل هذه القوى، هو الذي يتيح الفرصة، رغم الاجواء الايجابية التي فرضتها الانتفاضة للقوى اليهودية للهروب من مسؤوليتها وواجبها في مخاطبة الشارع اليهودي لوقف الدعم اللامشروط الذي تقدمه لاسرائيل لحساب العمل في أردفة الحوارات الفلسطينية ـ اليهودية على تاديب وتأنيب الفلسطينيين والطلب منهم تغيير برنامجهم بدل التوجه نحو مسؤوليتهم الكبرى في هذه المرحلة.. الجالية اليهودية من أجل العمل على انهاء الاحتلال.

ان فقدان المنظمة دورها كطرف في النزاع وبدء لعب دور الوسيط على المستوى الدولي سيكون له بالغ الاثر سلبياً على مستوى عملنا الفلسطيني في هذه الساحة، حيث اننا بحاجة الى موقف فلسطيني وطني واضح يساعدنا على ربط هموم المواطن الامريكي بقضيتنا شيئاً فشيئاً، حيث يبقى موقف المنظمة اساسا لنا في طرح الشعارات التي على حركة التضامن الامريكية معنا تبنيها. ان ما يسمى بالدكاكين الفلسطينية ودعم المركز لها (وهنا نجيب على السؤال الاخير أيضاً) وتغييب دور المؤسسات وتعميق العلاقات الفئوية البحتة والغاء دور القوى والشخصيات الديمقراطية والمستقلة في الساحة الامريكية، سبب آخر لمثل هذا الهبوط. ان النقاش الداخلي الفلسطيني قد استنفذ. ونضم صوتنا لصوت كل من يقول آن الاوان لان نقول كلمتنا في العلن ولكننا نضيف هنا بأننا لن نؤخر من برامجنا انتظارا لجودو ولذلك فان كافة برامجنا ستبقى حرة طليقة تعمل لتأطير الطلبة و الشبيبة والمراة والجالية، وتواصل استصدار المواد الاعلامية واقامة المهرجانات والقيام بالمظاهرات والندوات والعمل على برامج تآخي الجامعات الامريكية مع جامعات الداخل،وتطور برنامج التكافل الاسري ليصل الآلاف من العائلات واستمرار فتح المدارس العربية للاطفال وتقوية وتطور مراكز ونوادي الجالية والعمل في اوساط الرأي العام الاميركي لاحداث مزيد من التحول لصالح قضيتنا العادلة وحقوق شعبنا الثابتة.

ان قطاعات شعبنا الفلسطيني في المهجر باتت غير مستعدة لاضاعة وتشتيت جهدها في الخلاف الفلسطيني الداخلي، ولذلك فان البرامج التي تتعاطى وتتفاعل معها هي بالضبط تلك البرامج التي تعبر عن مواقفها ومصالحها الوطنية العامة غير الفئوية، وبغض النظر عن الطرف الفلسطيني الذي يتعاطى معها، فان الاكثر قرباً من هذا المقياس هو الطرف الذي سيحوز على تأييدها، ولذلك فان المطلوب هو صياغة، برنامج فلسطيني يتمثل بالقيادة الوطنية الفلسطينية الموحدة داخل الارض المحتلة نموذجاً من علاقات التكافؤ الديمقراطية، وفي الاستفادة من الطاقات الفردية الفلسطينية، والفلسطينية الاميركية من الاكاديميين والمستقلين القادرين على ان يكونوا واجهة العمل الفلسطيني مع المجتمع الامريكي ليشكل كل ذلك المجموع مرجعاً فلسطينياً وطنياً موحداً.

ان قوانين التكافؤ او التمثيل النسبي، اضافة الى ضرورة تشريع العمل الفلسطيني من خلال وجود هذا المرجع، هي التي ستخرجنا من دائرة التشتت القائمة، على ان يرتبط ذلك بتوجه مركزي يعيد للمؤسسات الفلسطينية قيمتها على حساب العلاقات الفئوية القائمة حاليا ويرتبط بتوجه سياسي يفضح الارتباط العضوي بين الادارة واسرائيل، ويتوجه نحو الرأي العام بشعارات تقدمية توضح هوية المنظمة كحركة للتحرر الوطني وطرف رئيسي في النزاع التاريخي مع اسرائيل، وتتوجه للمجتمع الامريكي بشعارات تطالبه بلعب دور مباشر من أجل انهاء الاحتلال (بوقف المساعدات الامريكية للاحتلال والغاء قوانين الابعاد بحق الفلسطينيين ووقف التعامل مع المنظمة من خلال قانون محاربة الارهاب) والسماح لمنظمة التحرير بالعمل الشرعي في اوساط الرأي العام الامريكي.

■ **معين شريم**: مما لا شك فيه ان تقييم العمل الوطني الفلسطيني في الساحة الامريكية هي عملية تحتاج الى بحث شامل، تتناول جذور هذا العمل، بداياته، طبيعة القوى الفاعلة فيه وتوجهاتها، بالاضافة الى ذلك،الحالة المجتمعية للجالية الفلسطينية التي يتحرك العمل من خلالها بترابطها بالمجتمع الامريكي المحيط. ولكن بالامكان ايراد بعض الملاحظات التي بتقديري توجز لاهم المعيقات التي تعرقل تطور العمل، وللارتفاع بمستوى الاداء الى مستوى المهام المطلوبة.

فبدءا، لا بد من ملاحظة ان الساحة التي يتخذها العمل الفلسطيني مجالاً له، واعنى بذلك المجتمع الامريكي، هو ساحة تحكمها تصورات مسبقة تجاه العرب والمسلمين تشكل لمجملها تصورات سلبية، عمل على تشكيلها العديد من العوامل التي ليس هناك مجال لعرضها هنا. ولكن هذه النظرة العدائية من قبل المجتمع الامريكي تجعل اي عمل يهدف الى استقطاب مؤيدين وخلق حالة تضامنية مع اية قضية عربية تصطدم بجدار عدم الثقة والشكل تجاه نوايانا كعرب، فما بالك حين يدور الحديث حول الفلسطينيين الذين عملت الماكينة الاعلامية الصهيونية، وبشكل مبرمج، ولسنوات طويلة، على تشويه صورتنا وربطها بابشع الصفات وأكثرها نفوراً، كالارهاب والتعصب والجهل والتخلف وسنأتي لاحقاً الى التغيرات التي لحقت بهذه الصورة بسبب الانتفاضة التي عملت وبشكل جدي على هزّها وخلخلتها.

لذا، فإن هذا الظرف الموضوعي الذي لا يعمل لصالحنا، يضع على عاتق العمل الوطني الفلسطيني

أعباء اضافية، ويتطلب جهوداً مميزة لمحاولة كسر هذا الطوق باتجاه يخدم اهدافنا.

ولكن، حين يدور الحديث حول تقييم العمل الوطني الفلسطيني في امريكا ومستوى ادائه فلا بد من الانتباه الى القضايا التالية:ـ

١ ـ ان الجالية الفلسطينية المقيمة في امريكا، والتي تقارب الربع مليون فلسطيني، هي جالية ما زالت في طور التكوين، فهي ليست جالية مستقرة عددياً ومهنياً، بل ما زالت تمر في تحولات عديدة إن كان باستمرار تدفق المهاجرين الجدد وباعداد كبيرة سنوياً مع ما يترتب على ذلك من نتائج، او بعدم استقرار جزء اساسي من هذه الجالية على وضع مهني معين.

هذا الوضع الانتقالي للجالية الفلسطينية الحديثة العهد بالمجتمع الامريكي، يجعلها عرضة لذات المشاكل والعقبات التي تواجه الجيل الاول من اية اقلية مهاجرة الى مجتمعات جديدة، مشاكل من نوع اللغة والدين والتأقلم مع المجتمع الجديد، والتحديات الاقتصادية، ومحاولات المحافظة على قيم وعادات المجتمع القديم الذي جاءوا منه، ومشكلات الهوية والانتماء، وفهم الاليات التي تحكم سير المجتمع الجديد، وغير ذلك من المشاكل المتشعبة والتي لا بد وان تترك اثرها المباشر على اية محاولات لتنظيم العمل الفلسطيني في الساحة الامريكية.

٢ ـ أن هذه الجالية وبعكس الجاليات الفلسطينية في الدول الاخرى، هي جالية مهاجرة بقصد الاقامة الدائمة، ليتمتع افرادها بذات الحقوق وتقع عليها ذات الواجبات التي تترتب على اي مواطن امريكي اخر، فهي بهذا الخصوص جالية مستقرة لا تعيش هاجس الترحيل او انتهاء عقد العمل او الاستغناء عن الخدمات، أو اية هواجس اخرى تعيشها الجاليات الفلسطينية في الدول الاخرى لذا وبسبب من ذلك، فإن هذه الصفة يترتب عليها تحديد اولويات العمل الفلسطيني في امريكا، فهم من جهة اولى فلسطينيين معنيون بقضايا شعبهم، وهم بذات الوقت مواطنين امريكيين، ولا يمكن فصل فلسطينيتهم عن امريكيتهم، لذلك، فبإمكانهم خدمة القضية الفلسطينية من داخل المجتمع الامريكي وباستخدام ادواته السياسية المختلفة (احزاب امريكية، مجالس محلية، نقابات.. الخ).

٣ ـ ان المجتمع الامريكي، كمجتمع ديمقراطي، يسمح للاقليات ومن ضمنها الجالية الفلسطينية بتنظيم نفسها في جمعيات واندية وبشكل مشروع وان تمارس عملها بشكل علني ودونما ان تتعرض لمضايقات، الا في بعض الحالات الاستثنائية، مع ما يعنيه ذلك من امكانيات هائلة للتحرك على مستوى كبير لتنظيم شؤون الجالية بشكل فعال.

٤ ـ أن بدايات تنظيم الجالية الفلسطينية في امريكا بدأت متأخرة نوعاً ما، وأخذ في بداياته شكل التجمعات القروية والمدنية، وذلك في مطلع الخمسينات، كنادي رام الله.. وغيره، مبتعداً عن تناول القضايا السياسية المباشرة، ثم تلا ذلك انتعاش الحركات القومية وسط الجالية الفلسطينية والعربية الامر الذي وان ساهم بشكل عام بتنمية الاهتمام بالعمل السياسي وسط الجالية الفلسطينية والعربية، الّا ان برامج هذه الحركات القومية كان دوماً يهدف الى ابراز الجانب القومي للصراع على حساب

الشخصية الوطنية المستقلة، ولم يبتدىء العمل الفلسطيني الخالص إلّا مع بدايات العمل الفدائي بعد هزيمة ١٩٦٧، وكانت بدايات جنينية - أعطت ثمارها بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ - وتبني م.ت.ف. البرنامج المرحلي، حينها، بدأت تظهر مؤسسات فلسطينية خالصة تتصدى لاشكال العمل المختلفة اعلامياً وسياسياً وانسانياً. هذه النهضة المتأخرة للعمل الوطني الفلسطيني والتي عرفت ازدهاراً لا بأس به وسط السبعينات واوائل الثمانينات والذي تمثل بالتفاف قطاعات واسعة من الجالية حول هذه المؤسسات واستطاع ان يلعب دوراً هاماً ابن غزو اسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ عبر توحيد كافة الجهود المشتركة من خلال الكونغرس الفلسطيني في امريكا، الذي كان بمثابة المظلة التي تضم كافة المؤسسات الفلسطينية العاملة في الساحة الامريكية وتنسق فيما بينها، لم تستطع ان تنحو بنفسها بمنأى عن اشكالات الحركة الوطنية الفلسطينية، فانتقلت اجواء الانشقاق الذي اعقب خروج المقاومة من بيروت الى مؤسسات العمل الفلسطيني هنا، واصيب العمل بضربة قاسية اطاحت بهذه الاداة المتميزة (الكونغرس)، وانقسم العمل الفلسطيني في امريكا الى انقسامات موازية لما يجري في الساحة الفلسطينية، وأخذ الصراع طابعاً تدميرياً استنزف كثيراً من الجهود والطاقات، ثم اخذ فيما فيما بعد الكثير من الجهد والوقت لمعالجة اثار ذلك، وخير مثال على ذلك الاتحاد العام لطلبة فلسطين، والذي بسبب الانشقاق، خرجت من صفوفه مجموعة المنشقين وانصار «جبهة الانقاذ الوطني» انذاك، مشكلين بذلك اتحاداً رديفاً، الامر الذي اضعف من قدرة الاتحادين على الفعل وسط الطلبة الفلسطينيين، ونفور اعداد كبيرة منهم وعزوفهم عن العمل داخل الاتحاد حتى هذه اللحظة، ولم نتمكن من حل الاشكال وعقد مؤتمر يضم الجميع الا في صيف ١٩٨٧ أي عشية تفجّر الانتفاضة، وكذلك اجهضت اللجنة التحضيرية التي كانت مكلفة بانشاء فرع للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ولم تقم لها قائمة بعد، وضرب العمل الوطني الفلسطيني الموحد بمستوياته المتعددة، بل وانتقلت اجواء الانشقاق الى اواسط الجالية وعكست نفسها بشكل سلبي للغاية، ومع دحر الانشقاق على ارض الوطن وفي الركن، وانتهائه سياسياً بعقد الدورة ١٧ للمجلس الوطني الفلسطيني، ابتدأت مرحلة جديدة من مراحل العمل الوطني الفلسطيني في الساحة الامريكية، ولكنها كانت مرحلة مثقلة بالسلبيات العديدة اورثتنا تركة ليست بالهينة، كان على القائمين على العمل الفلسطيني التصدي لها، خاصة وانها زادت من نزعة العمل الانفرادي، وميل كل فصيل للتركيز على مؤسساته الخاصة والتابعة له من مرأة وشبيبة وعلاقات خارجية واعلام ومؤسسات انسانية، وباتت هذه المؤسسات هي الهم الاول لمن هم وراءها، وضعفت مفاهيم العمل المشترك وصيغه، حتى انها اقتصرت على الاتحاد العام لطلبة فلسطين فهي المؤسسة الوحيدة التي تضم في صفوفها الاتجاهات السياسية كافة، اذا ما استثنينا من ذلك الجمعيات القروية والمدنية، والتي طابع عملها الاساسي هو طابع اجتماعي، والكثير منها يكاد يكون نشاطها الوحيد خلال العام هو عقد مؤتمر يلتقي فيه ابناء المدينة او القرية الواحدة يتبادلون همومهم وشجونهم ويجددون الاواصر بينهم، دونما اية محاولة جدية لتجاوز ذلك.

من هذا الاستعراض السريع لابرز خصائص الجالية الفلسطينية المهاجرة وتاريخ بروز العمل

الوطني الفلسطيني بهمومه المختلفة، وبامكاننا القول أن تراجع مستوى الاداء احياناً وعدم فاعليته احياناً اخرى يرجع الى اسباب عديدة أهمها:

١ - إن مفتاح نجاح العمل الوطني الفلسطيني في امريكا وضمان استمراره وتقدمه هو في قدرته على الفعل من داخل المجتمع الامريكي، بمؤسساته المختلفة، وأن يضع لنفسه البرامج ويفصّل الادوات التي تكفل له العمل «من الداخل»، إذ أن أية محاولات، مهما كانت طموحة لا تأخذ بعين الاعتبار هذه الملاحظة محكوم عليها بالهامشية سلفاً، فالانتاج الكبير من هذه الزاوية يتطلب الانفتاح على المجتمع الامريكي والانخراط فيه كل بمجاله الخاص. ولكن هذه القاعدة الهامة من قواعد العمل ما زالت غائبة وبعيدة بشكل كبير عن كافة مؤسسات العمل الفلسطيني في امريكا، ومرد ذلك الى الخلفية الاجتماعية والثقافية للمهاجرين الجدد، وطبيعة الجيل الاول من المهاجرين، فالجالية الفلسطينية في امريكا ما زالت تعاني، كما اسلفنا، من مشكلات التأقلم والانخراط، ولم تستطع ان تفرز الّا مؤسسات تعكس هذا الفهم وهذه العقلية، فمعظم القائمين على رأس المؤسسات الفلسطينية المختلفة هي من المهاجرين حديثي العهد بالمجتمع الامريكي، ممن تنقصهم الخبرة الكافية في فهم آليات عمل المجتمع الامريكي، وصعوبة الانخراط به بشكل تام، الامر الذي يحد من قدرتهم على فهمه ووضع برامج وخطط تدفع بمؤسساتهم بالاتجاه الصحيح، بل بدلاً من ذلك، نرى ان كثيراً من هذه المؤسسات تبنى على صورة مؤسسات العمل الفلسطيني في الوطن او في المركز دونما اية مراعاة للاختلاف في كلٍ من المجتمعين، مع بعض الاستثناءات المحدودة هنا وهناك. بل ان القاعدة الذهبية التي تقضي بالاستفادة من طاقات ابناء الجالية الفلسطينية الامريكيّي المولد، والذين هم اقدر الناس على فهم المجتمع الامريكي الذي تربوا فيه، ما زالت استفادة ضعيفة ومحدودة ولم تأخذ بعد دورها في استقطاب وتوظيف طاقات هذا الجانب المهم من جاليتنا الفلسطينية، القادرين على دفع العمل الفلسطيني خطوات كبيرة للامام، واخراجه من اطار الهامشية والانزواء الذي يحيا فيه، الى رحاب المجتمع الامريكي الواسع بتشابكاته العديدة. هذا لا يعني بالضرورة ادارة الظهر لهذا العدد الهائل من المهاجرين الجدد وجّلهم من الشباب، والذين لم ينخرطوا بعد في المجتمع الامريكي، بل ما زالوا يحيون على هامشه، ولكن الامر يتطلب صياغات متعددة لبرامج متنوعة تستجيب للخصائص المتفاوتة للجالية الفلسطينية هنا.

فاكبر خدمة للقضية الفلسطينية بإمكان الجالية الفلسطينية في امريكا القيام بها، هي تنظيم نفسها في منظمات ذات طابع امريكي، والانخراط في الحياة السياسية الامريكية بكافة جوانبها (حق الترشيح والانتخابات، جمع التبرعات، استحصال خدمات وتسهيلات للجالية.. الخ)، وهذا يتطلب الانفتاح على المجتمع الامريكي والاستفادة من خبراته الهائلة في التنظيم والعمل.

٢ - من ايجابيات الجالية الفلسطينية في امريكا انها على اتصال دائم ومباشر مع شعبنا الفلسطيني في الداخل والخارج، وعلى اتصال وثيق بمنظمة التحرير الفلسطينية، سواء كان ذلك من خلال اجهزتها المباشرة، او من خلال فصائل العمل الوطني ومؤسساتها المختلفة، هذا الاتصال الوثيق يعكس نفسه

سلباً احياناً متمثلاً في انتقال الخلافات السياسية التي تجري على الساحة الفلسطينية، وبشكل مبرر، كونها تعبر عن اجتهادات مختلفة لرسم السياسة الفلسطينية العامة الى الجالية الفلسطينية هنا، والتي من المفترض ان لا تعكس الخلافات السياسية الفلسطينية في الخارج نفسها بشكل سلبي عليها هنا، حيث ان الانحياز لهذا الطرف أوذاك لايحسم ولا يؤثر الا بقدر ضئيل على صناعة القرار الفلسطيني في م.ت.ف. كما انه بالضرورة لا يخدم على المدى البعيد هذا الفصيل او ذاك، فقدر العمل الفلسطيني في ساحة اساسية ومؤثرة يعتبرها الكثيرون الساحة الثانية بعد ساحة الارض المحتلة، هو في قدرتها على تمثيلبرنامج الاجماع الوطني سياسياً كما هو معبر عنه في دورات المجالس الوطنية المتعاقبة، وفي القدرة على التوصل الى صيغ للعمل وحدوية ترضي الجميع وتقلل من الجهد الهائل المبذول هدراً. في التنافس فيما بين الفصائل لحيازة موقع متقدم هنا او هناك. فالساحة هنا لا تحتمل هذا التوتر الناشيء عن التنافس الحاد بين الفصائل معبراً عنها بالمؤسسات المختلفة والمشدود الى صيغة اقتسام الحصص وقت الاستحقاق، ولعل في تجربة الانتفاضة والدروس الهامة التي افرزتها، أن تكون بمثابة النموذج الامثل الذي يجب ان نقتدي به.

٣ ـ التسيس المبالغ فيه لمؤسساتنا المختلفة، وعدم محاولة الاستجابة بشكل فعال للحاجات الملحة خارج الاطار السياسي لجالية تعاني من مشاكل عديدة في مجتمع جديد. مما يعني ضعف الدور الاجتماعي او الاقتصادي الذي يمكن لمؤسساتنا ان تلعبه. اذ يجب ان تكون هناك علاقة جدلية ما بين عطاء الجالية وانخراطها في مؤسساتنا المختلفة، وبين قدرة هذه المؤسسات على تمثيلحاجات هذه الجالية وتقديم خدمات لها تساهم في التفافها بشكل أوثق وأكبر حول هذه المؤسسات. وهناك الكثير مما يمكن عمله في هذا المجال.

٤ ـ كان بإمكان مؤسسات ومكاتب م.ت.ف. المباشرة والمعنية بالجانب الفلسطيني ان تكون أكثر فاعلية، فعدا عن الدور الهائل الذي يمكن أن تلعبه هذه المكاتب كنقطة التفاف لا خلاف عليها وسط الجالية، فإن بإمكان هذه المكاتب، وخصوصاً في عصر الانتفاضة والدولة، أن تلعب دوراً مباشراً في تنظيم شؤون الجالية ودراسة واقع الوجود الفلسطيني في امريكا، والخروج بخطط مستقبلية طموحة تحدد ما هو المطلوب من هذه الجالية، كجزء من الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. وكمواطنين امريكيين بإمكانهم لعب دور اساسي في تنفيذ سياسات م.ت.ف. وكحلقة وصل بينها وبين الادارة الامريكية، والاستفادة منهم في هذا المجال. إلّا أن هذه المكاتب ونستثني منها البعثة الدائمة لدولة فلسطين لدى الامم المتحدة كمكتب مختص فقط بمتابعة شؤون الامم المتحدة، لا تحتوي لغاية الان على شخص او دائرة لمتابعة امور الجالية، عدا عن انها تلعب دوراً هامشياً في التخطيط لقيادة حملات اعلامية، ناجحة لصالح القضية الفلسطينية، توظف فيها خبرات ابناء الجالية هنا، في الاستفادة من الصداقات العديدة لاعداد متزايدة من الامريكيين لتنظيم حملات ضغط على الكونغرس والادارة الامريكية، بالاضافة الى التضارب في عمل هذه المكاتب لعدم وجود تحديد واضح لوظائفها المختلفة وعدم وجود لجنة عليا تنسق فيما بينها.

٥ ـ غياب اي اطار وحدوي قادر على ان يلعب دوراً قيادياً في التنسيق بين فعاليات العمل الوطني الفلسطيني، خاصة بعد ان انتهت تجربة الكونغرس الفلسطيني اثر الانشقاق، وتعثر كافة المحاولات التي جرت بعد ذلك من أجل اعادة بنائه وإحيائه على اسس سليمة.

■ **رياض خوري**: لقد تأثر العمل التضامني بشكل خاص بما عانى منه العمل الفلسطيني خاصة والعربي عامة في الفترة الماضية. فطبيعة هذا العمل تجعله سريع التأثر بهذا القدر أو ذاك بما يوفر او لا يوفر له أصحاب القضية من بيئة وأجواء تساعده في تطوير ذاته ومحاربة الصعاب الموضوعية الكثيرة.

وبالنسبة للقضية الفلسطينية، فان هذه الصعاب مضاعفة قياساً بقضايا أخرى مثل: نيكارغوا، والسلفادور وغيرها. والسبب يكمن أساساً بوجود تجمع يهودي وحركة صهيونية فاعلة ربطت مصالحها مع مصالح أمريكا في منطقتنا العربية. وأقنعت غالبية الشارع الامريكي والسلطة الاميركية بعدالة قضيتها وارتباط المفاهيم اليهودية والمسيحية، وكذلك المفاهيم السياسية للحركة الصهيونية على أسس ومفاهيم المجتمع والدولة الامريكية ممثله بالحرية والديمقراطية.

يضاف الى هذه الصعوبات الموضوعية خفض الاداء الفلسطيني وعدم قدرته على الاستفادة من المستجدات والمتغيرات والانفتاح الحاصل داخل المجتمع الامريكي بسبب الانتفاضة، فالوضع في حالة شلل حقيقي مع أنه يتطلب درجة أفضل من التنسيق والجهد المشترك. أضف الى ذلك تكاثر المؤسسات والمنظمات في الفترة الأخيرة والتي غالباً ما تفتقد الى عملية التنسيق المشترك.

كل هذا أثر سلبيا على العمل التضامني، فغياب وجود مرجع فلسطيني أساسي يوفر مطلب النضال الفلسطيني الآني وينقله للقوى الامريكية بصوت موحد، اضافة الى ارتفاع نبرة الفئوية حتى في هذا المجال، واقحام اصدقائنا الأمريكيين فيها، يساهم في عدم أخذ الدور الفلسطيني بشكل جدي من قبل الكثير من أصدقائنا الأمريكيين.

إن عدم وجود مرجع فلسطيني موّحد يتحدث لغة موحدة ومشتركة، يعكس الوحدة الميدانية المحققة في قيادة الانتفاضة، هو سبب رئيسي لعدم الاستفادة الحقيقية والنوعية من الانفتاح والتقبل لوجهة النظر الفلسطينية الحاصلة موضوعياً في أمريكا جراء الانتفاضة. وهذا يسبب أيضاً معاناة حقيقية للقوى الامريكية التي تؤيدنا، أقول ذلك مستدلاً بمعاناة لجنة التضامن والتي تتأثر سلباً من هذه الحالة.

■ **سهيل ميعاري**: مع أن جمعيتنا نفسها هي جمعية غير سياسية، فهذا لا يعني ان اعضاء مجلس ادارتها لا يتفاعلون سياسياً مع الاحداث بل العكس هو الصحيح، جميع المسؤولين في الجمعية من ادارات وأعضاء مجلس ادارة ملتزمون سياسياً بالشرعية الفلسطينية والقيادة الشرعية الرشيدة برئاسة رئيس الدولة الفلسطينية الاخ أبو عمار.

ولهذا فعند حدوث اي تصدع، او عندما تحدث بعض الاشكالات في الساحة الفلسطينية، يحدث اشكالات محلية، أعني على الساحة الامريكية بين افراد الجالية الفلسطينية.

وأود أن اكون صريحا هنا لاننا امام منعطف تاريخي يجب على الجميع الاشتراك في سبكه وبنائه. الجالية الفلسطينية بصورة عامة هي جالية ملتزمة ومعطاءة وكريمة ومستقيمة اكثر من أي جالية عربية أخرى. ولكن هل هذا يعني اننا جميعاً ملتزمون بمسيرة التحرير على قدم المساواة وبالقدر المطلوب والواجب؟ الجواب لا طبعاً اعتقد ان الانتفاضة لم تصلنا بعد او بالاحرى تجاوبنا مع الانتفاضة ليس بالقدر المطلوب وعلى مستوى انتفاضة شعبنا في الاراضي المحتلة. من ناحية الدعم المالي: كثير من الاموال تجمع باسم الانتفاضة فهل تصل هذه الاموال؟

في الجمعية الخيرية المتحدة للاراضي المقدسة تصدر بيانات شهرية تبين ماهية الدعم والمؤسسات التي ندعمها من مستشفيات وغيرها. وهنا لا اريد أن أركز على الماضي، حيث ان الجالية الفلسطينية كانت منقسمة على نفسها ومشرذمة، كل يغني في ملكه الخاص، ولكن اود أن أركز على الماضي القريب والحاضر. ومع اننا في بداية الانتفاضة قد اظهرنا تضامناً (وكيف يتضامن الشخص مع نفسه) وتعاطفاً كبيراً ظهر على المستوى المادي والمعنوي، حيث جمعت الاموال بسخاء واقيمت المظاهرات الشعبية للاحتجاج على الممارسات القمعية للجيش الاسرائيلي، الا انه لم تحدث مظاهرة واحدة على مستوى الساحة الامريكية خلال سنة ونصف. والسبب في ذلك يرجع الى عدم التنسيق ما بين قيادتي الجالية من فصائل وجهات مختلفة، والتنافس غير الصحي بين الجميع. ولكن، للحق والتاريخ، فقد بدت ظواهر التعاون والتنسيق خلال الذكرى الثانية للانتفاضة، رغم شذوذ بعض الفئات الوطنية.

وبالنسبة لنا في الجمعية الخيرية المتحدة، فاننا نتفاعل مع جميع القوى: فالجمعية عضو كامل في مجلس رؤساء الجمعيات العربية الامريكية، عضو في اللجنة التنفيذية، وفي هذا الموقع نقدم بنشاطاتنا على جميع المستويات، والتي تتمحور حول تقديم الدعم للمؤسسات والجمعيات والمستشفيات والجامعات والمشروعات او المشاريع المختلفة في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

السؤال الثاني:

على ضوء ما تقدم، كيف تحددون أولويات عملكم في الفترة القادمة على الصعيد المحلي على الساحة الامريكية، ثم على صعيد التضامن مع القضية الفلسطينية وخدمة اهداف م.ت.ف. المعلنة عن طريق قيادة الانتفاضة وقيادة المنظمة، سيما وان الانتفاضة دخلت عامها الثالث.

■ **د. حاتم الحسيني**: من الواضح ان هناك اولويات للعمل الفلسطيني في الساحة الامريكية، اهمها تنظيم العمل الفلسطيني على اسس ديمقراطية، وبناء المنظمات الفلسطينية على اساس المشاركة، الديمقراطية والانتخابات الحرة من قبل الجالية، وأهمها تحقيق الوحدة الوطنية والحد الادنى من التعاون والتنسيق بين المنظمات الفلسطينية. فهل يعقل ان تقام في المدن الامريكية احتفالات فلسطينية متضاربة حول مناسبة واحدة كإعلان الاستقلال؟ او ان تقام اكثر من مظاهرة فلسطينية متضاربة ضد شامير كما حدث خلال زيارته الاخيرة لواشنطن؟

ان العمل الموحد والمنسق هو دليل القوة والنجاح والعدو يريدنا ان نبقى مجزأين مختلفين نقوم بنشاطات عديدة صغيرة ومتضاربة، وهذه سياسة «فرق تسد» علينا وضع مصلحة فلسطين والثورة الفلسطينية فوق مصلحة التنظيم والحزب. ان الذين نقلوا الخلافات الفلسطينية من الوطن الى الساحة الاميركية يتحملون مسؤولية الفشل الى حد كبير. لقد جاءت الانتفاضة المباركة وجرفت كل هذه الاساليب المريضة. فكيف ننقل روح الانتفاضة الى الساحة الامريكية؟ هذه أيضا احدى اولويات العمل الفلسطيني. كيف نتفاعل مع الانتفاضة وكيف نتعلم منها ونترجم روحها الى برامج عمل في امريكا، بوسائل وأساليب خلاقة وبناءة ومبنية على روح التضامن والاخوة والوحدة.

تاريخياً، واجهت الجالية الفلسطينية والعربية تحديان، التحدي الاول في السبعينات، وهو كيف تقف الى جانب الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير وهي تقاتل من أجل البقاء والوجود في الوطن العربي. ولم تنجح الجالية الفلسطينية والعربية في امريكا في تعبئة كل قواها والوقوف بقوة ونجاح الى جانب المنظمة وهي تصارع في العواصم العربية، ولعل حرب وحصار بيروت صيف ١٩٨٢ أكبر مثال على ذلك، فبالرغم من كل النشاطات السياسية والاعلامية والمالية في تلك الفترة لم تتمكن الجالية من التأثير على القرار الامريكي ولم تتمكن حتى من تحريك السفارات العربية وأنظمتها المتفرجة. ولا أذكر انه تمت صيف ١٩٨٢ محاولة جدية للاعتصام في السفارات العربية للمطالبة بالدفاع عن بيروت وحماية اهلها وأهل المخيمات والقيادة الفلسطينية المحاصرة، سوى محاولة واحدة انتهت بتقديم مذكرة إحتجاج إلى احدى السفارات العربية.

كيف نحرك الجاليات الفلسطينية والعربية في امريكا والانتفاضة تدخل عامها الثالث؟ كيف نحرك الضمير الفلسطيني والعربي في امريكا؟ كيف نقول للمغتربين العرب لا تحتفلوا بأعياد «الكرسماس» واهلكم وشعبكم وأطفالكم يقتلون في الاراضي المقدسة؟

كيف نحرك الكنائس الامريكية ونقول لها كيف تحتفل بعيد الميلاد وبيت لحم والناصرة والقدس تئن تحت الاحتلال؟ كيف نقول لهم لو كان المسيح حياً لبكى لهول ما يجري في القدس ولانتفض غضباً ضد قوات الاحتلال الجديد؟

التحدي الاساسي اذا هو كيف نتفاعل مع هذا المجتمع الامريكي، وكيف نحرك الرأي العام الامريكي لكي يؤثر على سياسة حكومته ويرغمها على وقف الدعم السياسي والعسكري والمالي لهذا الاحتلال الاسرائيلي البشع. علينا ان نحول الغضب والالم الى برنامج عمل موضوعي وايجابي وبناء، الى قوة سياسة امريكية شعبية، من خلال تحريك القطاعات الامريكية الهامة، كالكنائس ومنظمات المرأة وحركات السلام والطلاب والعمال وغيرهم التي تعارض سياسة حكومة بوش المؤيدة للاحتلال الاسرائيلي والتي تعارض الحرية والاستقلال لشعب فلسطين.

■ **د. عنان العامري**: لقد حددت النجدة الفلسطينية أولويات عملنا التي تتلخص في دعم الانتفاضة سياسياً ومالياً. وحول الدعم المالي، فمنذ تأسيس النجدة، فاننا نقدم من خلالها الدعم المالي لشعبنا في

كل من فلسطين المحتلة ولبنان. وما نزال حتى الآن نقدم الدعم للبنان، لاننا لا نريد ان ننسى هذا الجزء الهام من شعبنا والذي قاسى وما يزال يقاسي بسبب دعمه واحتضانه للثورة الفلسطينية. ومنذ البداية، اقرت جمعيتنا ان يكون الدعم المالي لمؤسسات وليس لأفراد. ومنذ بداية الانتفاضة أنشأت النجدة مجموعة من المشاريع الانتاجية والتي تساهم ولو بشكل جزئي في تطبيق نداءات القيادة الموحدة حول دعم الاقتصاد الوطني الفلسطيني، كما اننا كثفنا من جهودنا في الجباية من مؤسسات وكنائس امريكية، وتمكنا بالفعل من الحصول على مبالغ لدعم عدد من المشاريع الانتاجية في الضفة والقطاع.

اما الدعم السياسي للانتفاضة ولنضال شعبنا، فكما ذكرت سابقاً، فانه يأتي من خلال بناء حركة تضامن واسعة ومؤثرة في الولايات المتحدة، اي نقل القضية الوطنية الفلسطينية الى الشارع الامريكي، كما استطاعت قوى التحرر الاخرى نقل قضية جنوب افريقيا وامريكا اللاتينية الى الشارع الامريكي لدينا علاقات واسعة وممتازة مع القوى السياسية التي تدعم نضال جنوب افريقيا وشعوب امريكا اللاتينية، ونحن نتعلم منها ومن خبرتها، وهي مستعدة للعمل معنا، ومساعدتنا. كذلك هناك في هذا البلد عدد من الحلفاء الطبيعيين للشعب الفلسطيني والمتضررين حقاً من سياسة امريكا تجاه اسرائيل ودعمها المالي والسياسي لها كالسود والاقليات، وهناك عدد من المؤسسات والنقابات والكنائس وقوى ديمقراطية وتقدمية في هذا البلد، اتخذت مواقف واضحة من قضية الصراع العربي الاسرائيلي ولصالح برنامج المجلس الوطني الفلسطيني الاخير، هذه القوى، اذا ما وحدت جهودها وحولت قراراتها الى برنامج عمل متواصل فانها سوف تؤثر بقوة الضغط على سياسة الولايات المتحدة الامريكية. وهناك قوى اخرى قد لا توافق بالمطلق على برنامج الاستقلال الوطني الفلسطيني، لكنها تعارض ممارسات اسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني، خاصة سياسة اغلاق المدارس، وهدم المنازل والسجن والابعاد.. الخ، مما يدخل تحت بند حقوق الانسان، وهذه قوى هامة وممكن تطوير مواقفها او حتى العمل معها للضغط على حكومتي امريكا واسرائيل تجاه هذه القضايا الانسانية والهامة.

طبعاً هذا برنامج واسع وكبير ولا يمكن للنجدة بقواها الذاتية تغطيته في كل امريكا، والمشكلة ان عدداً من المؤسسات الفلسطينية لا يريد ان يعمل في هذا المجال، او ان عمل فمن أجل مكاسب فئوية ضيقة وليس من منظار وطني عام. بعض المؤسسات الفلسطينية ترى ان امريكا ستغير من سياستها عن طريق اللوبي البديل، او من خلال علاقات مع بعض العاملين في وزارة الخارجية الامريكية او باظهار المنظمة بأنها مقبولة. ان من يدرس سياسة امريكا ويدقق كيف انها غيرت من مواقفها تجاه حركات التحرر يرى ان هذا التغيير جاء بضغط من الشارع الامريكي، اذ ان امريكا هي ضد كل حركات التحرر العالمية، سواء الفلسطينية او غيرها، وأحدث مثال على ذلك قضية المساعدات العسكرية والمالية للكونترا، فهي لم تتوقف لان حكومة نيكرغوا أبدت انها معتدلة، او بخلق لوبي يدعم نيكراغوا، بل لان الشارع الامريكي ضغط على حكومته ولسنوات لوقف هذه المساعدات، ونفس الحديث ينطبق على جنوب افريقيا والسلفادور الآن.

ان البرنامج الذي طرحته جمعية النجدة الفلسطينية، ببناء حركة تضامن امريكية مع الشعب الفلسطيني يلقى تجاوباً متزايداً من الجالية الفلسطينية واصدقائنا الامريكيين، وهو برنامج ليس سهلا، بل صعب ومعقد، وبحاجة الى جهود دؤوبة، لكنه بقناعاتها الطريق الوحيد لعمل تغيير جدي في سياسة الحكومة الامريكية.

■ **مضر العبد**: لا بد من الاشارة في بداية الاجابة على هذا السؤال بان التوجه العام في المجتمع الامريكي يسير باتجاه الاهتمام بالقضايا المحلية، اضافة الى فقر تجربة هذا المجتمع وحداثة عهده بالمؤسسات النقابية والسياسية، وبالتالي تفككه وبروز دور الفرد فيه، يجعلنا كفلسطينيين امام أهمية استنهاض كافة امكانياتنا ليصبح موضوع الرأي العام الامريكي على رأس جدول اعمالنا. ان التضامن مع القضية الفلسطينية على الاقل على المستوى الفلسطيني الذي نعرف نحن ونحتك به نحن.. قد استنفد امكانيات العمل الوطني الداخلي.. ولا بد له من ان ينتقل ليتفاعل مع محيطه الامريكي.. فلا مجال في اتحاد الطلبة من المهاترات والخلافات الفئوية. ان القضية التي تقيس مدى استجابتنا لنداءات الانتفاضة هو مدى تمكننا من جعل برنامجنا الطلابي الفلسطيني برنامجاً يؤثر على مجالس طلبة الجامعة ومجلس ادارتها وأكاديمييها في مطالبتهم لاسرائيل باطلاق الحريات الاكاديمية واعادة فتح الجامعات وبالتآخي الملموس (غير اللفظي) مع جامعات الداخل، ولنا في تجارب لوس انجلوس وماديسون وآن أربر وغيرها امثلة ساطعة في هذا المجال. كما أن برنامج التكافل الاسري الذي تقوم به المرأة الفلسطينية ووصوله الى المئات من عائلات الداخل والخارج، اضافة الى لوظيفته المادية، فان جانب التضامن الاجتماعي الذي يختطه مثلاً يدعونا للاهتمام به وتطويره، ولكنه بحاجة الى ان يصبح برنامجاً للمساعدة المادية من قبل المؤسسات الامريكية لشعبنا الرازح تحت نير الاحتلال، ان ترجمة الشعارات التضامنية السياسية الى قوة مادية تعمل على التأثير في سياسة امريكا تجاه الشرق الاوسط، باتت احدى المهمات الملحة خلال هذه الفترة من نضال شعبنا. وبدخول الانتفاضة عامها الثالث، لا بد لنا من ان نجعل مهمتنا اليومية التضامن مع الانتفاضة والتأثير المادي والمعنوي على حياة ابطالها واسرها ومؤسساتها السياسية، والاجتماعية من خلال وجودنا في هذه الساحة التي تتحمل حكومتها مسؤولية مباشرة واساسية ما يحدث من استمرار للاحتلال والتشريد والقمع وحرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة.

وبدخول الانتفاضة عامها الثالث، لا بد لنا من ان نتمثل فيها درساً داخلياً فلسطينياً عظيماً عنوانه ان الوحدة الوطنية ليست وحدة الشعارات فحسب، بل هي وحدة الاسلوب الديموقراطي الجماعي ووحدة العمل والنشاط، لا وحدة الشلل والتقاعس.. ولاننا نعيش في ساحة تمكننا من النشاط والعمل والابداع بما فيه خير الانتفاضة ومصلحة قضيتنا وشعبنا، سواء على المستوى الجماهيري الفلسطيني التعبوي او على المستوى العالمي والاعلامي، فاننا بحاجة الى برنامج عمل وحدوي مؤثر في اوساط المجتمع الامريكي لا يقتبس في تركيبه قوانين غريبة عن واقع قطاعات شعبنا في المهجر او مهمات العمل

التضامني مع الانتفاضة، بل يعمل على الاستفادة من الطاقات الفلسطينية الامريكية الاكاديمية والمستقلة بحيث لا يصادر قرارها أو قرار القوى الديمقراطية الفلسطينية تحت دعاوي المركزية والشرعية، بل يعمل على اشاعة الديمقراطية قدر الامكان بما فيه من اشاعة لاجواء التفاعل في وجهات النظر المختلفة وزج للطاقات المختلفة لخدمة برنامجنا السياسي والاعلامي والتعبوي على هذه الساحة.

■ **معين شريم**: احدثت الانتفاضة تغيراً جوهرياً في طبيعة برامج وأهداف النضال الوطني الفلسطيني في كافة اماكن تواجده، بحيث اصبحت الانتفاضة بابعادها المختلفة محور البرامج والخطط التي تطرح على عاتق العمل الوطني، ولم نكن في الاتحاد العام لطلبة فلسطين بمنأى عن ذلك، فقد تجاوب الاتحاد من خلال مؤتمراته المتعددة وبشكل جدي وخلاق مع انتفاضة شعبنا، وجرت نقاشات عديدة لصياغة برامج وخطط تعكس ذلك، وتكون بذات الوقت قادرة على رفد الانتفاضة بدعم جدي، وقد عمل الاتحاد وما زال على مجموعة من البرامج والمشاريع ساهمت في تنفيذها وحدات الاتحاد العديدة المنتشرة في مئات من الجامعات والمعاهد نذكر من هذه البرامج:-

١ ـ قام الاتحاد بتنظيم زيارات لعدد من الوفود الطلابية والاكاديمية النشيطة في جامعاتها، والذين يحتلون مراكز قيادية في مجالس الطلبة الامريكية، للذهاب للاقامة لمدة اسبوعين في فلسطين المحتلة ضمن برنامج يضمن زيارات للعديد من المخيمات والمستشفيات والالتقاء بأعضاء من مجالس طلبة جامعات الارض المحتلة واساتذة الجامعات، بالاضافة الى زيارة المعتقلات واللقاء مع رؤساء بلديات ومجالس قروية، وعدد من المؤسسات الخيرية، واطلاعهم على الجوانب المختلفة للنضال الفلسطيني، والممارسات الوحشية لسلطات الاحتلال، وقد كانت نتائج هذه الوفود ايجابية جداً، تم استثمارها حين عودتهم من خلال تنظيم نشاطات يتم فيها الاستفادة منهم كمحدثين في الجامعات امام الجمهور الامريكي حول مشاهداتهم في الارض المحتلة، بالاضافة الى كتابة المقالات للصحف وعقد المؤتمرات الصحفية والاستفادة من الافلام والصور التي يحضرونها معهم في نشاطاتنا المختلفة. ولقد لمسنا، وبشكل كبير، مدى التغيير الذي أحدثته الزيارة لاعضاء الوفد، حيث عادوا أكثر حماساً والتزاماً بالدفاع عن القضية الفلسطينية.

٢ ـ تنظيم حفلات مركزية في كافة الوحدات في ذكرى الاستقلال والانتفاضة تتضمن برنامجاً فنياً ومتحدثين، وتحظى بحضور كثيف وبتغطية اعلامية جيدة في وسائل الاعلام المحلية.

٣ ـ اصدار العديد من الدراسات والمجلات والملصقات باللغة الانجليزية وتزويد وحدات الاتحاد المختلفة بكميات لاستعمالها في نشاطاتها المختلفة.

٤ ـ تنظيم طاولات اعلامية دورية في الجامعات توزع فيها النشرات والدراسات المختلفة، بالاضافة الى اخر المعلومات حول الانتفاضة، والممارسات الاسرائيلية كما يتم عرض افلام فيديو وشرائح حول الانتفاضة.

٥ ـ تنظيم العديد من المظاهرات والمسيرات في الجامعات تأييداً لمطالب محددة، كالمطالبة بفتح الجامعات او وقف الابعاد او اطلاق سراح السجناء... الخ، أو في المناسبات الوطنية العامة، يتم فيها حمل اليافطات

وتوزيع البيانات المختلفة.

٦ ـ يعمل الاتحاد على برنامج يستهدف اقامة توأمة وتآخي بين عدد من الجامعات الامريكية وجامعات الارض المحتلة، الامر الذي يعود بنفع كبير ومباشر على جامعات الضفة على اصعدة مختلفة، ويساهم في ارتفاع اصوات اكاديمية محايدة ضد الممارسات الاسرائيلية فيما يخص الجامعات والتعليم. ويترافق هذا المشروع مع حملات مكثفة اعلامية داخل الجامعة، واقامة أوثق التحالفات مع القوى الطلابية المختلفة لضمان تمرير المشروع في مجالس الطلبة ويدرك الصهاينة في الجامعات اهمية ذلك وخطورته، وخصوصاً حين يتعلق الامر بجامعات ذات سمعة محترمة في الوسط الاكاديمي، فتتم مصادمات ومداهمات عديدة مع القوى الصهيونية لتمرير مشروع المؤاخاة مما يثير ضجة كبيرة في الجامعة، كما حدث مؤخرا في جامعة ماديسون، حيث تدخلت القنصلية الاسرائيلية والايباك وبشكل مباشر لمحاولة منع مرور المشروع، الا ان المشروع نجح بالتوصيت وتمت مؤاخاة جامعة ماديسون مع جامعة النجاح. ويعمل الاتحاد حالياً على تكرار التجربة في جامعات مختلفة. كما يعمل على محاولة استصدار قرار من عدد من الجامعات تمنع فيه بيع اية بضائع من اسرائيل او جنوب افريقيا داخل الجامعات لانتهاكهما الحقوق الاكاديمية الاساسية وحقوق الانسان.

٧ ـ تنظيم حملة جمع تواقيع لاغلاق معسكر «أنصار ٣» وارسال نسخ من هذه التواقيع الى كل من وزير الدفاع الاسرائيلي. ووزير الخارجية الامريكي، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس، والى منظمات الامم المتحدة والامين العام.

٨ ـ تنظيم حملة لاعادة فتح جامعات الارض المحتلة وعلى مستويات عدة، المستوى الاول حملة جمع تواقيع يتم فيها وخلال فترة زمنية محددة جمع نصف مليون توقيع وارسالها الى الجهات السابقة، المستوى الثاني محاولة جمع تواقيع مجموعة من الفعاليات الاكاديمية والسياسية الامريكية على صيغة رسالة تشجب الممارسات الاسرائيلية تجاه الجامعات ونشرها في جرائد الجامعات في فترة زمنية واحدة. المستوى الاخر جلب وفد ممثل لاساتذة جامعات ومجالس طلبة ونقابات العاملين لجامعات الارض المحتلة، وتنظيم جولة لهم للحديث ومقابلة شخصيات اكاديمية وسياسية داخل الجامعات وخارجها.

٩ ـ يعمل الاتحاد على تنظيم حملة لاطلاق سراح الطلاب السجناء الذين يعانون من حالات صحية متردية، وتنظيم ملف شامل حول كافة المعلومات التي تحتاجها اية منظمة انسانية لكي تتدخل لدى السلطات الاسرائيلية للافراج عنهم.

هذا بالاضافة الى العديد من النشاطات الدورية التي تقودها وحدات الاتحاد بشكل مستمر. ثم على المستوى الاخر، هناك محاولات التنسيق مع القوى والمؤسسات الاخرى للوصول الى صيغة ما تنظم وتنسق بين عمل هذه المؤسسات المختلفة. ومحاولة كسب مزيد من الاعضاء الفلسطينيين من اصل امريكي، واعطائهم دوراً اكبر في قيادة الاتحاد ومحاولة اخراج الاتحاد من دوامة الانتخابات الدورية التي تخلخل استقراره، من أجل الوصول الى صيغة مرضية للجميع تسمح لجميع الطاقات بالعمل براحة وحرية.

■ **رياض خوري**: بالنسبة للفترة القادمة، فاننا نعتقد بأن الانتفاضة قد فرضت القضية التضامنية على برامج كافة القوى الفاعلة على هذه الساحة، وأصبح من غير الممكن لأية مؤسسة أو منظمة إلا الأخذ بعين الاعتبار الجانب التضامني في عملها تجاه الشعب الفلسطيني وانتفاضته.

وهنا، فاننا نرى أهمية وإيجابية سعي كافة القوى الفلسطينية والعربية الامريكية من أجل تلبية متطلبات هذه المرحلة ببرنامج مدروس ومخطط له مسبقاً وليس فقط ردات فعل، مدركين أهمية اللحظة الراهنة وأهمية عدم إضاعة فرصتنا التاريخية هذه في كسب التأييد الامريكي الشعبي والرسمي. نقول ذلك ونحن ندرك أنـه بالرغم من التأييد المتزايد لقضيتنا، الا انه ما زالت أمامنا مسافة كبيرة لبلوغ أهدافنا. ومن ناحية ثانية، فان خصمنا لا يضيع لحظة واحدة تجاه إعادة الاعتبار لاسرائيل في مخيلة كل امريكي تأثر بهذا القدر او ذاك بما شاهده على شاشات التلفزة وغيرها من وسائل الاعلام من قمع اسرائيلي تقابلها بطولة فلسطينية مطالبة بالحرية والاستقلال، هذا الشعار الذي يلقى تفهماً واضحاً من قبل الامريكيين.

ان وحدة العمل الفلسطيني في امريكا، في اطاره التضامني على الأقل، يعتبر من إحدى أولوياتنا، وخلق الاجواء الملائمة سيساعد القوى الامريكية بكافة ألوانها لتزيد من فعلها ونشاطها، وان لم نتمكن من انجاز هذه الوحدة فليكن هناك تنسيق، يتم الاتفاق على القضايا التي يمكن الاتفاق عليها، ثم تحديد القضايا المختلف عليها.

ان وضع تصور للتضامن مع شعبنا، يتطلب إيجاد بعض القواسم السياسية والتنظيمية والنضالية المشتركة، لكي ننتقل من ردات الفعل الى برنامج فاعل ومؤثر.

أ ـ فعلى المستوى السياسي:

١ ـ لا بد من التحـرك على أسـاس أن المـوقف الأمريكي، ولغاية الآن، ما يزال يتعاطى مع الطرف الفلسـطيني بأقل مما يجب، وعليه، فان الموقف الامريكي ما يزال منحازاً الى الطرف الاسرائيلي، ولا نستطيع بشكل عفوي الاقرار بأن أمريكا طرف محايد في الصراع.

٢ ـ بناء على هذا، نحدد أهمية التاريخ الامريكي في نضالنا وجهودنا لتغيير الموقف الرسمي الامريكي، ليس الجهاز التنفيذي فحسب، بل والتشريعي أيضاً، والذي يحتاج الى المزيد من الجهد والضغط، كون الحركة الصهيونية تعوّل كثيراً على غالبية اعضاء الكونغرس في انجاح برامجها وخططها. ليس هذا وحسب، بل غالباً ما تستعمل الكونغرس في الضغط على الادارة نفسها.

٣ ـ الاقرار بأهمية المواطن الأمريكي وأهمية الوصول اليه، كونه يلعب الدور الأساسي في التغيير على المستويين التنفيذي والتشريعي. وفي هذا المجال، فان العلاقة مع القوى والتيارات الامريكية اليهودية والحوار معها له أهميته في خلخلة الاجماع الصهيوني داخل الجالية اليهودية والمجتمع الامريكي عامة.

٤ ـ طرح الشعـارات السياسية المناسبة للساحة الامريكية والتي تلقى التفهم والقبول لدى المواطن الامريكي. ان تحديد الشعارات الوطنية العامة، السياسية والانسانية، من المفترض أن تفتح المجال

لتوسيع دائرة التنسيق ما بين كافة الاطراف الفاعلة، لكسب المزيد من التأثير للبرنامج الوطني العام، لأن هذا هو الأساس، وهذا هو المطلوب هنا وليس عدا ذلك.

ب ـ وفي الجانب التنظيمي:

١ ـ ان صيغة اللقاء والوحدة الميدانية، وفي أقل الاحوال التنسيق، عندما يكون مناسباً وممكناً، يمكن أن يشكل أساسا صالحاً لمزيد من الخطوات مستقبلاً.

٢ ـ ان يتم تشجيع ورعاية كافة المؤسسات الامريكية المتضامنة، والتعامل معها بكل مسؤولية وجدية، وخلق اجواء ايجابية لعملها وعدم زجها في وجهات النظر الفلسطينية أو خلق ولاءات وتلاوين محددة. واعتبارها بحق مؤسسات تضطلع بدور جاد وهام في تغيير موقف بلادها تجاه قضيتنا.

٣ ـ محاربة النزعة الفئوية، وليكن العطاء التضامني مع القضية هو المقياس وليس مع من هذه المنظمة وما هو لونها، حيث ان هذا يضعف العمل والموقف الفلسطيني أمام اصدقائنا الامريكيين.

جـ ـ وفي الجانب النضالي:

وانسجاما مع ما سبق، يصبح من المفيد تحديد ماهية النشاطات التي يمكن القيام بها والتي تخدم التصور المشترك. وهذه النشاطات لها جانب فلسطيني بحت تقوم به المؤسسات الفلسطينية، وآخر تقوم به المؤسسات الامريكية، بناء على ما يرونه هم مناسباً.

ان دخـول الانتفـاضـة عامهـا الثالث، وبالنظر لما تم تحقيقه على صعيد التضامن في الساحة الاميركية، نقول انه لا يفي بالحد الأدنى المطلوب. ان العمل يتطلب تحديد ما هو ضروري وترجمة ذلك على أرض الواقع. وكما أشرنا سابقاً، فان الخط السياسي الواضح والمرن شيء لا بد منه، على أن يأخذ بعين الاعتبار الرأي العام الشعبي الامريكي وليس الرسمي فقط. يترافق مع ذلك ايجاد صيغة للقاء الميداني كضرورة موضوعية وكحد أدنى، والابتعاد عن الفئوية في هذا المجال.

■ **سهيل ميعاري**: اننا ندرس البيانات الصادرة عن القيادة الموحدة للانتفاضة. ونقوم بتقديم الدعم حسب الاحتياجات، احيانا نكرس العمل في المجال الصحي ونرسل الاطباء المختصين من أطباء عظام او اسنان او علم نفس او خدمة المعوقين. وأحيانا نقدم الدعم في المجال الثقافي، ونقدم المنح للطلاب. وأحيانا نقدم الدعم للجمعيات الاجتماعية لتقوم بتقديم خدمات اجتماعية وخدمة المعتقلين في السجون وعلى الصعيد الامريكي، نقوم باصدار النداءات العاجلة للصحافة والشعب الامريكي بقطاعاته المختلفة من كنائس ومؤسسات اكاديمية وقيادات سياسية واجتماعية. كذلك تصدر نشرات دورية.

تنشر نداءات الانتفاضة معلومات احصائية وتحليلات للاوضاع ووجهات نظر فلسطينية. وكذلك تتضمن هذه النشرات شرحاً كاملاً للموقف الفلسطيني الرسمي بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد قمنا ايضا بدعوة مجموعات قيادية مختلفة من الاراضي المحتلة وداخل الخط الاخضر لحضور مؤتمر الجمعية السنوي الحادي والعشرين لشرح الانتفاضة وتقديم تقييم كامل للاوضاع والتركيز على

كيفية ربط الجالية الفلسطينية ربطاً عضوياً بالانتفاضة، وكذلك شرح الانتفاضة للشعب الامريكي بصورة عامة، حيث تجول معظم اعضاء الوفد في انحاء المدن الامريكية.

ان امريكا هي دولة عظمى. ومن هذا المنظار يجب التفاعل والتعامل معها. بغض النظر عن موقفها من القضية الفلسطينية. ومن هذا المنطلق نعتقد ان الحوار يجب ان يستمر، وبشروط فلسطينية، يجب ان يُرفع مستوى الحوار، يجب ان يجري الحوار على جميع المستويات في واشنطن وتونس وكل مكان. يجب ان نُغير فحوى الحوار ليتجاوب مع مطالب الانتفاضة.

وللحوار بقية في العدد القادم.

الوضع القانوني للتنظيم الهيكلي في الضفة الغربية في ظل الاحتلال الاسرائيلي

د. عوني بدر

مقدمة

تأثر استعمال الاراضي في فلسطين بأنظمة الحكم التي سادت فيها. ففي العهد العثماني كان الهدف المتصل بالاراضي متمثلا بجباية أكبر قدر ممكن من الاموال التي كان يتم تحصيلها مباشرة او بواسطة محصلين او ملتزمين. وقد كان المواطنون يتصرفون في الاراضي وفقاً لاحكام الشرع الشريف وللارادات السلطانية كذلك.

اما في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، فقد وضعت سلطات الانتداب اهدافا للحد من استعمال الاراضي بغية تهيئة الاوضاع لاقامة دولة يهودية على الارض الفلسطينية وفقا لوعد بلفور (١٩١٧/١١/٢) وصك الانتداب، فصدرت في تلك الفترة قوانين وانظمة متعددة تتعلق باستملاك الاراضي ومصادرتها وباعطاء الامتيازات التي مكنت اليهود من شراء ما يريدون من الاراضي التي بلغت مساحتها آلاف الدونمات. ومن بين هذه القوانين والانظمة، قانون تنظيم المدن (الفلسطيني) في ١٩٢١، والقوانين: رقم ١٦ في ١٩٢٢، القانون رقم ٣٦ في ١٩٢٩، قانون تنظيم المدن الفلسطيني رقم ٢٨ في ١٩٣٦، نظام كندل[1] في ١٩٤١ ـ ١٩٤٢ ونظام الدفاع (الطوارىء) في ١٩٤٥.

وفي الفترة ما بين ١٩٤٨ـ١٩٦٧ تمكن المواطنون الفلسطينيون في الضفة الغربية من استثمار الاراضي وزراعتها، الا ان ضحالة الامكانات المالية حالت دون السير على نهج خطة شاملة لاستصلاح عشرات الالاف من الدونمات.

دراسة مقدمة الى ندوة «الاسكان والتنظيم الهيكلي في الوطن المحتل» ـ اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة ـ عمان ٢٨ ـ ١٩٨٨/١٢/٢٩.

في ١٩٥٣ صدر قانون الاستملاك الاردني رقم (٢). وفي ١٩٥٥ الغي القانون رقم (٢٨) الصادر في ١٩٣٦ واستبدل بقانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٣١) في ١٩٥٥، وتبع ذلك صدور قانون البلديات رقم (٢٩) في العام نفسه.

وفي ١٩٥٧ صدر قانون رقم (٢٩) المتعلق بمراقبة الطرق والمحافظة عليها. وفي ١٩٦٦ صدر قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) ونصت المادة (٦٩) منه على الغاء قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٣١) الصادر في ١٩٥٥. وتم في هذه الفترة إعداد مخططات تنظيم هيكلية لعدد من المدن والقرى في الضفة الغربية.

في ١٩٦٧ احتلت اسرائيل الضفة الغربية وغيرها من الاراضي العربية والفلسطينية وضمت القدس العربية اليها في ٢٨/٦/١٩٦٧، وطبقت عليها القوانين الاسرائيلية.

لم تعمل السلطات المحتلة على وضع مخططات تنظيم الا في حالات خاصة ووفق التنظيم الهيكلي للقدس الغربية، متعمدة بذلك عدم وضع خرائط هيكلية للقسم الذي ضمته من القدس، باستثناء مسطح قرية الطور والاراضي المحاذية للمسطح، بالاضافة الى جزء من قرية سلوان اما المناطق التي كانت تابعة لقضاء القدس، والتي لم يتم ضمها فقد وضعت لها السلطات المحتلة المخطط رقم (١/٨٢).

استخدمت سلطات الاحتلال العديد من الاساليب للاستيلاء على اراض عربية واحضرت مستوطنين يهود للاقامة عليها. ومن الاساليب التي اتبعتها في هذا الصدد الادعاء بانها اراض حكومية او لغائبين، او انها مغلقة لاستخدامات عسكرية او انها اراض صودرت لغايات عسكرية، او انه تم استهلاكها لمنفعة عامة... الخ.

ولعل اخطر الأساليب التي اتبعتها اسرائيل في هذا الصدد تمثلت في تعديل القوانين الاردنية السارية المفعول في الضفة الغربية، وفي القيام باعداد مخططات تنظيم هيكلية. في الامر العسكري رقم (٣٢١) الصادر في ١٩٦٩ عدلت السلطات المحتلة قانون الاستملاك الاردني رقم (٢) الصادر في ١٩٥٣. كما قامت بتعديل قانون البلديات الاردني رقم (٢٩) الصادر في ١٩٥٥ بالامر العسكري رقم (١٩٤) في ١٩٦٧. وعدلت كذلك قانون مراقبة الطرق والمحافظة عليها رقم (٢٩) الصادر في ١٩٥٧ بالامر العسكري رقم (٨١٠) في ١٩٧٩ وقامت بتعديله تعديلا إضافيا في ١٩٨٣. وفي ١٩٧١ عدّلت السلطات الاسرائيلية قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) الصادر في ١٩٦٦ بالأمر العسكري رقم (٤١٨).

نشرت في ١٩٨٢ السلطات الاسرائيلية اقتراحا لتعديل مخطط كندل رقم (RJ5) الصادر في ١٩٤١ - ١٩٤٢ وأسمته مشروع تنظيم اقليمي جزئي وأعطته رقم ١/٨٢ وقد وضع هذا المشروع لوسط الضفة الغربية استنادا لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ الصادر في ١٩٦٦ الذي قامت السلطات بتعديله كما ورد سابقا، وبناء على طلب السلطات الاسرائيلية اعد المهندس الاسرائيلي شمشوني مخططات لكافة القرى في الضفة الغربية[٢].

ومن الملاحظ ان سلطات الاحتلال الاسرائيلية كانت وما تزال تطبق نظام كندل لعام ١٩٤١ كلما

وجدت مصلحة في تطبيقه. وبخاصة اذا كان من شأن ذلك خدمة الاستيطان والمستوطنين.

وللاحاطة بمدى التعديلات التي ادخلتها سلطات الحكم العسكري الاسرائيلية في الضفة الغربية على القوانين الاردنية للاستيلاء على الأراضي بهدف قيام المستوطنات سنتناول في هذه الدراسة:

١ - التعديلات التي أدخلتها سلطات الحكم العسكري الاسرائيلية على قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.
٢ - مشروع التنظيم الاسرائيلي لوسط الضفة الغربية.
٣ - المشروع الاسرائيلي المقترح للطرق في الضفة الغربية.
٤ - الاوامر العسكرية التي تحد من عمليات البناء للفلسطينيين وتلك التي تمنح صلاحيات البناء للمستوطنين في الضفة الغربية.
٥ - إجراءات سلطات الاحتلال الاسرائيلي على ضوء قواعد القانون الدولي العام.
٦ - الخاتمة.

التعديلات التي ادخلتها سلطات الاحتلال العسكري الاسرائيلية على قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) الصادر في ١٩٦٦

من اجل الاحاطة بمدى التعديلات والالغاءات والاضافات التي ادخلتها السلطات الاسرائيلية المحتلة الى قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) الصادر في ١٩٦٦[٣] (قانون التنظيم لعام ١٩٦٦) بموجب الامر العسكري رقم (٤١٨) الصادر في ١٩٧١ [٤] والاوامر العسكرية المعدلة والمكملة له، فاننا سنبين التعديلات والالغاءات والاضافات التي طرأت على كل من سلطات التنظيم ورخص التنظيم والابنية بالاضافة الى استملاك الاراضي ونزع ملكيتها.

كما سنستعرض في اماكن متفرقة من هذه الدراسة مدى خرق السلطات الاسرائيلية للاصول والاجراءات الواجب اتباعها لدى اعداد مخططات التنظيم ووضعها موضع التنفيذ.

سلطات التنظيم:

أناط القانون المذكور أعلاه[٥] بوزير الداخلية واجبات مراقبة لجان التنظيم المختلفة، والتأكد من ان قراراتها تنطبق مع القانون. واناط به ايضا تنسيق استعمالات الاراضي وفقا للمصلحة العامة، وتمشي مخططات التنظيم مع تطور المجتمع والنهوض به، اضافة الى اعلان مناطق التنظيم.

وبموجب الامر (٤١٨) خولت السلطات الاسرائيلية المسؤول[٦] جميع الصلاحيات[٧] التي يتمتع بها الوزير. وبمقتضى هذا التخويل أصبح المسؤول هو الجهة الوحيدة التي تقرر المصلحة العامة ومدى تمشي مخططات التنظيم مع تطور المجتمع والنهوض به.

تنص المادة (١/٥) من قانون التنظيم الصادر في ١٩٦٦ على تشكيل مجلس التنظيم الاعلى برئاسة الوزير وعضوية ممثلي بعض الوزارات والمؤسسات العامة بالاضافة الى ممثل البلديات ونقيب المهندسين ورئيس النيابات العامة، وبموجب المادة السادسة من القانون المذكور فان هذا المجلس يتمتع بسلطات اعلان مناطق التنظيم وإقرار مخططاته الاقليمية والهيكلية، علاوة على تمتعه بالغاء الرخص المخالفة للقانون وتعديلها. والمجلس هو الجهة الاستئنافية للنظر في قرارات لجنة تنظيم المدن والقرى والابنية اللوائية.

وخلافا للقانون فان المادة (٤) فقرة (١) من الامر العسكري رقم (٤١٨) خولت قائد الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية تشكيل مجلس التنظيم الاعلى من عدد من الاشخاص دون التقيد بالاحكام المنصوص عليها في المادة (٥) من قانون التنظيم لسنة ١٩٦٦.

وبموجب التشكيل الجديد، فقد استبعد من تشكيل مجلس التنظيم الاعلى نقيب المهندسين، وممثل البلديات والنائب العام في الضفة الغربية، مما ادى الى حرمان التمثيل الفلسطيني من المشاركة في رسم سياسة التنظيم في الضفة الغربية.

وجاءت المادة (٧) من هذا الامر العسكري لتضيف صلاحيات جديدة لمجلس التنظيم الاعلى على النحو التالي:

١ ـ إلغاء او تعطيل او تعديل كل رخصة بناء او تصميم.
٢ ـ اصدار رخص بناء في جميع انحاء الضفة الغربية بما فيها مناطق النفوذ الخاضعة للجان التنظيم المحلية.
٣ ـ تقلد صلاحيات جميع اللجان المنصوص عليها في قانون التنظيم لعام ١٩٦٦.
٤ ـ إعفاء اي شخص من واجب الحصول على رخص بناء.
٥ ـ تحديد رسوم الرخص بعد التشاور مع اللجنة المختصة [٨].
٦ ـ إعفاء اي جهة او شخص من دفع رسوم الترخيص [٩].
٧ ـ تعيين الرسوم على تجديد الرخص [١٠]

وتهدف هذه الصلاحيات الجديدة الى اقامة المستوطنات الاسرائيلية وسلب اختصاصات لجان التنظيم المحلية (البلديات) في الضفة الغربية بالاضافة الى اقامة ابنية للاسرائيليين داخل مدن الضفة الغربية.

والغت السلطات الاسرائيلية بموجب المادة (٢) من هذا الامر العسكري لجنة تنظيم المدن والقرى والابنية اللوائية المنصوص عليها في المادة (٨) من قانون التنظيم لسنة ١٩٦٦، والتي يشارك في تشكيلها النائب العام في القدس وممثل البلديات ومدير الصحة وهي لجنة تختص بالموافقة على مخططات التنظيم التفصيلية واصدار التوصيات على الاعتراضات التي تقدم على مخططات التنظيم الاقليمية والهيكلية والتفصيلية، واناطت المادة (٢) من الامر نفسه هذه الصلاحيات بمجلس التنظيم الاعلى الذي اصبح

مشكلا فقط من ضباط من الجيش الاسرائيلي كما اناطت المادة (١/١/٩) من قانون التنظيم لسنة ١٩٦٦ بمجلس البلدية صلاحيات اللجنة المحلية للتنظيم والابنية. وتتنوع هذه الصلاحيات لتشمل اصدار رخص البناء والتصديق على مخططات التقسيم وتحضير مخططات التنظيم الهيكلية والتفصيلية.

وقد أناطت السلطات الاسرائيلية من خلال مجلس التنظيم الاعلى لنفسها صلاحية موازية للجنة التنظيم المحلية في اصدار رخص البناء والاعفاء من دفع رسومها، بل اكثر من ذلك، فان مجلس التنظيم الاعلى له صلاحية الغاء الرخص التي تصدرها لجان التنظيم المحلية.

رخص التنظيم والابنية:

يلزم قانون التنظيم لسنة ١٩٦٦ كل شخص يرغب في انشاء او تغيير او هدم بناء او انشاء مجاري او حفريات او طريق واسعة، او اسوار او اسيجه الحصول على رخصة من لجنة التنظيم المحلية او من لجنة التنظيم المختصة [١١]. واذا تم القيام باي عملية اعمار بدون رخصة او خلافا لرخصة يرسل إخطاراً لإعادة الحال الى ما كان عليه، ويعتبر الاخطار قطعيا وغير خاضع لاي طريق من طرق الطعن، وفي حالة تضمن الاخطار التوقف حالا عن الاعمار يعاقب المخالف بغرامة لا تقل عن (٢٠) دينارا وازالة البناء. وفي حالة الاستمرار بذلك يغرم المخالف بغرامة لا تقل عن ٥ دنانير عن كل يوم من اليوم الذي صدر فيه قرار الادانة. ويعاقب بنفس العقوبة الشخص المخالف اذا لم ينفذ مضمون الاخطار خلال المدة المعينة في الاخطار [١٢].

امـا بالنسبة للتعديلات التي ادخلتها سلطات الحكم العسكري الاسرائيلية فيما يتعلق برخص التنظيم والابنية فكانت على النحو التالي:

(١) ذكرنا سابقا بان السلطات الاسرائيلية اناطت لنفسها من خلال مجلس التنظيم الاعلى صلاحية موازية للجنة التنظيم المحلية في إصدار رخص البناء داخل مناطق التنظيم الخاضعة للمجالس البلدية كما ان لها صلاحية إلغاء أية رخصة صادرة عن المجالس البلدية.

(٢) ان السلطات الاسرائيلية اقتطعت اجزاء من اراضي الضفة الغربية واناطت ادارتها بالمجالس المحلية للمستوطنات او المجالس الاقليمية، وخولتها صلاحية اصدار رخص بناء ضمن منطقة نفوذها [١٣] كما حدث في منطقة خلة قيس الواقعة في بلوك (٢٨٠٥٧) جنوب بيت جالا.

(٣) لقد ادخلت السلطات الاسرائيلية تعديلا على المادتين ٣٨/٨/٣٩،١٠/٣ من قانون التنظيم الاردني والمتعلقة باعمار بدون رخصة او خلافا للرخصة بموجب الامر العسكري رقم ٨١٤ لسنة ١٩٧٩ [١٤] وتضمن زيادة الغرامة المفروضة في الفقرات المذكورة أعلاه من عشرين دينارا الى مبلغ يتراوح بين ١٠٠ ـ ١٠٠٠ دينارا اردني وفي حالة الاستمرار بالمخالفة من ٥ دنانير عن كل يوم من اليوم الذي صدر فيه قرار الادانة الى ٢٥ دينارا عن كل يوم.

(٤) ان الامر العسكري رقم (١٠٤٣) [١٥] اضاف فقرتين الى المادة (٢٩) من قانون التنظيم الاردني

تضمنتا فرض غرامة إضافية الى ما ذكر في البند السابق بتخويل المحكمة صلاحية تغريم الشخص المخالف بمبلغ ضعف المبلغ المذكور في قانون التنظيم الاردني وفي الامر العسكري الاسرائيلي رقم ٨١٤، وفي حالة ادانة الشخص المخالف في المحكمة يغرم بضعف قيمة البناء الذي اقامه او الاضافة التي اضافها.

(٥) أناطت السلطات العسكرية الاسرائيلية بلجان التنظيم المركزية صلاحية اصدار رخص اعمار بموجب المخططات الهيكلية الجديدة ولو لم يتم المصادقة عليها حسب الاصول[١٦].

(٦) إن مجلس التنظيم الاعلى سلب اختصاص لجان التنظيم المحلية باعطاء رخص البناء واشتراط موافقته على اعطاء رخص المزارع، زرائب الحيوانات ، الاسواق العمومية، مستودعات المحروقات، الكسارات، محطات الباصات، المراكز التجارية، الفنادق، المكاتب، دور السينما، المسارح، مباني البلديات، المساجد، الكنائس، المعاهد، المراكز الثقافية. النوادي، المراكزالصحية، المستشفيات، والمصانع[١٧]

إستملاك الأراضي ونزع ملكيتها:

نصت المادة (٥٦) من قانون التنظيم لسنة ١٩٦٦ على ان مجرد تعيين ارض على مخططات التنظيم يرى مجلس التنظيم الاعلى انها ضرورية للمنفعة العامة، فانها تستملك استملاكا اجباريا بالقيمة الرائجة بالتاريخ الذي وضع فيه امر اعلان تلك المنطقة بانها منطقة تنظيم موضع التنفيذ. وذلك وفق الأحكام المنصوص عليها في قانون الاستملاك الساري المفعول.

وخولت المادة (٥٨) من القانون المشار اليه اعلاه مجلس التنظيم الاعلى ولجان التنظيم اللوائية والمحلية صلاحية نزع الملكية أي أرض مشمولة بمخطط التنظيم لفتح او انشاء او تحويل او توسيع اي طريق او شارع او ميدان او حديقة او ساحة عامة او موقف عام بدون تعويض على ان لا تزيد هذه المساحة المنزوعة ملكيتها من الأرض او مجموعة من الاراضي على ٣٠٪ من كامل مساحتها، واذا أخذ في اي وقت اكثر من ٣٠٪ من مساحة الارض يدفعها تعويض لصاحبها عما زاد على هذه النسبة.

وبعد استعراض اجراءات استملاك الاراضي المنصوص عليها في قانون الاستملاك الاردني[١٨] المشار اليه في المادة (٥٦) من قانون التنظيم لسنة ١٩٦٦، سنبين التعديلات التي ادخلتها سلطات الحكم العسكري الاسرائيلية على تلك الاجراءات لتساعدها في استملاك الاراضي ونزع ملكيتها من المواطنين العرب لصالح المستوطنين اليهود.

اجاز قانون الاستملاك الاردني رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ للمنشىء (اي الحكومة، البلدية، المجلس القروي، شركة، جمعية، هيئة، او اي شخص يقوم بمشروع) التقدم لمجلس الوزراء لطلب اعطاء قرار باستملاك[١٩] ارض ضمن الشروط التالية:

(١) ان يكون المشروع للمنفعة العامة.

(٢) ان يثبت المنشىء مقدرته المالية على القيام بالمشروع.

(٣) ان ينشر اعلانات بالجريدة الرسمية لمدة ١٥ يوما يتضمن العزم على الاستملاك مع ذكر اوصاف الارض.

(٤) تقديم خريطة بالارض المراد استملاكها.

وبناء عليه يقرر مجلس الوزراء بموافقة الملك استملاك قطعة الارض استملاكا مطلقا او استملاك التصرف بها او استملاك اي حق من حقوق الارتفاق عليها، ويعلن قرار الاستملاك بالجريدة الرسمية، ويترتب على مأمور تسجيل الاراضي ان يبلغ صورة عن قرار الاستملاك الى كل واحد من اصحاب الارض او واضعي اليد عليها.

وتعتبر الاجراءات السابقة بينة قاطعة على ان المشروع الذي يراد استملاك الارض من أجله هو مشروع للمنفعة العامة، ويحق للمنشيء ان يضع يده على الارض بحيازة فورية دون التقيد باجراءات نشر القرار بعد ايداع التعويضات في صندوق الخزينة، وقيام مأمور تسجيل الاراضي مع شخصين من ذوي الخبرة للكشف وتقديم تقرير عن حالة الارض من حيث نوع الابنية والاشجار والاشياء الاخرى الثابتة في الارض ومساحتها.

وقد ادخلت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلية تعديلات جوهرية على قانون الاستملاك يمكن ايجازها على النحو التالي[٢٠]:

(١) انشاء سلطة تتألف من ضباط من الجيش الاسرائيلي أنيط بها الصلاحية التي كان يتمتع بها مجلس الوزراء الاردني والملك في قانون الاستملاك رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ ومن اهم هذه الصلاحيات اصدار قرار الاستملاك والموافقة على الاستملاك بالحيازة الفورية.

(٢) أعفت السلطات الاسرائيلية نفسها من الواجبات التي يفرضها عليها القانون وهي الاعلان عن العزم على الاستملاك، ونشر هذا القرار بالجريدة الرسمية، وتبليغ أصحاب الاراضي بقرار الاستملاك بواسطة مأمور تسجيل الاراضي.

(٣) اناطت لجنة الاعتراضات العسكرية والمكونة من ضباط اسرائيليين صلاحية النظر في تقدير التعويض عن استملاك الارض والغاء الحق في مراجعة المحاكم المحلية وذلك خلافا للاحكام المنصوص عليها في المواد (١٥،١٦،١٧) من قانون الاستملاك.

(٤) استعمال القوة لاخلاء السكان من الارض المستملكة ومعاقبة كل من يعيق السلطات الاسرائيلية عن الاخلاء بالحبس او بغرامة مالية او بكلتا العقوبتين.

(٥) اتباع وسائل نشر غامضة لتبليغ اصحاب الارض المستملكة. وقد تضمن الامر العسكري رقم (٩٤٩)[٢١] لسنة ١٩٨١ وسائل اخرى منها:

١ ـ الاستعاضة عن النشر في الجريدة الرسمية بالنشر في مجموعة المناشير العسكرية التي تصدرها السلطات الاسرائيلية، واثبت الواقع العملي بأن هذه المناشير لا توزع الا بعد صدور القرار بأيام او اشهر او حتى سنين.

ب ـ الاستعاضة عن تبليغ اصحاب الشأن بالذات بتبليغ المجاورين لهم، وهذا يخالف القاعدة التي

اسس عليها التبليغ لتمكين صاحب الشأن من اتخاذ الخطوات الادارية والقضائية والتي يراها مناسبة للحفاظ على حقه.

ج - الاستعاضة عن التبليغ بواسطة الجريدة الرسمية او بواسطة مأمور تسجيل الاراضي بالتبليغ بالبريد المسجل او بالتسليم باليد او حتى التبليغ الشفوي.

مشروع التنظيم الهيكلي الاسرائيلي لوسط الضفة الغربية

نشرت السلطات الاسرائيلية عام ١٩٨٢ مخططا هيكليا لتنظيم الاراضي في القسم الاكبر من اقضية بيت لحم ورام الله والبيرة، اضافة الى جزء من مدينة القدس العربية[٢٢] وقد اسمته مشروع تنظيم اقليمي جزئي تعديل رقم (١) ٨٢/١ لمنطقة المركز[٢٣]. وقام باعداد المخطط المهندس الاسرائيلي ص.شمشوني بناء على طلب الادارة المدنية. وتضمن المخطط الاسرائيلي بيان استعمال الاراضي والطرق المقررة وتوسيعها والطرق المقترحة في منطقة مساحتها حسب ما ورد في المشروع (٢٧٥٠٠٠) دونم، علما بان المساحة الحقيقية للمشروع تبلغ (٤٤٦٢٧٩) دونما[٢٤]. وتمتد منطقة التنظيم المذكوره أعلاه من حدود اراضي قريتي عين يبرود ودورا القرع شمالا الى امتداد بطول ٤٥ كم الى حدود قرى نحالين وبيت فجار وتقوع جنوبا ويبلغ معدل عرض المشروع ١٥ كم. وتضم منطقة التنظيم (٤٩) مدينة وقرية عربية وسبع مخيمات تتوزع على غالبية المساحة التي تضم قضاء كل من بيت لحم ورام الله والبيرة والقدس، علما بان هذه الاقضية كانت تابعة لمحافظة القدس وفقا للتقسيمات الادارية التي كانت قائمة عشية الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية.

هذا ويلاحظ على التخطيط الاسرائيلي لمنطقة وسط الضفة الغربية انه قد تم ادراج المستوطنات الاسرائيلية ضمن مخطط التنظيم الهيكلي[٢٥].

تتعدد الدوافع الحقيقية التي ادت بالسلطات الاسرائيلية الى وضع مخطط هيكلي لوسط الضفة الغربية الى دوافع امنية عسكرية او توراتية او اقتصادية. ولعل ما يهمنا من هذه الدوافع هو تثبيت المستوطنين والمستوطنات الاسرائيلية التي اقيمت على الاراضي الفلسطينية المحتلة والتعامل معهم كأمر واقع، قد يكون له تأثير ما على الترتيبات السياسية التي قد تنتج عن انسحاب القوات العسكرية الاسرائيلية من المناطق المحتلة.

وبعد استعراض ما يتعلق بالمخطط الهيكلي من حيث المساحة ومن حيث الدوافع، فاننا سنتطرق الى اوجه الاضرار الناجمة عن المشروع الاسرائيلي. ويمكن تلخيص الاضرار الناجمة عن ذلك فيما يلي:

(١) المخطط الهيكلي يخالف الاحكام التي تضمنها قانون التنظيم لسنة ١٩٦٦: تضمنت المادة (٤) من قانون التنظيم انه عند وضع المخططات الهيكلية وجوب مراعاة المصلحة العامة، كما تضمنت المادتين (١٤) و (١٥) وجوب مسح للمنطقة المراد تحضير مخطط تنظيمي لها. ونصت المادة (١٣) على الاجراءات الواجب اتباعها لدى اعلان نية وضع مخطط هيكلي لمنطقة، والتي تسمى منطقة التنظيم،

وبالرجوع الى المشروع الهيكلي الاسرائيلي فاننا نرى ان السلطات الاسرائيلية قد جانبت مصلحة المواطنين الفلسطينيين حين وضعت المخطط بالاستيلاء على اراضيهم والحد من النمو الطبيعي للمدن والقرى وتقطيع اواصر التجمعات العربية بالطرق العريضة والتفاف المستوطنات الاسرائيلية حول المدن والقرى والمخيمات، كما ان السلطات الاسرائيلية لم تقم باي مسح اجتماعي او اقتصادي او عمراني في المنطقة التي وضع لها المخطط الهيكلي.

(٢) المخطط الهيكلي وليد المؤسسات الاسرائيلية: توجب المادة (١٦) من قانون التنظيم لسنة ١٩٦٦، حين اعداد المخططات الهيكلية، استشارة المجالس البلدية والقروية الفلسطينية بصفتها لجان تنظيم محلية. كما تنص المادة (٥) من القانون المذكور على وجود ممثل للبلديات ونقيب المهندسين ورئيس النيابات العامة في مجلس التنظيم الاعلى. وقد اثبت الواقع العملي ان السلطات الاسرائيلية لم تقم بالتشاور مع المجالس البلدية الفلسطينية بخصوص المخطط الهيكلي. كما ان الامر العسكري (٤١٨) قد عدل احكام المادة (٥) من القانون الاردني والغى تمثيل اية جهة فلسطينية فيه، ونص على ان جميع اعضاء مجلس التنظيم الاعلى هم من ضباط الجيش الاسرائيلي او من ضباط الاحتياط.

(٣) المخطط الهيكلي يضفي الشرعية على المستوطنات الاسرائيلية في المناطق المحتلة: خصص المخطط الهيكلي للمستوطنات الاسرائيلية (٧٦,٦٠٨) دونمات من اصل (٢٧٩ ٤٤٦) دونما اي نسبة ١٧٪ من مساحة المنطقة المشمولة بالتخطيط[٢٦]. ووفقا للامر العسكري (٨٩٢)[٢٧] فان المجالس المحلية في المستوطنات لها صلاحية اعطاء رخص بناء وفتح شوارع في مناطق التنظيم الخاضعة لها.

كما ان المجالس الاقليمية للمستوطنات وهي المجالس التي تضم عدداً معيناً من المستوطنات، لها صلاحية اعطاء رخص بناء في المستوطنات التي لا يوجد فيها مجلس محلي. كما تضمن المخطط الطرق المقترحة والتي يحظر البناء على كل جانب منها اذا لم يبعد عن منتصف الطريق مسافة ١٥٠ متراً، والتي تربط بين المستوطنات الاسرائيلية بعضها ببعض والمستوطنات والتجمعات السكانية اليهودية داخل الخط الاخضر[٢٨].

يترتب على ذلك اعتبار المستوطنات الاسرائيلية امراً واقعاً في المناطق المحتلة يجب التعامل معها واعتبارها ضمن مفهوم المصلحة العامة الواجب تحقيقها في استملاك الاراضي واستغلال المياه الجوفية والثروات الباطنية والاراضي الزراعية.

كما يترتب على الوجود الفعلي المنظم للمستوطنين والمستوطنات اعتبارهم جزءاً من سكان المنطقة المحتلة يجب اخذ رأيهم في اية تسوية شاملة للضفة الغربية المحتلة، كما حدث لدى تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، حيث اعتبرت المناطق التي يعيش فيها اكثرية يهودية جزءاً من الدولة اليهودية.

كما يترتب على وجود المستوطنين والمستوطنات داخل المدن والقرى الفلسطينية او القريبة منها انهم جزء من السلطة المحلية، وبالتالي لهم حق الانتخاب والترشيح للمجالس البلدية او القروية، ويؤدي هذا الى اعتبارهم جزءا من واقع الضفة الغربية من الصعب جدا تجاهلهم.

(٤) المخطط الهيكلي وسيلة من الوسائل الاسرائيلية للاستيلاء على الاراضي الفلسطينية: تسعى السلطات الاسرائيلية بكافة الوسائل الى الاستيلاء على اراضي المواطنين الفلسطينيين.

وتنهج هذه السلطات الى اضفاء الصبغة القانونية على كل خطوة تخطوها في هذا الصدد، كالاستيلاء على الاراضي بحجة انها املاك دولة او املاك غائبين او بالشراء... الخ.

وقد استطاعت السلطات الاسرائيلية من خلال المخطط الهيكلي الاستيلاء على مزيد من اراضي المواطنين الفلسطينيين. حيث خصص المخطط (٦٠٨, ٧٦) دونمات للاسكان اليهودي كما خصص (٨٢٠, ٢٨) دونما كحدائق عامة لا يجوز البناء عليها، كما خصص (٣٤٠ ١٨) دونما للطرق بما فيها المطار، ويعني ذلك استملاك (٧٦٨ ١٢٣) دونما اي ما يزيد عن ربع مساحة المشروع، بالاضافة الى الاراضي التي تم الاستيلاء عليها وهي الاراضي الواقعة ضمن مساحة الاراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها (٥٧٠ ٢٦٣) دونماً.

(٥) المخطط الهيكلي يحد من النمو الطبيعي للمدن والقرى الفلسطينية: لقد وضع المخطط الهيكلي لوسط الضفة الغربية وفيه يخصص مساحة للاسكان الفلسطيني تبلغ (٩٤١, ٥٨) دونماً اي ١٣٪ من مساحة منطقة التنظيم لسكان يبلغ تعدادهم (٢١٣,٩٣٧) نسمة بموجب احصاء عام ١٩٨٢، بينما تم تخصيص (٧٦,٦٠٨) دونمات اي ١٧٪ من مساحة المنطقة للاسكان اليهودي في المستوطنات التي يبلغ عددها (٤٩) مستوطنة لا يزيد عدد السكان فيها عن (٤٠٠٠٠) مستوطن.

والمخطط لا يتفق وطموحات المجالس البلدية والقروية في توسيع منطقة التنظيم الخاضعة لها. بل اكثر من ذلك فقد تم فصل جزء من اراضي بيت جالا واناطة امر التنظيم فيها الى السلطات الاسرائيلية، وفي مدينة البيرة اقامت السلطات الاسرائيلية مستوطنة على جبل الطويل واصدرت قرارا يمنع الفلسطينيين من البناء عليه.

وقد ترتب على الحد من النمو الطبيعي للمدن والقرى الفلسطينية العديد من الاضرار منها:

(أ) ارتفاع اجور السكن والمحلات التجارية والمكاتب.

(ب) عرقلة حركة السير داخلَ المدن والقرى لعدم وجود مواقف عامة للسيارات وعلى الاخص سيارات الاجرة التي تنتشر في معظم الشوارع الرئيسية.

(ج) الهجرة الى خارج القرية.

(د) هجرة سكان المدن الى خارج الضفة الغربية.

(هـ) زيادة ظاهرة البناء غير المرخص.

(و) عدم وجود مجمعات صناعية.

(ز) عدم وجود خدمات عامة في المناطق السكنية الجديدة، ولعل ابرز مثال لهذه الظاهرة قرية الرام شمال القدس والتي يبلغ عدد سكانها (٣٥) الف نسمة وتفتقر الى المستشفيات والملاعب والحدائق والشوارع ومواقف السيارات والاسواق العمومية والمسلخ... الخ.

فالمخطط الهيكلي يضع اسس اختلال التوازن الديمغرافي لمصلحة اليهود في المستوطنات ويؤدي هذا الى اعتبار المستوطنات الحالية نواة مدن استيطانية في المستقبل واحضار آلاف من المستوطنين اليهود للعيش فيها. كما حدث للمستوطنات التي اقيمت واصبحت مدنا في الجليل والمثلث وبالتالي فان الهدف النهائي هو تهويد المنطقة.

(٦) ان مشاريع الاستيطان، وفقا للمخطط الهيكلي، تمت بعد دراسة مكثفة للوضع الجغرافي والديمغرافي للمدن والقرى الفلسطينية، وقد ترتب على الاستيطان حصار التجمعات الفلسطينية ببناء مستوطنات ملاصقة للمدن والقرى الفلسطينية مما ادى الى السيطرة على التجمعات الفلسطينية بايجاد مستوطنين يعيشون بداخلها او ملاصقين لها. والسيطرة أيضا على طرق المواصلات التي تربط بين التجمعات الفلسطينية بحيث يستطيع المستوطنون قطع طرق المواصلات في اية لحظة يريدونها.

(٧) تجاهل السلطات الاسرائيلية للاعتراضات على المخطط الهيكلي تنص المادة (٦)من قانون التنظيم لسنة ١٩٦٦ على صلاحية مجلس التنظيم الاعلى للنظر في القرارات التي اصدرتها اللجنة اللوائية على المخططات الهيكلية، وقد تم رفع مئات الاعتراضات ومنها اعتراضات المجالس البلدية ولم يصادق مجلس التنظيم الاعلى المكون من ضباط اسرائيليين على اي اعتراض، بل على العكس من هذا فقد تم رفضها جميعها.

(٨) المخطط الهيكلي يستحدث استعمالات للاراضي او يقرر احكاما خلافا للقوانين الاردنية السارية المفعول: تتعدد الاستعمالات الجديدة للاراضي او الاحكام الاضافية التي وردت في المخطط الهيكلي الاسرائيلي لوسط الضفة الغربية والتي تعتبر مخالفة للقوانين الاردنية على النحو التالي:

(أ) الملكية: تنص المادة (٢) فقرة (٢٦) من قانون التنظيم على تعريف المالك بانه«مالكها المسجل او المعروف او اي شريك او متولي الوقف»، وبالتالي فانه يحق لهذا المالك التقدم بطلب رخصة للبناء. اما حسب المادة (٣) من الفصل الثالث من المشروع الاسرائيلي فان رخصة البناء لا تقدم الا من قبل المالك الذي يثبت ملكيته بواسطة سجلات الاراضي او التسجيل التمهيدي او بأية طريقة اخرى تراها السلطات الاسرائيلية مناسبة.

ويؤدي هذا الى رفض مئات طلبات الترخيص، حيث ان الملاك الحقيقيين للاراضي يملكون اراضيهم بالتصرف (اي بالزراعة او الحراثة او الاقامة في البناء القديم) لا بالتسجيل، بالاضافة الى عدم نقل الاملاك من اسماء البائعين السابقين الى اسماء المشترين الجدد.وتزداد الاحوال سوءا في حالة وجود غائبين في قطعة الارض مما يسهل على السلطات الاسرائيلية وضع يدها عليها، كما ان الملكية المشاعية باسم القرية او الحمولة او العائلة او المختار تؤدي الى نفس النتائج. وبهذا فان التغاير في اختلاف مفهوم المالك بين القانون الاردني والانظمة الاسرائيلية يحد بشكل واضح من لجوء المواطنين لطلب رخص البناء، وتهدف السلطات الاسرائيلية من ذلك الى تقليص المساحات المسموح البناء عليها ضمن المخطط الواسع من اجل انتشار العمران السكني، وحتى يكون ذلك سببا لترك المواطنين لاراضيهم لانهم لا

يستطيعون البناء فوقها والاقامة عليها. وفي نفس الوقت تشهد المنطقة عمليات واسعة لاقامة المستوطنات دون حاجة الى تراخيص او سندات لاثبات الملكية.

(ب) مناطق التطوير في المستقبل: نصت الفقرة هـ من المادة (٦) من الفصل الاول من المشروع على انه من اهداف المشروع تحديد الاراضي والاحتفاظ بها للتطوير في المستقبل، كما نصت المادة (٩) من الفصل الثاني على تخصيص اراض للتطوير في المستقبل.

وبالرجوع الى الخارطة الهيكلية للمشروع، نرى ان هذه الاراضي اما ملاصقة لمناطق المستوطنات او ملاصقة للطرق العريضة او هي اجزاء من القرى الفلسطينية، التي تقع على خط الهدنة لسنة ١٩٤٩ او الاراضي الملاصقة للقدس العربية والتي ضمت الى الكيان الاسرائيلي في عام ١٩٦٧. ويؤخذ على هذا النوع من تحديد الاراضي الملاحظات التالية:

الملاحظة الاولى: ان المخطط الهيكلي يفترض به ان يكون شاملا وواضحاً، وترك جزء من مساحة منطقة التنظيم بلا تنظيم يجعلنا نؤكد على وجود اهداف خفية للسلطات الاسرائيلية.

الملاحظة الثانية: يستنتج ان هذه الاراضي ستكون من ضمن المناطق التي ستصادر للمستوطنات في المستقبل او التي قد تستعمل لخدمة المدن والقرى الاسرائيلية الموجودة داخل الخط الاخضر.

الملاحظة الثالثة: ترك المشروع لمجلس التنظيم الاعلى مواعيد تطوير هذه المناطق في الوقت الذي يراه مناسبا[٢٩].

(ج) مناطق يتحدد فيها البناء بسبب الضوضاء: نصت المادة (١٤) من الفصل الثاني من المشروع بأن جميع الاراضي المعلمة بالخارطة كمنطقة يحدد فيها البناء بسبب الضوضاء في المنطقة، وحددها خط مكون من نقط سوداء متوالية.

ويلاحظ ان هذه المناطق هي عبارة عن اراض زراعية تقع بالقرب من المستوطنات. فاذا كان يحق للمواطن ان يطلب رخصة بناء لمساحة (١٥٠) مترا مربعا في الاراضي الزراعية فان الاراضي الزراعية القريبة من المستوطنات والتي حددت بخط من نقط سوداء متوالية تخضع لقيود في البناء بحجة الضوضاء، وهذا يعني تخفيض حجم البناء الفلسطيني بالقرب من اراضي المستوطنات الاسرائيلية[٣٠].

(د) الطرق: خلافا لاحكام قانون الطرق الاردني لسنة ١٩٥٧ فان المادة (١) من الفصل الخامس من المشروع تضمنت ذكر طرق وعرضها على النحو التالي:

أ ـ الطرق القطرية (الطرق العامة) وعرضها ٣٠٠ مترا.

ب ـ الطرق الاقليمية (طرق الالوية) وعرضها ٢٠٠ مترا.

ج ـ الطرق المحلية (طرق القرى) وعرضها ١٥٠ مترا

ولم تكتف السلطات الاسرائيلية بهذا التعديل، بل تركت لمجلس التنظيم الاعلى سلطة تقديرية لتوسيع مساحة الطرق[٣١].

(هـ) تحظر المادة (١) من الفصل الخامس من المشروع اقامة ابنية في الاراضي الزراعية مهما بلغت مساحة الارض، الا لمساحة ١٥٠ مترا مربعا، وتحظر المادة (٨) من الفصل الثالث تقسيم كل ارض زراعية اذا كان التقسيم يستهدف تغيير استعمال الارض او في حقوق البناء القائمة، ويؤدي هذا الحظر الى نتائج غير منطقية، فلو افترضنا ان خمسة اخوة يملكون (٢٠٠) دونم من الاراضي الزراعية، فلا يستطيع الاخوة تقسيم الارض الزراعية الى ٤٠ دونما لكل منهم، بل اكثر من هذا ان هؤلاء الاخوة الخمسة واسرهم لا يسمح لهم بالسكن الا في مساحة (١٥٠) مترا مربعا من البناء.

(و) لم ينص المشروع على الارتدادات القانونية للابنية، بل ترك ذلك لحين وضع تنظيم هيكلي للمنطقة، ويؤدي هذا الى ترك المجال لمجلس التنظيم الاعلى سلطة تقديرية في اقرار الارتدادات القانونية التي يراها ملائمة في الوقت الذي يراه مناسبا.

(ز) مواقف السيارات: رغبة من السلطات الاسرائيلية في فرض مزيد من الاعباء والقيود على طالب ترخيص البناء من الفلسطينيين فان المادة (١٧) من الفصل الثالث تحظر اعطاء رخصة بناء في قطعة ارض قبل ان يعين في مخطط البناء موقف السيارات، ويؤدي هذا الى سريانه على مناطق التنظيم الخاضعة للبلديات والمناطق الخارجة عن مناطق تنظيم البلديات، ويزداد الامر صعوبة في حالة اقامة بناء مكون من اربع او خمس شقق، فان هذا يعني تخصيص موقف لاربع او خمس سيارات.

(ح) حظر الزراعة في حرم الطريق: على الرغم من ان السلطات الاسرائيلية اقرت ان عرض حرم الطرق يتراوح بين (١٥٠ ـ ٣٠٠م) قابلة للتوسع. وعلى الرغم من ان الطريق المعبدة لا تتجاوز ٤٠ مترا، فانه يحظر على المزارع الفلسطيني وفقا للمادة (٤) من الفصل الرابع ان يزرع ارضه التي تقع في حرم الطريق.

(ط) المناجم والثروات الطبيعية: يفتقر المشروع الى تحديد مواقع المناجم والثروات الباطنية، وقد ترك تحديد المواقع لحين صدور نظام خاص يصدر بعد سنة كملحق من تاريخ ايداع المشروع. وحتى يومنا هذا، فان الملحق المتعلق بالمناجم والثروات الطبيعية لم ينشر ولم يتم الاعلان عنه في الصحف المحلية كما تقضي بذلك المادة (١٣) من قانون التنظيم لسنة ١٩٦٦.

واصدار ملحق بتحديد مواقع المناجم والثروات الطبيعية يعني بداية جديدة للاستيلاء على اراضي المواطنين الفلسطينيين بحجة جديدة وهي انها اراضي مناجم وثروات طبيعية.

ويبدو ان الخطورة تبرز حين تستولي السلطات الاسرائيلية على منابع المياه او المحاجر او المقالع تحت ستار هذه الحجة. ومن امثلة ذلك: اعطاء امتياز لشركة امريكية لاستخدام (١٨) مليون متر مكعب من المياه العذبة في منطقة العروب (الطريق من القدس الى الخليل) وبيع هذه المياه الى بلدية القدس الاسرائيلية والى اصحاب الاراضي المجاورين لمنطقة الامتياز. وهذا يعني سيطرة السلطات على ثروة باطنية من المناطق المحتلة وتسخيرها لخدمة دولة الاحتلال.

(ي) مناطق الحفاظ على الطبيعة: تبلغ مساحة اراضي الحفاظ على الطبيعة وفقا للمشروع (٢٨,٨٢٠) دونما، اي بنسبة (٦,٥)٪ من مساحة المشروع، يضاف اليها عشرات المواقع في اماكن متفرقة صدر بها اوامر عسكرية بانها مناطق حفاظ على الطبيعة ومواقع اخرى اعلن عنها انها غابات بموجب قانون الغابات لسنة ١٩٢٦ والذي صدر اثناء الانتداب البريطاني على فلسطين.
ويؤدي هذا الى حظر اقامة ابنية سكنية ضمن مساحات اكثر مما ورد في المشروع بحجة انها مناطق للحفاظ على الطبيعة[٣٢].

(ك) حظر البناء بحجة المحافظة على التشكيل المعماري: تخول المادة (٢) من الفصل السادس من المشروع السلطات الاسرائيلية وضع رقابة تامة للاحتفاظ بالابنية والاشياء التي لها علاقة بالطبيعة والمناظر الجميلة. ويؤدي هذا الى حظر البناء واستعمال اراض في البلدة القديمة في كل قرية. والى حظر البناء الفلسطيني على قمم الجبال او سفوحها بحجة الحفاظ على مناظر الطبيعة.

(ل) ان وضع مخطط وسط الضفة الغربية يعتبر خرقا لنظام التقسيمات الادارية الاردنية رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٥، وذلك بتغيير هذه التقسيمات المتعلقة بمحافظة القدس والحاق اجزاء منه الى قضاء بيت لحم واجزاء اخرى الى قضاء رام الله والبيرة بالاضافة الى الجزء الذي ضم الى الكيان الاسرائيلي.

المشروع الاسرائيلي المقترح للطرق في الضفة الغربية

تتبع السلطات الاسرائيلية وسائل متعددة لخدمة اليهود الذين احضرتهم للاقامة في المستوطنات التي اقامتها لهم في الضفة، ومن هذه الوسائل مشاريع الطرق[٣٣]. ففي عام ١٩٨٣ نشرت السلطات الاسرائيلية مخططا هيكليا لتنظيم الطرق في كافة انحاء الضفة الغربية، وقد اسمته مشروع هيكلي اقليمي جزئي رقم (٥٠) ويعدل هذا المشروع كل المشاريع الهيكلية الاقليمية القائمة، وكذلك المشاريع المفصلة بشأن الطرق خارج المدن.

وتستهدف السلطات الاسرائيلية من تنفيذ المشروع ربط المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية بعضها ببعض وربطها بالتجمعات السكانية اليهودية عبر خط الهدنة لسنة ١٩٤٩، وقطع اواصر التجمعات السكانية الفلسطينية بشق طرق عبر المدن والقرى، بالاضافة الى شق طرق موازية يستطيع المار بها الوصول الى المستوطنات دون ان يكون بحاجة الى المرور من المدن والقرى الفلسطينية. كل هذه المخططات تشكل مصادرة حقيقية واستيلاء بلا حق على الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وقد ترتبت على ذلك اضرار كبيرة، منها تدمير آلاف الدونمات من الاراضي الزراعية والمشجرة وتدمير مشاريع الري وهدم مئات البيوت وايقاف رخص البناء.
فالطريق رقم ٥٧ مثلا يبدأ من داخل الخط الاخضر غرب مدينة طولكرم مرورا بمخيم نور شمس –

عنبتا ـ نابلس ـ الباذان ـ الغور الاوسط حتى يصل الى الجفتلك[٣٤].

والطريق رقم ٦٠ يبدأ من داخل الخط الاخضر شمال مدينة جنين ويمر غرب بورقين ثم يمر مع الشارع الحالي الذي يربط جنين مع نابلس ثم يتجه الى عنبتا ويلتقي مع الطريق رقم ٥٧ عند قرية دير شرف ويستمر الى القدس ويمر غرب بيت جالا ويمر في اراضي الخضر ويسير جنوبا باتجاه الخليل ويستمر الى داخل الخط الاخضر الى بئر السبع[٣٥].

يلاحظ ان المشروع الاسرائيلي للطرق هو تتمة للمخططات الهيكلية داخل الخط الاخضر ومما يؤكد قولنا هذا: ان الطرق لا تأخذ بعين الاعتبار واقع الضفة الغربية، إذ انها تخترق فيها اجود الاراضي الزراعية وتمر من خلال المدن والقرى تاركه وراءها مئات البيوت المهددة بالهدم، مثال ذلك جمعية ضاحية المعلمين في بير نبالا، وهي قرية تقع شمال القدس، وقد تم ايقاف (٢٨) رخصة بناء قانونية وعدم منح بقية اعضاء الجمعية رخص بناء، وذلك استنادا الى مرور طريق مقترح يبدأ من داخل الخط الاخضر ويمر عبر القرى الفلسطينية ليصل الى المستوطنات الاسرائيلية.

ان القانون الاردني المتعلق بالطرق رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٧ قد عرف ثلاثة انواع من الطرق، وقد ادخلت السلطات الاسرائيلية تعديلا على القانون المذكور بموجب الامر العسكري رقم (٨١٠)[٣٦] لسنة ١٩٧٩ واصبح عرض الطريق على النحو التالي:

نوع الطريق	العرض بموجب القانون الاردني	العرض بموجب الامر العسكري
١ ـ طرق الدولة العامة (الرئيسة)	٤٠ مترا خارج المدن	٥٠ مترا
	٣٠ مترا داخل المدن	٤٠ مترا
٢ ـ طرق الالوية (الثانوية)	٣٠ مترا خارج المدن	٤٠ مترا
	٢٠ مترا داخل المدن	٣٠ مترا
٣ ـ طرق القرى (الزراعية)	٢٠ مترا خارج القرية	٣٠ مترا
	١٥ مترا داخل القرية	٢٥ مترا

ولم تكتف السلطات الاسرائيلية بهذا القدر من التعديل بل تضمن المشروع الاسرائيلي لتنظيم وسط الضفة الغربية لسنة ١٩٨٢ تعديلا آخر. والمشروع الهيكلي الاقليمي الجزئي للطرق في الضفة الغربية لسنة ١٩٨٣ تضمن تعديلا اضافيا على القانون الاردني من ناحيتين:
الناحية الاولى: اضافة نوع جديد من الطرق الى طرق الضفة الغربية هو الطريق السريع وهو طريق ذو اتجاه واحد يحتوي على خطين بمسارين منفصلين بكل منهما مسلكان على الاقل بدون مفترقات طرق على نفس المستوى وبدون ملتقى قطار، ويصل هذا الطريق بين مراكز ذات حركة سير كثيفة[٣٧]
الناحية الثانية: توسيع عرض الطريق: وتقدر المساحة التي تم الاستيلاء عليها لشق الطرق على النحو

التالي:

نوع الطريق	عرض الطريق (م)	بعد خط البناء من منتصف الطريق (م)	مجموع اطوال الطرق (كم)	مساحة الطرق (دونم)	مساحة حرم الطرق (دونم)
سريع	١٢٠	١٥٠	٩٣.٥٥٠	١١٢٢٦	١٦٨٣٩
رئيسي	١٠٠	١٢٠	٥١٧.٥٠	٥١٧٠٥	٧٢٣٨٧
اقليمي	٦٠	١٠٠	٦٣٥.٨٥٠	٣٨١٥١	٨٩٠١٩
محلي رئيسي	٤٠	٧٠	٦٦٢	٤٦٣٤٠	٦٦٢٠٠

مجموع مساحات الطرق ١٤٧٤٢٢ دونم.

مجموع مساحات حرم الطرق ٢٤٤٤٤٥ دونم.

مجموع مساحات الطرق مع حرمها ٣٩١٨٦٧ دونم.

مساحة الطرق جميعها بدون حرم الطرق (دونم) / مساحة الضفة الغربية (دونم) = ١٤٧٤٢٢ / ٥٨٧٨٠٠٠ = ١/٤٠ تقريبا

مساحة الطرق جميعها + مساحة حرم الطرق (دونم) / مساحة الضفة الغربية (دونم) = ٣٩١٨٦٧ / ٥٨٧٨٠٠٠ = ١/١٥

وهكذا فان الهدف من مخططات الطرق الاسرائيلية في الضفة الغربية يتمثل في الاستيلاء على اكبر مساحة من اراضي المواطنين الفلسطينيين كما ان هذه المخططات قد اعدت لغايات عسكرية ولغايات خدمة المستوطنات الاسرائيلية لعشرات السنوات المقبلة وتحويل المستوطنات الى مدن كبيرة وسط الضفة الغربية المحتلة.

الاوامر العسكرية التي تحد من عمليات البناء للفلسطينيين وتلك التي تمنح صلاحيات البناء للمستوطنين في الضفة الغربية

الاوامر العسكرية التي تحد من عمليات البناء للفلسطينيين في الضفة الغربية:

اناطت المادة(١٢٥)من انظمة الطوارىء لسنة ١٩٤٥ بالسلطة العسكرية اصدار اوامر باغلاق مناطق يحظر دخول المواطنين اليها الا بموجب تصريح خطي. كما نصت المادة (٩٠) من الامر العسكري (٣٧٨)[٣٨] لسنة ١٩٧٠ ذات الصلاحية.

وبمقتضى المادتين (١٢٥) و (٩٠) المذكورتين اصدرت السلطات العسكرية الاسرائيلية عشرات الاوامر العسكرية التي تحظر على المواطنين الفلسطينيين الدخول الى اراضيهم او زرعها او البناء عليها او غير ذلك.

فالاوامر العسكرية رقم (٦٣.٦١.٦٠)[٣٩].(١٢٢)[٤٠]، (٢٥٩)[٤١]، تضمنت اغلاق اراض بحجة

التدريب العسكري، وتضمن الامران العسكريان ٢٠١،٢٠٠[٤٢] اغلاق اراض بحجة انها معسكرات جيش. كما نص الامر العسكري ١٤٦[٤٣] على اغلاق اراض في منطقة رام الله.

وتضمن الامران العسكريان (٣٨٢)[٤٤]، (٥٩٣)[٤٥] اغلاق مناطق في الخليل، واشتمل الامران العسكريان (٥٧٨)،(٥٩٠)[٤٦] على اغلاق مناطق نابلس. والامر العسكري (٤٩٢)[٤٧] اغلق منطقة في جنين، علما بان الاوامر العسكرية المذكورة اعلاه لا تتضمن مساحة الارض المغلقة وانما يكتفي بذكر انها المساحة المرسومة في خريطة ومعلقة في مكاتب الجيش الاسرائيلي، ويتعرض المواطن الفلسطيني الذي يدخل الى منطقة مغلقة او يقوم بزراعتها او البناء عليها للحبس او الغرامة او بكلتا العقوبتين معا[٤٨].

الاوامر العسكرية التي تمنح صلاحيات البناء للمستوطنين اليهود في الضفة الغربية.

منذ عام ١٩٦٧ قامت السلطات الاسرائيلية بنقل اعداد كبيرة من سكانها الى الضفة الغربية المحتلة واقامت لهم الابنية في مواقع متعددة[٤٩]، وربطتها بمشاريع حيوية من مياه وكهرباء وطرق وغير ذلك، وبمقارنة الصلاحيات التي تتمتع بها المجالس البلدية او المجالس القروية في الضفة الغربية بموجب قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وقانون ادارة القرى رقم (٥) لسنة ١٩٥٤، نجدها اقل بشكل واضح عن الصلاحيات التي انيطت بمجالس البلديات (تطلق السلطات الاسرائيلية عليها المجالس المحلية للمستوطنات في الضفة الغربية) كالمجلس البلدي في مستوطنة كريات اربع الملاصقة لمدينة الخليل والمجلس البلدي لمستوطنة معاليه ادوميم والتي تقع في اراضي القدس الشرقية.

وباستقراء الاوامر العسكرية نجد ان السلطات الاسرائيلية قد اوجدت في الضفة الغربية اطارين لتنظيم العمل داخل المستوطنات هما:

١ ـ المجالس الاقليمية للمستوطنات.

٢ ـ مجالس بلديات المستوطنات.

المجالس الاقليمية للمستوطنات.

اصدرت السلطات الاسرائيلية الامر العسكري رقم (٧٨٣) (٢) لسنة ١٩٧٩ وتضمن انشاء مجالس اقليمية للمستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية وهي:

١. المجلس الاقليمي (بقعات هيردن) ويضم هذا المجلس ٢٠ مستوطنة في غور الاردن واريحا.

٢. المجلس الاقليمي (مطة بنيامين) ويضم هذا المجلس ١٠ مستوطنات في منطقة لواء رام الله.

٣. المجلس الاقليمي (شومرون) ويضم هذا المجلس ٧ مستوطنات في لواء نابلس.

٤. المجلس الاقليمي (عتسيون) ويضم ٨ مستوطنات في لوائي الخليل وبيت لحم.

وتخضع جميع الاراضي التي خطط نطاقها ورسمت بلون اسود في خريطة لا توجد الا في قيادة الحكم العسكري لنفوذ المجالس الاقليمية، ما عدا الاراضي الخصوصية والمناطق المغلقة ويؤدي هذا الى سيطرة المستوطنات الاسرائيلية على حق التصرف والاستعمال بالاضافة الى الاشراف على اراضي الدولة واراضي الوقف الاسلامي الواقعة ضمن نفوذ المجلس الاقليمي للمستوطنات.

وعلى الرغم من صدور ستة اوامر عسكرية معدله للامر العسكري رقم (٧٨٣)، وعلى الرغم من ان المادة ٢ من الامر المذكور تنص على انه تتم ادارة المجالس الاقليمية حسب اصول يقررها قائد الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية، وعلى الرغم من ان المادة (١/أ) من الامر العسكري (١٠٥٨)[50] لسنة ١٩٨٣ والتي الغت المادة[51] المذكورة اعلاه تنص على اناطة قائد الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية تحديد اصول لادارة المجالس الاقليمية بنظام يصدره لهذا الغرض، وكذلك له ان يصدر تعليمات بشأن صلاحيات وتنظيم ادارة المجالس الاقليمية وتعليمات تنظيم شؤون سكانها،، فاننا لم نحصل حتى الان على هذه الانظمة والتعليمات ولم تنشر هذه في مجموعة الاوامر العسكرية التي تصدرها السلطات الاسرائيلية الا اننا نستطيع القول بان النظام والتعليمات قد صدرت وان بعض الشواهد متوفرة لدينا تؤكد هذا الموضوع وعلى الاخص ضمن نطاق دراستنا وهذه الشواهد هي:

(أ) اعلان صادر عن قائد الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية يعين فيه مدير منطقة القدس والجبال في قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية عضوا في لجنة تنظيم القرى لمنطقة شمالي البحر الميت، وذلك استنادا الى الصلاحية التي يستند اليها بموجب المادة (٤) من الامر العسكري رقم (٤١٨) المعدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ (٢).

(ب) نص المادة (٣) من الامر العسكري رقم (٦٠٤) لسنة ١٩٧٥ [52] والمتضمنة صلاحية مجلس التنظيم الاعلى بتعيين لجنة ثانوية من بين اعضائه. ولجان لشؤون معينة ويحدد لها صلاحياتها ووظائفها، وبموجب المادة المذكورة اعلاه فقد نشرت اللجنة الفرعية للاستيطان (المنبثقة عن مجلس التنظيم الاعلى) عدة اعلانات بالجرائد المحلية تتعلق بتنظيم المخططات والابنية في المناطق الاستيطانية.

والمجلس الاعلى للتنظيم يصادق على المخططات الهيكلية والتفصيلية والطرق المقدمة من المجالس المحلية والاقليمية الاسرائيلية، ولا نستطيع الاطلاع عليها لانها تنشر داخل المستوطنات. وضمن ما هو متوفر بين ايدينا عى ضوء ما أوردناه لا نستطيع الاستمرار في تحليل وتحديد سلطة المجالس الاقليمية للمستوطنات في الضفة الغربية في ادارة واشراف واعطاء رخص الابنية في جزء من الضفة الغربية.

مجالس بلديات المستوطنات:

اناطت السلطات الاسرائيلية بمجالس بلديات المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية والتي تسميها بالمجالس المحلية صلاحيات متعددة، وضمن نطاق هذه الدراسة، فان مجالس المستوطنات تتمتع بذات الصلاحية التي تتمتع بها مجالس البلديات الفلسطينية وفقا لقانون التنظيم لسنة ١٩٦٦ (راجع المادة (١٢٦) من ملحق الامر العسكري رقم (٨٩٢) لسنة ١٩٨١)، ويضاف الى هذا النص المادة (٦٨) من الملحق المذكور التي تنيط بالمجلس البلدي للمستوطنات (ان يقيم ويحافظ على مبان وان يشق شوارع وارصفة وان يحرص على ابقائها بوضع سليم وان يقوم باشغال عامة).

كما تنص المادتان (١٢٥) ، (١٢٦) من ذيل الامر المذكور على اختصاص محكمة المستوطنات النظر في المخالفات التي تتعلق بقانون تنظيم المدن والقرى والابنية لسنة ١٩٦٦ والتعديلات التي طرأت

عليه بموجب الاوامر العسكرية.

باستعراض ما سبق فاننا نجمل القول بان السلطات الاسرائيلية قد مكنت المجالس الاقليمية ومجالس البلديات للمستوطنات في الضفة الغربية صلاحيات لا توصف الا بالقول بانها ضم فعلي لاجزاء متفرقة من الضفة الغربية الى الكيان الاسرائيلي.

اجراءات سلطات الاحتلال على ضوء قواعد القانون الدولي العام

كافة الاجراءات والاعمال التي قامت بها سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال احدى وعشرين سنة من الاحتلال، تمثل الهدف الاساسي من القيام بتغييرات جوهرية في سبيل السيطرة على مصادر الثروة في الاراضي المحتلة، وخاصة الارض والمياه ومنع سكان الاقليم المحتل من التصرف بها بهدف حرمانهم من احد مصادر قوتهم، ومن حقهم كشعب في ان يكون لهم دولة في المستقبل. وكما لاحظنا خلال كافة اجزاء هذه الدراسة، فان كل الاوامر العسكرية التي اصدرتها سلطات الاحتلال كانت تصب في مصلحة المستوطنين المدنيين الذين نقلوا الى الارض المحتلة، وتمكنوا بالقوة من السيطرة على الاراضي وسن الاوامر اللازمة لهذا الغرض وتعديل القوانين التي كانت سارية المفعول او الغائها حسبما تتطلب مصلحة هؤلاء المستوطنين.

ان كافة قواعد القانون الدولي العام العرفية والاتفاقية تعتبر الاجراءات المشار اليها باطلة ومخالفة لكل ما التزمت به الجماعة الدولية من احكام ملزمة للدول. وقبل ان نبين تفصيل ذلك، نود ان نشير الى ان الاحتلال الحربي يقوم على اربعة اسس جوهرية هي:

(١) ان الاحتلال الحربي لا ينقل السيادة على الاقاليم المحتلة الى الدولة المحتلة. فهذه الدولة تمارس سلطة فعلية de facto وليست قانونية de jure على الاقليم المحتل.

(٢) ان الاحتلال انما هو حالة مؤقته وان حقوق المحتل على الاقليم الذي احتله انما هي مرحلية اي ليست دائمة.

(٣) ان الدولة المحتلة يتوجب عليها خلال ممارستها لسلطاتها على الاقليم المحتل وسكانه ان تلتزم بمعيارين رئيسين هما: (أ) القيام بما هو لازم لاحتياجاتها الامنية. (ب) احترام مصالح وحقوق سكان الاقليم المحتل. وتراعي القواعد الدولية وجوب وجود ميزان دقيق بين هذين المتطلبين، فبينما يتم تغليب ضرورات الامن للسلطة المحتلة في بعض الاحيان، الا ان ذلك لا يجب اطلاقا ان يكون من شأنه، خاصة في حالة احتلال طويل المدى، ان يطغى على العنصر الثاني الا وهو مصالح وحقوق السكان المدنيين.

(٤) اما الاساس الرابع الذي يعتبر اهم هذه الاسس خاصة في حالتنا التي نعالجها في هذه الدراسة فانه يقول بانه لا يجوز للسلطة المحتلة ان تمارس سلطاتها بطريقة من شأنها ان تؤدي الى زيادة الكسب لصالحها او تلبية حاجات ومصالح مواطنيها. فلا يحق لها ابدا استغلال مواطني الاقليم المحتل او مصادرة ثرواته وما به من موارد وخيرات لصالحها او لصالح مواطني الدولة المحتلة[53].

في هذا الصدد نلقي الضوء على ما عرضناه في المواضيع السابقة من اجراءات وتصرفات للسلطة المحتلة ونمحصها على ضوء القواعد المهمة للقانون الدولي التي اوردناها اعلاه، لنجيب على سؤال اساسي هو: هل التزمت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بقواعد القانون الدولي العام ام لا؟

السيادة على الاقليم المحتل:

بالرغم من انه قد يبدو انه ليس لهذا الموضوع علاقة بموضوع بحثنا، الا اننا نود ان نشير الى ان كافة الاجراءات التي عرضناها في هذه الدراسة لها علاقة بطريقة او باخرى بالسيطرة على عناصر الاقليم الرئيسة كالارض والثروات والمياه والتوزيع السكاني (الديموغرافي) وهي امور سيادية لها علاقة وثيقة بهذا الامر. فمصادرة الاراضي ونقل ملكيتها لمواطني دولة الاحتلال بعد انتقالهم للسكن والاقامة الدائمة في الاراضي المحتلة تحت دعاوي الضرورات الامنية حينا والحقوق التاريخية والتوراتية حينا اخر، واصدار اوامر التنظيم والبناء الجديدة او تعديل القوانين والانظمة التي كانت قائمة وتجريدها من محتواها وروحها لتصبح ادوات لسيطرة سلطات الدولة المحتلة ومواطني هذه الدولة على مقدرات وثروات الاقليم المحتل ومواطنيه، وكذلك مصادرة الاراضي اللازمة لبناء المستوطنات وسن الاوامر لحماية هذه المستوطنات والمستوطنين وشق الشوارع العريضة لخدمة المستوطنات على حساب مصالح المواطنين اصحاب الارض، كل ذلك يتعارض مع الاسس القانونية الجوهرية للاحتلال الحربي كما اشرنا اليها اعلاه.

وعلى اساس ذلك، فان توسيع حدود القدس لتشمل العديد من القرى والاراضي المجاورة التابعة لبلديات مجاورة للقدس، كبيت لحم، وبيت جالا، وبيت ساحور، ورام الله، والبيرة، وكذلك ضم القدس الشرقية الى اسرائيل ضما قانونياً de jure annexation في حزيران ١٩٦٧، فان القوانين والاجراءات العديدة المتعلقة بالمستوطنات وشق الطرق السريعة ومصادرة الاراضي والتنظيمات الهيكلية وتجريد السلطات المحلية من سيطرتها القانونية والفعلية على الاراضي الواقعة ضمن حدود هيئاتها وحرمانها من حق اتخاذ الاجراءات القانونية والعملية لتطوير مشاريعها كل ذلك يعتبر ضما واقعيا لهذه الاراضي de facto annexation (٥٤)، يقصد به في النهاية حرمان مواطني الاراضي المحتلة الفلسطينيين من حقهم الطبيعي والقانوني في السيادة على اقليمهم ومن تأسيس دولتهم المستقلة، ويتصاحب ذلك مع اجراءات اقتصادية وادارية وقمعية اخرى تهدف في النهاية الى حرمان هؤلاء المواطنين من حقوقهم والى دفع معظمهم او اقسام منهم الى الرحيل وترك الاقليم للتخلص من المشكلة السكانية(٥٥).

لقد قامت الجمعية العمومية للامم المتحدة باصدار قرارات عديدة تتعلق بهذا الموضوع، اعتبرت فيها ان اجراءات اسرائيل المشار اليها اعلاه هي اجراءات باطلة ومخالفة للقانون الدولي ولنصوص ميثاق الامم المتحدة وطالبتها بالغاء كافة هذه الاجراءات وبعدم نقل مواطنيها المدنيين الى الاراضي المحتلة، وبعدم مصادرة الاراضي وبالامتناع عن كافة الاجراءات المتعلقة بالتغييرات الهامة والاساسية المتعلقة بالاراضي واستغلال الثروات الطبيعية وغيرها من العناصر المرتبطة بالاقليم والماسة بالسيادة على

هذه الاقاليم المحتلة (٥٦).

كما وان مجلس الامن الدولي كان قد اصدر عدة قرارات بهذا الخصوص يعتبر فيها اجراءات اسرائيل لاغية وباطلة ومخالفة لقواعد القانون الدولي وطالبتها باعادة النظر في العديد من هذه الاجراءات(٥٧).

سبق وان ذكرنا ان الاحتلال الحربي يعتبر ذا طبيعة مؤقتة، ولا ينقل السيادة على الاقليم المحتل الى الدولة المحتلة(٥٨).

وينشأ ذلك من ان كافة التصرفات والاجراءات الاسرائيلية المبينة في الدراسة والمتعلقة بوضع القوانين والانظمة والمشاريع الهيكلية للبناء والتنظيم وبناء المستوطنات وما يتبعها من مصادرة للاراضي والاستيلاء عليها وعلى كثير من الثروات الطبيعية كالمياه مثلا وتمليكها للمستوطنين، وفتح الشوارع والطرق الواسعة، التي يتم من أجل تنفيذها الاستيلاء على مساحات شاسعة من الاراضي الخاصة التي يملكها المواطنون في الاراضي المحتلة.

كل هذه الاجراءات، انما تعتبر مخالفة لقواعد القانون الدولي فالمادة (٤٦) من اللائحة المرفقة بمعاهدة لاهاي الرابعة لسنة ١٩٠٧ الخاصة بقواعد وعادات الحرب البرية، تنص على وجوب احترام الاملاك الخاصة للسكان وعلى منع مصادرتها. وكذلك تعتبر هذه الاجراءات مخالفة لنص المادة (٥٥) من نفس اللائحة المذكورة والتي تعتبر الدولة المحتلة «بمثابة» مديرة للمنشآت العامة والعقارات والغابات والمستغلات الزراعية المملوكه لدولة العدو والتي توجد في الاقليم المحتل، ويتوجب عليها المحافظة عليها وان تراعي في ادارتها قواعد الانتفاع وهذا النص يدعم بشكل واضح اراء فقهاء القانون الدولي المتعلقة بالاسس الرئيسة التي يقوم عليها الاحتلال الحربي والتي سبق ذكرها.

ان الاستيلاء على الاراضي والعقارات وعلى المياه والثروات الطبيعية، بالاضافة الى كونه يتناقض مع النصوص الواردة اعلاه، يعتبر ماساً بالسيادة، حيث تعتبر هذه العناصر من ابرز مقومات اقليم الدولة والعناصر التي يقوم عليها، وهي بالتالي ترتبط ارتباطا مباشرا ووثيقا بالسيادة، وهذا يعني ان المس فيها يعتبر مسا بالسيادة ولو بطريق فعلي de facto ان لم يكن مباشرا وقانونيا de jure وبالتالي يخالف احد اهم المبادىء العامة التي ارساها الفقه الدولي للاحتلال الحربي. ومن المعروف بان الفقه الدولي انما هو احد المصادر الثانوية للقانون الدولي العام(٥٩).

اما فيما يتعلق بالاستيطان وكل ما يتصل به من تنظيم هيكلي وتخطيط واصدار اوامر عسكرية تستهدف تسهيل ذلك، فهو امر مخالف لنصوص المادة (٤٦) من اللائحة المرفقة لمعاهدة (لاهاي الرابعة) لسنة ١٩٠٧ المذكورة سابقا ولنص المادة (٥٦) من نفس اللائحة(٦٠).

بناء المستوطنات ونقل السكان الاسرائيليين الى الاراضي المحتلة:

(اولا): بناء المستوطنات: لم تعالج اللائحة المرفقة بمعاهدة لاهاي الرابعة لسنة ١٩٠٧ موضوع بناء المستوطنات ومصادرة الاراضي ونقل سكان الدولة المحتلة للاقامة الدائمة في الاقليم المحتل، فلقد وضعت

معاهدات لاهاي في اوائل القرن العشرين حينما كانت الدول المهيمنة على العلاقات الدولية وعلى وضع اسس وقـواعد القانون الدولي معظمها دول اوروبية استعمارية تتطلب مصلحتها عدم تقييدها فيما يتعلق بالاجراءات والالتزامات الواجب اتباعها في حالة الاحتلال الحربي.

الا ان اللائحة المذكورة اوردت نصوصا تتعلق بمنع سلطة الاحتلال من تغيير القوانين والزمتها باحترامها بقدر الامكان. فقد نصت المادة (٤٣) من اللائحة المشار اليها على ان على سلطات الاحتلال «... ان تحترم القوانين المعمول بها في البلاد المحتلة ما لم يحل دون ذلك مانع لا سبيل الى رده». وفي هذا النص الواضح دليل اكيد على ان كافة الاجراءات التي قامت بها اسرائيل والمتعلقة بسن الاوامر العسكرية المتعلقـة بالتنـظيم والبنـاء والمشـاريـع الهيكليـة وتقييد سلطات الهيئات المحلية للتنظيم وغيرها من الاجراءات التي ترتبط بمصادرة الاراضي وبناء المستوطنات هي اجراءات باطلة. وسوف يعالج هذا الامر بتفصيل اكبر لدى الحديث عن موضوع تغيير القوانين.

لقد اصدرت عدد من المنظمات الدولية، وعلى رأسها الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن التابع للامم المتحدة ولفيف من المنظمات المتخصصة والاقليمية اضافة الى مجموعة من الدول ادانات عديدة ومتكررة لاجراءات اسرائيل المتعلقة بالاستيطان ومصادرة الاراضي وشق الطرق وتغيير البنية الاساسية للمدن والقرى، وخاصة لمدينة القدس المحتلة.

لقد اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٧١ القرار رقم ٢٩٥١[٦١] الذي طلبت فيه بقوة من اسرائيل ان تلغي على الفور جميع التدابير التالية:

(أ) ضم اي جزء من الاقاليم العربية المحتلة.

(ب) انشاء مستوطنات اسرائيلية على هذه الاقاليم، ونقل بعض السكان المدنيين من اسرائيل الى الاقاليم المحتلة.

(ج) تدمير وتهديم القرى والاحياء والمساكن ومصادرة الممتلكات ونزع ملكيتها.

وقد كررت الجمعية العامة للامم المتحدة في قرارها رقم ٣٥٢٥ (د ـ ٣٠) النقد نفسه وطلبت من اسرائيل الطلبات السابقة تقريبا، بالاضافة الى طلب جديد هو الكف عن: مصادرة الممتلكات العربية ونزع ملكيتها، وجميع المعاملات الاخرى الرامية الى الاستحواذ على الاراضي والتي تدور بين السلطات او المؤسسات الاسرائيلية والرعايا الاسرائيليين من جانب، وسكان الاراضي المحتلة ومؤسساتها من جانب آخر.

كما وعادت الجمعية العامة في قرارها ٣٢/د المؤرخ في ٢٨ تشرين الاول ١٩٧٧ واكدت نفس الطلب تقريبا ودعت اسرائيل الى: «الامتثال بدقة لالتزاماتها الدولية طبقا لمبادىء القانون الدولي واحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمعقودة في ١٢ آب ١٩٤٩». كما دعت الجمعية العامة في نفس القرار حكومة اسرائيل بوصفها دولة احتلال الى «الكف فورا عن اتخاذ اي اجراء من شأنه ان يقضي الى تغيير الطبيعة القانونية او التشكيل الجغرافي او التركيب السكاني للاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس». وقد كررت الجمعية العامة مثل هذه القرارات في جلسات اخرى لاحقة.

وعلى الرغم من ان قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ليست ملزمة قانونيا كما انها لا تعتبر مصدرا من مصادر القانون الدولي سواء اكانت المصادر الرئيسية ام الثانوية، التي اجمع عليها فقهاء القانون الدولي ونص عليها النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية[٦٢] الا ان لهذه القرارات قوة ادبية ومعنوية لا تستطيع الدول تجاهلها وان من تأثيرها انها تساعد مع مرور الزمن في تكوين مصادر القانون الدولي المختلفة.

كما وان مجلس الامن الدولي، وهو اعلى سلطة تنفيذية له صلاحيات اصدار قرارات ملزمة فيما يتعلق بحماية السلم والامن الدوليين، حسبما نص على ذلك ميثاق الامم المتحدة[٦٣]، فقد اصدر عدة قرارات بهذا الشأن نشير الى بعضها: ففي عام ١٩٧٩ اصدر المجلس القرار رقم (٤٤٦)[٦٤] الذي جاء فيه ان: «سياسة اسرائيل في اقامة المستوطنات في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ليس له اي صحة قانونية ويشكل عقبة كأداء امام تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط. وكما ان المجلس طلب من اسرائيل بوصفها الدولة المحتلة: «ان تنفذ بدقة اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب لسنة ١٩٤٩ وان تلغي ما اتخذته من تدابير سابقة، وان تكف عن اتخاذ اي اجراء يسفـر عن تغيـير المركز القانوني والطبيعة الجغرافية والتأثير ماديا على التكوين الديمغرافي للاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس. وبصفة خاصة، الا تنقل سكانها المدنيين الى الاراضي العربية المحتلة».

وعاد مجلس الامن في السنة التالية واصدر قراره رقم (٤٦٥)[٦٥] الذي يؤكد فيه كل ما ورد في القرار رقم (٤٤٦) السابق ويعرب فيه عن: «استيائه الشديد من مواصلة اسرائيل اتباع هذه السياسات والممارسات واصرارها عليها، ويدعو حكومة اسرائيل وشعبها الى الغاء هذه التدابير وإزالة المستوطنات القـائمة، ويدعوها بصفة خاصة للتوقف على وجه السرعة عن انشاء وتشييد وتخطيط المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس.

(ثانيا) نقل السكان الاسرائيليين الى الاراضي المحتلة: وفيما يتعلق بنقل السكان الاسرائيليين المدنيين الى الاراضي المحتلة للاقامة في المتسوطنات، فان المادة (٤٩) فقرة (٦) تنص بوضوح على منع دولة الاحتلال من القيام بذلك، اذ ان هذه الفقرة من المادة المذكورة تنص على انه: لا يجوز لدولة الاحتلال ان تنقل او ترحل بعض سكانها المدنيين الى الاراضي التي تحتلها.

وفي هذا الصدد يقول الاستاذ بكتيه في التعليق على معاهدة جنيف الرابعة، ان هذا النص ورد لمنع تكـرار ما قامت به بعض القوى (الدول) خلال الحرب العالمية الثانية من نقل اجزاء من سكانها الى الاقاليم المحتلة لاسباب سياسية وعنصرية او لاستيطان هذه الاقاليم. اذ ان عمليات استيطانية كهذه ادت الى الحاق ضرر كبير بالوضع الاقتصادي للسكان المحليين وعرضت وجودهم المستقل للخطر[٦٦].

وفي الحقيقـة، فان تعليق الاستـاذ بكتيه وزملاؤه المشار اليه ينطبق كثيرا على حالتنا في الضفة الغربية وقطاع غزة، فمعظم المستوطنين الاسرائيليين هم من المدنيين وجزء كبير منهم من الاطفال والنساء

اي انهم ليسوا عسكريين، ووجودهم ليس لضرورات امنية كما تدعي السلطات الاسرائيلية. وفيما عدا قضية «الون موريه» المعروفة والتي حكمت فيها محكمة العدل العليا الاسرائيلية لصالح المدعين من المواطنين الفلسطينيين، فان جميع الدعاوي التي اقيمت لالغاء مصادرة الاراضي لغاية اقامة مستوطنات ردتها المحكمة على اساس اقتناعها بان وجود هذه المستوطنات انما هو امر ضروري لحفظ امن قوات الاحتلال، اي انها مقامة لضرورات امنية. فهي بذلك لا تتعارض مع مجمل نصوص لائحة لاهاي[٦٧].

اننا نشير الى ذلك بالرغم من ان الموضوع الذي نعالجه لا يتعلق مباشرة بالمستوطنين والمستوطنات، الا ان كافة الاجراءات الموصوفة في هذا البحث انما هدفها النهائي هو خدمة عملية الاستيطان ونقل المستوطنين الى المناطق المحتلة ووضع كافة التسهيلات القانونية والادارية والامنية وغيرها لصالحهم فهي بالتالي مرتبطة ارتباطا عضويا لا انفصال فيه بهذا الموضوع.

وفيما يتعلق بنص المادة (٤٩) من معاهدة جنيف الرابعة المشار اليها سابقا فان كلا من السلطات السياسية الاسرائيلية ومحكمة العدل العليا الاسرائيلية ترفضان اعتبار اسرائيل ملزمة بتطبيق هذه المعاهدة، وكل منهما له اسبابه وحججه، سوف نأتي على ذكرها في الفقرات القادمة.

تغيير الانظمة والقوانين مخالف لقواعد واحكام القانون الدولي:

كما سبق واوضحنا في دراستنا فان سلطات الاحتلال قامت بتغيير العديد من القوانين والانظمة المتعلقة بالتنظيم والبناء والسلطات المحلية بهدف خدمة مصالح الدولة المحتلة ومواطنيها. كما واننا بينا بان الفقه الدولي يعتبر ذلك مخالفا لاحكام وقواعد القانون الدولي.

ويعتبر تغيير او الغاء او تعديل القوانين والانظمة السارية المفعول عملا يتعارض مع نص المادة (٤٣) من اللائحة المرفقة بمعاهدة لاهاي الرابعة التي نصت على انه يتوجب على دولة الاحتلال ان.... تحترم القوانين المعمول بها في البلاد المحتلة ما لم يحل دون ذلك مانع لا سبيل الى رده».

وحيث ان محكمة العدل العليا الاسرائيلية وهي اعلى سلطة قضائية تلتزم كافة السلطات السياسية والادارية في اسرائيل بقراراتها، كانت قد قررت بأن سلطات الاحتلال **تعتبر ملزمة بمعاهدات لاهاي لعام ١٩٠٧ على اساس انها اصبحت جزءا من العرف الدولي الملزمة لكافة الدول[٦٨] لذلك فانه يتوجب على سلطات الاحتلال الاسرائيلية التقيد بهذه المعاهدة واللائحة المرفقة بها وان لا تقوم باجراء تغيير او الغاء للقوانين السارية المفعول قبل الاحتلال الا في حالات الضرورة القصوى كما هو واضح من نص المادة (٤٣) المذكورة اعلاه. فهل قامت فعلا سلطات الاحتلال الاسرائيلي بالالتزام الدقيق بهذا النص وبقرار اعلى محكمة اسرائيلية؟ لسنا بحاجة الى القول بأن اي مطلع يستطيع بعد قراءة هذا البحث ان يجزم بمخالفة هذه السلطات لكل ذلك.**

كما وان معاهدة جنيف الرابعة نصت في المادة (٦٤) على بقاء قوانين العقوبات الخاصة في الاراضي المحتلة نافذة المفعول ولا يجوز الغاؤها الا لضرورات امنية ملحة. الا ان سلطات الاحتلال الاسرائيلية تمتنع عن تطبيق معاهدات جنيف بحجج واهية. كما وان محكمة العدل العليا نصت في كثير من قراراتها

على عدم كونها ملزمة بمراعاة تطبيقها بسبب انها لم تسن وتشرع كقوانين ملزمة صادرة عن الهيئة التشريعية في الدولة - اي الكنيست[٦٩].

نخلص الى نتيجة مؤداها ان سلطات الاحتلال الاسرائيلية كما هو واضح من مواقف العديد من دول العالم وقرارات المنظمات الدولية وآراء عدد من فقهاء القانون الدولي، لا تلتزم باحكام وقواعد القانون الدولي، وتضرب بعرض الحائط بالتزاماتها الدولية كدولة يتوجب عليها الالتزام باحكام القانون الدولي وبقرارات منظمة الامم المتحدة التي قبلت فيها كعضو عام ١٩٤٩ على هذا الاساس.

الخاتمة

تهدف سلطات الاحتلال من وضع المخططات الهيكلية للمدن والقرى والطرق في الضفة الغربية، الى تقييد النمو الطبيعي للسكان المحليين، ومنعهم من استعمال الاراضي الزراعية والابار، واغلاق المنافذ الطبيعية للتوسع العمراني لبعض المدن والقرى الفلسطينية وجعلها كأحياء للمستوطنات الاسرائيلية، كما حصل في مدينة الناصرة الفلسطينية باقامة الناصرة العليا، وكما حصل في محافظة الخليل باقامة مستوطنة كريات اربع. اما بالنسبة للطرق العريضة فانها تشتت التجمعات الفلسطينية ضمن مناطق متباعدة وتمنع اتصال المدن بالقرى الفلسطينية، كالفصل بين مدينة البيرة وقرية بتين والفصل بين قريتي بير نبالا والرام على الرغم من ان ابنيتهما لا يفصل بينها سوى شارع. والمخططات تجعل المخيمات السكنية بعيدة عن الطرق الرئيسية كمخيم الدهيشة، وتركز الكثافة السكانية بمنطقة ضيقة، وتعمل على عدم انتشارها افقيا، وكذلك تقضي على مصدر رزق كثير من الاسر التي تقع اراضيها ضمن المخططات الاسرائيلية وتتيح للمستوطنين الاستيلاء على رؤوس الجبال كمنطقة الرأس في بيت جالا وجبل الطويل والمعلوفية في البيرة.

وتهدف سلطات الاحتلال من وضع المخططات الهيكلية الى عرقلة تطبيق القرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧ القاضي بتدويل القدس، فبغض النظر عن الموقف الاسرائيلي والفلسطيني من قضية تدويل القدس، وبغض النظر عن الاجراءات الادارية والتشريعية للسلطات الاسرائيلية والاردنية، فالقدس الدولية كانت تشمل بشكل عام المدينة القديمة داخل الاسوار، العيسوية، الطور، العيزرية، ابو ديس، سلوان. صور باهر، ام طوبا بيت لحم. بيت ساحور، بيت جالا، بيت صفافا، لفتا، دير ياسين، المالحة، عين كارم. ومن قرى القدس التي تقع وفق قرار التقسيم في منطقة القدس الدولية وخضعت للسيطرة الاسرائيلية عام ١٩٤٨ بعد قرار التقسيم، لفتا، دير ياسين، المالحة، عين كارم. والقرى التي ضمت الى الكيان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ واخرجت من مشروع وسط الضفة الغربية، العيسوية، الطور، سلوان، صور باهر، ام طوبا، وادخلت السلطات الاسرائيلية في المشروع عام ١٩٨٢، ابو ديس، العيزرية، بيت لحم، بيت جالا، بيت ساحور.

وتهدف سلطات الاحتلال الى فرض مخططاتها الهيكلية على المدن والقرى الفلسطينية في الضفة

الغربية، ولا تقوم بعض المجالس المحلية الفلسطينية (بلديات ومجالس قروية) باعداد مخططات تنظيم هيكلية حتى لا تضطر الى الاشارة الى المستوطنات كحدود لها، مما قد يعني الاعتراف بوجود المستوطنات. وقامت بعض المجالس المحلية البعيدة عن المستوطنات باعداد مخططات تنظيم هيكلية بمبادرة ذاتية مبنية على اساس المصلحة العامة للمواطنين والاعتبارات الموضوعية لكل مدينة إلا ان السلطات الاسرائيلية ترفض المخططات الفلسطينية بحجة انها لا ترتبط ارتباطا وثيقا بمخططات التنظيم الهيكلية الاسرائيلية.

في ظل الاجراءات والممارسات الاسرائيلية يجد المواطن صعوبة في اللجوء الى طرق الطعن القضائي، فبموجب الامر العسكري (٣٢١) [٧٠] لسنة ١٩٦٩، الغت سلطات الحكم العسكري مراجعة المحاكم المحلية على اختلاف انواعها او اي هيئة قضائية اخرى مذكورة في قانون الاستملاك الاردني رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ اذا كان استملاك الاراضي للمشاريع العامة واناطت صلاحيات المحاكم الى لجان الاعتراضات العسكرية.

واذا لجأ المواطن الى لجان الاعتراضات العسكرية المشكلة بموجب الامر العسكري (١٧٢)[٧١] لسنة ١٩٦٧، فانه يجد نفسه امام لجنة مشكلة من ثلاثة ضباط عسكريين، بحيث يكون واحد منهم على الاقل ذا اهلية حقوقية، وقد منحت سلطات الاحتلال هذه اللجنة صلاحية النظر في الاستئنافات التي تقدم ضمن صلاحيتها، علما بان هذه اللجان غير مقيدة بقواعد الادلة والاجراءات الواردة في القوانين الاردنية، وتحدد هي نفسها اجراءات عملها. ولها صلاحية رفع توصيات الى قائد المنطقة، وفي حالة امتناعها عن ذلك او في حالة رفض قائد المنطقة توصياتها فان الاجراء المستأنف يظل اجراء صحيحا.

وبموجب الامر العسكري رقم ١٦٤[٧٢] لسنة ١٩٦٧ لا يجوز ان تقدم دعوى الى محكمة محلية ضد السلطات الاسرائيلية ومستخدميها في الضفة الغربية الا باذن من قائد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي.

اما بالنسبة للطعن امام محكمة العدل العليا الاسرائيلية في القدس، فقد فشل المواطنون الفلسطينيون بمئات الالتماسات المقدمة اليها، وعلى الاخص في مجال الاراضي والمشاريع التنظيمية والحريات العامة، بسبب التفسيرات السياسية لمبادىء القانون الدولي العام فالمحكمة تعتبر المستوطنين مقيمين بحق في الضفة الغربية وبالتالي تحقق المصلحة العامة عند تنفيذ المشاريع المتعلقة ببناء المستوطنات وشق الطرق. كما وتعتبر ان الاحتلال في الضفة الغربية هو احتلال طويل للامد وبالتالي يكون من حق السلطات المحتلة في تشريع اوامر عسكرية، والمحكمة لا تناقش المواضيع اذا اثار النائب العام بان الالتماس يمس الامن.

وتهدف السلطات الاسرائيلية من كل ذلك الى وضع اسس للاستيلاء على اراضي المواطنين لانشاء مزيد من المستوطنات في المستقبل، وبعملها هذا تمهد لضم الضفة الغربية الى الكيان الاسرائيلي.

الهوامش:

(١) النظام الذي وضعه المستشار البريطاني في فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، وهو الاساس لانظمة الابنية وتنظيم المدن والقرى في العهد الاردني وعهد الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية.

(٢) بدأ نشر مخططات تنظيم القرى من عام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥، وثبت شمشوني على مخططات القرى المعطيات التي حددها على مخطط التنظيم الاقليمي الجزئي لوسط الضفة الغربية رقم ٨٢/١، كما ثبت مواقع الطرق وعرضها حسب مخطط الطرق الاقليمي الجزئي رقم ٥٠، لذا سنتعرض لمخططات القرى في اماكن متفرقة عند الكلام عن هذين المخططين المذكورين.

(٣) نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٥/٩/١٩٦٦ في العدد ١٩٥٢ ص ١٩٢١.

(٤) انظر الامر العسكري رقم (٤١٨) لسنة ١٩٧١ من مجموعة الاوامر العسكرية العدد (٢٧) ص ١٠٠١.

(٥) انظر المادة الرابعة من قانون التنظيم لسنة ١٩٦٦.

(٦) المسؤول هو من عينه قائد منطقة الضفة الغربية مسؤولا لمقتضى هذا الامر.

(٧) انظر المادة (٢) من الامر العسكري رقم (٤١٨).

(٨) انظر الامر العسكري رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٧٤ من مجموعة الاوامر العسكرية العدد (٣٥) ص ١٤٢٢.

(٩) انظر الامر العسكري السابق.

(١٠) انظر الامر العسكري رقم ٧٧٨ لسنة ١٩٧٩ من مجموعة الاوامر العسكرية العدد (٤٣) ص ٣١.

(١١) انظر المادة (٣٤/٤) والمادة (٣٥) من قانون التنظيم لسنة ١٩٦٦.

(١٢) انظر المادة (٣٨) من قانون التنظيم لسنة ١٩٦٦.

(١٣) انظر الامر العسكري رقم ٧٨٣ لسنة ١٩٧٩ العدد ٤٥ ص ٨٩ وانظر الامر رقم ٨٩٢ لسنة ١٩٨١ العدد ٤٨ ص ٨٦٥ من مجموعة الاوامر العسكرية.

(١٤) انظر الامر العسكري رقم ٨١٤ لسنة ١٩٧٩ من مجموعة الاوامر العسكرية العدد ٤٦ ص ٢٤٧.

(١٥) انظر الامر العسكري رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٨٣ من مجموعة الاوامر العسكرية العدد ٥٧ ص ٥١.

(١٦) انظر الامر العسكري رقم ١٢٢٧ لسنة ١٩٨٨ (ملاحظة: منذ بداية ١٩٨٦ حتى اعداد هذه الدراسة لم تصدر الاوامر العسكرية في اعداد).

(١٧) انظر الاعلان الموقع من ضابط ركن الداخلية ليئون سربتيك رئيس مجلس التنظيم الاعلى والذي اعلن عن قرار مجلس التنظيم الاعلى الصادر في جلسة ٢٥/٨/١٩٧٤.

(١٨) نشر هذا القانون في الصفحة ٤٣٣ من العدد ١٣٠ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١/١/١٩٥٣.

(١٩) انظر المواد من (٢ ـ ٧) والمادة (١٢) و (٢١) من قانون الاستملاك رقم ٢ لسنة ١٩٥٣.

(٢٠) انظر المادة (٢,٣,٤) من الامر العسكري رقم ٣٢١ لسنة ١٩٦٩ من مجموعة الاوامر العسكرية العدد (١٨) ص ٦٤٤.

(٢١) انظر الامر العسكري رقم (٩٤٩) لسنة ١٩٨١ من مجموعة الاوامر العسكرية العدد ٥٣ ص ٧.

(٢٢) لم يظهر على المشروع من منطقة القدس، مدينة القدس، سلوان، شعفاط، صور باهر، ام طوبا، الطور، العيسوية، بيت حنينا الجديدة. وظهر على المشروع من منطقة القدس ابو ديس، بدو، بيت اجزا ، بيت اعنان، بيت اكسا، بيت حنينا البلد، بيت دقو، بيت سوريك، بير نبالا، جبع، الجديره، الجيب، حزما، رفات، الرام، عناتا، العيزرية، القبيبة، قلنديا، كفر عقب، مخماس، الخان الاحمر.

(٢٣) المقصود بتعديل رقم (١) اي تعديل التنظيم الهيكلي لمنطقة القدس الذي وضعه كندل عام ١٩٤١/١٩٤٢ اثناء الانتداب البريطاني لفلسطين.

(٢٤) انظر المشروع الاسرائيلي لتخطيط منطقة المركز/نقابة اصحاب المهن الهندسية ص ١٢.

(٢٥) المستوطنات هي: معاليه عموس، نقوديم، تقوع، كفار عتصيون، الون شيعفرت، دوش سورييم، جبعوت، النبي دانيال، اليعازر، افرات، مجدل عوز، بيتار، جيلو هار جيلو، ميئوت ادوميم، معاليه ادوميم، علمون، ادوم، بسجوت، معاليه مخماش، ابير يعقوب، عفره، كسيرا، بيت ايل أ، بيت ايل ب، جبعات زيفي، جبعون، جبعون الجديدة، بيت حورون.

(٢٦) انظر المشروع الاسرائيلي لتخطيط منطقة المركز اصدار نقابة اصحاب المهن الهندسية ص ٩.

(٢٧) انظر الامر العسكري رقم ٨٩٢ لسنة ١٩٨٠ من مجموعة الاوامر العسكرية العدد ٤٨ ص ٨٦٥.

(٢٨) اصطلح على تسمية خط الهدنة بين القوات الاردنية والقوات الاسرائيلية لسنة ١٩٤٩ بالخط الاخضر.

(٢٩) انظر المادة (٥) من الفصل الرابع من المشروع.

(٣٠) انظر المادة (١٢) من الفصل الرابع من المشروع.

(٣١) انظر الفقرة ب من المادة (١) من الفصل الخامس من المشروع.

(٣٢) انظر المادة (٨) من الفصل الرابع من المشروع.

(٣٣) تشمل المخططات الطرق المقررة والمقترحة وقد تم تنفيذ الاجزاء المصدقة من المخطط اما الاجزاء الباقية ستنفذ بعد التصديق عليها.

(٣٤) انظر المشروع الاسرائيلي المقترح للضفة الغربية، مسألة لمحكمة العدل الدولية، دراسة من اعداد المحامين عزيز وفؤاد ورجا شحادة، القانون من اجل الانسان، رام الله ١٩٨٤.

(٣٥) انظر جريدة القدس العدد ٦٩٢٢ بتاريخ ٣ كانون الاول ١٩٨٨ ص٣.

(٣٦) انظر الامر العسكري رقم ٨١٠ لسنة ١٩٧٩ من مجموعة الاوامر العسكرية العدد ٤٦ ص ٢٠.

(٣٧) انظر المادة (٨) من القسم الثاني من المشروع الهيكلي للطرق لسنة ١٩٨٣.

(٣٨) انظر الامر العسكري رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٧٠ العدد ٢١ ص ٧٣٣.

(٣٩) انظر الاوامر العسكرية رقم ٦٠،٦١،٦٣، لسنة ١٩٦٧ العدد ٥ ص ١٦٦،١٦٧،١٧٠.

(٤٠) انظر الامر العسكري رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٧ العدد ٧ ص ٢٦٣.

(٤١) انظر الامر العسكري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٦٨ العدد ١٣ ص ٥١٤.

(٤٢) انظر الامر رقم ٢٠٠ ورقم ٢٠١ لسنة ١٩٦٨ العدد ١٠ ص ٣٩٢، ٣٩٥.

(٤٣) انظر الامر العسكري رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٧ العدد ٨ ص ٣٠٧.

(٤٤) انظر الامر العسكري رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٧٠ العدد ٢٣ ص ١٠١.

(٤٥) انظر الامر العسكري رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٧٥ العدد ٣٦ ص ١٤٧٣.

(٤٦) انظر الامر رقم ٥٧٨ ورقم ٥٩٠ لسنة ١٩٧٥ العدد ٣٥ ص ١٤٢٣،١٤٦٥.

(٤٧) انظر الامر العسكري رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٧٢ العدد ٣١ ص ١٢٠٧.

(٤٨) انظر الامر العسكري ٣٧٨ لسنة ١٩٧٠ العدد ٢١ ص ٧٣٣، ٧٦٤ المادة ٩٢.

(٤٩) يبلغ عدد المستوطنات في الضفة الغربية عام ١٩٨٥ (١٠٤) كما يبلغ عدد سكانها (٥٢,٠٠٠) نسمة.
Meron Benvenisti, 1986, Report, Demographic, economic, legal, social and political developments in the west Bank, page 46-47

(٥٠) انظر الامر العسكري رقم ١٠٥٨ لسنة ١٩٨٣ من مجموعة الاوامر العسكرية العدد ٦٠ ص ١٥.

(٥١) انظر على سبيل المثال، جريدة النهار (المقدسية) تاريخ ١١/١٠/٨٨، ص ٢ والذي جاء فيها: اعلان اللجنة الفرعية للاستيطان عن الموافقة على المخطط التفصيلي رقم ٦/١/٤٢٠، منطقة معاليه ادوميم (قرية العيزرية الفلسطينية) بتوقيع اوري كوهين ضابط شؤون الداخلية، رئيس اللجنة الفرعية للاستيطان.

(٥٢) انظر الامر العسكري رقم ٦٠٤ لسنة ١٩٧٥ من مجموعة الاوامر العسكرية العدد ٣٦ ص ١٤٩٤.

(٥٣) انظر دراسة (Antonio Cassese) قدمها في المؤتمر الدولي المنعقد في القدس في كانون الثاني ١٩٨٨ (اسس ادارة المناطق المحتلة) تحت رعاية جمعية الحق (القانون من أجل الانسان) دراسة غير منشورة باللغة الانجليزية ص ٣ ـ ٤.

(٥٤) يطلق بعض الباحثين على هذه الاجراءات تعبير «الضم الزاحف».

(٥٥) انظر Meron Benvenisti: The West, Bank Data, Base Project, a survey of Israeli Policies, American Institute for public policy Research, Washington and London, 1984 p.4.

(٥٦) انظر على سبيل المثال قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة التالية: قرار رقم ٢٦٣٣ الصادر في عام ١٩٧٠ وقرار رقم ٢٨٥١ (د/٢٦) الصادر في ٢٠ كانون الاول ١٩٧١. وقرار رقم ٣٢/د الصادر في تشرين الاول ١٩٧٧.

(٥٧) انظر على سبيل المثال قرار رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٠ وقرار رقم ٤٧٨ الصادر في ٢٠ آب ١٩٨٠. وقرار رقم ٤٦٨ الصادر في ٨ ايار ١٩٨٠.

(٥٨) انظر Starke .J. "An Introduction to International Law" Butter Worths London, 1972 7th ed. p. 526.

(٥٩) لمزيد من التوسع انظر George Schwar Senberger, International Law as Applied by International courts and Tribunals, 01.2, stevens and sons, London, 1968, p 321-323.

انظر ايضا د. محي الدين علي عشماوي، حقوق المدنيين تحت الاحتلال الحربي عالم الكتب، القاهرة ١٩٧٢، ص ٢٧١

(٦٠) انظر د. عشماوي، المرجع السابق ص ٢٧٣، ٢٧٣.

(٦١) قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم (٢٨٥١) د/٢٦ الصادر في ٢٠ كانون الاول ١٩٧١.

(٦٢) وردت هذه المصادر في الفقرة (١) من المادة (٣٨) من النظام الاساسي للمحكمة.

(٦٣) المادتين ٢٤، ٢٥ من ميثاق الامم المتحدة.

(٦٤) قرار مجلس الامن الدولي رقم ٤٤٦ الصادر في ٢٢ اذار ١٩٧٩.

(٦٥) قرار مجلس الامن الدولي رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٠.

(٦٦)انظر Commentary on The 4th Geneva Convention, by Jeans.pictet and Others, The International committee of the Red cross, Geneva, 1958, p. 283.

(٦٧) في معظم القضايا التي رفعها مواطنون عرب أمام محكمة العدل العليا ضد سلطات الاحتلال للمطالبة بالغاء عملية مصادرة الاراضي لاقامة مستوطنات عليها كانت هذه السلطات تدعي بأن المستوطنات مقامة لاغراض عسكرية ولحماية امن سلطات الاحتلال فهي بذلك لا تتعارض مع نصوص اللائحة المرفقة بمعاهدة لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧ الا ان المحكمة في حالة واحدة فقط حكمت بعدم صحة هذا الزعم وذلك في القضية المعروفة بقضية (ألون موريه) رقم ٣٩٠/٧٩ عدل عليا المنشورة في مجموعة قرارات محكمة العدل العليا الاسرائيلية، مجلد ٣٤، الجزء الاول السنة ١٩٨٠، ص ١ ـ ٣١.

(٦٨) صدر هذا الرأي في قرار المحكمة في القضيتين (اللتين أدمجتا) وهما تحملان رقمي ٦٠٦/٧٨ و ٦١٠/٧٨ والمرفوعتان امام المحكمة من بعض المواطنين العرب ضد سلطات الاحتلال ضد قرار مصادرة الاراضي لغايات الاستيطان اليهودي. انظر في سبيل ذلك مجموعة قرارات محكمة العدل العليا الاسرائيلية المجلد ٣٣، الجزء ٢ لسنة ١٩٧٩ صفحات ١١٣ ـ ١٣٤، مقتبس عن Palestine Yearbook of International Law ، Al-Shaybani Society of International Law,Vol - 2 , 1985, Nicosia, Cyprus. p. 134 - 150.

(٦٩) انظر راي المحكمة في هذا الخصوص في قضيتي عدل عليا رقم ٦٠٦/٧٨ و ٦١٠/٧٨ المشار اليهما أعلاه كذلك انظر راي بعض فقهاء القانون الدولي المخالفين لهذا القرار في الندوة الدولية المنعقدة لبحث حقوق الانسان في زمن الحرب في كلية الحقوق بجامعة تل ابيب في شهر تموز ١٩٧١ والمنشورة في Isreal Yearbook on Human Rights, Vol. 1,1971, p. 361 - 392

(٧٠) انظر الامر العسكري رقم ٣٢١ لسنة ١٩٦٩ من مجموعة الاوامر العسكرية العدد ١٨ صفحة ٦٤٤.
(٧١) انظر الامر العسكري رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٧ من مجموعة الاوامر العسكرية العدد ٩ صفحة ٣٥٠.
(٧٢) انظر الامر العسكري رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٧ من مجموعة الاوامر العسكرية العدد ٨ صفحة ٣٣٣.

المراجع

١ - Starke ,J, An Intruduction to International Law, Butter worths London 1972.

٢ - George Schwarzen berger International Law as Applied by International courts and Tribunals Vol.2, Stevens and sons, London 1968.

٣ - Meron Benvenisti, 1986 Report, Demographic, Economic, legal, Social and political Developments in the West Bank

٤ - Meron Benvenisti "The West Bank Data, Base Project, a survey of Israeli Policies" American Institute For Public Policy Research ، Washington and London, 1984

٥ - Commentary on the 4th Geneva Convention , by Jean-S. pictit and others The International Committee of the Red Cross, Geneva, 1958

٦ - Palestine Yearbook of International Law, Al-Shaybani Society of International Law Vol. 2, 1985, Nicosia, Cyprus.

٧ - Isreal Yearbook on Human Rights Vol. 1, 1071

٨ - د. محي الدين على عشماوي، حقوق المدنيين تحت الاحتلال الحربي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٢.
٩ - دراسة (Antonio Cassese) قدمها في المؤتمر الدولي المنعقد في القدس في كانون الثاني ١٩٨٨ (اسس ادارة المناطق المحتلة) تحت رعاية مؤسسة الحق (القانون من أجل الانسان) دراسة غير منشورة (باللغة الانجليزية).
١٠ - دراسة نقابة اصحاب المهن الهندسية للمشروع الاسرائيلي لتخطيط منطقة المركز - القدس.
١١ - دراسة المحامين عزيز وفؤاد ورجا شحادة القانون من أجل الانسان، رام الله، ١٩٨٤.
١٢ - مشروع التنظيم الهيكلي الاسرائيلي رقم ١/٨٢.
١٣ - المشروع الاسرائيلي المقترح للطرق في الضفة الغربية رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٣.
١٤ - معاهدات:

جنيف الاربعة لسنة ١٩٤٩.
لاهاي لسنة ١٩٠٧.

١٥ - قوانين:

قانون تنظيم المدن الفلسطيني لسنة ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٩.
قانون تنظيم المدن الفلسطيني رقم (٢٨) لسنة ١٩٣٦.
قانون الاستملاك الاردني رقم (٢) لسنة ١٩٥٣.
قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٣١) لسنة ١٩٥٥.
قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥.

قانون مراقبة الطرق والمحافظة عليها رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٧.
قانون تنظيم القرى والمدن والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

١٦ - انظمة:

نظام كاندل ١٩٤١ - ١٩٤٢.
نظام الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥.
النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية.

١٧ - مجموعة الاوامر العسكرية الاسرائيلية.

١٨ - قرارات:

قرارات الجمعية العامة: قرار رقم ٢٦٣٣ لسنة ١٩٧٠، رقم ٢٨٥١ د - ٢٦ لسنة ١٩٧١، قرار رقم ٣٢/د لسنة ١٩٧٧.
قرارات مجلس الامن رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٠، قرار رقم (٤٧٨) لسنة ١٩٨٠، قرار رقم (٤٦٨) لسنة ١٩٨٠، قرار رقم (٤٤٦) لسنة ١٩٧٩.
قرار محكمة العدل العليا الاسرائيلية المجلد ٣٣، الجزء ٢ لسنة ١٩٧٩.

١٩ - ميثاق الامم المتحدة.

٢٠ - صحف:

القدس العدد (٦٩٢٢) ٣ كانون اول ١٩٨٨.
النهار بتاريخ ١١/١٠/١٩٨٨.

دراسة بعض المؤشرات الإحصائية ودلالتها للخطة التنموية الفلسطينية

عدنان ستيتية

بعض المؤشرات الاحصائية ودلالتها

لا بد من توفر شروط لكل خطة تنموية، من بينها توفر القاعدة المعلوماتية الاحصائية لكافة القطاعات المشمولة بالتنمية فالمعلومات الاحصائية تقدم مؤشرات تحدد وتبين اتجاه التطور القطاعي والمؤسسي، لذا فعلى واضعي خطط التنمية ان يدرسوا هذه المؤشرات وان يعملوا على مقارنتها مع اهداف التنمية القطاعية وتبيان مدى استجابة هذه المؤشرات للاهداف واستمراريتها، لكي يصلوا الى دعم اتجاه التطور او حرفه بالاتجاه المرغوب من خلال جملة اجراءات تسرع او تبطىء او تعدل اتجاه التطور.

تتناول هذه الدراسة الموجزة بالتحليل السريع بعض المؤشرات الاحصائية[1] (اقتصادية اجتماعية وسكانية) ودلالتها لتحديد مستوى واتجاه التطور لاقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة والاجراءات المطلوبة لدفع التطور بالاتجاه المرغوب.

ان استمرارية الاحتلال وممارسات الالحاق الاقتصادي القسري للاراضي الفلسطينية بالاقتصاد الاسرائيلي جعل اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة اقتصاداً تابعاً ومتخلفاً، وادى بالتالي الى تخريب البنية الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني، فتعرضت الزراعة لسياسة التعطيش ونهب الاراضي ومصادرتها بحجج امنية واهية، ولم تشهد الصناعة اي تطور مجد خلال الاعوام العشرين الماضية، باستثناء فترة الانتفاضة في العامين الاخيرين. اما قطاعي التعليم والصحة فلم يلقيا من سلطات الاحتلال الا جملة اجراءات تجهيلية وتخريبية. كما واجهت المنتجين الفلسطينيين عدة اجراءات تقييدية حالت دون امكانية تصدير منتجاتهم وتطوير استثماراتهم وذلك عن طريق منع استيراد الاليات والمعدات اللازمة لتطوير كل من الزراعة والصناعة ومواكبة التغيرات والتقدم التكنولوجي في كافة المجالات.

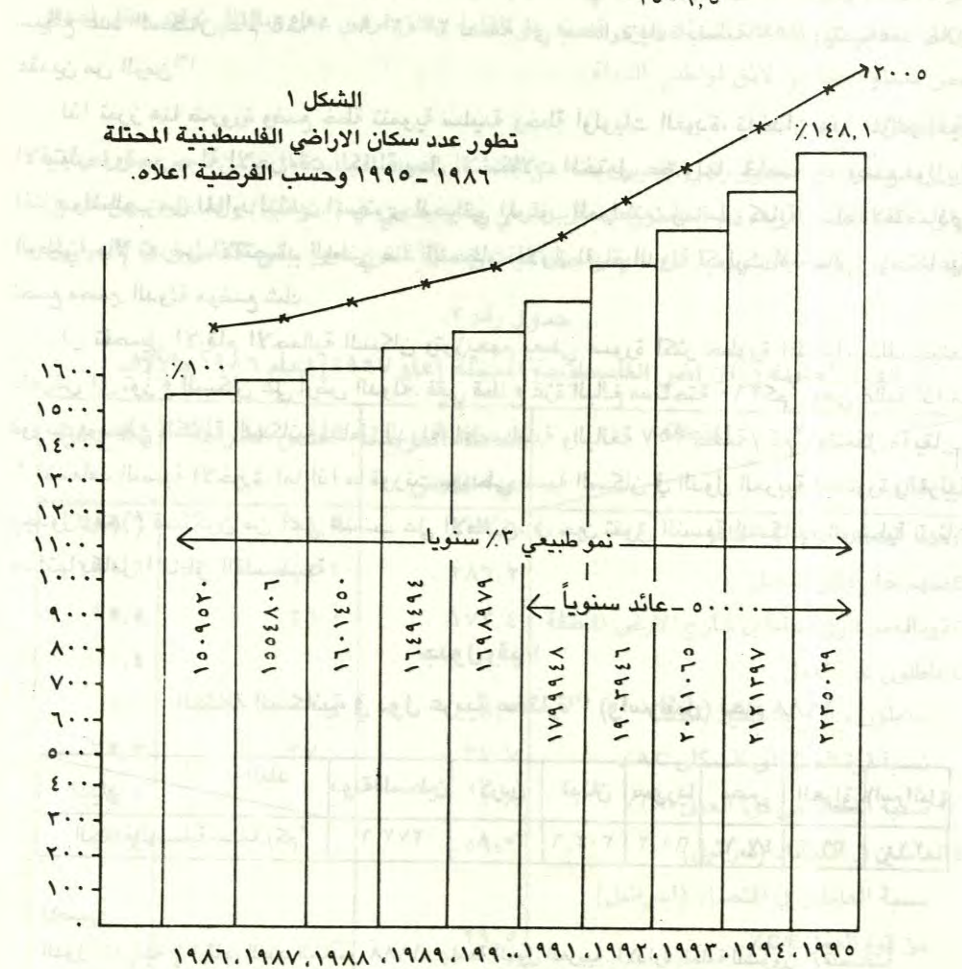
لذا تبرز هنا، خاصة بعد قيام الحكومة الاردنية بفك الارتباط الاداري والقانوني مع الاراضي الفلسطينية المحتلة وما تلاه من اعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ضرورة وضع خطة تنموية مرحلية، من اهدافها دعم الصمود والتنمية والتطور بما يساير التقدم التكنولوجي، وبالتالي تصحيح

البنيـة الاقتصـادية المشوهة ووضع واعادة بناء الاسس الاقتصادية للدولة الفلسطينية المستقلة في مرحلتي الاحتلال والتفاوض وتدعيم وترسيخ هذه الاسس في مرحلة الاستقلال وبناء الدولة واقتصادها.

السكان والكثافة :ـ

لقـد بلغ عدد السكان في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ١٥٠٩,٥[2] الف نسمة عام ١٩٨٦ موزعين على الشكل التالي:ـ

الضفة الفلسطينية	٨٤٠,٨
قطاع غزة	٥٤٣,٢
القدس الشرقية	١٢٥,٥
	١٥٠٩,٥



الشكل ١
تطور عدد سكان الاراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٥ وحسب الفرضية اعلاه.

من المتوقع ان يرتفع عدد السكان عام ١٩٩٥ ليصبح ٢,٢٣٥ الف نسمة نتيجة التزايد الطبيعي وبمعدل نمو وسطي مركب مقداره ٣٪ سنويا وبافتراض عودة ٢٥٠ الف مواطن بعد قيام الدولة الفلسطينية، وخلال الفترة ١٩٩١ ـ ١٩٩٥، وهو أقل عدد مقدر للعائدين حسب الدراسات الموضوعة للدولة الفلسطينية، وبهذا ترتفع نسبة الكثافة السكانية وسطيا من ٢٥٧ عام ١٩٨٦ الى ٣٨٠ نسمة/كم² عام ١٩٩٥ أي بزيادة مقدارها ٤٨٪.

لدى استعراض تطور عدد سكان الدولة الفلسطينية حتى عام ٢٠٠٥ ـ حسب الرسم البياني التالي ـ يظهر بأن عدد السكان سوف يتضاعف بافتراض معدل نمو سنوي وسطي مقداره ٣٪، حيث سيبلغ اجمالي عدد السكان ٣٠٠٣,٧ الف نسمة وترتفع حينها الكثافة لتصل الى ٥١١ نسمة/كم².

وبمرور عقد واحد من الزمن سوف يتطور الحجم السكاني الى ما يزيد عن ٢,٣ مليون نسمة، حيث سيبلغ عدد السكان عام ١٩٩٦ ٢٣٠٢٠٩٠ نسمة اي بمعدل زيادة بنسبة ٥٢٪ ويتضاعف خلال عقدين من الزمن[٣]

لذا تبرز هنا ضرورة وضع خطة تنموية سليمة وخطة اولويات العودة، تأخذان هذا المؤشر بعين الاعتبار، ووضع جملة الاجراءات الكفيلة بحل الاشكالات المحتمل حصولها، خاصة بعد وضع موازين المتاح والمطلوب من الموارد لتأمين المستوى الحياتي المرغوب للمواطنين وضمان كفاية واداء الاقتصادي الوطني، والا تعرض الاقتصاد الوطني منذ اللحظات الاولى لقيام الدولة لكوارث اقتصادية واجتماعية تضع مصير الدولة موضع شك.

ان تفصيل الارقام الاجمالية للسكان وتوزيعهم يعطي صورة أكثر خطورة اقليميا، وذلك حينما نتعرض الى توزع السكان على ارض الدولة. ففي قطاع غزة البالغ مساحته ٣٦٠كم²، وهي عالية اذا ما قورنت بوسطي الكثافة السكانية لكامل الدولة الفلسطينية والبالغة ٢٥٧ نسمة/كم²، وتشكل ما يقارب ٦ اضعاف النسبة الاخيرة. اما اذا ما قورنت بوسطي نسبة السكان في الدول العربية المجاورة والقريبة (جدول رقم١) فستكون من أعلى النسب على الاطلاق، في حين تفوق النسبة السكانية الوسطية للبنان مثيلتها بكامل المناطق الفلسطينية.

جدول رقم ١

الكثافة السكانية في دول عربية مختارة[١] (واسرائيل) لعام ١٩٨٨

البلد / البيان	دولة فلسطين	الاردن	لبنان	سوريا	مصر	العراق	(اسرائيل)
الكثافة الوسطية نسمة/كم²	٢٧٢,٦	٣٠,٨	٣٠٣,٦	٦١,٢	٤٧,٩	٣٩,٣	٢١٠

المصدر:

الدول العربية في ارقام، العدد الخامس ١٩٨٨، جامعة الدول العربية. الادارة العامة للشؤون الاقتصادية.

ان افتراض معدل تزايد سكاني مركب بمقدار ٣٪ سنويا، ودون عودة اي من العائدين الى القطاع يجعل نسبة كثافة سكان القطاع بعد عقدين من الزمن تبلغ ما يقارب ٢٦٠٠ نسمة/كم²، حيث سيصبح عدد السكان ما يقارب المليون، وهي من أعلى نسب الكثافة في العالم. لذا فعلى الخطة التنموية ان تضع في اولويتها خطة مسح سكاني لسكان الدولة وامكانية رفع مستوى حياتهم واستمرارية اقامتهم في اماكن الاقامة الحالية، او اعادة توزيع الفائض السكاني في حال عدم امكانية استمرار الاقامة، ووفقا لمتطلبات الاقتصاد الوطني، وكذلك ايضا علاقة هذه الخطط مع خطة استقبال عدد من ابناء الشعب العربي الفلسطيني التواقين للعودة مهما كانت النتائج. ان المؤشرات الاحصائية السابقة تبين صعوبة وضرورة العمل حالا على وضع تصورات لحل مثل هذه المعضلات في الوقت الحالي، كوضع خطة اولويات العودة من خلال حشد الموارد والامكانات المحدودة التي تملكها الدولة وتامين الموارد. البشرية اللازمة كمدخل اساسي في اقتصاد الدولة ومدى قدرته على اقامة وخلق فرص عمل وبالتالي توليد دخل اضافي يضمن مستوى حياتي لائق لمواطني الدولة.

قوة العمل:

ان استعراض الجدول رقم (٢) يبين بأنه على اقتصاد الدولة الجديدة ان يؤمن فرص عمل اضافية لحوالي ١٥٠ الف عامل، وهم العاملون بشكل رسمي وغير رسمي في (اسرائيل) والعاطلون عن العمل، حيث لا يجوز، لاعتبارات وطنية من جهة واجتماعية من جهة أخرى، ان يبقى العاملون في (اسرائيل)

جدول رقم ٢:

القوة العاملة في الاراضي الفلسطينية المحتلة (عام ١٩٦٧) لعام ١٩٨٦ بالالاف

المنطقة / البيان	الضفة الغربية عدا القدس	القدس الشرقية*	قطاع غزة
A عدد السكان فوق ١٤ عاما	٤٥٩,٦	٦٨,٩	**٢٨٦,٦**
B منهم خارج قوة العمل	٢٨٦,٢	٤٢,٩	**١٩١,١**
C قوة العمل دون العاملين خارج الارض المحتلة	١٧٣,٤	٢٦,٠	**٩٥,٥**
D عاطلون عن العمل	٦,٦	-	**١,٤**
عاملون خارج فلسطين المحتلة	٨,٣	-	**٧,٠**
نسبة قوة العمل الى السكان A/C ٪	٣٧,٧	٣٧,٧	**٣٣,٣**
نسبة البطالة من قوة العمل C/D ٪	٣,٨	-	١,٥
E العاملين في اقتصاد (سرائيل)	٥١,٢	-	٤٣,٤
نسبة العاملين في اقتصاد (اسرائيل) من قوة العمل C/E ٪.	٢٩,٥	-	٤٥,٤

والاخرون عاطلين عن العمل، مضافا الى ذلك العدد المماثل من مواطني القدس الذين لم تتوفر معلومات احصائية منفصلة عنهم. كما يجب ايضا خلق فرص عمل جديدة لعدد لا بأس به من العمال المهرة والاختصاصيين والكادر الاداري المؤهل من القادمين، وذلك بنسبة ٢٥٪ من المجموع الكلي كحد أدنى، أي بمقدار ٦٢٥٠٠ عامل [٤].

عامل آخر يجب أخذه بعين الاعتبار ايضا وهو قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب عدد العمال الوافدين لسوق العمل بفضل التزايد السكاني الصافي وهم تقديرا ٥٤٦٠٠ عامل عام ١٩٩١، ١٣٦٤٠٠ عامل عام ١٩٩٥ [٥].

إن هذه البيانات هي أرقام اجمالية عن قوة العمل ولا تعطي مقولة واضحة ومتكاملة، لذا بات من الضروري لوضع خطة تنموية سليمة ان يتم توصيف قوة العمل هذه حسب المهارات والكفاءات والاختصاصات (مهندسين، اطباء، فنيين، عمال... الخ) ومقارنتها بمتطلبات الاقتصاد الوطني وتوجهاته، لاجراء تغيير بنوي في هيكلية قوة العمل ولوضع خطة التعليم الفني والتأهيل المهني كجزء أساسي من الخطة التنموية، أي وضع دراسة مقارنة ومفصلة للمطلوب والمتاح من الموارد البشرية والمهارات الفنية وسبل تأمينها.

اضافة لذلك، فان القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني محدودة حالياً، وهناك عدة عوامل تؤدي لذلك لا بد من ايجاد حلول ووضع تصورات ومشاريع لها، ومن ثم استقبال العائدين، منها على سبيل المثال:

- المشكلة الاسكانية.
- تخلف البنى التحتية للاقتصاد وضرورة تطويرها وتوسيعها.
- محدودية الارض الزراعية وتخلف طرق استغلالها وقلة المياه.
- التخلف النسبي لقطاع الصناعة.

فحل المشكلة الاسكانية شرط ضروري، وذلك بوضع خطة اسكانية وعمرانية وتوسيع وتوطيد البنى التحتية للاقتصاد الوطني، وايضا تطوير الزراعة وادخال التكنولوجيا واتباع نظام ري متطور إلى جانب تحقيق التطوّر الصناعي، كل ذلك شكل جملة خطوات ضرورية أخرى لتأمين المستوى الحياتي اللائق والقوت اليومي لسكان الدولة ومن ثم استقبال العائدين وفقا للخطط الموضوعة والمعتمدة لذلك.

التعليم والتأهيل المهني:

في الجدول رقم ٣ يظهر توزع السكان فوق ١٤ عاماً حسب سنوات الدراسة لعام ١٩٨٦ حيث تبلغ نسبة السكان الذين لم يحصلوا على سنوات دراسة ٢٣,٤٪ في الضفة والقدس و ٢٣,١ في القطاع، وبالمقارنة مع الجدول رقم ٤ الذي يبين توزع العاملين حسب نوع العمل نجد أن نسبة العمال غير المهرة تبلغ ٢٢,٥٪ لكل من الضفة والقدس و ٢٠,٤٪ للقطاع. ومن المؤكد أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين نسبة السكان الذين لم يحصلوا على دراسة وبين نسبة العمال غير المهرة، وأيضا بين نسبتي العمال المهرة

البالغة نسبتهم ٢٥,٤ و ٣٠,٧٪ في الضفة والقدس من جهة والقطاع من جهة أخرى والسكان الذين حصلوا على سنوات دراسة من ١ ـ ٨ سنوات. كما ان نسبة ٥,٩٪ من التقنيين هي جزء من نسبة ١٠,٦٪، وهي للسكان الذين حصلوا على سنوات دراسة لـ ١٣ سنة فما فوق، والتي تتضمن ايضا المعلمين وغيرهم بالتأكيد، حيث أهمل الجدول رقم ٤ ذكرهم.

جدول رقم ٣

توزع السكان فوق ١٤ عاما حسب سنوات الدراسة لعام ١٩٨٦* (٪)

البيان / المنطقة	الضفة الغربية	القدس الشرقية	قطاع غزة
صفر	٢٣,٤	٢٣,٤	٢٣,١
١ ـ ٦	٢٣,٨	٢٣,٨	١٩,٥
٧ ـ ٨	١٤,٥	١٤,٥	١٠,٠
٩ ـ ١٢	٢٧,٧	٢٧,٧	٣٦,١
١٣ فما فوق	١٠,٦	١٠,٦	١١,٣
المجموع	١٠٠٪		

★ المصدر: جدول ٤٦/ ١٠١٠٥٢ من المجموعة الاحصائية الاسرائيلية لعام ١٩٨٧.

جدول رقم٤

توزع العاملين حسب نوع العمل لعام ١٩٨٦ (آلاف ٪)

البيان / المنطقة	الضفة الغربية	القدس	قطاع غزة
المجموع الكلي للعاملين	١٧٣,٤	٢٦,٠*	٩٥,٥
تقنيون	٥,٩	٥,٩	٥,٩
عمال مهرة	٢٥,٤	٢٥,٤	٣٠,٧
عمال غير مهرة	٢٢,٠	٢٢,٠	٢٠,٤
المجموع	١٠٠,٠		

★ تقديرا وفق المعادلة التالية عدد السكان فوق ١٤ عاما = عدد السكان فوق ١٤ عاما في الضفة/العدد الكلي للسكان في الضفة × عدد سكان القدس × نسبة التشابه وقد اعتبرت نسبة التشابه هنا ١٠٠٪. التطابق

★ مقدرة حسب النسبة التالية

سكان القدس/سكان الضفة × عدد العاملين × (ضفة)

نسبة التشابه (التطابق)

= ١٥٪ × ١٧٣,٤ × ١٠٠٪ = ٢٦,٠ الف عامل.

المصدر:

- الجدول رقم ٢ من الدراسة
- الجدول ١١/٢٥ ١٠١٠٥ من المجموعة الاحصائية الاسرائيلية.

ان نجاح وفعالية خطة تنموية مشروط بتوفر كفاءات ومهارات فنية متخصصة، لذا يتوجب رفع نسبة التقنيين والعمال المهرة بحيث تزول طبقة العمال غير المهرة من سوق العمال الوطنية، والشرط الاساسي لذلك هو تطبيق نظام تعليم الزامي لمرحلة معينة ووضع خطة لتطوير نظام التعليم العام والتقني والتأهيل المهني.

الصحة:

تعتبر الصحة من الجوانب الهامة للخطة التنموية، فهي صمام الامان والضمان لاستمرارية اداء افراد المجتمع وبكفاية اقتصادية عالية، فلا يمكن تصور افراد اصحاء بدون عناية صحية متطورة وتوفر جهاز طبي مناسب. من المفترض ان يزيد عدد الأطباء مقابل كل الف من السكان وذلك بتناسب طردي لعدد الاسرة في المستشفيات، الا ان الجدول رقم ٥ بين انه على كل طبيب في الضفة الغربية ان يشرف وسطياً على ٢١٠٩ مواطنا، وهي نسبة مرتفعة جدا، خاصة اذا ما قورنت بالدول العربية المجاورة وذات الطبيعة المشابهة للدولة الفلسطينية، حيث أن النسبة في الاردن وسوريا على التوالي ١١٣١ و ١٧٧٩ مواطنا لكل طبيب وسطيا. وبالرغم من ان نصيب كل الف من السكان من الاسرة في المستشفيات مساو او يفوق عن مثيله في بعض الدول العربية الاخرى، إلا ان هذا المؤشر يبقى سلبياً وليس ايجابياً، حيث يرتفع نصيب كل طبيب من الاسرة ويقل نصيب السكان من الاطباء بنسبة ٧٨٪ عن نصيب سكان الاردن و ١٣٪ عن نصيب سكان سوريا. وهذا بالرغم من اختلاف الوضع العام لصالح كل من الاردن وسوريا، حيث يستمر الاحتلال في الاراضي العربية وتتصاعد الانتفاضة كل يوم ويرتفع عدد المناضلين الجرحى والمصابين الذين هم بحاجة ماسة لعناية طبية لازمة تضمن حياتهم واستمرار نضالهم.

فلو افترضنا بأن وسطي عدد الأطباء في الاردن يعتبر كهدف تنموي، فان العجز الطبي لعام ١٩٨٥ في الضفة الغربية لوحدها يكون ٣٦٥ طبيباً بنسبة ٧٨٪ عما هو متوفر حاليا، دون الأخذ بعين الاعتبار الوضع العام والانتفاضة، واذا ما ادخلت العوامل السابقة في الحساب فان العجز يرتفع ليصل الى ما يزيد عن ١٠٠٪ من عدد الاطباء المتوفر حالياً.[٧]

جدول رقم ٥

توزع الاطباء والاسرة لكل الف من السكان لدول عربية مختارة ولعدة سنوات[٨]

البيان / الدولة	عدد الاطباء	عدد الاسرة	الف من السكان لكل طبيب	الف من السكان لكل سرير
فلسطين	٤٦٥*	٢٠٥٩٧	٢,٠١٩*	٠,٥٨١
الاردن	٢٥٧٦	٥٢٤٦	١,١٣١	٠,٥٥٥
سوريا	٦١٦٣	١١٨٩١	١,٧٧٩	٠,٩٢٢

★ الضفة الغربية والقدس فقط، نظرا لعدم توفر البيانات حول قطاع غزة

لذا فان على الخطة التنموية ان تضع الاجراءات الكفيلة بسد العجز المذكور ورفع مستوى الخدمات الصحية، مع وضع برنامج تأهيلي للحصول على الاطر الطبية اللازمة واخر لبناء المستشفيات والمستوصفات والمختبرات وتأمين المعدات والمواد الطبية اللازمة.

الناتج المحلي وتركيبه:

تعتبر المؤشرات الاحصائية الناتج المحلي والمساهمات القطاعية بتركيبه وكذلك انتاجية العامل الوسطية قطاعيا من المؤشرات الهامة والتي تعكس حالة الاقتصاد الوطني ومراكز ثقله ونقاط ضعفه.

فقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي للاراضي المحتلة عام ١٩٨٦ (١٠١١)[٩] مليون دولار ساهمت الزراعة بنسبة ١٨.٣٪ والصناعة بنسبة ٩.١٪ من تركيبه، بالرغم من ان عدد العاملين في كلا القطاعين يشكل نسبة ١٧.٨ و ١٧٪ على التوالي من قوة العمل موزعة حسب القطاعات الاقتصادية، وهذا يبين كفاءة قطاع الزراعة النسبية مقارنة مع قطاع الصناعة، حيث بلغت انتاجية العامل في قطاع الزراعة سنويا لعام ١٩٨٦ ٣.٤ الف دولار مقابل ١.٩٣ الف دولار لقطاع الصناعة، على الرغم من انخفاض انتاجية العامل في الزراعة بالمقارنة مع العاملين في دول عربية مجاورة، ففي الاردن وسوريا بلغت ٦.٠١ و ٦.٠٨ الف دولار سنويا على التوالي (جدول رقم ٦).

ان الانتاجية العالية نسبيا تظهر الطبيعة الزراعية لاقتصاد الدولة الفلسطينية وضرورة تطوير قطاع الزراعة بالدرجة الاولى، وبالتالي المصادر المائية حيث تشكل الشريان الحيوي للزراعة، لذا فان التنمية يجب ان تكون زراعية وفي الوقت نفسه صناعية، حسب متطلبات الاقتصاد الوطني، وعدم التحول الى التصنيع العام هو الخطأ الذي وقعت فيه تنمية اقطار عربية اخرى، فهي الان لا زراعية ولا صناعية حيث تستورد منتجات القطاعين وتعاني من ازمات اقتصادية نتيجة للتخطيط التنموي الخاطىء.

جدول رقم ٦

انتاجية العامل بقطاعي الزراعة والصناعة لبلدان عربية مختارة[١٠]

بالاف الدولارات

البيان / البلد	عدد العاملين زراعة	عدد العاملين صناعة	الناتج[١١] المحلي GDP م د	مساهمة قطاع الزراعة م د	مساهمة قطاع الصناعة م د	انتاجية العامل (زراعة)	انتاجية العامل (صناعة)	نسبة المساهمة٪ زراعة	نسبة المساهمة٪ صناعة
فلسطين	٥٤٤٠٥[١٢]	٤٧٦٢١[١٢]	١٠١١	١٨٤,٧٥	٩٢,٠٦	٣,٤	١,٩٣	١٨,٣[١٣]	٩,١
الاردن	٥٥٢٦١	٤٥٩١٤	٤٦١٢	٣٣٢,٠٦	٧٠٥,٦٤	٦,٠١	١٥,٣٧	٧,٢	١٥,٣
لبنان[١٤]	١١٢٩٥٤	١٠٦٠٤٤	٣٧٨	٣٣,٢٦	٤٧,٦٣	٠,٢٩	٠,٤٥	٨,٨	١٢,٦
سوريا	٨٨٢٦٥٠	٢٢٣٨٤٨	٢١٦٣٧	٥٣٦٥,٩٧	٢٥٠٩,٨٩	٦,٠٨	١١,٢١	٢٤,٨	١١,٦
مصر	٥٦١٣١٦٠	١٦١٣٨٠٩	٥٣٨٤٤	١١١٤٥,٧	١١٦٣٠,٣	١,٩٨	٧,٢١	٢٠,٧	٢١,٦
العراق	١١١١٦٥٠	٣٧٧٧١٨	٤٦٠١٨	٧٠٤٠,٧٥	١٥٦٠٠,١	٦,٣٣	٤١,٣[١٥]	١٥,٣	٣٣,٩

وبما ان المعلومات الاحصائية تشكل مؤشرات تنموية، ونظرا لكون القاعدة المعلوماتية لغالبية الاحصائيات المتوفرة حالياً، ان لم يكن لجميعها اسرائيلية المصدر، فانه يجدر بدائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط ان تسعى قدر المستطاع، وضمن الامكانات المتوفرة حاليا، لفلسطنة الاحصائيات ولابراز المؤشرات الحقيقية والتي يسعى العدو بالتأكيد لاخفائها تماشيا مع سياساته وأهدافه الاستيطانية، وهذا ما يظهر من خلال إهمال بعض البيانات وقصور بعضها الاخر على اعطاء صورة معلوماتية مفصلة ودقيقة.

الهوامش:

(١) المؤشر الاحصائي (حسبما نقصد) هو محدد رقمي لاتجاه التطور سلبا ام ايجابا لفعالية قطاعية او مؤسسية مبني على اساس المعلومات الاحصائية المتوفرة عن هذه الفعالية خلال فترة زمنية.

(٢) تم احتساب عدد السكان على اساس اعداد عام ١٩٨٥ من المجموعة الاحصائية الاسرائيلية ١٩٨٦ مضافا اليها معدل تزايد صافي مركب مقداره ٣٪ سنويا وعدد سكان القدس الشرقية تقديرا.

(٣) تقدير د. صايغ بدراسة «**المقومات الاقتصادية لدولة فلسطين مستقلة**» ١٩٨٩ مقدم لدائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط م.ت.ف.

(٤) مستندا الى اقل تقدير للعائدين وهو ٢٥٠٠٠٠ وافتراض ان تكون نسبة العاملين فيهم، عالية.

(٥) حسب بمعدل ١٨,٨٪، حيث شكلت قوة العمل عام ١٩٨٦ نفس النسبة من العدد الاجمالي لسكان الاراضي المحتلة فقد كانت قوة العمل الاجمالية ٢٨٤,٢ عامل والسكان ١٥٠٩,٥٢٠ نسمة

(٦) محسوبة استنادا لبيانات اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة «**مؤشرات احصائية حول فلسطين المحتلة (١٩٨٧) عمان ١٩٨٧ والمجموعة الاحصائية الاسرائيلية لعام ١٩٨٧**».

(٧) تم احتساب العجز على النحو التالي: عدد سكان الضفة ١٩٨٥ (القدس) / الف من السكان/ طبيب في الاردن = عدد الاطباء المطلوب - المتوفر = العجز = ٨٣٠ - ٤٦٥ = ٣٦٥.

(٨) جرى اعتماد البيانات المتوفرة في «**الدول العربية في ارقام**» العدد الخامس ١٩٨٨ وللاعوام ١٩٨٥ ١٩٨٦ بالنسبة لعدد الاطباء والاسرة، ١٩٨٧ بالنسبة لعدد السكان نظرا لعدم توفر المعلومات المناسبة الا ان هذا لا يغير من الاتجاه العام للمقارنة، واما ارقام فلسطين فقد كانت لعام ١٩٨٥ لكلا الطرفين كما انها بالنسبة للاطباء اقتصرت على الضفة الغربية فقط نظراً لعدم توفر البيانات عن قطاع غزة.

(٩) من المعروف بأن الناتج المحلي الاجمالي أعلى من ذلك بكثير، الا انه تم اعتماد هذا الرقم لصحة المقارنة، حيث تم اعتماد كافة الارقام من منشورات جامعة الدول العربية.

(١٠) تقديرات استنادا **للمجموعة الاحصائية لدول الوطن العربي ١٩٧٨ ـ ١٩٨٣** ـ جامعة الدول العربية ـ (عدد العاملين) والدول العربية في ارقام ١٩٨٨ (بالنسبة الناتج).

(١١) اخر بيانات متوفرة للاعوام ١٩٨٥، ١٩٨٦ وتمت المقارنة بناء على ذلك.

(١٢) مقدرة على اساس الارقام الواردة في دراسة د. محمد النحال «**الاوضاع الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية المحتلة**».

(١٣) وسطياً حيث تساهم الزراعة في الضفة الغربية بنسبة ٢٠٪ والقطاع ١٣,٤٪.

(١٤) انخفضت قيمة الانتاج المحلي خلال الاعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ بنسبة ١٠٧٧٪ وذلك بسبب انخفاض سعر الصرف لليرة اللبنانية، وهذا مؤشر مضلل حيث من المؤكد بأن قيمة الناتج حسب الاسعار الثابتة لم تتغير الا بنسب ضئيلة جدا اذا حصل ذلك، لذا فان المؤشر القيمي لا يعطي صورة حقيقية للتطور حيث يرتفع احيانا نتيجة للتضخم ورفع الاسعار وليس نتيجة للزيادة الكمية.

(١٥) تساهم الصناعة الاستخراجية (بترول) بنسبة ٢٤,٣٪ من إجمالي الناتج.

تدعيم غرف التجارة والصناعة في الاراضي الفلسطينية المحتلة

د. عاطف علاونه

أهداف تنموية:

في العادة، تضع حكومات الدول المستقلة سياساتها الاقتصادية الخاصة وتعمل على وضعها موضع التنفيذ، ويختلف الوضع بالنسبة للدول التي ترزح تحت نير الاحتلال العسكري، حيث تتجاهل السلطات المحتلة كل ما يتعلق بعملية التنمية الاقتصادية الخاصة بالاراضي التي تسيطر عليها.

وفيما يتعلق بالاراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك شرقي القدس، تسيطر السلطات الاسرائيلية على هذه الاراضي. حيث تمّ إلحاق القدس الشرقية رسمياً لاسرائيل في ٢٨ حزيران ١٩٦٧، في حين تخضع بقية المناطق المحتلة لحكم السلطات العسكرية أو الادارة المدنية.

وعلى هذا، لا تبذل السلطات العسكرية في هذه المناطق أية جهود من ناحية توفير الخطط الاقتصادية الفعالة للتعامل مع الوضع الاقتصادي الداخلي لتلك المناطق بما يخدم المصالح الحقيقية للشعب الفلسطيني، بل على العكس من ذلك فقد جهدت سلطات الاحتلال الاسرائيلي في اعداد وتنفيذ السياسات الاقتصادية لتخريب الاقتصاد الفلسطيني وتدميره ومن ثم الحاقه تماماً بالاقتصاد الاسرائيلي.

ان غياب سياسة اقتصادية وطنية، كانت ستعمل في حال وجودها على تنمية القطاعات الاقتصادية في مختلف الاتجاهات وبمختلف الميادين، أدّى إلى حدوث ركود في النمو الاقتصادي، بالرغم من الارقام المطلقة المرتفعة المعلنة من قبل السلطات الاسرائيلية فيما يتعلق بمعدل النمو السنوي لاقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة.

والبرنامج المقترح في هذه الورقة قد ينجح في انجاز المهام المتعلقة بالتخطيط الاقتصادي، من أجل إعادة توجيه الاقتصاد ضمن مجراه التنموي الصحيح، ورفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد الفلسطيني. ويمكن تحقيق هذا من خلال تعاون وتنسيق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ضمن خطة اقتصادية شاملة يتم تحضيرها من خلال هذا البرنامج.

الهدف العاجل:

اما غرض البرنامج المقترح فهو انجاز الوظائف والمهام الأساسية التالية:

١ ـ وضع استراتيجية تصنيع محلية ضمن خطة اقتصادية شاملة، تتلاءم مع الموارد الاقتصادية المتاحة وتتضمن اطلاق وتوجيه الاستثمار تبعاً لهذه الخطة.

٢ ـ تحسين نوعية المنتوجات والسلع المحلية لمنافسة المنتوجات الاجنبية والاسرائيلية.

٣ ـ تزويد الأشخاص المهتمين بالمسائل الاقتصادية، بالدراسات الاقتصادية والاحصائية الحديثة التي توضح الحاجات الاستثمارية للاقتصاد المحلي موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

٤ ـ دعم قطاع الاسكان الفردي والجماعي، والعمل على توسيع مساحات الاراضي الملائمة للاسكان.

٥ ـ تمتين العلاقات الاقتصادية مع الدول الاخرى وخاصة مع غرف التجارة العربية والاجنبية، وذلك من أجل تشجيع الاستثمارات الاجنبية محلياً وخلق منتوجات صناعية محلية تصديرية.

٦ ـ وضع حدّ للتذبذبات الحاصلة في أسعار صرف الدينار الاردني وخلق سياسة نقدية محلية.

خلفية ومبرّرات:

على ضوء تدهور الأوضاع الاقتصادية، يصبح من الضروري انشاء مؤسسات ولجان وطنية من أجل سدّ الفجوة الاقتصادية الضخمة، وذلك عن طريق القيام بمهام كان من المفترض أن تقوم بها السلطات الحاكمة. ولقد تمّ بالفعل ايجاد عدد من المؤسسات الاقتصادية للعمل في الميادين الاقتصادية المختلفة حيث حملت على عاتقها تنفيذ مجموعات منفصلة من المهام والوظائف التي تقع ضمن تخصصاتها المختلفة، ولكن دون العودة الى الخطط الاقتصادية الشاملة.

من هنا برزت فكرة تطوير ودعم دور غرف التجارة والصناعة في الاراضي المحتلة، ممثلة في اتحاد غرف التجارة بالقدس، كإطار عام للتخطيط والتنمية الاقتصادية، اذ ان هذا الاتحاد قد يتمكن من تنفيذ وظائف اقتصادية شاملة قد تساعد في تطوير الاقتصاد الفلسطيني في المناطق المحتلة.

وتعتبر غرف التجارة من ثمّ أفضل المؤسسات الوطنية تحت الاحتلال لانجاز هذا الدور الهام وذلك للأسباب التالية:

١ ـ ان غرف التجارة هي مؤسسات وطنية وجدت في مختلف مدن الاراضي المحتلة، وتؤدي هذه الغرف وظائفها على المستوى العام، نظراً لأنها تشمل كل الانشطة الاقتصادية العائدة لقطاع الصناعة والتجارة وقطاعي الخدمات والنقل، الأمر الذي يسهّل من دور هذه الغرف فيما يتصل بالتعاون بين مختلف القطاعات الاقتصادية، ممكّنا إياها من وضع القرارات المتعلقة بهذه القطاعات موضع التنفيذ.

٢ ـ إن القانون الحالي لغرف التجارة يمكّنها من تحقيق مهام اقتصادية شاملة.

٣ ـ ان غرف التجارة تعتبر محمية نسبياً ضد تدخل السلطات العسكرية الاسرائيلية نظراً

لكونها تؤدي وظائفها ضمن الأهداف والمهام التي يحددها قانون غرف التجارة، والتعديلات الموضوعية من قبل السلطات العسكرية.

نتائج:

إن الخدمات المحددة والمتنوعة التي يؤديها البرنامج المقترح للقطاعات الاقتصادية وللاقتصاد ككل بشكل عام، ستساهم بلا شك في دعم النتائج التي سيتمخض عنها البرنامج ويتم احراز ذلك من خلال:

١ ـ دراسات متخصصة في التنمية الاقتصادية.

٢ ـ دراسات جدوى.

٣ ـ اصدارات تجارية واقتصادية موجهة.

٤ ـ معارض محلية وأجنبية.

٥ ـ ضبط الجودة.

٦ ـ جمع المعلومات الاحصائية وجعلها في متناول أيدي المهتمين.

٧ ـ تنفيذ استراتيجية تصنيع محلية متطابقة مع الوضع القائم.

٨ ـ تنظيم وتصدير منتوجات صناعية.

٩ ـ توثيق الاحداث الاقتصادية والمعلومات والمنشورات.

الأنشطة:

ومن أجل بلوغ الأهداف الموضحة سابقاً، لا بد للبرنامج من انجاز الانشطة الاقتصادية التالية:

١ ـ مسح صناعي شامل يؤدي إلى خلق خطة تصنيع مستقبلية لغرض تطوير الصناعة المحلية.

٢ ـ تحضير تقارير منتظمة ودراسات عن الأوضاع الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وتحضير دراسات جدوى اقتصادية للمشاريع الاقتصادية المطروحة، باسلوب يجعلها في متناول المستثمرين.

٣ تشكيل مجلس اقتصاد وتخطيط مركزي يتكفلّ بالقضايا الاقتصادية في الاراضي المحتلة. وبناء خطة للتسويق الصناعي، وتنظيم الصادرات الصناعية.

٤ ـ ادخال مقاييس ومواصفات معينة للصناعات المحلية ورصد الانتاج لضمان مطابقة المنتوجات لهذه المقاييس.

٥ ـ إقامة المعارض للمنتوجات الوطنية محلياً وفي الخارج أيضاً، وتأسيس معرض دائم للمنتوجات الوطنية في الداخل.

٦ ـ متابعة ورصد قضايا التخطيط والتنظيم في المجالس البلدية والتشريعات والخطط الصادرة عن دائرة الهندسة في المجلس البلدي، ودوائر التخطيط أيضاً الى جانب توفير النصيحة البناءة لصالح السكان العرب.

٧ ـ تبنّي خطة اسكان على أساس فردي وجماعي والاشراف على وضعها موضع التنفيذ.

٨ ـ تأسيس صندوق لتمويل عمليات شراء العقار من قبل الأشخاص أو الجهات التي هي في أمسّ الحاجة الى البيع.

٩ ـ تكوين وتوسيع العلاقات الاقتصادية التي تربط غرف التجارة المحلية بالغرف التجارية الاخرى في العالم العربي والدول الاجنبية.

١٠ ـ اصدار مجلة اقتصادية متخصصة، يكون دورها تعريف الناس بالمؤسسات الاقتصادية

المحلية، وتزويد المستثمرين المحليين والأجانب بالتوجيهات.

١١ ـ تأسيس مكتب ضرائب يكون مسؤولا عن الوظائف التالية:

(أ) عقد مناقشات تتعلق بالضرائب، وتهدف إلى دراسة القضايا الضرائبية من حيث أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والقانونية.

(ب) التكفُّل بالقضايا الضريبية للمقيمين ودافعي الضرائب في الاراضي المحتلة واعلامهم بالوسائل الممكنة للتعامل مع هذه الضرائب.

(ج) اصدار دورية عن الضرائب تتعامل مع التعديلات المدخلة الى قانون الضرائب وتخصيص قسم خاص بالضرائب ضمن احدى الصحف المحلية.

(د) ترجمة جميع القوانين الضريبية للغة العربية.

(هـ) رسم خطة موحدة لمواجهة الحملات التي يتعرض لها دافعو الضرائب منذ بدء الانتفاضة.

١٢ ـ لعب دور محدود في توجيه السياسة النقدية في الاراضي المحتلة، وهذا يمكن القيام به عبر التعاون مع الصرافين المحليين وبنك القاهرة عمّان.

المدخلات:

المدخلات الضرورية والمطلوبة لبدء تنفيذ البرنامج المقترح يمكن وضعها على النحو التالي:

١ ـ الاراضي، الابنية والمعدّات الثابتة التي يمكن توفيرها محلياً.

٢ ـ المعدات التقنية، كالسيارات، أجهزة الكومبيوتر، الاثاث، والمعدات المكتبية، في حين يتم استيراد الجزء الآخر من الخارج.

٣ ـ الاحتياجات البشرية: يحتاج البرنامج الى نحو ٦٠ موظفاً من مختلف التخصصات ويستطيع المسؤولون عن البرنامج ايجاد هؤلاء الموظفين، محلياً.

٤ ـ الاحتياجات المالية من أجل تغطية تكاليف البناء والاراضي.

٥ ـ متطلبات مالية لتمويل نفقات التشغيل مثل الأجور، الأبحاث، الدراسات، المعارض، الضرائب وغيرها من النفقات الجارية التي تتعلق بالبرنامج.

٦ ـ دراسة مفصلة سابقة للمباشرة في البرنامج، هدفها تحديد الأهداف الفعلية، التي بدورها ستحدد الانشطة المختلفة للبرنامج والميزانية المفصلة.

الإطار المؤسسي:

كما رأينا في السابق، يتضمن البرنامج المقترح أنشطة اقتصادية مختلفة ومتنوعة، تمسّ القطاعات الاقتصادية المختلفة. وتحت الظرف الحالي، ليس من السهل انشاء مؤسسة وطنية محلية قادرة على انجاز المهام والوظائف تلك. بل انه من غير الضروري انشاء مثل هذه المؤسسات نظراً لأن غرف التجارة والصناعة هي المؤسسات المناسبة تماماً والقادرة على انجاز واتمام هذه الوظائف وذلك للأسباب المختلفة المذكورة آنفاً. خاصة قانون رقم ٢١ للعام ١٩٦٤ والتعديلات الموضوعة عليه التي تمكّن الغرف التجارية والصناعية من انجاز هذه المهام.

وقد ذكر في المادة رقم ٣٢ (أ) أن المهام والوظائف التي تضطلع بها غرف التجارة

والصناعة تشمل التالي:

١ ـ تزويد الحكومة بالمقترحات المتعلقة بالقوانين، القوائم، الضرائب، الرسوم الجمركية، النقل، البنوك، والقضايا المتعلقة بتطوير الأنشطة التجارية.

٢ ـ توفير الخدمات الضرورية للعمل التجاري بما في ذلك الخدمات اللازمة للمنتوجات الزراعية، وتصديق الاوراق الصادرة عن المصانع المحلية التي تفتقر لغرف الصناعة.

٣ ـ إقامة المعارض، وعقد المؤتمرات وتشكيل اللجان واللجان الفرعية من خلال مجالس الادارة أو غير ذلك.

٤ ـ التصديق على وتقدير الميزانية الخاصة بالغرفة.

٥ ـ حيازة الموجودات المنقولة والثابتة اللازمة للغرفة.

وفي الجانب الآخر، ذكر ايضاً في المادة رقم ٤٥ لنفس القانون، أن موارد غرفة التجارة تشمل أيضاً ريع ممتلكاتها غير المنقولة، إضافة إلى أية تبرعات أو منح أو هبات أو أي شيء حصلت عليه الغرفة من وراء أموالها المستثمرة.

وينص هذا القانون على أن غرف التجارة تملك الحق في استثمار أموال، وإقامة مشروعات اقتصادية، وتوجيه الاستثمارات مباشرة أو غير مباشرة، إضافة إلى وظائف أخرى مذكورة في البرنامج.

ومن المقترح أيضاً أن تأخذ الانشطة مكانها ضمن اتحاد غرف التجارة في القدس الشرقية، حيث توزع المهام والوظائف المختلفة على غرف التجارة في المدن الاخرى.

ولانجاز هذه المهام يتوجب أن يتم انشاء الاتحاد في كل من الدوائر والاقسام التالية:

١ ـ دائرة الدراسات الاقتصادية، والاحصاءات، التخطيط والتوثيق.

٢ ـ دائرة الصناعة.

٣ ـ دائرة الزراعة.

٤ ـ دائرة العلاقات العامة.

٥ ـ دائرة التخطيط الهندسي والبنائي.

٦ ـ دائرة الاستشارات الضريبية.

٧ ـ الدائرة النقدية.

٨ ـ المختبر الفني لضبط الجودة.

٩ ـ دائرة السكرتارية والادارة.

فوق ذلك، يتطلب البرنامج الجهاز الوظيفي المؤهل التالي:

١ ـ مدير عام للبرنامج حاصل على درجة دكتوراه في الاقتصاد مع خبرة عملية لا تقل عن عشر سنوات.

٢ ـ رؤساء للدوائر بدرجة دكتوراه أو ماجستير في حقول تخصص معينة مع خبرة لا تقل عن خمس سنوات. (الاجمالي ٩).

٣ ـ باحثان بدرجة ماجستير أو بكالوريوس لكل دائرة، في الحقول المختلفة التي تشمل الاقتصاد والاحصاء، الهندسة والتخطيط.

٤ ـ موظفو عمل ميداني مساعدين لجمع المعلومات من الميادين، بدرجة بكالوريوس أو دبلوم في مجال متخصص. معدل مساعدين اثنين لكل دائرة (المجموع ١٨).

٥ ـ كاتب وسكرتيرة لكل دائرة.

٦ ـ موظفو دائرة السكرتارية والادارة يشملون مساعد مدير، مدير تنفيذي، ثلاث سكرتيرات، ثلاثة صحفيين، محاسب وأمين مكتبة.

٧ ـ مهندسون وفنّيون للمختبر الفني. (المجموع ٣)

الى جانب هؤلاء هناك الحرّاس والبوابون والسائقون، فيصبح العدد النهائي المطلوب من الموظفين نحو ستين موظفاً.

اما عن الفترة الزمنية المرصودة لانهاء البرنامج، فهذا يعتمد مباشرة على مركز البرنامج. ففي حال بناء مركز جديد، قد يأخذ الأمر سنتين تقريباً لكي يكتمل المشروع، في حين لو تمّ استئجار مركز فقد تصل الفترة التحضيرية الى نحو سنة.

وهناك اقتراح بأن يتم استئجار عدة مواقع للدوائر المختلفة كي تعمل بها، الامر الذي سيخفض من فترة تأسيس البرنامج ويجعل العملية أكثر سهولة من حيث ايجاد المواقع للاستئجار، كما أنه يساعد في مواصلة العمل، خاصة ضمن الظروف السائدة حالياً والمتعلقة بالانتفاضة، حيث تتعرض المؤسسات للتحرش والاغلاق. وفيما يتعلق بجهاز الموظفين المطلوبين للبرنامج، فانهم لا يحتاجون الى تدريب خاص، فيما عدا موظفي المختبر الفنّي.

مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية في الأراضي المحتلة: بين اجراءات القمع ومواصلة الانتفاضة

نواف الزرو

من النتائج البدهية المترتبة على وجود الاحتلال والصراع التناحري بينه وبين الشعب الرازح تحت وطأته، ان تلجأ السلطات المهيمنة الى سن وتطبيق جملة قوانين وتشريعات واوامر عسكرية تحاول الغاء معاني ومقومات وجود ذلك الشعب وكيانه السياسي واستقلاليته، علاوة على محاولة اغلاق منافذ المستقبل امام الشعب المعني، الى جانب المساعي المتواصلة التي تبذلها تلك السلطات لاحباط ووأد أحلامه بالعيش الكريم والتعلم والتطور كبقية الشعوب، وغني عن الذكر ان هذا هو الواقع بالضبط، الذي ساد وما زال، فلسطين العربية المحتلة بجزئيها الاول الذي احتل عام ١٩٤٨، والثاني الذي احتل عام ١٩٦٧.

لقد اقدمت سلطات الاحتلال على سن وتنفيذ القوانين والاوامر العسكرية الكابحة القامعة لمختلف جوانب ومجالات الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وغيرها لابناء الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وكذلك كان الحال مع آفاق التعليم العربي في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧، اذ اقدمت السلطات الاسرائيلية على العديد من الاوامر العسكرية كالامر العسكري رقم ٩١ ورقم ١٠٧ ورقم ٣٤٥ والامر العسكري رقم (٨٥٤) الخاص بمؤسسات التعليم العالي[١].

لقد جاءت هذه الاوامر لتوسيع الهيمنة الاسرائيلية واستكمال حلقاتها لكي تتمكن سلطات الاحتلال من اخضاع مؤسسات التعليم الفلسطينية لقوانين ومنهجية وزارة المعارف الاسرائيلية، وبعبارات اوضح، استهدفت هذه الاوامر تطبيق انظمة وتعليمات ذلك الجهاز التربوي والتعليمي الصهيوني على المؤسسات التعليمية الفلسطينية الرامية الى صهر وتذويب هذه المؤسسات وبرامجها التعليمية في بوتقة التعليم الصهيوني، وبالفعل، اتاحت هذه الاوامر للسلطات الاسرائيلية السيطرة على الرخص والتصاريح الخاصة بالمؤسسات التعليمية، علاوة على التحكم الكامل باستخدام وفصل المعلمين الفلسطينيين وفقاً للمصلحة الاحتلالية.

وفي هذا السياق «منح الأمر العسكري رقم (٨٥٤) السلطات الاسرائيلية صلاحية الاشراف على التوظيف بدلاً من مجلس امناء الجامعة على سبيل المثال»[٢]، كما اتاح للحاكمية العسكرية الاسرائيلية تعديل المناهج والكتب الدراسية المعمول بها في الجامعات الفلسطينية، وبالتالي توجيهها اكاديمياً وتربوياً بعد سلب حريتها في التعليم والدراسة والبحث والاستقصاء، كما يرمي هذا الامر العسكري الى تشديد عمليات التحكم والرقابة على المؤسسات التعليمية الفلسطينية عبر سلسلة من الاجراءات المتعلقة بالمدرسين والطلبة، والمؤسسات، وفي هذا النطاق عمدت السلطات الاسرائيلية الى تطبيق جملة ممارسات قمعية ضد المؤسسات الفلسطينية ابرزها[٣]:

١ ـ فيما يخص الحق في التعليم: نفذت تلك السلطات عمليات الاغلاق المتواصلة، وعمليات المراقبة، واقامة الحواجز على الطرق، او عمليات الاغلاق الفعلية لكل المنافذ المؤدية الى المدارس والجامعات، وحرمان المعتقلين من التعليم الجامعي، وفرض الاقامة الاجبارية.

٢ ـ فيما يتعلق بحرية التعليم: فرضت الرقابة على الكتب والدوريات المختلفة، وفرضت القيود على اعداد مناهج دراسية جديدة.

٣ ـ تقييد حرية البحث والاستقصاء: فرضت القيود على كل ما يتعلق بالبحث والاستقصاء والبحث الميداني والتطبيقي، وفرضت القيود على الانتقال والرحلات.

٤ ـ فيما يخص حرية الاجتماعات فقد تعرضت باستمرار الى عمليات الاستفزاز والمراقبة والتحري والمداهمة، واعمال العنف الجسدي التي ترتكبها القوات الاسرائيلية والمستوطنون اليهود ضد الجسم التعليمي والاداري والطلابي في المؤسسات والمعاهد والجامعات.

٥ ـ تقويض الحق في الذاتية الثقافية والهوية الوطنية: فقد تم ادخال تغييرات على الكتب التعليمية والمقررات الدراسية، علاوة على وضع العراقيل في دروب التعبير الثقافي.

٦ ـ فيما يخص عملية تسهيل سير العملية التعليمية: فرضت السلطات الاسرائيلية الضرائب والرسوم الجمركية، على المواد التعليمية والعلمية، ورفضت اعطاء رخص البناء وتصاريح العمل.

٧ ـ التعدي على الحرمات الخاصة: مارست السلطات الاسرائيلية طوال السنين الماضية، عمليات انتهاك حرمة المنازل والبيوت ضد الطلاب والمحاضرين، ولم تتوفر لهم الحماية من الاعتقال التعسفي والمعاملة اللاانسانية التي تمس كرامة الفرد او المجموع.

٨ ـ التضييق على حرية الانتقال: فرضت سلطات الاحتلال الاقامة الجبرية واغلقت الطرق العامة وعطلتها بواسطة الحواجز العسكرية.

الجامعات الفلسطينية:

قبيل الدخول في تفاصيل ممارسات سلطات الاحتلال ضد الجامعات الفلسطينية، لا بد من الاشارة الى عدد هذه الجامعات ومواقعها وعدد الطلاب في كل منها، علاوة على عدد افراد الهيئة التعليمية والادارية.

فقد اشارت مصادر الارض المحتلة اكثر من مرة الى وجود جامعات في الاراضي المحتلة هي[٤]:

الجامعة	تاريخ تأسيسها	اعداد الطلبة	اعداد المدرسين
			دكتوراه ماجستير بكالوريوس
١ ـ جامعة بيت لحم	١٩٧٣	٢,٠٠٠	٢٩ ، ٤٩ ، ٤٢
٢ ـ جامعة بيرزيت	١٩٧٥	٢,٤٠٠	٩٣ ، ٧٩ ، ٤٢
٣ ـ جامعة النجاح الوطنية (نابلس)	١٩٧٧	٤,٥٠٠	٨٧ ، ٨١ ، ٥٧
٤ ـ جامعة الخليل	١٩٨٠	١,٧٥٠	١٨ ، ٢٤ ، ٦
٥ ـ الجامعة الاسلامية (غزة)	١٩٧٨	٤,٥٠٠	٤٤ ، ٤١ ، ٥٣
٦ ـ جامعة القدس		١,٢٥٠	٣٦ ، ٦١ ، ٦٩

كما اشارت المصادر ذاتها الى وجود عدد اخر من الكليات والمعاهد الفلسطينية التي تستوعب الافاً اخرى من الطلاب والمدرسين الفلسطينيين.

سياسة الاغلاق:

لقد شهدت الجامعات ودور التعليم العالي المختلفة في الاراضي المحتلة موجات متلاحقة من عمليات الاغلاق الفعلي على ايدي سلطات الاحتلال الاسرائيلي، وذلك منذ منتصف السبعينات وحتى ايامنا هذه، وقد امكن حصر عدد عمليات الاغلاق وايامها خلال الفترة من عام ١٩٧٩ وحتى مطلع عام ١٩٨٨ على النحو التالي[٥]:

الجامعة/ الكلية	عدد عمليات الاغلاق	عدد الايام المفقودة
١ ـ بيرزيت	١٩	ما يزيد على ٧٧٥
٢ ـ النجاح الوطنية	١٦	ما يزيد على ٦٦١
٣ ـ بيت لحم	١٤	ما يزيد على ٣٧٠
٤ ـ الاسلامية / غزة	٩	ما يزيد على ٣٨٠
٥ ـ الخليل	٩	ما يزيد على ١٧٦
٦ ـ كلية التعليم التقني في الخليل	٣	ما يزيد على ١٣٨
٧ ـ كلية العلوم والتكنولوجيا في ابو ديس	يتم اغلاقها على فترات متقطعة على مدار السنة	
٨ ـ كلية البيرة للمهن الطبية	يتم اغلاقها على فترات متقطعة على مدار السنة	
٩ ـ معهد قلنديا	يتم اغلاقها على فترات متقطعة على مدار السنة	

وتشير مصادر الوطن المحتل الى أن الاغلاق العسكري الاسرائيلي يتم في عدة أشكال[٦]:

١ ـ الاغلاقات العسكرية المتكررة. حيث تقوم السلطات الاسرائيلية باغلاق الجامعات الفلسطينية لفترات مختلفة قد تقصر او تطول، وتتراوح ما بين اليوم الواحد والاربعة اشهر،

حيث وصلت على سبيل المثال فترة اغلاق جامعة النجاح في نابلس في احدى السنوات الماضية الى حوالي خمسة اشهر، وهذا الامر ينطبق على جامعة بيرزيت ايضا.

٢ ـ الاغلاق المحدد المدة: حيث يحدد امر الاغلاق تاريخ بدأ التنفيذ لهذا الاغلاق وتاريخ نهايته.

٣ ـ الاغلاق المفتوح: وهو اغلاق تعرف بدايته ولا تعرف نهايته، ويتم هذا الاغلاق بقيام السلطات العسكرية بوضع الحواجز العسكرية على مداخل الجامعة، وقد يستمر هذا النوع من الاغلاق اسابيع عديدة.

وليس من شك بان الجامعات والكليات الفلسطينية تعاني كما بينت المعطيات من التهديد المستمر لمسيرتها الاكاديمية، وخاصة عن طريق الاغلاق والمداهمات العسكرية والاعتقالات والاقامات الاجبارية. فقد ذكرت صحيفة «القدس» المقدسية [٧]، ان مجموع الاشهر التي اغلقت خلالها جامعة بيرزيت منذ عام ١٩٧٣ وحتى مطلع حزيران ١٩٨٧ ما مجموعه (٢٢) شهراً اكاديمياً، اما جامعة النجاح الوطنية فقد اغلقت بقرارات عسكرية منذ عام ١٩٨٣ عدة مرات بلغ مجموع مددها ١٢ شهراً، علاوة على الاغلاق لمدد قصيرة نتجت عن الحواجز العسكرية او تمديد الاغلاق.

كما خسرت جامعة بيت لحم ٨ شهور اكاديمية منذ عام ١٩٨٢ بسبب الاغلاقات وهكذا يمكن قياس الامر بالنسبة للجامعات الاخرى.

المراقبة والملاحقة واقامة الحواجز:

تلجأ السلطات الاسرائيلية الى استخدام هذا الاسلوب بكثافة وعلى نطاق واسع بغية تعطيل الحياة الجامعية، والامثلة على ذلك كثيرة ولا حصر لها، اما الهدف الابعد الذي ترمي اليه تلك السلطات فهو تعطيل الدراسة بمنع دخول الطلبة الى الحرم الجامعي في محاولة منها لإحباط وتثبيط عزائم الطلبة في متابعة الدراسة ومواصلة نشاطاتهم الاكاديمية، والاجتماعية.

والى جانب ذلك مارست سلطات الاحتلال تجاه الطلبة والمدرسين حملة من الاستفزازات المنظمة اتسمت بالخطورة احيانا كثيرة، ففي الرابع من كانون اول/ ديسمبر عام ١٩٨٦ ادى مثل هذا الاجراء الى استشهاد طالبين وجرح احد عشر آخرين [٨].

الرقابة على الكتب والدوريات:

قد تبدي السلطات الاسرائيلية شيئا من غض الطرف عن المؤلفات الصادرة باللغة الانجليزية، او اية كتب تصدر بلغات اوروبية، الا انها من جهة اخرى تعرض الكتب والمطبوعات الصادرة بالعربية الى رقابة دائمة مشددة، حيث ان كل كتاب مرجعي عربي قد يكون عرضة للمصادرة ومنع التداول، وقد تم بالفعل منع تداول ما بين ١٦٠٠ الى ٢٠٠٠ مجلد، وهذا الرقم ورد تحت دراسة أجراها «ميرون بنفنستي» عام ١٩٨٣، ويمثل نسبة ٣ ـ ٤٪ فقط من المؤلفات الصادرة بالعربية التي استوردتها الجامعات الفلسطينية، وهي بالنسبة للسلطات الاسرائيلية تمثل نسبة ١٠٠٪ من المؤلفات التي تعبر عن المشاعر الوطنية والقومية للعرب الفلسطينيين، او ذات صلة وثيقة بالتراث الوطني، الامر الذي يخضع دائما للرقابة

بالاضافة الى اخضاع كافة المطبوعات الى تعسف الامر العسكري رقم (١٠١) والذي ينص على وجوب الحصول على ترخيص مسبق لنشر او توزيع الوثائق المطبوعة كافة [٩].

التدخل في عملية التطوير:

عانت الجامعات والكليات الجامعية في الاراضي المحتلة وما تزال من تدخل السلطات الاسرائيلية السافر في عملية التطوير والتوسع، سواء في البناء او في فتح اقسام جديدة اوباقتناء التجهيزات المنقولة وغير المنقولة التي يتطلبها حسن سير العمل في الجامعات.

فقد حرمت تلك السلطات الجامعة الاسلامية، على سبيل المثال، من فتح مدرسة للتمريض، ومدرسة للصحة المباشرة في مدينة البيرة، وكليتين للتربية والحقوق في جامعة الخليل، علاوة على منعها كلية التعليم التقني في الخليل «البولتكنيك» من فتح قسم للفنون الجميلة، ومدرسة صناعية تلحق بها، ويستتبع ذلك رفض السلطات الاسرائيلية منح رخص البناء او وقف اعمال البناء والتشييد، فجامعة غزة ما تزال تستخدم مبان ضيقة او حتى خيام واكواخ غير مناسبة مطلقاً لسير العملية التعليمية، وبالنسبة لجامعة الخليل فقد اضطرت الى استئجار مبان في خمسة مواقع مختلفة (يبعد احدها عن الآخر ثلاثة كيلومترات او ما يزيد) لأغراض التوسع، لاسيما بعد رفض تلك السلطات المتواصل السماح باعمال التوسع لجامعتي بيرزيت والنجاح، ناهيك عن عرقلة الاتصال بين الدوائر والاقسام الجامعية برفضها السماح بتركيب هواتف ومقاسم للهواتف [١٠].

ولعل من الاسباب الواهية التي تلجأ اليها سلطات الاحتلال في عدم السماح للجامعات بالتوسع وتطوير البنية الاكاديمية الادعاء بمنع الاحتكاك مع المستوطنين والمستوطنات القريبة من مواقع الجامعات او قرب الجامعات من السجون، كما هو الحال بالنسبة لجامعتي النجاح وبيرزيت.

المساس بالحريات الشخصية:

تصل مدة الاقامة الاجبارية التي تفرضها سلطات الاحتلال ضد العديد من الطلبة الى ستة اشهر او اكثر، وقد يصل هذا الاجراء الى درجة من العنف والقمعية تقود الى الابعاد والطرد من الاراضي الفلسطينية المحتلة.

وهناك امثلة كثيرة على ذلك ننتقي منها ما ورد في إحدى القوائم التي ضمت (١٤) اسما من الاساتذة والعاملين في جامعة بيرزيت اثناء العام الدراسي ١٩٨٥/١٩٨٦، حيث تم ابعاد سبعة من هؤلاء بعد ان تم تحديد اقاماتهم الاجبارية ما بين ستة الى اثني عشر شهراً، رغم ان سلطات الاحتلال لم تستطع توجيه اي تهمة محددة لهم.

وبالنسبة للطلبة الجامعيين، فقد تعرضوا لمثل هذه الاجراءات، ففي يوم ١٠ آذار ١٩٨٧ على سبيل المثال اعلنت جامعة النجاح قائمة باسماء (١١) طالباً فرضت عليهم سلطات الاحتلال الاقامة الاجبارية، وفي ١٨ آذار ١٩٨٧ تم تحديد اقامة عشرة من طلبة جامعة بيرزيت، ثم تحول الامر الى طردهم نهائياً من وطنهم ومدنهم وقراهم في فلسطين ، وفي العشرين من

تموز/ يوليو ١٩٨٧ خضـع (١٩) من طلبة جامعة بيرزيت واحد موظفيها .لامر تمديد اقاماتهم(١١).

الاعتقالات الادارية:

تنص الاوامر العسكرية الاحتلالية ٣٧٨، ٨١٥، ٨٧٦ على العمل بالاعتقال الاداري دون محـاكمـة لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد، ومنذ الرابع عشر من اغسطس/ آب/ ١٩٨٥، وسع وزير الحرب الاسرائيلي اسحق رابين هذا الامر ليشمل الجامعات الفلسطينية.

ويمكننـا هنـا ايراد مثالين على العقوبات المترتبة على هذا الاجراء على النحو التالي(١٢):

١ ـ في جامعة بيرزيت: قضى طلاب جامعة بيرزيت ما مجمـوعـه (١١٢١) يومـا في العام الدراسي ٨٥/١٩٨٦، كما تم اعتقال (٩٤) طالباً وستة من اعضاء الهيئة التدريسية في العام ٨٦/ ١٩٨٧.

٢ ـ في جامعة النجاح: بلغ عدد الطلاب الذين تم اعتقالهم ضمن عملية الاعتقال الاداري تسعة أشخاص في اذار ١٩٨٧.

الاعتقالات:

يخـول الامـر العسكـري الاحتـلالي رقم (٣٧٨)(١٣) كل رجل أمن اسرائيلي او جندي حق اعتقـال الاشخـاص وتوقيفهم لمدة (١٤) يوم وللمحكمـة العسكـريـة صلاحيـة تمـديد هذا التوقيف لمدة تصل الى (٦) أشهر دون محاكمة.

وتفيد المعطيات بان ٩٠٪ من طلاب جامعة بيرزيت تعـرضـوا لهذا النوع من الاعتقال في العـام الدراسي ٨٤/١٩٨٥، وفي العـام ٨٥/١٩٨٦ تعرض ٦٢٪ من الطلبة للاعتقال، اذ بلغ مجموع ايام الاعتقال ضدهم (٧٩٤)، اما الهدف النفسي من هذا الاجراء الذي شمل كل الجامعات الفلسطينية والذي تتوخى سلطات الاحتلال تحقيقه، فيتمثل بزرع الرعب والخوف في قلوب المـواطنين ووضع العراقيل امام حياة الفرد او الجماعة.

علاوة على كل هذه الاجـراءات القمعيـة التعسفية، فقد تعرض العديد من ابناء الشعب الفلسـطيني الى الابعـاد والنفي خارج وطنهم حيث بلغ عدد المبعدين حتى مطلع حزيران/ ٨٧ ما مجموعه ٢٤٥٦ مبعد بينهم عدد كبير من طلبة ومـدرسي الجامعات، كان آخرهم رئيس مجلس طلبـة جامعـة بيرزيت ورئيس جامعـة النجاح اللذين صدر قرار ابعادهما بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٧.

كمـا مارست سلطات الاحتـلال وما زالت سياسة المداهمات البوليسية التي عرضت حياة المدرسين والطلاب للخطر المستمر، واسفرت هذه المـارسات القمعية عن استشهاد اعداد كبيرة منهم على مدار السنين الماضية.

فخـلال العـام الدراسي ٨٦/١٩٨٧ على سبيـل المثـال، تعرضت الجامعات الفلسطينية كافـة الى عدة أشكـال من المداهمات وعمليات الاقتحـام الاستفـزازيـة، واستخـدمت فيهـا الغازات المسيلة للدموع داخل المباني الجامعية المغلقـة، كما أدى استخدام الاسلحة من قبل جنـود الاحتـلال داخل حرم جامعة بيرزيت في احـداث الرابع من كانون اول/ ١٩٨٦ والثالث عشر من نيسان/ ١٩٨٧ الى سقوط ثلاثة شهداء من الطلبة وجرح (١٤) اخرين، جراح بعضهم خطيرة(١٤).

كما تعرضت الجامعات الفلسطينية في فترة ما قبل اندلاع الانتفاضة في الاراضي المحتلة الى المـداهمـات الضريبيـة المتواصلة، التي كانت تفرض فيها سلطات الاحتلال مبالغ مالية خيالية على الممتلكات والمواد الثقافية والتربوية والعلمية التي يجب ان تكون اصلا معفاة من الضرائب، هذا علاوة على عمليـات الاقتحـام الارهـابيـة والاعتـداءات السـافـرة التي شنتهـا سوائب المستـوطنـين اليهـود مراراً على صروح العلم والمعاهد الجامعية الفلسطينية عبر السنوات الماضية.

التصدي الفلسطيني:

رغم كل ما تقدم من الاجراءات والممارسات الاحتـلاليـة القمعيـة الحصارية ازاء العملية التعليميـة فان المرء ليشعر بالاعجاب والتقدير ازاء إصرار المؤسسات التعليمية الفلسطينية على مواصلة فعالياتها ونشاطاتها الاكاديمية، سيما وانها تسعى دائماً الى الحفاظ على مستوى قدرات فروعهـا وبـرامجهـا الدراسية رغم الاغلاقات والاوامر العسكرية بوقف الدراسة التي استمرت في مراحل متفاوتة اسابيع وأشهر عديدة، حيث قامت هذه الجـامعـات والمؤسسات التابعة لها بالاسراع في تنظيم برامج دراسية جديدة مكثفة ليكون في مقدورها التعويض عما خسره الطلبة بسبب تلك الاجراءات، فكانت تضاعف ساعات الدراسة وتمددها لعدة اسابيع، هذا اضافة الى تنـظيم دورات دراسـة للطلبـة خارج الحـرم الجامعي، بل لقد ذهبت الجامعات مدى ابعد من ذلك حيث شرعت بالتفكير بالتدريس في داخل المعتقـلات الاحتلالية، لكن ذلك اصطدم بعقبة كأداء من قبل سلطات الاحتلال التي اصدرت اوامرها بمنع الدراسة.

التهمة تسييس التعليم:

وهـكـذا واصـلت السلطات الاسرائيليـة الاحتلالية تنفيذ مختلف ممارساتها وملاحقاتها القمعية ضد كل مستويات التعليم الفلسطيني في الاراضي المحتلة تحت ستار وحجج القوانين غير الشرعيـة والتـي فرضـتهـا على الشعب الفلسـطيني لذلك، كان امـراً طبيعيـاً ان نجد حرمات المدارس والمعاهد والجامعات الفلسطينية منتهكة في اغلب الاحيان على ايدي قوات الاحتلال.

امـا التهمة الدائمة ذات الصيغ المختلفة التي طالمـا تذرعت بها السلطات الاسرائيلية في تبرير ممارساتها، فهي الادعاء بقيام الطلبة بـ «أعمال الشغب» او القيام بـ «أعمال تخريبية» او الانتماء الى «المنظمات الفلسطينية المسلحة» او القيام بـ «اعمال التحريض ضد السلطات» او «تسييس التعليم الفلسطيني بشكـل عام» الامر الذي يتعارض مع القوانين المفروضة!!

وليس من شك ان مختلف اشكـال القمع والمحـاصرة الاسرائيليـة لمؤسسـات التعليم الفلسـطينية انما جاءت لحرمان ابناء الشعب الفلسطيني من فرصة التحصيل العلمي والثقافي والتسلح بالوعي، وابقـاء الاجيـال الفلسطينية الصاعدة بعيدة عن هذا السلاح، وتجريدها منه الى ابعد الحدود، وذلك نظراً لاهمية المؤسسات التعليمية والعلم في وعي ومحاربة الاحتلال، ومع ذلك ورغم حدة كل الاجـراءات المـذكورة، فقد تمكن الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة من

تجاوز هذا الحصار والتغلب عليه، وقد تحقق ذلك على نحو مبكر من خلال تحويل المؤسسات التعليمية في ظل الاحتلال من مؤسسات تعليم تقليدية الى مؤسسات تعليم سياسية نضالية ثورية اصبح من مهماتها الاساسية تخريج افواج من الطلاب الوطنين المنتمين لشعبهم وقضيتهم.

المؤسسات الجامعية في ظل الانتفاضة:

ومع انفجار الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في التاسع من كانون الاول/١٩٨٧، دخلت مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية مرحلة جديدة، اذ أصبحت بمثابة قلب الانتفاضة النابض، الى جانب المدارس الثانوية والاعدادية والاخرى. وما ان ادركت السلطات العسكرية الاحتلالية هذه الحقيقة حتى سارعت الى اصدار الاوامر العسكرية باغلاق كل الجامعات والمدارس وحتى رياض الاطفال في الاراضي المحتلة، علماً بان تلك السلطات اعلنت أكثر من مرة عن اعادة فتح المدارس الابتدائية، الا انها سرعان ما كانت تعود لتغلقها بحجة استمرار قيام الطلبة بالمظاهرات ورشق الحجارة.

اما المؤسسات الجامعية الفلسطينية، فلم تسمح السلطات الاسرائيلية بفتحها منذ بداية الانتفاضة وحتى ايامنا هذه والى اشعار آخر.

وعلى صعيد آخر، قامت السلطات العسكرية الاحتلالية بتحويل عدد كبير من المباني التعليمية الجامعية الى ثكنات عسكرية او معتقلات جماعية. وقد تعرضت بيانات الانتفاضة، وخاصة البيان رقم (٣٠) الصادر عن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة الى سياسة السلطات العسكرية الرامية الى تجهيل ابناء الشعب الفلسطيني.

تنديدات واحتجاجات:

في ضوء مواصلة السلطات الاسرائيلية اغلاق مؤسسات التعليم الفلسطينية وايغالها في اجراءات التقييد والمحاصرة والبطش ضدها. فقد انبرت هيئات دولية مختلفة بالتنديد والاستنكار والاحتجاج ضد هذه السياسة القمعية، وقد تزايدت اصوات التنديد الدولية مع استمرار الانتفاضة واصرار جماهيرها على التصدي لمخططات الاحتلال.

فقد اعربت وكالة الغوث الدولية في بيان اصدرته يوم ٢٤/١/١٩٨٩ عن قلقها الشديد ازاء استمرار اغلاق مؤسسات التعليم وتواصل الاصابات في الاراضي المحتلة[١٥] كما «أرسل ٣٣٥ شخصاً من كبار رجال الفكر والادب في الجامعات الفرنسية عريضة احتجاج الى وُزير الدفاع الاسرائيلي اسحق رابين طالبوه فيها بفتح الجامعات في المناطق المحتلة»[١٦].

وفي تونس «نددت الندوة العربية حول الممارسات الاسرائيلية ضد المؤسسات التعليمية في الأراضي العربية المحتلة والاجراءات العسكرية المفروضة على هذه المؤسسات والمخالفة لابسط حقوق الانسان ولمعاهدة جنيف والقوانين والاعراف الدولية المتعلقة بحقوق الانسان تحت الاحتلال»[١٧].

وفي بيان اصدرته يوم ٢٠/٥/١٩٨٩، عادت وكالة الغوث الدولية ـ اونروا ـ واعربت عن عدم ارتياحها لحرمان آلاف الفلسطينيين من حق التعليم بسبب الغلق الاجباري للمدارس

والجامعات»[١٨]. كما «وجهت لجنة الجامعة العربية المكلفة بالبرامج التربوية لصالح طلبة الاراضي المحتلة نداء الى اليونسكو كي تتدخل من اجل اعادة فتح المؤسسات التعليمية الفلسطينية المغلقة في الضفة الغربية وقطاع غزة»[١٩]. وفي وقت لاحق «طلبت منظمة اليونسكو من اسرائيل اعادة فتح المؤسسات التربوية والثقافية في الاراضي المحتلة التي اقفلت بموجب امر عسكري للعام الدراسي الثاني على التوالي. ونددت اليونسكو بالوضع التربوي والثقافي المأساوي في الاراضي المحتلة او الوضع الذي يشكل انتهاكاً لحقوق الانسان الذي اوجدته سياسة سلطات الاحتلال الاسرائيلية وممارساتها»[٢٠].

ورغم عشرات بيانات الشجب والاحتجاج الدولية الصادرة عن مختلف الهيئات والمنظمات الدولية ضد سياسة اغلاق المؤسسات التعليمية الفلسطينية في الاراضي المحتلة، الا ان السلطات الاسرائيلية واصلت اصرارها، وعن سبق تخطيط، على اجراءات الاغلاق والمحاصرة والقمع للجامعات الفلسطينية، غير انها رضخت في منتصف تموز ١٩٨٩ للضغوطات الدولية، واعلنت عن فتح المدارس الابتدائية والاعدادية، ولم يكن هناك ادنى شك بان موافقة السلطات الاسرائيلية على فتح المدارس لم تكن الا مناورة مفضوحة لامتصاص الضغوط والنقمة الدولية المتزايدة ضد السياسة القمعية الموجهة ضد المؤسسات التعليمية الفلسطينية، وفعلا عادت تلك السلطات واغلقت عشرات المؤسسات التعليمية في انحاء الضفة الغربية خلال الاسابيع والاشهر القليلة التي اعقبت قرارها المذكور.

الصمود الفلسطيني والتعليم البديل:

في ظل هذه السياسة القمعية ـ التجهيلية ـ الضاغطة، كان لا بد من الصمود الفلسطيني، والتغلب على هذه السياسة، لادراك الجماهير الفلسطينية وقيادتها الموحدة بان الامر يتعلق بحرب شاملة ـ حرب وجود وكيان مع سلطات الاحتلال الاسرائيلية ـ وكان لا بد من ايجاد البديل التعليمي الفلسطيني، الذي يمكن بواسطته التعويض ولو جزئيا عن الجامعات والمدارس التي احتلتها واغلقتها السلطات العسكرية الاسرائيلية خلال الانتفاضة، وقد ضم هذا التعليم قطاعاً واسعاً من الطلاب الفلسطينيين بلغ حوالي مائتي الف طالب، واتخذ من المباني العامة والنوادي وحتى البيوت مراكز له.

والجدير بالتنويه هنا ان اللجان الشعبية والتعليمية، التي افرزتها الانتفاضة، هي التي قادت عملية التعليم البديل الذي اشتمل على التعليم الشعبي الواسع، والتعليم الذاتي والبيتي، وذلك بغية تمكين الطلاب الفلسطينيين من مواصلة التحصيل التعليمي الى جانب تواصل الانتفاضة، وبغية احباط السياسة الاحتلالية التجهيلية.

ومرة اخرى، واصلت السلطات الاسرائيلية ملاحقاتها للتعليم الفلسطيني، فحظرت ايضا بالاوامر العسكرية ممارسة التعليم الشعبي والذاتي، واعتقلت عدداً كبيراً من المعلمين والمشرفين على تلك العملية، كما صادرت واغلقت عدداً من المؤسسات العامة والنوادي والبيوت

التي استخدمت كمراكز للتعليم الشعبي. الا ان الانتفاضة الفلسطينية واصلت التصدي، وواصلت عملية التعليم الشعبي في كل مدينة وقرية ومخيم، باعتبار ان هذه مهمة من مهماتها النضالية البنائية لابناء وأجيال الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، وفي هذا الصدد قامت اللجان الشعبية بايجاد وتخصيص المباني والبيوت البديلة لتلك التي اقدمت السلطات الاسرائيلية على اغلاقها او الاستيلاء عليها عسكريا.. والى جانب هذا كله، بادرت اللجان الى طرح وتطبيق اقتراحات التعليم المسجدي - اي تحويل المساجد الى مدارس تعليمية خلال ساعات النهار.

وفي هذا الصدد أكد مراسل صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية للشؤون العربية «اوري نير» قائلاً: «في اعقاب الحرب التي لا تعرف هوادة والتي تشنها السلطات الاسرائيلية ضد مؤسسات التعليم الفلسطينية في المناطق، فقد اخذت الانتفاضة تدير دورات تعليمية في اماكن مختلفة. ومضمونها الرئيسي وطني - فلسطيني، كما يتحدث مواطنون كثيرون عن العدد الكبير المتزايد للمؤسسات التي اخذت تنضم الى جهد التعليم الشعبي مثل المساجد»[٢١].

وذكرت صحيفة «هآرتس» في وقت لاحق «ان شرطة القدس كشفت النقاب عن ان جامعتي بيرزيت وبيت لحم اللتين اغلقتا قبل سنة ونصف، قد اقامتا مراكز بديلة لهما في مدارس خاصة في القدس الشرقية، حيث يأتي عدد كبير من طلاب الجامعتين للدراسة في هذه المراكز»[٢٢]

وصرح «البرت اغارازيان» وهو متحدث باسم جامعة بيرزيت، لوكالة انباء رويتر قائلاً: «في المنازل، والمساجد، والكنائس، والمكاتب يواصل الوف الفلسطينيين سراً دراساتهم الجامعية تحدياً لسلطات الاحتلال الاسرائيلي اننا نحاول الحفاظ على بنية التعليم الجامعي حتى لا تتلاشى»[٢٣].

كما أكدت صحيفة «عل همشمار» الاسرائيلية قائلة: «رغم اقدام السلطات الاسرائيلية على اغلاق الجامعات، الا ان الدراسة غير الرسمية استمرت خارج اطار اسوار الجامعات، وان المحاضرين يعكفون على اعداد الشهادات للطلبة»[٢٤].

في ضوء الصورة التفصيلية سابقة الذكر، فانه يمكن تلخيص الحقائق المتعلقة بجوانب المسيرة التعليمية في الاراضي المحتلة بالنقاط الجوهرية التالية:

١ - ان الاوضاع التعليمية الفلسطينية، وخاصة الجامعية منها، تشهد منذ سنين طويلة، وبصورة اشد واشرس بعد اندلاع الانتفاضة، مداهمات عسكرية، واجراءات وقيود حصارية تستهدف قتل هذا الجسم التعليمي الحضاري، الامر الذي أملى ضرورة الخروج من هذا المأزق والتغلب على هذه الظروف القاسية.

٢ - ان طبيعة الصراع المحتدم بين جماهير الشعب العربي الفلسطيني في الوطن المحتل وبين السلطات الاسرائيلية الاحتلالية هو صراع حضاري شامل، والعملية التعليمية العلمية تشكل جانبا اساسياً فيه.

٣ - لقد تمكنت قيادة الانتفاضة من ادراك هذا البعد بجوانبه المتعددة، وأخذت على عاتقها مهمة

ايجاد البديل التعليمي والاشراف عليه ومتابعة تنفيذه مما ترتب عليه بالتالي تشكيل جهاز وهيئات - ادارية قيادية - تنفيذية لذلك.

٤ - لقد عمقت حدة وشمولية ومصيرية الصراع مع السلطات الاسرائيلية، وكذلك الظروف التعليمية غير العادية التي فرضتها تلك السلطات، الاصرار على التعليم ومواصلة التحصيل العلمي وتنمية الرغبة في ذلك لدى ابناء الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، الامر الذي تجلى بانخراط حوالي مائتي الف طالب وطالبة من جماهير الانتفاضة في مهمة التعليم الشعبي.

وفي هذا كله جانب من جوانب التحدي الكبير الذي يخوض غماره الشعب العربي الفلسطيني بجسارة وجدارة واصرار اسطوري ضد السلطات الاسرائيلية المحتلة.

هوامش

١ - مقالة «التعليم العالي الفلسطيني في الارض المحتلة خلال عشرين سنة من الاحتلال»، صحيفة **القدس** المقدسية، عدد ٨/٦/١٩٨٧.

٢ - «المشاكل والعقبات التي تواجه الجامعات الفلسطينية في الاراضي المحتلة»، صحيفة **الفجر** المقدسية، عدد ٤/١٠/١٩٨٧.

٣ - انظر التعليم العالي الفلسطيني في الارض المحتلة/ مصدر سبق ذكره، والمشاكل التي تواجه الجامعات/ مصدر سبق ذكره، مسؤوليات التعليم العالي/ صحيفة **القدس** المقدسية، عدد ١٩/٨/١٩٨٩.

٤ - انظر فلسفة التعليم العالي في الوطن المحتل/ ورقة مقدمة من جامعة النجاح الوطنية/ ندوة عمان ٦ و ٧ نيسان/ ١٩٨٥، وكذلك واقع التعليم العالي في الوطن الفلسطيني المحتل/ تقرير دائرة التربية والتعليم العالي في منظمة التحرير/ ندوة عمان ٦ و ٧ نيسان/ ١٩٨٥.

٥ - التعليم العالي الفلسطيني في الأرض المحتلة/ مصدر سبق ذكره.

٦ - المشاكل والعقبات/ مصدر سبق ذكره.

٧ - التعليم العالي الفلسطيني/ مصدر سبق ذكره.

٨ - الصحف العربية والعبرية الصادرة في الارض المحتلة يوم ٥/١٢/١٩٨٦.

٩ - تقرير لجنة التحقيق للقضاة الدوليين حول الامر العسكري (٨٥٤)، الصادر في نهاية عام ١٩٨٤.

١٠ - المصدر السابق.

١١ - انظر دراسة التعليم العالي الفلسطيني في الارض المحتلة خلال عشرين سنة من الاحتلال/ صحيفة **القدس** المقدسية عدد ٨/٦/١٩٨٧، كذلك دراسة الطلاب العرب في الارض المحتلة رأس الحربة في مواجهة الاحتلال/ عن اللجنة الملكية لشؤون القدس/ صحيفة **صوت الشعب** الاردنية عدد ١٢/٦/١٩٨٨، كذلك دراسة مسؤوليات مجلس التعليم العالي/ صحيفة **القدس** المقدسية ٢٩/٨/١٩٨٩.

١٢ - المصدر السابق

١٣ - المصدر السابق نفسه، كذلك وقائع ندوة مشاكل التعليم الجامعي في الوطن المحتل والروح الجامعية/ ٦ و ٧ نيسان ١٩٨٥/ عمان - الأردن.

١٤ - الصحف المقدسية الصادرة يوم ٥/١٢/١٩٨٦ ويوم ١٤/٤/١٩٨٧.

١٥ - صحيفة **الشعب** المقدسية، عدد ٢٥/١/١٩٨٩.

١٦ ـ صحيفة دافار الاسرائيلية، عدد ٨/ ٣/ ١٩٨٩.

١٧ ـ صحيفة صوت الشعب الاردنية، عدد ١/ ٤/ ١٩٨٩.

١٨ ـ صحيفة صوت الشعب الاردنية، عدد ٢١/ ٥/ ١٩٨٩.

١٩ ـ المصدر السابق

٢٠ ـ صحيفة الدستور الاردنية، عدد ٣١/ ٥/ ١٩٨٩.

٢١ ـ صحيفة هآرتس الاسرائيلية، عدد ٣/ ٣/ ١٩٨٩.

٢٢ ـ صحيفة هآرتس الاسرائيلية، عدد ١٩/ ٣/ ١٩٨٩.

٢٣ ـ صحيفة صوت الشعب الاردنية، عدد ٢٨/ ٤/ ١٩٨٩.

٢٤ ـ صحيفة عل همشمار الاسرائيلية، عدد ١٩/ ٦/ ١٩٨٩.

مجلس التعليم العالي في الأرض الفلسطينية المحتلة

خلدون عبدالرحمن

مقدمة:

من جملة الحقائق التي تدعو الى الاعجاب حقاً بالشعب العربي الفلسطيني، تلك الحقيقة التي مؤداها أن الشعب الفلسطيني نجح رغم ظروف الاحتلال القاسية في انجاز مؤسساته التعليمية العالية التي خرّجت حتى عام ١٩٨٣ ما نسبته (٣٠/ ١٠٠٠) من مجموع عدد السكان، وهي نسبة تضاهي نسبة الجامعيين الى مجموع السكان في الولايات المتحدة الأمريكية، وتزيد على (١٨/ ١٠٠٠) قياساً الى ما حققه الاتحاد السوفياتي، وعلى (٩/ ١٠٠٠) قياساً الى ما حققته فرنسا!.

وقد جاء هذا النجاح محبطاً لكل المخططات الصهيونية الرامية الى تجهيل الشعب الفلسطيني، ومتجاوزاً كافة الصعوبات التي كانت تواجه الطالب خارج وطنه.

ولم تدخر سلطات الاحتلال وسعاً في محاصرة هذا الإنجاز من خلال اصدار الأوامر العسكرية الهادفة الى تيئيس الشعب الفلسطيني وارهاقه.

فكان أن أصدرت في شهر تموز عام ١٩٨٠ الأمر العسكري رقم ٨٥٤ المخالف لكافة الأعراف الدولية، والذي جاء تعزيزاً للأمر العسكري التعسفي رقم ٦٥ عام ١٩٦٧، الذي اطلق عليه (امر بشأن حظر ممارسة المهن). من حيث ادعاء الحق في اغلاق المؤسسات التعليمية والحكم بالسجن والتغريم على المخالفين، ناهيك عن كثير من العقوبات المجحفة.

وفي ظل تعرض الجامعات العربية في فلسطين المحتلة الى الكثير من صنوف الاضطهاد، التي اتخذت صور الاعتداء والمداهمة والاعتقال والابعاد لكثير من الاساتذة والطلبة، واغلاق هذه الجامعات لفترات تطول وتقصر، وأوامر حظر الكثير من الكتب ومحاصرة التعليم باللغة العربية ومحاولة اضعاف الثقافة الاسلامية ـ كان لا بد من بروز إطار مركزي تنتظم فيه المؤسسات التعليمية الجامعية، ويرصد مظاهر نموها وضعفها، ويمدها بالدراسات والاحصاءات التي تكشف عن واقع التعليم العالي بصدق. وكان أن برز مجلس التعليم العالي ـ اللجنة التنفيذية (بتاريخ ١٧/ ٦/ ١٩٧٧)، حيث تتكون اللجنة

التنفيذية للمجلس من رئيس ونائب للرئيس وأمين للسر وأمين للصندوق وسبعة اعضاء، اضافة الى مراقبين.

وتظهر قائمة اللجنة التنفيذية لمجلس التعليم العالي للفترة ما بين ٢١/١٠/١٩٨٣ - ٧/٢/١٩٨٦، شمولاً لكافة القطاعات التعليمية والمهنية في الأرض المحتلة، إذ ضمت الى جانب اساتذة يشغلون مناصب ادارية رفيعة في الجامعات، اشخاصاً يشغلون مناصب نقابية، مثل نقيب أطباء الاسنان ورئيس بلدية البيرة المنتخب.

وتنضوي تحت لواء مجلس التعليم العالي كافة الجامعات والكليات المتوسطة والمعاهد الشرعية في الارض المحتلة، وأهمها:

★ الجامعة الاسلامية (غزة).

★ جامعة بيت لحم.

★ جامعة بيرزيت (رام الله).

★ جامعة الخليل.

★ جامعة القدس وكلياتها.

★ جامعة النجاح الوطنية.

★ المعهد الفني الهندسي/ البوليتكنيك/ الخليل.

★ كلية العلوم الاسلامية (القدس).

ومما جاء في النظام الاساسي لمجلس التعليم العالي:

(ايماناً من النقابات المهنية في القدس.. والتي يشار اليها بمجمع النقابات المهنية بأن التعليم ذو شأن خطير في حياة الشعوب ومستقبلها، وبأن التعليم في المناطق المحتلة بمسيس الحاجة الى الرعاية والدعم، وبدافع من شعورها الصادق بأن لهذا الموضوع تعلقاً مباشراً باعضائها وبالمواطنين جميعاً، قررت اقامة هيئة عليا للتعليم وفق النظام التالي:

المادة الأولى: أسس مجمع النقابات المهنية هيئة للتعليم تسمى (مجلس التعليم العالي) يكون مقره القدس، ويحق له إقامة فروع حسب حاجاته.

المادة الثانية: غايات وأهداف مجلس التعليم العالي ما يلي:

أ - التنسيق بين الجامعات القائمة وتطويرها الى مستويات أرفع.

ب - العمل على انشاء جامعات ومعاهد عليا ومراكز ثقافية ومكتبات حسبما تقضي الحاجة وفي نطاق الامكانات المتاحة.

جـ - اجراء الدراسات والبحوث والنشاطات التي تستهدف الارتفاع بمستوى التعليم والثقافة.

د - تطوير بعض الكليات القائمة الى المستوى الجامعي حسب خطة يضعها المجلس.

هـ - التنسيق مع الجامعات العربية لتنظيم عملية قبول الطلاب في تلك الجامعات.

و - توفير الأموال في الداخل والخارج لفائدة التعليم العالي وبهدف توسيع ورفع مستوى خدماته.

ز - المساعدة المادية والمعنوية للطلبة المؤهلين لمواصلة تعليمهم محلياً وفي الخارج.

ح - اعداد الكوادر القادرة على التدريس في الجامعات والمعاهد العليا بتأهيلها وارسالها الى الخارج.

المادة الخامسة عشرة: يدير أعمال مجلس التعليم العالي لجنة تنفيذية مكونة من احد عشر

عضوا كحد أدنى وثلاثة عشر عضواً كحد أعلى ينتخبهم المجلس من بين أعضائه لمدة سنتين بطريقة الاقتراع السري، كما يجوز انتخاب شخص غائب إذا قدم للجنة إشعاراً بقبول الترشيح.

★★★

١ - واقع المكتبات والمقاعد الدراسية في المؤسسات التابعة لمجلس التعليم العالي للأعوام الدراسية ٨٤/٨٥ - ٨٥/٨٦:

تشير الجداول الاحصائية رقم (١، ٢) الصادرة عن مجلس التعليم العالي ضمن دليله الاحصائي لسنة ١٩٨٤ الى أن نصيب الطالب من الكتب الجامعية قليل إذا ما قورن بالجامعات الأخرى، إذ أن متوسط نصيب الطالب في الضفة الغربية ١٨ كتاباً فقط وأقل من ذلك في المعاهد المتوسطة.

ومن الملفت للنظر أن متوسط نصيب الطالب من الكتب في الجامعة الاسلامية لا يتجاوز ٤ كتب فقط، مما يعني أن المكتبات بشكل عام بحاجة إلى مخصصات اضافية لتصل الى المستوى المنشود، اما مكتبة الجامعة الاسلامية فهي بحاجة الى عناية مكثفة، وبالنسبة للمقاعد المخصصة للطلبة في المكتبات فهي لا تفي بالحاجة، إذ أن متوسط نصيب المقعد من الطلبة هو (٢٠١)، بينما هو في المعاهد (٨٠ طالباً). إضافة الى ان المتوسط العام في جميع مؤسسات التعليم العالي هو ١٨٨ طالباً للمقعد الواحد، مما يدعو الى إفساح قاعات اضافية للمطالعة وتزويدها بالمقاعد.

وباستقراء الجدول (١) الخاص بالمكتبات والمقاعد للسنة الدراسية ٨٥/٨٦ نلاحظ أن مكتسبات الجامعات التابعة للمجلس قد حققت زيادة بواقع (٥٣٩٨٢) كتاباً جاءت في اغلبها نتيجة الزيادة في مقتنيات الجامعات من الكتب والنشرات، في الوقت الذي تحققت فيه زيادة في المقاعد بواقع (٢٣٨) مقعدا بشكل عام، علماً أن عدد الطلبة قد تزايد بواقع (١٤١٦) طالباً.

كما يلاحظ ان هناك نقصاً في معدل مكتبات المعاهد بواقع (١٥٨٠) كتاباً اضافة الى نقص في عدد المقاعد بواقع (٦٠) مقعداً.

٢ - واقع استيعاب المؤسسات التعليمية للطلبة للأعوام الدراسية ٨٤/٨٥ - ٨٥/٨٦:

يشير الجدول الاحصائي رقم (٣) للعام الدراسي ٨٤/٨٥ إلى أن جامعتي النجاح وبيت لحم تقعان في رأس قائمة اختيار الطلبة، وتليهما الجامعة الاسلامية في غزة، ثم بيرزيت، فالخليل.

كما يشير الى أن حجم استيعاب الجامعات الفلسطينية قد بلغ ٤٧٪ فقط من مجموع حجم الطلبة الذين تقدموا بطلبات تسجيل، ثم يتدنى هذا الرقم إلى ٣٩٪ عند مرحلة التسجيل، علماً بأن مجموع الطلبات التي قدمت الى مؤسسات التعليم العالي قد بلغ ١١٩٤٥ بينما بلغ مجموع الناجحين في الثانوية العامة في الضفة الغربية فقط ٧٣٢٦، مما يدل على أن الطالب يقدم أكثر من طلب لأكثر من مؤسسة جامعية.

وقد أظهر الدليل الاحصائي للعام ٨٥/٨٦ تناقصاً في أعداد المتقدمين بطلبات الى الجامعات قياساً إلى العام ٨٤/٨٥، كما أظهر ايضاً تناقصاً في عدد المقبولين قياساً الى العام الدراسي السابق باستثناء جامعتي النجاح والخليل. وقد اعاد الدليل الاحصائي أسباب هذا التناقص الى

معدل زيادة أعداد الطلبة في الثانوية ونسب نجاحهم، ووصول بعض المؤسسات الجامعية الى استيفاء طاقتها القصوى، وسوء الأوضاع الاقتصادية.

٣ ـ العاملون في التدريس:

★ برامج الكليات الجامعية المتوسطة:

يشير الدليل الاحصائي للعام الدراسي ٨٤/ ٨٥ إلى:

أ ـ خلو مجموع العاملين في تدريس المرحلة المتوسطة من حملة الدكتوراة.

ب ـ بلغ مجموع حملة الماجستير العاملين في التدريس للمرحلة الجامعية المتوسطة ٢٦، منهم ٢٠ تخصص هندسة ويعملون في معهد البوليتكنيك، وقد شكلوا ما نسبته ١٧٪ من المجموع العام للعاملين في التدريس.

جـ ـ بلغ مجموع حملة البكالوريوس ٧٨ شخصاً، منهم ١٢ تخصص هندسة ويعملون في البوليتكنيك، ويليهم المتخصصون في الدراسات الاسلامية وقد بلغ عددهم ١١ شخصاً، ثم المتخصصون في المواضيع الأخرى.

د ـ مجموع حملة الدبلوم ٥٣، منهم ٤١ تخصص هندسة ويعملون في البوليتكنيك و ١٠ تخصصهم إدارة فنادق يعملون في معهد ادارة الفنادق ـ جامعة بيت لحم، ثم إثنان في مواضيع مختلفة.

هـ ـ يلاحظ قلة الاناث العاملات في البرامج المتوسطة ٦,٪.

و ـ نسبة مجموع حملة الماجستير والبكالوريوس الى العاملين في التدريس هو ٦٦٪.

ز ـ كان نصيب العامل الواحد في التدريس ١٠ طلاب. وباحتساب نصيب عضو هيئة التدريس (حامل الماجستير) من الطلبة فقد وجد أنه ٥٨ طالباً مما يبين الاعتماد كثيراً على حملة البكالوريوس والدبلوم أيضاً في عملية التدريس.

برامج الجامعات (البكالوريوس)

يشير الدليل الاحصائي للعام الدراسي ٨٤/ ٨٥ إلى:

أ ـ عدد حملة الدكتوراة من بين العاملين في تدريس برامج البكالوريوس هو ٢٩٢ أي ما نسبته ٣٥٪ تقريباً من عدد العاملين في التدريس، بينما بلغ عدد حملة الماجستير ٣٢٥، أي ما نسبته ٣٩٪ تقريباً.

ب ـ مجموع أعضاء هيئة التدريس (من حملة الدكتوراة والماجستير) هو ٦١٧ (من بينهم ٩٢ عضو إناث) وجاءت نسبتهم الى اجمالي عدد العاملين في التدريس ٦٥٪ بينما كانت نسبة العضوات ١٥٪.

جـ ـ عدد حملة البكالوريوس العاملين في تدريس برامج البكالوريوس هو ١٩٧ ويشكلون نسبة ٢٤٪ الى مجموع عدد العاملين في التدريس.

د ـ حملة الدبلوم ١٣ وقد شكلوا نسبة ٢٪ تقريبا وهي نسبة أقل من نسبتهم في حقل العاملين في تدريس البرامج المتوسطة.

هـ ـ متوسط نصيب العامل في التدريس من الطلبة هو ١٦ طالباً أما نصيب عضو هيئة التدريس (حملة الدكتوراه والماجستير) فهو ٢١ طالباً.

وقد جاء في التحليل الكلي للعاملين في التدريس للعام الدراسي ٨٥/ ٨٦

أ ـ بلغ مجموع العاملين من جميع المؤهلات في مؤسسات مجلس التعليم العالي ببرامجها المختلفة (البكالوريوس والدبلوم) ١٠٣٦ منهم ٨٩٣ أي ما نسبته ٨٦٪ يعملون في برامج بكالوريوس. و٢٣ + ١٢٠ = ١٤٣ = ١٤٪ في برامج متوسطة.

ب ـ متوسط نصيب العاملين في التدريس على اختلاف شهاداتهم هو ١٦ طالباً.

٤ ـ خريجو مؤسسات التعليم العالي ضمن برامج البكالوريوس والدبلوم للعام الدراسي ٨٣/ ٨٤:

يشير الدليل الاحصائي لمجلس التعليم العالي الى ما يلي:

١ ـ هناك اختلاف في تسمية التخصص الواحد بين بعض المؤسسات.

٢ ـ هناك تخصصات مطروحة في الكليات لم يتخرج منها أحد حتى العام الدراسي ١٩٨٤/ ١٩٨٥. كذلك برنامج الدراسات العليا.

٣ ـ بعض التخصصات مطروحة في أكثر من كلية (الجغرافيا مثلاً).

٤ ـ يتساوى مجموع المتخرجين من الجنسين تقريبا.

٥ ـ على مستوى التخصصات: تتصدر اللغة العربية أعداد المتخرجين تليها المحاسبة، إدارة الأعمال فاللغة الانجليزية ثم ادارة الاعمال فالشريعة فالتمريض فالتربية.

٦ ـ على مستوى الكليات: خرجت كلية الآداب ٣٦٢، التجارة ٢٤١، العلوم ١٠٣، الدراسات الاسلامية ٩٨، التربية ٨٧، التمريض ٥٨، الهندسة ٣٣، للعام الدراسي ٨٣/ ٨٤.

٧ ـ على مستوى المؤسسات: تترتب المؤسسات تبعاً لاعداد خريجيها على التوالي: بيرزيت، بيت لحم، النجاح، الخليل، الاسلامية بغزة، جامعة القدس.

٨ ـ تتصدر البوليتكنيك تخصصات الهندسة المختلفة لهذه البرامج، ثم كلية مجتمع النجاح (والأكثرية اناث)، فالمعهدان الشرعيان فادارة فنادق جامعة بيت لحم.

٥ ـ المبعوثون للدراسة:

يشير الدليل الاحصائي لمجلس التعليم العالي للعام الدراسي ٨٤/ ٨٥ الى ما يلي:

١ ـ بلغت نسبة مجموع المبعوثين الى اجمالي العاملين في تدريس برامج البكالوريوس ٢٨٪ من بينهم ٨٤٪ ذكور و ١٦٪ إناث.

٢ ـ بلغت نسبة المبعوثين للحصول على درجة الدكتوراه الى نسبة حملة الدكتوراة من العاملين في برامج البكالوريوس ٤٨٪، أما الماجستير فقد بلغت النسبة ٢٨٪.

٣ ـ بلغت نسبة عدد المبعوثين لنيل درجة الماجستير الى عدد حملة البكالوريوس العاملين ٤٦٪.

ما تقدم يشير الى جانب من الجهود التي يبذلها مجلس التعليم العالي، الذي لولا وجوده كإطار مركزي لتعذر الحصول على معلومات شاملة وكلية تصور الواقع الحقيقي لمؤسسات التعليم العالي في الوطن المحتل، ولتعذر معرفة السبل التي يجب انتهاجها لسد الثغرات التي تعاني منها هذه المؤسسات.

خلدون عبدالرحمن

المصادر:

(١) **الدليل الاحصائي للجامعات الفلسطينية**، ١٩٨٥، مجلس التعليم العالي/ اللجنة التنفيذية ـ مجمع النقابات المهنية/ القدس، إعداد وتوثيق الباحث (يوسف القصاص).

(٢) **الدليل الاحصائي للجامعات الفلسطينية**، ١٩٨٦، مجلس التعليم العالي/ اللجنة التنفيذية ـ مجمع النقابات المهنية/ القدس، إعداد وتوثيق الباحث (يوسف القصاص).

(٣) **دليل الجامعات الفلسطينية**، ١٩٨٥، مجلس التعليم العالي/ اللجنة التنفيذية إعداد وتوثيق الباحث (يوسف القصاص).

(٤) **اعمال ندوة فلسفة التعليم الجامعي والدعوة الى تعريبه**. مجلس التعليم العالي/ اللجنة التنفيذية ـ مجمع النقابات المهنية/ القدس، إعداد وتوثيق الباحث (يوسف القصاص).

(٥) عبدالجواد صالح، **الاحتلال الاسرائيلي واثره على المؤسسات الثقافية والتربوية في فلسطين المحتلة**، مركز القدس للدراسات الانمائية، ط١، لندن، ١٩٨٥.

أثر الانتفاضة على الجيش الإسرائيلي

د. عمران أبو صبيح

مقدمة:

استعراض آثار الانتفاضة على الجيش الاسرائيلي، يقودنا بالضرورة الى المجتمع الاسرائيلي ككل، ذلك ان الجيش يعني كل اسرائيلي يعيش على ارض فلسطين، والذي سيكون جنديا نظاميا كان او احتياطياً.

وآثار الانتفاضة على المجتمع الاسرائيلي كتحصيل حاصل لا يتسنى حصرها في كلمات او تقرير، ذلك ان الانتفاضة ليست مجرد حجارة تلقى او زجاجات تقذف، او اطارات تحرق. انها سلسلة متكاملة من النشاط الثوري الشعبي ارادت ان تطيح بنظرية الامر الواقع الاسرائيلية التي استمرأها حكام اسرائيل في غياب القوة العربية الفاعلة القادرة على قول كلمتها باقتدار، وعلى تنفيذها فعلاً في الميدان.

ومن هنا ينبغي للباحث ان يدخل من هاتين القناتين ليعرف هو، ويطلع القارىء بالتالي، على الآثار الحقيقية للانتفاضة على الجيش الاسرائيلي، او المجتمع الاسرائيلي.

وبداية، فنحن لسنا مع القائلين بعذاب أو وخز الضمير لدى الجندي الاسرائيلي، لا لاننا نجرده من انسانيته، بل لانه تربى على ذلك، على كراهية العرب والحقد عليهم، حتى اذا ما جاءت الانتفاضة، اخرجت لديه كوامن الخوف الذي اوهمه به زعماؤه، فوجد الترجمة الحقيقية في نوازع الارهاب والتنفيس عما في داخله، من ضرب وتكسير، ثم ما يفتأ ان يخلوا الى نفسه ليحاسبها، ويعقد مقارنة بين انسانية الانسان ومخالب الحيوان المفترس. وغالبا ما تنتصر الثانية في ظل الجو المشحون .. فيما تبقى انسانية الانسان مجرد شعار يراود عدداً قليلاً، هو الشذوذ وليس القاعدة وان كان قد احدث خللا في قواعد الجيش الاسرائيلي لا يمكن تجاهله.

ورفض الخدمة في الارض المحتلة لاسباب ضميرية ليس الاصل، بل الصورة التي يعبر عنها الجندي الذي ترتعد فرائصه لدى مواجهة اطفال الحجارة، او الشبان الملثمين، رغم اننا لانغمط حق اولئك الذين ينتمون الى حركات السلام (وهم قلة)، ومع هذا كله، فلم يعتد قادة اسرائيل ان يسمعوا كلمة «لا» صادرة من جندي او ضابط، الا ابتداء من حرب لبنان وهذا توجه

يتنافى مع المبادىء الصهيونية بالذات، سواء أكان الرفض ضميرياً ام خوفاً..

وكأني بكل جندي اسرائيلي يتساءل: ثم ماذا؟ أين مستقبلي؟ وهل كتب علي ان احمل السلاح الى ما لانهاية ومن ثم اسلمه الى ابنائي؟ هذه التساؤلات تطفو على السطح في ظل الطبقية والتمييز وتقود الى البديل: المخدرات، او الانتحار، او الهجرة، ذلك انه لا يرى في نهاية النفق المظلم اشارة ضوء خافتة تزين له الحياة المستقبلية في ظل ظروف الصد الاسرائيلية في الميزان السياسي.

على ان ما يهم قادة الجيش في الدرجة الاولى هو مواصلة التدريب، بحيث يكون الجيش مستعداً لمواجهة الاحداث والقيام بما يسند اليه من مهام عدوانية وتوسعية، وهذا امر عزيز في زمن الانتفاضة، وبذلك يكون الجندى «المتميز» قزماً في مواجهة المستجدات على الساحة الفلسطينية والمجابهة المستقبلية على حد سواء.

والقادة العسكريون الذين ظنوا لاول وهلة ان الانتفاضة مجرد سحابة صيف ستتلاشى في ظل تكنولوجيا المطاط والمعدن والغاز والرصاص الحي والارهاب والتجويع.. وما الى ذلك، قد اسقط في ايديهم وهم يرون طاقات متفجرة تتجدد، فاخذوا يتململون. وفيما عدا الطامعين منهم بالمراكز العليا او الذين يتبنون مواقف يمينية متطرفة، فان ضباط الحكم العسكري يعبرون عن عدم رضاهم من الوضع الراهن ويأملون نهاية سياسية له، ونجد ترجمة عملية لهذا التوجه من خلال التجمعات التي افرزها ضباط الاحتياط، وهم ركن اساسي في الجيش الاسرائيلي، يثير القلق في اركان الحكم.

لعل اكبر آثار الانتفاضة على الجيش الاسرائيلي واعظمها انها استطاعت ان تعريّ مقومات المجتمع الاسرائيلي، وبضمنه الجيش، تلك المقومات التي حاول حكام الكيان الاسرائيلي ابقاءها طي الكتمان، واظهرت بما لايقبل مجالا للشك ان المجتمع الاسرائيلي ليس سوى شذاذ آفاق اجتمعوا في دائرة الخوف والهلع لينشئوا كيانا لا يملك مقومات الوجود والبقاء.

ويبقى السؤال: هل ينجح العسكر في قمع الانتفاضة؟ لن نجيب عن هذا السؤال، ذلك ان الاجابة قد قفزت على لسان كل جندي وضابط اسرائيلي.

والى اين ستقود الانتفاضة المجتمع الاسرائيلي (ومعه الجيش)؟ سؤال يجيب عنه الزمن.. فهو عمر الانتفاضة المديد الى ان تشرق شمس الحرية والانعتاق من الاحتلال.

★★★

من المعروف بأن التناقضات التي يعيشها المجتمع الاسرائيلي بحكم انعدام التجانس بين كافة شرائحه وطبقاته الاجتماعية، وبحكم الظروف النفسية القاسية التي خلفتها النظرية الصهيونية من حروب وازمات اقتصادية وصراعات داخلية بين يهود شرقيين ويهود غربيين وما شابه ذلك، قد عكست نفسها على التركيب المهني والطبقي والاجتماعي والاقتصادي للكيان الاسرائيلي برمته، وبالتحديد على المؤسسة العسكرية للكيان الاسرائيلي، والتي تعتبر بمثابة الدرع الواقي للحركة الصهيونية والصمام التاريخي لحلم «دولة اسرائيل الكبرى».

لقد عانى الجيش الاسرائيلي الذي «لايقهر»

والمؤسسة «الاكثر احتراما» في الكيان الاسرائيلي، خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، من هزات عنيفة افقدته الهيبة التي كان يتمتع بها داخل الكيان الاسرائيلي، حيث اثبتت حرب اكتوبر ١٩٧٣، وحرب الليطاني عام ١٩٧٨ وحرب «سلامة الجليل» عام ١٩٨٢، والانتفاضة الجماهيرية الباسلة عام ١٩٨٧، بأن المؤسسة العسكرية الاسرائيلية التي عاشت حقبة طويلة من الزمن على وهم مقولة «الجيش الذي لايقهر، ومقولة «الذراع الطويلة»، عاجزة عن الصمود امام ارادة الجماهير في نيل حريتها واستقلالها.

لقد ادت الانتفاضة الجماهيرية الباسلة في الضفة والقطاع، والتي اعتبرت في نظر المحللين السياسيين والعسكريين على حد سواء، الهزة الاعنف في تاريخ الكيان الاسرائيلي منذ انشائه وحتى اليوم، الى الحاق افدح الخسائر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالكيان الاسرائيلي. وقد مثلت الخسائر التي لحقت بالجيش الاسرائيلي جراء الانتفاضة، والجانب السيكولوجي منها على وجه التحديد، من واقع واهمية دور هذا الجيش في فكر الحركة الصهيونية، العبء الاكبر مما لحق الكيان الاسرائيلي بفعل الانتفاضة.

كما سبق وذكرنا، فان التناقضات والمصاعب التي يعيشها المجتمع الاسرائيلي قد عكست نفسها، وان بشكل متفاوت ومتمايز، على كافة قطاعات وشرائح هذا المجتمع. وقد جاءت الانتفاضة الجماهيرية لتسرع وتعمق حدة هذه التناقضات والظواهر، ولم يكن الجيش الاسرائيلي بمنأى عن هذه التناقضات وعن اثر الانتفاضة في تعميقها ودفعها الى المرتبة الاولى في سلم المشاكل التي يعاني منها الجيش الاسرائيلي.

ان الآثار التي لحقت بالجيش الاسرائيلي منذ اندلاع الانتفاضة الجماهيرية وحتى اليوم قد شملت كافة مناحي ومجالات عمل هذا الجيش، الا اننا سنحاول التطرق في هذا التقرير الى اهم هذه الآثار من الناحية السيكولوجية والتي من ابرزها:

اولا: رفض الخدمة في الاراضي المحتلة.

ثانيا: الانتحار.

ثالثا: تعاطي المخدرات.

رفض الخدمة العسكرية:

تعتبر ظاهرة رفض الخدمة العسكرية عامة، ورفض الخدمة العسكرية في الضفة والقطاع خاصة، في جوانبها المتعددة، من اخطر الظواهر التي يعاني منها الجيش الاسرائيلي جراء الانتفاضة. فقد تحولت ظاهرة رفض الخدمة العسكرية، والتي شهدت انطلاقتها الاولى في اعقاب الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، من حركة احتجاجية هامشية الى حركة ذات مضامين واهداف سياسية لها امتداد جماهيري يتسع يوما بعد يوم، حيث طرأ على هذه الظاهرة منذ اندلاع الانتفاضة الجماهيرية في الضفة والقطاع، وحتى اليوم، تطوراً ملحوظاً على الصعيدين الكمي والنوعي.

فمن الناحية النوعية، شهد الكيان الاسرائيلي بروز حركات احتجاجية معارضة للخدمة العسكرية في الضفة والقطاع . فالى

جانب حركة «هناك حدود» والتي ظهرت في اعقاب الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، تم تشكيل «مجلس الامن والسلام الاسرائيلي» في شهر نيسان من عام ١٩٨٨ من قبل عدد من كبار العسكريين الاحتياط الرافضين للخدمة العسكرية في الضفة والقطاع، وظهرت العديد من اللجان الطالبية والمجموعات العسكرية المؤيدة لذلك، ناهيك عن تبني العديد من الاحزاب والحركات «اليسارية» الاسرائيلية لمطالب حركات الاحتجاج الرافضة للخدمة العسكرية في الضفة والقطاع، او بالاحرى للخدمة العسكرية خارج حدود ٥ حزيران ١٩٦٧، حيث تشير المعطيات الاحصائية الاسرائيلية الى ارتفاع ملحوظ في عدد رافضي الخدمة العسكرية والذين قدموا للمحاكمة العسكرية.فقد ارتفع عددرافضي الخدمة العسكرية في الضفة والقطاع من ٣٠ جنديا[١] في الشهور الثمانية الاولى للانتفاضة الى ٤٠ جنديا في الشهور التسعة الاولى للانتفاضة[٢] الى ٥١ جنديا في العام الاول للانتفاضة[٣] ثم الى ٩٥ جنديا، منهم ٢٠ جندياً حوكموا لاكثر من مرة لنفس السبب في العام الثاني للانتفاضة، اضافة الى مئات الرافضين للخدمة العسكرية في الضفة والقطاع والذين تفادوا المثول امام المحاكم العسكرية بطرق مختلفة[٤].

وبلغ عدد الطلبة الثانويين الرافضين للخدمة العسكرية في الضفة والقطاع الذين اقترب موعد تجنيدهم للاحتياط، والذين ارسلوا عريضة الى وزير الحرب اسحق رابين من ٦٦ طالبا في الشهر الاول للانتفاضة[٥] ارتفع الى ١٠٦ طلاب في الشهور الخمسة الاولى للانتفاضة[٦] ثم الى اكثر من ٢٠٠٠ طالب بعد عامين على اندلاع الانتفاضة[٧] وارتفع عدد الجنود الذين وقعوا على عرائض، احتجاجا على الخدمة العسكرية في الضفة والقطاع من ٤٠٠ جندي عام ١٩٨٨ [٨] الى ٥٨٧ جنديا عام ١٩٨٩[٩].

والى جانب رفض الخدمة العسكرية في الضفة والقطاع من خلال الحركات الاحتجاجية، يعاني الجيش الاسرائيلي من ارتفاع حاد في عدد الفارين من الخدمة العسكرية، وفي عدد الراغبين بالاعفاء منها. ففي استطلاع اجراه الجيش الاسرائيلي في اوساط الطلبة الثانويين المستعدين للتطوع بالخدمة في الجيش قد انخفض من ٧٠٪ عام ١٩٧٤ الى ٥٨٪ عام ١٩٨٠ الى اقل من ٤٧٪ عام ١٩٨٨[١٠] وارتفع عدد الطلبة المطالبين بالاعفاء من الخدمة العسكرية من ٩٦٠٠ طالب عام ١٩٨٧، الى ١١ الف طالب عام ١٩٨٨[١١].

اما بخصوص عدد حالات الفرار من الخدمة العسكرية فتشير المعطيات الاحصائية المتوفرة بأن نسبتها ترتفع بشكل مضطرد. حيث وصل عدد الفارين من الخدمة العسكرية بعد مرور حوالي عامين على الانتفاضة الى ٥١٨٠ جندياً، منهم حوالي ١٠٠٠ جندي نظامي والباقي من جنود الاحتياط[١٢] وتجدر الاشارة هنا الى ان هذه الاحصائيات لا تشمل اعداد الفارين من الخدمة العسكرية من خلال الرشوة او الالتحاق بالمعاهد الدينية . وعلى الرغم من عدم وجود دلائل واضحة حول علاقة ارتفاع عدد الطلبة المعفيين من الخدمة العسكرية بالاسرائيلين المتدينين، فانه تجدر الاشارة الى ان

هناك قانونا في الجيش الاسرائيلي يجيز اعفاء اليهود المتدينين. غير ان هذا الارتفاع يمكن ان يعتبر مؤشراً على دور الانتفاضة في ذلك. فقد ارتفع عدد المتدينين المعفيين من الخدمة العسكرية من ٦٠٠٠ متدين عام ١٩٧٠ الى اكثر من (١٩) الف متدين عام ١٩٨٨[١٣].

مما تقدم يتضح، كما سبق واشرنا، بأن ظاهرة رفض الخدمة العسكرية من كافة جوانبها تشكل اخطر الظواهر التي يعاني منها الجيش الاسرائيلي جراء الانتفاضة وما يزيدالامر خطورة بالنسبة لقادة الكيان الاسرائيلي، هو ان هذه الظاهرة التي بدأت على شكل احتجاجات هامشية، وعلى الرغم من محدودية تأثيرها حتى الان، مرشحة بان تطال بتأثيرها قطاعاً اوسع من المجتمع الاسرائيلي يعكس واقع حالها اليوم، ويستدل على ذلك من التراجع الذي ابدته قيادة الجيش الاسرائيلي فيما يتعلق برافضي الخدمة العسكرية، حيث قررت قيادة الجيش عدم تقديم رافضي الخدمة العسكرية للمحاكمة لاكثر من ثلاث مرات، بعدها ينقل الى الخدمة العسكرية خارج الضفة والقطاع[١٤]، ومن الارتفاع الملحوظ في عدد رافضي الخدمة والمطالبين بالاعفاء منها، ومن التزايد الملحوظ على عدد الفعاليات الجماهيرية(ندوات، ومظاهرات، ولقاءات صحفية، وغيرها) المؤيدة لرفض الخدمة العسكرية في الضفة والقطاع، ومن الارتفاع الملحوظ في عدد العسكريين المؤيدين لرفض الخدمة العسكرية في الاراضي المحتلة. وتجدر الاشارة هنا الى ان مجلس الامن والسلام الانف الذكر يضم في صفوفه، بالاضافة الى مئات الجنود والضباط، ٣٢ جنرالا و ١٠٠ نائب جنرال[١٥].

الانتحار:

على الرغم من ان السلطات الاسرائيلية تحاول ان تنفي بشتى الوسائل اثر الانتفاضة الجماهيرية على ارتفاع نسبة الانتحار في صفوف الجيش الا ان هناك العديد من المؤشرات، ومنها ما صدر عن قادة المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، تؤكد بمالا يدع مجالا للشك بان للانتفاضة الجماهيرية باعا طويلا في ارتفاع نسبة الانتحار في صفوف الجيش الاسرائيلي. ففي اعقاب انتحار الجندي ايلي شاحر، والذي اثار انتحاره ضجة كبرى في اسرائيل، صرح رئيس الاركان الاسرائيلي دان شومرون بان هناك أرتفاعا كبيرا على نسبة الانتحار، وبأن هذه الظاهرة ستتم دراستها على اعلى المستويات[١٦].

من ناحية اخرى، طالبت عضو الكنيست غئولا كوهين بتشكيل لجنة تحقيق في الارتفاع الحاد على عدد الجنود المنتحرين في السنتين الاخيرتين[١٧]. هذا من جانب، اما من جانب اخر، فهناك عدد من الدلائل التي تشير الى اثر الانتفاضة على ارتفاع نسبة الانتحار في صفوف الجيش الاسرائيلي. فقد اشاراستطلاع اجرته احدى المؤسسات الاسرائيلية الى ان الجنود الذين يؤدون خدمتهم في الضفة والقطاع يضربون نساءهم بكثرة[١٨]، وفي الرسالة التي تركها الجندي يوسي هداسي حول اسباب انتحاره، قال بانه اقدم على الانتحار بسبب العذاب النفسي الذي عانى منه لانه اقدم على قتل مواطن عربي في مدينة بيتح تكفا عام ١٩٨٨[١٩]، وانتشرت في الشهور الاخيرة من

السنة الحالية ظاهرة ارسال الجنود للخدمة في الضفة والقطاع كاحد انواع العقاب لهم[20]، مما يؤكد حجم التأثير النفسي للانتفاضة على الجيش الاسرائيلي.

ويزداد وضوحا اثر الانتفاضة الجماهيرية على ارتفاع نسبة الانتحار في صفوف الجيش الاسرائيلي من خلال المعطيات الاحصائية الاسرائيلية الصادرة بهذا الخصوص، على الرغم من انها لا تعكس الصورة الحقيقية للواقع، فقد ارتفع عدد الجنود المنتحرين من ٣٥ جنديا عام ١٩٨٧[21] الى ٤٥ جنديا عام ١٩٨٨[22]، الى ٣٢ جنديا خلال النصف الاول من عام ١٩٨٩[23]، اما بخصوص المعدل السنوى لمحاولات الانتحار في صفوف الجيش الاسرائيلي فقد ارتفع من ٢٠ جنديا قبل اندلاع الانتفاضة[24] الى ٥٣ جنديا في اعقاب الانتفاضة[25].

تعاطي المخدرات:

على الرغم من عدم توفر معطيات احصائية دورية ودقيقة حول انتشار وتعاطي المخدرات في الجيش الاسرائيلي، الان ما يتوفر من احصائيات فيما يتعلق بتعاطي المخدرات في المجتمع الاسرائيلي بشكل علم، يمكن ان يعتبر مؤشرا على مدى انتشار المخدرات في الجيش، علما بأن نظام التجنيد اوالخدمة العسكرية في اسرائيل يشمل الغالبية العظمى من الاسرائيليين. فقد اشارت المعطيات الاحصائية الاسرائيلية بأن عدد متعاطي المخدرات في اسرائيل يرتفع سنويا بمعدل ٢٥٪ حيث بلغ عددهم لعام ١٩٨٩ (٥٤٠) الف متعاط، منهم (١٨) الف مدمن[26]. ومن بين العدد الاجمالي لمتعاطي المخدرات في اسرائيل لنفس العام هناك ما يقارب (١٥) الف طالب ثانوى يتعاطون المخدرات[27]، وهناك معلومات احصائية اسرائيلية اخرى تشير الى ان عام ١٩٨٨ قد شهد ارتفاعا في عدد متعاطي المخدرات في الجيش الاسرائيلي بنسبة ٣٠٪ مقارنة بالاعوام السابقة[28]، وهذا يعود بالطبع الى الارتفاع الحاد على عدد متعاطي المخدرات في المجتمع الاسرائيلي.

ففي عام ١٩٨٥ قدم ٣٤٤ جندياً للمحاكمة بتهمة تعاطي المخدرات، وارتفع هذا العدد الى ٤٩٨ جندياً عام ١٩٨٦[29] والى ٩١٥ جندياً عام ١٩٨٧[30]، ويرتفع هذا العدد الى اضعاف ما توره المعطيات الاحصائية اذا ما اخذنا بعين الاعتبار عدد متعاطي المخدرات في اسرائيل وعدد الاسرائيليين الذين يشملهم نظام الخدمة العسكرية.

لم يتوقف اثر الانتفاضة الجماهيرية على الجيش الاسرائيلي على ارتفاع نسبة الانتحار وعدد رافضي الخدمة العسكرية وعدد متعاطي المخدرات فقط، بل تناول ايضا الانضباط العسكري الاسرائيلي بشكل عام وما ترتب على ذلك من زيادة في حوادث السرقة والسطو والممارسات الجنائية وغيرها التي يقوم بها الجنود، فقد ارتفعت حوادث عدم الانضباط العسكري في صفوف الجيش الاسرائيلي من ٥٠٥٦ حادثة عام ١٩٨٦[31] الى ٣٣٣٩٢ حادثة عام ١٩٨٩[32] اى حوالي (٧) اضعاف ما كان عليه عدد حوادث الانضباط لعام ١٩٨٦،

وارتفعت نسبة حوادث الطرق العسكرية عام ١٩٨٩ بنسبة ٥ مقارنة مع عام ١٩٨٧ . حيث بلغ عدد الجنود القتلى في حوادث الطرق عام ١٩٨٧ ٢٩ جنديا ارتفع الى ٣٩ جنديا عام ١٩٨٨ . وبلغت حوادث سرقة الاسلحة من معسكرات الجيش خلال اعوام (٨٤ ـ ١٩٨٨) ١٨٥٩ حادثة اي بمعدل حوالي ٣٧٢ حادثة سنويا.

من اجمالي ما تقدم يتضح بأن الانتفاضة الجماهيرية الباسلة في الضفة والقطاع قد احدثت شرخا عميقا في صفوف المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، ترتب عن عدم قدرة هذه المؤسسة في مواجهة اطفال الحجارة وعن الرعب الدائم الذي يعيشه الجنود اثناء خدمتهم في الضفة والقطاع وعن الزيادة الحادة في عدد ايام الخدمة الاحتياطية وما شابه ذلك، ومن المؤكد بأن هذه الاثار ستعكس نفسها اكثر على الجيش الاسرائيلي اذا ما واصلت السلطات الاسرائيلية تحديدها للادارة الدولية وللحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، لان الانتفاضة الجماهيرية ستتواصل وستستمر حتى تحقيق المطالب الوطنية المشروعة المتمثلة في بناء الدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة على التراب الفلسطيني.

د. عمران أبو صبيح

الهوامش:

(١) جريدة **حدشوت** الاسرائيلية. ١٩٨٨/٧/٢٤
(٢) جريدة **الفجر** المقدسية. ١٩٨٨/٩/٢
(٣) جريدة **الشعب** المقدسية. ١٩٨٨/١٢/٤
(٤) جريدة **السياسة** الكويتية. ١٩٨٨/١٢/٥
(٥) جريدة **الفجر** المقدسية. ١٩٨٨/١٢/٣١
(٦) جريدة **البوست** الاسرائيلية. ١٩٨٨/٤/٦
(٧) جريدة **القدس** المقدسية. ١٩٨٩/١/٢٥
(٨) جريدة **القدس** المقدسية ١٩٨٨/٣/٢٤
(٩) جريدة **الاتحاد** الحيفاوية. ١٩٨٩/٤/٦
(١٠) جريدة **احرونوت** الاسرائيلية. ١٩٨٩/٧/٢٣
(١١) **الاذاعة العبرية** ١٩٨٨/٧/١٢
(١٢) مجلة **بماحانيه** الاسرائيلية. ١٩٨٩/١٠/٢
(١٣) جريدة **احرونوت** الاسرائيلية. ١٩٨٨/١١/٣٠
(١٤) جريدة **معاريف** الاسرائيلية. ١٩٨٩/٨/٧
(١٥) جريدة **الاتحاد** الحيفاوية. ١٩٨٨/٦/١
(١٦) جريدة **الراي العام** الكويتية نقلا عن مجلة **النيوزويك** ١٩٨٩/١٢/٥.
(١٧) **راديو العدو** ١٩٨٩/٢/١
(١٨) جريدة **القدس** المقدسية. ١٩٨٩/٥/٢٨

(١٩) جريدة **احرونوت** الاسرائيلية، ١٠/٦/١٩٨٩
(٢٠) جريدة **احرونوت** الاسرائيلية، ١٥/٥/١٩٨٩
(٢١) جريدة **احرونوت** الاسرائيلية، ٥/٩/١٩٨٨
(٢٢) **راديو العدو** ٣/١٢/١٩٨٩
(٢٣) جريدة **احرونوت** الاسرائيلية، ٢٩/٦/١٩٨٩
(٢٤) جريدة **الفجر** المقدسية، ١٢/١٢/١٩٨٨
(٢٥) **راديو اسرائيل** ٢١/١١/١٩٨٩
(٢٦) جريدة **حداشوت** الاسرائيلية، ٢٨/١١/١٩٨٩
(٢٧) جريدة **علهمشمار** الاسرائيلية، ١٠/٥/١٩٨٩
(٢٨) جريدة **القدس** المقدسية، ٢٩/٤/١٩٨٨
(٢٩) جريدة **علهمشمار** الاسرائيلية، ٢٧/٧/١٩٨٧
(٣٠) جريدة **البيان** الخليجية، ٢٣/٩/١٩٨٨
(٣١) جريدة **احرونوت** الاسرائيلية، ٧/٩/١٩٨٧
(٣٢) مجلة **بماحانيه** الاسرائيلية، ٨/١٠/١٩٨٩
(٣٣) جريدة **البيان** الخليجية، ٢٣/٩/١٩٨٩
(٣٤) جريدة **علهمشمار** الاسرائيلية، ٢٠/١/١٩٨٩
(٣٥) جريدة **علهمشمار** الاسرائيلية، ٢٣/٥/١٩٨٩

أحمد الديك:
"سوسيولوجيا الانتفاضة"

جرت العادة، في المراجعات الادبية والعلمية، أن يؤجل الباحث اصدار حكمه على العمل الذي يقوم بمراجعته الى نهاية العرض، بعد ان يكون قد قدم هذا العمل للقارىء واعطى صورة عنه تعدّه لتقبل هذا الحكم. ومع ادراكي لهذه الحقيقة، الا انني أود ان أعلن من البداية عن خروجي على هذا الاسلوب النمطي في العرض، لأبدى اعجابي مسبقاً بعمل الديك: «سوسيولوجيا الانتفاضة»، ليس لأن الكتاب يقع ضمن اهتمامي الاكاديمي، بل لاعتبارات موضوعية سأوليها اهتمامي في هذا العرض.

فمن بين الكتب الكثيرة والمقالات المتعددة التي تناولت الانتفاضة، يقف هذا الكتاب مُتميزا عنها بعنوانه المحدد وتحليلاته الشمولية ومنهجيته السليمة، وتقييمه الصريح لمنجزات الانتفاضة ورؤيته لمستقبلها. فعلى المستوى الكمي، تزخر السوق العربية بالكتب والمقالات ذات العناوين الجذابة التي تتناول الانتفاضة من منظورات مختلفة (تأريخية، وتكميمية - تستخدم الكم في تحليلاتها - وأيديولوجية، كما يصفها المؤلف). الا انه على المستوى النوعي، فان معظم هذه الكتابات لا ترقى بتحليلاتها الى مستوى جدّية الفعل الانتفاضي الذي تعالجه.

من هنا تأتي الأهمية الاولى للكتاب الذي نعرض له. فكاتبه يعي تماما خطورة معالجة الانتفاضة من منظورات تجزيئية غير شمولية: «ان نظرة متبصرة يلقيها الباحث على المسار الذي اتخذته الدراسات والمقالات الصحفية وحتى بعض الكتب التي تناولت الانتفاضة، تشير الى ان الكثيرين قد كتبوا حولها بطريقة تجزيئية انتقائية، كمن يرى الشجرة دون الغابة. وليس الانتقاد هنا موجهاً للتخصصية في البحث بقدر ما يشير الى خطورة اختزال ظاهرة الانتفاضة باعتماد أحد ابعادها والخروج بنتائج أحادية الجانب، سياسية كانت ام اقتصادية أم اجتماعية» (ص٤).

★ احمد الديك «**سوسيولوجيا الانتفاضة**»، منظمة التحرير الفلسطينية - الاعلام الموحد، تونس، ١٩٩٠.

إن المنظور الشمولي الذي يعالج المؤلف من خلاله الانتفاضة، لجدير بالتقدير العلمي، لانه الاقدر على فهم الغنى والخصب والزخم الذي تتسم به الانتفاضة. فحدث كالانتفاضة لا يمكن فهمه الا في سياقه السوسيوتاريخي، والذي حاول المؤلف التركيز عليه في عمله، لهذا، فان أية محاولة لفهم الانتفاضة بمعزل عن هذا السياق، هي في نظري محاولة عقيمة وغير مجدية.

وأما الميزة الثانية لهذا الكتاب، فهي تلك المحاولة الرائدة في مجال سوسيولوجيا الفعل الاجتماعي (Social Action)، وبدون الخوض في تفاصيل مفهوم الفعل الاجتماعي عند ماركس وفيبر وبارسونز، الا انه يمكن القول، بقدر كبير من الثقة والاطمئنان، أن المؤلف قد استوعب هذا المفهوم عند هؤلاء السوسيولوجين، واستوعب أدق التفاصيل المتعلقة بالفروقات بينهم. ان معاملة الديك للانتفاضة على اعتبار انها فعل اجتماعي، وتحليله لمكونات هذا الفعل، هو في حد ذاته توجّه جديد في مجال السوسيولوجيا. وسأعود الى تفصيل هذا لاحقا.

ولتوضيح اطروحته عن الانتفاضة، يقسم المؤلف عمله الى ستة فصول، يستهلها بمدخل يحدد فيه مبررات دراسته للانتفاضة من هذا المنظور، وينهيها بخاتمة مفتوحة وملاحق على غاية من الاهمية.

وبعد أن يقدم المؤلف عرضاً نقدياً للدراسات التجزيئية والكمية والايديولوجية السائدة في دراسة الانتفاضة، وينتقل ليبين مزايا ومبررات دراسته ليقول: «ان اهم ما تسعى هذه الدراسة الى ابرازه ومحاولة التدليل عليه هو الصيرورة في المفهوم وفي السياق التاريخي للنضال الفلسطيني عبر مراحله الكبرى، بما حملته من قوى اجتماعية فاعلة على مستوى النخبة والشعب، كما تهدف الى موضعة الانتفاضة في السياق العام للقضية الفلسطينية ذاتياً وموضوعياً، والى ابرازها كصيرورة في الوعي، كونها تعبيراً عنه وليست ردة فعل... وتحاول الدراسة التركيز على المشاركة في الفعل الاجتماعي بما يتطلبه ذلك من تحديد تدخلات مختلف الشرائح والفئات في صناعته على ضوء نظرة سريعة للخارطة الاجتماعية للشعب الفلسطيني ثم ابراز خصوصيات النموذج القيادي في الانتفاضة» (ص٨ ـ ٩).

صحيح ان الكثير من الدراسات والكتب قد تناولت هذه المواضيع بالتحليل والتعليق من زوايا مختلفة. الا ان تناولها بالطريقة السوسيولوجية التي تناولها بها الديك أمر مختلف تماماً.

ففي الفصل الاول الذي اسماه الانتفاضة كصيرورة، يشرح لنا المؤلف مفهوم الانتفاضة واختلافه من مفاهيم اخرى متصلة به (ثورة، اضراب، تمرد، هبّة، انقلاب، احتجاج، اعتصام.. الخ). ان الكثير من هذه المفاهيم، كما يقول، تشير الى تجارب غالباً ما ارتبطت بفعل شريحة مجتمعية محددة (طلاب، عمال، مثلاً) او كانت مؤقته واعتمدت على اداة للفعل غير عنيفة. لكن هذه المفاهيم لا تحمل من معاني الخصب والاستمرارية والتجذر الواثق من نفسه والعمومية والشمولية ما يحمله مفهوم الانتفاضة: «لهذا فالانتفاضة كمفهوم تعبر عن حركة الشعب الموّحد (قواه وشرائحه

ومؤسساته)، الواعية والمنظمة بقيادة سرية مرتبطة بامانيه وتطلعاته، وتستخدم بها كافة اشكال النضال التي تمتلك مقومات الشعبية بشكل اساسي، سواء كانت سياسية او اجتماعية او اقتصادية او نفسية، وتتسم بالوعي وبالتاريخية والاستمرارية والشمولية والافقية والعمودية وبقابليتها لتجديد نفسها عالية» (ص١٤)، واذا كان تثبيت هذا المفهوم بهذا المعنى أمر مهم فأن الوفاء لدلالاته السياسية والاجتماعية والنسبة أمر أهم عند الباحث.

وبعد ان يحدد المؤلف معنى الانتفاضة بالمفهوم المذكور، ينتقل الى معالجة موضوع شائك ومعقد، بإعترافه نفسه، يشكل الولوج فيه نوعاً من المغامرة الفكرية، ولكنها مغامرة مطلوبة وشيقة في الوقت نفسه وهي محاولة البحث في سيرورة الانتفاضة، أي البحث في مسيرتها التاريخية والاجتماعية. وقد تسنى له دراسة ذلك من خلال تحليله للتفاعلات والانعكاسات والتأثيرات التي حملتها المراحل السياسية الكبرى على البنية المجتمعية الفلسطينية، والكيفية التي تفاعلت بها مع محيطها، وسياسات اعدائها، بحيث هيأت المجتمع الفلسطيني للفعل الانتفاضي الراهن. وبلغة اكثر تحديدا، فقد حاول الباحث ان يؤرخ للفعل الانتفاضي المعاصر منذ البدايات الاولى للاستيطان الصهيوني في فلسطين، وهذا بالطبع تطلب منه دراسة ردود الفعل الانتفاضية للشعب الفلسطيني باشكالها المختلفة ضد هذا الأستيطان: (منذ فجر الحركة الوطنية، هبة البراق ١٩٢٩، انتفاضة ١٩٣٣ و١٩٣٥، وثورة ١٩٣٦ وانتفاضة مارس ١٩٥٥ حتى قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٥).

هذا على المستوى التأريخي، أما على المستوى الاجتماعي، فقد تناول المؤلف البناء الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني قبل عام ١٩٤٨، ثم البناء الطبقي لهذا المجتمع، وبين دور كل طبقة من هذه الطبقات في النضال ضد الاستيطان الصهيوني في فلسطين. إن اوضح تجل لهذه الادوار وتمايزها تجسد في ثورة ١٩٣٦، كما يؤكد المؤلف. ومما تجدر ملاحظته ان الباحث يلفت النظر هنا (بطريقة سريعة ومقتضبة) الى ضرورة اجراء مقارنة بين ثورة ١٩٣٦ وبين الانتفاضة لاستخلاص العبر والدروس من هذه الثورة: «واذا كانت حركة التاريخ تختزل المسافة بين هذه الثورة وزمن الانتفاضة المعجزة، فما هو الجديد في عصر الانتفاضة، وكيف امتدت الدروس وبعد طيلة الخمسين عاما في ذاكرة الشعب ووعيه الجماعي الذي جسد انتفاضة حضارية تفتش عن آفاق؟ وما هي الدوافع التي امتدت في اوساط الجماهير بحيث مكنتها من استجماع كل اشكال ومضامين النضالات الجماهيرية السابقة ومارستها في بنى وطنية مجتمعية شكلت حصانة مكينة للانتفاضة في وجه ابشع اساليب البطش والتنكيل» (ص٢١).

صحيح ان المؤلف قد قام بنفسه بهذه المحاولة بطريقة سريعة، الا أن محاولته لا تكفي. فمثل هذه المحاولة تستحق ان تولى اهتماما خاصاً وبحثا مستقلاً في غير مكان من قبل المهتمين بذلك. وبعد أن ينتهي الباحث من مهمته في دراسة الصيرورة التاريخية للانتفاضة الراهنة ينتقل الى معالجة الصيرورة الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية للانتفاضة، فيعالجها باسلوب مقتضب ولكنه غني بالعبر.

أما الفصل الثاني من الكتاب والذي اختار له الباحث عنوانا: (السياق العام)، فيتناول فيه مسببات الفعل الانتفاضي: «ما الجديد في هذا كله (القديم المتطور) الذي مهد وهيأ للفعل؟».

يعي الكاتب جيدا ان «وجود الاحتلال» هو السبب المباشر واليومي للانتفاضة، الا انه يعود ليؤكد بأن هذا العامل، وإن كان يمثل شرطاً ضرورياً للفعل الانتفاضي، الا انه ليس شرطاً كافياً لميلاده، اذ ان تفاعل مجتمع الارض المحتلة ـ افقيا وعموديا ـ وحركته في سياق تطوري عام، قد أهّل هذا المجتمع لامتلاك الفعل، كما يقول الكاتب، بحيث اصبح الاحتلال هو «رد الفعل» الذي يعيش في مجال استراتيجية الحدث.

إن في مثل هذا المدخل الموضوعي الشمولي الرامي لفهم الاسباب التي بلورت الفعل الانتفاضي الغاءً، بل نسفاً كلياً، لجميع التفسيرات المثالية التي يتبناها بعض الكتاب الذين يحاولوا تصوير الانتفاضة «كرد فعل عابر» للاحتلال سببها اليأس والقنوط والاحباط والمعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني.

غني عن القول بأن هذا الطرح المثالي الساذج الذي يفسر الظواهر الاجتماعية بردها الى مسببات نفسية بحتة، بعيد عن الامساك بالاسباب الحقيقية المسؤولة عن هذه الظواهر، ذلك لانه يهمل درو البناء الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع ما في افراز الظواهر الاجتماعية والنفسية، وافراز اشكال محددة من الوعي. إن اسلوب انتاج الحياة المادية هو الذي يحدد، وبصفة عامة، مسار الحياة الاجتماعية والنفسية والسياسية. فليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم، بل على العكس، فان وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم.

وينطلق المؤلف في البحث عن اسباب الانتفاضة ضمن البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الفلسطيني في سياق تطوره السيوسيواقتصادي، مركزاً على السياسة الاحتلالية الشاملة تجاه الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٦٧، والمتمثلة في سلب الاراضي، والتهديم الديمغرافي، واجبار الفلسطينين على النزوح القسري بالقوة بعد سلب اراضيهم، والعقاب الجماعي، ثم الالحاق او التبعية الاقتصادية.. الى غير ذلك من الاساليب المتعددة التي تشمل كافة مجالات الحياة الفلسطينية، والتي تهدف السياسة الصهيونية من ورائها الى فصل الانسان عن ارضه وضرب انتمائه لوطنه.

بعد ذلك ينتقل الباحث الى وضع القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٦٥ وحتى تفجر الانتفاضة، ليبين كيف ان الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل قد تفاعل مع المسيرة الطويلة والشاقة للثورة الفلسطينية بكل تفاصيلها وأزماتها السياسية والعسكرية، وانعكاس ذلك بالانتفاضة الراهنة.

ويخلص الباحث بعد ذلك كله الى التأكيد على ان الانتفاضة لا يمكن فهمها بمعزل عن هذا السياق العام، انها برأيه «لم تسقط من السماء، فهي امتداد لمجمل التراكمات النضالية السابقة ولا يمكن وعيها وادراك ابعادها واتقان التفاعل معها اذا خرجت من هذا السياق، كما انها ليست ردة فعل عابرة او ظاهرة مؤقتة ضد

ممارسات الاحتلال او لتحسين شروط المعيشة بل هي الوعي الجماعي للشعب» (ص٤٩).

أما الفصل الثالث من الكتاب، فيتحدث فيه المؤلف عن الوعي بعد ان حدد مسبباته في الفصل السابق، ودور هذا الوعي في انتاج وتواصل الفعل الانتفاضي، ثم دور هذا الفعل في انتاج الوعي. اذ يرى في هذا الصدد أن من أهم وأبرز خصائص الفعل الانتفاضي هو عملية اعادة انتاج الوعي بطريقة فاقت المألوف من التجارب الفلسطينية السابقة. فلم يعد الوعي مقتصراً على فرد أو نخبة في المجتمع الفلسطيني، بل أنه عمّ وانتشر في النسيج الاجتماعي لكل فئات المجتمع الفلسطيني، وشمل كافة مجالات الحياة الفلسطينية، بحيث أصبح يمثل ارقى أشكال الوعي الشعبي للفلسطينين منذ عام ١٩٤٨. إن الوعي الجماعي هذا هو في الواقع أرقى انواع الوعي بنظري، ليس لانه المجموع العددي للأفراد، بل لانه «وعي الوعي» بلغة دوركايم.

وفي هذا الفصل أيضاً، يقوم المؤلف بتقصي آليات تشكيل الوعي والمناخات التي نما فيها وحافظت على ديناميته ومرونته ليجدها في الاحتلال، والثورة الفلسطينية، ثم الانظمة العربية.

وفي هذا الصدد، يطرح الباحث على نفسه تساؤلاً يحاول الاجابة عليه في الجزء المتبقي من الفصل وهو: اذا كان وعي الشعب الفلسطيني بهذه المناخات يمثل وعيا بالواقع والظروف المحيطة به، فما هي الكيفية التي حكمت مسار تطوره بحيث ابتعد عن المنهج الوصفي نحو الالتحام بالممارسة والتجدد معها؟

يعدد الباحث بعضاً من اهم هذه البؤر ـ كما يسميها ـ التي يرى انها أدت الى تجذر وتصلب وعي الشعب الفلسطيني في وجه الاحتلال، وعلى رأسها المعتقلات التي يشبهها بحاضنة ثورية وطنية. هنا يجد القارىء تحليلاً سيكولوجيا لوعي الفلسطيني المعتقل، لا يسعه الا الاعجاب به. اما الحاضنات الاخرى فهي المخيمات الفلسطينية والجامعات.

ولا ينتهي الكاتب من هذا الفصل الا بعد ان يدلل، باقتضاب، كيف ان الانتفاضة، عملت على اعادة انتاج الوعي في مجالات الفكر والادب والشعر والمسرح، خاتماً الفصل بجملة رومانسية تستحق الاقتباس «ان الوضع الذي يوجد فيه فلسطينيون ولا توجد فلسطين لا يمكن ان يستمر طويلاً» (ص٨٢).

وينتقل الباحث الى فصل جديد وشاق عنوانه (الفعل) ان هذا الفصل في نظري هو من اهم فصول الكتاب، على الرغم من صغره، لانه لا توجد اية محاولة من قبل لدراسة الانتفاضة من هذا المنظور، اي منظور يتعامل مع الانتفاضة كفعل اجتماعي متكامل، تنطبق عليه شروط ومقومات الفعل الاجتماعي كما هي معروفة في التراث السوسيولوجي. فهذه المحاولة، حسب اعتقادي، هي الاولى لمؤلف يستغل دراسته في سوسيولوجيا الفعل ليطبقها على حدث كالانتفاضة. ان درجة اعجابي بهذا الفصل جعلتني اتمنى لو ان الباحث طوره بشكل أوسع ليشمل كل جوانب الفعل الاجتماعي. ومع يقيني بالصعوبات التي تكتنفها مثل هذه المحاولة، الا انني على ضوء تحليل المؤلف لبعض المواضيع في هذا الفصل

استطيع ان أقول بشيءمن الثقة بانه قادر على ذلك لو اتيحت له الفرصة الكافية من الوقت.

يدرك المهتمون بسوسيولوجيا الفعل الاجتماعي، خاصة الفيبريون (نسبة الى فيبر) والبارسونزيون (نسبة الى بارسونز)، بأن نظرية الفعل الاجتماعي تتكون من عدة مكونات/ عناصر تصف وتحلل الفعل الاجتماعي باعتباره نسقا متكاملاً يقوم به فاعلون اجتماعيون، مدفوعون بدوافع متعددة للقيام به بواسطة وسائل متنوعة، وذلك من اجل تحقيق هدف ما أو عدة اهداف، توجههم معايير وقيم معينة اثناء تحقيق هذا الهدف/ الاهداف. هذا بالاضافة الى ان هؤلاءالفاعلين يتأثرون بالموقف الاجتماعي الذي يتم به الفعل.

واذا ما حاولنا تطبيق هذه المقومات على الانتفاضة، لقلنا بأنها قبل كل شيء فعل اجتماعي - انتفاضي، فاعلوه هم جميع فئات الشعب الفلسطيني على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية وانتماءاتهم الفكرية وفئاتهم العمرية واختلاف خلفياتهم الجنسانية (رجل وامرأة) والثقافية - طبعاً بتفاوت في نسبة مساهمتهم في هذا الفعل. وأما أهداف هذا الفعل فهي واضحة (قيام الدولة المستقلة) وأما اساليب تحقيق هذا الهدف، فهي واضحة، حددها الديك في سياق بحثه، وأما فيما يتعلق بالمعايير والقيم التي توجه الفاعلين في فعلهم الاجتماعي/ الانتفاضي فهي معايير مستمدة من التجربة النضالية الطويلة للشعب الفلسطيني.

وأما عن الموقف الذي يؤثر على هؤلاء الفاعلين الاجتماعيين - المنتفضين - فقد شرحه الباحث في الفصلين السابقين كما أوضحنا.

ويدفعني اعجابي بهذا الفصل لأن اقترح بأن يجعل الباحث من موضوعه عنواناً بديلاً لعنوان الكتاب الاصلي ليصبح العنوان الجديد: الانتفاضة دراسة في سوسيولوجيا الفعل الاجتماعي.

ومن الفصول المتقنة التي تستحق الثناء العلمي، الفصل الخامس المتعلق بالقيادة. في هذا الفصل يحلل الباحث طبيعة القيادة وعلاقتها بالجماهير، وآلية عملها، وبنائها، ثم موقعها من الفعل الانتفاضي. فيرى ان التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حدثت في الارض المحتلة خلال العشرين سنة الماضية قد افضت لميلاد جيل جديد نشأ في ظل الاحتلال، وهو يختلف عن الجيل الذي سبقه في موقعه وبنيته الطبقية والفكرية وحتى النفسية، جيل ما بعد النكبة.

ولم تقف الانتفاضة عند هذا الجيل فحسب، بل انها فتحت آفاقا جديدة، كما يقول الباحث، امام بروز قيادة شابة، خاصة بعد أن قامت سلطات الاحتلال في الاشهر الاولى للانتفاضة باعتقالات واسعة وجماعية لكوادر فصائل الثورة.

أن جيل النخبة المنتفضة، هو جيل اقتحم كل الجغرافيا (مدن، قرى، مخيمات) وانطلق من عامة الشعب، ونما في المعاناة ووعيها، وشكل قيادة وقاعدة الاطر التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وفي عرضه للقيادة الوطنية الموحدة (ق. و. م)، يركز الباحث على حقيقة أن غالبية عناصر هذه القيادة هم من أبناء الجيل الذي ترعرع في ظل الاحتلال،ومع ذلك، فانهم - برأيه - يحملون كل سمات النخبوية (فكراً ووعياً وممارسة)،

ويتمتعون بوعي متقدم وشامل وبمعرفة دقيقة علمية بطبيعة العدو. هذا بالاضافة الى كون هذه القيادة هي قيادة شعبية، لم تسقط على المجتمع من السماء ولم تصل الى موقعها القيادي بحكم اصولها العشائرية او ثرائها المادي، بل انها استطاعت ان تواكب الفعل وتبدع في قيادته فهي قيادة مزودة بتجربة هائلة حملتها أجيال متعاقبة بتواصل حضاري: «ان (ق. و. م) قد اكتسبت اهميتها من خلال صفتها المسؤولة وليس من خلال اعضائها (اشخاصهم) مع اهمية خبرتهم وامكانياتهم، وهي في ذلك تعتبر تجربة ناجحة عكست - نموذجا في القيادة - مضى على صيرورته سنوات طويلة حتى اختمر واستقر على هذا الشكل المبدع» (ص١١٢).

ويمضي الباحث ليؤكد بأن القيادة الوطنية الموحدة لم يكن بمقدورها تحقيق ابداعها وانجازها القيادي لولا تحليها بسمات كثيرة اهلتها لذلك. لعل اهمها، برأيه، جماعيتها، وسريتها، ورمليتها (عدم استقرارها في مكان محدد) والمنهجية التنظيمية (فكراً واسلوباً وممارسة) التي اتسمت بها.

وبعد ان ينتهي الباحث من تحليل طبيعة هذه القيادة وسماتها المميزة ينتقل الى شرح بنائها دون ان يقوده ذلك الى الوقوع في قلوبة ديناميكية وحركية هذا البناء: «فتنظيمية الانتفاضة قد تجاوزت الفهم الميكانيكي للقرار ودور الجماهير، وتجاوزت بذلك ايضاً تجسيدات الفهم التنظيمي في التجربة العربية، سواء أكانت اجرائية أم كانت وظيفية أم ادارية. لتصبح سلوكية يومية على مستوى الفرد والجماعة، متماشية مع الواقع المتجدد للفعل، مما ادى لبلورة مظاهر واعية لهذا السلوك خلقت تقاليداً وقيماً انتفاضية كانت وراء ابداعات جماهيرية في المواجهة والتضامن. ويعتبر التزام شعب بكامله برنامج يومي تحدده (ق.و.م) مؤشراً قوياًلدينامية هذه الهيكلية التي تعتمد على بنى تحتية راسخة في الارض والانسان» (ص١١٥).

ويحاول الباحث كذلك توضيح العلاقة بين القيادة الوطنية الموحدة وبين منظمة التحرير الفلسطينية، ليضع حداً لبعض الشكوك التي تساور اذهان البعض فيما يتعلق بانفصام مثل هذه العلاقة: «ان الاطر التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية بكافة امتدادتها وفروعها قد شكلت الحاضنات والبؤر التي تفاعلت بداخلها صيرورة الوعي والفعل، فأنتجت التجربة القائدة والموجهة، واستطاعت تراكماتها الالتصاق بالجماهير وانتجت هياكلها بنى واطراً أكثر شعبية وشمولا في الفعل الانتفاضي، وما (ق.و.م) إلا احدى التعبيرات عن ذلك، وان كانت الارقى فهي ليست الوحيدة، بل ابدعت فروعاً، وأذرعاً ميدانية لها شكلت ما هو قائم البناء الهيكلي للانتفاضة» (ص١١٣ - ١١٤).

وفي مناقشته لبناء القيادة، فان الباحث لا يفوته الحديث عن اللجان الشعبية والفرق الضاربة ودور كل منها في الفعل الانتفاضي.

وعلى الرغم مما امتاز به هذا الفصل من دقة وشمولية، الا انني كنت اتوقع من الباحث ان يعالج فيه طرق وانماط الاتصال المختلفة التي اتبعتها القيادة في اتصالها مع جماهيرها. ولعل في السرية التامة التي تتبعها الانتفاضة في هذه المرحلة من عمرها المديد، ورغبتها في عدم كشف

شبكاتها الاتصالية للعدو حتى لا يستغلها، ما يشفع للباحث في هذا التقصير ويعفيه من المسؤولية.

واما الفصل الاخير من الكتاب، وهو اطول الفصول، فقد اختار له المؤلف عنواناً جميلا يتسق مع محتواه: الانتفاضة ذاهبة الى بعيد الفعل واعادة هيكلة المجتمع الفلسطيني. في هذا الفصل يحاول الباحث ان يتعرض للتحولات البنيوية التي احدثتها الانتفاضة في قلب المجتمع الفلسطيني، كالتحولات الاقتصادية والتعليمية (وخاصة التعليم الشعبي) والتحولات في العلاقات الاجتماعية التي تمظهرت وافصحت عن نفسها في عدة اشكال (تضامنات، تغيرات في المكانة والدور، تغيرات في محيط الاسرة... الخ)، وغير ذلك من التحولات الاخرى. ولكنه، وعلى الرغم من ابراز الباحث لهذه التحولات الاجتماعية والنفسية التي ولدتها الانتفاضة، الا انني كنت اود ان يولي الباحث هذه التغيرات اهتماما اكثر واشمل. ومع ادراكي لطبيعة ما قد يتطلبه مثل هذا الامر من جهد ووقت من الباحث، الا ان ابرازه لها بشكل اكثر تفصيلاً كان سيساعد اكثر على تجذير وترسيخ وعي القارىء العربي بأهمية مايفرزه العمل الجمعي ـ الانتفاضة في هذه الحالة ـ فالعمل الجمعي بكل اشكاله وتجلياته هو القادر على النهوض بالمجتمع وتغييره نحو الأفضل، وليس العمل الفردي.

لهذا، كان من الاجدر بالباحث ان يستغل الانتفاضة كعمل جماعي ليؤكد للقارىء انه لولا هذه «الجماعية» لما استطاعت الانتفاضة ان تحدث ما احدثته من مظاهر ايجابية على المستوى الجماهيري.

وبعد ان يوضح التحولات البنيوية التي افرزتها الانتفاضة في المجتمع الفلسطيني، ينتقل الباحث ليعرض للانتفاضة في سياق القضية الفلسطينية بشكل عام وموضحاً الاساليب التي استخدمتها سلطات الاحتلال من اجل قمع الانتفاضة (الاعتقالات الجماعية، الحرب الاقتصادية التجويعية، والحرب الاعلامية بكافة اشكالها مع تعتيم على الانتفاضة الى اطلاق الشائعات لضرب وحدة الصف الوطني، والاغتيالات، ثم الذبح السياسي باشكاله المختلفة).

اما الجزء الاخير من هذا الفصل الطويل، فقد استأثرت به مناقشته للانتفاضة والدولة الفلسطينية. فهو يعترف منذ البداية بأن «الخوض في هذا الموضوع بما يحمله من محاولة لاستشفاف المستقبل، يتطلب من القيادة الفلسطينية وكل المراقبين الحذر والحيطة لارتباط ذلك بالسياق الذي ولدت به الانتفاضة كنموذج فريد من نوعه» (ص١٤٨).

ويطرح الباحث في هذا السياق اسئلة جديرة بالاهتمام والدراسة المتعمقة: هل الانتفاضة، وبإمكانياتها الحالية، ستجبر العدو على الانسحاب وبالتالي اقامة الدولة الفلسطينية؟ هل مجريات الفعل حتى الآن بعلاقاتها مع الاخر تشير الى ظروف صعبة يعيشها (سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً) تؤثر الى امكانية تراجعه واستسلامه؟ هل الظروف المحيطة (الواقع العربي والدول الكبرى ومصالحها) تؤثر الى امكانية الضغط على الاحتلال لاجباره على التراجع؟

ويجيب الباحث على هذه التساؤلات بالقول ان هناك اتجاهان يسيطران على الساحة الفلسطينية ويحتلان مركز القرار الفلسطيني: الاول يرى أن الانتفاضة ستحقق الدولة في اطار ما واكبها من تغيير في الوفاق الدولي وبشكل مباشر اما الثاني فيعتقد بان الانتفاضة، بامكانياتها الحالية، غير مؤهلة لانجاز هذا الهدف مباشرة، ولا يرى حتى الان اي تغيير جذري في ميزان القوى لصالحه. لذلك يبقى الاعلان عن الدولة هو ترجمة للبرنامج المرحلي لمنظمة التحرير باشكال وظروف مختلفة، وسيبقى هدفاً ـ كما يقول الباحث ـ غير مباشر وبعيد ليس للانتفاضة وحدها، بل لكل الجهد الفلسطيني حتى لو توقفت الانتفاضة، اذ ان عدم انجازها لهذا الهدف «لا يعد فشلاً لاسيما انها حققت انتصارات هائلة على العدو، ولأن هذا الطموح لا تستطيع تحقيقه بموقعها في ميزان القوى، بل هو هدف كل الشعب الفلسطيني ومسيرته، وبكل طاقاته وامكانياته مع الامة العربية والاحرار في العالم» (ص١٤٨ـ١٤٩).

وبين هذين الاتجاهين العريضين يقع رأي ثالث ـ كما يقول الباحث ـ يرى أن الانتفاضة ستحقق الدولة الفلسطينية المستقلة ليس بشكلها الحالي، انما بنقلها الى مراحل ارقى (عصيان مدني أو ثورة شعبية مسلحة)، حيث يتقاطع مع الزمن في الاتجاه الاول ومع الامكانيات في الاتجاه الثاني.

أين تقف الانتفاضة من هذه الاتجاهات في الواقع؟ أعني ما هي رؤيتها لمثل تحقيق هذه الدولة؟ وهل فكرة انشاء الدولة تقع ضمن استراتيجيتها الطويلة المدى؟

إن تحليل البيانات والنداءات الصادرة عن القيادة الموحدة للانتفاضة تفيد بان هذه القيادة قد حددت اهدافها السياسية والمطلبية «تحت شعار لا للاحتلال، ونعم للدولة الفلسطينية المستقلة، ولكنها (أي الانتفاضة) لم تربط تحقيق ذلك بالزمن وانما جاء في اطار تبنيها للخط السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية» (ص١٤٩).

ويمضي المؤلف ليؤكد بان الانتفاضة قد قطعت شوطاً ملموساً في صياغة المجتمع الفلسطيني باستقلالية وارادة شعبية حرة، عبر ضربها ركائز الاحتلال، وعملت في الوقت نفسه على بلورة مستمرة للبدائل الوطنية، وإرساء القواعد للمؤسسات المستقبلية للدولة.

إن سلطات الاحتلال تدرك هذه الحقيقة جيداً، وتدرك التنسيق التام بين القيادة الوطنية الموحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية، لذا فانها تلجأ الى عدة اساليب قمعية لمحاربتهما وخنق جهودهما الرامية الى تحقيق هذه الدولة على الارض الفلسطينية.

ولعل ذلك يتضح، كما يرى المؤلف، في المحاولات الاسرائيلية لضرب نسق الممارسة السياسية والنضالية للفلسطينين وافراغ م.ت.ف من مضمونها الثوري وسحب كل ما لدى هذه المنظمة من شرعية نضالية وتسليمها لأعوان اكثر «أخلاصاً»، وتمهيد الطريق امام بلورة بديل لها في الارض المحتلة مسلحاً بهذه «الشرعية».

وامام كل هذه التحديات يطرح المؤلف

تساؤلا هاماً هو: ماهو المطلوب من «طليعة» الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة؟ يجيب المؤلف بأن المطلوب هو ان تفكر هذه الطليعة «بصوت مرتفع وديمقراطي داخل مؤسساتها واطرها وتحدد خياراتها بشكل واضح وضد الضبابية أو التجريبية وتختار الطريق السليم للوصول الى الاهداف، فإذا تمسكت بالدولة المستقلة وعاصمتها القدس فلن يحصل عليها الشعب في هذه المرحلة، وطريقها واضحة، أما اذا وصلت عبر تجربتها المريرة في الصراع لضرورة تغييرقناعاتها التاريخية في فلسطين ولا مجال أمامها الا ان تتعايش مع الأمر بأي شكل، فمطلوب منها ان تتنازل عن الدولة، وامور سياسية اخرى وبدون محاولات مكيجة وتجميل لما سيحصل عليه الشعب الفلسطيني من جراء ذلك عبر هذا الشكل من التعامل مع الخصم» (ص١٥٦-١٥٧).

وعلى الرغم من ان موقف المؤلف نفسه من هذه القضية واضحاً تقريبا هنا، الا انه يستطرد ليحدده بطريقة أكثر صراحة فيقول: «ان الشعب الفلسطيني قد أختار مهمة تحرير ارضه وبناء دولته بكبرياء وإرادة، وعاصمتها القدس، ولا زال مستمراً في التضحية بالغالي والنفيس على مذبح الحرية المنشودة كراس حربة في الصراع التاريخي مع الاحتلال والاستعمار» (ص١٥٧).

ولأن الامر كذلك، كما يقول الباحث، فأنه يتطلب في هذه المرحلة التعامل مع الانتفاضة في السياق العام للقضية الفلسطينية والمسيرة الفلسطينية، لا تضخيم لها ولا تقزيم.

ومن هذا المنطلق يجب عدم اختزال الشعب الفلسطيني وطاقاته الجبارة، والقضية الفلسطينية برمتها، في الانتفاضة داخل الارض المحتلة، عن طريق تكثيف وربط المهام المنوط تحقيقها بالشعب كله بل بالأمة العربية. لذلك وجب - كما يقول المؤلف - تكثيف وتوفير كل اسباب التصعيد والاستمرارية لهذا الفعل الانتفاضي بالاستناد على منهجية شاملة متكاملة تنسجم مع منهجية الثورة التي ولدت منهجية الانتفاضة.

وينهي المؤلف كتابه بسبعة ملاحق هامة هي بمثابة تقارير واحصاءات لأحداث وتواريخ من الذاكرة الجماعية للشعب الفلسطيني، وبيانات احصائية تتعلق باغلاق المؤسسات التعليمية في المجتمع الفلسطيني، وباختراقات حقوق الانسان خلال عام من الانتفاضة. هذا بالاضافة الى ملحق خاص عن دستور للانتفاضة وتحديد لخطها السياسي، وملحق آخر عن أغاني الشبيبة في الارض المحتلة.

وفي نهاية هذا العرض أود أن اشير الى بعض المآخذ البسيطة على الكتاب:

- لجوء الباحث احياناً الى استخدام بعض التعميمات المطلقة كقوله: الانتفاضة المعجزة، الانتفاضة النموذج، افشال الثورة الفلسطينية لكل مخططات الاعداء. صحيح ان لجوءه الى مثل هذه التعميمات وغيرها، لم يحدث خللاً في السياق العام للفكرة، ومع ذلك فان هذا الاسلوب الذي يغلب عليه الطابع الصحفي احياناً غير محبذ في بحث علمي كهذا.

- هناك بعض الجمل التي تفتقر الى الترابط

والانسيابية، وخاصة المقدمة والفصل الاخير، فجاءت وكأنها مقطوعة عن السياق العام، مما اضاع التقاط القاريء للفكرة.

وعلى الرغم من وجود هذه المآخذ الثانوية، ألا ان الكتاب ككل يبقى متميزا باسهامه الجاد في فهم أفضل للحدث الانتفاضي.

د. حلمي ساري

قسم الاجتماع - الجامعة الاردنية

حملة لإعادة فتح الجامعات الفلسطينية

النص التالي عبارة عن مذكّرة أعدّها مجلس التعليم العالي الفلسطيني وقدمت الى اعضاء لجنة ICCP * خلال اجتماعاتها في جنيف، في الثامن عشر والتاسع عشر من تشرين الثاني ١٩٨٩. حيث جرت مناقشات مطولة حولها تم على أثرها قبول مشروع المذكرة بعد تحديث المعلومات الواردة فيها.

منذ الثامن من كانون ثاني ١٩٨٨، تمّ اغلاق مختلف الجامعات الفلسطينية في فلسطين المحتلة بأمر عسكري أصدره وزير الدفاع الاسرائيلي اسحق رابين. وسابقاً لهذا التاريخ، تمّ اغلاق جامعات ومعاهد أخرى. كذلك توقفت نحو (١٢) مؤسسة فلسطينية للتعليم العالي عن العمل. الأمر الذي حرم ما يزيد عن ١٨ الف طالب من مواصلة فرصهم التعليمية وطموحاتهم المهنية. ومُنع نحو ٢٥٠٠ باحث ومدرس من ممارسة التعليم. وقُدّرت الخسائر المادية بنحو ٥٠ ـ ٦٠ مليون دولار. أما الخسائر الثقافية والتعليمية التي عانى منها هذا الجيل من الطلاب والمعلمين الفلسطينيين فلا تقدر بثمن.

بناءً على ذلك فان اللجنة توصي بأن تبدأ الـNGOs * في أوروبا وفي شمال أمريكا على وجه الخصوص، حملة لمناشدة اسرائيل بإعادة فتح جميع مؤسسات التعليم العالي في فلسطين المحتلة حالاً. ويتركز الاهتمام على NGOs في الولايات المتحدة التي يجب أن تواصل حملة مكثفة تطالب الكونغرس الأميركي بإحداث ضغط على اسرائيل بهذا الصدد.

حيث أدّت المبادرة الناجحة في تموز ـ آب ١٩٨٩ بخصوص المدارس الابتدائية والثانوية، إلى تحرك فعال للكونغرس الامريكي نتج عنه إعادة فتح معظم هذه المدارس. ويمكن اتباع نفس المسعى فيما يتعلق بمؤسسات التعليم

★ ICCP تعني لجنة التنسيق الدولية حول القضية الفلسطينية في المنظمات غير الحكومية، التي يرمز لها NGOs.

العالي وذلك من خلال تطبيق الاساليب التالية:

١ ـ ينبغي على بعض المنظمات غير الحكومية في NGOs أن تتبنّى مهمة توحيد الانشطة في مناطقها (أوروبا وشمال أمريكا). أما المناطق الأخرى (آسيا، أفريقيا، أمريكا اللاتينية، اسرائيل وفلسطين) فيمكن لهذه المنظمات أن تقرر المباشرة في تنظيم الحملات لاعادة فتح الجامعات الفلسطينية.

٢ ـ يمكن ارسال المعلومات حول انشطة الجامعات والمؤسسات الاخرى في هذا الخصوص إلى الـ ICCP التي يمكنها الاتصال بمجلس التعليم العالي الفلسطيني.

٣ ـ يمكن لكل منطقة تتبنّى هذه الحملة أن تأخذ في الاعتبار الخطوات التالية:

أ ـ يلتزم أربعة أو خمسة من NGOs بالاشراف على الحملة لفترة ثلاثة شهور، تبدأ من منتصف كانون الأول ١٩٨٩.

ب ـ تجتمع لجنة NGOs بشكل منتظم (اسبوعياً إن أمكن) للقيام بعمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم لتحقيق الهدف المذكور اعلاه.

جـ ـ في كل منطقة لا بد من اعتماد قائمة بمجموعة من الاساتذة البارزين، الكتّاب، الجامعيّين، الحاصلين على جوائز نوبل، ومسؤولي حكومة سابقين وحاليّن، بحيث يتكفّل هؤلاء بالحملة.

د ـ يقوم هؤلاء الاشخاص البارزين برفع التماسات، ودعاوى للمسؤولين في الحكومة، ويقومون بزيارات إلى كبار رجال الدولة والسفارات الاسرائيلية، يدعون من خلالها إلى فتح جميع المؤسسات فوراً.

هـ ـ ايفاد ما بين ٥ ـ ٦ أشخاص بارزين كمفوضين من أوروبا وأمريكا الشمالية الى فلسطين المحتلة واسرائيل سريعاً. حيث سيناشدون المسؤولين الاسرائيليين، والاساتذة الاسرائيليين والفلسطينيين، وغيرهم من اجل دعم عملية المطالبة بإعادة فتح الجامعات.

و ـ يمكن للاشخاص المعروفين البارزين القيام بتبني حملة الدعاية والاعلان في الصحافة الاسرائيلية والامريكية.

ز ـ تنظيم يوم للتضامن مع الجامعات الفلسطينية كنقطة ضوء تدعو للتحرك في المدن الرئيسية والساحات وغيرها.

ح ـ رفع واحالة القرارات الخاصة بفتح الجامعات الفلسطينية والصادرة من قبل المؤسسات الأكاديمية المتخصصة والمختلفة، واتحادات العمّال، والهيئات الدينية للجهات المعنية. وفي كل حالة يجب توجيه الرؤساء والقائمين على المؤسسة لمناشدة: (أ) حكوماتهم؛ (ب) المسؤولين الاسرائيليين (خاصة وزير الدفاع رابين).

ط ـ قيام المثقفين الفلسطينيين بجولات لتحريك الدعم لهذه الحملة، مع بذل الجهود المنسقة للتأثير في مجلس الشيوخ والنواب الامريكي.

ي ـ وفي جميع الحالات يجب أن تركز الحملة على مطالبة بسيطة وفي نفس الوقت واضحة ومباشرة وهي: «الدعوة إلى اعادة فتح جميع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الفلسطينية».

ملحوظة (١): لدى مجلس التعليم العالي الفلسطيني لجنة معلومات ستدعم اللجان

الوطنيـة لـ ICCP و NGOs ويـمكـن بهـذا الخصوص الاتصال بالمدير التنفيذي للمجلس الدكتور نعيم أبو الحمص. تلفون: ٩٥١٢٠٨ (٠٢).

ملحوظة (٢): يتوقع مكتب ICCP أن تقوم في كل بلد منظمة واحدة على الاقل من NGOs لتتولى مسؤولية تنظيم وقيادة الحملة المنظمة وتشكيل مكتب فرعي لمكتب ICCP .

صامد
SAMED

ملف صامد

ودائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط

أبو علاء: المنظمات الدولية عاجزة عن تنفيذ القرارات

حضور فلسطيني في اجتماعات محافظي البنك الاسلامي

استقبال وفد برنامج الامم المتحدة للتنمية

شهادة لـ«صامد» من الاتحاد العربي للصناعات الغذائية



لقاء

الأخ "أبو علاء" لمجلة "الحوادث":

المنظمات الدولية أصبحت عاجزة عن تنفيذ القرارات:

في الفترة التي يواجه فيها العالم العربي خطر الهجرة المتزايد الى الاراضي المحتلة، وعمليات اجلاء الفلسطينين ليحل مكانهم المهاجرون الجدد، وفي المرحلة التي تكافح فيها منظمة التحرير للحفاظ على الكيان الفلسطيني، ولدعمه سياسياً واقتصادياً لوقف زحف التوسع الاسرائيلي، إلتقت مجلة «الحوادث» الأخ ابو علاء، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، المدير العام لمؤسسة صامد، ومدير الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير، ودار معه الحوار التالي، الذي نشر في العدد الصادر في ٢٣/٢/١٩٩٠ من المجلة المذكورة:

● لنَعُدْ الى موضوع هجرة اليهود السوفيات لانه يشكل اكبر خطر يواجه الشعب الفلسطيني والأمة العربية. والمعروف ان هذه الهجرة تاتي من دولة صديقة تقليدياً للشعب الفلسطيني. والتفسيرات التي قدمها السوفيات الى الآن تشير لاستمرار تدفق وليس وقف هجرة؟

ـ نحن قلقون جداً من هذه الهجرة، قلقون منها كهجرة اصلاً لاننا نفهم المشروع الصهيوني بشكل جيد. والمشروع الصهيوني في اساسه يقوم حول الارض والسكان: الارض مصادرتها وبناء المستوطنات عليها، والسكان تهجيرهم. والهجرة اليهودية وفي مختلف مراحلها ومنذ انطلاق المشروع الصهيوني هي هدف استراتيجي للحركة الصهيونية والقوى الداعمة لها في سبيل اقامة اسرائيل الكبرى والتي دعت لها الحركة الصهيونية منذ البداية وعبر عنها شامير مؤخراً. ونحن في جميع حواراتنا مع اصدقائنا السوفيات نطرح خطورة هذا الموضوع، منذ البداية وحينما كان رقم الهجرة قليل. الان اصبح رقم الهجرة بشكل خطورة حقيقية وغزواً بشرياً يهدف الى احضار حوالي ٧٥٠ الف يهودي سوفياتي، والمفروض ان يستبدلوا بفلسطينيين مقيمين على الارض. اذاً عملية احضار اليهود السوفيات هي عملية تهجير جديدة للفلسطينيين، وعلى اصدقائنا السوفيات ان يفهموا ان هذه الهجرة موجهة نحو الارض الفلسطينية المحتلة.

● البنية الاقتصادية والديمغرافية في فلسطين ستتعرض لخلل واسع فيما اذا تم ادخال هذه الاعداد الضخمة من اليهود



ـ احتياجات الانتفاضة

هي احتياجات

شعب بكامله

السوفيات اليها، فهل ستتحمل فلسطين هذه الكثافة البشرية؟

ـ قياس التحمل من وجهة نظر اقتصادية لا يقاس بالمساحة انما يقاس بقوة الناس على البناء الاقتصادي. والموضوع المطروح ليس فقط في ابعاده الاقتصادية، بل يندرج كما ذكرنا سابقا في اطار المخطط الصهيوني الاستراتيجي الذي يتمحور حول مصادرة ارض وتهجير سكان. وحتى يستطيع ان يهجر لابد من تضييق سبل العيش، لا بد من ضرب كل المساكن، لا بد من القمع، وهو يمارس كل هذه الاساليب. والسكان الذين يفرغ مكانهم يؤتى بسكان اخرين مكانهم. المهاجرون الجدد هم محاربون ومقاتلون وعسكر، هم اضافة الى الآلة العسكرية الاسرائيلية، ومن هنا خطورة هذا الوضع.

● هناك شكوى حول موضوع بطاقة الهوية الفلسطينية خصوصاً من ذوي الدخول البسيطة ونحن نعرف ان متوسط افراد العائلة الفلسطينية خمسة. واذا حصلت هذه العائلة على بطاقات الهوية فستدفع حوالي خمسمائة دولار. هل من الممكن ايجاد وسائل تخفف العبء عن العائلات الطلاب مثلا؟

ـ لنَقُلْ اولاً ان هذه الهوية هي **استجابة حقيقية** لاعلان الاستقلال ووثيقة **الاستقلال** التي تم اقرارها في دورة المجلس الوطني في الجزائر. وهي عملية تحضيرية لجواز السفر الفلسطيني الذي سوف يصدر في الوقت المناسب. اما بالنسبة للرسوم فهي ايضاً استجابة لظروف ضاغطة على منظمة التحرير الفلسطينية امام الجمود العربي في تأمين متطلبات الانتفاضة، صحيح قد يكون الرسم مرتفعاً ولكنه ايضاً ينطلق من ما هو

محدد لهذه الهوية في تحقيق ايرادات لدعم الانتفاضة. وليس مطلوباً ان يمتلك جميع افراد العائلة هويات مرة واحدة. ورب العائلة يستطيع ان يبرمج حصول افراد عائلته على بطاقة الهوية على دفعات وما يناسب امكاناته. وهو مشروع دائم وليس محدداً بعام او ستة اشهر.

● ما تقييمكم للقرار الاوروبي بفتح الاسواق امام المنتجات الفلسطينية؟

- القرار الاوروبي لا ننظر اليه من زاوية اقتصادية فقط انما هو ما بأبعاده السياسية، والقرار الاوروبي اشتمل على جملة عناصر في منتهى الاهمية. الاول هو اعطاء افضليات للبضائع الفلسطينية في السوق الاوروبية المشتركة وهذه تشكل دعماً حقيقياً مباشراً للمشاريع الانتاجية في الارض المحتلة، وهو ما تهدف اليه منظمة التحرير الفلسطينية في خلق البنية الاقتصادية التي تستطيع ان تحقق الاكتفاء الذاتي لاحتياجات الناس كلما كان ذلك ممكناً. الموضوع الثاني هو ان السوق الاوروبية المشتركة بقرارها اعتمدت شهادة المنشأ الفلسطينية التي تصادق عليها غرف التجارة والصناعة في الارض المحتلة دون اي تدخل من السلطات الاسرائيلية كشهادة منشأ مقبولة في كل اسواق دول المجموعة الاوروبية الاثنى عشر طبعاً هناك ابعاد سياسية مهمة، وهي ان المجموعة الاوروبية، قد اقرت حقيقة التعامل مع الأرض الفلسطينية المحتلة كوحدة قائمة بذاتها وقد اقرت التعامل مع بنية مؤسسة تشكل عنوان التعامل التجاري مع الخارج وهي غرف التجارة والصناعة الفلسطينية، ولم يتوقف التعامل عند هذا الحد فقط وانما المجموعة الاوروبية تنسق معنا تنسيقاً كاملاً في برنامج مساعدة وتنمية وتطوير الارض المحتلة، وترسل باستمرار بعثات اقتصادية وخبراء لدراسة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتبث تقارير في منتهى الاهمية لتشخيص المشكلات واقتراح الحلول التي تنسجم مع توجهاتنا الحقيقة. وفي هذا الاطار لدى المجموعة الاوروبية ميزانية سنوية رفعتها الى ٥ مليون وحدة نقدية اوروبية (حوالي ٧,٥ مليون دولار) تعطى لمشاريع انتاجية ومشاريع اجتماعية في الارض المحتلة. والدول الاوروبية منفردة تقدم دعماً ايضاً، واضرب مثالاً على ذلك الحكومة الايطالية التي تبنت اكثر من مشروع انتاجي مهم كمعمل الحمضيات في قطاع غزة وتصل تكاليفه الى ٢٠ مليون دولار، وتبنت المساهمة في اقامة ميناء للصيد وميناء تجاري في قطاع غزة. لكن بقي ان تمارس الضغوط اللازمة على السلطات الاسرائيلية لتسمح باقامة هذا المرفق الحيوي المهم لانه يشكل رئة تستطيع الاراضي المحتلة ان تتنفس منها. كما تبنت الحكومة الايطالية ايضاً المساهمة في موضوع المياه في قطاع غزة، وانتم تعلمون ان القطاع يتعرض لكارثة في موضوع المياه نظراً لان المستوطنات الاسرائيلية حفرت ابارا عميقة لسحب المياه العذبة بينما الآبار التي كانت قائمة قبل حزيران ١٩٦٧ اما في طريقها الى الجفاف او اختلطت مياهها بمياه البحر واصبحت ملوثة،

والحكومة الايطالية ستساهم في اقامة محطات لتنقية المياه، والمشروع الطموح هو اقامة محطة لتحلية مياه البحر. والمانيا الغربية ايضاً ساهمت

● احتياجات الانتفاضة هي احتياجات شعب بأكمله.

● على اصدقائنا السوفيات أن يفهموا أن الهجرة موجهة نحو الارض الفلسطينية.

● المهاجرون الجدد هم اضافة الى الآلة العسكرية الاسرائيلية.

في مشاريع بنى تحتية لمنطقة بيت لحم والمناطق المجاورة مع الحكومة الايطالية وبحدود ١٥ مليون دولار. وفرنسا لها برامجها ايضاً لاقامة مشاريع وهناك بريطانيا وهولندا. وجميع المجموعة الاوروبية بدأت تتفهم حجم المعاناة، في الارض المحتلة وتبحث عن طرق ووسائل الدعم المفيدة لشعبنا هناك.

● على ذكر موضوع المياه الجوفية في قطاع غزة والتلوث، هل عند المنظمة وعندكم في الدائرة الاقتصادية صورة عن وضع المياه في الضفة الغربية؟

- المياه في فلسطين كلها مليون وتسعمائة متر مكعب، في الضفة وغزة هناك ٨٥٠ مليون متر مكعب مخزون بالامكان استعماله. وما يسمح لفلسطين باستخدامه في هذه المياه في حدود ١٩٠ مليون متر مكعب. وهذا الرقم للاستعمال البشري وللمزروعات ولغيرها. باقي هذه المياه اما ان تسرقها اسرائيل للمستوطنات او تحولها الى اسرائيل وتضع عدادات على كل بئر مياه لتمنع عملية الضخ الا بحدود مقررة وبكميات محدودة. ثانياً تمنع اسرائيل حفر اي آبار جديدة. من هنا فمشكلة المياه مشكلة حقيقية وجدية وتشكل خطورة حقيقية وهي من اهم القضايا حتى في عملية السلام المستقبلية. فالمياه بالنسبة لاسرائيل قضية تضعها في سلم الاولويات. وقد حددت سياساتها في هذا الاتجاه منذ اليوم الاول للاحتلال. واية عمليات توسيع اسرائيلية جديدة، وهي غير مستبعدة، فالمياه ستكون احد عناصرها الاساسية. والكارثة المقبلة حقيقية في غزة. وهناك بعض التقارير الدولية التي تشير ان غزة في نهاية القرن ستحل بها كارثة اذا لم يتم تدارك الامر سريعاً.

● لننتقل الى موضوع احتياجات الانتفاضة. فالمعروف ان منظمة التحرير قدمت دراسة عن تلك الاحتياجات. وقد اقرت في مؤتمر القمة العربية. هل هذه الارقام نهائية ام طرأ عليها مستجدات؟

- الحقيقة ان احتياجات الانتفاضة لا سقف لها واي مشروع يوضع لدعم الانتفاضة هو متواضع

بالنسبة للاحتياجات الحقيقية، لان احتياجات الانتفاضة ليست احتياجات حركة شعب بكامل قواه وبكامل هيئاته ومؤسساته وقطاعاته الانتاجية وهي احتياجات لا حدود لها ولا سقف.

وهذه حقيقة تغيب عن اخواننا العرب الذين يظنون ان لجنة شعبية هنا او هناك تحل او تدعم احتياجات الانتفاضة. احتياجات الانتفاضة كالصناعة والزراعة والمؤسسات والورش الصغيرة، واللجان الشعبية والتعليم والصحة والمواصلات والاتصالات والخدمات البلدية والقروية واسر الشهداء والجرحى. كل هذه الامور، هي احتياجات مفتوحة وتزداد طلباتها يومياً. والمذكرة التي قدمت للقمة العربية تحمل ارقاماً متواضعة للغاية لانها كانت عملية اقلاع بالانتفاضة وتقديم متطلباتها الاولية، ومع الاسف الشديد ان هذه الطلبات وقد وضعت في بندين: قائمة تدفع لمرة واحدة، ولم يدفع منها شيء حتى الان، وهناك قرار آخر بدفع ٤٢ مليون دولار شهريا لدعم الانتفاضة. ومع الاسف لم تدفع كل الدول العربية ماعدا المملكة العربية السعودية التي تدفع ٦ مليون دولار شهرياً، والعراق ٤ مليون دولار، والكويت ٢ مليون دولار، وليبيا استأنفت عملية الدفع. وللاسف على ما يبدو ان امتنا العربية لم تستطع ادراك اهمية دعم الانتفاضة التي تشكل فعلاً خط الدفاع الاول عن الامة العربية باتجاه الخطر الصهيوني الزاحف الذي بدأ يتكرس كما ذكرنا سابقاً في التهجير والهجرة. بتهجير اليهود الى فلسطين وتهجير الفلسطينيين الى الخارج.

● الى اي مدى يشكل هذا الرقم (٤٢ مليون دولار) من نسبة الاحتياجات الفعلية للانتفاضة؟

- كما ذكرت فان الاحتياجات الفعلية لا سقف لها، ولأعطيكم مثلاً: فقد وضعنا خطة لدعم الانتفاضة في المجال الزراعي حتى ننشىء مشاريعاً زراعية بسيطة ومتواضعة في محاولة لتحقيق اكتفاء ذاتي لاحتياجات الناس اليومية، وحتى يستطيعوا ان ينجحوا في عملية فك لارتباط القسري مع اقتصاد اسرائيل القوي. وضعنا لهذه الخطة في حدها الادنى مائة مليون دولار سنوياً فقط لاقامة مشاريع زراعية، طبعاً انا لا اقول ان يدفع اخواننا العرب كل المبالغ، فقط بقسط منه، وشعبنا في الداخل يساهم بامكانياته البسيطة ويخلق المشاريع، واستطاع ان يقلص الفجوة الغذائية للحليب في سنتي الانتفاضة من ٧٥ الف طناً في السنة الى ٦٥ الف طن. وبالاقتصاد المنزلي، بقرة في هذا المنزل وبقرة هناك، استطاع ان يزيد انتاج الحليب عشرة الاف طن. ولو جاء له الدعم الحقيقي لانشاء المشاريع الانتاجية لاستطاع شعبنا ان يسد الفجوة الغذائية وفي مجالات عديدة. في موضوع بناء المساكن. قضية اساسية ومهمة وليس فقط لان الفلسطيني يعاني من ازمة السكن في الارض المحتلة، وهذه حقيقة قائمة، ولكن ايضاً لتقف عملية البناء هذه في وجه الاستيطان الزاحف على الارض. وقد وضعنا خطة للاحتياجات لحدها الادنى المتواضع، بلغت من ٢٥ مليون الى ٣٠ مليون دولار وهذا فقط في هذين القطاعين. وتحتاج ايضاً الى بنية اقتصادية بشأن عملية التجارة وتحتاج ايضاً

● هناك ظروف مالية ضاغطة على م. ت. ف. نتيجة الجمود العربي في دعم الانتفاضة.

● المجموعة الاوروبية أقرت التعامل مع بنية مؤسسية هي غرف الصناعة والتجارة.

مراكز تسويق ومراكز تعبئة الى آخره... وتقديراتها هذه ايضاً في حدود ٢٠ مليون دولار. اما في مجال الصناعة، اما ان تدعم مشاريع قائمة اصبحت قدرتها على الاستمرار ضعيفة نظراً لممارسات العدو تجاه هذه المشاريع ونظراً لما يفرض عليها من ضرائب لم تصل اليها اي دولة في العالم. فالفلسطيني يدفع ٣٦ نوعاً من انواع الضريبة بالقهر والقوة.

اذاً متطلبات دعم الانتفاضة متطلبات كبيرة، ولم نتعرض لمتطلبات العمل النضالي والقوات الضاربة واللجان الشعبية واسر الشهداء والمعتقلين والجرحى والبيوت المنسوفة، انما حتى تستطيع هذه الانتفاضة ان تستمر، وهي مستمرة باذن الله حتى تحقق اهدافها، لا بد من وقفة عربية جادة، ولماذا الاسرائيلي يخرج الى الولايات المتحدة ويعود بملايين الدولارات والفلسطيني يخرج الى الدول العربية مع الاسف يعود بملايين الشائعات؟ لماذا وما المقصود؟ وقد آن الآوان للكل ان يقف وقفة جادة وان يدعم هذه الانتفاضة لانها التي تشكل فعلاً الدفاع عن حدود الامة العربية وعن الامن القومي العربي.

● ماذا بشأن علاقاتكم مع المنظمات الدولية؟ وما تقييمكم لما حدث في منظمة التغذية والزراعة «الفاو» التي عاقبتها الولايات المتحدة بسبب علاقاتها معكم؟

- في هذا الاطار ابتدأنا تحركنا وحصلنا على جملة من القرارات سواء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الامم المتحدة، او في الجمعية العامة او في منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية او في اطار «الفاو» وفي جميع المنظمات كانت القرارت لدعم الاراضي الفلسطينية المحتلة واقامة المشاريع ذات الطابع الانتاجي والتي تدخل في اطار احتياجات شعبنا. الا ان الزوبعة التي انبرت مؤخراً في «الفاو» ولماذا اثيرت، فهذه الزوبعة من الولايات المتحدة بالتحديد، علماً ان قرار «الفاو» لا يختلف عن غيره من القرارات التي اتخذت في المنظمات الدولية سواء في منظمة تنمية التجارة او في منظمة التنمية الصناعية او في الصحة او في اليونسكو.

اثيرت في «الفاو» بهذه الحدية وقامت الولايات المتحدة بتقليص ميزانيتها للفاو ظلماً وعدواناً، لان الموضوع يتعلق بموضوع الارض في فلسطين، ما الجديد بمشروع «الفاو»؟ الجديد

انه يقدم الدعم والمساعدة للوضع الزراعي في الاراضي المحتلة بالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية. وفي كل المنظمات الدولية القرار بالتنسيق مع منظمة التحرير. لكن هل لأن الموضوع يتعلق بالارض ايضاً؟ هذا يبقى سؤالنا.

المنظمات الدولية اصبحت عاجزة عن تنفيذ القرارات التي يتخذها المجتمع الدولي لمساعدة الشعب الفلسطيني. وابسط مثل واصغره: ان اليابان قدمت تبرعاً بمليون دولار لاقامة «فقاسة» للبيض في الارض المحتلة منذ عامين. والسلطات الاسرائيلية لم تعط ترخيصاً لهذا المشروع وهو مقدم من الحكومة اليابانية ومن خلال منظمة دولية هي برنامج الامم المتحدة الانمائي. لماذا؟ لانه ايضاً يتعلق بالارض. ومن هنا ندرك ان السياسة الاسرائيلية التي تقوم وتتمحور منذ البداية حول الارض وحول السكان وعلى اساس ثلاثية تتابعية هي الاحتلال والاحلال والتهجير.

تونس ـ مازن الصغير

المشاركة في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي .. وفي عدد من الاجتماعات العربية

● اجتماعات الدورة الـ ٤٨ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي:

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية دورته الثامنة والاربعين في مدينة القاهرة خلال الفترة من ١٩ ـ ٢٢/٢/١٩٩٠. وقد تولت دولة فلسطين رئاسة هذه الدورة، حيث شاركت بوفد ترأسه الاخ عبدالرزاق اليحيى رئيس الدائرة الاقتصادية وشؤون التخطيط في م.ت.ف. وضم في عضويته الاخوة: د. جواد ناجي، د. بركات الفرا، د. ابراهيم الجندي، د. عدنان استيتية وسليم شاهين.

وقد افتتح اعمال الدورة على مستوى الخبراء السيد علي بن محجوب رئيس الوفد العماني رئيس الدورة السابقة للمجلس، حيث سلم رئاسة الدورة الحالية للدكتور جواد ناجي رئيس الوفد الفلسطيني على مستوى الخبراء، والذي القى بدوره كلمة اشار فيها الى التطورات والمعطيات الجديدة في عالمنا والتي تلقي بظلالها وتأثيراتها على المنطقة العربية وقضيتها المركزية، قضية فلسطين، الأمر الذي يفرض على الأمة العربية وقفة جادة قوامها تقويم الماضي واستعراض الحاضر وتحديد معالم المستقبل بما يتلاءم وحجم التحديات، كي تتمكن الأمة العربية من التعايش مع المتغيرات بشكل يضمن امنها ومصالحها وسمتقبلها.

وبعد أن اقر المجلس على مستوى الخبراء جدول الاعمال، الذي كان من ضمنه مناقشة هجرة اليهود السوفييت الى فلسطين، بدأت اعمال المجلس على المستوى الوزاري حيث ترأس الأخ عبدالرزاق اليحيى رئيس الدورة الحالية، جلسات المجلس الوزاري. حيث القى كلمة اشار فيها الى رياح التغيير التي تهب على المنطقة وتأثيراتها على قضيتنا. ولاسيما وان العدو عاد يروج من جديد «لاسرائيل الكبرى» ولوطن فلسطيني بديل. الامر الذي يفرض على الامة العربية أخذ كل هذه التطورات بعين الاعتبار، مؤكداً ان الفلسطينيين لن يرضوا بوطن غير فلسطين ـ ارض الدولة الفلسطينية المستقلة.

وبعد ان استعرض المجلس جدول اعماله اقر التوصية التالية بخصوص هجرة اليهود السوفييت الى الاراضي الفلسطينية المحتلة:

١ ـ شجب وادانة هذه الهجرة الاستيطانية أياً كان مصدرها خاصة وانها تتعارض مع

القوانين والاتفاقيات الدولية. وتأتي على حساب حقوق الانسان العربي الفلسطيني في ارض وطنه.

٢ ـ الطلب الى الأمين العام لجامعة الدول العربية متابعة مساعيه لدى الاتحاد السوفياتي ودول اوروبا الشرقية والولايات المتحدة لاعادة النظر في اجراءاتها المتعلقة بهجرة اليهود السوفييت الى فلسطين المحتلة.

٣ ـ توفير كافة اشكال الدعم والمساندة للانتفاضة الفلسطينية المباركة، حسب ما جاء بقرارات قمة الجزائر لتبقى الحصن المنيع في مواجهة سياسة الاستيطان والهجرة.

● اللجنة الفنية الدائمة للاحصاء:

عقد في تونس خلال الفترة من ١١ ـ ١٥/١٢/١٩٨٩ الاجتماع الـ١٦ للجنة الفنية الدائمة للاحصاء التابعة لجامعة الدول العربية وذلك بمشاركة وفود تمثل الدول العربية الاعضاء بالاضافة الى المنظمات العربية والاقليمية والدولية المتخصصة.

وقد مثل فلسطين في هذا الاجتماع وفد من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في م.ت.ف. ضم في عضويته الاخوة: يوسف ماضي، احمد يونس. يحيى كرامة وريم خليل.

افتتح اعمال الاجتماع السيد اسعد الاسعد، الامين العام المساعد، ثم جرى انتخاب السيد محمد معيوف النعيمي رئيس الوفد القطري رئيسا للاجتماع والدكتور عبدالحميد عبدالمجيد رئيس الوفد العراقي نائبا للرئيس والاخ يوسف ماضي رئيس الوفد الفلسطيني مقررا.

وبعد ان ناقش المجتمعون جدول الاعمال، اوصوا بضرورة قيام الاجهزة الاحصائية في الدول العربية بتزويد الامانة العامة للجامعة ـ ادارة الاحصاء ـ بالدوريات والنشرات التي تصدرها هذه الدول، واكدوا على اهمية توحيد المجموعات الاحصائية بين الدول العربية التي تحتوي على بيانات التجارة الخارجية. كما اقرت اللجنة برنامج عملها للسنوات الخمس القادمة.

● الملتقى العربي الاول حول ضبط الجودة والنوعية في قطاع الصابون:

عقد الملتقى العربي الأول حول ضبط الجودة والنوعية في قطاع الصابون والمنظفات اجتماعا له في تونس خلال الفترة من ٥ ـ ٨/٢/١٩٩٠، وقد شاركت فيه احدى عشرة دولة عربية من ضمنها دولة فلسطين، وكان وفدها برئاسة الدكتور محمد النحال وعضوية الاخ عدنان استيتية.

افتتح الملتقى السيد المنصف بلعيد وزير الاقتصاد الوطني التونسي بكلمة ترحيبية بالوفود المشاركة، تلاه الحاج محمد الفهري محرر رئيس اللجنة القومية لصناعة الصابون والمنظفات، فالدكتور فلاح جبر امين عام الاتحاد العربي للصناعات الغذائية، الذي اختتم كلمته بتوجيه التحية للانتفاضة الفلسطينية الباسلة، والشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة، مطالباً بدعم الانتفاضة بكل الوسائل والامكانيات حتى تستمر في النضال وتحقيق النصر.

وقد عرضت في الملتقى عدة اوراق اهمها

محاضرة حول الجودة والنوعية: تجربة من اليابان، كما عرضت ايضا ورقة الاتحاد العربي للصناعات الغذائية، ثم اوراق قطرية لكل من تونس، فلسطين، العراق، ليبيا، ومصر.

وفي الجلسة الختامية تلي البيان الختامي والتوصيات وتمت المصادقة عليها، واختتم الملتقى بكلمة والي نابل ممثل رئيس الجمهورية التونسية في الملتقى.

● المؤتمر العربي الثاني لتصنيع الحبوب:

عقد في القاهرة خلال الفترة من ١٢ ـ ١٧/١٢/١٩٨٩، المؤتمر العربي الثاني لتصنيع الحبوب، الذي دعا اليه الاتحاد العربي للصناعات الغذائية. وقد شارك في اعمال المؤتمر ممثلون عن الدول العربية الاعضاء بالاتحاد، بما فيها دولة فلسطين، ومثلها الاخ الدكتور بركات الفرا، الذي قدم للمؤتمر ورقة عن انتاج واستهلاك القمح في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين.

وبعد ان ناقش المؤتمر الاوراق القطرية المقدمة اليه عن انتاج واستهلاك القمح في اقطارهم عقد مجلس ادارة الاتحادالعربي للصناعات الغذائية اجتماعا له على هامش المؤتمر، حيث اقر التوصيات التالية الخاصة بفلسطين:

١ ـ ارسال برقية من مجلس ادارة الاتحاد وجمعيته العمومية للاخ الرئيس ياسر عرفات ـ رئيس دولة فلسطين تأييداً للانتفاضة المباركة.

٢ ـ توصية بدعم الانتفاضة، وقد جاء فيها: «يحيي المؤتمر العربي الثاني لتصنيع الحبوب صمود الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة، والذي تدخل انتفاضته المباركة عامها الثالث، وهي اكثر شموخاً وتعاظماً واصراراً على تحقيق النصر ودحر الاحتلال الاسرائيلي، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ان المؤتمر وهو يتابع ما يجري في فلسطين المحتلة وامام الحصار الاقتصادي والغذائي الذي تفرضه سلطات الاحتلال الاسرائيلية والسياسات التي تنفذها في القطاع الزراعي والتي تستهدف تدمير الزراعة العربية لاجبار المزارع العربي على ترك ارضه. وامام تدهور الاوضاع الغذائية، فان المؤتمر سوف يعمل بكل الوسائل المتاحة لتوفير جانب من احتياجات الشعب الفلسطيني، سواء عن طريق الاتحاد العربي للصناعات الغذائية، او عن طريق الطلب الى الاقطار العربية والهيئات الدولية دعم صمود شعبنا الفلسطيني على ارضه».

٣ ـ يوصي المؤتمر باجراء دراسة عن انتاج وتصنيع الحبوب في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة من اجل وضع السبل الفنية والمالية لتطوير هذا القطاع الحيوي الذي يرتبط بغذاء الانسان، على ان يتابع الاتحاد العربي للصناعات الغذائية اجراء دراسات في هذا المجال.

● اجتماع اللجنة العربية لمعرض اشبيلية الدولي

بتاريخ ٢٨/٢/١٩٩٠ عقد في مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية، اجتماع اللجنة العربية المكلفة بالاشراف والتنسيق بمشاركة الدول العربية في معرض اشبيلية الدولي، الذي

ستقيمه اسبانيا بمناسبة مرور ٥٠٠ سنة على اكتشاف امريكا.

ومما يذكر ان هذه اللجنة مشكلة من ممثلين عن الاردن، فلسطين، سوريا، العراق، تونس، المغرب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والامانة العامة لجامعة الدول العربية.

وقد مثل دولة فلسطين في هذا الاجتماع، وفد من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية ضم الاخوة: د. محمد النحال، د. ابراهيم الجندي، اياد ابو الرب.

وقد استمعت اللجنة في مستهل جلستها الى كلمة من سعادة سفير المملكة الاردنية الهاشمية السيد طلال سطعان الحسن، بصفته رئيس اللجنة والمخول بالتحدث باسمها. وقد استعرض فيها كافة الاتصالات التي قام بها سواء في نطاق الجامعة العربية، او بالاتصال مع الغرفة التجارية العربية - الفرنسية بشأن مساهمتها بالجناح المشترك، وكذلك بالغرفة التجارية العربية البريطانية التي ابدت رغبتها بالمساهمة. كما اعلنت كلاً من دولة البحرين وقطر عن مساهمتها في بناء الجناح الحضاري العربي المشترك المزمع اقامته بالمعرض.

وأوصت اللجنة بعدم اشتراك شركات البناء والانشاءات الاجنبية في بناء الجناح العربي المشترك او الاجنحة الخاصة بالدول العربية منفردة، والاعتماد على الشركات العربية في ذلك، والاستفادة في هذا المجال من خبرة منظمة المدن العربية واتحاد المهندسين العرب. واتحاد المقاولين العرب.

كما رفعت اللجنة عدداً من التوصيات الى مجلس الجامعة، كان من بينها توفير الدعم المالي لبناء الجناح المشترك، واصدار كتيب عن الحضارة العربية.

● الدورة السابعة لمدراء التشغيل في عرب سات:

عقدت في الاسبوع الاول من شهر شباط ١٩٩٠ في الرياض بالمملكة العربية السعودية، الدرة السابعة لمدراء التشغيل ومسؤولي الحركة في المؤسسة العربية للاتصال الفضائية - عرب سات - وقد مثل دولة فلسطين في هذه الاجتماعات الأخ الدكتور نبهان عثمان من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط بمنظمة التحرير الفلسطينية، وأدرج الوفد الفلسطيني على جدول الاعمال عدة نقاط منها:

١ - انشاء مركز تدريبي في المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية لاعداد كوادر فنية في الدول العربية ولرفع الكفاءة التقنية للعاملين في المؤسسة في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية والفضائية، نظراً لأن هذا المجال يتطور بخطوات كبيرة جداً.

٢ - مناشدة الدول العربية لنقل حركة اتصالاتها من الانظمة الاجنبية الى عرب سات، وفي حالة حصول ذلك سيؤمن للمؤسسة مردوداً مالياً كبيراً، مما يمكن المؤسسة من خفض اسعارها.

٣ - انشاء ادرة تسويق مستقلة تقوم بمهام التسويق والاتصال بالدول الاخرى لنقل حركتها او جزء منها الى نظام عرب سات، والقيام باعداد المعلومات المطبوعة والمصورة عن الخدمات التي

تقدمها المؤسسة.

٤ - العمل على اعداد الدراسات العلمية لمواكبة اوضاع الاتصالات والتطورات العلمية الحاصلة في هذا المجال.

● حلقة دراسية للمعهد العربي للثقافة العمالية:

تحت عنوان: «نظام الاجور وعلاقته بتطوير الانتاج وحركة التنمية في الوطن العربي»، عقد المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل حلقة بحث في مدينة الجزائر خلال الفترة من ١/٢٧ - ٢/٢/١٩٩٠، وقد شارك في هذه الحلقة، سبعة وعشرون باحثاً عربياً يمثلون عمال وأرباب عمل وحكومات، وبحضور الامين العام لنقابات العمال العرب. وقد مثل دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في هذه الملتقى الدكتور ابراهيم الجندي.

وقد نوقشت في الحلقة عدة أوراق منها:

- تأثير الازمة الاقتصادية على مستوى التشغيل والاجور.
- مكانة الاجور في ظل التطورات الاقتصادية.
- موقع الاجور في المفاوضات الجماعية وعقود العمل.
- النقابات ودورها في التنمية بالاقطار العربية.

كما عرضت اوراق قطرية عن التجارب العربية في هذا المضمار، منها الورقة التي تقدم بها الأخ الدكتور الجندي وكانت بعنوان «التشغيل في جمعية معامل ابناء شهداء فلسطين - مؤسسة صامد»، والذي ركز فيها على سياسة التشغيل في المؤسسة وخاصة في مشاغلها ببيروت حتى عام ١٩٨٢، وهو عام الاجتياح الصهيوني للبنان. وقد تضمنت هذه التجربة على سياسة التشغيل، الاجور، التدريب الداخلي. التدريب الخارجي. ولجان العمل الثورية، ونشاطها في حملة محو الأمية وغيرها.

كما حاضر الاخ الدكتور الجندي عن اوضاع العمال العرب في ظل الاحتلال الصهيوني ودورهم في الانتفاضة. وتعرض الى سياسة التشغيل التي تنتهجها سلطات الاحتلال في الاراضي الفلسطينية المحتلة والاهداف التي تتوخاها من وراء ذلك، سواء بتكريسها لبلترة العمل. او باستخدامها للأيدي العاملة الرخيصة وقيامها بالعمل الاسود، وتفريقها بسياسة الأجور والتمييز بالمعاملة بين العمال وصولاً لسياستها بالبطاقات الممغنطة.

وفي نهاية الحلقة اتخذ المجتمعون عدة توصيات منها ما يخص الجانب الفلسطيني، وقد جاء فيها:

«نحيي صمود العمال العرب في الاراضي الفلسطينية المحتلة ونناشد الاطراف الثلاثة، حكومات، واتحادات عمالية، وارباب عمل، الوقوف الى جانبهم بالدعم المادي والمعنوي، خاصة في هذه المرحلة التي تزداد فيها الهجرة اليهودية الى الاراضي الفلسطينية المحتلة».



اجتماعات دولية

حضور فلسطيني في اجتماعات محافظي البنك الإسلامي للتنمية .. وفي العديد من الاجتماعات الدولية

● مجلس محافظي البنك الاسلامي للتنمية يعقد اجتماعه السنوي:

عقد مجلس محافظي البنك الاسلامي للتنمية اجتماعه السنوي الرابع عشر في مدينة الجزائر للفترة من ٢٨/٢ ـ ١/٣/١٩٩٠.

وقد مثل دولة فلسطين في هذا الاجتماع وفد ترأسه الأخ احمد ابو علاء مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في م.ت.ف. محافظ فلسطين لدى البنك الاسلامي، وضم الوفد في عضويته الاخ ياسر عمرو ود. جواد ناجي والأخ بسام ابو غربية.

افتتح الاجتماع الوزير الأول في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ممثلاً عن رئيس الجمهورية حيث رحب بالمشاركين في الاجتماع وأشاد بالدور المميز والهام الذي لعبه ولا زال البنك الاسلامي على صعيد توطيد علاقات التعاون بين الدول الاسلامية وتدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الاعضاء.

واستعرض المجلس على مدار اليومين بنود جدول الاعمال التي كان من أبرزها تقرير رئيس البنك للفترة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ وموضوع دعم الانتفاضة المباركة للشعب الفلسطيني الذي لقي تفهماً وتجاوباً من قبل الدول الاعضاء.

وقد ألقى الأخ ابو علاء كلمة هامة في هذا الاجتماع عبر من خلالها عن اشادته بالدور الذي يلعبه البنك في مجال دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الاعضاء، كما قدم عرضاً للاوضاع الخاصة والاستثنائية التي يعيشها الشعب الفلسطيني وخاصة في ظل الانتفاضة الباسلة التي تلعب دوراً أساسياً في درء الخطر الصهيوني ليس على فلسطين فحسب، بل وعلى عموم المنطقة العربية والاسلامية، مؤكداً على الاهمية القصوى لدعم الانتفاضة مما يسهم في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني وافشال المخطط الصهيوني بإقامة «اسرائيل الكبرى». وفي معرض كلمته قدم الاخ ابو علاء مشروع قرار لتبنيه من قبل المجلس لدعم الانتفاضة.

هذا وقد اتخذ مجلس محافظي البنك قراراً هاماً ومميزاً يعبر عن تأييده وتقديره للانتفاضة ونضال الشعب الفلسطيني ويعلن عن تقديم الدعم المادي للمشاريع الانتاجية والصحية والتعليمية والغذائية والاسكانية في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

وفيما يلي نص كلمة الأخ ابو علاء التي

القاها في الاجتماع:

معالي الأخ/ الرئيس

اصحاب المعالي والسعادة المحافظين والمحافظين المناوبين

معالي الأخ/ رئيس البنك الاسلامي للتنمية

الأخوة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

★ باسم شعب فلسطين الصامد الصابر المثابر المجاهد فوق تراب وطنه المقدس..

★ باسم انتفاضته المباركة التي تجتاز بإذن الله وعونه الشهر الثالث من عامها الثالث الممتد حتى النصر بإذن الله..

★ باسم دولة فلسطين وباسم رئيسها الأخ المجاهد ياسر عرفات..

★ باسم كل المجاهدين المناضلين من شعبنا الفلسطيني البطل الذين يتحدون

قرار اجتماع البنك الاسلامي للتنمية بدعم الانتفاضة المباركة للشعب الفلسطيني

ان مجلس المحافظين،

اذ يعبر عن دعمه وتأييده وتقديره للانتفاضة المباركة للشعب الفلسطيني الشقيق المجاهد في مواجهة العدوان الصهيوني الغازي.

واذ يعبر عن اعجابه وتقديره لصمود الشعب الفلسطيني فوق تراب وطنه.

واذ يقدر حجم الدعم المطلوب لدعم الانتفاضة المباركة والصمود الفلسطيني المقاوم حتى دحر الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية فوق تراب فلسطين المقدس وعاصمتها القدس الشريف.

يقرر:

أولاً: أ ـ تفويض رئيس البنك الاسلامي للتنمية بأن يقدم من حساب المعونة الخاصة العون والدعم بحوالي عشرة ملايين دولار امريكي لصمود الأهل في فلسطين المحتلة من خلال تقديم المساعدات والدعم للمشاريع الانتاجية والصحية والتعليمية والغذائية.

ب ـ تفويض رئيس البنك الاسلامي للتنمية بأن يقدم قرضاً ميسراً وبصورة استثنائية لدعم مشاريع الاسكان الشعبي في فلسطين بكفالة منظمة التحرير الفلسطينية واستناداً الى دراسات اقتصادية وفنية تعرضها دولة فلسطين ويتم الاتفاق على الصيغ والاساليب بين البنك ومحافظ دولة فلسطين.

ثانياً: يحث الدول الاعضاء لتقديم كل دعم ممكن للأهل في فلسطين المحتلة.

بصدورهم العارية إلّا من الايمان بالله ونصره، احدث آلات القمع الصهيوني.

يسرني، أن اتوجه بفائق الشكر وعظيم التقدير والاحترام لفخامة الاخ الرئيس الشاذلي بن جديد وحكومته الرشيدة ولشعب الجزائر المجاهد شعب المليون ونصف المليون شهيد على كرم الضيافة وحسن الاستقبال والتحضيرات الممتازة لانجاح اعمال اجتماعنا هذا.

ويسرني باسم وفد فلسطين أن أضم صوتي إلى من سبقوني لتهنئتكم برئاسة اجتماعنا هذا منوهاً بحكمتكم وادارتكم الممتازة لاعمال هذا المؤتمر.

كما يسرني معالي الأخ الرئيس، أن اتوجه بالشكر والتقدير الكبيرين للأخ الدكتور احمد محمد علي رئيس البنك الاسلامي للتنمية، لكل ما يبذله والاخوة العاملون من جهود ممتازة، لتظل مؤسستنا شامخة مستمرة في أداء رسالتها النبيلة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الاعضاء وتعزيز التعاون الاقتصادي بين دول المجموعة الاسلامية.

معالي الاخ الرئيس

اصحاب المعالي والسعادة

في ظل المتغيرات الدراماتيكية الهامة التي تشهدها الساحة الدولية التي تتخذ من الديمقراطية، والانفتاح، والموضوع الاقتصادي عنواناً لها.. وفي ظل تحول المجموعات البشرية نحو التكتلات الاقتصادية والاسواق الموحدة المفتوحة.. وفي عصر المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا المتطورة.. وفي ظل الظروف الاقتصادية الدولية البالغة التعقيد حيث تتهدد الدول النامية (ونحن منها) ازمة المديونية والسياسات الحمائية، وتدني اسعار السلع، والاحتكار.. في ظل هذه الظروف تبرز مؤسستنا العزيزة البنك الاسلامي للتنمية كنموذج فذ في تعزيز وتطوير التعاون الاقتصادي بين الدول والشعوب الاسلامية، فما احوجنا الى دعم هذه التجربة الرائدة وتطويرها خاصة بعد ان أخذت هذه البادرة النبيلة في الازدهار والنمو، وأخذت بذورها الطيبة تأتي حصاداً وخيراً في العديد من الدول الاسلامية، حيث أخذت تزدهر ظاهرة البنوك الاسلامية.

لقد خطت مؤسستنا خطوات هامة في مختلف المجالات وبرز دورها في مجالات الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، ومكافحة التصحر، ولعبت دوراً كبيراً في تنشيط عمليات التبادل التجاري بين الدول الاعضاء واعتمدت ما يعادل ٦٠٠ مليون دولار امريكي لتمويل عمليات التجارة البينية، اضافة الى مشاريع التنمية والبنى التحتية في الدول الاعضاء، وتم اعتماد ٢٢٨ مليون دولار امريكي خلال عام ١٤٠٩هـ لتمويل مشاريع ومساعدات فنية للدول الاعضاء، اضافة الى تخصيص مبلغ ٤٦ مليون دولار امريكي قدمت كمساعدات من حساب المعونة الخاصة خلال نفس العام، قدم أغلبها للدول الاعضاء المتضررة من الفيضانات، وغزو الجراد.

هذه الامثلة والنماذج الناصعة للدور الحيوي الهام الذي تلعبه مؤسستنا البنك الاسلامي للتنمية بهدف دعم برامج التنمية الاقتصادية لدولنا وتأمين الاستقرار لشعوبنا

الاسلامية، تدعونا ان نتقدم بالشكر والتقدير لمعالي الاخ الدكتور احمد محمد علي رئيس البنك ولاخوانه العاملين معه والاخوة اعضاء مجلس المديرين التنفيذيين مجددين لهم دعمنا الاكيد وثقتنا الكبيرة لادارتهم الحكيمة وقراراتهم الرشيدة.

الأخ الرئيس

أصحاب المعالي والسعادة

اتحدث اليكم باسم وفد بلاد فلسطين، وباسم انتفاضة شعبنا المبارك في شهرها السابع والعشرين وهي أكثر ما تكون قوة واصراراً على المضي قدماً في تحقيق اهدافها النبيلة في تحرير اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين وتحقيق الحقوق الثابتة والمشروعة لشعبنا الفلسطيني البطل في دحر الاحتلال وتقرير مصيره فوق ارض وطنه واقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، رغم كل وسائل القمع والاضطهاد والقتل والسجن الجماعي والاعتقال، ورغم كل سياسات الحصار والتجويع واغلاق المدارس والمعاهد والجامعات والتجهيل واغلاق وتدمير المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وحرق المزروعات وقلع الاشجار التي تمارسها سلطات الاحتلال الصهيوني ضد شعبنا الصامد الصابر المجاهد وضد انتفاضته المباركة.

لا شك انكم تتفقون معنا أصحاب المعالي والسعادة ان الخطر الجاثم فوق ارض فلسطين هو خطر يتهدد عالمنا الاسلامي برمته ان اشتعلت حرائقه هناك في فلسطين في القدس الشريف فهي ممتدة باخطارها ومخاطرها الى جميع ارجاء عالمنا الاسلامي بشكل مباشر او غير مباشر وعبر حملات الغزو العسكري حيناً والغزو الاقتصادي حيناً آخر، اذا لم نضع القضية حيث يجب أن تكون في صدارة الاهتمام والدعم الواجب، وكلنا يذكر كلمات رئيس مجلس وزراء الكيان الصهيوني اسحق شامير في آخر تصريحاته التي اعلن فيها بكل وقاحة الغازي المحتل بأن (اسرائيل الحالية) وهو يعني فلسطين، لن تكون كافية لتحقيق احلامه وطموحاته بل هو بحاجة الى اسرائيل الكبرى الممتدة من الفرات الى النيل.

نعم اصحاب المعالي والسعادة، هذه هي حقيقة الاطماع الصهيونية (اسرائيل الكبرى من الفرات الى النيل) وهيمنة كاملة على عالمنا الاسلامي، والمدقق في حقيقة الفكر الصهيوني والنظرية الصهيونية يجد دون عناء انها ظلت تتمحور حول (الارض والسكان)، غزو الارض والاستيلاء عليها وتهجير السكان واحلال المهاجرين اليهود مكانهم وعلى اساس سياسة تقوم على ثلاثية تتابعية ـ الاحتلال، والاقتلاع، والاحتلال ـ أي احتلال الارض، واقتلاع سكانها الاصليين منها، واحلال المهاجرين الصهاينة مكانهم، ومن هنا تأتي خطورة ما نواجه من غزو جديد من المهاجرين اليهود السوفيات ومن الدول الاشتراكية، والذين يقدرون من الاتحاد السوفياتي وحده بـ(٧٥٠ الف مهاجر) خلال السنوات الخمس القادمة.

اصحاب المعالي والسعادة

ان الخطر كبير وداهم، وان صمود شعبنا ومقاومته وانتفاضته العظيمة واستمرارها بحاجة

الى دعمكم الأكيد دعماً بلا حدود. دفاعاً عن مقدساتنا وعن قلبنا النابض. دعما لصمود القدس الشريف ولانتفاضة شعبنا بكل فئاته وطبقاته، بكل مؤسساته وأفراده. المسجد بحاجة لدعم صموده المقاوم. والمدرسة والجامعة والمعهد بحاجة لدعم صموده المقاوم، والمستشفى والعيادة الطبية بحاجة لدعم صموده المقاوم، والبلدية والمخيم والقرية والمدينة والغرفة التجارية بحاجة الى دعم صمودها المقاوم، والمؤسسة الصناعية والمزرعة والمتجر بحاجة الى دعم صمودها المقاوم، والمؤسسة الاعلامية والثقافية بحاجة لدعم صمودها المقاوم، واطفال الحجارة واللجان الشعبية والاتحادات والمنظمات الشعبية بحاجة لدعم صمودهم المقاوم، والقيادة الموحدة للانتفاضة وجميع المجاهدين والمحاصرين بحاجة الى دعم صمودهم المقاوم.

ان دعم شعب فلسطين وانتفاضته المباركة دعم لا سقف ولا حدود لحاجته فهو ليس دعماً لجمعية خيرية أو حزب او حركة او بلدية، انه دعم لشعب بكل فئاته ومؤسساته وقطاعاته، انه دعم له، لكم، انه دفاع عنه، عنكم، انه دعم لمقدساتكم، ظروفه صعبة ومعقدة للغاية وهي حالة استثنائية خاصة تستحق منكم القرار الاستثنائي الخاص.

ـي باسم فلسطين، وباسم كل مجاهديها وابطالها، وباسم انتفاضتها المجيدة المباركة، اتوجه اليكم بقرار يعلن عن مجلسكم الموقر فيشد من سواعدهم المؤمنة ويخفف من الآلام التي ما فتت من عضدهم، ويكفف من دموع الارامل والثكالى، ويساهم في تعزيز صمودهم ودعم انتفاضتهم وفي دعم مشاريعهم الانتاجية، وتوفير الغذاء والعلاج والتعليم لهم.

وانني باسم فلسطين وشعبها وانتفاضتها المباركة أؤكد انكم وقد كنتم السباقين في قراراكم الذي اتخذتموه في مجلس المحافظين في دورة اجتماعه الثانية عشرة في تونس الشقيقة بتقديم الدعم للانتفاضة.

أثق ان مباركتكم لدعم الانتفاضة في عامها الثالث ستكون اسخى واكبر، وان عطاء الانتفاضة بالوعد القاطع لكم سيكون اكبر ان شاء الله. مؤكداً بالاعتزاز والتقدير لكل ما تلقاه مشاريع فلسطين من دعم ورعاية من قبل الأخ رئيس البنك والأخوة اعضاء مجلس المديرين التنفيذيين والاخوة العاملين في البنك الاسلامي للتنمية.

والله يحفظكم ويسدد على طريق الخير خطاكم.

بسم الله الرحمن الرحيم

(ان تنصروا الله ينصركم ويثبت اقدامكم)

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

● اجتماع فريق الخبراء لانشاء نظام للافضليات التجارية بين الدول الاسلامية:

عقد في مدينة استانبول خلال الفترة من ١٨ ـ ١٩٨٩/١٢/٢١ اجتماع لفريق الخبراء لانشاء نظام للافضليات التجارية بين الدول الاسلامية. وقد شارك في هذا الاجتماع،

بالاضافة الى وفود الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي، ممثلون عن الهيئات التالية: مركز البحوث والتدريب الاحصائي والاقتصادي والاجتماعي للدول الاسلامية، المركز الاسلامي للتنمية التجارية، البنك الاسلامي للتنمية، الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع. ومثل فلسطين في هذا الاجتماع د. محمد النحال من الدائرة الاقتصادية.

افتتح اعمال الاجتماع السيد نجاتي اوزفرات نائب وكيل هيئة التخطيط التركية، ورئيس الوفد التركي، الذي انتخب رئيساً للاجتماع. كما تم انتخاب ممثل دولة فلسطين نائباً للرئيس.

ولدى مناقشة الخبراء لمشروع اتفاقية نظام الافضليات التجارية بين الدول الاسلامية، جرى التأكيد على ما يلي:

● اهمية مرونة النظام المقترح وضرورة خضوعه لاستعراضات دورية واتباع اسلوب متدرج في انشائه.

● ضرورة تعريف قواعد المنشأ.

● تثبيت معايير ملائمة لتعريف الدول الاعضاء الاقل نمواً.

● وجود احكام ملائمة للعضوية في المستقبل.

● بحث الالتزامات الثنائية والمتعددة الاطراف، الحالية والمقبلة، للدول الاعضاء تجاه اطراف اخرى.

● توافق الأداء والوضوح بشأن نطاق الاتفاقية والمنتجات وجداول التسهيلات والتعاريف المستخدمة.

● الاستفادة من اوجه التشابه بين نظام الافضليات التجارية بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي، والنظام العام للافضليات التجارية، واشتراك عدد كبير من الدول الاعضاء في النظام الاخير من اجل التبكير في انشاء نظام للافضليات التجارية بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي.

وفي النهاية اتفق المجتمعون على تحديد تاريخ ١٩٩٠/٣/١٢ موعداً لعقد دورة اخرى في مقر المركز الاسلامي لتنمية التجارة في الدار البيضاء بالمغرب، لوضع قواعد المنشأ التي ستلحق بالاتفاقية، مع مشاركة خبراء في الجمارك.

● اجتماع لجنة الخبراء الاسلامية لبحث مواجهة اخطار الاستعمار الاستيطاني في فلسطين:

عقد في مدينة جدة خلال الفترة من ٩ ـ ١٩٨٩/١٢/١١، اجتماع لجنة الخبراء الاسلامية لبحث مواجهة اخطار الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، وذلك بحضور ممثلين عن الاردن، باكستان، السنغال، المغرب، وفلسطين. وقد تغيب عن الاجتماع كل من سيراليون، سوريا، السعودية، وماليزيا.

وقل مثل دولة فلسطين في هذا الاجتماع، وفد ضم الاخوة:

د. محمد النحال من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط. م.ت.ف. العبد حماد عاشور، مسؤول الاعلام والعلاقات الخارجية، بمكتب م.ت.ف. بجده.

وفي هذا الاجتماع تقدمت الامانة العامة

لمنظمة المؤتمر الاسلامي، بمذكرة تفسيرية لخصت فيها اخر التطورات المستجدة على الساحة الفلسطينية، والاراضي العربية المحتلة، ونبهت فيها الى خطورة استمرار التوسع الاستيطاني الصهيوني في الاراضي المحتلة، والاساليب التي تستخدمها بهدف طمس الهوية الفلسطينية في تلك الاراضي.

وبعد ان ناقش المجتمعون الوضع في الاراضي الفلسطينية المحتلة اتخذوا القرارات التالية:

١ ـ توجيه تحية للانتفاضة الفلسطينية المباركة في ذكراها الثانية. وادانة سلطات الاحتلال على انتهاك حقوق الانسان، وجميع القوانين والقرارات الدولية في الاراضي الفلسطينية المحتلة. وتؤكد اللجنة على التزامها بتقديم الدعم الكامل للشعب الفلسطيني في كفاحه العادل، مما يعزز صموده حتى يتمكن من ممارسة حقوقه الوطنية.

٢ ـ طلبت اللجنة من منظمة التحرير الفلسطينية الاسراع في انجاز مشروع انشاء بنك الانشاء والتعمير الفلسطيني.

٣ ـ الاتصال بالمنظمات المتخصصة التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي ودعوتها الى المساهمة في وضع اقتراحات لدعم صندوق القدس والمساعدة في تقديم الدراسات الخاصة لتنفيذ الخطة التي وضعتها اللجنة.

٤ ـ التأكيد على اهمية استمرار الامانة العامة، بالتنسيق بين اللجنة ومجلس ادارة صندوق القدس، لدعم موارد الصندوق، واقترحت لذلك عدة توصيات منها:

أ ـ الاعتماد على اموال الزكاة في الدول الاسلامية لدعم موارد الصندوق.

ب ـ التأكيد على التبرع باجرة يوم عمل في الدول الاسلامية لصالح صندوق القدس. وتكليف الامانة العامة بايجاد الية لتنفيذ ذلك.

جـ ـ مناشدة الحكومات الاسلامية للترخيص بجمع التبرعات لصالح صندوق القدس.

د ـ تنفيذ مشروع ريال فلسطين في الدول الاعضاء واعتبار ذلك مصدرا من مصادر تمويل صندوق القدس.

هـ ـ التأكيد على أهمية ان تستكمل الدول الاعضاء تشكيل لجان نصرة فلسطين، والتنسيق معها، بحيث يعود ريعها لدعم الانتفاضة وصندوق القدس.

و ـ التنسيق مع الهيئات الرياضية في الدول الاعضاء لتنظيم مباريات رياضية في كل دولة على ان يعود ريعها لصالح صندوق القدس.

● المؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو»:

عقدت في فيينا خلال الفترة من ٢٠ ـ ٢٤/١١/١٩٨٩ الدورة الثالثة للمؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو». وقد شاركت دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في اعمال هذه الدورة بوفد ضم الاخوة: داود بركات سفير فلسطين لدى النمسا، د. نبهان عثمان، جريس الاطرش، ايمن مسعود، وجمال الحاج خليل.

افتتح اعمال الدورة السيد اليوس موك، وزير خارجية النمسا، الذي القى كلمة اشاد

فيها بدور اليونيدو في مجال التنمية الصناعية وخاصة في البلدان النامية. وفي بداية اعماله قام المؤتمر بانتخاب وزير صناعة زيمبابوي رئيساً لهذه الدورة.

وفي ختام اعماله اصدر المؤتمر القرار التالي الخاص بالقطاع الصناعي في الاراضي الفلسطينية المحتلة:

١ ـ يضع المؤتمر اعتباره الاحكام الخاصة المتعلقة بالشعب الفلسطيني، والواردة في اعلان وخطة عمل نيودلهي. بشأن تصنيع الدول النامية، والتعاون الدولي من اجل تنميتها صناعياً.

٢ ـ يأخذ بعين الاعتبار قرارات واستنتاجات مجلس التنمية الصناعية بشأن تقديم المساعدة التقنية الى الشعب الفلسطيني، وتوصيات الحلقة الدراسية عن الافاق المفتوحة أمام القطاع الصناعي الفلسطيني.

٣ ـ يؤكد ان الاحتلال يحول دون توفر الشروط الاساسية لتنمية اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك قطاعه الصناعي.

٤ ـ يرجو من اليونيدو ان تنفذ مشاريع انمائية صناعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة. آخذة بالاعتبار دراسات الفرص الاستثمارية التي اعدتها. وتحديدا المشاريع ذات الاولوية في القطاع الصناعي.

٥ ـ يرجو من اليونيدو ان تساهم في انشاء مركز للمعلومات والاحصاءات على هيئة مصرف للبيانات الصناعية.

٦ ـ يرجو من اليونيدو ان توسع وتعزز برنامجها الخاص بالتدريب التقني والاداري للرجال والنساء على السواء، من اجل تلبية احتياجات القطاع الصناعي للشعب الفلسطيني.

٧ ـ يدعو سلطات الاحتلال ان تعيد فتح مؤسسات التدريب المهني في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

٨ ـ يدعو سلطات الاحتلال الى ان تزيل جميع العقبات التي تعيق تدفق الاموال الخارجية الى القطاع الصناعي.

٩ ـ يدعو سلطات الاحتلال الى ان تسمح بدخول موظفي اليونيدو وخبرائها الى الاراضي الفلسطينية المحتلة. وان تضمن تنفيذ المشاريع.

١٠ ـ يرجو من اليونيدو ان تواصل وتعزز مساعدتها التقنية المقدم الى الشعب الفلسطيني بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية.

١١ ـ يرجو من المدير العام ان يقدم تقريرا الى مجلس التنمية الصناعية والى المؤتمر العام في دورته الرابعة بشأن التقدم الذي تم احرازه في تنفيذ هذا القرار.

الأخ أبو علاء يستقبل وفداً من برنامج الأمم المتحدة للتنمية ..



ـ الأخ ابو علاء في استقبال الوفد الضيف

استقبل الأخ ابو علاء مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط، بمنظمة التحرير الفلسطينية، في مقر الدائرة بتونس خلال يومي ٢٢ ـ ١٩٩٠/١/٢٣، وفداً من برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP. برئاسة السيد تيموني روزرمبل وعضوية السيد ينكيتاس نفرودس ممثل البرنامج في القدس المحتلة.

وقد بحث الأخ ابو علاء مع الوفد متابعة بنود الاتفاقية المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والبرنامج. وأبدى قلقه من تأخر UNDP من تنفيذ المشاريع التي ا لتزم بها البرنامج في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كمشروع اقامة ميناء تجاري وآخر للصيد البحري في قطاع غزة، ومصنع للحمضيات في الضفة الفلسطينية المحتلة، ومجموعة اخرى من المشاريع الانتاجية. كان البرنامج قد التزم بتنفيذها من اجل تخفيف المعاناة عن اهلنا في الوطن المحتل.

وقد بيّن وفد البرنامج أن سبب التأخير في الانجاز يعود الى العراقيل التي تضعها سلطات الاحتلال في وجه البرنامج لتحد من فعاليته وسرعة انجازه لمشا عه.

الأخ أبو عمار يستقبل وفد برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

في ختام جولة المباحثات بين وفد برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بدائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط، استقبل الأخ الرئيس ياسر عرفات وفد UNDP بحضور الأخ ابو علاء وعدد من كوادر الدائرة، حيث أكد الأخ الرئيس للوفد مدى أهمية وضرورة انجاز المشاريع المطروحة وبالسرعة الممكنة، خاصة في هذه المرحلة التي يعيش فيها شعبنا أقسى الظروف وأصعبها. ويخوض أسمى معارك الصمود في ظل انتفاضته الباسلة، وقد وعد وفد البرنامج الأخ الرئيس عرفات ببذل أقصى الجهود في سبيل تنفيذ البرنامج للمشاريع الانتاجية التي التزم بها.

إبــرام اتفاقية بين الدائرة الإقتصادية وجمعية الإقتصاديين التونسيين

تم في مقر دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٥، التوقيع على اتفاق ثنائي بين الدائرة وجمعية الاقتصاديين التونسيين. وكان من أهم ما ابرزت هذه الاتفاقية: التأكيد على أهمية وضرورة العمل المشترك بين الطرفين على الصعيد الاقتصادي والاتفاق على تبادل الخبرة والاستشارات والعمل المشترك على تنظيم محاضرات وندوات ولقاءات فنية متخصصة.

"الاسكوا" تنظم حفل تضامن مع الشعب الفلسطيني

بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أقامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ـ الاسكوا: التابعة للامم المتحدة، احتفالا خطابيا بحضور ممثل عن الحكومة العراقية وسفير دولة فلسطين في بغداد الاخ عزام الاحمد، الى جانب عدد كبير من ممثلي البعثات الدبلوماسية العربية والاجنبية، وممثلين عن الهيئات والمنظمات المهنية والشعبية العربية.

والقى ممثل الحكومة العراقية السيد سعد الفيصل وكيل وزارة الخارجية كلمة العراق، الذي أكد فيها موقف العراق الثابت من القضية الفلسطينية، ودعمه لمنظمة التحرير الفلسطينية في نضالها حتى تحقيق كامل الحقوق الوطنية والمشروعة للشعب الفلسطيني، والمتمثلة باقامة دولته المستقلة على ارضه، وحقه في العودة وتقرير المصير، كما حيى انتفاضة شعبنا الباسلة في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

وصمودها في وجه الاحتلال الصهيوني. وممارساته القمعية، ودعا كافة الفعاليات العربية لتقديم الدعم والمساندة لشعبنا الفلسطيني من اجل انتصار قضيته العادلة.

وحيى الأخ عزام الأحمد سفير دولة فلسطين ببغداد في كلمته عزم واصرار شعبنا على مواصلة مسيرته في الكفاح والمقاومة وتصعيد انتفاضته البطولية تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية حتى دحر الاحتلال وانتزاع كامل الحرية والاستقلال.

وفي ختام الاحتفال، القى نائب الأمين العام للاسكوا السيد عامر الخشالي كلمة الاسكوا التي اشاد فيها بالانتفاضة الباسلة، مشيراً الى ان الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وانتفاضته تدخل عامها الثالث، يكتسب أهمية خاصة،وبما يؤكد على ان الشعب الفلسطيني مصمم على ممارسة حقوقه المشروعة على ارضه.

وأكد السيد عامر الخشالي في كلمته على ان الاسكوا سعت وما زالت تسعى لمساهمات فاعلة، على طريق التقليل من المعاناة للشعب الفلسطيني المناضل، وانها سوف تزيد من مساهمتها في المستقبل حتى انتصار الشعب الفلسطيني واسترداده لكامل حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف.

شهادة تقدير لـ "صامد" من الاتحاد العربي للصناعات الغذائية

بسم الله الرحمن الرحيم ونزلنا من السماء ماءً مباركاً فانبتنا به جنات وحب الحصيد صدق الله العظيم

شهادة تقديرية

للجهود القيمة لتطوير صناعة الحبوب في الوطن العربي وفاء باحتياجات المواطنين لتوفير رغيف خبز الشعب من ارضنا العربية المبذولة من قبل مؤسسة صامد / دولة فلسطين تقرر منح هذه الشهادة التقديرية وباسم صناع الغذاء العرب

الدكتور فلاح سعيد جبر
الامين العام للاتحاد العربي للصناعات الغذائية

تحت شعار: توفير رغيف خبز شعبنا جهاد في أكرم ميادين الجهاد، اقام الاتحاد العربي للصناعات الغذائية بتاريخ ١٤/١٢/٨٩ احتفالاً في مدينة القاهرة تحت رعاية الرئيس المصري حسني مبارك، جرى خلاله منح مؤسسة «صامد» شهادة تقدير لمساهمتها المميزة في تامين الاحتياجات الغذائية للشعب الفلسطيني.

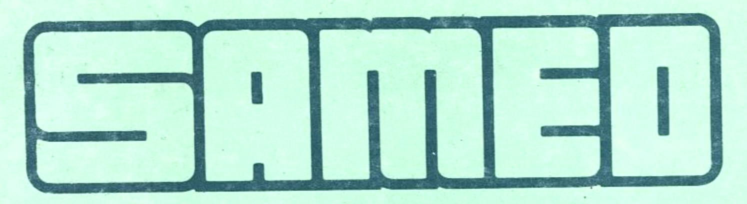
تنويه

«صامد الاقتصادي» تفتح صفحاتها لموضوع الانتفاضة

ترحب مجلة «صامد الاقتصادي» بكافة المساهمات حول موضوع الانتفاضة الشعبية في الاراضي الفلسطينية المحتلة. مؤكدة ان دراسة هذا الموضوع، وبكافة جوانبه، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يشكل واحداً من ابرز اهتماماتها.

وعليـه، فان المجلة تعلن ان صفحات اعدادها القادمة ستظل مفتوحة لكافة الدراسـات والابحـاث والتقـارير والمراجعات المتعلقة بهذا الموضوع. وهي تامل بمساهمة أكبر عدد من الباحثين في دراسة الانتفاضة الشعبية المجيدة بابعادها المختلفة.

al_iktisadi



(SAMED ECONOMIST)

Vol. 12, No. 80, April - May - June 1990

Economic. Social & Labour Affairs.
Published quarterly by:
Palastine Martyrs Works Society.

"SAMED"

83 AVENUE YOUGHOURTA
MUTUELL - VLLE
TUNIS